



LUK
55
B
51 m

كتاب سيرة النبي المصطفى
صلى الله عليه وسلم

کاتبه علی سید مختصر کتبی
لعبه الله امین

۲

سید محمد رفیع شیری قاضی
۱۲۱۱
دومهار سور
عنون العفلا



هذه الحاشية من تعليقات عبد الله المحمدي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على نبيه وآله وصحبه أجمعين وبعد فاقول قال بعض النافضين
السيد السمر بعد ما قال اردف التسمية بالتحديد عللا فلا يمكن الاولى في التحقيق
وهو الاقناع اه على لجمع الحمد مع التسمية والثالثة وهو الاداء اه لذكر الحمد لا يندرج
الارداف لهما والثانية وهو افتراء للارداف فيكون كل واحد منهما على ما نسب
وذم بعضهم الى ان كل واحد من الاولى والثانية على الارداف بناء على ان
الابتداء حقيقي في حديث البسملة واضاف في حديث الحمد وان الكتاب بغير
الحديث كما ان الحديث بغيره والى ان الثالثة لذكر الحمد وبعضهم الى ان كل واحد
منها على الارداف بناء على ما ذكرنا وعلى ان المتبادر من الاداء الاداء المعقوبة
وهو اداء الحمد عقب التسمية فيكون اشارة الى تعدد الارداف وهذا ظاهر
وبعضهم الى ان الاولى على ذلك بما معا والثانية لتقديم التسمية على الحمد والثالثة
لذكر الحمد عقب التسمية بناء على التبادر المذكور وهو معنى الارداف حقيقة
قال ذلك البعض وكان قال ذكرهما معا وقيام التسمية بالتحديد وجعل الحمد
رديفا لهما وذكر وجودهما ثلثا يقدح في الترتيب المذكور بناء على ان الارجاف
حقيقة يستند لهما ونما حمل على هذا بناء على ان الاصل في مثل هذه المقام ان
لا يقع التكرار في الكلام ويحمل على التأسيس ولقد ذهبوا الى ما ذهبوا اليه
لكنهم لم يملوا عن قيد الارداف ولم يقرضوا اليه ونحن نقول في مقام الترجيح
ان الوجه المرجح ان يكون كل واحد من العلل الثلاث على الارداف لكن لا باعتبار
جهة واحدة بل الاولى على الارداف في التكرار بناء على انه هو المراد في الحديث
في حديثي الحمد والبسملة باعتبار الترجيح الذي ذكرناه اولاً والثانية
للارداف في الكتابة بناء على ان المتبادر من الطريقة المطبوعة في الكتابة
لاني التكرار والطريقة في الكتابة وقعت هكذا لما انزل الكتاب ووقع هكذا

والثالثة للارداف على الاطلاق بناء على التبادر المذكور فلا يحتاج الكلام
الى التاويل في لفظ الارداف وان احتاج الى اعتبار القيود ولا الى صرف
التعليقات الى خلاف ظواهرها بل الواجب ان يكون كل واحد منهما على الارداف
في الكتابة بناء على ان المقام مقام بيان وجه ذكر الحمد عقب التسمية في الله
في الكتابة وان الابداء الحقيقي والاضافي كما بطل في ذلك كذلك بطل في
الكتابة وان كل العلل الثلاث تصلح لهما ايضا واما تعدد العلل فليس
بحذوذي مقام التقوية والمقام مقامهما وهذا غاية ما يستلزم في
حل هذه المقام بعناية الملك العزيز العليم **قول** فاشارة الى ان الغرض
المسوق في الكلام اداء الحمد في مقابلة النعم فاشارة الى النعم العامة
اولا والى الخاصة ثانيا على الاجزاء والعموم اولى وسلم من التكلف
قول اعني ايضا السبيل الموصلة الى العادة الابدية يعني ان المنفعة على
النبوة نفس ايضا السبيل وان السبيل عام من الكتاب وقام
الاستدلال في القياس ايضا بناء على ان القلة مستفادة منها ولو
بعد راي الجمهور **قول** وقد افتراه يعني ان الاشارة في مقام الحمد الى
افاضة الوجود والى الكمالات المنفردة على وجودهم اه والى ما يتفرع
على الكرامة النبوية اه والى النعم المخصوصة ان بناء على ان مقام الحمد
يقضي ان يكون الحمد في مقابلة النعمة واما الاشارة الى شرع الاحكام و
الى الاقرار على السنباط الاحكام فاشارة معان بعيدة محتاجة الى
البيان وان كانا نعمتين من تعالي ايضا فلا يصاد بهما بلا داع نعم
لواثير لهما بعد الاشارة الى ما ذكره كان لهما وجه في الجملة لكنه بعيد
ايضا تخالفها في ذاتها وان الاشارة في مقام الصلوة على صلى الله
عليه وآله وصفه بحسبه والى نعمة يسببه والى وثاقته تحججه الدالة على نبوته و
واتصافها والى ما يتفرع على النبوة ان واما الاشارة الى الاداء

مطلقا باهره المجزئات اه الى الكتاب وباب الى اقسام السنة
فاشارة الى معانيه وتخصيص الاحكام بخاصة نوات بعد
الاشارة الى ما ذكره كان لها وجه في الجملة ايضا لكنه بعيد ايضا تحفاها
وان الاشارة في مقام ذكر الآلا والاصحاب الى ما ذكرته لهم في هذا
بيننا بلاغ شريفة وحفظها واما الاشارة الى دليل الاجتماع فاشارة الى معنى
بعيد غاية البعد ثم لا اشارة بعد ما اشارة الى ما ذكره كان له وجه في الجملة
ايضا لكنه خفي ايضا **قوله** وذلك لان الاحكام متعلقة بالحوادث الفعالية
الفعالية اه يعني بالحوادث الفعلية المختلفة بالنوع فلا بد ان يكون
يكون الحوادث متفقة بالنوع فبيان الحكم في فرد من بيان في الكلام وحال
وحاصل النقيض ان الاحكام متكثرة لان الاحكام متعلقة بالحوادث
الفعالية المختلفة بالنوع اه فكل ما هو متعلق بالحوادث المذكورة
فهو متكثرة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلا تستلزم كثرة الحوادث
المختلفة بالنوع كثرة الاحكام المتعلقة بها فثبت ان الاحكام ما
متكثرة فاحتاجت الى التوطيل بالآثار والابطال بالامارات والمحال
قوله الى اقسام قطعها اه والظاهر ان المراد بقطعية الحج قطعيتها في الشبوت
والدلالة وبوتيرك نسبة افادة المراتب العالية الى الامارات ويمكن
ان يراد لهما قطعيتها في الشبوت سواء وجدت في الدلالة او لا فكان
المقادير بالكتاب والسنة المتواترة والاجماع بطريق الظن غير واحد في
في انظرون بل خارج عنها وادخل في البقيين بغيره تمشيد بالكتاب و
السنة المتواترة والاجماع على الاطلاق وكذلك بنى الكلام على المباعدة
قوله وهنا بحث في ما ذكره في تفسر الادلة اه وهذا البحث اما نقض له
لهذا الكلام او للتوفيق بين ما اشارة الى وحاصل النقيض ان كلامك هذا
او التوفيق بين ما اشارة الى ليس بصحيح لان كلامك هذا والتوفيق الذي

الذي اشارة الى يوجد بينهما المغافات وكل كلام وتوفيق لثانها
هذا احكاما ليس بصحيح فكلما كان هذا او التوفيق الذي كلياتي
ليس بصحيح اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلا ان كلامك هذا
يقضي ان يكون الاحكام على العموم يعني ان تكون مستنبطة من
من القطعي او الظني والتوفيق بين ما اشارة الى يقتضي ان تكون مستنبطة
من الظني فقط لان هذا النقص غير مناسب لهذا الشارح بل هو
بالمناسب ان يكون هذا البحث نقضا لهذا الكلام لان هذا
الكلام يفي عموم الاحكام والتوفيق يفي خصوصه والثاني هو
المناسب عنده وعلى هذا النقيض ان كلامك هذا ليس بصحيح
لان كلامك هذا اساق للنفري الذي كلياتي مع ان مفاد التوفيق هو
المناسب عنده لانك ذكرت الادلة بالامارات وكل كلام شان هذا
فهو ليس بصحيح فكلما كان هذا ليس بصحيح اما الصغرى فلما ذكرنا
واما الكبرى فظاهرة ثم الظاهر ان بنى الكلام في هذا المقام على ما هو
المناسب عند الخفية اه من ان الفقه عبادة عن المستنبطة من
الظني والقطعي في مقام التوفيق على ما هو المناسب عنده من ان
الفقه عبادة عن الاحكام المستنبطة من الادلة الظنية ويجوز ان يكون
هذا الكلام اشارة الى ان للمذهب الخفي تحملا صحيحا في الجملة **قوله**
وانما وصف القواعد بالكليات يعني وصفها وان كانت معتبرة في مفهوم
القاعدة اشارة الى كليات ما تدرج تحتها من المسائل الفقهية
كما انها توصف بالجزئية بالقياس الى ما تحتها من افراد بها الجزئية
فيكون وصفها بالمتعلقة بالكليات ان في كيفية ادراجها تحتها و
التحقيق ان تدرج اما تبعية اندراج دليلها مع حكمها بناء على
ان الموضوع في الاصول الادلة والاحكام وفي الفقه افعال المكلفين فلا

فلا يكون القاعدة التي موضوعها افعال المكلفين مندرجة تحت
القاعدة التي موضوعها الاما الاداء او الاحكام انما لا يخرج الموضوع تحت الو
الموضوع والحوادث تحت المحمول فتدريج المسائل الفقهيّة بتبعيّة دليلها
تحت القاعدة الاصوليّة مثلاً الصلوة واجبة مسئلة فقهيّة و
دليلها اتممو الصلوة وحكم الوجوب وهذا الدليل مع حكمه متبع
تحت قاعدة الاصوليّة وهي الامر المطلق من حيث هو مطلق بغير
الوجوب وبيان الاندراج ان هذه القاعدة مع الصغرى السهلة
الخصاصة لا يستجيب الدليل المذكور مع حكمه تقييداً **قول** تعالى اتممو الصلوة
بغير الوجوب لان الامر مطلق وكذا امر مطلق بغير الوجوب فايتممو الصلوة
بغير الوجوب فاذا الصلوة واجبة من رتبة تحت القاعدة المذكورة
بتبعيّة ما عني تحت الامر المطلق من حيث هو مطلق بغير الوجوب وما
لا يتبعيّة لكم لا تحت قاعدة مذكورة في الاصول بل تحت قاعدة لازمة
لقاعدة مذكورة في بناء على ان القاعدة اللازمة قاعدة ايضا مثلاً
الصلوة واجبة مندرجة تحت كل مللوم ما موزون فيه واجب لان هذه
القاعدة مع الصغرى السهلة الخصاصة لا تستجيب الصلوة واجبة تقييداً
الصلوة واجبة لانها ما موزون فيها وكل ما موزون فيها واجب
فالصلوة واجبة **قول** وجعل المقدّمات كالمبادىء جامعة لشملها
امور متعدّدة بعني اعم واصف المقدّمات بالجامعة لان المقدّمات
متعدّدة في كل محل الاستنباط من المأخوذ والناظر كالمسائل الفرعية
والخفويّة والنظقيّة مثلاً واما القواعد فواحدة في مكانها
اجتمعت فيه فيكون هذا اوصفاً حاله في الفروع وصفان في الجملة
ويمكن ان يكون الوصف بالجامعة اشارة الى ان المسئلة المعنى
الفقهيّة واجتمعا مع دليلها الاستنباطي لهما بناء على

ان لكل من المبادىء المذكورة مراحلاً في استنباطها منه فيكون وصفها ل
متعلّقها كان الوصف بالكيفية وصفها لمتعلّقها فتحقّق الاتفاق بينهما
في الجملة فتدريجاً **قول** ولقد اعجب حيث ذكرناه لان القواعد الاصوليّة لو
محصلة فريضة في استنباط الاحكام من ما خرجها ومن طمنا بنا على انها
تقع الكبرى للقيام بالاقتران او ملازمة للاستنباط وان البناء
في مثل هذه المقام للسبب والتباعد من السبب القويب ومن الذي يصل
التوصل بالافعال فينبغي ان لقواعد الاصول واما المقدّمات فتوصل
بعيدة والتباعد من من المنشئة المنشئة البعيدة ومن التوصل التوصل
بالقوة فينبغي ان مبداً منها فان قيل كما ان المقدّمات مبادىء للاصول
كذلك مبادىء للفروع فليق تلوّن موصلة بعيدة لقلت كان المراد من
حيث انها مبادىء للاصول القويبة ان المقام مقام بيان الاصول ومبادىء منها
لكذلك خلاف الظاهر والتحقيق من حيث انها مبادىء للفروع بالذات كما ان
القواعد مبادىء لكم المراد بالتوصل بالافعال التوصل بالفعل ابتداءً ويوصى
بالقواعد التي تقع الكبرى او ملازمة واما بالوجوب فيتمتعاً في بناء على
ان اتصال المجموع يتعاقب اتصال الجزاء والدليل الاعظم من ذلك اتصال
ما عدا الدليل فان اما الاطراف او المدعى **قول** عظيم الخطر الى ان في قوله
اما الشرف في نفسه فلا ينشأ من جزئه على تقدير ان يكون العلم عبارة
عن القواعد كما هو الظاهر او من جزئه متعلق بفتح الالام على تقدير ان
يكون عبارة عن الادراك او عن الملكة او شرف الجزء وكذا الشرف في جزئه متعلق
كشرفه اما عظمى بالشرف فلا ينشأ من اعم عظيم وهو الكتاب
والسنة اه والظلال ان **قول** لتعلقه على مجموع الامر كمنح التعلق اما
من قبل تعلق الكل بالجزء على تقدير الاول او من قبل تعلق متعلق الكل بالكل
لللام بالجزء على تقدير الثاني **قول** لانها الفقه في الدين على كون الاش

لمحمد في نفسه وما كونه الفقيه الفلان الفقه عبارة عن علم المجتهد
 عند ما علمه غيره وان علمنا الفقه من علم المجتهد كان اثره ايضا بناء
 على ان علم ما عدا المجتهد من علم غيره فليكن **قوله** يجمع الى المعقول الى
 القياس من شروعا الى منقول لا يعني جمع علم الاصول الى الفقهية التي هي القياس
 الفقهية او المنطقية ويجعلها نتيجة لا مثالا فقلنا الصلوة واجبة لانها ما
 يوردها وكل ما هو ما يوردها واجبة نتيجة فالصلوة واجبة لكن بتوسط
 القواعد الاصولية اعني بقولهم الامر بالمطلوع من حيث هو مطلق للمو
 للوجوب فتوسط القواعد الاصولية في السند ام الدليل وانما هذا
 على ما ذهب اليه بعض فقهاء العلماء وبناء على ان القاعدة اللازمة للو
 للقاعدة ليست بقاعدة وانما اذا كانت قاعدة كما هو عند صاحب
 التوضيح فمعنى الجمع والتوسط ان يكون القواعد الاصولية كبرى الى دليل
 او ملازماتها كما عند المنطقيين او شرطيا ووصفا في السند ام الى دليل كما
 عند الاصوليين اذ لا يتوسط الشيء للشيء في شيء لا يقتضيه خروج ذلك
 الشيء عن هذه الشيء فيروا علم انه لا يتحقق الدليل بدون ذلك
 التوسط حتى يتحقق السند ام علماء التوجيه الثاني وعلى الاول يتحقق الدليل
 ولا يستلزم والظاهر ان الثاني هو الاوجه **قوله** وينقسم اصولا وفروعا على
 بعض تلك العلوم يعني ان نلفظ من **قوله** من علوم شيئا يحتمل مع
 معينين احدهما معنى الابدان كما في التوجيه الاول والثاني بمعنى
 التبعية كما في الثاني وعلى التقديرين يتضمن علم الاصول قواعدها
 من خارج في ثبوت المقاصد فيكون بعضها اصولا في نفسها كالسائل
 العينية والكلامية اللتين اوردنا في الاصول ايضا والاصولية على غيرها
 وبعضها فروعا كالقواعد الفقهية التي اوردت فيها ايضا في مقام
 التوضيح فيكون كلامها من علوم متفرقة بسبب مقاصد الاصول لا كونها

مقاصد في علم الاصول واعمالا وعلى التقديرين فيه ايماء الى المبادر
 الى مبادر الاصول كما ان **قوله** ويجمع اه الاشارة الى مسائل الاصول لان
 الغرض من القول في الاصول بيان ان علم الاصول يجمع المنقولات مع المعقولات
 ومن الثاني انه يتضمن اصولا وفروعا من علوم شيئا فيكون الاشارة الى
 المبادئ بطريق الايماء كما ذكرنا الى المسائل بطريق الاشارة وبجمل ان
 يكون **قوله** وينقسم اه الاشارة الى مسائل القسم الاول من الاصول بقوله اصولا
 والى الثاني بقوله فروعا الى المبادر بقوله من علوم شيئا ويكون هذا القول عام
 بمنزلة الفصل بالنسبة الى الاول وكان مسائل القسم الثاني فروع الاول لكنه
 خلاف لسوق الكلام **قوله** اي معانيه المشككة المشبهة بالصواب اشارة
 الى ان فيه استعارة من جهة والمشببه المعاني للمشببه بالصواب ووجه
 التشبيه الاشكال او ايا قوله اما اليقينها او لا غلاف في عبادتها والعناد في التي
 في الخلق فهو سبب وجه اشكال المعاني لكن فيتم الاول التناهي موضح لمختر
قوله اعلم ان في قوله لا يبدل اه استعارة تخيلية كما ان في الصواب استعارة
 ممكنة ايضا باعتبار تشبيه المعاني بالشيء الذي له صلاحية عدم الانعكاس
 الانقياد فاجتمع الاستعدادان فيكون **قوله** الكلام من محسنات الله
 البديعة **قوله** يقال المحسنات فرونت اه بيان لمعنى السباح والغرور والاشارة
 الى ان في قوله وبسبح فرونت استعارة تخيلية كما ان في فرونت استعارة
 ممكنة بتشبيه المعاني للمشككة بمعنى لا يتابع الامر وعبر الوجه البهائي **قوله** الى
 معانيه التي لا تنال اه تفسير لجميع **قوله** هو وفي بقية الدقائق فترى فافان
 بقوله لا تنال اه والبقاء بقوله ولم يبرزوا اشار بقوله شيئا منها في سياق
 النفي الى ان اللام في الدقائق المستغراق وبقوله بانظار عميقة الى ان الخفاء
 فيها تام كما اشار بقوله فيها نوع خفاء الى ان الخفاء في حقائق ناقص **قوله**
 والاول يحتاج الى التقدير الى منهم اشارة الى ظاهرها ما وقع في بعض نسخ

يعني ان المقصود هو التوجه الى المختص من كل من جهة حاصل على كل تقدير من
 النسختين لكن الثاني غير محتاج الى التقدير فيكون اولى وقوله كما في عبارة
 الكشاف بيان لصحة النسخة الاولى باعتبار تحققها في عبارات النص
 الفصي او دفع ما يتوهم من ان ذلك غير واقع في الفاظ النص الفصي والنحو
 لص **قوله** فخصم معنى سلطت بقوله ان التوكيد بمعنى يتبعى بالباء يقال سلطت
 بالمركة التوكيد ووجه التضمين المبالغة في المقصود **قوله** واذا ببعض عمى
 مودة معتد بها نفع بعضا منه يعني ان المراد من العرليس حقيقة بناء
 على ان عمر الجبل عيشة المراد الزمان الذي بعده من اما مجاز الغويا واما
 حقيقة عافية وان المراد من البعض البعض الذي يصلح للمقام كالسنتين وثلاثة
 سنين مثلا لا البعض على الاطلاق كالبعوض وثلاثة الايام **قوله** والنسبين في
 خافوا اما الاولاد شخصا الى جعله ماحق هو به فردا معينا تعينا شخصيا
 والمعنى لم يخف على فرد معين بالشخص من المعاني الخفية وفي الفرد بالشخص
 بفيد النفي في الانواع ايضا فبغير عموم النفي فينا سب مقام الحج او للتقليد الى
 جعله شيا فليسا والمعنى لم يخف على شئ قليل فليخف الكثيرة **قوله** والكثيرة
 فبغير العموم ايضا فينا سب ايضا لا للكثرة كازم البعض والمعنى على هذا
 لم يخف على شئ كثير منها فيتوجه النفي الى الكثرة فلا يفيد العموم فلا سب
 فلا ينافي **قوله** لا على الكتاب بقوله ان المقام مقام بيان ذواب الكتاب
 على ما ذكره وهذا ظاهر لا سيرة فيه **قوله** شبه المعاني الخفية بربان
 فيه استعارة مهملة والشبه المعاني الخفية والشبه بالخبر ووجه الشبه
 الاصحى بوجه الخبر والباء في بادوا داخل على المقصود عليه فيكون الاختصاص
 بمعنى التميز واذا ذكرنا ذلك معناه او منفردا عن ادراكه اشارت الى ان
 الدقائق والحقائق التي لم يفهمها احد فليدوا اشارت الى بقدرها الى الاستعارة
 التجديدية وبضميرها الى الاستعارة المكنية حيث شبهت الفانيات والخفائض

من المعاني الخفية بالبكر البائع من النسي واشتت لازم النسي وبما لا يقع
 اذ ان البكر لها **قوله** فعبثت في العلل الى عجزت عني فلم تهتد اهتداه الى ان
 الباء للصلة بمعنى عن والى ان العتي بمعنى العجز فاستدل الى العلل فوقع المجاز في
 النسبة فيكون الكلام المبلغ في المقام كما اشار اليه بقوله والاول المبلغ لا فادته
 عجزت الى على هذا التقدير بطريق الكناية واما التوجيه الثاني فيفيد
 عجزه صري والمجاز والكناية المبلغ اسن الحقيقة والصرح ولهذا اخرج هذا و
 قد تم ذكر **قوله** تقولا به بان كونه العتي بمعنى عدم الاهتداه **قوله** او عجز
 شئ اشارة الى ان الباء يجوز ان يكون في التعدي وان لم تغر الباء بناء
 على انه يفيد اصل المقصود وهو عجزه عن التغل ووقع **قوله** فيه معمور النص او
 لا يفهمه الاول اشارة الى جواز تقديم معمور المصدر والثاني الى عدمه ولو ظافا
 وعلى التقديرين يشير الى ان النفي كونه النصح المتعلق بالشرح من جهته
 اشارة بالاملاء لا النصح المطلق اذ الفائدة في الاول لا في الثاني بناء
 على ان قصر اشارة قصر جهره على حصر مقاصد المختص ومبانية **قوله** يعني
 ان كل نصح اه بيا نفع اشارة **قوله** والاولو والتقصير بيا نفع اشارة
قوله وفي ضمن معنى المنع اللع اشارة الى رجحان اصل التضمين
 على اصل المعنى والى رجحان تضمين معنى المنع على اصل التضمين اما اصل
 التضمين فلا دلالة عموم النفي في جهته او اما تضمين معنى المنع فلا فائدة ايضا
 ولورده في الفصي ويؤيده ترتيبه وبيان واما على اصل المعنى فلا يفيد اه
 العموم بناء على ان النفي يتوجه الى التقصير وان جهره اصله ضمير المروء
 وهذا ظاهر **قوله** فعدي اه بيا نفع اختيار تضمين معنى المنع سواء كان
 الفاء للتعليل او للتفريع لكن التعليل اولى لان صحة التفريع على اعتبار اصل
 ذلك التضمين لا على تحققه من اشارة اشارة **قوله** تابع **قوله** وكذا
 ويجعل ان يكون تفويضا على تضمين اشارة وان يكون في قولهم اه بمعنى

وانما قدم على عامله على
 تقدير جوازه ليناسب
 جهره في قول لم يخف خبره
 جهره او قدر العامل ولا ذكر
 ثانيا على تقدير عموم جوازه ليكون
 اجمالا ونقصلا وليتسلسل جهره
 ايضا

فان قلت فعلى هذا يلزم ان لا يكون التوفيق
كليات بناء على ان الجزء الاول منها عبارة عن
جميع القواعد مع انها كليات قلنا انما يلزم هذا
لو لم تنقسمت بالقواعد المعينة الوجوه كونهما
كليات مثلا لو عرفنا النوع علم بحيث فرغ من
احوال الكليات العينية من حيث الاعراب والبناء
والانفاق وعدم فالعلم في التعريف الجزء الاول
منها باعتبار هذه عبارة عن المجموع على كل تقدير
من الاحتمالات لكن لما نقتضيه بغير بحث
رجع من كونه كليات الى كونه كليات لان البحث ليس
عن المجموع من حيث هو ولا من حيث هو جزء
بل عن كونه كليات من افاده من حيث هو جزء
ثم اعلم ان العلم اذا كان عبارة عن الادراكات
او عن الملكات فلا يختص والتقسيم من غير
تقدير من قبيل تقسيم الكل الى جزاين لان
العلم عبارة عن المجموع ايضا وبعد التعريف
من قبيل تقسيم الكل الى جزاين لان المراد
بالعلم الادراكات او الملكات

اللام **وقول** فامفعول الاول دفع لمراد من ذلك التفسير ووجه الدفع
ان المقصود بيان التفسير على وجه عموم الخبر وهو حاصل من غير ذكر المفعول الا
الاول وكان قال ولم الاياكم في تحريمه **وقول** او ضمن معنى ذلك اشارة
الى بيان المقصود بطريق افرق **وقول** يعني ان ضمة بخصه حاصلان مرجع الضمة
من غير تقدير يحمل المراد اما المختص واما علم المصداق لا غير لعدم احتمال
فعلى الاول المختص المراد بقوله ثم اختصه لا المذكور في قوله صنفيت فخصر
اما الاول فلان المصنف في صدور اختصه وتقسيمه واما الثاني فلعدم قصده
الى بيان اختصه وتقسيمه وان كان له فخصر في الاربعة ايضا **وقول** فانه
كتابا المسمى اه تعليل بطلان لازم الدليل الخلفي المطوحي القابع على
النفي وحاصل التفسير ان ضمة بخصه لا يصح رجوعه الى المختص المذكور لفظا والابتن
ان يكون المصنف في صدر بيان اختصه وتقسيمه وليس كذلك لان المختص
المذكور لفظا كتابا فانه قال ان المصنف في صدور المختص المذكور في صدور
المختص المذكور لفظا بوجه ثم اختصه **وقول** لتقدمه في ذلك الظاهر انه
بيان لتعيين ذلك العلم باصول الفقه او لصح مرجع ذلك الضمة الى ذلك
العلم المذكور لفظا بناء على ان المصنف في صدور اختصه ذلك العلم لا شرط في
اولنا خيرة احتمال الرجوع الى ذلك العلم بناء على ان الضمة اذا اذ بين
الغريب والبعيد ترجح الغريب **وقول** هو من تقسيم الكلام لان المختص عبارة
عن مجموع ما في غير الخطبة وكذا العلم بناء على ان العلم عبارة عن المسائل
لقولهم حقيقة كل علم **وقول** تفصيله وتحليله بيان لتعريف تقسيم الكلام
وقول فلا يصدق المقسم الى في تقسيم الكلام الفاء للتعريف على التعريف المذكور
وقول ضرورة اه لا زالة الخفاء لان عدم الصدق مستفاد من تعريفه والتبني
على ان عدم الصدق ليس على الاطلاق بل من حيث ان الجزء جزو ومحملا لا يكون
الفاء تفريعا على تقسيم للص والمعنى فلا يصدق المقسم الصاه **وقول** ضرورة اه لا

لا زالة الخفاء والتبني على كونه الا ان عدم الصدق كما يستفاد من تعريفه كذلك
يستفاد من التبني لكن هذه التوجيه خلاف الظاهر **وقول** من حيث هو جزء
الاشارة الى ان الكلام في جملة على الجزء ولكن لا من حيث هو جزء كما يصح حمل الجواب
الناظر على طرف الذي هو انطلق لكن لا من حيث ان جزء من المجموع بل من حيث
انه كلي تيسر وبه وهذا ظاهر **وقول** ويجوز ان يقدر اه الى بغير مرجع ضمة بخصه ما
يتفق عليه الكتاب الى تحتمل المراد بقرينة ما سبق او العلم سواء كان بطريق الكل
الاستحسان او الخفي كما اشار اليه بقوله فيقال ما يتضمنه الكتاب في توجيه كلام
من رام حصره عفتا اما الاول فيصح **وقول** هذا او اما الثاني فيبطل بمرسلة
لعدم المانع **وقول** فبجعل من تقسيم الثاني الى جزاين لان المرجع المقسم على
هذا التقدير عام كلي وهو ظاهر واثربوعون ان الاحتمال الى ان خلافه
الظاهر **وقول** ان يفتح اليه قيود اشارة الى تعريف تقسيم الثاني الى جزاين **وقول**
او منى الفه غير متباينة انما قيد المتى لغة بالمباينة لان المتى لغة اسم
من المتباينة فلا يتقابلان واشار بقوله فيحصله الى ان يقع على التقسيم
والى ان قيد ليحصل بانضمام كل فريق من في تعريف تقسيم الثاني خارج عن
التوفيق والاشارة الى غايته **وقول** يتباين فيه الاقام الى لا يصدق واحد منها
على الآخر كذا في تقسيم الحيوان الى اناث وذكور وغياها **وقول** تنصديق
فيه الاقام الى يصدق كل واحد منها على الآخر كقوله المشي الى الكاتب ولا
والضاحك **وقول** وايضا ما كان فيه ضمة اه لان كل واحد منها من كل منهما مركب من
الكلمة والقيود المختصة **وقول** والمقسم صادق على اقسامه لان كل واحد منها مما
يندرج تحت المفهوم الثاني على كلا التقديرين **وقول** وهو جزء لمفهوما سواء
كان جزء من حقيقة كذا في تقسيم الحيوان الى اناث وذكور او لا كما في تقسيم
الخواص الى المحولة والاعراض المحولة يعني ان تعريف تقسيم الثاني وان اقتضى
التركيب في الاقسام وكون المقسم جزء من الاقسام لكن لا يقتضي ان يكون

عاقبة كلام الان بجل
على التمثيل

جزء من حقيقتها بل من مفهومها كما في تقسيم الماشي الى الكائنة والضاكنة
وانما كان كذلك لان الماشي الذي هو المقسم دخل في مفهوم الكائنة وهو الماشي
الكائنة خارج عن حقيقتها وهو الحيوان الناطق والابنم ان يكون في الماشية الحقيقية
مركبة من الذاتيات والوضيات وهو باطل بالبداهة وتحقق ان تقسيم
الكائنة الى جزئيات يعني الى ما صرح عليه الكمال في انقسام الخصاص اليه وهو ان اقتضى
التكبير في الناقم لكن لا يقتضي التكبير من حقايقها اذ يجوز ان لا يكون
من ذاتياتها كما في المثال لعدم الاحتياج الى الاعتدال لتعليل الاختيار
رجوع الضمير الى المختص سواء كان بلا تقدير او مع تقديره ان رجوع الضمير
الى المختص اختار لانه غير محتاج الى اعتدال بالتعقيب وكل ما هو كذلك فهو
اختار اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان صفة جارية عن الامور الاربعة
لذكورة ^{في} ولان الانسب لتعليله ايضا بطريق العبارة لان السيق لكانه
تعليلا لعدم اولوية الرجوع الى العلم بطريق الاشارة لانه غير مسوق لتقدير الاول
رجوع الضمير الى المختص لانه انسب للمقام وكل ما هو كذلك فهو اختار اما
الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان المقام مقام بيان حصة مختصة بتقدير الثاني
رجوع الضمير الى العلم غير مختار لانه ليس بانسب وكل ما هو كذلك فهو غير
اختار اما الكبرى فظاهرة ايضا واما الصغرى فلان المقام مقام بيان حصة
المختصة ولان الاصل تقسيم الشيء بعد تعريفه وهذا لا يرد على الاول لان المختص معا
معلوم بالضرورة بينهم والافتقار على في الذكر فلا معنى لتوزيع هذا
وبين ما سبق من ^{في} كما اشار اليه وان ^{في} فلهذا الشكلا اجزاء الى طوا
وحاصل الكلام ان رجوع الضمير الى المختص سواء كان بلا تقدير او مع تقديره لا
يكون فيه اضلال لان رجوع الضمير اليه يستلزم اختصاره وتقسيمه الى اجزاء على
تقدير الاول والى جزئيات على الثاني وكل شيء كان هذا فهو لا شكلا فيه
اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان الامور الاربعة فقط اجزاء المختص على

على الاول

على الاول جزئيات ما تضمنته على الثاني ايضا ^{في} واما الخطبة فلا اعتداد
لخروجها دفع لما يتوهم من ان يرد على هذا الشكلا او ان التقسيم ^{في}
غير جامد للخطبة مع انها من اجزاء المختص كما ان يرد على تقدير الرجوع الى العلم
اشكلا اخر ايضا على التقسيم وحاصل ^{في} المختص دفع ان خروج خطبة
منها ليس ^{في} وظهر من ان المراد اختصار ما عداها ويمكن ان يقال ان
لا احتياج لخروجها عن اجزاء المختص بناء على ان الماشية دخلت في ما في تبين المقصود
ثم اعلم ان يرد على تقدير الرجوع الى المختص ان لم يكن هذا الاختصار هو
والتقسيم من المبادي بل من عدم اختصار المختص في الامور الاربعة وان كان
منها بل من عدم اختصار المبادي في الامور الثلاثة الاربعة كما يرد على تقدير
الرجوع الى العلم ايضا وحاصل السؤال تقسيمك هذا غير صحيح لانه يستلزم
احد الحيزين انما عدم اختصار المختص في الاربعة على الاول واما عدم اختصار
المبادي في الثلاثة على الثاني وكل تقسيم شأنه هلهل فهو غير صحيح ويمكن ان
يجاب بانه من المبادي والاختصاص في مقام تقسيم المبادي بناء على ان تقسيم
الشيء الى اقسام يتضمن خاصية شاملة منتشرة في اقسامه فيكون التقسيم من
مبادي الحدود وبان من المبادي ايضا والاختصاص في بيانها على ان يرد على
معطوف سبق وعدم احتياجه الى البيان ثانيا وبان المراد اختصار ما عداها
كما في الخطبة لانه لا فائدة فيه معتد بها كما اعتد ^{في} اعني التصورات والاشياء
التصديقات التي يبنى عليها اثبات السالكين بتصورات المتعلقة بطرائق
السلوك بما يحتاج اليه من العينية والكلام والمنطقية والتصديقات المتعلقة
بموضوعية موضوع السلوك بما يحتاج اليه مما ذكرنا ^{في} فتبين من هذه الى
من العلم لانه احتياج اجزاء العلم على تقديره او جزئيات على تقديره او الى المبادي
بهذه المعنى وارتباطها بها ^{في} ذات المقصود او تصديقاته تصديقه
او ثروعا ^{في} فليست بتماها من اجزاء الجواب اياها بحتم ان يكون المعنى

فليست مجموع اجزائها من اجزائها وان يكون المعنى فليست بيانها متاعدا
 الاستعداد من اجزائها وفيه بطلان الثاني ولا بعد تغليبها عليها وكذا تغليب قول
 فان تصور الشيء او كانه اشارة الى كبرى الدليل من الشكل الثاني وتقريره على
 وجه يتضمن التفرع على التقديرين لا شيء مما يشمل عليه العلم او ما يتضمنه بمبدأ
 بتمامها لان ما يشمل العلم او ما يتضمنه اجزائه وجزئياته والاشياء من المبادئ هي
 بتمامها من اجزائه ولا من جزئياته ما يتضمنه فلا شيء مما يشمل عليه العلم او ما
 يتضمنه بمبادئ بتمامها اما الصوفي فظاهرة واما الكبري فلان تصور الشيء
 ومعرفة غايته خارجان عنه وذكر الشيء في مقام العلم اما للتفكير او لمعوم الحكم
 المذكور في قوله في اي ليدخل ما يتضمنه في العلم قطعاً وعدم دخولها
 المبادئ بالمعنى الثاني بتمامها فيه كذلك وقد انضمت الى الكثرة بمعنى
 الاستعدادات الكثيرة الى الاجزاء الثلاثة من العلم الى الادلة السعوية والجميع
 والاجتهاد **وفي** لا يبعد تغليبها الى تغليب الاجزاء الثلاثة مع كثرة الاستعداد
 عليها الى المبادئ بتمامها بالمعنى الثاني وحاصل السؤال نقض تقسيم
 العلم الى الامور الاربعه واخصاره فيها بناء على عموم المبادئ عنده وعدم دخول
 الحدود الغاية في العلم وتقريره تقسيمه وهذا الجواب صحيح لانه تقسيم العلم الى
 المبادئ مطلقاً او الى الثلاثة الباقية مع عدم شمول الحجة والغاية وكل تقسيم
 شانه هذا ليس بصحيح اما الكبري فظاهرة واما الصوفي فلما ذكرنا وحاصل
 الجواب على رأي سيد المحققين تسليم المقدمة الاولى من الصوفي ومنع الثابت
 بتدعيم المقسم بطريق تغليب الاجزاء الثلاثة مع كثرة الاستعداد من
 اجزاء العلم او من جزئياته ما يتضمنه على باقي المبادئ في جميع الجواب الى
 ان يقال ان اردت عدم الشمول على الاطلاق فهذه المقدمة ممنوعة بالاستناد
 الى ذكر وان اردت عدم شمول طريق الحقيقة فهذه مستمرة لكن الكبري
 ممنوعة لعدم الحاجة الى الشتم على طريق الحقيقة وعلى ما انفقنا اني قد

كذلك

كذلك لكن بطريق تغليب الاجزاء الثلاثة على المبادئ على ما يفيد ظاهر عبارات
 وكذا على ما الى الابد في بطريق تغليب الاجزاء الثلاثة على المبادئ او بكثرة الاستعداد
 من المبادئ على باقيةها على ما استفد من عبارات البعض وكذا على البا
 الباقية على تقدير **الاول قوله** وما قيله جواباً عن مقتضى قوله ان عدم
 الاستعداد على الاطلاق جزء من العلم وجزئياته مما يتضمنه ليس بصحيح و
 كذا تغليب الاجزاء الثلاثة مع كثرة الاستعداد على باقي المبادئ لانه يخالف
 تقسيم الاستعداد على وجهين اول الخلل عن العلم والآخر فيه ما نقله شيخ
 التفقذاني من انه فسر ارجح الاستعداد او ما ذكره في هذه المبادئ ليس
 بصحيح وحاصل الجواب منع الصغرى بناء على ان الشارح اعانته الى
 الاستعداد بالاجزاء والتفصيل في بيان تقسيم بيان الى قسمين بالانقسام
 كانه مستبعد على الشارح التفقذاني بيان الاستعداد بتقسيم الاستعداد فظن
 ان تقسيم البيان بتقسيم الاستعداد وليس كذلك **قوله** فتبين ان
 بيان على قسمين وبدلاً على ما حكمنا به اعني بيان ان من العلم يستمد
 بغيره ان البيان من الاستعداد ويكون صفته المبين يكون خارجاً عن العلم واعنا
 يكون خارجاً عنه لم يكن بياناً بالعيادات المفيدة لتصديق ما يستنبط عليه
 اثبات المسائل لكنه بالعبادات المذكورة فلا يكون خارجاً عنه فان قلت
قوله والاستعداد كقول وحده وفائدة فكما انها خارجان بدون التغليب
 كذلك هو خارج عن لان كلاهما قبل الشروع في المقصود قلت المبادئ مختار
 جزئياً المبادئ عن العلم الى بناء المسائل وعنده في الصل الثابت واسما
 وبيانها على قوله والاستعداد قبل الشروع ثابت ولو على وجه الاجمال كما في مباحث
 الموضوعات واما بيانها على الحد والغاية فليس بثابت **قوله** وما ظن من
 وجوب تقسيم العلم بالمورد في الخصص جواباً عن مقتضى قوله انك وجهت
 التقسيم على تقدير الرجوع الى العلم من غير اعتبار فيه مع انه ليس بصحيح

على تقسيم البيان
 بالاجزاء والتفصيل

بناء على ما ظن من ان العلم على الاطلاق يحوز احتمالا على علية الموضوع و
على الخاتمة مع انها خارجان عن الاقسام بالرها فيلزم عدم انحصار ال
المقسم في الامور الاربعة فيجب التقييد بالعلم المورد في المختص حاصل السؤال
توجيه التقسيم من غير اعتبار قيد في العلم على تقدير الرجوع اليه ليس صحيح
لانه على هذا الوجه غير جامه لهلية الموضوع والخاتمة مع انها من الاقسام
وكل توجيه ثلثه هذه اقله ليس صحيح اما الكبري في موضوعه واما الصغرى فلما
ذكرنا واصل الجواب منع المقيدة الاولى من الصغرى بالنظر الى هلية الموضوع
بناء على انها داخل في اجمال المبادئ وان لم تذكر في تفصيلها لكثرة مبا
حثها والثانية منها بالنظر الى الخاتمة بناء على انها ليست جزو حقيقة
ولامثالها في التوقف عليه كغيره على تقدير التخصيص في الامور الاربعة بناء على
ان مباحث الموضوعات غير داخله فيد مع انها داخل في المبادئ الا ان
يختص المبادئ بما عداها بقدرية التفصيل ويرد على هذا ايضا عدم التعلق
التفصيلي في عموم الاقسام وتخصيصها الا ان يلزم ونقارن ان ليس بمحذور
ويجوز ان يكون اثره الى عدم صحة التقسيم على تقدير تقييد العلم بالمورد
في موضوعات في المبادئ وعدم دخلها فيه على ما اشار اليه بعض الو
الفضل وقولهم ما يميزه من ركائز المعنى والظلال انها ما باستناد الضمير الى
العلم مع ان المبدأ الذي اختصه حقيقة بناء على العلم عبارة عما يكون في المختص بعبارة
عنه على تقدير التقييد او يميزهم اتحاد المعنيين او باعطاء حوال الكلي الى الكلي الذي التقييد
تخصيصه وتقبل فيما صدق عليه الكلي مع ان المقام مقام تقييد الكل الى الاجزاء او
بالمبانيات بين كلامي المصداق كلامه فيمكن بغير طريقة علم الاصول وهذا المقام طريقة
المختص وان دفع بان الاول من قبيل طريقة العام للخاص والثاني من طريقة الخاص
للخاص او بالتعليق بحجج ان احتمال على هلية الموضوع او يميز في طريقة المختص بنفسه
على ان المختص والعلم رجوعا الى الشيء واحد او بالاشتراك في رجوع الضمير الى العلم

للتقييد بكيفية الكلام انه في غير طريقة الفاظ المختص او يميز في تقييد المختص باعتبار
الافتقار ونفس العلم باعتبار المعاني الثلاثة يميز طريقة الشيء لنفسه ولا يستخدم
في الرجوع او تخصيص العام او يميز بتبادله او باليهام عدم انحصار المطلق في الما
الامور الاربعة وكل منها كذلك في المعنى كما لبعض الما في سائر الاجزاء الى
في سائر اجزاء العلم كالادلة السمعية والاجزائها والاصحاح يعني ان خروج مباحث
الموضوعات عن تفصيل المبادئ لا يقتضي خروجها عن اجمالها كما ان خروج لو
بعض الما عن تفصيل ماعى الاقسام لا يوجب خروجها عن اجمالها اذ لو اوجب
لورد الما الى ذلك البعض فيلزم التخصيص في السؤال بالمختص الادلة
السمعية الى الادلة السمعية المنسوبة الى السمع من قبيل نسبة الموصوف
الى صفاته الثانية له ما ثبت او هو لا قوله برهان مباحثها اه
حاصله ان المقصود انحصار كل من الكليات والعلم في اجزائه وتقسيمها
على تقدير انحصار الكل وتقسيم اجزائه مباحث الادلة السمعية لا الادلة
انفسها وان كانت الاجزاء من اجزائه بقدرية المقام وكان الشارح ما الى هذا
بقوله وانما يكون منها ولكن ضعيف وان المراد منها ما يسميها المتعلقة بها
بمنسب الى الاحكام الخمية بالذات او بالعرض فيخرج فيها مباحث القول
منها والمراد ودة منها اما ان المراد منها المتعلقة بمنسب الى فلان كثيرا
منها ليس مباحثها الصغرى بل مباحث التقييد والتجريد واما نعمها الو
المتعلقة بالذات او بالعرض فلان تعلق بعضها بالذات مثل ان الامر
المطلع للوجوب وتعلق البعض الاخر بالعرض مثل ان الامر من الخاص واما لا
الاثر في فلان الماد السمعية نعم المقبول منها والمراد ودة منها باعتبار
رجوعها اليها الاربعة الشهادة الى الكتاب والسنة والاجماع والقياس
الاستدلال على معنى عام هو ذكر دلائلها او اجماعا او قايلا او غيره وعلى ختم
هو المراد هنا هو ذكر دلائلها كقوله نص والاجماع او قايلا او غيره وعلى ختم

انه قلته التلازم بين الحكمين من غير تعيين علتة والتخصيص بـ وشرع من قبلنا
قوله وما عداها التي لا يكون تحتها عند المصنف منها ما يجب الصحاحي لا يكون تحتها
 على صحاحي انما انفاقا والتخاريف لا يكون تحتها على غير الصحاحي ايضا ومنها التي
 المسمى ان الحاشية من القياس ومنها المصالح المراد بها وهكذا الاجتهاد
 نقول ليس من وجهي ان المراد بالاجتهاد ليس نقول القواعد المتعلقة به بطريق ضيق
 المضائق اما الاصل ثبات فلان القواعد من اجزاء الحكم واما النفي فلان الا
 الاجتهاد نقول ليس جزء منه بل جزء من اجزاء الحكم لا القواعد المتعلقة به فقط بل
 بل القواعد المتعلقة بنفسه او بما يقابل من القليل او بما يستند الى الاجتهاد كالا
 فن اولى القليل كالكشف واما بطريق تغليب الاجتهاد على ما عداه من القليل
 والافناء والكشف باعتبار اشارة الاجتهاد ويجوز المعطوف بقوله في المقام
قوله وكذا الذي يجمع بمعنى ان نفس التجميع ليس بجزء منه بناء على انه من اجزاء بل
 اجزاء مباحثها المتعلقة به **قوله** فان الجزاء احكام تتعلق به تعليل للنفي للنفاد
 وتعميم للاشياء المفاد اما بطريق تغليب التجميع باعتبار اشارة على ما عداه
 من التعارض والتوقف الى توقف الاجتهاد في صورة التعارض حتى يترجح احد
 احدهما على الاخر والتخصيص التخييري بينهما ويجوز المعطوف بقوله في المقام
 هذا على تقدير حذف المضائق ويجوز ان يكون المراد بالفاظ الثلاثة المباحث
 المذكورة اما بان كانت اسما لها كما اشار اليه بقوله ولو جعلت او بذكر
 الجزاء واردة الكلا واما المبادئ فلا حاجة الى صرفها عن ظاهرها بناء
 على انها لا مباحث ثمة واما على هذا القياس اذا كان من قبيل تقييد الحكم
 الى الجزئيات **قوله** اي المقصود بالذات حيث ذكر فيما وقع اه حاصل انه
 مقصود بالنظر الى المبادئ المقصودة بالعرض فيلزم ان يكون مقصودا
 بالذات بقوله في المقابلة اذ لا واسطة بين العرض وبين بالذات **قوله** فما قبل
 جواب شرط محذوف اي اذا كان الاستنباط مقصودا بالذات فما قبله

حاصل ما قبل لما كان مباحث الادلة والاجتهاد والترجيح مقصودا في الفتح
 وان كان علم الاصول من العلوم الالهي وكان الاستنباط عرضا منه كان مقصودا
 ذاته وافراده مقصودا اولاً وبالذات وحصول عرضه الاستنباط مقصودا ثانياً
 وبالعرض كبر ما له غاية ويدل على هذا ان اثار جعل الاستنباط مقصودا
 مقصودا من غير تقييد بقيد بالذات في هذه النسخ وفما في موضع اخر الرابع
 الاجتهاد واما الاستنباط المقصود وجعل الاستنباط عرضا في موضع اخر حيث
 قال والال لما كان العرض من الاستنباط وجعل في موضع اخر ما ينضم اليه الكتاب
 مقصودا بالذات حيث قال فيقال ما ينضم اليه الكتاب اما مقصودا بالذات اه
 منع سقوطه في نفسه بقوله فما قبل حاصل الرد بالقول ان الشرح جعل
 الاستنباط مقصودا بالنظر الى المقصودة بالعرض بقوله المقابلة فيكون مقصودا
 بالذات وحاصل الرد بالقول ان الاستنباط وان كان تابعا لمثل الاصول
 في الخصوص لكنه يتصل بها اليه فيلزم ان يكون الاستنباط مقصودا بالذات من
 الفتح في الفتح ومثل الاصول مقصودا بالخصيص بالعرض من وان كانت
 مقصودة بالذات في القواعد ما نقلت في الحاشية لا بقا كون الاستنباط
 مقصودا به نقض الجمالي ليدل على الضمنية في قول اي المقصود بالذات من الفتح
 فظهر ان تقييد هذا ليس صحيحا لانه يستلزم ان يكون المقصود بالذات من الفتح
 وكل تقييد من هذا النوع ليس صحيحا اما الكسبي فظاهره واما الصوري فلا
 فلان الشيء مقصودا بالذات من غير عرضا منه يستلزمه وكان المقصود بين
 بالذات في الفتح وبين بالذات من الفتح وان المقصود بالذات ليس بالعرضا في
 وحاصل الجواب منع الصوري باعتبار رجوعه الى دليل سبيل الفتح بين بالذات
 من الفتح وبين بالذات في الفتح ويبين ان المقصود بالذات من الفتح فيكون
 ان يكون الشيء الواحد مقصودا بالذات بالنسبة الى كونه وبالنظر الى
 دخوله في فقه ومقصودا بالعرض بالنظر الى اذ وبله الى اخره فيكون ان يكون

الاستنباط المقصود بان ان من جملة الاحكام باعتبار ان حيزه اليه وغرض من
المقصود بالذات منتهى بالنظر الى مبادي اعتبارها ان **قوله** في الاحكام المحررة
يشتمل اليها بمعنى ان المراد بالاحكام ما هو اعلم من الاحكام الشرعية ومنها
الاحكام الوضعية كسببية الزنا لوجوب الجلب وشروطية الطهارة اما ان **قوله** فلان
الحكم كما يطلق على الاحكام الشرعية كذا لا يطلق على الوضعية والمراد ما هو الا
عم فلان العقل كما لا دخل له في الحكم كذا لا دليل له في الضعية الى الاستقلال الذي
استنبطها اوليها يكون في كماله **قوله** لا يثبت له مساو له ومنطبقا عليه وقيل
لا يثبت له مزية بالابتناء اه وهذا غير ممكن اذ لو كان التقدير على هذا الوجه
لكان المناسبات في التعليل لبطول قاعدة الحسن فلا يلزم الاستدراك **قوله** عند
الاشارة والظاهر لا عند المعتزلة **قوله** لا يثبت له اشارة الى زعمه دليل قائم
على النفي الى لو كان من دخل استقلال الكمال مبتنيا على قاعدة الحسن اه والتمني
عليه باطلا وكذا لا يثبت له وكذا الذي دخل على هذا الوجه **قوله** ولم يرد ان العقل اه
بيان تخصيص النفي على الوجه المذكور وتطبيق التعليل **قوله** كقولنا قد ياتي
الجواز خلقه من لولائها لتغير لصوى اليه بل الخارج على صحة التعارض في
لا يثبت الظنية بالنظر اليها بالنظر الى الشارح اذ لا تعارض عنده وبين
لتخصيص التعارض بالظنية وتقرير الدليل التعارض في الظنيات صحيح
لان لا يلزم اجتماع المناسبات وكل ما هو كذلك فهو صحيح اما الكلي
فلا حاجة الى البيان واما الصفي فلان من المذموم وفان قلت فعلى
هذا فما وجه الترجيح قلت وجهه تمهيد المنع عن غيره ويجوز توريه بل
على وجاه **قوله** ولا يمكن ذلك في القطعيات توضح لمفاد التعليل وقد
افاد بعضهم واما الابرار في شعره الى ان معتزله **قوله** من انصواب دأبهم لولا
نظر الى معرفة **قوله** كعلم الحبيب احكامه كان قوله وماذا يعني في من العالم فانظر
الى معرفة **قوله** كعلم الحبيب والناصح والمنسج وحواله الى **قوله** خالاه على

ان الاجتهاد اه لان الامور المذكورة من الاعراض الذاتية لهما في جميع الامر
الى ما قال **قوله** ولم يتعرض قال في مباحثه لانه تعرض فيها ايضا بقوله لان النفي
استنباط الاحكام وانما يكون منها لان منتهى خبر على الوسائل البعيدة وقيل
ان علم الاحكام عن القواعد التي بها يتوصل **قوله** ان كفايا بالمذكور وفيه نظر ايضا
لان الاصل لا كفايا بما سبق لا بما ياتي **قوله** الخطر اما عيني مرداه كتحقيق
الشيء الى الموجود والمعروف وحده لخص في العقلي والسنفي اذ يجوز ان يوجد قسمه
ليست بوجهه كما في العقلي ولا نظرية مستندة الى التبع والسنفي او كما في المنفرد
في النظرية محتاجة الى مقدمة اجنبية مغايرة للتبع **قوله** يحزم العقل
بحجة ملاحظة مفهومه الى مفهوم كل من القسم والافهم او مفهوم القسم
باعتبار ان مصورا لا اعتبارا لثبوت واحترز بقوله عينية وملاحظة مفهوم
عما يحزم العقل باعتبار دليله وانما احتراز عنه لان نسبة الخط في العقل شيلا
منها استقلال العقل في الحزم بمحرم والملاحظة مع ان الكلام يجب ان يحمل على ما
يتبادر منه ولذا يلزم دخول امر في التقسيم الذي لا يوجد له في التحقيق كالف
تقسيم الذي يحزم العقل باحصاءه باعتبار دليله وتبيينه ويسمى قطعيا
كما وقع في بعض عباراته على طريق التوضيح **قوله** او استواء الى لا يكون كذلك الى لا يكون
المفهوم المعبر في الاستقراء الى كالمفهوم المعبر في العقلي سواء كان ذلك
بانسواء الشيء الاول اعني الترتيب بين النفي والاثبات وبانسواء الجزء الثاني
اعني يحزم العقل اه او بانسواء الجزء الثاني فقط ولما كان الجزء الثاني مقيدا
والاصل في النفي ان يكون واجعا الى القيد مع ان المقصود انسواء الجزء الثاني
بتماه فتر بقوله فاستند اخصاره الى التبع يعني ان للمعنى في الاستقراء ان
انسواء الجزء الثاني سواء انسحق الجزء الاول او لا وبما ان اخصارا القسم
في انفس بطريق الظن والتبع سواء كان اى اخصارا المستند الى
التبع في التلث الى العقلية والطبيعية والوضعية وانما كانت استقراية

اذ يجوز دلالة بعض اللفظ باعتبار الاستنباط من الامور الثلاثة اعني العقول والطبيعة
 والوضع او مجموعها **فان** كاختصار الحكم المركب وانما قيلت الاجزاء بالعناصر لان اختصار
 باعتبار سائر الاجزاء العقلية وانما كان استقراء اذ يجوز ان يكون له جزء اخر مما عدا
 العناصر **اولم** يرد به اي بالاستقراء في المعنى في الحكم ما الى الاستقراء الذي يقابل
 التمثيل والقياس عند المنطقيين والتمثيل اثبات حكم واحد في جنس في ثبوت
 في جزئي اخر لمعنى مشترك بينهما ويسمونه قياسا والجزء الاول فرع والثاني اصلا
 والمتميز عنده وجماعة **فان** اذا ما استدلنا بالتفسير للاستقراء في المنطق ومع ما
 تعاقبه تغليب للنفي وحاصله لم يرد به ما يعاينه والآن ينضم ان يكون مستقلا با
 احكام الجزئيات على حكم الكل مع انه في بيان اخصيل الاقسام لا في بيان
 تفريق الاحكام الى مقسمها اذ لا يتصور بيان التفريق الا بعد اخصيل الاقسام
 ومعرفة احكامها ولم يتحقق هنا ومحصلة الاستقراء في هذا المقام بمعنى
 التبع في الوقوع العام كما كان بمعناه في اللغة ايضا **فان** في ذلك اي
 اذا كان الاستقراء المتعارف بمعنى الاستدلال باحكام الجزئيات على حكم الكل وكما
 وكان للموقف من القسم اخصيل الاقسام لا تفريق حكمها الى مقسمها بناء على
 ما ذكره من فالاحكام في مقام اخصار الكل في اجزاء منسوبة الى الاستقراء المتعارف
 ومبنى على تشبيهه باني ان الاستقراء المتعارف بينهما هو الاستدلال باحكام الجزئيات
 على حكم الكل والراد بمشبه في قول الشيخ واعلم ان الحكم في مثل هذه استقراء اي اما
 مثل اخصار الكل في الاجزاء او الاصح منه ومن اخصار الكل في جزئياته فان كان
 الاول فيكون الاستدلال باحكام الاجزاء على حكم الكل وان كان الثاني فذلك
 على تقدير الاول مع ان هذا الاستدلال ليس بالاستقراء متعارف والاستقراء غيره فيلزم
 ان يكون هذا الحكم استقراءيا اما باعتبار نفي لطريق تشبيهه بمتبع الاجزاء
 بمتبع الجزئيات في انه يشبه حكم كل منهما حكمها او ذكر اللفظ الذي اعلى
 الثاني واردة الاول على طريق الاستعارة او باعتبار ما ينفعنا عن اخصار

جزء الذي هو كلي والفرق بين التجهيزين ان المجاز في الاول هو المنسوب
 اليه في الثاني هو المنسوب لان النسبة فيه باعتبار لازمة **فان** كانه قال
 كل ما هو ميبا في الوجه الثاني ولو جريه لطريق كون الجزء كلب وهذا اظهر **فان** عما
 ذكره عن الامور التي ذكرت كالمبادي والاداء والاجتهاد والتجسس فان
 كان عمدا ذكر عبارة عن المجموع فعدم خروج كل هذه ظاهرا لان كل واحد منها داخل
 فيه ولو على سبيل البعد وان لم يكن عبارة عن فعدم باعتبار ان عينه اذ عديم
 الخروج لا يقتضي **فان** في قوله **فان** وما بعده غيره والظاهر ان يقال ومن تابعه فابله
 وكانه عدا الى هذه الشارة الى ان التبعية نشأت من ظاهر حال الفاعل او
 احده اذ اعرض بسببه الجزء المذكور الى الكسادة اذ اوردت الى اولوية توجيهره
 الثاني بانظر الى الفاعل **فان** يحتمل ان يراد ما هو المتعارف به يعني ان يراد ما هو
 المتعارف به ويحمل الحكم الاستقراء في مثل اخصار الكل على التشبيه المذكور او على ان
 الامور المذكورة جزئيات للجزء وان يراد معناه لغة فبكونه الاستدلال
 بالاجزاء في مثل اخصار الكل والجزئيات في مثل اخصار الكل **فان** ففقد ركيب
 تملط جواب فمن قال ووجهه على ما نقل عنه في الحاشية ان لو كان معنى الحكم
 الاستقراء في بيان اخصار المقسم في اقسامه الاجمالية باعتبار بيان اقسامه
 التفصيلية في اقسامه الاجمالية ليلزم الدوران ببيان اخصار التفصيلية في
 الاجمالية يتوقف على اخصيل الاقسام وتخصيلها على التقييم فلو توقف بيان
 اخصار المقسم على بيان اخصار الاقسام ليلزم الدوران ويحكم ان يجاب عنه
 بانه يجوز ان يتوقف حكم الاقسام على تخصيلها على نفس التقييم ويثبت حكم التقييم
 التقييم بحكم الاقسام الحاصلة بذلك التقييم ويكون دليل الاستقراء في دليله
 على اخصار الاقسام التفصيلية في الاجمالية وتوقف هذا التقييم المقسم على
 التفصيلية في مقام بيان اخصاره وارجاع كل منها الى الاجمالية والحاصل ان

في هذا المقام انما انما التفسير والاشارة للمقام وذو السبب السند
الى الاول حكم ما حكم والتفتا في ومن ثم بعد الثاني نجز ما نجز ما لكن كلام الص
والشارح صرح في الثاني فلم يصيب واصابا بطلان وتحقيق الكلام ان الاستفاد في
هذا المقام ليس بمعنى الاستفاد للعارف ولا مثله في اصل المعنى لان اثبات حكم
الكل في الجزئيات مقصود او بالذات وكذا لو كان مثله ان يزعم ان يكون
اثبات حكم الكل حكم الاجزاء مقصودا او بالذات مع ان اثبات حكم الكل او ان
او الكل في هذا المقام مقصودا ثانيا وبالذات في قوله فيما سبق واللفظ من
الفسر تحصيل الاف لام لا تعديه حكمها الى قسمها يعني والمقصود بالذات
منها تحصيل الاف لام لا تعديه حكمها الى قسمها وان كانت مقصودة ثانيا
وبالتبع ايضا بطريق التبع في الاجزاء بمعنى ان هناك كذا كان قسم اخر لوجوب
بالتبع لكن الثاني باطل وكذا المقدم وان كان الملازمة ظنية ولا كان المعنى الا
الاولي بيان القسم المراد بالاستفاد في مقام الخطر الاستفاد بين اولي الاستفاد
عنه ما يعني التبع ويزعم ان الخلفين فيه ثم نقل مغالاة وخرج رد دعواه ثم رجع
وجه التبع في هذا العلم فقال ثم وجه التبع ههنا اي طريقا وما ينسب
اليها اه معطوف على الضمير المضاف اليها وباحوال ما يتعلق الى الادلة من حيث
ان يتوهم بين الاحكام والادلة في الاستنباط سواء تعلقت بهما باعتبار ان يتوهم في
عليها في المبادئ او باعتبار التعارض كذا في الترجيح او باعتبار ان يستنبط منها
كما في الاجتهاد وفيه اشارة الى ما ذكرنا من تحقيق الكلام في كل قسم استفادة
اه نصريح اولي بان الترتيب بين النفي والاثبات كما جاز في هذا الاستفاد في التفسير
والنسب كذا في سائر الخطر الاستفاد في ثانيا بان الادلة في المقام قليل
الانثا او نسبه الاستفاد ان يكون الادس في قسم الاخير كانه دفع لا يتوهم
من ظاهر كلام الشارح تخصيص الترتيب بين المقام واث الى ان الادلة

على الشارح ان يورد النفي على وجه يكون الادس في القسم الاخير ولم يورد
هكذا بل ارسل في موضعين وان كان صحيحا ايضا ان يقال ما يتضمنه الكتاب
او العلم شروع لبيان اقسام هذا الكتاب او العلم على وجه الاستفاد في قوله اما ان
يكون مقصودا بالذات في العلم اشارت بتخصيصه الى ان مباحث الادلة و
الاجتهاد والتجسس مقصود في الكتاب لا باعتبار ان مقصود فيه من غير نظر
الى العلم بل باعتبار ان مقصود فيه في قوله والثاني اما ان يتوهم عليه المعنى او لا
تخرج بارسل الشارح في هذا القسم ايضا في قوله والثاني ساقط عن رتبة
الاختبار استحيانا الى قوله استحيانا اي يليق ان يسقط عن درجة الا
الاختبار عند البعض باعتبار عدم الحاجة اليه في نفس الحق كما انه يليق ان يعتبر
عند البعض باعتبار الفوائد الاخر كالحائز اعذار عن ذكره في بعض الكتب
كما انه اعذار عن عدم ذكر الشارح في هذا المقام قوله ان لا حاجة اليه في نفس
المعنى اصلا تعيلر للسقوط عن درجة الاختبار وانما قال في نفس الحق لان له
فائدة زائدة فلم يرد اجعل بعضه خاتمة وتوهم من الكتاب كما في بعض
الكتب ثم اعلم ان سقوط عن درجة الاختبار في العلم لا ينافي كونه قسما
من الخطر فلا يخرج قسم الشارح بذلك السقوط عن كونه عقليا لعدم الا
رسا في هذا المجلد يخرج عن بارسل الشارح في القسم الاخير فيجوز الادس في القسم
الاخير فقط بهذه الاعتبارات وكان اشبه بالعقلي وتوهمنا الخطر على صورة
العقلي من غير اعتذار فنقول ان الخطر الاستفاد في قسمين النفي والاثبات
في بعض الاقسام وبقي بعضها من سلاسل او كان الادس في الاخير فقط
اولي الاخير وفي الوسط اعني اصل المرام ان اعتبر الادس الواقع في الخطر الاستفاد
المراد بين النفي والاثبات في القسم الاخير كما اعتبره سيد المحققين في
بيان هكذا فيحتاج لتوجيه قسم الشارح في هذا المقام الى الاعتذار وان
اعتبر على الاطلاق فلا يحتاج الى الاعتذار كذا نقل عن في الحاشية للنقوله

عند قوله اي المقي بالذات يعني المراد بالاول هو القسم الاول من التقسيم
متعلق بمباحث نفس الاستنباط متعلق بالمراد بالثاني هو القسم الثاني من التقسيم
اي اما مباحث متعلقة باحكام ما هو بغيره ما سبق وضمير يدي راجع الى
الاحكام لكن على طريق الاستحسان لان المستنبط هو الاحكام الشرعية والرد
للكوداع منها وهي لا بد من خلاف قوله الاول والنفي المستفاد عام من نفي النفي
اعني باعتبار تعارضها ومن نفي التقييد اعني احكام ما هو قوله الاول
الادلة لا باعتبار تعارضها ناظر الى نفي النفي وقوله وما ليس كذلك اه نقيا
للمجموع ناظر الى نفي المجموع والقسم الثاني مرسل عن الترتيب في اصل التقسيم ما
يتضمنه الكتاب او العلم اما مباحث غير مقصود ووجهه في قوله او مباحث
غير مقصود ولا يتوقف عليه الحق او مباحث متعلقة باحوال نفس الاستنباط او
مباحث متعلقة باحوال الادلة باعتبار تعارضها او مباحث متعلقة باحوال
الادلة لا باعتبار تعارضها او مباحث متعلقة باحوال الشيء لا بد من خلافه في الاستنباط
فيقع الارسل الى التقسيم الاخيرة ويدخل على هذا قوله فيما بعد اما مطلقا واما با
باعتبار تعارضها قوله ولو قيل ما يتضمنه الكتاب اما ان لا يكون مقصودا
بان ان يتوقف عليه ذلك اه يعني لو قسم الشيء هكذا الخارج القسم
الساقط عن درجة الاعتبار عن القسم الاول ودخل في القسم الثاني ويرجع الى
الاخيرة يعني الارسل في ظاهره او باطنا فيكون في الخبر فيها معا بالعملي واما
تقسيمه ان كان لثبوت ايضا على الوجه الاول لكن في الباطن ثاني الظاهر واما على
الوجه الثاني فلا يكون في ثبوت بل مستأبها به واعلم ان كون الخبر في هذا المقام
استقرا على نفي تقسيم العلم او ما يتصفه فسلم اذ الحكم كما قالوا واما على
نفي تقسيم الكتاب او ما يتصفه فغير مسلم كيف وان الحملات الخارجية
غير داخله في المباشرة وتحقيق المقام ان ان اعتبر تقسيم الكتاب
او ما يتصفه باعتبار ما يصلح جزءا من التقسيم استقرا الى وان اعتبر باعتبار

ما هو جزء منه بالفعل والتقسيم عقلي وكانت التسمية عليهم الفرق بينهما في
تحكموا بما حكموا والخاص ان المعنى في الاستقرا في صلاحية المقام للساوق وال
وان لم يرد بالمتبع وعانق قدر الثاني فلا صلاحية ولا سقوطا اما الخطية
فلا اعتداد بخبرها نظرا لان المراد من الخصاوص ما عداها وانما حكمنا ان السو
التقسيم عقلي باعتبار ما هو جزء منه بالفعل لان ما هو جزء منه بالفعل فهو
داخل في اصل الامور الاربعة فيكون ان يكون كلام من رام صرا عقليا مبتدأ على
هذا الاول خلاف الظاهر لانه ليس بمبتدأ ومع ان يحتاج الى تقييدات مع
بعيد ان قوله ثم ان احكام الاجتهاد اه لا توثيق من ظاهر كلام المصنف ان
يكون الادلة السميعة والاجتهاد والتزجيج موضوعات لعلم الاصول مع ان الاجتهاد
والتزجيج موضوعين لوثوقهم ايضا ان يكون الاحكام موضوعا له ومباحثها
جزءا منه ان ليس كذلك دفع الاول بقوله ثم ان احوال الاجتهاد والتزجيج اه في اصل
الدفع ان الخصاوص الكتاب في الامور الاربعة المذكورة باعتبار ان كل واحد من
الاجتهاد والتزجيج موضوع في ظاهر المسئلة واما الاخصاوص في تحقيقه
والال في المبادئ ومباحث الادلة اعني مباحثها اما مطلقا واما با
باعتبار تعارضها او استنباطها منها لان البحث عن الاجتهاد والتزجيج
يرجع الى البحث عنها ودفع الثاني بقوله وقد كنس ان على تقدير
رجوعه الى القسم منه فاذا قلت التعارض حكمه او الاجتهاد حكمه او كلا
فكانت قلت الادلة المتعارضة حكمها كذا او الادلة المستنبطة منها
احكامها حكمها في الاستنباط كذا او اذا كان احوال كل منهما راجعة الى الكل
لها فجميع احوال متعلقاتها الى لبقت الى احوالها بالطريق الاولى فيكون
موضوع علم الاصول الادلة لا غير ثم اعلم ان كون مباحث التزجيج باعتبار
التعارض لا يقتضي ان يكون مباحث التعارض الصلا بالنسبة اليها فلا
ينافي كلامه هنا بما سبق من ان يكون الشرع في احوال احكام متعلق به

او بما يتوقف عليه من التعارض اه **نظرا** الى الظاهر يعني ان ذلك القائل
ذهب الى ان الموضوع في هذه الامور الثلاثة نظرا الى ظاهره ان كلا منها يقع
موضوعا في المسئلة والى تغير كل منها للاخر لكن الحق يرجع احوالها الى احوالها
لعدم جواز تعدد الموضوع لان وحدة العلم باعتبار وحدة المسئلة ووحدة
المسئلة معتبرة بوحدة موضوع العلم وكانت دفع السؤال مقدر **قوله** وناسب
بعض العلماء اه والفرق من تحقيق المقام على رايه والذات السبب صاحب التوضيح
ومن تاب **قوله** اذ يجب فيه استلزامه ان كل واحد من الادلة والاحكام هو
موضوع لعلم الاصول حاصل التفرع على طريق الافتراض الى كل واحد منها موضوع
له لان كلا منهما يبحث فيه عن احوالها كما هو المسمى وكل ما يبحث فيه
عن احوالها فهو موضوع فيه فيكون الكبري مطبوع في الدليل وعلى طريق الا
الاستدلال كما كان البحث فيه عن احوالها كان موضوع الادلة والاحكام
لكن كان البحث فيه عن احوالها فكان موضوع كليهما فيكون الملازمة
مطبوعة فيه وحاصل الجواب على الاول منع الكبري بالنظر الى الاحكام بسند ان
البحث عن اعراض الحكم مثلا في المسئلة المذكور يرجع الى البحث عن اعراض الامر
بان يقال ان الامر يتناول على الوجه المذكور او المضيق وعلى الثاني منع للملازمة
بالنظر اليها وبالسند المذكور ايضا اما اصل الجميع فليس بتحقيق وحدة العلم
بوحدة الموضوع واما تخصيصها فلا في هذه الادلة من الاحكام هذا فتقول
في وضع المنع المذكور ان مراد صاحب التوضيح ومن تاب **قوله** في علم الاصول
عن اعراض الاحكام التي هي اضافته بين الاحكام والادلة ومحتاجه في ثبوتها
اليها على السواء كثبت الحكم منها كما يبحث عن اعراض الادلة التي هي
اضافته بينهما ومحتاجه في الثبوت اليها ايضا كاثبات الدليل الحكم
كما يبحث عن العوارض لخصوصية بهما التي لهما دخل على السواء في ما سبق
تلك الاعراض الاضافية بما يكون الدليل خاصا او عاما وكلون الحكم متعلقا

بفعل تبالغ او بفعل الصبي فلور جمع بحث احدى الى الاخر ليدل على جميع
بلا مرجح وكذا الوجه بمباحث احدى عن الفن ليدل على جميع بلا مرجح والحا
ولما صرح الكبري على الاول والملازمة على الثاني من كونه بالدليل الذي هو
لنوع الترتيب بلا مرجح فلا مجال للمنع المذكور كما افيد عن الاستدلال لتحقيق
المصورتي في حاشية على التلخيص **قوله** واذا عرفت احوال الادلة الاجمالية دفع
لسؤال القدر وموان العلم باحوال الادلة الاجمالية على الوجه الكلي باعتبار
الجهات المذكورة غير كاف في استنباط الاحكام منها بل يحتاج الى العلم باحوال
الادلة التفصيلية فاذا احتاج اليه يلزم ان يكون العلم بها من علم الاصول
مع انه ليس بجزمه على ما نشأ به وحاصل النفع تسليم عدم كفاية
العلم باحوال الادلة الاجمالية بل الكافي بجمع العلمين ومنع لزوم جزمية العلم
باحوال الادلة التفصيلية منه على وجه القصير والاصالة بسند ان العلم باحوال
الادلة الاجمالية يستلزم العلم باحوال الادلة التفصيلية فلا حاجة الى جزمه
اصالة كما لا حاجة في استخراج سائر الفروع من احوالها الى بيان احوال الادلة
التفصيلية على الصلة قال المصنف فالمبادئ اربعة وقابلية استدلاله والضمير
المضاف اليه في كل منها يرجع الى العلم بالامور والى العلم بالامور والى العلم بالامور
لا الى العلم بالامور بل الى العلم بالامور والى العلم بالامور والى العلم بالامور
المذكور وحدة وكذا ما عداه واما عدم رجوعه الى العلم فلا يلزم كون الشيء مبادئ
نفسه واما عدم رجوعه الى الكتاب فلا ان الحد المذكور ليس حده اذ لو كان حده
له بالنسبة الى المقاصد ليلزم ان يكون تعريفه بالامر العام بناء على ان بعض ما يجرى
عليه التعريف غير داخل في الكتاب مع ان المسوات شرط في التعريفات الا ان يلزم
صحة مثل هذه التعريف بناء على ان ما صدق عليه مثل هذه التعريف مما يصدق عليه
العلم وان لم يكن بعضها يصدق عليه الكتاب او يحمل ما ينضم الكتاب على ما يخل
لان ينضم الكتاب لغيرها غير مستحسن وهذا الايمان في اختصار الكتاب في الامور

الاربعة الى النظر في الاختصاص الى ما يتقدم الكتاب من الاجزاء **قوله** بنية للفظ من و
التبعية فالأفضل للفظ بمعنى ما يتقدم الكتاب بمعنى مفهوم الاسم
فلا يصح جعل الموضوع من المبادئ لعدم دحوله فيما يتقدم الكتاب ولا حمل كلمة من
على التبعية والحق ان هذا ليس بشئ لوجهين احدهما ان الكلام في مبادئ العلم
لا يكون من ان الحد العلم مثلاً والموضوع من مبادئه وثانيهما ان الموضوع باعتبار
تصوره داخل في الاستدراك اذ داخل في الكتاب باعتبار التصديق بعمومه وعبارة
داخل في ضمن التعريف على احتمال كانه داخل في الكتاب ايضا فلا يتفرع فلا
يصح اياه باعتبار الجزء الاول اللهم الا ان يراد بالموضوع هليته والخاص ان المقام
مقام بيان مبادئ العلم سواء كان المقسم كتابا او علما او غيره **قوله** بالمعنى
الاعم وهو ما يتوقف عليه العلم ذاك او تصور او شئ على اعنى ما لا يكون مقصودا
بالذات بل يتوقف عليه الحق باب الامور الثلاثة **قوله** المقصود ههنا اي في قول المص
ويخصر في المبادئ اهـ **قوله** المص في المنتهى اشارة الى فريضة مادية معتبرة لا رادة
المعنى الاعم للمبادئ ان مله هليته الموضوع ايضا واما الفريضة المادية عن ارادة
المعنى المصطلح فهي بيان المرو والفاية وعن ارادة المعنى المساوي للحد والفاية
والاستعداد في خروج هليته الموضوع عن دمع كونها جزء من العلم كما هو الظاهر
والخاص ان المص اراد بالمبادئ ههنا المعنى الاعم الشامل للحد والفاية والاستعداد
وهليته الموضوع بفريضة ما ذكره في المنتهى الذي اختصر من هذه المختصر لكونه
بمنزلة في امثال هذا **قوله** فاندفع ما قيل اه فقيه المران احدهما اندفاع السؤال
وهو الظاهر من سوق الكلام وثانيهما اندفاع جواب التقادراتي اما الاول فلا
فلان الشرح اراد بالمبادئ للمعنى الاعم الشامل لهليته الموضوع بفريضة ان
ان المص ذكرها في المنتهى ايضا حاصل الكلام ان السؤال نقض لتوجيهات
توجيه توجيهات هذا ليس بصحيح لان توجيهات ارجح هذا يستديم احد
الخيزرين اما عدم صحة تفهيم المبادئ الى الحد والفاية ان اراد بالمبادئ

المعنى المصطلح بمعنى ما يتقدم اليه المرو واما لغوية كلمة من ان اراد بها ما
سماه المص مبادئ وكل توجيهات هذا فهو ليس بصحيح اما الكبرى فظاهرة
واما الصغرى فلما ذكره ان المرو ان الجواب يمنع لاسناده احد المحذرين
بطريق التوجيه في الشق الثاني من الصغرى بان يقال ان اردت بما سماه
المص مبادئ لاسماه المص مبادئ في هذا التقسيم الى الحد والفاية و
الاستعداد كما هو الظاهر فتختار شيئا ما شاؤوا نسب للمقام وهو المعنى الاعم
للمبادئ الشامل لهليته الموضوع ايضا بفريضة ذكرها في المنتهى ومنع الا
الاستعداد كما اختار التقادراتي لثقلها ومنع الاستعداد وان لم يكن نسب
للمقام لانه اعتبر معنى هو زايد على قدر الحاجة وان اردت به ما سماه المص
مبادئ في مقام **قوله** ويخصر في المبادئ فتختار الشق الثاني ومنع لغوية
كلمة من لان المص اراد بالمبادئ فيه ما يعم هليته الموضوع اعنى ما يتوقف
عليه مقاصد العلم ذاك او تصور او شئ وعاب فريضة ذكر الهليته في المنتهى واختصار
هذا الكتاب من فيكون التقسم في هذا المقام اعم من هليته الموضوع وبكيفية
الاقام المذكورة بضمامة والوقوف بين هذا التوجيه وبين توجيه ما يجب
ظاهرا وان كانا اختيار الشق الثاني لان هذا اقبل على ارادة المعنى الاعم
للمبادئ فيكون كلمة من للتبعية واذا اعلى المعنى الاختصاص بها فيكون كلمة
من للبيان فعلى هذا التوجيه لا يراد عليه ما نواتج من انه لا يظهر وجه اندفاع
بما ذكره المحشي السيد بنا وعلى ان ما ذكره المحشي انفق منع ما ذكره التقادراتي
وهو ما يبدا قبل اصح الشروع في مقاصد العلم في دفع الخيزرين لان المق دفع
السؤال بالجواب وهذا هو المقادير من سوق عبارته واما الثاني فكان قال
الاصل في الجواب ان يكون على قدر الحاجة وان يكون موافقا للمقام وليس
كذا جواب التقادراتي لان زايد على قدر الحاجة لانه مستعمل على هذا
كالاختصاص المذكور مثلاً لانه حمل المبادئ على المعنى اللغوي وما نواتج

على قدر الحاجة فهو غير مستحسن عنزلة الباطل بينهم كالتحالة على امر لا يرد
لا فائدة لفي الجواب فيكون جواب المحشى على هذا التفسير مستند ما لا نفع حو
جواب التفسير الذي واعلم انه على هذا التفسير يحتاج **قوله** فاندفع ما قبله الى التفسير
فالتفسير فاندفع جواب التفسير الذي فيما قبله كما اندفع ما قبله ايضا لكنه خلاف
الظاهر يدل على هذا **قوله** واجيب ايضا على تقدير عطفه على بناء باعتبار المعنى
وقد يتوهم ان ذكر المبادئ على وجه العموم في المشتري لا يصح قوله على لاداة المعنى
الا ان من المبادئ في هذا الكتاب يجوز ان لا يطلع عليه الناظر في هذا الكتاب بعيدا
اذ يجوز ان لا يستلزم الوقوع فلا ينافي في الصلاحية قال بعض الافاضل في توجيه كلام
المحشى بحيث يسقط عنه التوهم المذكور ان من الظاهر المكشوف ان المراد بالمبادئ
هو المعنى الا ان منتهى ذلك ما اذا حال من التبعية فالتسند لا على عدم صحة عدم
جواز ارادة المعنى المصطلح وبعدم جواز ارادة ما سماه المصمدي مستدرك
فاقول ان المراد بالظهور ظهوره باعتبار الفونية المذكورة وان التسبب على عدم
التحصار الا ان فيما ذكر لا ينافي في التسبب على ان المراد باعتبارها وان ما ذكره استدلال
ليس تنسب لان المدعى نظري فلا يرد ما اورده بعض الكمل من انه بعد تسليم
ان ذكره التفسير الذي استدلال ليس تنسب ان الظهور بل الظاهر هو المحل على المصطلح
او على ما سماه المصمدي وان التسبب على ان لا ينافي في ما ذكره لا ينافي في
التسبب على ان المراد هو الا ان بل الوارد على ان مقصود المحشى دفع للسؤال الجواب
وان استدلال التفسير الذي على ابطاله حريث من غير حمل المبادئ على المعنى الا ان
بناء على ان السلية غير مذكورة في الكتاب فلا يكون استدلالا على ابطال الا ان
فلما هذا الصالح الى حمل المبادئ على المعنى اللغوي **قوله** واجيب اه عطفه على قوله
بناء باعتبار المعنى الى اجبنا بهذا التفسير عن ما قبل باعتبار شق ثالث على
تقدير اثنان على اخر واجيب عن ايضا باختبار الشق الثاني ولما رصف التمر بظ
الى ضعف جواب حيث يذمه الناظر بين تفسير الشرح المبادئ فيما سبق بما

لا يكون مقصودا بالذات بل يتوقف عليه ذلك وبين ما اراد ههنا بناء على ان
الاولا انما والى اني اختص فيحتاج في دفع الشق الثاني ان يقال المراد فيما سبق بالمبادئ
هو الذي تضمنته الكتاب ولا يكون مقصودا بالذات بل يتوقف عليه ذلك ولا يمكن
ان يكون معطوفا على قبل والمعنى اندفع ما اجبب ايضا الى كما اندفع ما قبله لكنه
خلاف الظاهر اذ لا يفرح ان يوترق لفظ ايضا عن قوله باختبار الشق الثاني
وجه الاندفاع ان التخصيص بما ذكره خلاف الظاهر باعتبار الفونية المذكورة
سابقا وقال بعض الافاضل في وجهه لان هذا الجواب منسحب على اعتبار قيد ما
يتضمنه الكتاب مع ان هذا الاعتبار ركيزة وهذه اوجه مغايرة لا ذكره المحشى
مع انه قد وقع عليه **قوله** انما لم يذكر الموضوع اه الى لم يرد الموضوع في الذكر هذا من كلام
المحشى يحتمل ان يكون جوابا عن استفسار وجه عدم ذكر الموضوع في مباحث المبادئ
في هذا الكتاب ويحتمل ان يكون منعاً للملازمة دليل المعاضة القام على عدم
الاداة للمعنى الا ان المبادئ وصاحب الاستدلال لو كان مراد المصمدي بالمبادئ المعنى
الا ان الشامل للموضوع كان بذكره في مباحث المبادئ في هذا الكتاب كسائر
الاجزاء وكذا لم يذكره فالتفديد الجواب ليس ما ذكرت بل ما ذكره المحشى حاصل هو
الجواب منع الملازمة لجواز ان يربط الا ان لم يذكر الموضوع على الايراد استقراء عن
ذكر تصويره في الاستدلال ان موضوع العلم قد يكون موضوعا في التسند وتصديق
موضوعية في ضمن ذكره وبمعلومية هلية الكتاب والسنة وبذكر هلية الجمع
في بابيه فعلى هذا فائدة كلمة من التبعية بالنظر الى خروج هلية الكتاب والسنة
او كفاء عن ذكر تصويره بذكر تصويره في الاستدلال وعن التصديق بالموضوعية
بذكر الحد لاشتراكهما في الشروع على البصيرة اه فعلى هذا فائدة من التبعية
بالنظر الى خروج التصديق بالموضوعية واهلية الكتاب والسنة ايضا ويحتمل
ان يكون ما اخذ من كلام المحشى واشارته الى الجواب عن الاستفسار المذكور
بالنظر الى جواب المحشى الى منع ملازمة دليل قائم على عدم صحة الاداة ما سماه

المصمدي في هذا المقام كان الموضوع خارجا عن المبادئ والادلة والاد
 جتهاد والرجوع مع ان تصوراته من المبادئ بالمعنى المصطلح والتصديق عمو
 بموضوعية من مقدمات الشروع على البصيرة وهلية الموضوع من اجزاء العلم
 وخلاصة الجواب منع الملازمة لسند ان يكون ان يكتفي عن ذكر تصوراته على الافراد
 بذكره في الاستعداد وعن التصديق بالموضوعية بذكر الحق لما ذكرناه وعن هلية الد
 الكثرة والسنة بمفعول لهما على وجه الضرورة وعن هلية الاجتماع بذكره في باب اولي
 ان لا يلزم من حمل المبادئ على ما كانه المصمدي خروج الموضوع عن الامور الاربعة
 ان يجوز دخوله باعتبار بعض الجهات في هذه الاقسام كتصوره والتصديق عمو
 بموضوعية وباعتبار اخرى دخوله في اصوال الامور الاربعة الى في المبادئ بالمعنى العام
 وان لم يكن دخوله فيها بالمعنى للشيء عند المصمدي فلا يكون بين المحسوس وبين الحجب
 فرق باعتبار الدخول في المبادئ وعدمه فيها بل باعتبار دليل المعادض واصل الجواب
 واما هلية الى التصديق بوجوده فانه الذي عد من اجزاء العلم بمعنى الادراك
قوله والاجماع يستدل عليه في باب اعترض على هذا بان لا يكون له على هلية الاجتماع بلزم
 ان لا يكون موضوع الاصول مسلم الثبوت لان موضوع الادلة الاربعة التي احدها الا
 الاجتماع مع ان موضوع العلم بلزم ان يكون مسلم الثبوت في ذلك العلم على ما قالوا
 واجيب عن هذه الاعتراض بان موضوع الاصول الدليل السمعى وليس من المحسوس ما يردده
 والحق ان الكثرة لا على هلية الاجتماع ليس من حيث ان العلم من مسائل الاصول
 بل من حيث انها من مبادئ كون الاجتماع كجوابه وان معنى كون موضوع العلم مسلم
 الثبوت في ذلك العلم كونه مسلم الثبوت في المقاصد سواء كان مسلم الثبوت
 في العلم العام من المبادئ او لا بناء على ان المقول بيان الثبوت للموضوع
 لبيان ثبوت الموضوع **قوله** الطلب عاجل اختيارى لان توجيه النفس نحو الشيء
 لتجلبه بجموده غير من الفاعل ولا مقتضى طبيعته فيكونه فعلا اختياريا
 للنفس **قوله** اي لا يمكن من الطالب ان يطلب بخصوصية كونه ان كان

وقال الفرح لان كل طالب كثر اهوهنا اشارة
 الى كبرى الدليل وحاصل التفريق كل طالب علم حق
 ان يفرض جهته وحيثه لان كل طالب علم طالب
 كثره تضيق عليها جهته وحيثها وكل طالب كثره
 تضيق عليها جهته وحيثها حق وان يفرضها جهته
 وحيثها فكل طالب علم حق ان يفرض جهته
 وحيثه

وهذا تمهيد وبيان لكبرى الدليل
 وللبطل

ان كان المطلب مشتركاً لجهة وللكترة جهته وحيثه او جهته ان كان واحداً او
 او مشتركاً او لا يكون لهما جهته وحيثه وانما لا يمكن الا بهما لان توجيه النفس نحو
 الشيء اكتساب ذلك الشيء واكتساب ذلك الشيء يحتاج الى ارادة حصة
 خصوصية ذلك الشيء اما الاحتياج الى الادارة فلان الكلام في تحصيل الشيء
 من غير قسره واما الى ارادة الخصوصية فلان في تحصيل الشيء بخصوصية وان الرجوع
 الى الوجه ان وجود الامر كما ذكرنا والمراد بالطلب الامر الذي من شأنه ان
 يطلب او المطلوب باعتبار المال اذ الشيء لا يكون مطلوباً ما لم يتعلق به الطلب
 ومثل هذا المجاز شائع فلا حاجة الى البيان **فصل** في هذا المقام الى ذلك
 المطلوب عند الطالب وقت الطلب اي عن جميع ما يثبت اذ لو في جهة الو
 البعيدة والانتفاع يتعلق الادارة بخصوصية وهذه اطلال لان يتعلق الادارة التي تحول
 المطلق فحال مع انه يحكم به الفطرة السليمة فعلى هذا لا يرد عليه اعتراض بعض
 المحققين بان خلاف ما يجده كل عاقل في نفسه ان المتحرك قد لا يكون له شعور
 بحركاته لان الكلام في الطلب والمطلوب لاني المتحرك والحركة ولم يتبع ان كل
 فعل اختياري يجب ان يكون كذلك على ان عيتم شعور المتحرك التحرك بحركاته
 الصادرة من بالاختيار ثم نعم قد لا يكون له شعوره ولا بحث له فيه ولو اراد به العلم
 بالتحرك من بطلب الحركة فلا نسب جواز عدم شعوره بحركاته المطلوبة عند الطلب
 والارادة عليه اعترضهم ايضا بان تصور المطلوب بوجه خاص هو تصور بركه ونحن
 نطلب كميته لا نقتصر عليها بكونها لان المقول تصور المطلوب بامر خاص يمكن اذ عيماً
 عناه سواء كان ذلك الامر دماً او غيره وسواء كان الطالب عالماً بكونه دماً او غيره
 عالماً ولا يرد عليه ايضا بان تصور المطلوب على وجه جزئي يتوقف على وجوده الخائبي لان
 الادراك بنسبة بين الوجود بكرة الوجود والوجود بفتح الراء وبين انما تحصل بوجوه حصول
 المنتسبين فلو توقف عليه وجوده بفتح الراء وايضا قبل حدوث السواد المعين
 لا نذكره الاسود كلياً لاننا لم نتبع الشعور على وجه جزئي بل نتبع تصور المطلوب على وجه

بما ذكره من ان يتصور من حيث ان جزئي المفهوم عام وان القسم الثالث ساقط
عن البيان في الاول كما ان الثاني والثالث والرابع ساقطات عن الثاني وان
الاطراف كلها صحيحة وجازد في الثاني والثالث وان يجوز الرابع فيهما لكنه
يؤدى الى ما ليس بمطلوب وان يزداد في القسم الثالث احتمال اخر وهو ان يتصور
بجهد الوحدة وان اللزوم فيه هو الاحتمال الرابع ويجوز في الاحتمال الاول لكنه يفتقر
او ثمة والاحتمال الرابع لكنه يتضمن فروقا في المقتضى وان الاحتمالات كلها
مذكورة فيه **لا** استغنى طلب فطوحه ان التوجه نحو المجهول للطلب متمنع **لا**
وان يتصوره باعتبار امرش من هذا حيث يصح بالطلب عند التصور بادرا
من امرش ان ينافي لقوله موقوف على امتثاله عما عداه ولقوله فيما لم ياتي ولم
يتعلق بالزيادة بخصوصها ولذا قال فيما نقل عنه وفي بحثه ان قد تفرق في الحكم
ان لا يكتفى في طلب شيء تصوره بالامر العام واما ما نقل عنه عن قوله ولا ينافي
من ان لا ينافي ولا يمكن في الغالب **يقول** **لا** فربما ادى لافادته ان قد يؤدى
الى المطلوب فالظاهر ان من النسخ فعلى هذا الوجه الكلام وان تصوره من حيث
ان جزئي الامرش من اعتبار ان المقتضى الامرات مل وقص تحصيله في ضمن
جزئي لا يميزه جزئيات ذلك الامرات مل فيكون مطلوبا متبعا فربما اده الى
ما ليس بمطلوب **لا** باعتبار امرش مل دون ان يقول بامرش مل وهذا
اولى من توجيه بعض الكمل وقال بعض الافاضل تصور المقتضى باعتبار امرش مل لخال
مفروض وقوعه في مقدم الشرطية لزيادة التقدير **لا** **لا** وقص تحصيله
قال بعض الفضلاء ان رجوع التضمين الى الواجب المعين فلا يصح **لا** في ضمن
جزئي لا ينعى اذا لم يحصل المعين في ضمن غير المعين بل الامر بالعكس وان رجوع الى
الامرات مل مع كونه خلاف الظاهر فلا يصح **لا** فربما اده الى ما ليس بمطلوب
اذ الامرات مل مع كونه مطلوبا يحصل في اتى فربما اده الى ما ليس بمطلوب
ان المعين قد يحصل في ضمن غير المعين اتفاقا وان كان الامر بالعكس في التحصيل

بما ذكره من ان يتصور من حيث ان جزئي المفهوم عام وان القسم الثالث ساقط
عن البيان في الاول كما ان الثاني والثالث والرابع ساقطات عن الثاني وان
الاطراف كلها صحيحة وجازد في الثاني والثالث وان يجوز الرابع فيهما لكنه
يؤدى الى ما ليس بمطلوب وان يزداد في القسم الثالث احتمال اخر وهو ان يتصور
بجهد الوحدة وان اللزوم فيه هو الاحتمال الرابع ويجوز في الاحتمال الاول لكنه يفتقر
او ثمة والاحتمال الرابع لكنه يتضمن فروقا في المقتضى وان الاحتمالات كلها
مذكورة فيه **لا** استغنى طلب فطوحه ان التوجه نحو المجهول للطلب متمنع **لا**
وان يتصوره باعتبار امرش من هذا حيث يصح بالطلب عند التصور بادرا
من امرش ان ينافي لقوله موقوف على امتثاله عما عداه ولقوله فيما لم ياتي ولم
يتعلق بالزيادة بخصوصها ولذا قال فيما نقل عنه وفي بحثه ان قد تفرق في الحكم
ان لا يكتفى في طلب شيء تصوره بالامر العام واما ما نقل عنه عن قوله ولا ينافي
من ان لا ينافي ولا يمكن في الغالب **يقول** **لا** فربما ادى لافادته ان قد يؤدى
الى المطلوب فالظاهر ان من النسخ فعلى هذا الوجه الكلام وان تصوره من حيث
ان جزئي الامرش من اعتبار ان المقتضى الامرات مل وقص تحصيله في ضمن
جزئي لا يميزه جزئيات ذلك الامرات مل فيكون مطلوبا متبعا فربما اده الى
ما ليس بمطلوب **لا** باعتبار امرش مل دون ان يقول بامرش مل وهذا
اولى من توجيه بعض الكمل وقال بعض الافاضل تصور المقتضى باعتبار امرش مل لخال
مفروض وقوعه في مقدم الشرطية لزيادة التقدير **لا** **لا** وقص تحصيله
قال بعض الفضلاء ان رجوع التضمين الى الواجب المعين فلا يصح **لا** في ضمن
جزئي لا ينعى اذا لم يحصل المعين في ضمن غير المعين بل الامر بالعكس وان رجوع الى
الامرات مل مع كونه خلاف الظاهر فلا يصح **لا** فربما اده الى ما ليس بمطلوب
اذ الامرات مل مع كونه مطلوبا يحصل في اتى فربما اده الى ما ليس بمطلوب
ان المعين قد يحصل في ضمن غير المعين اتفاقا وان كان الامر بالعكس في التحصيل

قطعاً وأقول حصول المعين في ضمن المعين ظاهر كما إذا طلب فرداً من أفراد الـ
 الإنسان وحصل فرد المعين في الخارج بحصول مطلوبه وأما حصول المعين في ضمن غير
 المعين فالظاهر كما إذا طلب فرد معين من أصحابي تصويره وإرادته في ضمن
 جميع جزئياته سهولة التحصيل بهذا الطريق وحصله على أنه يجوز أن يكون هذا
 منبسطاً على الفرض والتقدير وعن الثاني بأن الإرادة المطلوبة في قوله إلى ما ليس بمطلوب
 هو الواحد المعين بناء على أن المطلوب يتبع **قوله** في جملة آداه إلى ما ليس بمطلوب عليه
 أن هذا لا يترتب في أمرنا بل ينحصر في الخارج في الواحد وهذا احتمال ثان وهو أن يقصد
 تحصيله في ضمن جميع جزئياته إذ فيه حصول المطر وإن فيه تضييع الأوقات فيما لا يفيده
 بل احتمال ثالث وهو تصور المطر من حيث أن جزء من أجزاء الكثرة المضبوطة بحد
 وحدتها إذ فيه حصول المطر أيضاً وإن ضيع أوقات واجبة عن الأولين بأن حصول
 المطر في بعض الصور والمراد لا ينافي **قوله** في جملة آداه إلى ما ليس بمطلوب عليه إذ المقربان
 عدم الوصول إلى المطر ولو في بعض الصور كما في قوله وعن الثاني حاشية بأن المراد من
قوله المذكور قصد تحصيله من حيث أنه جزئي من جزئيات ذلك الشئ لا من حيث أنه
 تحصيله المعين في غير المعين ممتنع فلا يكون احتمالاً آخر أقول لكن الشئ في لزوم
قوله في جملة آداه إلا أن يقال لما لم يمتنع عنده المطر فكان آداه أو المعنى آداه إلى ما ليس بمطلوب
 سواء آداه إلى المطر أيضاً أو لا وعن الثالث بأن ذلك تصور له أمرنا فلا يكون
 احتمالاً آخر مقابلاً لما ذكره إذا ما دللنا على صحة الكلام كما يصلح الكلام وأجاب بعض الكثر
 عن الثاني بأنه ترك ذلك الاحتمال لأن التحصيل في ضمن جميع الجزئيات مستعذر
 أو مستوفى في علم حال مما سبق وعن الثالث بأن التحصيل إما في ضمن جزء لا بعينه
 فالأمر كما ذكره وإما في ضمن جميع الأجزاء فيلزم التفتت أو التفرع وحاصل الجواب لما كان
 حال الثاني والثالث محالاً ما سبق في القسم الثالث في الاحتمال الثالث
 تركها وحال حالها إلى حاله وأعلم أن ظاهر الجواب **قوله** واجبة عن الأولين و
 وإيراد الأصول في ذلك **قوله** في جملة آداه يشعرون كل واحد من الأصول ناظر إلى **قوله** في جملة

أن ساير الجوابية تخالف فيجب على تقدير هذا عن الأول بأن تصور الأمرنا من غير
 في الخارج في واحد بمنزلة التصور بخصوصية المعين والكلام بأمرنا المراد وبغيره في الخارج
 وعن الثاني والثالث أما بان المراد بالنظر إلى الاحتمال المذكور لا باعتبار كل الاحتمال
 وأما بان كل واحد منهما لو آداه إلى المطر فلهذا الاحتمال فلم يمتنع المطر والمطلوب المطر المتعين فلم
 يتبدل إليه هذا على تقدير كونه الواحد معينا وإما على كونه غير معين فالجواب المستعذر
 أو المستوفى أعلم أن هذه التكاليفات إن كان الواحد معينا على تقدير صحة الطلب
 بهذا التصور وإما على عدم صحته فترك حالهما لظهورها مما سبق ومما سياتي
 فإما أن لا يكون لهما مجرد وصوة والمراد بحدده الوحدة إما نفسها إن كانت محمولة
 أو ما يؤخذ من التوليف المساوي للكثرة إن لم تكن محمولة كما أثبت ذلك في **قوله**
 قول المحقق في كتابه في معنى أن يكونها باعتبارها فيكون **قوله** تصبها في محمولها على ضبطها
 باعتبار التوليف المأخوذ منها أو باعتبار نفسها فلا يصح الحمل على الآخ من مساوي
 ومن غيره وحمل عليه التصريح ببعض وجه المقام بأن المراد المعنوية وإما ما حمل عليه
 البعض من الأمر المساوي فالإراد أصلاً من **قوله** على قياس ما سبق يعني يلزم
 عليه تصور كل واحد ولو لم يتصور الكثرة أصلاً احتمالاً طلبها وإن تصورهما
 باعتبار الأمرنا ملأه في جملة آداه **قوله** باعتبارها أي باعتبار نفس تلك الكثرة
 لو كانت محمولة أو باعتبار التوليف المأخوذ منها لو لم تكن محمولة فالموضوع والغاية
 لأن الموافقة بالمحمولات لا بغيرها وبقيت **قوله** باعتبارها في مقام قولها قوله إن
 توجه إلى تصور كل واحد منها بخصوصية أي بالفرادة تعذر عليه ذلك التصور عند كونه
 ملك الكثرة ثم لم تنفرد عند ذلك بل العلوم التي تتشابه يوم ما فيوماً للتلاصق
 الأفكار والأفكار كما أشار إليه فيما نقل عننا ووقفت عند ذلك الكثرة بحيث
 لا يحيط علم الطالب أو تفرع عن كون تلك الكثرة محصورة وقابلة لأن يتصور
 كل منها بخصوصية لكنه يتفهم النوع فالأمر هنا شاق ثالث وهو أن يكون تلك
 الكثرة بحيث يتصور كل واحد منها بخصوصية بل أنه كما إذا كانت اثنين أو ثلاثة

او اوردت في لايته التعليق واقول في جوابه ان معنى الحق ان يعرفها باعتبارها
ان لا يدرك به والكسر عليه ان يعرفها باعتبارها لا التصور بها باعتبار وجودها
عليه من التصور بما عداها باعتبار تعدده او المراد من الكثرة في مقام العدم كثره
تضمن التعذر او التعذر بقرينة ان العلم عبارة عن مسائل كثيرة تتضمن التعذر
او التعذر في العلم الذي اسألنا من مسائل ما عداه علم الاداب مع ان مسائل
كثيرة تتضمن امور الامرين وحاصل السؤال المنع الكبرى الدليل اعني كثر طائفة
تضييقها بجهة واحدة مع ان يعرفها بما هو حاصل الجواب الاول دفع المنع على عموم الكبرى
بان التصور بجهة واحدة لو كانت كثر من التصور بكثر واحد من الكثرة ولو كانت
اثنين لتعدده والثاني دفعه على تخصيص الكبرى بان المراد من الكثرة كثره تضمن
التعذر او التعذر بقرينة ان العلم عبارة عن مسائل كثيرة تتضمن التعذر او
التعذر وان كان اسألنا بعضا فلا يغفل من مسائل بعض الاخر بل علم
الاداب كما ذكره في اوله الى ويجوز ان ياتي الى تصور كثر واحد من الكثرة التي
صحت وقبله للتصور وان كان استدل بالتعذر فالمراد ان يعرفها او عدل عما
بدل عليه وجوب التصور بتلك الجهة كان يقول عليه ان يعرفها لا لا مكان تصور
تلك الكثرة بامر شامل وان لم يأت من مسائل فوات ما بعينه او ان يوجه ظاهر
كلامه ان لا تصور في الامر بل لا يوجب تعلق الاداة بخصوصية
ذلك الشيء مع ان تعلق الاداة بخصوصية الشيء لازم في طلبه على ما سبق فعلى
هذا كان كلامه ان لا تصور في الامر بل لا يوجب تعلق الاداة بخصوصية
بالامر بل لا يصح ان يجعل سبب العدول الجواز والامكان المذكورين
معاً كسبب الحقيقة التعذر وعدم الامن في التصور بكثر واحد بخصوصه وفي التصور
بالامر بل لا يمكن ان يكون الامر بل لا يمكن ان يكون الامر بل لا يمكن ان
ان الكثرة جنس لذلك الامر بل لا يمكن ان يكون الامر بل لا يمكن ان يكون
تعلق الاداة بخصوصيتها فسقط توجيها بعض الكلام بهذا التوجيه فسقط

ايضا

ايضا ما اوردته بعض الافاضل من ان تصور كثر واحد بخصوصه لا يستلزم
عدم الامن من الفوات بل الامن فيه اقوى من الامن في التصور بجهة واحدة لان
وجوب الاول هو تصور المطلع مع عدم استلزام التخوؤ وتصور كثر واحد بخصوصه
وان استلزام المطلع يستلزم الحذف ايضا كالنوم مثلا وقال بعض الملوك في
جوابه على ان يجوز تعدد السبب كذلك في مقولته ان مقتضى المورد بيان
اولوية التصور بكثر واحد بخصوصه على التصور بجهة واحدة في قوله على وجوبه الى
على وجوب الموفرة بجهة واحدة **قوله** وان تصورهما بما بعينها او غيرها والاشتمال اذا
لم يتصور الكثرة بجهة واحدة وان لا يتصورها املا او بتصور كثر واحد من افراد
الكثرة بخصوصه او بتصورها بامر شامل والى يستدل كلامه ان لا ياتي في قوله اذلو
ان يقع اه على الاخر لان عدم الامن به ينجم الاخر **قوله** الثاني والا الاول والتخوؤ
في الاول الاستمالة وفي الثاني التعذر او التعذر فعل هذا وجه اشتمال الثاني عن
ذكرها اما ظهور كثر واحد بها او ظهور ان الكلام في الطلب وهو فيها اما محتمل
او بعيد عن الوقوع وكان الثالث ليس بظاهري وبهذا التفريق سقط ما حكم بعض
الافاضل من ان لا تصور بغير الامن من فوات الخشي يتل على خلاف
لان الامر لا يلزم الا لا اشتمال الاخر فيقط لان من المحققين على ان الدلالة
والخلاف مع المطابقة للواقع ليست من المفاسد بل الحق اصح ان يتبع قوله
لم يتعلق الاداة بخصوصها لعدم اشتمالها على عاينها فلا يمكن ان يطلبها
بخصوصها لا من انفا لكن لو فرضنا ان يطلبها في ضمن طلب الامر بل لا يمكن
لذلك الطلب وجوب من الصفة في الجملة باعتبار انها تحصل في ضمن جميع جزئيات
الامر بل لا يمكن ان لا يكون على تقدير عدم التعذر كذلك ليس صحيحا لانه لا يتم
عند الطالب على هذا ايضا لتعدد الجزئيات مع ان المطلوب بعينه
فالخشي في الكلام على اعتبار حصوله في الجملة فقال ما كان في رفع وتوجه الى طلبها
تبعوا اجمالا من حيث انها جزئيات ذلك المفهوم العام فلا جملوا ما ان

ما بعينه لا يما للطلب قبل الضبط بجهة واحدة وكلام

اما ان يقصد تحصيل ذلك في ضمن جميع الجزئيات فلم يتمه المطاع عنده فلم
يحصل عنده مع ان نصيب الاوقات وان حصل في نفس الامر واما ان يقصد
تحصيل ذلك في ضمن جزء لا يمتدح ان لا يتمه عنده لم يأمن ان يورده ذلك
الطلب الى غير المطاع الى غير الكثرة وبهذا التفسير يظهر لك ما نقله هنا من ان
نسبة الطلب اليها من حيث انها مندرجة تحت الامر الكلي الذي هو المطاع
لانها مطلوبة حقيقة وان دفع ما اورده بعض الافاضل فلا يحسن بعض المحققين من
ان فيه ظلم لان الكلام وهذه الترددات فيما اذا كان المطاع الكثرة لا الامر الكلي
الذي هو واحد على ان لا يظهر الفرق بين هذا الشق وبين الذي قبله وجوب الدفاع
ان المظن في هذا الاحتمال هو الكثرة لكنه مطلوب تبعاً وان الفرق ظاهر بينهما
لان الكثرة فيما قبله مطلوب اصالة وفي هذا استبعاد **قوله** يتضمن خوف فوات الحق
اه اقول لا نسلم التضمن لجواز ان يكون الكثرة مما يقبل تصور كل واحد بخصوصه
وحصل وان استندم التوكل كما نقله هنا وهو لا يفي منع يفرق مما سبق انتهى
بل الا من من الفوات اقوى فيمن الا من عند الموفية بجهة الوصية واعلم انه ان
اريد بالتصور بها التصور بها قبل الشروع في الحق فالظاهر ان الحق مع من حمل
الكلام على الوجوب لان الحق تصور المظن في مية فليكن لا يصلح تصور كل واحد
بخصوصه وان اريد به التصور بها مطلقاً فالحق التقصير ان كان الكثرة بحيث
يتعذر تصور كل واحد بخصوصه فعليه ان يتصورها بجهة الوصية وان كانت
بحيث لا يتعذر بل يتصور فاللا يقرب والامر عليه ان يتصورها بها الا ان يراد
بقوله حق الدقيق به الا في منها ومن الوجوب لا الدقيق المقابل له ويتبع صلاح
المدة القلبية وبوت الشق الاول ما اورده بعض الفضلاء من ان في تصور كل
واحد بخصوصه خوف الفوات لان لا ضابطا عنه بمنازلة مطلوبة عن غيره و
وجهه انه لا كان مودة التحصيل لا يصلح انفسا الكثرة كان لا يأمن عن
خوف الفوات ولو فرضنا ان يتصور جزءاً من الكثرة ويحصل ثم يتصور آخر

وحيث هو هكذا لم يكن قبل الشروع بالنسبة الى المجموع مع انه يحتاج الى التقصير
المذكور والمسمى معتبر على الوجه الكلي **قوله** فان اراد لا بد من هذا هو الظاهر من
اول كلامه الخامل لان قال الواجب واللازم عليه ذلك ومن الحقيقة لذات الشيء
اللازمة **قوله** وان اراد ما يتوقف عليه التحسين الى وان اراد كونه ذلك
الدفع متعلق بالوجوب والثواب بناد على قاعدة ان الحسن والفتح عقليان يوفان
بالعقل ولا يتوقفان على الموضع لا ما هو هذا من هذا الاعتدال وهذا هو المكاسب
لقول الخامل **قوله** اذ لو ان دفع تعيد لوجوبه لان ترك طلب الموفية من جهة
الوصية والعدول الى طلب الموفية من جهة اخرى يتضمن لحوق الضرر بفوات
المطاع نصيب الوفاة لا يغير ودفع واجب عقلاً انتهى لان الفائلين بالحق
والفتح العقليين فالواجب ان دفع الضرر وجب النفع واجبان عقلاً وثبوته
ايضاً اريد كلمة عليه في موضع **قوله** فلا يسأل المتقاع لان المقام مقام
الموفية بجهة الوصية وهي مما لا يشك فاعلم ولا يعاقب تاركه كما لا يخفى **قوله**
وان اراد الوجوب القوي ومساواة انه لا كان العود المذكور تتضمن الخوف
الضرر الواجب دفع عقلاً كان تركه واجبا عقالاً لان خوف
الضرر لا يستلزم الضرر يقين وان احتمل بهما ايندفع ما توهم من
انه لا احتمال لهذه الازادة حيث قال الخامل ودفع واجب عقلاً مع انه
يجوز ان يكون من قبيل ارضاء العنان وقد علمت ما مرناه لك
فيما سبق **قوله** ان الكلام متشابه اه استدل على قوله مسائل كثيرة لها جهة
وصية ونفعية لولم يكن لها كل علم بجهة وصية لزم ان لا يكون كل واحد
واكل من تلك العلوم علماً خاصاً متعارفاً عن الآخر واللازم باطل انما الملا
اللازمة فلا ان الكلام متشابه في انهما اه واما بطلان اللازم فلا ان
كل واحد منها متعارف عن الآخر ولا يصح ان يعد كل واحد على سبيل التبادر
علماً خاصاً ولم يستحسن افراد كل واحد على التبادر بالتدوين والتعليم

ومختصة لولم يكن لكل علم جهة واحدة فلا يتخلو ان لا يوجد شيء من هذه
 وجهة فيعلم ان لا يكون شيء من ممتنا عن الاخرين على ان شارك
 الميزة واما ان توجد للبعض واللا توجد للاخر فيعلم ان لا يكون كل واحد
 ممتنا ابنا على التشارك ايضا مع ان كل واحد من ممتنا عن الاخر وهذا
 التفرع يظهر في توجيه بعض التمثل في هذه المقام حيث قال لو لم يكن لمسا
 كل علم جهة واحدة لزم ان لا يكون شيء من تلك العلوم علما خاصا له لان الملازمة
 لم نعلم لو لم يكن شيء من كل علم اه لا بد للنع كذا لا يطابق المقام الا ان
 يقال هذه ممتنا على ان لا تشارك بوجود الجهة للبعض وعدمها للاخر وهذا كمن من
 التكرين لرفع انها تصديقات واحكام بالمورد على اخرى يحتمل ان يكون المعنى
 في ان تلك للمسا لوجود تصديقات واحكام الى اسنادات متعلقة بالمواد
 وان يكون في انها تصديقات واحكام كائنه بطريق انها المورد محمول على المورد
 اخرى والتوجيه الاول اولى لا يفرقة على اخرى كما حكم به بل لا يستند في ان
 التا ليس في قوله واحكام وان احتاج الى الحذف في ذلك لانه يحتمل
 عقلا بمعنى حكم العقل مع قطع النظر عن الفرقين انه يكون باختلاف العلوم
 فبكونه موضوع العلم اذا كان موضوعا واصواب الذات او باعتبار لما اشار
 اليه بقوله بان يكون مثلا موضوعات مسا يرد اوجه الى شيء واحد بالذات
 او باعتبار وانما فالامثلة اذ يكون في صورة الموضوع بالذات يرجوع في
 لمولات المسا الى احوال شيء واحد كما سباني منه ويكون ذلك الامر عاينه
 العلم اذا كانت واحدة بالذات او باعتبار ويكون كلاهما اذا كان كل
 منهما واحدا بالذات او باعتبار ويكون مجموعهما اذا احتاجا هذا اذا
 اعتبرنا باعتبار ان ذلك الامر يصح ان يكون جهة واحدة بالنسبة الى العلم
 واما اذا اعتبرنا باعتبار ان التعريف المأخوذ للعلم لا يصح الا بتلك
 الامر فالاحتمال الثالث ساقط عن التعبد لكفاية احدهما وعدم

الى جهة الاخر واما ذكرهما معا في بعض التعارف فله توضيح وزيادة العمق
 التفصيل في ان هذا الحكم العقل بالنظر الى ذات الجهة الواحدة مع قطع النظر عن
 الخارج والفرق بينهما في من الاصل بالنظر الى الفرقين فلا ينفك بينهما قوله
 قد يجتمعان قال بعض الافاضل هذا يدل على انه لا يجتمع في الاحتمالين الت
 بقاء جهتها الوجهة اعني الموضوع والغاية وفيه نظر اذ ما من علم حسابا كافي
 او غيره الاول موضوع وغاية اقول لا نسلم الدلالة اذ المق بيان الاحتمالات
 العقلية وتمثيل كل واحد في مثال ضمني واحد في ذلك لوقال بعده ولا
 يجتمعان الا في اصول الفقه اقول لكن في اصول الفقه واباب بعض الكمل بان كونهما
 كونهما لا يفرق بينهما لا يستند اجتماع جهتهما الوجهة في كل علم لجواز ان
 يكون احدهما غير صالح لكونه جهة واحدة اقول هذا مخالف لما نقل عنهم و
 عن المحشي من لزوم تساوي الموضوعات على تقدير التعدد وانما دها في امر
 اما ذاتي او عرضي ومن لزوم تمايز الغايات ولو اعتبار ان المق هنا هو
 الوجهة الاعتبارية واجاب بعض الافاضل ايضا بان المق بيان الاحتمال
 المعبر في وجهة العلم عند اباب التروين فيحتمل ان يكون المعبر عندهم احد
 احدهما في بعض العلوم وان كانا لا يفرق بينهما في كل علم بحسب الواقع وهذا
 ايضا مخالف لما نقل عنهم وعند الان يقال كون احدهما معبرا واسهل في
 الانتقال به لا ينافي اصلية الاخر اذ الاصلية باعتبار ان داخل في المق وغيره
 مطلوبة واعتبار احدهما باعتبار ان يساهل الانتقال به واجاب بعض
 المحققين بان هذه النظر انما يرد اذا اراد يقولون قد يجتمعان ان كلاهما
 يكون جهة واحدة واما اذا اراد به الكل المجموع فلا يرد ذلك وكان في ان
 ان يكون الكل المجموع جهة واحدة في الت بقاء لعموم الحاجة اليه ولقي الكل
 المجموع لا يستند في الكل الا فرادى في اذ يبحث فيه عن احوال الدليل المعنى
 نقل عنه هنا ان هذا على تقدير ان يجعل موضوع الدليل السمع لا الادراك

السمعية فيلزم ان لا يبحث في عن الاحوال الذاتية لخصوصية كل منها وهو
 مومنع ناقلا انتهى اقوالا يحتمل ان يكون المعنى فيلزم ان لا يبحث فيه عن الا
 الاحوال الذاتية المتعلقة لكون كل منها خاصا معينا وعن الاحوال الذاتية
 المتعلقة لانفراد كل منها في البحث فبعد الا ان يكون المعنى او كان موضوع علم
 الاصول هو الدليل السمعى فيلزم ان لا يبحث في عن الاحوال المختصة بواجب
 لمن الادلة السمعية لان تلك الاحوال من الاعراض القريبة للواقع لموضوع
 العلم بواسطة امراض مع ان لا يبحث في عن الاعراض القريبة لموضوع كباين في
 موضوع فلا يرد ما قيل من ان في بيتين في موضوع ان معنى البحث محمل للقول الثاني
 اما على موضوعه واما على موضوعه فاحتمل الاحوال على خصوصية الادلة السمعية لا
 لا ينفي موضوعية مطلق الدليل السمعى لان للمق ان لا يبحث عن الاحوال
 المختصة لكل منها لان لا يحتمل العرض الذاتي على كل واحد منها وعلى الثاني
 يكون المعنى لو كان موضوعه هو الدليل السمعى فيلزم ان لا يبحث في عن
 الاحوال المتعلقة لانفراد كل منها في البحث فبعد ما قيل وان احتمل الاول
 ايضا بدعي فلا بد الاحتمال الاول او يقال بان المراد بالبحث عن الاحوال
 على الثاني هو البحث عن الاحوال المختصة بكل منها لكن الكلا ضعيف بل يرد
 ما قيل على الاول ايضا لان البحث عن الاحوال المختصة يرجع الى البحث عن
 احوال موضوع العلم وعلى تقدير التسليم يمكن ان يجب ايضا انه يجوز ان
 يكون البحث عن الاحوال المختصة من حيث ان مبادئها ان لا من حيث
 انها مسائل بل ترجع الى المحولات وفي نوع مسامحة اذ الرجوع حال المحولات
 لاحاله فيكون المعنى من بنطها ومتعلقها بها يرجع للمحولات البرهانية اجمالا
 تحت ولما كان رجوع المحولات بسبب لارتباطها بذكر اللفظ الدال على السبب
 واداد السبب ليجازا **قوله** على قياس ما سبق يعني كما ان الموضوع يكون جهة
 وجوه باعتبار ان موضوعات المسائل ترجع الى شئ واحد ومنه جهة ثمة

كما مر كذلك يكون المحولات جهة واحدة باعتبار ان محولات المسائل ترجع
 الى شئ واحد ومنه جهة ثمة **قوله** الى غير ذلك كالبهتان فان بعض العلوم
 الذاتية لها من العلم الطبيعي ليهان لان براهين الاول اثبتة و
 براهين الثاني لطيفة **قوله** والاصل الذي يربط بين بعض احتمالات العقلية
 بغير بيانها بالبرهان الى التام والاصل بالاعتبار في جهة الوحدة من بين
 تلك المحولات هو الموضوع **قوله** لان المحولات دليل على الصلابة الموضوع با
 بالنسبة الى ما عده لكن بظاير لا يستند لها الا ان يقال ان في المعطوف
 في مثل هذا المقام شائع باعتبار قربة الحال فيكون التقدير لان المحولات
 مطلوبة لنوات الموضوعات وغيرها مما عدها خارجة عن المسائل
 فيكون اشارة الى مفيد الدليل الثاني واصل التقرير كلما كانت المحولات
 مطلوبة لنوات الموضوعات وما عدها خارجة عن المسائل وكان الو
 الموضوعات عارية عن الكلا كان الاصل في جهة الوحدة هو الموضوعات لكن
 كالا لا يكره ان كان الاصل فيها هو الموضوعات اما المقدم فظاهر واما
 الملازمة فلا ان الاصل في جهة الوحدة ان لا يكون مطلوبة ولا خارجة ولا
 ثابتة للاخر فالموضوع هكذا او هذا اظاهروا بان بعض الافاضل ان لا
 ثبت عدم اصلية المحولات مع دخولها في المسائل ثبت عدم اصلية الفارق
 بالطريق الاولى لانها خارجة عنها ومنفعة عليها وثبت عدم اصلية
 ما عدا الفارق بالطريق الاولى ايضا خرج ما عداها ايضا وكان كمنفى
 يخفى عما ظهر لكنه بوجه ان المطر ثبت عدم اصلية المحولات الا ان
 يقال المراد بثبوت عدم اصليتها ضمن الاصاله واجاب البعض بالحظر المذكور
 بالنسبة الى ما عدا الفارق ثبت بعض الفارق جهة واحدة في بعض الكتب
 او قول هذا ينفي قول الحاشي فيما بين من قوله كوضوعات الطب
 في الانتساب الى الصحة وقال بعض المحققين **قوله** الدليل ان كون المح

المجولات المطلوبة لزوات الموضوعات انما هو باعتبار التصديق بشيئها
 للموضوع واما باعتبار تصورها فغيرها فمفهومها فمفهومها فمفهومها فمفهومها
 كما لموضوع فمفهومها فمفهومها فمفهومها فمفهومها فمفهومها فمفهومها
 بان كونها معلومة قبل ذلك التصديق لا يقتضي كونها معلومة قبل
 الموضوع او معلومة في الابد بل كونها معلومة بعد الموضوع فلا
 فلا اعتبار اقول خلاصة الجواب ان المقول كونها معلومة عند التوبة الى حصول
 المسئلة ولما كان الموضوع متقدما في الرتبة كان معلوما اوليا باعتبار
 التصديق ايضا مع ان صلاحية المجولات للاصالة باعتبار التصديق فقط
 وصلاحية الموضوعات باعتبار التصديق والذات وباعتبار كونها متبوعا
 وباعتبار كونها مطلوبة لاجل الموضوع والصلح باعتبار امور متقدمة او
 لي من الصلاحية باعتبار امر واحد فقط اقول في الجواب انه يجوز ان يكون لمجولات
 العلم اصلا ايضا في جهة الوحدة باعتبار انها متقدمة ذاتا على المسئلة ومعلومة
 قبلها تصديق وتصورا وان كانت مطلوبة لزوات الموضوعات في محلها
 ومنافرة في التصديق عنها وتابعة لها في الثبوت والامتناع لان المقول جعل المسئلة
 الكثيرة واحدة وحيدة اعتبارية وتمتعة عما عداها فكما جاز ذلك بمو
 بموضوعات العلوم باعتبار تفرد المسئلة ومعلومتها قبلها
 ويخبرها في ذاتها ولو بعد رجوع تلك المسئلة الى مسئلة كلية موضوعها
 موضوع العلم ونحوها فمفهومها بان رجعت موضوعات المسئلة الى موضوع ونحوها
 الى محمول فذلك جاز ذلك بمجولاتها بل لا اعتبارات بعينها واما المطلوبة
 وعينها ونفيم المعلوماتية وحدها وامتناع ذلك فلا مزية لها في المقول لعدم الحاجة
 اليها غاية ان الموضوعات في كونها مجردة وحيدة الكمال والجمع من المجولات بزيادة مميزات
 الاصالة فيها كنفذ المعلوماتية وعدم المطلوبة مع انه يقع الاحتياج في ثمايز بعض
 العلوم الى المجولات كما يكون للموضوع الواحد موضوعا في علمين بل في اكثر منهما كالعلم

على وجهه ان بيان المسئلة تفصيل
 لبيان فضيلة كلية بمحكمة واحدة
 عن موضوع العلم ونحوها

تكون

تكون موضوعا في علم النحو والفرق وعلم الشقاق وكالموضوع في علم الهيئة والحكمة ولو
 اعتبرها في الموضوع باعتبار ان المطلوب في القضية الرجوع اليها او في المسئلة
 ولو بعد الخلل الى الانوع واعرفه الزاوية وانواعها فلا نسلم ايضا عدم امالة محمول
 لان المقول انفراد المسئلة ونمايزها عما عداها بنمايز الاجزاء الواحدة فيها ونمايز الواحدة
 ولو تصديق متقدم على نمايزها عما عداها لان تصديق الجزاء المجولات يحصل مع حصول
 الكل بل متقدم عليه لانها تميزه عما عداه فاحتاج اليه بعد حصولها اما قولهم ثمايز الى
 العلوم بحسب نمايز الموضوعات فمعناه بحسب نمايز الموضوعات باعتبار اعتبارها
 او باعتبار انضمامها الى المجولات العامة اعلم ان كلامه هذا مبني في كلامه ومن ثم
 لانه يرد على اصالة الموضوعات باعتبار انفرادها على الاطلاق وهذا يرد على اصالتها
 باعتبار انفرادها وغيرها وحاصل الامر ان المقول جعل المسئلة الكثيرة واحدة وحيدة او
 اعتبارية وتمتعة عما عداها في ذاتها وهذا كما يحصل بموضوعات العلوم با
 باعتبار تفردتها في التحق في على تلك المسئلة ومعلومتها قبلها في ايضا ودخولها في
 ذاتها ولو بعد الرجوع فكذلك يحصل لمجولات العلوم ايضا بتلك الاعتبارات
 بعينها فيكون كل منهما على السواء في افادة المقول في كونها مجردة وحيدة واما كون
 الموضوعات معلومة قبل المجولات في القضية الرجوع اليها ومتبوعة لها باعتبار
 قيامها بها فانه لا ريب على المقول فلا اعتداد بها وان حصل في الموضوعات باعتبار
 اخرى ومن ههنا عرفت ان المقول لا يحصل بالخواص والغايات وان حصل اعتبار المسئلة
 عما عداها في امر غرضي وعرفت ايضا ان هذا اولى من توجيه المحسوس الذي في لان هذا
 يستند الى امتياز في امر ذاتي في جميع العلوم واما توجيهه وان استند في البعض
 لكنه لا يستند في الاخر كما في تناسب الموضوعات وانما هذا في امر غرضي قال صاحب
 التوضيح من فلو تم نفو ما فحصل ان اخلا العلم ونمايزها باختلاف المعلومات
 والمسئلة ونمايزها واختلاف المعلومات كما جاز باختلاف موضوعات العلوم وكما
 ونمايزها فكذلك جاز باختلاف مجولاتها ونمايزها واما اخلا فمفهومها ونمايزها

بالحوارج والغايات وان جاز فلا اعتداد به لانه يجوز ان يكون للعلم الواحد غايات
متعددة وجزا ان يكون الغاية الواحدة بالنوع غايت للعلوم المتعددة مع ان
الامثليات بالانبيات اولى من موضوعات فاذا لم يكن ان يكون موضوع العلم واحدا
بالذات او واجعا اليه وان يكون ماعدا الصالح للموضوع قيودا ولو صفاتي للكل
فيما تعدد في الظاهر ولم يصح الرجوع الى الواحد كما في موضوعات الطب من جهة
ولا دونه والاخرية والامرية وقال الاول ان لا يتحقق واشياء ملام صاحب
التوضيح تحقيق المقام بحيث يصفو عن شائب الشك والاهام
يستدعي تهميد مقدمات المفردة الاولى انه في تقرير بين القوم ان حقيقة
كل علم ما نزل فلا بد من امتياز كل علم عن علم اخر في ذاته وان امكن امتيازه
حتى عنه في امره وفي ذلك الامتياز اذا بال موضوع او بالحوال او بهما جميعا للعلوم
الثانية ان تلك المتعلقة بامثليات كثيرة ان امكن الرجوع الى شئ واحد من
غير لزوم محذور وذلك اما بان يكون موضوعات تلك تلك مندرجة تحت
المركبي وهو لا نهى التي يجب عنها في العلم لا تتحقق ذلك الامر الكلي كالميل والركن
بالقياس الى الادلة الاربعة وكالمقدار بالقياس الى الخط والسطح والجسم التعليقي او
بان يكون بعض تلك المسائل صالحة لان يكون قيودا لبعضها كالمسائل المتعلقة بالا
بالادوية والاحذية والامرية وغيرها بالقياس الى المسائل المتعلقة ببدن الانسان
فلا بد من الرجوع اليها اذ هو الايقين بوحدة العلم والموجب لها القول المراد بوحدة
وبالموضوع ثانيا وبالوضوح كما في الاضوية المذكورة العلم وصورته بحسب الذائبات والظواهر في المفيدة الثالثة ان الشئ الواحد
او اني دها بالموضوعات وتمايزها بالحوالات قد يكون له قوا بدو قد يكون فاشعة واحدة بالنوع فاشدة لاشياء كثيرة المفردة
فيما اذا كان الموضوع الواحد شئ كما بين العلوم الاربعة ان التناسب بجملة الاشياء في ذاتي او عرضي لا بوجوب وحدة بل لا يصحها
وكان البحث في كل منها عن نوع من انواعها

الا اذا كان البحث عن اضافته شئ الى شئ اخر
وكان الغرض من ذلك هو ان لا يكون في ذلك
الاضافة بعض ما ياتى عن احد المضافين
وبعضها عن الاخر فيكون الموضوع كالمضافين
كما في الاصول لتحقيق الوحدة باعتبار تلك الاضافة
فاخذ العلوم وتمايزها باعتبار الموضوعات
فيما اذا كان الموضوع واحد اوله اعتبار البحث
عن نوع واحد الاول من اعراض الذائبة وان
التحولات وتمايزت باعتبار الحمولات
او اتحادها وتمايزها بحمول العلم او لا وبالذات
وبالموضوع ثانيا وبالوضوح كما في الاضوية المذكورة العلم وصورته بحسب الذائبات والظواهر في المفيدة الثالثة ان الشئ الواحد
او اني دها بالموضوعات وتمايزها بالحوالات قد يكون له قوا بدو قد يكون فاشعة واحدة بالنوع فاشدة لاشياء كثيرة المفردة
فيما اذا كان الموضوع الواحد شئ كما بين العلوم الاربعة ان التناسب بجملة الاشياء في ذاتي او عرضي لا بوجوب وحدة بل لا يصحها
وكان البحث في كل منها عن نوع من انواعها

صاحب التوضيح ما يخصه لو تكرر الموضوعات المتعددة في المراد في فالتوضيح
في الحقيقة هو الامر المشترك كما في الهندسة وانما نفرد البحث عن التعددات
سهولة الاستدلال على الانواع المختلطة بالنسبة اليه على الجنس ولو تكرر كذا في المر
عرضي مطلق ليدل ان يكون علم العقول والهندسة علما واحدا لانه كما في التورية
او في عرضي خاص بنوع ليدل ان لا يبحث عن الاخر او في عرضي بين المطلق والخاص ليدل
ان لا ينضبطل والكلام باطل فليدل ان يكون موضوع العلم واحدا فيما عدا الاضافة
المذكورة ولقد اطننا الكلام في هذه المقام لانه مما يختص به العقول واختلفت
فيه الفحول **قوله** ومن ثم اى ومن اجل الاصل الذي لا بد من اعتباره في جهته
الوحدة هو الموضوع او من اجل ان الموضوع ان التحفيز ان تعدد فلا بد من
التناسب في المراد بوحدة الاول **قوله** تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات بط
بطاينه وكون الثاني منبسطا على الاول وبوتيرة الثاني **قوله** بان يبحث في هذا عن
احوال شئ او ثانيا متناسبة ولحق ان الاشارة الى مجموع الامر من المذكورين
بوتيرة السوق **قوله** اى هليتها وانما فرسها لان النصور بالموضوعات داخل في
المبادئ بالمعنى الاصغر اعني ما يستلزم عليه من التصديق بالموضوع من مقدمات
الشروع وليس من ابرز العلم حقيقة وان منها باعتبار التعقيب على ما سبق
وان المراد بالهلية في هذه المقام تفهيمها اعني المعلوم تصديقها لا التصديق بها
وان اريد بها التصديق في بعض المقام بفوتيرة ان الشارح فسر العلم بالمسائل في هذا
المقام ولحق صلا ان اريد العلم المعلومات فالحقيقة بمعنى المعلوم تصديق وان
اريد به الادراكات فهى بمعنى التصديق **قوله** والنباد من كلاله ووجوه اما اقتض
العلم في هذا التحل على ذكر المسائل حيث فرسها بالاشياء كثيرة واما حكمه بان كل علم
مضبوط بجملة الوحدة لان هذه الوحدة ضابطة للمسائل فقط وانما فالو بنباد
بحوز ان يحدق المعطوف مع حرف العطف ويكون حاصل التفسير والاشد ان
كل علم ما نزل كثيرة تضبطها بجملة وحدة ومباد وموضوع على ذلك المسائل

قوله واجب بانه حاصل السؤال ان تغيب العلم بالمسألة ليس بواجب لان هذا
التغيب على تبادله يستلزم ان لا يكون هذه الموضوعات ولا المبادئ بالمعنى
الاحصائي جزءا من اجزاء العلم مع انها جزءا منها ولا تغيب في هذا فهو ليس
بواجب اما الصوري فلا يفتقر على المسألة واما الكبرى فلا تنهاى من اجزائه و
حاصل الجواب بطريق الترتيب في الصوري فان اردت به مطلق العلم بهما في الصو
ر التفسير فلا نسق للمقدمة الاولى من الصوري اذ لا تغيب ولا يستلزم لان المقام
مقام تفسير العلم الخ من المتقاهما وان اردت به تغيب العلم الخاص المتقاهما لا ولى
منها مستمرة لكن الثانية لم تحصل سلم الجزئية لكن لا من العلم المراد في هذا
المقام بل من العلم المطلق ثم اعلم ان الجواب باعتبار حذف المعطوفات لا يصح
لان بناء مقام الاستدلال لانه يستلزم اما تغيب العلم الخ بالامر السامى
له وبما يباين واما الاستدلال في الضمير المنصوب في قوله حق ان يرفع مع انه ليس
فيه استخدام لانه لم يرد على ما من الاجزاء اه حاصل هذا الجواب منع للمقدمة
الثانية من الصوري باكتساب الذي ذكره نقل عنه هما واما **قوله** سابقا وبعدها
جزءا من العلم تغيبا لا بعد فبنا على القول المشهور بانه لا يرفع في قياسه
الى المذهبين والخشاش الثاني انتهى اقوال هذا دفع لما يتوهم من انه بين كلامي
المراد توافق ومناقضات على هذه الجواب لا يخرج في توجيه كلامه اعني في رفعها
جزءا من العلم تغيبا لا بعد ان الاستدلال الذي هو المبادئ بالمعنى الاحصائي مع كونه
لما كان جزءا من العلم لا بعد ان يكون المبادئ بالمعنى الاخرى جزءا من العلم بطريق
التغليب ولو بعد انضمام الاستدلال الى الاجزاء الثلاثة وهذا يدل على ان الاستدلال جزء
من العلم حقيقة فيلزم التوافق بينهما فاجاب بان السابق مبنى على القول
المشهور وهو ان العلم مركب من الاجزاء الثلاثة وهذا على التحقيق وهو ان يكون
عبارة عن كل طرف فقط فلا يتوافق بينهما ولو كان الابقى مبنى على تغليب
الاجزاء الثلاثة اعني الادلة والاجتهاد والتسليم على المبادئ بالمعنى الاخرى فلا هو

فلا يتوهم

فلا يتوهم ولا يحتاج الى الجواب لكن فالتاثير الى القولين وهذا السؤال
والدفع يتمشيان في الجواب الثالث ايضا ويحمل ان يكون ما نقل عنه
ناظرا الى كل واحد من الثاني والثالث الا ان لفظ المذهبين محمول على المعنى
اللفظي على تقدير نظارتنا الى الثاني وعلى الاصطلاح على نظارتنا الى الثالث
وتحصل التوافق بين الثاني والثالث ان الشهادة والتحقيق يتمشيان بالنسبة
الى كل واحد من الناس بخلاف الجواب الثاني لان ما له ان التابق بيني
على مذهب البعض وهذا على مذهب اخر يفرقة المفارقة وحاصل الجواب
الثالث منع للمقدمة الثانية ايضا **قوله** اذ الرب يرفع علم حاصل اه قال
بعض الكمالين قول الشيخ ومن تلك الجهة يؤخذ برفع عطف **قوله** باعتبارها
بغيره كما هو الظاهر والحشي قوله لم يرد بقوله اذ الرب يرفع عن ظاهر هذا
وبعد ابتداء الكلام بل اراد به تفصيل المقام وبيان الواقع وهذا كما ذكر فيكون
من تمام الكلام التابق وبيان الحقيقة الجهة الوحيدة **قوله** فلا بد من جهة واحدة
الى تحفة ان يؤخذ منها قال بعض الافاضل هذه المسألة اذ الرب يرفع الخ لان
الحجة لا بد من الفصل القريب الذي هو جهة واحدة واما اذ الرب يرفع الخ
الرسمي فيقيد مسأله لا يجوز ان يؤخذ من مجموع المبرهن كل منهما اعني من الاخر وتوهمها
بكونه جامعا مركبة كالطائر المولود للخنزير الاصحح ان يقال المراد بيان وجوب
اخو التوفيق بالاضافة الى انه منكسر من حيث انه منكسر حاصل السؤال ان كلامك
هذا يفيد ان التوفيق الذي يتميز به المطلوب على وجه السهولة يلزم ان يكون ما
خوذا من جهة واحدة وهذا على تقدير ان يكون المأخوذ صفة مستمرة واما على
ان يكون دسما فيقيد مسأله بناء على ان الحجة تحتاج الى الفصل القريب الذي هو جهة
وحيدة وان الرسم يجوز ان يكون مركب من المبرهن يكون كل منهما اعني من الاخر فلا يكون
شيء منهما جهة واحدة وحاصل الجواب ان المراد بانه فلا بد ان يؤخذ من جهة واحدة
انه لا بد ان لا يؤخذ توفيق من حيث انه منكسر سواء اخذ من جهة واحدة او من

او من غيرها لكن لا من حيث ان شكك وكان سلم ورود المنع وعم المق ونفي غيره وا
واقول في الجواب ان التوفيق الرسمى المأخوذ من مجموع الامرين المذكورين مأخوذ من جهة
الوحدة لان المراد من جهة الوحدة ما يكون لوجوه الكثرة سواء كان واحدا في
نفسه او كتب من الذين متغايين في الجملة **قوله** اذ لو اخذنا من حيث ان شككاه و
اعلم ان في احتمالين افرين احدهما اخذه من انفس والثاني من اعم لكن الكلا
سا فطنا الاول فلانة لا يتبع بعض الافراد مع ان المق فجميع الجميع ولانة لا يصح
التبويب الى غير المتخية وما ذكر في جوابه عن بعض الكمال من انه اما الاولاه فظاهرا اذ لا
يوجد هناك انفس فلا معنى له واما الثاني فلان المأخوذ من الاعم لا يكون من
اسوي او يميز عن جميع ما عداه مع ان المق وكانت لظهورها لم يتوخى لبيانها
الاحقافيا اي بمنزلة الحقيقة لانه توفيق اسمي **قوله** فيكون محمولا ركنيا اشارة
الى ان الحق في كلام المصالح وتوحيدها راجع باعتبار عمومها لا باعتبار حقيقة المعطوف
فقد ظاهرا الظاهر ان هذا قايح مقام قول الشارح اعني فاذا ابدت لكل طالب
علمه والاشارة الى ظهور نفي على المقدمتين المذكورتين في الشرح احدهما ان
كل طالب كثر لها جهته ووحدة متجها كثيرا واحدا وتبعية هاتما عواها نحو ان
يوفرها بذلك الجهة اي بالتوفيق المأخوذ منها لا بغيرها لما عرفت من ان جهة الوحدة
للعلم اما الموضوع واما المحمول واما الفانية واما غير ذلك من الاشياء التي لا تصلح للمحمول
للحكمة عليه مع ان الموقوفة ليست الا بالمجولات وان التوفيق من حيث ان شككاه لا
لا يستلزم المطلوب اعني معرفة ما هو علم واحد من حيث ان واحد مع انه
يستلزم التعذر او التوسر والنازلة ان كل علم بمسائل كثيرة لها جهته ووحدة نفيها
شبه واحد ووحدة نفيها توفيق متغايين وان لم ينحصر في الحق والسم وذلك لان المقدمتين
الاولى كبرى الدليل القايح على هذه النتيجة والنازلة **قوله** ومن تلكاه فابره
على اثبات صفوى الدليل ومنه الى هذه النتيجة اشارة الى ان الاحكام يوفرها بذلك
الجهة ان يوفرها بالتوفيق المأخوذ منها اما بالحق او بالكم لما عرفت فيكون توفيق الدليل

هكذا

هكذا كما اشارنا اليه لطالب علم حق ان يوفيه اولا بالتوفيق المأخوذ من جهة واحدة
اما بالحق او بالكم لان كل طالب علم طالب كثره اي بمسائل كثيرة لها جهته ووحدة اه
وكل طالب كثره لها جهته ووحدة اه حق ان يوفرها اولا بالتوفيق المأخوذ منها اما بالحق
او بالكم فينتج نتيجة على وجه الظهور وهذه اظاهر ويحتمل ان يكون اشارة الى نفي
على ما قبله من قوله اذ اريد توفيق علم خاص الى هنا كما اشار اليه بعض الافاضل لانه
ما كان مابين الدليل الى تصور ذلك العلم الى حق على وجه السهولة لم ينحصر في التوفيق
المأخوذ من جهة واحدة كما اشار اليه بقوله اذ لو اخذ توفيق من حيث ان شككاه
وكان ذلك التوفيق منحصر في الحق والكم كان طريق الطلب ظاهرا في تصور مطلوبه بالحق
او بالكم وهذه اظاهر فلا تنسفت الى ما قاله بعض الكمال ولا الى ما اوردده عليه بعض
الافاضل ولان المق من **قوله** اذ اريد الى هذه اخلاصة المق من المقدمتين وهذا
لا خلاف فيمن له ادنى نظري فيكون التوفيق على هذه التوفيقا على هاتين المقدمتين **قوله**
والخاص ان حق الطالب اه نقل عن هنا فيندفع بذلك ما قيل من ان ان اراد
حصره بالوحدة فيها فليس صحيحا اذ لا ينجم ان يكون محمولا وان اراد حصر التوفيق
المأخوذ منها فيها فالتفريق غير تام لان الاحتياج الى موقوفة جهة الوحدة لا
لا يوجب الاحتياج الى الحق والكم بل يوجب جهة اخرى ويحصل البصيرة باعتبارها
انتهى الى الجواز ان يوفى بجهة اخرى محمولا على تلك الكثرة غير مختصة الى التوفيق
المأخوذ وجه الاندفاع انما تختار السبع الثاني ونقول ان المراد بقوله ان يوفرها في
في مقام كبرى التوفيق ان يوفرها بالتوفيق المأخوذ منها بناء على ان جهة الوحدة
الوحدة للمبطل المراد لا يصلح ان يكون محمولا عليها كالموضوع والمحمول والفانية غيرها
بقونية الكثرة وان غير المحمول لا يصلح الموقوفة فيتم التوفيق وهذه اظاهر واختار
شقا ثالث ونقول ان تلك الجهة لا كانت جهة ووحدة صالحة للعمل عليها كانت توفيقا
منحصر فيها فلا يضرنا ايضا لان المراد بقوله ان يوفرها بذلك الجهة في مقام الكبرى ان
ان يوفرها بها اما باعتبار نفسها او باعتبار التوفيق المأخوذ منها وفي مقام الدعوى

ان يعرفه غيره او بر كرسوا كان اما خود من منها او غيرها فينطبق الدليل على
الدعوى الا انه يلزم على هذا ان لا يكون قول الشارح وانما تلك الجملات يؤخذ من
توضيح المحول على المحل الذي ليس بجوهر وان بعينه في حق المعطوف بان يقال المعنى
وتوضيح تعريف من تلك الجملات على تقدير ان تكون غير محمولة ويكون غيرها على ان
تكون محمولة وهذا ايضا ليس بعيدا عن المقام او خادما لثبوت البصيرة على
تقدير عدم اطلاق التعريف على تلك الجملات ونقول ان كلمة اوفى مقام الدعوى لمنع
الجمع يؤخذ صلاحية تلك الجملات معروفة الشيء وعدم اطلاق التعريف عليها على
هذا فيلزم عدم الحاجة الى تصور المطالب بالجمع في موضع الحاجة لكفاية التصور
باصحهما لا عدم تصور المطالب بغيرهما فينطبق الدليل على الدعوى غائبة ان لم يتوض
الى بيان تلك الجملات مرجع اشارته الى انها وان استعملت لكنها غير واقعة وان اوردت
هذا وقال بعض المحققين وجه الدفع انه ليس المراد من الوجوب استفاد من
قوله لا بد لكل طالب علم اه الوجوب العقلي صحه بئول الى احتياج البصيرة الى
الحر والكم والمنع حصولها بدونها بل المراد من الوجوب العرفي الاحتياج
على ما قال الى من صدق وهذا بظاهريه ليس يصحح لان سؤال المحقق التفاتا الى
على تقدير الشك الثاني ان اصل الدليل لا ينطبق على الدعوى لان مفاد الدليل
السهلية تصور المطالب باحد الامور الثلاثة اما بالحاجة او بالكم او بجهة الوحدة
الصالحه للبصيرة ومفاد الدعوى السهلية باحد الامور الثلاثة اما بالحاجة او بالكم بناء
على ان مفاد الكبري هو تصور المطالب باحد الامور الثلاثة وهذا يرد على تقدير
حمل الوجوب استفاد على الوجوب العرفي الاحتياج كما يرد على العقلي ويمكن توجيه
كلامه بحيث ينطبق الدليل على الدعوى بان يقال لو كان الوجوب استفاد محمولا
على العقلي لتبادر ان يكون كلمة او محمولة على منع الخدمه ما اوردته وانما اذا كان
محمولا على العرفي الاحتياج بان ان تكون محمولة على منع الجمع فتعمل عليه فيكون الاستدلال
كما ذكرناه فينطبق الدليل عليها الا ان في نوع تلك فلا محذور هذه اذ الحق دفع

السؤال وهو حاصل فيكون اختيار الشك ثالث وقال بعض الافاضل وبالرفع
الجملة الوحيدة الغير المحملة وان افادت موافقة العلم والبصيرة الا ان التوفيق
الماخوذ ازب بصيرة وهذا ايضا اختيار الشك الثاني ودفع للسؤال
بان المراد في مقام الكبري بقوله فحقه ان يعرفها بالتوفيق المأخوذ منها
بؤنية ان معنى فحقه فالاسهل عليه اذ السهلية بالتوفيق المأخوذ باعتبار انه
يقدر ازب بصيرة فينطبق الدليل على الدعوى فلا تنفذ الى ما حكم به بعض
الكمل من عدم انطباق الدليل عليها ومن عموم مساعدة لبيان كلامي هذا
المعنى اذ الحق من لبيان الفرق بين الجملات والتوفيق المأخوذ الا انه يرد عليه
باجمل المحملة فيحتاج في دفعه الى ما ذكرناه من توجيهات واجاب بعض الافاضل
عن اصل السؤال باختيار الشك الاول وحمل الجملات على المحملة منها بناء على ان
غير المحملة لا يعرف بها الكثرة والنازح ان يكون الشيء الى الملاحظة ما يباين وورد
بعض الافاضل الاخر بان اختيار الشك الاول لا يطابق قول الشارح ومن تلك
الجملات يؤخذ تعريفه فانه مرجع في الشك الثاني وبان تخصيص جهة الوحدة بالمحمولة يتوقف
على غير المحملة لا يعرف بها الكثرة غير مسلم اذ يجمع ان يكون الشيء الى الملاحظة ما يباين
ما يباين كما مرح به ابن سينا القول لا يطابق **قوله** فاذا لا بد لكل طالب علم اه ايضا و
يلزم عدم بيان حال علم لم يوجد له جهة وحدة محمولة ثم في قوله فانه مرجع اه فلا ايضا **قوله**
فان ذلك ازب بصيرة قال بعض الفضلاء هذا يخالف كلام الشارح لان هذا
يفيد زيادة البصيرة فيما عدا التصور بالحد والكم لكنها ليست بقوة كالا زيادة الى
الحاصله باحد ما باعتبار المفضل والمفضل عليه وبغيره عدم كفاية زيادة البصيرة
الى صلاحه بغيره بما في طلبه بل الكافي زيادة البصيرة القوية الى صلاحه باحد ما بغيره وكلام
الشارح يفيد ان لم يتصور المطالب باحد ما لم يحصل زيادة البصيرة ولم يحصل تلك
الزيادة ليلزم ان يكون على متن عباءة فيلزم الخالف بينهما لان الكافي عند
الشارح الزيادة المطلقة وعند المحققين الزيادة القوية واجاب بعض الكمل بان الكافي

عند الشارح ايضا هو زيادة القوت بقرينة تبادر ان التنوين في قوله على بصيرة
للعظمة وانما حمل الكافي على الزيادة القوت لانه تحصيل المدعى وجه السهولة من
غير مخالفة للمق و تحصيل العلم من حيث انه ممكن وان استلزم زيادة البصيرة
في طلبه يستلزم التعوض مع ان يخالف مراده وهو تحصيله من حيث هو واحد وان
قول الشارح فان من ركب اه تعليل لانه مفقود وهو انه اذ لو تصور به بالمرشاه
الى اذ لو تصور به بالمرشاه لكان على عيبه وليس بتعليل للمفهوم ان عدم
تصور المطالب باصدا بما يستلزم ذلك كما حمل على المحسني **له** وهلا قال حقيقة سماء
قال بعض الافاضل الاول ان يقول وهلا قال حقيقة اذ لا حاجة الى ذكر المسمى مع
ترك ذكر الالك وبطلان عبادته في الجواب واجاب بعض الافاضل الاخر انه لا فرق
بين ان يقال مسمى الالك وبين ان يقال حقيقة سماء لان المسمى لا يكون الا لالا
للكم فمسمى سماء مطلق لكن باعتبار ان يراد الاله ومحصلا ان اولوية هذا الخبر مسمو
لستلزامها الفرق بين ان يقال مسمى الالك وبين ان يقال حقيقة سماء باى
باعتبار للمعنى مع انه لا فرق بينهما بناء على ان المسمى لا يكون الا لالا كما يكون
بمعنى الالك في هذا القول ولو جازا واثا ولا يقع هذا الالاء عليه ما اورد به بعض
الكمل من ان ان اراد ان لا فرق بينهما اصلا فهو محال احتياج احدهما الى التاويل
كما اعترف به وان اراد ان لا فرق بينهما بعد التاويل فهو لا يفرق المعنى او قول
ايضا يلزم اما منع المنع او منع **است** والكل خارج عن القانونة ثم يرد عليه
لخوارق وهو وورد اصل السؤال على تقدير ترك الالك وذكر حقيقة سماء لان
سؤال الالك ثلث ومن اعتبار الالك في اصل الحق فاللازم عليه ان يذكر سؤال
مع اعتبار الالك على ان وجه كانه واجاب ايضا عن الاعتراض المذكور بان المسمى
اذا اضيف الى الالك فالمراد به المسمى الجمالى الذى وضع اليه العلم بآثاره والاعلان
بمعنى الالك واذا اضيف الى العلم فالظاهر ان يراد به معروض ذلك المسمى والاعلان
والاضافة بيان به فكانه قال هلاق قال حقيقة سماء النحى هو العلم نفسه ولا فرق

بينه وبين ان يقال وهلا قال حقيقة اقول كان يمنع لقوله اذ لا حاجة الى ذكر
الالك مع ترك ذكر الالك لكنه لا يمنع الجيب وانما يمنع لو ادعى العوض عن المسمى
لا يستعمل الالك وانما اذا ادعى ان هلا حقيقة اخر من هلا حقيقة
مسماه مع ان الحق منهما واسم فليذكر اولى من الثانى فلا يكون الجواب مفرا لل
للسائل ونافعا للجيب هذا والقول في الجواب عن الاعتراض المذكور بوجهين احدهما
اننا نسلم ان **له** وهلا قال حقيقة اولى من قوله وهلا قال حقيقة سماء
اذ يجوز ان يكون المعنى في قول المص فان كان حقيقة مسمى الالك ذلك فان كان
عين ما عين له **له** ذلك وهو هو هذا التوضيح **له** قالنا خود ان كان تفصيلا
للمسأل كان جوابه الجيب الالك وثانيتها **له** لا نسلم الاولوية ايضا اذ هو الى
الكل ايراد السؤال على اعتبار كون التوضيح لما خود **له** اورد كما بان الى الالك
دون العلم مع اعتبار المفاصلة بين الحقيقة والمسمى بناء على ان المسمى اسم منها
له انما يكون بتصور خصوصيات المسائل التى ياتي اجزاءها قال بعض المحققين
اعتراضا على هذا اسأل العلم بمنزلة الاجزاء الجزئية والتصور بالحدة انما يكون
بالاجزاء العقلية فيجوز ان يكون له اجزاء عقلية بحدتها وبجزءها بها حقيقة
ولا بتصور خصوصيات المسائل اقول اولاهذا خارج عن قانونة التوضيح
لان اصل السؤال نقض الكلام الشارح بطريق استلزام الاستدراك وجواب المحسني
يمنع لمقدمة الصوتي وتقريب الدليل هكذا الكلام الشارح هذا بمنزلة الباطل لانه
يستلزم الاستدراك وكل كلام شانه هذا فهو بمنزلة الالك يقال ان هذا الاله
ابطال لست بكنه لا بلاية التفسير او يقال ان هذا مبنى على ان المحسني مثبت لصحة
الكلام المذكور وهذا اخلاق الظاهر ايضا او يقال ان هذا بناء على ان اصل
السؤال انفسا واجاب بعض الافاضل عن هذا بان قد حقق في موضوع الالك
من اجزاء غير محمولة لا يجوز ان يتركب من اجزاء محمولة وان التركيب من الاجزاء المحمولة
لا يكون الا بسيطا في الخارج اقول حاصل الجواب ان حقيقة العلم مركب من اجزاء

غير محولة وكانت تلك الأجزاء متعددة منفصلة فبعضها عن الآخر في الخارج
وان الحركية من اجزاء محمولة ولا يكون ذلك الحركية متعددا ونفردا باعتبار الاجزاء
في الخارج بل بسيط فلو كان للعلم صورة ونفرد ذلك العلم كذلك الحركية ليزم
ان لا يكون حقيقته عبادة عن المتعددة وان تكون بسيطة في الخارج غير متعددة
ولا منفردة افرانها من حيث هي وان تكون مركبة من اجزاء محمولة وان لا يكون
فيها غير المحمولة بناء على ان الحركية من المحولة وبسبب في الخارج غير متعددة ولا
منفردة عن الاجزاء في من فرد هو وان الحركية من ذي الحركية ومحصول الجواب ان الحركية
لا يكون في العلم وقال بعض المتأخرين لا يمكن ادراك امتثال العلم
بالحكمة فيبطل **القول** في كونه فادراكها بحكمها اهـ ذاك الالهام الا ان يقال ان
الراد فادراكها بحكمه يشبه الادراك بالحكمة ان يكون يتصور خصوصيات المسائل
او يقال امتثال العلم بحكمه بخصوصيات المسائل فان من تصور جميع المسائل مع
اعتبار جهات الوحدة فقط حصل في ذم صورته وطابقه حقيقة العلم على
قياس اللامتناهات الخارجية المركبة من اجزاء غير محمولة كما اشار اليه في كونه
فيما نقل عن قولهم والحكمة انما يكون بالاجزاء العقلية مقصود على ما لا يخفى اذ ههنا
اقوله حاصل ذلك الحركية كما يطلق على المركب من الاجزاء العقلية كذلك يطلق على
الاجزاء خصوصية وعلى هذه الكلام الحكي المرفوع يكون على ظاهره ولا يحمل على التشبيه
وذمب بعض الافاضل المحو الى الجواب بتصور حقيقة العلم كجها بناء على جواز التو
نوفيق بالمباين وان قول الحكي في كونه منتهى على ذلك ووجه بعض الكامل
بان لو سلم جواز التوفيق بالمباين فلا يكون المباين مختصا في خصوصيات
المسائل فلا يصح **القول** انما يكون بتصور خصوصيات المسائل بطر الحركية والقول ان
استقوا اذ المراد بالمباين المباين الذي يصلح للتوفيق والقول ايضا التوفيق
الراد ليس كل واحد من الخصوصيات على سبيل البذل بل كل واحد على سبيل الاجتماع
فلا يكون مباينا فيصالح الخلق والصح الا في حق الاله وفيه انما لا يفيد **واما**

واما بالقياس الى حقيقة العلم فليح ومحصلة ان لكل علم وضعين احدهما للمسائل
وهو الاصل وتاثيرها للمفهوم العاد من المسائل باعتبار وجودها والثاني لاصل تحليل
المسائل على وجه الكمال والتوفيق باعتبار الثاني دون الاول فتكون رسومها بالنظر
الى المسائل قول من حق كل طالب علم له اشارة الحق والحق والظاهر ان دليلها على
وما ذكر في المسائل اشارة الى دليل الكبرى ونفرد دليل لان كل طالب علم طالب
كثيرة بقصدها فانها وكل طالب كثره بقصدها فانها يعرفها يعرف فانها
المع منها فكل طالب علم حقا ان يعرف فائدة الحق هذه ويحتمل التقدير بطريق الكمال
الكتشائي **القول** في كونه المرفوعة عليه صفة كاستفادتها وتاميدها بسبب كونه ان اذ
لو لم يصدق اهـ **القول** المقصودة من الحق بالذات من العلم عند الطالب وان
لم يكون الحق بالذات في كونه وجه وخرج الاول عنه ودخول الثاني فيه **القول** السهل الى
عادة فلا بد مما اوردوه من انه يلزم من ان يكون على مذهب المعتزلة والحق كما اذ
الاشارة يجوز وسر نزجج الصلوات **القول** المنقذ ما لا يعتد به بعد المعلوم
ناظرا الى قول الحق من كان ان قوله وان اعتقد باطلا ناطرا الى قول المرفوعة عليه وان كان
اللايق على هذا عكس الشكيب وكان النطلات بهذا الوجهين شات من التوفيق
الطبعي المحكي ووقع في هذا المقام وفي مقام توصيف الفائدة قوله عديته عيشا
عفا الى فلا يقدم عديته عادة فالواين كلامه هذا وبين ما نقل عن من ان
العبث بحسب العرف هو ما لا يثبت عليه فائدة الملا او يثبت عليه ما لا يعتد به
نظرا الى ذلك الفعل المشتمل على المشقة شاف لان هذه الكلام يفيد ان يكون
الفعل الذي يثبت عليه امر معتد به في نفس الامر وليس معتد به في اعتقاد الفاعل
عشا وبغير ما نقل عن ان لا يكون ذلك الفعل عيشا فيلزم الثاني بينها
واجاب بعض الكامل بان انما يلزم لو كان قوله عديته بصفه المحمول واما اذا كان
بصفه المعلوم فلا اذ لا يلزم من كونه عيشا عديته كونه عيشا في نفس الامر
ويجوز ان يكون مفاد ما نقل باعتبار نفس الامر ومفاد هذه الكلام باعتبار

اعتقاده فلا منافاة بينهما **قوله** واما النور فهو ما لا جده واعلم ان بيننا وبين
 كل من الفائدة والغاية نحو ما من وجه ذاتا واعتبارا وهو العلية الغائية
 متى ان ذاتا وتختلفان اعتبارا على ما اراد الله فيما نقل عنه ههنا لان
 النور باعتبار الفاعل والعلية الغائية باعتبار الفعل وهذا ظاهر **قوله** ولا
 يوجب في افعاله تعالى اقول لما بين في علم الكلام **قوله** فاصطلح جريد قال بعض
 المحققين هذا بيان في ما وقع في شرح المواضع لان ما نقل من القائل ذكر في شرح
 الموافق وسعد بن الحسين واجاب بعض الكمل بان لا يرد عليهم امكان التخصيص
 للفاعل لا بذات الفعل لا ينبغي في الفرضية بل لا بد ايضا من كونه ما لا يجله افعال
 الفاعل على الفعل فان قصد صورة النور بسوق خلق الجوهر لتقدمه به مع ان
 النور ليس من كماله ولا يمتد به لغير الافعال لاجله **قوله** يعني ما يتوقف
 عليه ما نراه به وان الاستدلال في هذه المقام بمعنى ما يستمد من لا بالمعنى للمصر
 المصورى واعلم ان ما يستمد منه اما ضرورى واما كسبى فان كان ضروريا
 فلا يحتاج الى بيان مطلقا لا الى البيان الاجمالى ولا الى التفصيل اما عدم
 احتياج الضرورى الى بيان الاجمالى سواء كان البيان بمعنى بيان الثبوت
 او بيان الزك فلان الضرورى لا يقع مسئلة في العلم بناء على انها الكتب
 فاذا لم يقع مسئلة فيه فلا يحتاج الى بيان الاجمالى لا بمعنى بيان الثبوت ولا
 بمعنى بيان الزك واما عدم احتياج الى بيان التفصيلى بمعنى بيان الثبوت
 فلان الضرورى ثابت ومعلوم والمقرب بيان ثبوت التسمية المستمد من
 وهو حاصل من غير احتياج الى ازالة خفاء اذ اخفى واما بمعنى بيان الزك فلان
 المقرب المذكور حاصل من غير بيان ذكر المستمد مع التسمية وان كان ذكره او
 ضعه وهذا الظاهر وبهنا سقط ما ذهب اليه بعض الكمل من ان الاستدلال اذا
 كان بدوهميا فبينا على وجه واحد وهو التفصيلى وذلك لان البدوهمى لا يقع مسئلة
 في العلم حتى يستمد من غير تفصيل بالبيان الاجمالى وبلاخ ههنا **قوله** وان

خلق

بعض العلوم وسقط ما اوردده على ما نقل عنه ههنا حيث قال فقوله ما ذكر من
 البيان للاستدلال على ان يكون ما يستمد من كسبى فان البدوهمى لا يحتاج
 الى البيان من انه واما ما ذهب اليه البدوهمى لا يبين اصلا كما يشعر به ما نقل عنه
 مما ذكرنا في غير هذا الا ان الاولان البدوهمى فوجبت الى البيان بالنسبة واما ثانيا
 فلان البدوهمى انما يستغنى عن بيان ثبوت لا عن بيان ذكره والمكلام في الثاني
 لاني الاول **قوله** اما الاجمالى فقد افاده المصراع بمعنى فقد طريق البيان الاجمالى فلا يحتاج
 الى بيان فلا يرد عليه ما ذهب اليه بعض الكمل من ان العبارة السليمة ان يقال
 الجمالى وتفصيلى اما لا يحتاج الى بيان يفاد انه يستمد من العلم الفلانى كما افاده
 المصراع بقوله واما الاستدلال به **قوله** وعقبه بالتفصيلى اه انما قال هكذا ولم يقل وافاد
 التفصيلى اشارة الى ان المقرب بيان طريقيهما لا بيان انقراضها ولهذا اورد التفصيلى
 عقبه الاجمالى لان بيان انفسهما يجوز ان يعكس قال في الحاشية **قوله**
 ومن تصوره على الادراك لابد من فاعله ويظهر بذلك تركه حرف العناد
 ومنهم قال من تصوره ومن تسليم ومن تحقيق فحمل التصور على مقابل التصديق
 فورد ان الانسب ان يقال او من تسليم فاما مثل انتهى اقول المقرب من هذا
 انه لما كان التسليم من اقسام التصديق ومقابل بلا للتصور كان اللايق على
 الشرح ان يقول او من تسليم ولا يملكه هكذا الصنيع في توجيهه بحيث يندفع
 به الاشكال ولا يندفع محذورا من ان يرفع ايضا بانه عناية فحملنا التصور في قوله
 من تصوره على الادراك الشرح ملوا عبرتنا نقول الشرط بحيث يستوفى في الاف
 ويكون التفسير المستوفى في الشرط ارجع الى الادراك اللازم اعنى فان كان تصورا فاد
 فذا كذا الى فاللازم ذلك التصور اه وهذا السقط ما اوردده بعض الكمل على الجواب
 المذكورة من انه واما ما نقل عنه ههنا ففيه نظر اما الاول فلان دخول التسمية الحقيقية
 في الادراك فحملنا مثل التسمية الا ان براديهما الظن واليقين فاما ثانيا
 فلان ظهور ذكره حرف العناد بما ذكره غير ظاهر بل المستفاد انه لا بد في كل ما

ما يستمد منه من ادراك وتسلية او تحقيق وفادة لا ينبغي لان منه ما هو متصور
ساذج فلا يحتاج مع التسليم والتحقيق لمختصين بالصدق وسقط توجيه
بعض الافعال ايضا بان عطف التسليم على عطف الخصاص على العام فينتهي والجمع
وكسقط دفع بعض الاول ايضا بان هذه القول لا ينبغي في دفع الفساد المذكور
وقال بعض الافعال سروج الظهور بتقرير الشرح في الموضوعين والظاهر ان مراده ما كونه
لا فيسقط عنه كما سقط عن توجيهها ما اوردته عليه بعض الحكماء ايضا من ان
تقرير الشرح لا يحتاج الى حمل النصور على الادراك بل يمكن على حملها على النصور الساذج
فلما تم ذلك على هذا التحمل يلزم احد الخذورات الثلاثة ما عدم الفائدة في قوله ان
كان تصور امثاله ان كان الضمير المستتر راجعا الى النصور او ثانيا في النصور لرفع الاول
ان كان راجعا الى الشئ او رجع الضمير الى خلاف الظاهر ان راجعا الى المستمد منه
والكل ليس بمناسب ولا يلزم شئ من هذه الامور على تقريره فيكون تقريره
اولى نعم يلزم عدم نفي الشرح لقب النصور في ظاهر العبارة لكنه ليس بخارج وزاد
سقط فثبت وان قلنا على الخش ان يحتاج الى صرحها وانما قال في الخش فثابت لانه
يمكن ان يكون الكلام محمولا على التوزيع اي من تصور فيهما متصور في ومن تسليم
فيما هو متصور في او من تحقيق فيهما متصور في ايضا وما قبله قال بعض الحكماء بطريق الى
الحاكم بين ما قال به النقاشاني والابهرى وبين ما قال به الخش فيكون وترجيح ما قال
على ما قال ما حصل ان التقاد اني والابهرى حملوا التسليم على معنى الادراك و
القبول اشارة الى المبادئ السببية وحملوا التحقيق على معنى الادراك اليقيني ان
اشارة الى المبادئ البديهية وحملوا البيان وفادة على معنى مطلق الذكر فاستوفى
كلام الشرح اقسام الاستمداد كلها وان الخش الموفق قهر البيان والافادة على غير
الفروقات من الاستمداد وحمل التسليم على قبول ما كان قريبا من الطبع والتحقيق
على الادراك بالدليل وظن ان البيان والتحقيق في قولهما بمعنى البيان بالدليل
فانصرف عن غيرهما بان البديهي لا يحتاج الى بيان وتحقيق وان صوابه بعض العلوم

وانا اقول ان البديهي كما لا يحتاج في بيان ثبوت العلم الى الدليل لانه فذلك
لا يحتاج الى بيان ذكره في اصل القول اذ الحق بيان ثبوت المستمد بالسمياد ذلك
البديهي وهذه اثبت به من غير ذكره ومن غير ازالة صفاته نعم يحتاج ثبوت به
الى ذكره واذا ازالة صفاته ان اريد الثبوت على وجه التوضيح والحق ان اريد الثبوت
على وجه التوضيح فيحتاج الى ذكره واذا ازالة صفاته لكن المقام مقام العلم الاستمداد
لا المقام الاستمداد على وجه التوضيح كاستدراك البديهي قوله وان صوابه وان اريد
الثبوت مطلقا فلا يحتاج لعدم الحاجة في العلم في العلم ان كلام الشرح هو
يستوفي الاقسام كلها على توجيه الخش المحقق ايضا لان الكلام في الاستمداد
النظري في الاقسام من ومن البديهي اذ الكلام فيما هو محتاج الى ذكره او
تحقيقه نعم قد يكون الاستمداد مطلقا بذكره فلا يخفى قوله اذ المقام منه براه
هذه اخطاه به في اقسام الكلام الشرح فيما بعد اعني به في قوله وما كونه العلم الى اصل
بها امور العقول ولكن بخلاف جواب الخش عن قوله ما فائدة ذكر العلم اذ المقاد
من هذه الجواب ان يكون المودول هو المطابق في العارض للمعاني لمحمولا عليها
كما هو اللازم وهذه الكلام بدعي على خلافه لان المقام بادي بدعي الادراكات
لا يصلح محمل عليها لكون صفته لا لها انا ان يقال المراد من الادراك ان يكون له
المعاني المذكورة ومنكشفه لخاصة الادراك قوله لا اجماعا على جعلها
المعاني بغير جعلها على العلم المعين دعابة ما افاده اصل التركيب الاضافي اعني
التعريف ولو في الجملة وحاصله اعتبر اهل الاصول المعنى المعبر في المنقول من اعني التو
توقي في المنقول اليه وجعله علما لثبوت ما عتبه ما عتبه اهل اللغة
لكن التعليل فاصلا لا يلزم النقل في جميع العلوم حاشا بغير التعريف قوله
فيل الضمير في لاه الظاهر ان هذه اشارة الى ان لا حاجة الى هذه التوجيه
وان كان صحيحا لانه يجوز ان يرجع الضمير الى اللفظ ويكون التعريف باعتبار
معناه المراد ما هو كذا في باب الموقوفات وانما يكتب الاستمداد لو كانت

الحاجة اليه **قول** وصحت كانت الاضافة اه بمعنى ان العلم وان كان بمعنى الحكم
لا بمعنى المصروف لكن لما كان نفس الافاضة ولهذا اعرف بالادراك والاعتدال
والاعتدالات او مستنداتها ولهذا اعرف بالصفة احتيج الى تقييدها
باعتبارها المتعلقاتها فبقيد بالقواعد ولا يمكن بالمعنى المصروف الى احتيج الى احتج
متعلق الصلة ايضا **بمعنى** التصديقات فلهذا الحكم بها لان تقيدها بظلمات
الشراح ليس صحيحا لان الخطابات لا يصح انقائها الى الاقسام الا بتبديل المنقسم
اليها هي الاحكام مطلقا وانما لم يفرد بالنسبة الجزئية والبالقضايا وان كان صحيحا
باعتبار ان النسب الجزئية والقضايا ميتة بالادلة كما ان علمها ميتة لظواهرها وملا
بما الظاهر **قول** الشراح كالتماثل والافتلاف **وقول** كل مستند مستند وقوله دونوا
ذلك وكذا الظاهر **قول** المصنف صحتها الى استنباط الاحكام اه لان استنباط الاحكام
تابع لاستنباط العلم بالاحكام من الادلة فاذا حصل استنباط العلم حصل استنباط
الاحكام وبهذا استغنى القول بان الاختصاص والاستنباط لا يمتنع باعتبار العلم
لا باعتبار الاحكام كيف لو لم تكن الاحكام منوطا لم يتعلق العلم بها فاذا كانت
منوطا لاستنباطها ايضا وكذا القول بان الامور يفيد الاحكام بالقضايا او بنسب
الجزئية لبيان ظواهر المذكورات وكذا ان العلم بالاصديقات وايضا ان التغير
بالاصديقات يوافق تعريف علم الفقهاء **فقد** توضح حاصل المرام ان الاحكام تنق
تنق الى ثلاثة اقسام المأخوذ من الشرح والمأخوذ من الشرح الغير المتعلق
بكيفية العمل والمأخوذ من المتعلق بكيفية العمل والثالث يحتاج الى قواعد
يتوصل بها اليه فلا بد من عرق الصول الفقهاء بالعلم بالقواعد اه **قول** **الاستنباط** لا
لاستنباط العملية عليها ولم يتوضح المحشى الجليل اما لظهوره او لكونه معلوما
فما ذكر في الفرعية ولم يعكس زيادة شرف الفرعية مع تعلقها للمعام **قول** **الاستنباط**
شاملة لاحكام اه بربون وصف الادلة بالكلية ليس باعتبار انقائها وانما
ما يختص من الجزئيات فلهذا هو البناء ودبر باعتبار ثبوتها ودلالة كل واحد من

من الادلة على مسئلة كلية بتدريج تحتها احكام جزئيات كثيرة وهذه هي بوضوح
القاعدة بالجزئية وبرد جزئية ما تدريج فيها لا نفسها **قوله** **القياس** **قوله**
دفع لا يتوانى من ان العلل لا تتعلل ببيان الادلة لان المقود من الادلة هو القياس
لا العلل وحسب الوقع ان كون القياس معقودا منها مبنى على ان العلل منها
كبعض ولم يكن العلم متوفرة ما تحقق القياس وخلاصة الوقع منع الصوري دليل ان
التأخير وبيان ان توجيهك هذا يستند ببيان الادلة بالمباين اعني العلل وكل
توجيه من هذه الناحية **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط**
الادلة بلا غيرها الكلية وان لم تكن مرادة باعتبار انفسها ولا كان العموم
بنسب الكلية ايضا فمقتضى مقتضاها الكلية وعقب بالبيان ثم ذكر مقتضاها الثانية
فمن حكم الى التوجيه الاجمالي كل من الامور الثلاثة وادارة ما عدا الاولى من الصفة
الثانية فتقصر نظره بلا معان فيه ثم يجوز ذلك الجعل ايضا **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط**
صفه لما هو قريب منها من المحتملين وعدم توطئ الفصل بين الصفتين المتنا
بنتين **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط**
فنبطت بادل كلية اه وان ذكر التبريد باعتبار اصالته واصحخصتصاره بالنسبة
الى العمومات والعلل اشعار الى تفصيلية المأخوذة من البين لا يلائم كون
تفصيلية صفة لعمومات وعلل وقال ان كونها صفة لعمومات وعلل انما من
كونها صفة للادلة والقول الحق ان التفسير يجمع قول فنبطت بادل لكن
باعتبار تفصيلية ولما اعتقدها بالتفسير فاذا كان تفسير الجنتين كما مفعول
بهذا الاعتبار كان كون تفصيلية صفة للادلة متعينا عند الشرح والبيان
خلافا فلا وجه لكلامه تأييد او رد على المذهب اليه انفسا **قوله** **الاستنباط** **قوله** **الاستنباط**
كما ان في القول بانها صفة لعلل وقوله وعلل تفصيلية عطف على قوله بادل كلية
ذموا لكان انقرا عنه وكان بنى الكلام او لا على انه ذكر في الكتاب سابقا ولو
باعتبار شيع حاشية الفائل ثم فرقة ثانيا في الحاشية رومالا مختصا وكونه كالم

قوله نوع خفاء والظاهر
ان الاستنباط

بدون جعل العمومات شاملة لعمومات الاجماع مع كونه العمومات مستتمة للـ
لدي غير كاف في المرام واجاب ثانيا بان سنة من السنة فيرجع اليها فلا
فلا حاجة الى ذكره قال بعض الكل يوم هذا الجواب ليدفع ترك القياس اذ لم يرد
من السنة فيرجع اليها فلا حاجة الى الرجوع الى الاجماع والرجوع الى الكتاب او السنة بالنظر الى
الاجماع فعليه هذا القياس القياس فيرجع كل منهما الى الكتاب او السنة فلا حاجة
الى ذكرها واقول يمكن الجواب بان المقام مقام بيان تعليل الاحكام في النظر
الشراح وهو ان يكون بالكتاب والسنة والعلة القياسية دون تفسير الاجماع ولهذا
ترك الاجماع دون القياس وانما ترك القياس في الدبابة دون الاجماع لان المقام
هناك مقام الدلالة على الاحكام دون مقام التعليل ولا كان الاجماع باعتبار
الدلالة املا فلا بد من ان يكون في مقام الاستدلال بخلاف القياس ترك القياس
هناك دون الاجماع فكيف لا يكون هنا لان القياس اصل باعتبار التعليل في مقام
التعليل بالادلة دون الاجماع وترك الاجماع هنا دون القياس ومن ههنا
عرفت ان المراد بوجع الاجماع اليها الرجوع اليها باعتبار التحقق لا باعتبار الدلالة
بخلاف القياس فانه يرجع اليها باعتبار التحقق والدلالة معا وقد اجاب بعض
الكلمة ان اشار في كل من الموضوعين الى قابلية جودية **وله في له الدالة المنصو**
يرد عليه ان يجوز ان يكون المراد بها العلة القياسية لا الدليل كما في قوله يوم سؤدد الـ
ظاهر لانها لمن الطيف فين في العلة المنصو في له لطواف والدليل لفظ المحرر اليـ
المذكور قوله ان مرفوعة الاحكام اما اشارة الى مرفوعة دليل على ان كل واحدة من
الاجمالية والتفصيلية من الاحكام او دليل على بطلان ثالي دليل على المذكور يعني
ان مرفوعة الاحكام تنوقف على مرفوعة ترتيب المقدمات ومرفوعة ترتيبها على مرفوعة
كل واحدة منهما بان يجعل التفصيلية باعتبار خصوصها موضوعا لصوي الدليل
القياس على مرفوعة ذلك الحكم والاجمالية باعتبار عمومها موضوعا لكيفية اعتدالها
الاستدلال هذه ان الرب بالادلة الكلية مرفوعة ما منها الكلية ولا معنى للتعليل الا

الا هذا فيصح ان يقال ينطبق الاحكام بكل واحدة منها قوله فيجعل الجزئية لمحة
لخصوصها هو في مساحته هذه اريد ارادة المذكورة ايضا وسيجي تحقيق
الكلام والمق مثل ما ذكرنا قبل هذا القول وكذا في قوله والاجمالية لعمومها كبرى
قوله بالكتاب يعني لم يعزل عن كلامه بالادلة بل رفق الى خلاف ما هو الظاهر منه
قوله عن ظاهره اي ظاهر كلامه الشراح قال بعض الكل ان حمل الكلية على الاجمالية
باعتبار انفسها بناء على ان الشراح في الكلية بهما فيما سياتي وجعل التفصيلية
صفة لعلة بمعنى الادلة وعطف العلة الادلة ظاهر بالنظر الى اللفظ من حمل الكلية
على كلية احكام المفادة من الادلة وجعل التفصيلية صفة للادلة وعطف العلة
على العمومات وجعلها بيان للادلة اشارة الى العلة القياسية قال الانكار
الكلمة نعم يرد عليه ان كون الادلة التفصيلية مناطا لاحكام كاف في دفع
مؤنة الشراح حفظها للكل بناء على انها لا تنكح فلا حاجة في ذلك
الى ان الاجمالية ايضا مناط وهو بالنسبة الى المقام كما لا يلزم من قوله الاول ان
نفي الشراح الكلية باعتبار انفس الادلة فيما سياتي لا يكون فربما اذ مقام ما
سما في غير هذا المقام وايضا ان ظاهر نفي كل مسئلة مسئلة بدليل بدليل
على ان التفصيلية صفة للادلة وان جاز خلافه وايضا ان اعتبار الادلة التفصيلية
في تعريف الفوق وفي تعريف اصول الفوق دون الاجمالية يدل على ان النوط بالادلة
التفصيلية دون غيرها بل يدل على الاتفاق على ان التعليل بالتفصيلية دون
غيرها **قوله المرفوعة** الكلية قال بعض الكل هذه احوال الظاهر من كلام
الزاعم لانه قال التي بحيث عنهما في الاصول ان المحرر عن في الاصول والكتاب
والسنة مثلا لا مسائل الاصول وبدل على ذلك **قوله من جهة** باعتبارها باضافة
الجمعية الى ضمير الاجمالية لان البحث في الاصول اعلم من جهة جمعية الكتاب السنة
مثلا لا من جهة جمعية مسائل الاصول وكذا في قوله ودلائلها اجمالا ونحوه بقوله
ان الكتاب حجة فما ذكره فيما نقله عن ههنا من ان الشق الثاني هو الظاهر

من جهة عبارة وانما ذكر الاول للاستظهار ليس على ما ينبغي بل ليس
في عبارة ما يشوب الشك الثاني وانما قوله والاحكام العامة كبرى في بحث ما
تأويله كما اننا نقول اولاً ان قوله اذ لم يبحر في الاصول هو الكتاب اه
ليس صحيح لان البحث عن الاحكام الذاتية للكتاب لا عن نفسه وثانياً ان
قوله الى الحق التي يبحث هم عنها في الاصول لم يكون نصاً في الشك الثاني لكنه ظا
ظاهراً بان المعنى الى التي يقع البحث فيها في الاصول وقوله من جهة اه بيان للمبحر
عنه ثم يمكن التطبيق للاول بتفسير المضاف في قوله عنها الى عن الوالها وتبطل من جهته اه
بياناً للمضاف المقدر كما يثبت قوله لان البحث في الاصول انما هو من جهة اه لكنه يحتاج
الى التاويلات والسماح فيهما بعدهما مع ان التفسير خلاف الظاهر وعلى احتمال
التي لو فلا يحتاج فيكون ظاهراً وايضا قوله فان موفى الاحكام الفقهية متوقفة
على معرفة الدلائل في الشك الثاني وان احتمال الاول ايضا باعتبار اضافة لكونه
الى انفس الدلائل لان المتبادر في مقام الاطلاق من التوقف هو التوقف على الاصول
وايضاً لا يلزم المسامحة والتاويلات في قوله فيجعل الجزئية صورية **قوله فانه**
ينطبق بها شيء اذا انفردا فلان قابلية النوط استنباط الاحكام مما يتاويله فلا
فلا استنباط من الاجمالية فلا نوطاً بها واما مع التفصيلية فلان الاستنباط من التفصيلية
حاصل وكافي ولومع ملاحظة الكلية باعتبار انها احوال لها فلا حاجة الى النوط
بالكلية وبما ذكرنا ذكر التفصيلية في تعريف الفقه والاصول دون الكلية وقوله
الشراح في السبابة بعد اجزائها من ماضوها ومناطها هذا قوله ولا يمكن
استنباطها منها اي من الادلة الاجمالية بمعنى مفهوماتها الكلية قال بعض الكمل
وذلك لان الاستنباط لا يكون الا من الادلة التفصيلية ثم قال هذه الغاية على
الراجح ان لو اوجع ضمير منها في قول الشراح لتستنبط منها الى الاجمالية انما اذا
ارجع الى العلل التفصيلية فقط او مع الاجمالية فلا وقد عرفت ما في قوله **فانه**
انها تحتاج اليها واعلم ان حاصل توجيه المقام على ما في الشراح لتحقيق البرهان

هكذا كلما كان موفى الاحكام الفقهية متوقفة على موفى الدلائل الاجمالية تفصيلية
كانت الاحكام منوطاً بلكل واحدة من الادلة الكلية والتفصيلية لكن المقدم
حق فالتاويل حق وان حصل كلام يستحق تحقيقاً وسنذكر في حق منع للملازمة
المذكورة بسند ان النوط بلكل واحد منها يستلزم صرف كلام الشراح عن
ظاهرة لان ظاهر سابق كلام الشراح يدل على ان النوط بالادلة التفصيلية و
الاستنباط منها حيث قال وانهم اصحابوا في الاستنباط الى مقدمات كلية اه
مع انه لا حاجة الى الفرق ان النوط بالادلة التفصيلية كاف في المرام ولو سلم
فان اريد بالاجمالية مفهوماتها الكلية كالكتاب والسنن فلا يمتنع هذه
الارادة كيف وان لا نوط ولا إمكان لاستنباطها منها اذ النوط لا يستلزم ضرورة
والضرورة في انقضاء النوط بالتفصيلية وان اريد بها الاحكام الكلية كما
هي الظاهرة فيكون المراد بها المسائل الاصولية فلا يمتنع هذه الارادة ايضا
لانها تستلزم عدم صحة كلام الشراح وهو ان المسائل الاصولية تحتاج اليها
حيث قال فيما نقلنا من اعمام عدم صحة على تقدير ان يكون الاستنباط منها
ايضا ولو مع التفصيلية فقط ولما على تقدير ان يكون الاستنباط من التفصيلية
دون غيرها معلوم ايضا ان لا معنى للنوط الا لاجتماعها فلا حاجة الى
البيان ومن تفسيرنا هذا ان يقع ما اوردته بعض الكمل من اشعاره على
ان لو كان معناه في الاستنباط من ادلتها التي يسطر بها واما اذ كان المعنى
في الاستنباط من ادلتها التفصيلية فلا ثم قال نعم يرد عليه ان سياق عبارة الشراح
الدال على ان الاحكام يسطر بالادلة التفصيلية تستنبط منها الا
ان الاستنباط منها يحتاج الى المسائل الاصولية اه وذلك ان تقرير كلام المحقق في
عده وجب الاستنباط لانه يكون الاحكام منوطاً بالادلة الاجمالية في غير صحيح لان
يستلزم انما المحذور الاول على ارادة الاولى او الثانية على الثانية وكل شيء من
هذا فهو ليس بصحيح اه **قوله** انما ارادته بالكلية اه اقول الموقر من هذا

الكلام اما دفع سؤال المناقاة التي كانت في هذه المقام باعتبار غفلة الر
 ات مع عا سبق واما الاشارة الى منشأ وخطا الشارح المحقق الهمداني وان
 بنى كلامه على الدليل الذي كوزا في النوط بالاحتمالية بالذات غير لازم لان النوط بالهو
 بالتفصيلية كاف وبول التفصيلية غير كاف وباليتبع باعتبار انهما سوال عامة
 للتفصيلية وحينئذ الاستنباط الى الاحتمالية ايضا بناء على ان الاستنباط بالفكر والنظر
 مفاد بالانوط بالتفصيلية فلا حاجة الى التبرير به فضلا عن ان يقدم في البيان بل
 الاوجه على تقدير الافتراض والتبرير ان يعكس الامر في التبرير والتأخير ليكون
 على ترتيب الدليل **والدليل** اي لقوله تفصيلية اقوال المتق من الكلام لو كان
 تفصيلية فهو لعل وكان التفسير فيها وكان العذر معطوفه على ادلة
 كلية كان مجموع بيان وترحال الاستنباط من التفصيلية حاسم وكاف فلا حاجة
 الى النوط بالكلية والاستنباط لهما معا في ظاهر كلام الشارح وبهذا الاحتجاج
 الى توجيه بعض الحكم بقوله يعني كونه تفصيلية لا بد من ان يكون تفصيلية فهو
 لعل اذ لو كانت صفة لهما لوجب ان يقول الشارح كل مسئلة مسئلة
 بعد ولا الى ما اوردده عليه من ان العذر على ما ذكره التوبة بمعنى الادلة فلا
 متافرة وان لم يبق الا يقول ان يلفظ الدليل في التفسير اشارة الى ان المراد بالعد
 هي الادلة وان ما ذكره التوبة لا ينافي كون الجميع ترحال الاستنباط من الادلة
 التفصيلية **فوالدليل** استنباطا يصلح البيان بتفسير المضاف والبيان با
 باعتبار الجواز في النسبة **فوالدليل** لا يتصل الا في مورد منطلو ان اراد بها المستوفى
 كان كلامه موافقا لكلام الشارح واشارة الى ان الاستنباط ليس في وضع
 الكل بل كاف متمنع لبعض واذا كان متمنعاً باعتبار مفاد دفع الایجاب
 الكافي كان متمنعاً للكل ايضا بناء على ان المدعى ما خذ باعتبار **فوالدليل**
 وحكم الفوق بينهم باعتبارها وان اراد بها اللبس المتطاوله الغير المستوفى
 فلا يكون كلامه موافقا له ويكون اشارة الى ان كلام الشارح مبني على اللباقة

لا على الحقيقة والى ان المراد بقوله اذ تيسر في وضع الكلام ليس متمنعاً للكل والى ان يمكن
 الاستنباط بالمجتهدين مع انه واقع منهم قال بعض الحكم ما حصله لولم يكن محمولا
 على المبالغة لكان الاستنباط متمنعاً بالنسبة الى الحكم فيكون متمنعاً للمجتهدين
 ايضا فيستلزم الاستنباط لهما مع ان الاستنباط لهما واقع فثبت انه محمول على
 المبالغة قلنا في جوابه انما لزوم امتناع الاستنباط للمجتهدين ايضا على
 هذه التقدير باعتبار انفسهم مع قطع النظر عن عناية الله تعالى وجعل الله
 تعالى الامر فيتمكنا على الاستنباط ولكن لا نستلزم كمال الاستنباط لهما ونما
 بلزم لولم يكن عناية الله تعالى العظيمة واصنافه تعالى الكريم منصفه لهما
 ويدل على هذا وجوب العمل عليهم بمقتضى الظن بل وجوب الجزم بوجوب العمل
 بمقتضى الظن المفاد من الادلة التفصيلية الظنية مع انه لا يلزم شئ منها على غير
 هم من المقتدين والمشايع وايضا لو امكن باعتبار ذواتهم لا يمكن لغير المجتهدين
 ولو امكن توقع ولو من واحد ولو وقع لظن ولم يظهر اذ لو امكن لما كان للشرع معنى
 بان يقال لا مذهب محال للامعة الاربعه المذكورة الا ان يقال ان الشرع في الزمان
 يجوز ان يوجد مجتهدين مغايرين للامعة الاربعه املاكم اهل الحق بانه لا يجوز لان
 الحكم لا ينجو من الاربعه بناء على انها اجمعوا على ان الحكم لا ينجو عن رأي اقدم
 ولا يحتمل ان يقع في محل يخرج عن رأي اقدم وهذا لا ينافي امكان الاجتهاد
 لواحد من المشايخ وانما لم يطر لعديم الغابرة بالنسبة الى الناس باعتبار رجوع
 رتبة الى واحد من الاربعه وقال بعض الفاضل الاول حمل في الوضع على الاحكام
 وحمل استوفى المعنى حقيقة فان استوفى حصول ادوات الشئ اذا استوفى
 هو كان حصول ذلك الشئ في القول هو الاجزاء الظاهرة ليس الا من
 قبضات الكريم واحكامه العظيمة لا ذكرنا انفا **فوالدليل** المستوفى
 المستوفى عليها في شراب الاجتهاد وحاصله ان الادلة بمعنى المستوفى عليها
 لا بمعنى الوسائل **فوالدليل** الادوات ببيان المفطى الى تعظيم ما ذكر

بعض الكمل عن اصل الاعراض في مقام عدم الحاجة الى الجواب المذكور فقال
 لا يقال السؤال المذكور انه لا يقال لا يجب ان يكون موضوع المسئلة بنفسه موضوع
 العلم بل يكون من اعراض الزائفة ايضا لما سبق في الاشارة اليه من قبل كما قول
 هذا الجواب في هذا المقام ليس صحيحا لان الاعراض الزائفة للموضوع لا تصلح
 ان تكون موضوعا في المسئلة بل لان الموضوع في هذه المسئلة هو الحكم والمراد به
 في هذا المقام اما الوجوب او النفي او غيرهما وليس هي من الاعراض
 التي اشتهر للدلالة بل اعراضها الزائفة الاثبات والايجاب والافادة والافضاء
 واصنافها بل الجواب اما جواب المعترض لكنه لا حاجة الى ايراد كلمة اللهجة الا ان
 يقال لان التعيين هو الذي عن المعنى كما هو المفرد في التوضيح واما بان هذه القواعد
 الفاعلة وان لم تكن من قواعد الامور لكنها من لوازمها لانها من لوازم كمالها
 القياس على حكم فهو ثابت في قوله **ان كانت القواعد من الملازمة**
 لا يقال قواعد العلوم محلات فكيف يجوز ان يكون من الملازمة الشرطية لانا
 نقول المعنى ان تلك القواعد جعلت في صورة الملازمة الشرطية عند الاستدلال
 بطريق الاستثنا وفي قوله من الملازمات دون ان يقول هي الملازمات اشارة
 الى ذلك قوله كونها كمال القياس على وجوب شيء اه قال بعض الافاضل لا فرق بين
 بين هذا وبين قولنا كمال القياس على ثبوت هذه الحكم يعني ثبوت وجوب شيء
 بقرينة التعديل كان ثابتا ومعلوما قال الاشارة بهما لا يجوز ان تكون الى جنس
 الحكم الشرعي اذ لا بحث عنه في الفقه بل في نوع كالوجوب والنفي وغيرهما فالحكم
 بان احدهما من مسائل اصول دون الاخر فحكم ثم اجاب عنه بان المسئلة في ذاتها
 بدون كلمة هذه الا انه لم يمكن الاستثنا لا بد منها ذكرت في اقوال اورد السؤال
 بيان الفرق بينهما ومنشأ السؤال واصل السؤال لما كان كل منهما واقعة
 ملازمة الشرطية مثلا كان الكلية معتبرة في كل منهما واما اعتبر في كل منهما
 الحكم في اصل القاعدة بلفظه هذا المتعين ولا يرد على تقريب التفسير ولا يقي كان

كان الامر مشرعا فلو لم يزم الفرق بينهما فيرد عليه ما اوردده اذ لا معنى له
 للمسئلة الاتقاع ملازمة تقرير السؤال بيان الفرق بينهما ليس صحيحا لان المسئلة
 ان لا يقع اصل القاعدة ملازمة وكل بيان ثبات هذه فهو ليس صحيحا
 واصل الجواب تسليم الصواب ومنع الكبرى بان يقال لا يجوز ان
 يبحث في العلم على وجه الاجمال عن الاجناس لاجل الاختصار وبعبارة انواع
 حين الكثرة لا وبهذا اسقط ما اوردده بعض الكمل عليه من ان هذه الجواب
 ليس صحيحا اذ في اعراض عدم الفرق مع انه سكت عن الجواب بقوله ظاهر كلام
 المعنى يحتاج الى الجواب المذكور لان اطلاق الشيء والحكم يمكن ان يتوزع الكلام على
 وجه لا يرد عليه السؤال وهو ان هذا الكلام دفع توقيف بتوهم وهو ان القاعدة
 التي لم تقع مسئلة مرجحة لكنها تساويها لا تصلح ان تقع ملازمة واجاب بان
 الواقعة لا يجب ان يكون **مقتضى فعله** هذا المعنى ان راجع استرجاع مما صدق
قوله كبرى الظاهر ان الضمير المضاق اليه راجع الى القواعد
 التي تقع كبرى او ملازمة وان كلية تميز من نسبة الصدق اليها وجعلت
 حال من ذلك الضمير لا وصفه الكلية ويحتمل ان يكون كل منهما حاله عن ذلك الضمير
 ولا يجوز ان يكون قوله جعلت صفة كلية على هذا ايضا وانما لا يجوز ان يكون
 صفة لها على كلا التقديرين لان التي وقعت كبرى او ملازمة هي ذات القواعد
 ولو باعتبار وصف الكلية لا وصف الكلية وهذه الظاهر ليس المعنى النظري جعلت
 كبرى في صورة الاستدلال بطريق الاقتران او ملازمة في صورة الاستدلال بطريق
 الاستثنا **قوله** كالعلة مثلا لا تثبت بالقياس قال في الحاشية لا لزوم الدور فيه
 يجوز ان يثبت علة قياس بقياس وعلة القياس الاخر بالكتابة السنة فلا يزم
 الدور انتهى حاصل ان ثبوت القياس بالعلة ولو كان ثبوت العلة بالقياس
 ايضا يزم الدور وحاصل **قوله** الرفع انما يزم الدور لو كان ثبوت العلة بالقياس
 الذي ثبت بسلامة العلة اما اذا كان ثبوت العلة في قياس بقياس ثبت بعلة ثبت

الى استنباط العلم بالاحكام فلا نسلم استدراك القيد من المذكورين كيف وان لم يرد
معنيين احدهما عام والآخر خاص اعني ما يتعلق بالشرع سواء توقف اولاهما وتوقف
على الشرع فيجوز ان يحمل على الاخص فلا يلزم الاستدراك كما حمل صاحب التوضيح هذا
هكذا في محله ويكون قيد الاحكام الشرعية من الاحكام العقلية كما يكون الشرع اذا
عن الصانع والذوات وقيد الشرع غير الشرع اذا عن الاحكام الاعتقادية التي تدل
بالعمل من غير الاحتياج الى الشرع وان كان الاعتقاد بوجوب الايمان بالله تعالى و
وجوب تصديق النبي ووجوب الوعظ الشرع اذا عن الاعتقادية التي تتوقف على الشرع
الشرع كاعتقاد الصلة بالحق مقصود المحسوس بيان التوجيه لا ليق اما باعتبار
الحمل على غير الخطابات فليعدم لزوم الاستدراك وان دفع واما باعتبار الحمل على التوجيه
فلا تفرق بالمقام لبيان انه لا يمتنع الحمل على الخطابات المذكورة لانه ليس بالتحققين ولا
وان الفقه عن توجيه صاحب التوضيح غير لائق شرعا واما معنى قوله فلا يلزم اه
فلا يلزم استدلالا وظاهرا ولا يحتاج الى دفع مجرد التوجيه على المعنى الاخص فال بعض
الفضل وهذا الجعل لا يختص بل بمعنى التصديقات بل يجرى ذلك في القضايا والنسب
الخيرية ايضا اللهم الا ان يقال الاشارة ناطقة الى التفي فقط فالمعنى ان في الجمل
المذكور اشارة الى ان الاحكام هنا ليس بمعنى الخطابات بل بمعنى التصديقات
وخوها اقوال لكن البق بالمقام ان تكون بمعنى التصديقات لانها المأخوذة اولا
بالذات قال بعض المحققين في مقام دفع السؤال الاشارة ناطقة الى مجموع التفي
والاثبات فلا ينافي التمثال كونها بمعنى النسب الخيرية والقضايا قال بعض الكمل
برد عليه انه لا اختصاص بهذا المجموع بل يجرى في مجموع تفي الخطابات والاثبات
النسب والقضايا ايضا فوالله هذا السؤال غير وارد عليه لان اصل السؤال انقضى
تقريره فوجه ذلك هو ان لا يمتنع ان توجيهك هذا يستلزم ان يكون التوجيه
الاشارة في ذلك الجعل الى ان الاحكام بمعنى التصديقات لا الخطابات المذكورة
والنسب الخيرية ولا القضايا الكلية مع ان في ذلك الجعل اشارة الى ان الاحكام

بمعنى

بمعنى التصديقات او النسب الخيرية او القضايا الكلية لا الخطابات المذكورة وكل
توجيه شرعي هذا فهو صحيح فبعد هذا كان الجواب المذكور متغا للمقدمة الاولى
للتصديقات بسند ان تلك الاشارة الى مجموع التفي والاثبات ولا ينافي فيها اختصاص
التصديقات بالاحكام حتى يرد عليه ما اوردته وهذا الاعتبار فيه ثم يرد عليه لم
خصصت التصديقات بالذكر كذا في السؤال الفرعي من هذا التوجيه جوابا لربا
بالنهي الذي ذكره وقد اشرنا الى وجه تخصيص بالذكر فلا حاجة الى الاعادة **قوله**
ليست مستندة اه قال بعض الكمل الظاهر ان هذا عن المحسوس مسنون واما بما
بما حاصله ان اراد ان تلك الاحكام على التفسير ليست مستندة الى ادلة الجمالية
فهذا مما لا نزاع فيه وقد مر به القائل ايضا وان اراد انها على الجمال ليست مستندة
اليها فهو غير مسلم لانه اذا علم ان الكتاب مثلا صدق وصح ففهم ان كل حكم يدل
عليه الكتاب فهو ثابت وهذا نوع من العلم الاحكامي يتولد من الاحكام الكلية وحمل
من دليل الكتاب بالاجماع الى بقا عدة ان الكتاب بصدق وصح كان العلم بالكلية المحسوس
القياسي حاصل من قياس جزئي خاص بقاعدة ان كل حكم يدل عليه القياس فهو ثابت
فيكون كل منهما حكما مأخوذا من الشرع فجعل صاحبنا حجة في ذلك الاخر حكم
ونحن ثم اورد الجوابين الذين اصرحوا ان كل حكم يدل عليه الكتاب فهو ثابت
ليس من الشرع بل من العقلية فنخرج بالشرعية وثانيتها ان حصول العلم
بمن تلك القاعدة ليس بطريق الاستنباط المشوب بالاستدلال فنخرج بالثبات
ورد الجواب الاول بقوله لانا نقول الحكم المذكور حكم شرعي مأخوذ من الشرع لانه
الكتاب كما ان الحكم بان هذا الحكم ثابت لانه حكم يدل عليه القياس وكل حكم
يدل عليه القياس فهو ثابت حكم شرعي مأخوذ من الشرع لاستداده الى القياس شرعي
والجواب الثاني بقوله ثم ان الاستدلال ان الحكم المذكور ليس من البديهييات بل حصوله
انما يكون بطريق الاستدلال بان يجعل تلك القاعدة الكلية ملازمة كلية
كان يقال كلما كان الكتاب بصدق وصح كان كل حكم يدل عليه الكتاب

فما يشكك في المقدمة حتى ان قالوا ان القائل ادعى ان هذا القيد الشرطي
لا يخرج به دون غيره العلم بقواعد الكلام والوحي التي يتوصل بها الى استنباط
الاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها الاجمالية مع ان مخرج هذا العلم لازم لانه من
اخبار الموقوف وكل قيد من هذه القواعد الشرعية التي هي القيد الشرطي فعلى هذا يكون
كلام المحققين متعاقبا وترد على المقدمة الاولى في الصغرى بان يقال ان
اذا بقول العلم بقواعد الكلام والوحي التي يتوصل بها الى استنباط
الاحكام الشرعية الفرعية التفصيلية منها فلا نسلم هذا الاستنباط لانها غير
مستندة الى ادلة اجمالية بل الى ادلة تفصيلية كما حكمت به وان ارادوا الاستنباط
الاجمالية فلا نسلم انه لا يخرج بغيره اذ يخرج بالاحكام الشرعية الفرعية لان المطلق
اذا اطلق يحمل على ما يتبادر منه والمتبادر من الاحكام هي التفصيلية
بقوله المقام فيخرج بها اذ لا يتوصل بقواعد الكلام الى استنباط الاحكام الشرعية
الفرعية التفصيلية بل يخرج بقواعد التي يتوصل بها الى استنباط هذه الاحكام
اذ المراد بالتوصل بتلك القواعد ان يجعل تلك القواعد كبرى للشكل الاول
او ملازمة كلية وقواعد الكلام والوحي لم يجعل كبرى ولا ملازمة كلية في
استنباط الاحكام الشرعية الفرعية التفصيلية بل يجعل تلك القواعد الاصولية
هذا اذ فعلى هذا يكون كلام ذلك الفاضل الكامل بالرد الذي ذكره خارجا عن
قانون النجاسة وقول ثانيا ان قول ذلك الكامل بان الحكم المذكور حاصل بطريق
الاستدلال بان يجعل القاعدة الكلامية ملازمة كلية كان يقال له ليس بصحيح
لان القاعدة الكلامية المذكورة جزء للملازمة الكلية المصورة عنه وبين
هذه من ذلك بل الملازمة الكلية على تصويره مركبة من القاعدة الكلامية
المذكورة والقاعدة الاصولية التي رجعت اليها المبادئ الاصولية الكسائية
مع انهم متحوران بمعنى التوصل بها ان يجعل تلك القاعدة اتماكبرى والملازمة
كلية كما اعترفوا بها وهذا لا يمكن الا بالقاعدة التي تمحولا حول ذلك

الحكم وليس المقصود ان القاعدة الكلامية لا تتوصل بها الى استنباط الاحكام لانها لا تكفي
في المقصود وهذا لا بد فلا حاجة الى البيان ويمكن تفريق كلام المحققين بطريق الموقوف
المعاصرة تفريجه هذا القيد وقوي لا نسلم بيقين شيء يخرج به ذكرناه وكل قيد
من هذه القواعد وقوي فكل قيد من القواعد وقوي فيكون جزء من الاصول على
اعتقادي هذا الخ وليس كذلك قال بعض الكمل ولو حمل العلم الموقوف على العلم الاجمالي
الكامل لا يستمد ادله به وهذا السوال قلنا نعم لكنه يرد على التوفيق ايضا بانه
جامع لبعض الكمل اذ مع انه من بناء على ان المتبادر من قواعد التوصل قواعد
التوصل بلا واسطة قوله ان وصف القواعد يتوهم بخصائصه فبغير ان تلتزم
القواعد لا يتوصل بها الى استنباط الاحكام الشرعية الفرعية في لاي رد النقض
بقواعد المنطق اذ كما يتوصل بها الى استنباط الاحكام المذكورة كذلك يتوصل بها
الى استنباط الاسرارها قال بعض المحققين يرد على هذا الجواب ان بعض مبادئ
الاصول مثل الامر بالتوحيب ليس له مزية بخصائصه بالاحكام المذكورة بل يرد
اليها والى الاصل عقاذا والوجوبية على السوال فان هذا الامر يقع وجوب
الايمان وجوب الاخلاق كما يقع وجوب الصلوة وان اردوا بخصائص
الكلام فلا نسلم ذلك اذ المركب من الداخل والخارج خارج ولو سلم فنستقص
بمجموع المنطق والاصول لان هذا المجموع له مزية بخصائصها فالجواب
في الجواب ان يقال ان البناء للسببية التوفيقية قال بعض الكمل مبني على هذا الابد
على ان المراد بخصائص المعنى المحط الذي ذكرنا اذ اريد به القواعد التي
قوت لا استنباط الاحكام اه كما نقل عن ههنا حيث قال فكان قبل العلم بالوحي
التي قوت لا استنباط الاحكام اه فلا وود لذلك ثم قال ان هذا الجواب المطلوب
يرد عليه ان السبب التوفيق الاستنباط الاحكام هو الذي جعلت القواعد
الاصولية جزء من القواعد الاصولية لان المتبادر من التوفيق ان لا يكون سبب
افز به وهو الذي لا ينفصل عن ان لا يكون التوفيق صادق على شيء من

من أفراد المعرف فيكون المنع من الذي ليس بصواب عند ذلك المحقق
وانا افور في الجواب ان المراد بالسبب القريب السبب القريب في السبب ط الاحكام
المذكورة عن ادلتها التفصيلية وكان غفلا عن هذه القيد واورد السؤال
على الجواب المذكور والى صراخ الدليل وان كان سببا قريبا لعلم المعنى لكنه ليس بالمتين
عن نفسه والمق ان يكون سببا للاستنباط عن غيره اعني عن ادلتها بعينه
عليه ان اصل الجواب في مقام المنع وقوله من غير اختصاص في مقام السند فكيف
يمنع وايضا ان المراد بقواعيد التوصل على ما فهم وعرف عندهم القواعد التي تنفع
كبرى مثلا وقواعد المنطق وان عجزت فيها لكنها لم تنفع كبرى في المثال الاول
في مقام الاستنباط هذه الظاهر وايضا يمكن ان يكون قاعدة الاهداء للوجوب قاعدة
خاصة بالاستنباط بان يكون المراد بها الاهداء المطلق للطلب لا فائدة وجوب الحكم
المرعي الفرعي بل الظاهر هذا بناء على انهم في بيان مبادئ الاستنباط وايضا
فرق بين مجموع المسائل الاصولية وبين مجموع المسائل النظرية لان المسائل
الاصولية مختصة وحيدة اعتبارية معتبرة دون مجموع المسائل النظرية والظرفية
فيجوز اعتبار من غير الاختصاص باعتبار المجموع في مجموع المسائل الاصولية دون
مجموع المسائل النظرية والمنطقية **قوله** اي ومنه وصف القواعد بمنفذ
ايضا ما ينبغي به وهو ان يكون العالم بالقواعد من اهل الكسب والتوصل
وذلك لتبادره من قوله يتوصل بها كما اشار اليه فيما نقل عنه وبقرينة ما يقال
هو يكون المقى والفرص من العلم بتلك القواعد والتوصل الى كسب الاحكام وذلك
لان الوصف المذكور يتوعد ذلك وظاهر ان علم الله تعالى وكذا علم الرسول وجبر على علمها
السلام ليس كذلك **قوله** ان معرفة المركب لا يحتمل ان يكون حاصلا ان اراد
المراد بقوله لا بد في معرفة المركب ان لا بد في معرفة المركب بل من معرفة المفردات
من حيث اه فلا نسب لزوم معرفة المفردات من هذه الجنب بل اللازم على هذا هو
معرفة المفردات بكنهاها من غير حاجة الى هذه الجنب وان اراد به ان لا بد في

في معرفة المركب بوجوب ما من معرفة مفرداته من حيث اه فلا نسب لزوم معرفة
المفردات **قوله** ان فضلا عن هذه الجنب بل اللازم على هذا هو معرفة المركب
باعتبار المعارض ويجوز ان يكون له امر عارض ويتصور به من غير حاجة الى
هذه الجنب هذه على تقدير ان يكون الاستدلال بقوله كذلك الى معرفة ما
لكن وهو يحتمل ان يكون حاصلا ان اراد معرفة المركب بكنهاها لا بد من معرفة
مفرداته كذلك اي من حيث يصح تركيبها فهو كما ذكره وان اراد معرفة بوجوب
ما فلا حاجة الى معرفة مفرداته اهلا والى صراخ ان معرفة المركب باحوالها بغير
فان اراد الاول فاللازمه مستمرة وان اراد الثاني فليست مستمرة فليس
كلالة على اطلاقه بمستمرة مع انه يستمر البنيان على الاطلاق ويحتمل ان يكون المعنى
انه ان اراد الاول فاللازمه مستمرة لكن التقريب م اذ الكلام في مطلق المعرفة
وان اراد الثاني فهو فاللازمه م فعلى الاول والثالث كان الباقي في الترتيب
العكس الا ان يقال لم يراع كقول المعرفة بالكنه اشرف واولى بالمقام ثم اعلم
ان كلامه الاثنتين اعني الى المعرفة بالكنه بقوله كذلك والى من حيث يصح
اه باعتبار ظاهر قوله كذلك **قوله** واجب بان المراد به حاصلا على كل واحد من
الاصحاحات الثلاثة في السؤال فثبت ان الذي لا بد عليه منع اهلا وهو
بما ان المراد معرفة المركب من حيث اعتبر فيه تركيب بعض المفردات مع بعض
الاخر لا ذات المركب مع قطع النظر عن التركيب ولا ضحا في ان معرفة المركب من
حيث انه مركب يحتاج الى معرفة المفردات من حيث يصح تركيبها سواء اريد معرفة
المركب بكنهاها او بوجوب ما ويحتمل ان يكون اختيار الاشياء الاولى على الاصحاح الاول
من اصحاحات السؤال بان يقال لما كانت الاضافه داخله في اجزاء المركب كان
صحة تركيب الاجزاء داخله في اجزاء المركب فاذا احتاج معرفة المركب بالكنه الى
معرفة مفردات المركب بالكنه احتاج الى معرفة صحة تركيب الاجزاء ايضا لكنه انما
ينبغي لو كان المراد بمعرفة المركب بالكنه معرفة المركب بالكنه بجميع الزايفات واما

اذ كان اعم من الموفى بالجميع او ببعض او كان بالبعض فلا وهذا اما
اختيار الشق الثاني ومنع الملازمة على كل حال فليس صحيحا اما على تقدير ان
يكون السؤال منع فلان مقابلة المنع بالمنع خارج عن قانون التوجيه واما
على تقدير ان يكون نفعا كما هو الظاهر فلان بداهة العقل شاهد على جواز
تصور المركب بامر عارض من غير احتياج الى موفى محو تركيب المودات وانما اورد
السؤال بصفة التجهيز اشارة الى ان الظاهر من كلام الشارح هو المركب من حيث
هو مركب فلا يرد باعتبار ظاهره فلا يحتاج الى الجواب ويمكن تقرير السؤال بطريق
النقض ان الباني اه قال بعض المحققين ان هذا يستلزم المطلق الكلام
في عالم الكلام لا في قاعدة واجاب بان هذا انتظر لا تمثيل ولا تعبير وحاصل هذا
في مقام التوضيح التي مقام الاثبات والتعليل اذ لا حاجة الى الاثبات ليداهد
يمكن ان يكون تعليل او اثباتا باعتبار ان الفاعل يحتاج في فعله الى علمه الى
تصوره الكلي وان كان تصور المركب في الخارج بعد حصول فعله لا خلاف فيه هذا
قول وتبين الاضافة ذلك يعني لما كان الاصل مشتقا كابين المعاني الاربعة في الا
الاصطلاح فلا بد من تبيين معين بها المراد من بين المعاني الاربعة فتلك التورية
اضافة للاصل الى علم الفوق فال بعض المحققين بما حاصله ان تلك الاضافة كما تلحق
تورية لكون المراد بالاصول ادلة العلم فكذلك تصح تورية لكون المراد بها قواعد العلم
وان لم تصح بما عداها فلا يتعين بها ايتها المراد فتحتاج الى تورية اخرى بعد تلك الا
الاضافة لتعيين المراد او الى استعمال اللفظ المشترك بدون تعيين المراد او الى عزم على
استعمال اللفظ امور الفوق بدون اعتبار اللقب والكلمات وانما القول لما كان المعنى
اللفظي معية القواعد باعتبار الفروع وفي الادلة باعتبار الموقوف وكان كل منهما
باعتبار انهما من قبيل العلم المعنى مفيدة لا خصصا صريحا بما اضاف اليه ان القواعد
غير مختصة بالفوق والادلة مختصة بما عداها من اختصاص قواعد الاصول فلا ينفك
مشتقة بين العمليات والاعتقادات والوجوبات ولوني البعض واما

ان الادلة غير مشتركة فلان ادلة العمليات غير ادلة الاعتقادات والوجوبات
جوانيات وهن ظاهر كان اضافة الامور الى الفوق تورية معينة دالة على ان
المراد هو الادلة باعتبار انضمام عرف الاصولين وباعتبار ان الاضافة تفيد
الاختصاص وليس في حد ذاته والظاهر ان هذا هو المراد بما نقل عن المحققين
من ان اضافة القواعد فظاهرة واما القواعد فلان التبادلا من اضافتها الى
شيء ان يكون ذلك مما يكون تلك القواعد قواعد بالنسبة اليه مثل مكتوب
زبد على ما اشتهر اليه انتهى وايضا قد يضاف القواعد الى العلم فتحرر الاضافة
على البيان كقواعد النحو والصرف فلهذا لا يرد عليه ما اوردده بعض الكملين
ولا يحتاج الى جواب انه وقال بعض الافاضل الاول ان حال تلك الدلالة على
العرف القول الظاهر على عرف الاصولين فلا يرد عليه ما اوردده بعض الكملين ايضا
فيقول قال الى ما ذكرناه **بعض الكملين** فيقولون ان هذا التوفيق
صادق على علم السور ع لبعض الاحكام المذكورة بطريق الاجتهاد بناء على
جواز اجتهاده عم في بعضها على المذهب المختار وجواز حمل الاحكام في التوفيق
على البعض مع ان علمه عم الاجتهاد ليس بفقو عند القوم بل فيقول
صطلاحهم ولفظ عبارات الكتاب واجب بان التوفيق ينسب على المذهب
الفقيه المختار او على ان المراد بالاحكام جميعها وهذه اظاهروا واجب بعض الافاضل
باننا لانستطيع صدق التوفيق على علم الاجتهاد عم وانما يصدق عليه لو لم يكن
المراد بالعلم بالاحكام علما اجتهاديا ابتداء وبقاء او كان علمه عم الاجتهاد
علما اجتهاديا ابتداء وبقاء وانما اذا كان المراد بالعلم بالاحكام علما اجتهاديا
ابتداء وبقاء وكان علمه عم الاجتهاد حتى علما اجتهاديا ابتداء وبقاء بناء
على انه ان كان اجتهاده عم خطا فلا يقر وان صوابا يقر فينقلب بطلان
التوفيق الى علم ضروري وكان بمنزلة الثابت بالوصي ومن ثم جعل تحصيل الاية
من اجتهاده عم محسوبة الوجوب **قوله** ان الادلة على الاحكام يحتمل ان يقر

على وجهين احدهما ان الادلة على الاحكام في نفس الامر فيكون الاحكام معلولات
 لها في نفس الامر فيجب ان يعلمها الله تعالى من حيث انها معلولات للادلة لان علمه
 تعالى بالاشياء يكون على ما هي عليه في نفس الامر فالعلم بالمعلولات يجب ان يكون
 مستندا الى العلة فاصل التفسير كلما كان الادلة على الاحكام في نفس الامر عند الله
 تعالى وجب ان يكون علمه تعالى بالاحكام المعلولات لها مستندا الى الادلة لكن المقدم
 حق فالثاني حق اما المقدم فلان الاحكام اثر الادلة واما الملازمة فلان علمه تعالى
 بالاشياء على ما هي عليه في نفس الامر واما ان علمه تعالى بالاشياء على ما هي عليه في
 نفس الامر فمن المسلمات عندهم والثاني ان الادلة على الاحكام في نفس الامر فيجب
 ان يعلم الله تعالى العلة من حيث انها كذلك لان علمه تعالى بالاشياء على ما هي
 عليه في نفس الامر والعلم بالعلة من حيث انها علم يستلزم العلم بالمعلوم فيجب
 ان يكون علمه تعالى بالاحكام المعلولة للادلة مستندا الى الادلة واصل التفسير
 التفسير على هذا كلما كان الادلة على الاحكام التي ثبتت بها في نفس الامر عند الله
 تعالى وجب ان يكون علمه تعالى بالادلة من حيث انها علم للاحكام لكن المقدم
 والملازمة حقان لاذكرناه فالثاني حق وكلما كان علمه تعالى بالادلة من حيث
 انها علم له وكان العلم بالعلة بهذه الحقيقة مستلزما للعلم بالمعلولات وجب
 ان يكون علمه تعالى بالاحكام المعلولات لها مستندا الى الادلة اما المقدم والثاني
 من المقدم فظاهرة والاولى فلما ذكرنا واما الملازمة فلان الحقيقة تقتضيها
 واعلم ان حاصل مرام القائل من هذا الكلام ان علمه تعالى لا يخرج عن التعريف بغير
 عن اولها اه بل بغير الاستدلال ايضا لان علمه تعالى مستند الى الادلة كما كان علم
 كلا واحد من خبره الرسول علم مستندا اليها ^{لها} اولها فلانها امارات بمعنى
 لانه ان الادلة على الاحكام الثابتة بها كيف وان الادلة امارات وعلامات
 لها سواء كانت مفيدة لليقين او للظن والى صرح الامارات بهذا المقام
 ليست مغايرة للادلة القطعية بل الامارات بمعنى العلامات في هذا المقام

بقية المقام فلا بد عليه ان بعض الادلة بغير القطع واليقين كما اشير اليه فيما
 سبق بقوله ينطت بادلة قطعية والامارات انما تغيب الظن فلا يصح نقل الادلة
 الا من القطعية والظنية بالامارات المختصة بالظنية ولا بد ايضا ان يكون على
 ما بين في كونه علة ناقصة فلعلم اذ القائل ان الادلة على ناقصة مقتضية لوجود
 الاحكام برهنا عدم المانع هذا ويمكن ان يكون الكلام مبني على ان الفقه فخص
 لظنيات لما يشوب قولهم مبني الفقه على الظنيات لكنه خلاف السوق والذوق
 وحاصل الجواب ان علمه تعالى بالاحكام وذوى العلامات لا يستند الى الادلة ولو
 والعلامات بناء على ان العلامات توضع ليوق ذوى العلامات وان لم يكن
 الاحكام من الادلة اللفظية التقضيلية وادلة اللفظية من الامارات والعلامات
 وان ناصب هذه الامارات والعلامات هو الله سبحانه وتعالى وهذا ظاهر على ظاهره
 لكن الكلام ان الاحكام المذكورة ينطت بادلة لفظية بسم ينطت بكلام نفسي
 فان كان الاحكام المذكورة اثر التحريم والايجاب المفادين بالامر والنهي المنسوبة
 للكلام النفسي مثلا فالحق مع القائل في الاستناد الى الادلة قال الاشارة للحقوق
 المتفق المنصوري في حاشية على التدريج في مقام تعريف الفقه نوصي للمقام ان
 نسبة المبررة الى فعل المكلف كنسبة الوجود الى الوجود ونسبة الخيرة الى الخير
 كنسبة الوجود الى الوجود ونسبة التحريم الى الكلام النفسي الواحد الذي كنسبة
 الوجود الى الفاعل وكذا الكلام في سائر الاحكام وان اردت التفصيل فراجع
 اليه وان كانت الاحكام اثر التحريم والايجاب الراجعين الى التكوين فالحق
 مع المحقق للوقوف لكن الشان في هذه الاشياء الا ان يقال النزاع في الحقيقة
 في ان علمه تعالى هل يرجع بغير عن ادلتها ام لا فقال القائل لا باعتبار استناد الاحكام
 الاحكام الى الادلة اذ المعنى هو العلم بالاحكام الشرعية الشرعية المستندة اليها
 اه وقال المحقق يرجع به اذ المعنى هو العلم بالاحكام الشرعية الشرعية المستفادة عن
 ادلتها اه لكن ظاهر كلام المحقق يدل على ان النزاع في اصل الاستناد فيحتاج الى ما قلنا

ثم الحق على توفير الكنت دان علمه تعالى يخرج بقيد من ادلتها ان علمه تعالى بالادلة و
 الاحكام معنى وليس هو مستفاد عن الاثر وكلمته عن تغير الاستفادة العلم
 بالاحكام عن الادلة فيخرج به ولا يحتاج الى قيد بالكنة والادلة على الجبريل والبرهان
 عدم استفاد ان عن الادلة فيحتاج حروجهما الى قيد بالكنة والادلة لا يجب به يجوز
 ان يكون المعلو معلوما من غير حاجة الى العلة اذ التبعية في التاثير لا يقتضي تقيده
 في العلم لان نسبة عدمه تعالى اليهما على السواء بناء على تقوم صفة عدمه تعالى
 على صفة كلامه تعالى ذاتا فكما يعلم الاشياء باعتبار التعلقات فكذلك يعلمها
 مع قطع النظر عن التعلقات فلا يخالف القضية المستمرة المذكورة وهذا التا
 الكلام صحيح في ذاته لكنه لا يقابل الفاعل اذ لا ينكره بل الجواب ما ذكرنا من قولنا
 ثم الحق اه **قوله على صفة الجبريل** اي على صفة من علم حيث ان البرهان دليل وحصر
 كلامه ان من لم يجعل علم الجبريل والرسول علم حاصل عن الادلة اعتقد ان كون العلم
 عنهما بشئ يكون من كنهه لا باعتبار ان استفاد عنهما من حيث انها ادلة
 لا باعتبار ان العلم حاصل لهما بطريق الضرورة معها لا عنهما امانة اعتقدها باعتبار
 الجبريل فلا دليل لا كان عبارة عما يمكن التوضيح صحيح النقل في العلم بمطابقة
 كان النظر معتبر فيه ولما كان النظر معتبر فيه والجبريل في التعريفات معتبر ايضا كان
 العلم حاصل من البرهان من حيث هو دليل حاصل منه بطريق الاستدلال مع ان علمهما
 ليس كذلك فيخرج عن التوفيق بقيد من ادلتها فيكون قيد الاستدلال اما للتفريق اه
 واما ان من لم يجعل علمهما من الادلة لا جبر ذلك الاعتقاد مع ان ذلك الاعتقاد
 ليس لاجل ان العلم بطريق الضرورة يكون معها لا عنهما فلا ان المعية الزمانية لا ينبغي
 تأخر الثاني فحصل هذا الكلام ان اللازم المفاد من العلم حاصل بالاحكام للجبريل والرسول
 والرسول علم من الادلة بطريق الضرورة والحس ان يكون العلم بالاحكام مع الادلة و
 زمانا لا زمانا المفاد من كلمة عن ان يكون العلم بالاحكام متأخر عن العلم بالاد
 ذاتا زمانا فلا محذور ولا منافات فلا يكون كلمة عن وجهها لعدم جعل علميهما

عن الادلة بل الوجوب لعدم الجبريل المذكور هو اعتقاد ذلك الشعار بتلك الخشية اما
 ان علميهما بالاحكام مع العلم بالادلة زمانا لا زمانا فلا ان علميهما بالاحكام يسوق
 بعلميهما بالادلة واما انه حاصل لهما بطريق الضرورة فلا ان العلم حاصل لهما بالاحكام
 حاصل لهما بطريق تحصيل من غير حاجة الى استلزام ان المفاد من كلمة عن
 متأخر الثاني لا ينبغي فلا ان كلمة عن ليس هو ضرورة التأخر الزماني **واعلم**
 ان حمل المعية على الثاني ليس صحيحا لكن يصح حمل التأخر على الزماني بناء على
 التبادر من سوق كلمة عن بحسب عرفهم فعلى هذا يخرج علم كل منهما عن التوفيق
 بقيد كلمة عن وان كان الخروج باعتبار التبادر بحسب عرفهم فلا تنسقت الى
 ما قيل او يقال **قوله انما يريد** قال بعض المملاي مطابقة بقوله القابلة وان
 التبادر من قول ما رأت الحقيقة قول الظاهر اما بمقتضى المطابقة وهذا الميعر
 مطابقة ولان الدال الما مجموع التعريف باعتبار عرق الموقنين او بلفظ الادلة و
 الثاني هو الظاهر ولا يراد منه علميهما على الحقيقة بالمطابقة لكون الحقيقة حا
 صادة عما وضعه فعلى هذا لا يرد عليه ما اوردته بعض الفضلاء من ان التبادر
 لا يوجب المطابقة ولا يحتاج الى ما اجاب به بعض الكمل من ان التبادر في اقوى
 امارات الحقيقة ولا يرد عليه ايضا ما اوردته بعض الكمل من ان كون الدلالة
 على الحقيقة مطابقة لا يوجب كون الدلالة على الاستدلال ايضا كذلك فلا يصح تهم
 التوفيق الا ان لا ينبغي على ذلك ومن ان الاقرب ان يقال الدلالة على الاستدلال
 التوام فان كان التوام غير معتبر في التعريفات كان قيد الاستدلال للتفريق بما
 علم التوام وان كان معتبرا فان استلزامه التوام هو كونه التوفيق ولا
 فلا يادة الاستدلال ببيان المراد نعم يصح بهذا ايضا **قوله** انما يريد
 من دفعه كحمل ان يكون معناه ان التوفيق ملائمة بايهما ان العلم بالاحكام
 فيكون بلا استدلال وذلك بان يكون التوفيق بلا قيد بالاستدلال الا ان التوفيق
 المستلزم دفع ذلك التوام وذلك بان يكون التوفيق مع قيد بالاستدلال لان

اعني باعتبار ما دل الدلالة بالتضمن فلا يخفى ان يكون
دفعاً لا بد على ظاهر كلام الشارح مع قطع النظر عن التورية المذكورة **والى**
واضاف تغير اختصاص المعنى الذي هو مدلول الاختصاص ما يقوم به حاصل ان
اضافنا للمعنى مشتقاً او غير مشتق تغير اختصاص العارض المدلول للمعنى
بالمضاف اليه ولا تغير اختصاص الموضع والذات الذي قام به الموضع والذات
اختصاص سائر العوارض الى رتبة عن المدلول القابل لذلك الموضع بخلاف
المعنى حيث يتغير اضافة اختصاص المدلول للموضع للمضاف مع افادة
اختصاص سائر العوارض القابل لذلك الموضع بالمضاف الى ان الوقف
بين المعنى المشتق الموضوع للفاصل بنفـه ولفظه وبين المعنى الموضوع لغير
الفاصل بنفـه في افادة اختصاص العارض دون الموضع ان المختص والموضوع لغير
المختص مدلولاً تضمني في المشتق المذكور وان سائر العوارض الاضافة بذلك
الموضوع مدلولاً التزامي لذلك المشتق واما في المعنى الذي هو ذلك
المشتق فالعارض المختص مدلولاً مطابقاً والموضوع سائر العوارض مدلولاً
التزامي ثم اعلم ان نصيب توريث المعنى يحتاج الى ان يثبت الدلالة من
المطابق والتضمني او الى ان يقال ان المركب من الذات والعارض عارض
غير فاعل بنفـه لكن الحق هو الاول وان كان ضيقاً ايضا **قوله اما الاول فلان**
الذات اهـ حاصل ان جهة اختصاص الديق بالتوبى تعلق الديق
بالتوبى الخارج عن مفهوم الديق بطريق تعلق الوقوع على ما افاده الفاعل
كما كانت كذلك في نفس الامر مع ان المقادير في كلام الشارح ان جهة الاحصاء
الاختصاص في المعنى هو المعنى الذي دخل في معناه كالكتابة في مكتوب
زيد وجبته ادله الفقه في اصول الفقه وبدر على ان المقادير من كلامه هو هذا
المعنى ظاهراً قوله باعتبار ما دل عليه لفظ المضاف الى ان المعنى بيان جهة الاشتغال
المذكور ولولا بد بالدلالة ما هو اعلم من الالتزام فلا يكون الحكم المذكور حاصلاً

بالم المعنى بل عاماً منه ومنه المعنى فلا يكون قوله بخلاف المعنى اهـ صحيحاً
فعل ان المراد بالدلالة بالتضمن وايضا يدل على ما ذكرنا تحصيله قوله تقول
مكتوب اي هو المراد اختصاص المكتوب بالتوبى بالذات بمكتوبية في مقام البيان و
التوضيح وكذلك قوله بخلاف المعنى وكذلك يدل على ذلك المقادير قوله فا
ذات الفقه في اصول الفقه من حيث اى ادله فعلية هذا لا يكون تورية الفاعل لوقفا
لام الشارح فلا يكون صحيحاً بهذا الاعتبار وان كان صحيحاً باعتبار نفسه
وذاة وحمل كلام الشارح اعني قوله باعتبار ما دل عليه لفظ المضاف على انه بيان
للمختص دون جهة الاختصاص كما يدل عليه قوله الفاعل اعني الى حسب الذات ولا
المعاني القابلة به وان لم يدل عليها لفظ وسائر كلامه بما فيه تمثيل الشارح بما
بالمثال المذكور في مقام البيان وكذلك بخلاف المعنى وكذلك فاذا احوال
الفقه وبهذا سقط ما مرره بعض الكمل في هذا المقام من ان اختصاص الديق
باعتبار الخارج واختصاص المعنى ليس باعتبار الخارج بل باعتبار الداخل
بنسبة من الشكا الثاني ان اختصاص الديق ليس اختصاصاً بالمعنى فلا يكون
امثال الديق مساكاً للمعاني فلا يصح ما ذكره الفاعل من تفسيره ثم قال الفاعل
ان بقول الكبير ممنوعة لان وجوب كون الاختصاص باعتبار الداخل في اضافة
المعنى هو اول المسئلة وعبارة الكتاب شاعراً كونه باعتبار الخارج
ايضاً بان يكون المراد من الدلالة في قوله باعتبار ما دل عليه لفظ المضاف الدلالة
مطلقاً ولو التزمها كما كان في قول ابن الحاجب على ما ذكره المحققين ثم ان
حمد الدلالة على الاعمال من الالتزام مع ان فيه لباق كلام الشارح ليس
بصحيح لا سند لهم عدم صحة **قوله بخلاف المعنى** ما ذكرنا وايضاً لوجهنا على
بيان للمختص دون الجهة بل ان لا يكون لكلام الشارح في مثل علم زيد
لمختص لان عدم اختصاص الموضع معلوم لئلا يبرح اختصاص الشيء لنفسه
فلا يكون اختصاص العلم بزيد مفيداً . وكان لم يثبت اهـ الظاهر ان هذا

من شدة الكلام الاول معنى لم يتفطن بما دل عليه الكتاب بقوله السابق والبادر
 ولم يفهم الفرق بين التخصيص وجهه اختصاصه وظن ان المراد بقوله باعتبار ما دل عليه
 لفظ المضاف بيان ان التخصيص هو المدلول المطابق كافي علم زيد او تضمني كافي
 كاتب زيد دون ما دل عليه الذات وسائر الاعراض في افادة اسم المعنى اختصاص المضاف
 والمدلول العام اس الاشارة في افادة اسم العين اختصاص المضاف بمعنى ظن ان افادة
 اسم المعنى تفيد اختصاص المضاف بما باعتبار المدلول المطابق فقط كافي علم زيد او
 باعتبار المدلول التضمني فقط دون ما دل عليه من الذات وسائر الاعراض كافي كاتب
 زيد وان افادة اسم العين تفيد اختصاص المضاف بالمضاف اليه باعتبار المدلول
 المطابق واللازم اي لكن الامر ليس كذلك لما ذكرنا ان المقى بيان جهة الاختصاص
 لا بيان التخصيص ويحتمل ان يكون هذا الكلام اعراضا افرانه لم يتفطن الفرق بينهما
 بينهما من كلام الشارح وجعلها شيئا واحدا حيث جعل الكتاب في كاتب زيد
 هو التخصيص مع انها جهة الاختصاص لا التخصيص كما يدل عليه قول الشارح نقول مكتوب
 زيد والمراد اختصاصه بمكتوبية وهذا ظاهر قوله في المعنى الذي عيشت واللفظ
 المضاف يعني ان الظاهر المتبادر من هذا الكلام بيان جهة الاختصاص لا بيان
 التخصيص ولما كان بيان الجهة كان المتبادر من كلمة في كون الجهة داخل في مفهوم
 المضاف فعلى هذا لا يرد عليه ما قيل من انه في دلالة هذا على ان جهة الاختصاص لا بد
 ان تكون مفردة داخل في مفهوم المضاف نظرا لظاهره لكونها نفس مفهوم
 المضاف **قوله** افلان اضافة الفوس في المقام متبیین المرام بحيث لا
 يبقى في شك ولا وجه من الشكوك والاهم يقتضي البسط في الكلام قول
 ادعى الشارح المحقق الا بهر كان اضافة اسم المعنى تفيد اختصاص المدلول المضاف
 بالمضاف اليه دون غيره وان افادة اسم العين تفيد اختصاص المدلول المضاف
 المضاف مع ما قام بذلك المدلول بالمضاف اليه ووجه ذلك الشارح اراد بهم
 المعنى ما دل على معنى لا يقع بنفسه وباسم العين ما دل على معنى يقوم بنفسه

وبين بان

وبين بان التخصيص في افادة اسم المعنى الاختصاص هو المدلول المضاف بقوله
 باعتبار ما دل عليه لفظ المضاف وقال في افادة اضافة اسم العين الاختصاص
 بخلاف اسم العين يعني تفيد اختصاص المدلول مع قام به بالمضاف اليه بقوله دليل
 على تفيد اضافة اسم المعنى كما اراد الشارح باسم المعنى ما دل على معنى لا
 يقوم بنفسه وبين ان التخصيص في افادة اضافة الاختصاص هو المدلول المضاف
 كان اضافة اسم المعنى مفيدة لاختصاص المدلول المضاف دون غيره لكن المقدم
 حق والثاني حق والمحشى الحق منع حقيقة المقدم بسند ان المراد باسم المعنى
 هو ما دل على شيء باعتبار معنى علاض له وان المراد بقوله باعتبار ما دل عليه
 لفظ المضاف بيان جهة الاختصاص لا بيان التخصيص بقوله المقام والتفصيل
 والتفريع وعلى تفيد اضافة اسم العين كما اراد الشارح باسم العين ما دل على معنى
 يقوم بنفسه وقال في افادة اضافة الاختصاص بخلاف اسم العين كان اضافة
 مفيدة لاختصاص المدلول لفظ المضاف مع له المعاني الغائبة به لكن المقدم
 حق والثاني حق والمحشى الحق منع ايضا حقيقة المقدم بسند ان المراد
 باسم العين ما لا يدل على شيء باعتبار معنى له بقوله المقام والتفصيل
 اسم العين فاذا لم يكن المقدمان في الدليلين سالكين عن المنع لم يكونا لازمة
 سالكه ايضا فعلى هذا يكون قولنا اما اولها وانما نهايتها بمنزلة التوجيهات للـ
 للسندات فيكون منع بعض الفضل وسار جاع عن الفانوية التوجيه ولا يحتاج
 الى الجواب ولا يكون رد الجواب سموعا كالممنوعات هذا اولها عتبة ان المحشى
 المحقق الا بهر في مقام التوجيه والمنع كان كامر منع دليل المعارض مما دل
 تفرير دليل على الاول كما كان مراد الشارح باسم المعنى ما دل على شيء باعتبار
 معنى له وان المراد بقوله باعتبار ما دل عليه بيان جهة الاختصاص لا التخصيص
 كان اضافة مفيدة لاختصاص المدلول المضاف المطابق باعتبار صفه
 دخله فيه لكن المقدم والثاني كلامهما حق وعلى الثاني كلما كان مراده

اذ لو خرج بقية تفصيلية لما كان لعدم بطريق الاستدلال وجه ولا مانع للنقض
بعلمه ومحطه ان قيل عن ادلتها اه لا ينافي علم المقلد بالاحكام بطريق الا
الاستدلال فبرد النقص بعد المقلد على هذا الوجه فيحتاج الجواب الى ذكره
قوله فان الفقيه عنده هو المختار دليل على قوله مع انه ليس بفقيه فغير اصل
الدليل ان المقلد المذكور ليس بمختار وكل فقيه مختار اجماعا ينبغي ان المقلد
المذكور ليس بفقيه اجماعا من ان الثاني وقوله القول بان اجتهاده منع
الصوى الدليل بان يقال لا نسلم ان المقلد الغير العاقل ليس بمختار كيف ان علمه
ببعض الاحكام عن استدلال اجتهاده في ذلك البعض عنده بقول مختار الاجتهاد
وان لم يكن اجتهاده عنده من لا يقول بتجزئة قوله يغضى الى منع ذلك الاجماع اما
اثبات للمقولة المتقدمة بان يقال لو كان المقلد المذكور مختار لما كان علمه
اما فقهيا فيمنع ذلك الاجماع واما غير فقيه فيمنع ان يكون بعض المختار غير
فقيه مع فساد الجواب عن القائل واللازم باطل وكذا المزمع اما بطلان اللازم
فلان الاجماع المذكور اما اجماع المختارين او اجماع المشايخ الذين لا واسطة
بينهم وبين المختارين واجماع كل منهما اجماع قطعي بمنزلة اجماع صحابي في
حكم شرعي فلا يصح الخ لانه ذلك الاجماع كلفى الاجماع في حكم شرعي وان لم يكن
والفقيه متساويا عندهم فيمنع تساوي الفقه والاجتهاد وان الجواب المذكور
صحيح في ذاته واما بطلان المزمع فلبطلان اللازم ثم اعلم ان هذا الاجماع
منعوق عن المقلد مطلقا ليس بفقيه ولهذا قال صاحب التوضيح اذا علم الخ
بجهل مائة مسألة عربية وان كان علمه بتلك المسائل من الفقه لكن العالم
بها وحدها لا يسمى فقيها فعلى هذا لا يرد على هذه الجواب ما اورده بعض
الكلمة ان فيه حجة اما اول فلان الاجماع واقع على ان المقلد ليس بفقيه
لا على ان العارف ببعض الاحكام عن الادلة التفصيلية ليس بفقيه اذ العارف
المذكور بمختار وفقيه عنده بقول مختار الاجتهاد لا المقلد لان الظاهر ان

الاجماع واقع على ان كلامه المقلد الغير العاقل والعارف المذكور ليس بمختار
فقد عرفت ان الاول وان وقع الاختلاف في القرن الثاني عند القائل لم يخرج الا
الاجتهاد وايضا الكلام في النقص بعلم المقلد بان ذلك الاجماع فيمنع با
الجواب المذكور واما النقص بذلك العارف فيحتاج ان يكون له ما يفرق بينهما
طفاو زما او رد ويمكن دفعه ايضا بالعادة المنقضية يجب ان يكون له حقيقة
وذلك العارف وان كان محتملا لكنه غير واقع واما المقلد المذكور فيحتاج
وواقع فيحتاج الى دفعه فنرفع بما ذكره ومن هنا علمت صحة القول بان النقص
انما هو بالمقلد الذي عرف بعض الاحكام عن دليل ظني له معارض قوي راجح
وهو لا يرد به وفاد ذلك البعض بان خروج عن المقام لان مراد المحقق
الخياي ان النقص بالمقلد لا بالعارف فلا يجوز في الجواب عا به بنسب
المقلد الى العاقل وغير العاقل ولا يجوز فيه ان العاقل هو الذي لا يقول بالمختار
وغير العاقل دليل ادلتها التفصيلية ايضا وكذا صحة القول بان عرفان هذا
الشخص اجتهاد يغضى الى منع ذلك الاجماع فانه مقلد بالاتفاق وفلا
رد ذلك البعض بان خروج عن المقام ايضا لان مراد القائل ان ذلك العارف
من غير ان يكون مقلدا غير معلوم فلا بد ان يكون مقلدا فينقض الى منع ذلك
الاجماع واما ثانيا فلان القائل المذكور ان يقول لا نسلم قطعية هذه الاجماع
صحي لا بقدر النسخ ولو سلم فليس اجماعا على حكم شرعي حتى لا يجوز ثبوت لغة لا
لان ذلك الاجماع بمنزلة القطعي فلا يخفى له وايضا الاصطلاح لا يمنع
واما ثالث فلانه لا حاجة في رد القول المذكور الى ادعاء هذه الاقضاء بل العاقل
ان يقال ان القول بان اجتهاده في بعض الاحكام انما هو في العلم ببعض الاحكام
عن ادلتها التفصيلية والكلام في النقص بالعلم به عن ادلتها التفصيلية بالاشكال
فان المراد بقوله لم يبلغ اه لم يبلغ درجة الاجتهاد والادلة في الكلام ولا في
اليعتبر لكن عرف بعض الاحكام عن الادلة القطعية بالاستدلال لان القول بان

اجتهاد مبتني على ان العلم ببعض الاحكام عن الادلة القطعية اجتهاد ايضا
عن الفاعل بخبره مع ان يجوز ان يكون هذا الكلام من فوك كره مبنيا على ان
اثبات المقدمة الثانية في دليل الناقض اعني مع انه ليس بيقينية ولا وجه نعم من
لا يكون مقتولا لكن لا يكون قادرا على اجتهاد جميع المسائل بناء على ان الفقيه هو
القادر على الجميع وان كان النقص بالمقدور يردون ذلك العارفين والجواب
المذكور يصلح جوابا عن النقص المقتودون النقص بذلك العارفين بل الجواب
عن النقص بالعارفين على هذه التقدير ما ذكرنا انما لا غير ثم قال بعض الكمل
ردا لهذا البحث يمكن ان يقال كون الكلام في الوفاة عن الادلة القطعية
بالاستدلال خاصة ممنوع لا يجوز ان يكون في الوفاة عن الادلة مطلقة قطعية
او ظنية فح لا يكون رد القول المذكور بما ذكر من القول الصواب افول هذه النوع
موقوف لان الكلام فيمن لم يبلغ درجة الاجتهاد اذ المراد ان لم يقدر على الاجتهاد
عن الادلة الظنية لكن قد يقدر عليه عن الادلة القطعية اذ التقى باعتبار الجميع
والاثبات باعتبار البعض بناء في المقام الا ان يقال انه يقدر عليه ولو ظنا على ما سيجي
قوله او كون بعض المجتهدين فخر فقيه يعني ان الفاعل بالقول المذكور ان قال بان الامر
بالاجتهاد في بعض فقيه يرد منع ذلك الاجماع وان قال بان الاجتهاد وليس يقدر
فح يرد ان يكون بعض المجتهدين غير فقيه واستعمال الثاني مع انه ينافي عرف الشرية
بان الاجتهاد واقف منسوبا وان يستلزم فاما ما ذكر في الجواب عن النقص
المذكور بحسب المقام على وجه يحتاج الى تقرير النقص والى ما لا وما عليه تفصيلا
حتى ينكشف المرام فخره ان هذا النوع في ارادة البعض عن الاحكام صادقة
على علم المقدور مع انه ليس بيقينية اجماعا واذا لم يكون فقيرا لم يكن علمه
فقرا وكل نوع في شأنه هذا فهو ليس بحاجة الى المقدمة الاولى من الصفا
فلان المقدور المذكور قد يستنبط الحكم عن الادلة واما الثانية منها فلان المقدور
ليس بجتهاد وكل فقيه جتهاد اجماعا فينتج من الشك الثاني ان المقدور ليس

بفقيه اجماعا والفاعل المذكور منع صري الدليل القاطع على المقدمة الثانية من
صري دليل الناقض فعلى هذا ان اعتبر كونه اجتهاد فقيه عن الفاعل بخبره
يترجم منع الاجماع وان كان دفعا للنقص بمنع المقدمة الثانية ولم يبق العلم
النقص ولا يحتاج الى الجواب المذكور وان اعتبر اجتهاد وليس بيقينية عن الفاعل
بخبره يترجم ان لا يكون بعض المجتهدين فقيرا ولا يكون دفعا للنقص بوجه من
الوجود فحينئذ الجواب المذكور في دفع النقص وهذا الاعتبار مع انه ينافي
عرف الشرية من شأنه الاجتهاد للفقه يستلزم فاما الجواب المذكور في كون
اذا حاصد منع المقدمة الاولى من صري دليل الناقض مستحب تخصيص الادلة بالادلة
الظنية وان المراد بالعلم بالاحكام عنها العلم اليقيني الموجب لوجوب العمل بمقتضى
اجتهاده وهذه اعم تصور في حق الجتهاد واما علم المقدور بالاحكام عن الادلة لم
الظنية في اصله لظنا لا يقينا فلا يوجب العمل بمقتضى علمه عنها وعلى هذا يصح الجواب
الجواب واما على تقدير ان يكون جتهادا ولم يكن فقيرا فلا يصح الجواب المذكور
عن ذلك الفاعل لان علم ذلك الجتهاد ببعض الاحكام كعلم الجتهاد بالاحكام في الجواب
العمل بمقتضى اجتهاده وهذا ظاهر افول انما يترجم فاما الجواب اذا كان الجواب
باعتبار تخصيص الادلة بالامارات وتخصيص العلم الخاص عنها باليقين اما اذا كان
الجواب باعتبار تخصيص الادلة بالامارات فقط بناء على ان المقدور لا يقدر على
استنباط العلم عنها بل عن القطعية فلا يترجم الفاد اللهم الا ان يقال ان الكلام مبنى
على قدرة الاستنباط عن الادلة مطلقا **قوله** من ان العلم صفة
توجب تعيين الاجتهاد بالنقص وهو بهذا المعنى يتم التصور والتقدير اليقيني لا
الظني على ما سيجي **قوله** تعارض الاجماع **قوله** يجب ان واعلم ان وجوب العمل
بمقتضى ظني ما دام على لانه ولم يرجع عن حكم شرعي يترتب الثواب على اعتقاده
وبعاقب على تركه كما يترتب الثواب على العمل بما تناقض به ذلك الظن وبعاقبة
على ترك ما تناقض به فالاجماع انعقد على حكم شرعي فلا يرد عليه ان وجوب العمل

ليس حكما شرعيا فلا يكون الاجماع عليه اصطلاحا بل اجماعا لغويا واما
وانفاقا فلا يفيد اليقين ولا يحتاج الى الجواب بان الحكم الشرعي اعم من الحكم
الوضعي والحكم الشرعي هو الذي لا يخلو من وجوب العمل بمقتضى ذلك وان لم يكن في الحكم
الشرعي الوضعي لكنه من الحكم الوضعي لانه موصول الى الحكم الشرعي وهو يلزم به ثم اعلم
ان هذا الاجماع اجماع من تقدم على الجهد وتحمل انما الامر جوازا ان يكون ذلك
الاجماع اجماع الجهد قبل الاجتهاد مع من تابع له في الاجتهاد **قوله** لا يفتي
قوله لا يفتي به الا اقراب على انه لا دليل على وجوب العمل بمقتضى ذلك في المقتدر
العامي اذ لو وجد لما قام الاجماع على عدم وجوب العمل ثم هذا الاقرار مبني
على ان اجماعا في قول الشارح لعدم وجوب العمل بالنظر على اجماع قبل العلم
الى الوجوب وما قبل الاقرار مبني على انه قيد للوجوب المضيق به واما اقرابكم
للمرام ودفع التوهم وجوب العمل على المقتدر بل اقرابكم لا ذكرنا والاصل ان الدليل
على وجوب العمل هو الاجماع لا غير ولم يحقق الا في حق الجهد في العظام لاني من المقتدر
المقتدرين نقفنا الله تعالى بينهم وبركتهم **قوله** ويؤيد ذلك ان الجواب الشارح يحمل
العلم على التصديق اليقيني الحاصل عن الامارات المفيدة للنظر بانضمام الاجماع
الشام على وجوب العمل وحمل الادلة على الامارات المذكورة على خلاف الشارح
انما يقين عليه وتوجيه الشارح هذا انما تدقيق نفرد كذلك في اسارة الجواب
عما يقال ان الفقه في باب النظر فكيف يطلق عليه العلم فكانه قال وان كان في استواء
ثبوت ميزاب النظر لكن بعد ثبوت ميزاب العلم بانضمام الاجماع المذكور اليه واما
ان رجوعه الى بقوة عليه فذهب بعضهم الى ان علم المقتدر من الفقه ايضا وان
قول امام دليل وامارة له ومنعوا المقدمة الثانية من صفي دليل النافض اعني
مع انه ليس بفقيه وكانهم اخذوا في قول المصنف والحكم المقتدر فقيهها لكن هذا
النظام ان هذا الجواب فاسد اما اوله فلان الاصطلاح على ان علم المقتدر يطلق
ليس بقوة بل بالفقه علم الجهد واما ثانيا فلان المتبادر عن ادلتها التفصيلية

هو الادلة المذكورة اعني الكتاب والسنة والاجماع والقياس الا يخرج قول الامام فليكن
خروج علم المقتدر عن التوفيق فلا يكون جامعا مع انه اللازم عندهم وذهب
بعضهم الى ان علم المقتدر ليس من الفقه لكن المراد بالادلة الواقعة في التوفيق الا
مارات المفيدة للنظر ولا يمكن استنباط الاحكام المتولدة منها باعتبارها واعتبار
فروع الشعار في بعضها واجتناب استنباط الاحكام عنها الى التزجج بينها الا للجهد
دون المقتدر اذ يمكن حصول العلم عند الشعار وفيه قدرة الترجيح باعتبار كماله
للجهد دون المقتدر وكان المقتدر الغير العامي ليس بقادر على رايهم وهذا
ان كان في مقام المنع لكنه ليس بصحيح لانه هو من باب الترخيص من عند الشعار
بينها باعتبار وقوفهم على ما في الترجيح وانما قال يؤيد انما تدافع عن ان رتب
ان يقين واما ان ما في المنتهى اعني لانه لا يعلم كذلك الا فقيه كما يحتمل ما ذهب
اليه الشارح المحقق بان يكون معناه لا يعلمه علما يقينيا اه كذلك يحتمل ان يكون
معناه لا يعلمه عن الادلة التفصيلية لا فقيه لان المقتدر يعلم عن الادلة الكلية لا
عن الادلة التفصيلية **قوله** فاما ان بحث راد حاصر البحث الاول اما بطلان الجواب
المذكور باطل السنة اعني حمل الادلة على الامارات المذكورة واما نقص التوفيق بعد
الجواب المذكور فتقرير الاول ان هذا الجواب ليس بصحيح لانه يستلزم خروج الاحكام
المعلومة من الادلة القطعية عن الفقه مع ان الاحكام المذكورة من الفقه كان
العلم بها ايضا من كل جواب شانه هذا فهو ليس بصحيح وتقرير الثاني ان هذا هو
التوفيق على تقرير هذا الجواب ليس بصحيح ايضا لان هذا التوفيق على هذا التفسير
لا يصدق على الاحكام المذكورة مع انها من الفقه وكل توفيق شانه هذا فهو ليس
بصحيح وحاصل الجواب باعتبار هذا الشك منقوع للمقدمة الاولى من الصفح على كلا
التفسيرين اما على الاول فيان يقال لانه سلم استلزم خروج تلك الاحكام وانما
يستلزم اذا وجد ادلة قطعية افادت لليقين واما اذا لم توجد فلا يستلزم
فلا خروج وكان ان نزل الجواب عن بعض الاحكام المعلومة من الادلة وحاصل

ان القطعية باعتبار الظاهر لا باعتبار نفس الامر بل في قوله من ههنا
او اما على الثاني فلا نسلم انه لا يصدق اه كيف ان ادلتها ايضا ادلة ظنية كما
ذهب بعض المتكلمين الى ان الادلة اللغوية بارها ظنية وكذا ما يتفرع عليها و
باعتبار الشك الثاني منع للمقدمة الثانية منها على كلا التفسيرين ايضا بان
يقال اننا لانستعمل تلك الاحكام المعلومه من الفقه كقولنا انما المعلومه من الدين
فروءه بناء على قطعية ادلتها وان الفقه من الظنيات كما مر صاحب المحصول
يخرج تلك الاحكام عن الفقه ويرد على الجواب باعتبار الشك الاول اذا كان الابطال
ظنيا ولو باعتبار ادلتها فلا يفيد علما يقينا فلا يكون اصل الجواب عن المر
السؤال تاما وفاقا لان اصل الجواب ينبغي على ان العالم الى اصل الجواب عن
الادلة على يقيني باعتبار الاجتماع القائم على وجوب علمه بمقتضى ظن واما على
الجواب الاول هو الظن فلا يكون تاما وانا اقول في الجواب ان هذا الاجتماع القائم
على وجوب وان لم يكن انفراد الباقين لكنه يفيد الظن بوجوب العمل الفاعل عليه
واما الاجتماع في حق المقلد فاعنا بفقد عدم وجوب العمل الفاعل على عدم وجوب
علمه ولو ظنا فيكون اصل الجواب تاما لان معنى التوفيق على هذا هو العلم الظني
الحاصل عن الادلة الظنية للجهل المتعلق بالاحكام المقتضى الى الظن بوجوب
علمه باعتبار الاجتماع القائم على وجوب علمه وظنا وهذا لا يوجد في المقلد لا
ظنا بالاحكام انما يقتضي الى الظن بعدم وجوب علمه وهذا ظاهر ولا تنفذ الى
ما قبل او يقال ان الجواب عن السؤال هو ان مناط الاحكام والظواهر
ان حكمنا الجعل باعتبار ان اعتقاد الاجتماع على انه يجب عليه العمل بمقتضى
ظنه بل على ذلك الجعل لا نعلم ان يكون هكنا لما وقع الاجتماع على انه يجب اه ثم اعلم
ان حاصل بحث الثاني اما بطلان الجواب واما نقض التوفيق على تقدير هذا
الجواب ايضا فمفهومه على وجهه كالا احتمالين على الاول ان هذا الجواب ليس
بصحيح لانه لا يرفع النقض بخول علم المقلد فيه مع انه ليس من الفقه لعدم

استلزام ان يكون العلم الى امر من الامارات للجهل علما يقينا اما على تقدير
ان ذلك الاجتماع ظني في نفسه او منقول الى الجهل بطريق الاحاد فظاهر واما على
تقدير ان قطعية باعتبار نفسه وباعتبار النقص فلا بد وان استلزم الجزم بوجود
علمه ولا يستلزم الجزم بالاحكام مع ان الثاني هو الحق وهذه الشك الثاني
من السؤال يحتمل ان يكون احداهما انه يستلزم الجزم بوجوب علمه بالاحكام ولا
يستلزم الجزم بالنقص بالاحكام وثانيهما يستلزم الجزم بالاحكام الواجبة و
لا يستلزم الجزم بالاحكام التوجيهية والاباحية والتحريرية والكرهية مع ان
الحق في كل من الاحتمالين هو الثاني وكل جوابي ثلثه هذا فهو ليس بصحيح
ومن ههنا يظهر تفرقة النقض فلا حاجة الى تفرقه مراحبة في اصل الجواب
الاول باعتبار الشك الثاني منع للصحة با رجاء الى قوله وان استلزم
الجزم بوجوب علمه ولا يستلزم الجزم بالاحكام بان يقال لانستعمل ان يستلزم
الجزم بالوجوب ولا يستلزم الجزم بالاحكام كيف وان الشارع يعزل ظن الجاهل
من مناط الاحكام وعلمه لهما والعلم بالعلم يستلزم العلم بالمعلوم ولو باعتبار
الاجتماع القائم على وجوب العمل بمقتضى الظن وان معنى وجوب العمل وجوب
اعتقاد الجاهل مطلقا اما وجوب اعتقاد انه واجب او نوب او اباحه او
حرمة او كراهه او كانه قال لانستعمل ان يستلزم الجزم بالوجوب ولا يستلزم
الجزم بالنقص بالاحكام كيف وان الاجتماع المذكور قائم على وجوب ذلك الجزم سواء
نت الاحكام من الواجبة او التوجيهية اه هذا على الام الاول وعلى الثاني اننا لا
لانستعمل ان يستلزم الجزم بالاحكام مما عدا الواجبة كيف وان العلم في قو
لهم الاجتماع قائم على وجوب العمل بمعنى الاعتقاد فيكون المعنى على وجوب الاعتقاد
المتعلق بالاحكام مطلقا وحاصل الجواب الثاني اننا سلمنا ان الاجتماع المذكور
قائم على وجوب العمل فيكون الظن الى امر من الامارات هو الامة ذلك الاجتماع
انفصيا الى الجزم بوجوب العمل لكن لانستعمل ان لا يكون مقتضا الجزم بنفس

ليس حكم ثابت من الله تعالى في شيء فهو لا يجب على انشاء شيء قولنا هذا الحكم
ليس حكما لا يكون ثابت من الله تعالى في شيء لان هذا الحكم ثابت من الله تعالى كما
قبح بقوله اعني كونه حكما ثابت من الله تعالى لان هذا القول يترجم النتيجة المذكورة
المتقدمة من ذلك الاستدلال لان نفى الشيء يستلزم اثبات نقيضه وهو ان
تحصيل النتيجة اعني كونه حكما ثابتا اياه انما يكون بعكس البرهان البتة في الاستدلال
الذي يكون بطريق عكس النقيض للقدما بل يترجم الى الاستدلال وينتج النتيجة المذكورة
نصورا ليدل على عكس هذا الحكم حكم يجب على انشاء وكل حكم يجب على انشاء فهو
ثابت فهذا الحكم حكم ثابت من الله تعالى ولو في الظاهر واعلم ان قولنا كل حكم يجب
على انشاء فهو حكم ثابت من الله تعالى بعكس النقيض للقدما الى قولنا كل
ما ليس حكما ثابتا من الله تعالى في شيء فهو حكم لا يجب على انشاء فاذا انعكس
ذلك الى هذا البرهان العكس انعكس بهذا العكس هذا الى ذلك ايضا فلا مله
لمنتفذه الى ما قبل او بعد لان عكس النقيض عند القدما هو جعل النقيض المحور
موضع الموضوع ونقيض الموضوع موضع المحور وهذا ظاهر وممكن ان يكون كبريا
اصرا ليدل على قوله وما ليس حكما ثابتا اياه كونه للاستدلال على صحتها الكبريا
بصريح عكس النقيض على صيق الاصل اعلم ان قطعية المقدمات الثانية مبني
على ان الحكم اعم مما هو في نفس الامر اعم الظاهر والظاهر ان يرد على الجواب انما ينبغي على
التعميم المذكور بان النتائج عرفوا العلم باعتقاد جازم ثابت مطابق للواقع
فلا يصح ان يكون ما يتعلق بالحكم الظاهري مطابقا للواقع فلا يكون علما
بالظن فلا يندفع اصل السؤال بل يوافق على حاله لان يقال ان المراد بالواقع في التوفيق
هو الواقع بحسب الظاهر سواء كان واقعا بحسب نفس الامر او لا بعني ما لا يعارض
عليه بل يثبت عليه الثبوت عند الله تعالى او يقال ان المراد بالعلم في التوفيق
بمعنى الحقيقة بحيث لا يحتمل النقيض بالنسبة اليه ما لم يظفر عليه خلاه وان
احتمله باعتبار نفس الامر بناء على جواز الخطأ من جهة التوفيق

بالاعتقاد المذكور توفيق العلم البقعي الخاص والعلم الواقع في التوفيق علما ببقية
عاماته ومن غيره **قوله** **ثالثا** المراد بالادلة الغير المعينة كذا تكون صفه للادلة
المعينة فلا يتعين الادلة الغير المعينة مع ان المقام مقام بيان توفيق حجتها
فوق الكلية بالاكتفاء جمالية ليتبين ان المراد بالادلة الكلية الادلة الكلية الغير
المعينة دون الادلة الكلية المعينة اذ لا بحث عن المعينة في هذا العلم فخالص
التوفيق ان الكلية يجب ان تفر بالاجمال ليتبين لادان الكلية كما تكون صفه
للادلة الغير المعينة كذا تكون صفه للادلة المعينة مع ان المقام مقام بيان
توفيق حجتها لادلة الغير المعينة دون المعينة اذ لا بحث في هذا العلم عن المعينة
وكما كان الامر كذلك يجب ان تفر الكلية بالاجمال ليتبين المراد فالكلمة
يجب ان تفسر بالاجمال ليتبين المراد **قوله** **والمراد** **توقفها** اياه اقول في هذه
المقام ان المراد الاول ان المراد بالادلة الادلة التي وقعت موضوعات
مسائل الاصول لا المسائل الاصولية والثاني ان المراد بالتوقف توقف حجتها
لا توقف نفسها اما ان المراد بالادلة الكتاب والسنة وامثالهما
المسائل فدون المبادر منها الكتاب والسنة لا المسائل ايضا بل على
هذا قول الشارح اعني يمكن استناد خطاب التكليف الى تعالى لان خطاب
التكليف يدل على ان المراد بالكتاب لا التوفيق وهذا وان فهم من تفسير
الكلمة بالاجمال ايضا كانت متوضها في ضمن بيان المراد بالتوقف
دفعلا احتمال ان المراد بالادلة المسائل وتفرج بان المراد بها الكتاب ومثاله
واما ان المراد بالتوقف توقف حجتها لا توقف نفسها وذواتها وان كانت
انفسها وذواتها متوقفة على موقفه تعالى ايضا فلان المقام مقام بيان
استناد الاصول فيكون المراد بتوقف الادلة توقف حجتها في اصل التوفيق ان اصول
الفقه يستمد من الكلام لان اصول الفقه يتوقف موضوعات مسائلها على
حجتها على موقفه تعالى اياه وبیان الموقف من مسائل الكلام وكما كان الامر كذلك

كان الاصول يستمد من الكلام ثم اعلم ان المراد بتوفيق الادلة متوقف موفرها و
 ان موفقه متوقف وجود الادلة على موفقه الباري تعالى اما بهيئة او مبرهنة
 عليها في علم الكلام **قوله** ان انبثاق وجودها **قوله** لا يتبين بآيات
 اي باثبات متوقف وجودها على موفقه تعالى **قوله** ما لم يفتح اليه اي بالاثبات
 متوقف وجودها تحصيلها متوقف على وجودها بمعنى من بيان السداد الاصول من
 الكلام باعتبار بيان متوقف وجود الادلة فقط دون تحصيلها لا يتبين في المبدأ
 اصول الفقه من الكلام اذ لا بحث عن وجود الادلة في الاصول بل يحتاج الى ابيات
 متوقف تحصيلها على وجود الادلة المتوفقه على موفقه تعالى وحيث يحتاج بيان لا
 الاستدلال الى شكاكات بعيدة واما على ان المراد بالمتوقف متوقف تحصيلها فلا
 يحتاج الى الشكك في المتكثرة وهذا ظاهر وتؤثر الكلام على الانضمام ان علم
 الاصول يستمد من الكلام لان علم الاصول متوقف موضوعاته التي هي الادلة با
 اعتبار تحصيلها على نفس الادلة ووجودها والنفس الادلة ووجودها متوقف
 على موفقه تعالى فعلم الاصول متوقف على موفقه تعالى لان المتوقف على المتوقف
 على الشيء متوقف على ذلك الشيء وهذا ظاهر وقياسه في متعارف ووجه هذا
 البيان ان احدهما قول الشيخ رحمه الله في الكتاب اجمعه والثاني ان اخذ
 الاصول من الكلام باعتبار تحصيل الادلة وهذا ولا يلتفت الى ما قيل او يقال
قوله ان لزوم التكليف وشيئنا اه بجملة ان المقام مقام بيان
 استمداد علم الاصول من الكلام لا مقام لزوم خطاب التكليف بمعنى لزوم
 الامتناع ووجوب العمل بموجبه فعليه ان يكون الضمير في لزوم راجعا
 الى التكليف وان يكون اللزوم بمعنى الشئ فيكون قوله ويعلم اه اعطى
 على قوله يمكن استداده فيكون المعنى يمكن اثبات خطاب التكليف اليه تعالى
 وليعلم شئ التكليف في حقه حين استناد خطابيه تعالى اليه تعالى ونفوخ على
 ذلك الشئ لزوم الامتناع ووجوب العمل بموجبه في كل ان المقام مقام اخذ

من علم الاصول من الكلام وهذا يحتاج الى استناد خطاب التكليف اليه تعالى
 وشئ التكليف في حقه لا في لزوم الامتناع ووجوب العمل بموجبه لان لزوم
 الامتناع ووجوب العمل متفرع على علم الاصول وحيث ان التكليف يستمد علم
 الاصول من لزوم الامتناع اه اذ لو استمد منه كان دورا الى الظاهر هذا هو
 المراد بما نقل عنه ههنا من ان هذا ارد على من قال لزوم اي لزوم خطاب
 التكليف بمعنى لزوم امتناعه ووجوب العمل بموجبه لاستداده الى الباري تعالى
 انتهى وخلاصة مراده ان المقام ليس مقام ارجاع الضمير الى خطاب التكليف
 ولا حمل اللزوم على وجوب العمل بموجب الخطاب ولزوم الامتناع كانه توهم بل
 المقام ما ذكرناه قبل هذه افلا حاجة الى الاعادة ومن ههنا سقط ما اوردته
 بعض الكل من ان المراد من التكليف الخطاب اذ راجع الضمير الى احد العلمين الاصل
 اورد الى ارجاع الى الاخر وان الضمير اذا رجع الى المضاف والمضاف اليه يتبع الى
 الاول لم قول كل منهما مردودا اما الاول فلان التكليف حاصل بالخطاب
 فكيف يكون عنه واما الثاني فلان في هذا المقام مانعا كما ذكرنا ووضحنا
 ومن ان اللزوم وان جاء بمعنى الشئ لكن المبدأ من الوجوب فيجب حمل
 عليه اقوله لعل لم يكن مانعا مع انه محمول على الشئ المفاد للبيان ومن
 ان قول الفاضل لا يستداه الى الباري تعالى ليس محمول على القول ارجح على التعليل
 بل هو إشارة الى نفي التعليل المستفاد من هذا الكلام قول هذا ليس
 بوارد عليه اذ لم يتوض له هذا اصلا لا نفيا ولا اثباتا مع انه اذا كان المقدر
 موافقا للمذكور فما لغابته والحاجة الى التفسير وكذا سقط قوله ولقد
 اصحاب من قال انه لو لم يجعل هذا التفسير من قوله رد على الفاضل المذكور
 والكافي عجزه انه توجيه اخر كان هو الوجه ايضا اقوله لان توجيه الفاضل ليس
 بموافق للمقام كما اوضحنا ذلك قوله في وجود العالم على وجود الصانع تعالى و
 لو عكس الترتيب كان الترتيب على وفق ما وقع في الخارج الا ان لغا الاعتبار

في هذا المقام للعلم والعلم بحدوث العالم قديم على العلم بالصانع فلم يزل يعكس
قول فانه الى حدوثه هو السبب المحجوع للعالم بكم اللام اليه الى وجود الصانع
او سببه او غيرهما لا اختلاف في الاسباب بين المتكلمين في ههنا ظهور الى ان
سبب الاحتياج الى الصانع هو الحيثية والعصر الى انه مجموع الحوادث والامكان ولا
غري ان هو الامكان بشرط حدوثه كما بين **قول** فلان **كل واحد منا يستدل** على
ما قبل في مثل كل انسان لم يتم وذلك لان المعبر من القرائن هو مقدار صورة
واقفها ثلث ايات كما اشار اليه فيما نقل عنه **قوله** فلان **ان** من كلامه تعالى الا
باجباره وم قال بعض الافاضل لانه ان تلك البتة فوق على صوف المبلغ على
نقد بران لا يكون شي مما يستدل به على الاحكام معجز الا ان يجوز ان يكون ما يستدل
به على الاحكام من تلك البتة منضما على تقدمه من اواخره ومن يكون مجموع معجز او معلوما
بانه من الله تعالى من غير احتياج الى اجباره وم ويكون كل جزء من المجموع معلوما بانه
من الله تعالى ايضا بتبعيته من غير احتياج الى اجباره وم اذ في كلامه تعالى كالا
يجوز ان يكون معجزا كذلك لا يجوز ان يكون جزء من المعجز والافلا يعلم شي من توان
بالاعجاز ان من كلامه تعالى واجاب بعض الفضلاء بان التمسد ادعى الامور من تلك
الكلام بالنسبة الى من لا يدرك الا بالاعجاز والى من لا يدرك الا بغير جميع القرآن اقول هذا
الجواب اني منتهى على جواز نزول القرآن بدون انضمامه الى ما تقدمه او اواخره كما نقل
عن زبيري ثابت رضي في اية غيره اولى النور انزلها الله تعالى وحدها فالحقها واجاب
بعضه بان المقربين التمسد ادعى الامور من الكلام بالنسبة الى الجميع بعني الى من
يدرك الا بالاعجاز والى من ليس بمسدد الا بالاعجاز ولكن لا بعني انه لا يمكن للعلم بان تلك البتة
من كلامه تعالى الا اجباره وم بل بعني انه لا يقع الخرج بانه من كلامه تعالى الا اجباره
م بناء على احتياط التمسد انضمام كلامه تعالى الى كلامه تعالى ويكون مجموع المعجز او
وان لم يكون شي منهن معجزا بان يحصل للمجموع قوة الاعداد وهذا ظاهر ومن
ههنا سقط ما اوردته بعض الكمل على هذا الجواب من ان هذا الجواب محض تأمل

على تقدير السبب الذي في قوله فلان كل واحد منا فكل من لم يكن شي منها معجزا لم
يكن مجموع معجزا بناء على ان البعض من كلامه غيره تعالى لكنه ليس شي لانه لم يكن بان مجموع
معجز بل بقوله بان ان يكون معجزا فيقع الايهام باجباره وم ومن تقديرنا ههنا علمت
ان هذا الجواب ليس معجزا كما يوافقه ظاهر تقديرنا بل هو غير المراد وبما في الكلام فلا
يكون حارجا عن قانون التوجيه بل واقع عليه **قوله** **ولا اريد** **اليه** **سواء** الى الاطلاق
الى العلم بصحة المبلغ فيما ادعاه والضمير المضاف اليه في سواء الى المعجزة باعتبار ان
تصديق وسببه وتواضعا للاطلاق الى العلم بصحة فيما ادعاه المعجزة والتفريق
لمن الله تعالى فيما ادعاه تعالى ان ذلك المعجزة على صفة وم في دعوى الرسالة
كافية في صفة وم في جميع اجباره وم بناء على عدم جواز التذنب عن الرسول
والانبياء وم فلا يحتاج الى اقامة المعجزة على كل ما اجترأ على كسب الاستقلال **قوله**
والعلم **بذلك** **الاستماع** **بمعرفة** **ه** **بريد** **ان** **ضمير** **موقوف** **راجع** **الى** **الاستماع** **الى**
الى العلم به لاني دلالة المعجزة **قوله** **فالمعجزة** **ان** **افعال** **تعالى** **قطعا** **ق** **بعض** **الا**
فاضل لانه ان المعجزة من افعال تعالى قطعا وحاصلا منع لتوقف دلالة الو
المعجزة على امتناع ثابته ففكرة غير الله تعالى مستند بان يجوز ان يكون للنبي وم
قوة قو به حيث يكون النبي وم بها كالباقى تحقق المعجزة فعلى هذا الاطلاق
في دلالة المعجزة على دعوى الرسالة الادعوى الضرورية في دلالة المعجزة على العلم
برسال النبي وم وجوابه ان المراد بالمعجزة ما لا يكون واقعا على يد الانسان عادة
بل يكون وتوعدا لعادة والاصح العقل في مثل هذا المقام بمنزلة السقوط
فقد هذا فلا يرد هذه المنع وايضا لو وجوه هذه القدرة كالمادة للنبي وم لم
لذلك على ان تلك المعجزة من افعال تعالى في مقام تصديق النبي وم ايضا اذ
لو لم تكن في مقام التصديق لزم وجود مثل تلك القدرة عن غير النبي وم بناء
على انه لا غفلة بينهم في الانسانية مع انه لم توجد عن غير الرسول والانبياء وم
فعلما انها في مقام التصديق من غير حاجة الى دعوى الضرورية وتبطل صورة

المعجزة التي ليست فيها كسب من الانبياء في مقام تصديقهم على ان المعجزة التي
في تحققها من غير من كسب في سرعة لا جبر تصديقهم وفي مقام تصديقهم ايضا من
غير حاجة الى دعوى الفروقة **قوله** وظاهر العبارة **بما عدا هذا التوجيه** اي توجيه
ارجاع ضمير متوقف الى امتناع تأثير قدرة غير الله تعالى بل الى علمه كما نقل عنه ههنا
ونقل عنه في بيان ما عدا ما قال حيث لم يقر ويتوقف ايضا كما قال سابق
وايضاً انه يتوقف ولم يقر وعلى قاعدة خلق الاعمال كاقال لاحقاً وعلى اثبات العلم
ثم قال قول ربه ولا ينجي الاشكال بالفضل بين المعطوفين لان الفاضل من شئ
المعطوف عليه في المعنى هذا فلا تنتفت في ما قبل او يقر في بعض الجوانب ان
في هذا التوجيه انشاد في الضمير وان محجة تتعلق المعنوية لا يخرج الفاضل عن كونه
احسب وغير ذلك لان ظاهر المقام يدفع المحذور عن ان يكون **فان** **المعجزة**
فلو جاز تأثر الغير فيها لم يثبت العجز عن المعاد فلهذا يجوز ان يثبت العجز عنها
بمسبب من الاسباب غير الامتناع المذكور وما ذهب اليه المحقق الجليل من انه لا
لم يحزم بانها فعلا في مقام التعديل فهو لم عن المنقضة **قوله** **فان** **المعجزة**
لاحاجة الى هذا ان هذا المقام يلزم في صحت متوقف في الامرين وكذا لاحاجة لقوله ولا
بربها بل يثبت في دعوى التوقف على القاعدة المذكورة الا ان يقال ارادة التنبه على ان
توقف الولا على تلك القاعدة ليس بالنسبة الى جميع الجزئيات المتدرجة تحتها
بل بالنسبة الى بعض الجزئيات اعني المعجزة لان دلالتها انما متوقف على ان لا تأثر
لقدرة العباد فيها دون ما عداها لان ما عداها لا يرد على المقام وقد احتج
الحاجز واعلم ان هذا التوجيه مبني على ان عدم تأثير قدرة العباد في كسب
ومن الخلق وهذا هو الظاهر لكن المراد كسب الجوارح لا كسب النفس الباطنة
لان الطلب من عدم واقع وثابت في جميع المعجزات وهذا ظاهر **قوله** **فان**
قوله اي بعد تحقق العلم من ذلك الامتناع بتأثير قدرة الله تعالى في
المعجزات على طريق الاستقلال لا يتوقف لانه على تلك القاعدة اصلا بل يثبت

دلالتها على صديق المتلغ من غير توقف على تلك القاعدة واستصحاب لهما فمن قال
في دفع الاشكال المذكور بان المتلغ ليس ببيان توقف دلالة المعجزة على تلك القاعدة
على وجه يمكن مفاداً قبل هذا بل المتلغ بيان توقف دلالتها على وجه من الطرق والاعتماد
فقد وقع فيها وقع لا المقام مقام بيان ذات التوقف وهذا ظاهر قوله يتوقف على
العلم بما ذكر قال الشارع ولا التقليد في ذلك ومقصوده دفع السؤال المقرر
وهو انه يجوز ان يكون التقليد في المسائل الكلامية كافياً في تحصيل المسائل الاصولية
فلا يكون المسائل الاصولية مستمدة من المسائل الكلامية ووجه الدفع ان التقليد
في المسائل الكلامية بناء على اختلاف عقائد الناس فيها وتناسلها فيها لا يفيد
العلم بالمسائل الاصولية مع ان المتلغ موافقة العلم بما في اوله يستحققن و
وسو المتوقفين من طرف المسائل في الحاشية المنقولة عنه وهو انه انما يلزم افا
دة العلم لوجه يمكن مال الاصولية وقايد منها العمل اما اذا كان مألوماً وفائداً
العمل فيكفي فيها الظن كما هو عند بعض الاصوليين بناء على كفاية الظن في العمل
واجاب بعض الحكماء بان لا ارتباط قطعاً في ان العلم بالمسائل الاصولية يتوقف
على العلم بالمسائل الكلامية بل يلزم ان العلم بما هو المحتاج الى النظر يتوقف على العلم
بما لا يحتاج فيه ومفاد التقليد انما هو الظن فيحتاج في تحصيل المسائل الاصولية
الى العلم بالمسائل الكلامية بالكلية لا بالكلية المسائل الاصولية مستمدة من الكلامية
اقول الامر كما ذكره هذا الكلام لو لم يكن قواعد الاصولية من الظنيات اما اذا
كانت منها فيكفي في الاصولية الظن واذا كان الظن كافياً فيها فيجوز تحصيلها
بطريق التقليد في الكلامية فلا يكون الاصولية مستمدة منها ولحق في الجواب ما
ان مسائل الاصولية هي بالبرهان والكلام مبني على هذا ما بناء على انه لا فائز
يكون مسائل العلوم المبادية من الظنيات وما بناء على ان مسائل الاصول
لا تكون مبادي للظنيات وكذلك تكون مبادي للقطعيات وهذا ظاهر
في بيان ان العلم بها لا يثبت ان يكون المعنى والتقليد في المسائل الكلامية

الكلامية لا يفيد علما بالمسائل الاصولية بناء على ان التقليد في الكلامية لا يفيد
العلم بالكلامية وان كان التقليد من صاحب اليقين والبرهان على مطلوبه
ولمعتقد مطابقا للواقع لان عدم علم المقلد بكونه صاحب اليقين يستلزم
عدم علم المقلد بالمسائل الكلامية وهذا ظاهر ويحتمل ان يكون المعنى والله
والتقليد لا يفيد علما بالمسائل الكلامية فلا يفيد العلم بالمسائل الاصولية لكن
الظاهر هو الاول وليس المراد ان لا تقليد في العقائد الكلامية كيقين وان ايمان
المقلد في العقائد الكلامية واقع ومعية بلا ارتياب ولا شك بل المراد ان لا تقليد
فيما في تحصيل العلم بالمسائل الاصولية بناء على ان تحصيل العلم بالمسائل
التي يتحقق من العلم عين ديها وان التقليد انما يفيد الظن في المقابلة دون العلم
به فلا يرد عليه ما اوردته بعض الافاضل من انه يستعمل في الاعتبار في العقائد
انما هو اليقين والظن ان ايمان المقلد والظن الغالب الذي لا يخطئ باليقين مضمون
ايضا على ما اخبرته في المواقف **باب ما عاين** قال بعض الفضلاء ولا نسلم انهما
كانا عالمين بهما وانما كانا عالمين بهما لو كان كل تقليد يفيد العلم وليس كذلك
بل المقلد هو التقليد من صاحب اليقين واما التقليد من صاحب الظن فلا يفيد العلم
بل الظن فلا يكون علمي فلا يبرهن المحذور واجب بان التقليد من حيث انه
تقليد غير متفاد ولا رتب فلو افاد احدهما علما افاد الاخر ايضا فيكونا عالمين
عالمين فبما في المحذور وهو اجتماع التقيضين ورد بان التفاوت متى جئته افي
اقول يعني من حيث ان احدهما مقلد من صاحب اليقين والاخر من صاحب الظن
كافي في مقام المنع وايضا بعض الكمل بان التقليد من صاحب الظن لا يفيد
العلم في المقابلة وكذلك التقليد من صاحب اليقين لا يفيد العلم في المقابلة فاذكرنا
من انه لان عدم علم المقلد بكونه صاحب اليقين يستلزم عدم علم
المقلد بالكلامية وان كان معتقده على هذا الوجه مطابقا للواقع ومعتقد المقلد
من صاحب الظن غير مطابق للواقع فبعد هذا الوفاة التقليد العلم لا يبرهن ان يكونا

عالمين بهما فبما في المحذور المذكور **باب ما عاين** ان افعالهم تفيد كون الشخصين
عالمين بهما بانه ان يجمع الحيور والفقيه مع انهما متساويتان فيسفي الوقع
بناء على ان العلم هو الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع واجتماع الامر بين
المتن فيمن يحار به هذه العقول وكذا المفروض ايضا فثبت ان التقليد لا يفيد
العلم **قوله وذلك اي استداد** الاصول من تصور الاحكام لا من غيرها **قوله من حيث**
انها مبرورة للدلالة وقوله الثاني من حيث تعلقها بالافعال اشار بان في الوقع
بين مسائل العلمين **قوله فلو عاين** **باب ما عاين** قال بعض الافاضل انما هو
المحذور بمعنى المحذور بالاشتقاق على ما هو المصطلح وادع بعض الفضلاء بان قولنا
واخره اني ذاته لموضوعي عند اذ الوضو الذاتي انما هو المحذور مواطاة **قوله لا**
لان ما يقع اه برهان الثاني انما ذكره الفقيه ههنا لان ما يقع في محمولات
ما هو فائدة العلم من مبادئ ذلك العلم كما انه من مبادئ تلك القاعدة بل الد
للتشبيه على ان الاصول في تفرقة وترتيب فائدة علمية يستلزم تصور الاحكام لكن
تصور الاحكام باعتبار نفس الاصول من مبادئ الاصول باعتبار ترتيب فائدة على الا
الاصول من مبادئ عاينة فعلى هذا استداد الاصول من تصور الاحكام باعتبار ترتيب
فائدة علمية ليس لاجل نفس الاصول بل لاجل تحصيل الفائدة فيكون هذا الكلام ردا
للاهرى على ما نقل عن المحقق في الحاشية وصاحب تفسير الاهرى في توجيه
هذا المقام كلما كان تصور ما يقع في محمولات ما هو فائدة العلم من مبادئ
ذلك العلم كما انه من مبادئ تلك الفائدة كان تصور ما يقع في محمولات
ما هو فائدة علم الاصول اعني علم الفقه من مبادئ علم الاصول كما انه من مبادئ
فائدة علم الفقه لكن المقدم حق بالمشاهدة وكذا الثاني والمفروض منع حجة
المقدم بسند انه لو كان تصور ما يقع في محمولات ما هو فائدة العلم من مبادئ
كما انه من مبادئ تلك الفائدة لكان تصورات محمولات سائر العلوم من
مبادئ المنطوق كما انها من مبادئ تلك العلوم بناء على ان المنطوق المراد

سائر العلوم وسائر العلوم فوايد مع انها ليست كذلك بالثبوت فاعلا
للتعريف او للتعريف وحيث ان يكون نقضا بالجزء وان لا يجب منع حقيقة المقدم بيان ان
فائدة المنطق وغاية الغاية بطرق الاكثبات المستعملة في العلوم من حيث
تعلقها بنتائج كلية شاملة لجميع مسائل سائر العلوم لا العلوم انفسها كما زعم
المعترض واعلم ان غاية المنطق لو كانت هذه الامور الكلية لم يتوجه الا الى
الذكور اذ لا تغزروا ولا تغرس في ان تصور ما يقع في محمولات ما هو غايته اعني
هذه الامور الكلية من مبادئ المنطق ايضا لكن الشأن في هذا كما قال الخشبي
الذي فوق اما اولاه وايضا يجوز ان يكون الغرض من هذه الغاية سائر العلوم فيعود
لخبره اعني كون تصورات محمولات سائر العلوم مثالا من مبادئ المنطق
وعلى تقدير النقض يكون الجواب منع الجواب ان الدليل في المنطق مع سائر العلوم
ومنع الخلق الحكم بالنسبة الى غايته وهذا الظاهر **قوله لا من حيث تعلقها بالمواد**
معينة اقوال الظاهر لا من حيث تعلقها بنتائج مخصوصة بعلم دون علم بل نتائج عامة
عامة للكل قال بعض الحكماء لا من حيث تعلقها بنتائج جزئية بل من حيث تعلقها
بنتائج كلية **قوله فاقبالتساوي** الاحكام قال بعض الحكماء ان اريد
بالاحكام الاحكام الشرعية من الوجوب والحرم وغيرهما كما هو الظاهر فطرق التساوي
ليست الا الخيود والمحمولات الى تصوراتها ولا يخفى ان العلم بذلك الحد وليس
من غايته الاصول وان اريد بها القضايا المتعلقة بافعال المكلفين فهي عامة
شاملة لغاية الاصول وغيرها ايضا اللهم الا ان يقال المراد القضايا التي محمولات
نما الاحكام الشرعية بمعية المعاني **قوله اما اولاه** حاصله على تقدير ان يكون
الاعتراض المذكور منعنا اننا لانستعمل ان ما ذكره كجيب غايته المنطق بل نفى اذا لم يكن
غايته كان غايته سائر العلوم فلا يكون الاعتراض منبذ فاعلم ان ما في هذا على حاله
هذا يكون حاصله قوله واما ثانيا اننا لانستعمل ان علم الاصول في سائر العلوم بل هو
كيفية وان علم الاصول مفيد ما به وعلى تقدير ان يكون الاعتراض نقضا بالجزء ان

وتختلف

وتختلف كيفية حاضرات الكلام بقوله اما اولاه واما ثانيا اما ابطال الاستدلال
اثباتا للمقدمة المتنوعة لكن للنفاد من كلام الخشبي الذي فوق الاول وان يكون كل
واحد منهما متعينا على ان الظاهر من الاعتراض ان يكون متعينا هذا **قوله وان**
ان يراه يعني وان اريد من الطرق في قوله بان غاية المنطق هي العلم بطرق الاكثبات
اه الطرق الكلية كما هو بيده قوله بل على وجه عام فما ذكره نفس المنطق لا غايته وان
اريد الطرق الجزئية الى الصور الجزئية كما هو الظاهر من قوله المستعملة في العلوم
فلا يجزى الجيب نفعا لان الغرض من تلك المعرفة هي العلوم فيعود الخيود الى
وجوب كون محمولات مسائل العلوم من مبادئ المنطق وليس كذلك قال بعض
الحكماء برؤية لا محالة لانه لا ارادة بعد تخرج الجيب بقوله لا من حيث تعلقها
بمواد معينة بل على وجه عام ثم قال يمكن ان يكون هذا الكلام من فروع كثره اشارة
الى توجيه الجواب سابق والتمسك الخشبي رد هذا ايضا وكانه قال الجيب وان لم يكن
هذا الجواب صحيحا لكن لا جواب اخر وهو اننا نريد بالطرق الجزئية وقال
الخشبي هذا الجواب فاسد ايضا لانه لا يعود الخيود الاول او يقول يجوز ان يكون
هذه الارادة مبنية على ارجاء العنان لكن الظاهر انها هي المرادة بقرينة قوله
المستعملة اه وان قوله اما اولاه مبنية على ما بين من قوله بل على وجه عام وانما
فلا يرد على ان المستفاد منه اي من المنطق هو الصور الجزئية العادية على المواد
الجزئية اذ لو كان المستفاد منه هو المواد الجزئية ايضا كان المواد الجزئية التي
هي مسائل العلوم غايته لفيخرج ان يكون تصور محمولات العلوم من مبادئ المنطق
كما قال المعترض فان قلت لا يصح ان يكون المراد بالطرق الجزئية لان قوله
بل على وجه عام ينافي ان يراد بها الجزئية قلت الامر كما ذكرته لو كان المراد بتعلق
الطرق بتعلقها بنتائج كلية بحيث تندرج تحت جميع المواد الجزئية وليس
كذلك بل المراد نفى اختصاص الطرق بمواد جزئية لعلم دون مواد جزئية لعلم
اخر وبول على هذا ان موضوع الطرق بالمستعملة وهذا الظاهر **قوله بل هو مفيد ما**

يتفرق بقوانين الكسب الى بقواعد المنطق بان يجعل المقدمات كبريات الم
لغويات سهلة المصطلح ويقال هذا المطلق وكل امر مطلق للموجب في صلبه بان
هذا للموجب او يقال هذه المولود الام المطلق اعني قوله تعالى اقموا الصلوة وكل
مولود الام المطلق واجب فيصير بان الصلوة واجبة بناء على ان لازم القاعدة
المكية قاعدة كلية ومعينة في الانشاجات كنفسها وهذا ظاهر في اصول
المجرب المذكور ليس بغاساما على تقدير الوقوف مع قطع النظر عن الخارج ونفس
الامر بتكينا للخصم والام بناء على ان المراد بطرق الكسب به الطرق الجزئية العارضة
للمواد المعينة وان المراد من مبادية محاولات الغاية للعلم ودرا الغاية لما هو مختص
بمحولات تلك الغاية لا ما هو بهما ومحولات ما هو الغرض من تلك الغاية وان الامور
بغير العلم ولو بواسطة بل ذلك الاعتراف ساقط بهذا الجواب عن التعليق قطعاً
فتقول بردي على ذلك التعليق اعترافاً بسقط الاعتراف وما وان غايته مثارة
عن ذلك العلم قطعاً فاذا كانت مثارة عنه وحكمت بان مبادى عاين العلم
من حيث انها لبا وبها مبدء اولها يستلزم من دعوى توقف التقدم على ما
يتوقف عليه المتأخر من حيث هو كذلك وهذه الدعوى فاسدة للزوم معية التقدم
مع المتأخر لتوقف كل منهما على ما يتوقفان عليه من حيثية واحدة مع ان الامر بخلاف
وهذا الظاهر يدل عليه اعتبار المحقق في الحديث والظاهر ان اعتبار الحديث
ما نؤذه من تعليق الحكم بوقف وقوع محولات ما هو فائدة العلم البناء على
ما انشأ المصنوع قوله وما ذكره المصنف دفع الشك او هو ان امتحان كبريات مبادى
على ما ذكره المصنف في ما ذكره المصنف لا يقتضي نسبة هذا الاختيار اليه لان ما
ذكره المصنف مبني على توقف الشروع لا على توقف ذوات المسائل على ما يتوقف
عليه ذات الغاية والكلام في الثاني قوله فان قلت اوجب تخصيص ذلك
النسبية اه اما استفسار او اما انقضاء بان جميع بلام حج وكل حج بلام حج ليس
بجميع قوله قلت بيان توهمه او منع للمصنف على التوجهين السابقين قوله

الكسب في الاستدلال من الاحكام بحسب معينين اصولها ان الاصول والعقود
مشتقة كان في الاستدلال من الاحكام الشرعية واما المنطق والغاية فمشتقة كافي
الاحكام الشرعية وكنت اكره مع الفقه فيها ان اعتبرنا تصور ما يقع في الغاية في
مبادية ذي الغاية للغاية لا بغير الحق اذ الحق الكسب مع الغاية والفقه بعض
من عاين المنطق لانفسها وهذا ظاهر والثاني ان الاصول وغايتها اعني الفقه
مشتقة كان في الحكم ولو في الحكم الشرعي واما المنطق وغايتها فلا يشتد كان في حكم ما
وتوهمه ان المراد بالحكم المعينة وهذا ظاهر ايضاً قوله استدل بالاصول
من الاحكام اه اشارة الى ان هذا المقام لما يحتاج الى قوله ولا يرد بالاحكام
العلم بانها ثباتها او نفيها من حيث تعلقها بالافعال كذلك يحتاج الى قوله ولا يرد
بها العلم بانها ثباتها ونفيها من حيث استقادتها من الادلة فكان اللائق ان
يتعرض لذلك ثم نذكر ان ورد على قوله استدل بالاصول من الاحكام انما هو من
تصورها لا من التصديق بانها ثباتها او نفيها اه بانك يستدل من تصورها كذلك
يستدل من التصديق بوجودها في انفسها واجاب بعض الفضلاء بان هذا الظاهر
انما في معية بالنسبة الى التصديق المذكورين بناء على ان الاحتياج الى التصديق
بوجود الاحكام في انفسها امر ضروري معلوم فلا حاجة الى ان يكون في بعض الحكم انهم
هذا الجواب اذا اريد بانها ثباتها او نفيها ثباتاً شئياً ونفيها عند اما اذا اريد بها
انهم من ذلك ومن اشياء شئاً للاحكام ونفيها عنها فلا يتم ثم قال لكن الظاهر هو
الاول قول بل الحق هو الاول لان كماله انبثاقها باجتماع الضميمة المتفاوت اليه فيهما الى
الى الاحكام نص في الاستدلال الاول بنعم قوله استدل بالاصول من الاحكام اعني انبثاقها
شئياً ونفيها عنه ومن اشياء شئاً لهما او نفيها عنها لكن الكلام في انبثاقها او
نفيها عن ذلك وهذا ظاهر قوله فان ذلك مسأله لا مبادية لانه لو كان من
مبادية ايضاً لتوقف الشئ على نفسه على ما اشار اليه فيما تقدمت ههنا وتوقف الشئ
على نفسه محال ايضاً بردي على هذا انما لا نسلم انه توقف الشئ على نفسه محال ان يكون

اشياءها ونقيضها من مبادئ بعض مسائل الاصولية دون بعض اخرى اقول في الجواب
الكلام مبني على ان كل مسئلة من مسائل الحكم الواقع فيها فعلية هي اصولية
العلم بهذه المعنى من العلم بالاثبات اه للزعم اه ويمكن ان يكون على وجه لا يرد
عليه هذا السمع الى ان يكون العلم بالاثبات او النفي من حيث استغادتها
الادلة ليس من مبادئ اصولية او هو ظاهر ظاهر الظاهر ان المصنف في شرح رعايته
على ان يتوضا لهذا القسم اعني التصديق بالاثبات الاحكام او نقيضها من حيث استغادتها
استغادتها من الادلة مع ان اللابيق لها ان يتوضا لهذا من غير ان يضاف الى ظهور
ان هذا القسم ليس من مبادئ بحيث لا يخفى على احد واما ان القسم الثاني اعني
النصيب بالاثبات اه من حيث تعلقيها بالافعال ليس من مبادئ بل من فائده
وان كان ظاهر ايضا لكنه ليس بهذه المشايه فلهذا توضحنا كونه واما لان هذا
القسم اخذ في حكم البور المذكور ان الثاني داخل فيه فكانه قال والاجزاء توفيق
على نفسه وان كان بوجه اولي ان ما قيل هذا الكلام في المبين يصلح لهذا التوضيح
التوضيح لان لا نصير للثاني وكلام الشيخ قبل قوله ولا يرد نصير على هذا التوضيح لانه
صرح القسمين فيما قبله واما كلامه فيما بعد هذا القول وان كان نفاقي في الثاني لكنه
يجوز حمل على حذف المعطوف بقرينة ما قبله هذا **فرداد حيث نهى بالانذار**
برد عليه انه لا حصر في الجسدين المذكورين بل يحتمل الاستعداد من النصيب بالاثباتها
ونقيضها من حيث تعلقيها بالافعال بكونها الامانة واجبة من حيث تعلقيها
بالاخلاق والملكات النفسانية كعلم التصديق فعلى هذا لا ينحصر الاستعداد
من الاحكام في صورها فالحاج الى نفي الاستعداد من هذه التصديقات
ايضا كما يحتاج الى نفي الاستعداد من النصيبين المذكورين واجاب بعض الحكماء
ان هذه التصديقات داخله في التصديق بالاثبات الاحكام المتعلقة بالافعال
بان يعلم الفعل من القليبي والعضوي والحق انما يتوضا لهذه التصديقات اما
ليخولها في علم الكلام وانفهام حكمها من استعداد الاصول من الكلام واما الظهور

ان علم الاصول لم يستمد من هذه التصديقات كاستعداد قولنا فائدة لهذا العلم
برد عليه ان فائده التصديقات دون التصديقات الجوهرية فلا ينزج من استعداده
لها محال واجاب بعض الحكماء بحاصل ان التصديقات وان لم تكن من فوائدها
بوجه الاستعداد لكنها من فوائدها والاعلام مبني على اشياءها ونقيضها قبل الاستعداد فلا
عبارة **بالانذار** بان الفقه علم الجسدية صاحب الجواب ان المراد بالفائدة في
هذا المقام هو الفقه والفقه علم الجسدية وعلم عبارة عن العلم بجميع المسائل
الفقهية وتصديق بكل مسئلة فقهية يتوقف على العلم بجميع المسائل الاصولية و
لن يتوقف العلم بجميع المسائل الاصولية على العلم بكل مسئلة فقهية لانه لو كان
يتوقف العلم بكل مسئلة على العلم بجميع المسائل الاصولية لنبين ان التخصص في
المعارضات والمنافيات فقلنا عنه وهذا ظاهر عن مانع بخلافه في الا
ضمرها وقال بعض الحكماء لا يتم هذا الجواب لان الكلام في التصديق بالاثبات
الاحكام او نقيضها مطلقا من حيث استغادتها من الادلة ومن حيث تعلقيها
بالافعال المكلفين مما ذكر من ان تصديق الجسدية بكل مسئلة فقهية يتوقف على العلم
بجميع القواعد الاصولية فافهم بالتصديق بالاثبات والنفي من حيث تعلقيها
بالافعال فلا يكون الجواب وافيا للمرام ثم قال توجيها لانه ان يقال الجواب لا يتم
بناء على ان المانع بني السؤال على جواز استعداد الاصول من علم الاحكام اعني
الفقه دون من علم الاحكام مطلقا اقول ان تصديق الجسدية بكل مسئلة
فقهية يتوقف على العلم بجميع القواعد الاصولية للنبين كذلك تصديقها
بالاثبات ونقيضها من حيث استغادتها من الادلة يتوقف على العلم بجميع القواعد
الاصولية لنبين ببيان وارجع الى استنباط الاحكام فعلى هذا يتم الجواب
يمكن تغير المقام على وجه لا يرد عليه شيء كما استرنا اليه وهو ان المراد بالاستعداد
الاصول من الاحكام استعداد كل مسئلة منه مما يناسبه من الاحكام فعلى هذا
لا يرد هذا السؤال فلا يحتاج الى الجواب او الحكم استغادتها فلا يرد ايضا

وسبيل الاستدلال على عطف قوله فان لم تكن اه فيكون نفيها بالنفي بالضرورة
بين التقديرين بعد النسخ بالفساد لمختص بغيرها فكانه قال فان لم تكن
هذه التصديقات الخارجية عن الادب من المبادئ لم يصح ذكرها في مقام
بيان المبادئ وان كانت من المبادئ لم يتحقق استمداد الاصول في تصورات
الاحكام مع تلك حكمته باختصارها فيها في هذه المقام وعلى كلا التقديرين
بطل التزام الدور على تقدير استمداد الاصول من التصديقات باثبات الاحكام او غيرها
اما بطلان التزام الدور على تقدير كون هذه التصديقات من المبادئ
فلعدم توقف هذه التصديقات على الاصول فلا يجوز ان يتوقف الاصول عليها
واما على تقدير عدم كون هذه التصديقات من مبادئ الاصول فلعدم توقفها
ايضا وحاصل الكلام ان قول المصنف والاجاء الدور ليس صحيحا لانها الدور
على تقدير استمداد الاصول من هذه التصديقات التي ذكرها في مقام بيان
المبادئ ثم اعلم ان انتفاء الدور على التقدير الثاني مبني على فرض استمداد الاصول
منها ويحتمل ان يكون المراد بالتقديرين تقدير كون تلك الاحكام اجابية وتعتبر
كونها سلبية فعلا هنا يكون قوله وبطل التزام الدور معطوفا على قوله لم يختص
كلما خاصا يكون تلك الاحكام من مبادئ الاصول لكن السابق هو الاول لان قوله
فان قيل اه فيما ياتي بوجه الاول ولا يلزم لغرض بطلان الدور ان على تقدير ان
يكون ذلك التقدير اسما مخرجا في التزام الدور بل يبطلان يكون الامر
اذا لم يكن لاسم التزام الدور مبنيا على المبدأ فهو هذا الظاهر لا خفاء وحاصل
المرام ان تلك التصديقات والاحكام صادرة عن تصوراتها وداخلية تحت قوله
والاجاء الدور مع انه لا يلزم الدور على تقدير استمداد الاصول من هذه التصديقات
لعدم توقفها على الاصول واجاب بعض الحكماء عن هذا الاعتراض بالبطولة بان
هذه التصديقات والاحكام راجعة الى تصوراتها ونسبة لها حيث اوجبت
زيادة الانكشاف في تصوراتها فعلى هذا يكون داخل في تصور الاحكام واجبة

عن مفهوم قوله والاجاء الدور فلا يلزم بطلان الدور **وتسوية** من حيث
وجودها قال بعض الحكماء هذا يبطل التزام الدور ثم قال ان يقال ان هذا
راجع الى تصورات الاحكام اقول لا حاجة الى هذا لان ظاهر كلامه يدل على
بالنظر الى ما عداها بوجه قوله وان لا حاجة فيها افادة اه فيكون الحكم ايجابيا
قوله لا يلزم الدور على تقدير استمداد الاصول من التصديقات باثبات الاحكام او غيرها
الدور لان الحمل الدور على توقف الشيء على نفسه سواء توقف بكونه مطلقا او لا
كما اشار اليه فيما نقل عنه سابقا وجهنا لزوم الحمل عليه ويمكن ان يكون
البيان مقصورا على الثاني ونحو الاول امته وكافي في الذكر بقرينة المقابلة
فلا غنى عما ذكره في عن الدور والتصديقات الثلاثة **قوله** لم يذكره
في هذه المقام بانه من المستعمل منه كما لم يذكر في مقام مبادئ الاحكام لشمولية
وانتداج فيها افاده اه واما التصورات وان كانت مشروطة في كونها مما
يسمى الاصول منها ايضا لكنها ليست بهذه المشابة ولهذا ذكرها قوله
قوله في مقام مبادئ الاحكام **قوله** لا يلزم الدور على تقدير استمداد الاصول من التصديقات باثبات الاحكام او غيرها
لعدم توقفها على الاصول واجاب بعض الحكماء عن هذا الاعتراض بالبطولة بان
هذه التصديقات والاحكام راجعة الى تصوراتها ونسبة لها حيث اوجبت
زيادة الانكشاف في تصوراتها فعلى هذا يكون داخل في تصور الاحكام واجبة

الذكر في مقام المبادئ فعلى كلا التقديرين لا يجرى الوجود لان التصديق الاحكام باي
باعتبار المتيقن ليس يتوقف على الاعتراف بالامر بالامر الذي هو على تقدير استناد الاصول
من هذا التصديق وهذا الظاهر حاصل ما قيل اننا نحن الشك الثاني ونرفع
مخبر اللغويان ذكر على الاثر الاستعداد والتعميد للضمان وانكثا فيها فلا يفرح
وحاصل ما اوجب ان هذا النوع ليس حياجه ولا من كل الوجوه لانه وان النوع
بما هو الشاغل لم يخبر الى صيغته الشك في اللغويين لكن لم يتوقف به الجور والشك
بين وبين "شك" ما هو بطلان التزام الوجود كما هو الظاهر في تقدير استناد الاصول
من التصديق باعتبار المتيقن لا يجرى الوجود **وقوله** **انما هو** **علم الاحكام** **اد**
الى رد اعراض الشك على استناد الظاهر ان مراد المصنف بالاستعداد الاصول من الاحكام استناد
الاصول من علم الاحكام الى من علم الحق لا من انفس الاحكام بل من استناده مما اشتمل على
علم الاحكام وما اشتمل على علم الاحكام اما تصور انما واما تصديقها وحيث نرى الوجود
في الثاني الخطر المراد في الاول لان التصديق باثبات شيء لهما انفي عنها ليس مما اشتمل على
علم الاحكام وحاصل الرد دفع الاعتراض والمنع بطريق غير المراد وقال بعض الحكماء في مقام
المنع اننا لانستطيع ان نخصص المراد في الثاني بمعنى لانستطيع ان تصديق باثبات شيء لهما او غير
عنها ليس مما اشتمل على علم الاحكام كيف وان الاحكام من الاعراض الزائدة لموضوع الحق
عنه الوجود فبحسب ان يكون هذا التصديق من مائر الحق وما اشتمل على علم الاحكام بناء
على ان كجواز ان يكون موضوع العلم موضوعا في المسئلة كذلك جاز ان يكون عرض الزائد
له ونرى موضوعا فيها القول يمكن ان يقال ان هذه الجواب ينبغي على ان الاحكام ليست
اعراضا زائدة لموضوع الحق بل هي بؤر ذات لها ويمكن الجواب ايضا لو كان هذا التصديق
من مائر الحق لكان مما يتوقف على الاصول ولو كان علم الاصول استنادا من هذا الم
التصديق لجرى الوجود فلا يصح الاعتراض على الاستناد به عليه انه ما فائدة ذكره في
مقام المبادئ لكنه يجب بانه استناد هذه او كاشم ان يكون المعنى ردة هذا الجواب
بانه انما لا يكون التوقف حاسما واما لو كان المراد من الاحكام انفسها اما اذا كان المراد

بها العلم

بها العلم بها اعني الحق فيكون الجواب حاسما للسؤال بالمره اذا التصديق المستور
به خارج عن علم الاحكام **وقوله** **انما هو** **علم الاحكام** **اد**
في الثاني والخطر المراد في الاول القول نعم لو لم يكن التحليل به مقصود بل المقصود التفرع على ما قبل
الما اذا كان التعليل به مقصودا فالاول ان يقال كما قال **وقوله** **وهذا** **انما هو** **علم الاحكام**
انما هو **علم الاحكام** **اد** حاصل هذا الكلام اننا لانستطيع هذا النوع وصحة هذا النوع كغيره وانما
يصح لو لم يكون الاستعداد من انفس الاحكام بل من علم الاحكام فقط وليس كذلك
لانه كما جاز الاستعداد من علم الاحكام كذلك جاز من انفس الاحكام وقوله من الاحكام
كما يصلح الاول كذلك يصلح الثاني وهذا الظاهر وبما هو استفظ ما اوردته عليه
بعض الحكماء من ان ليس المراد المراد علم الاحكام علم الحق كما فهمت بل مراده ادراك
الاحكام في حاصل مراده ان معنى استناد الاصول من الاحكام استناده من ادراكها
ودراكها اما تصوري وبما هو ظاهر واما تصديقي وبما هو معلوم بالثبات الشيء او غيرها
عنه واما العلم بالثبات شيء لهما او نفي عنها فيخرج عن ادراك الاحكام كما انه خارج
عن التصور المتيقن وعن التصديق بالثبات او نفيها والاستعداد من الشيء لا يكون
الاعتماد فيه من تصوراته والتصديق بالثبات او نفيها فبما ذكره لان الاستعداد من الاحكام
كما يصلح الاستعداد من علم الاحكام كذلك يصلح الاستعداد من انفس الاحكام ولا فائدة
للتخصيص فلا ينبغي التمسك على علم الاحكام بمعنى ادراك الاحكام وهذا الظاهر **وقوله**
انما هو **علم الاحكام** **اد** حاصل مراده ان المصنف لا يهمل ان المصنف استناد
الاصول من الاحكام في هذا المقام على تصور الاحكام الواقعة في مقام الحقائق ونفي
الاستعداد عما عداه مطلقا بقرينة قوله يمكن اثباتها او نفيها لان اثبات الاحكام
مثلا انما يصلح الاثبات لشيء لا لاثبات شيء لهما وهذا الظاهر والحاصل لم
يجز تصور الاحكام الواقعة في مقام موضوعات المسائل من الاستعداد في هذا
المقام وفوقه منه في مقام مبادئ الاحكام حيث جعل الاحكام محكوما عليها
واثبت لها شيئا اخر ونفي عنها كما قال الابيات حكم لشيء وكذا جعلها محكوما

عليها ان مقام الادلة حيث قال حكم الواضح على الجحيم مع ان الحق هو الجعل المذكور
فالواجب على المصنف في هذا المقام تعميم الاستدلال من تصور الاحكام الواقعية في مقام
المحولات ومن تصورهما الواقعية في مقام الموضوعات **والجواب** ان المحولات
ظاهرة بعنوان يكون الاحكام اجزاء وافدة في المحولات مع ان الحق ان يكون الاحكام
محولات في المسائل وبطلان هذا قول كذا في جعلها محمولات عليها لانه مفادها ولكن
التطبيق بالمراد واقعه في مقام المحولات **والجواب** ان المحولات لا يكون
مقدرة وموانة لا يجوز ان يكون هذه المسائل الاصول اذ لو كان منها لبيد ان يكون
موضوعاتها الادلة الشرعية لان موضوع الاصول الادلة واجاب باننا لانستطيع
للازمة هذه الدليل لان موضوعات المسائل كما جازت ان تكون الادلة كذلك جازت
ان تكون انواعها واعراضها الذاتية وانواع اعراضها والاحكام من اعراضها الذاتية
اقول في كون الاحكام من اعراضها الذاتية نظرا لانه قد ثبت ان الاحكام اجزاء
المحولات موضوع على الاصول كانهما اجزاء المحولات موضوع على الحق وان قول
علم الاصول بالاثبات الذاتي ومحمول على العقيدة انصاف فعل للمكلف بالحكم وعدم
انصافه به كما يقال في علم الاصول الامر المطلق مثبت الحكم وفي القول بالوثر واجب بمعنى
ان موضوعه بالوجوب وهذا ظاهر **والجواب** ان المسألة قال فيما نقل عنه ههنا اما في
العلم فلا يبعد الامر في قوله وهو خارج عن الامرين عبارة عن تصور الاحكام
مشبهة وعن تصورهما منفية والظاهر ان المراد تصورهما والاعم باتباعها لغيرها
انما في الاستدلال بالاستدلال بالعنوان ليس بشيء لان عنوان ان جميع المبادئ
كذلك ولا يبعد ان يجعل الجميع مسائل مشتركة فالجواب عن قوله جعل الامر ان محله
تأمل اذ الظاهر ان جعلها عبارة عن تصورهما محمول وعن العلم باتباعها لغيرها
بقوله محمد التصور في قوله المصنف والمراد تصورهما على تصورهما فهو قول هذا
والجواب ليس بغيرية معناه بهما بل الظاهر ما ذهب اليه المحقق الحق في
بقية تعليقه بقوله كما يؤول عليه قوله يمكن اثباتها او نفيها اذ الظاهر من كلام

هذا النقص ان يكون المعنى والمراد تصورهما مشبهة او منفية يمكن اه فيكون جاعلا
الامر في عبارة اه وقال المحقق في قوله وفيه ظهور النقص في الاستدلال لو كانت المسائل
ازدواج الفهم لكان المناصب ان تذكر في المسائل في المبادئ وقال ذلك بعض
في مقام الرد على المحقق في ما حاصله ان رد المحقق بعد ما وجه الفهم بان هذه
المسائل ذكرت في مقام المبادئ لافادتها تصور جزئيات الاحكام ليس على ما ينبغي
اقول نعم لو كان هذا التوجيه معتبرا به عند المحقق وليس كذلك اذ لا مداخل في
المقام لقوله لافادتها تصور جزئيات الاحكام ثم اعلم ان كل واحد من المحققين
والفهم الفاضل متفقان في ابقاء السؤال الرابع على المصنفين فاختلافان في
وجهه فالفهم ذهب الى ان تصور الاحكام في مقام الموضوعات من المستبعد
منه مع ان المصنف يتصرف في هذا المقام بل قد استمداد على تصور الاحكام في مقام
المحولات ونحشي الى ان المصنف استمداد على تصور الاحكام ونفي الاستدلال من تصور
تصنيفات الاحكام واقام الدليل على النفي بقوله والاه ولم يكن الدليل قايما
على كل الاستدلال بل قايما على اثبات الاحكام مثله دون اثبات شيء للاحكام و
هذا ظاهر قوله **مع كونه** ادنى نقل عنه قوله كونه ههنا بما حاصله ان العلو وكونه
يكونه بالمراد اربعة اوجه ان يكون موضوع العالي جنب موضوع السافل والثاني
ان يكون موضوع العالي مطلقا والاول من غيرا والثالث ان يكون موضوع
العالي عرضا عما لموضوع السافل والرابع ان يكون البحث عن موضوع السافل
من حيث ما اقتضى به اعراض موضوع العالي وحاصل الرابع على ما في ظني ان
يكون الموضوعان متغايرين فيهما والبحاث عن متغيرين فيهما خارجا دون
الاعتبار بل مجوز اوجهها بمنزلة السبب للاثر والعلو والنوبين الاصول والفقه
من قبيل الرابع لان موضوع الاصول الادلة وموضوع الفقه افعال المكلفين وهما
متغايران لكن البحوث عن الاصول الايجاب والتحريم وفي الفقه الوجوب والحرمة
وهما متحدات خارجا متغايران اعتبارا فحق هذا كان البحث عن الايجاب

بحثنا عن الوجوب مثلا لكن الاجاب بمنزلة الوجوب ولهذا يجب في الاصول
 عن الاجاب وفي الفقه عن الحرمة والوجوب ويمكن علم الفقه منفردا عن علم الاصول
 ثم اعلم ان هذا على ذهب اليه الشيخ فاعلم ان هذا هو المذهب الذي حنفه روح فالايجاب
 والوجوب منفردان خارجا واعتبارا وهذا الظاهر وقال بعض الفضلاء العلو
 والدينوق يوجب ان بالاثرفيه وغير الاثرفيه فالاصول لثرف من الفقه لان موضوعه
 المكاتب والنفه وما ينتمى اليها كالاجماع وصحاح القياس وموضوع الفقه افعال
 المكلفين اقوال ان كان هذا المراد على المحكي لا ينفق فلا يرد لان في صود بيان الفرق
 بينهما بحسب الخوار والابزار وهذا بحسب المعروض وان لم يكن ايراد عليه فافهم
 في هذا الكلام لان غير نافي لهذا ايضا **سبقت** ادبر برفهم من عبارته فيما
 سبق ان الاصول يستمد من الفقه ورفهم من عدوله ههنا عن التبعية العلوم الثلاثة
 الى الفقه الى المواضع الثلاثة ان لا يستمد من مع انه بينهما تناف لا وجه لذلك
 الا ان يقال ان الفقه ادنى من الاصول وان لم يغير فيه تصور الاحكام وبيان تصورهما
 وان استمداد علم من علم ادنى منه مستبعد وكذا استمداده من علم لم يعمد فيه بيان المبادئ
 التي يستمد منها فكان استمداد الاصول من الفقه من مظان اللبس فعدل فكان من
 كتاب الشرح في هذه الكتب يفي مثل هذا المقام اما تحقوا المقام عليه واما الى
 المتحاشي للاركياد وصاحب النظر في اعراض الفائل ما وردت في الوجوه بين الذين
 اوردوها من طرف الشارح فقالوا الحق ان مبادئ العلم اه **تريه** **و** **المراد** **بها**
 اما بالتنافي او بالطلاق المحول على ما عليه ما سبق من فيسره ولا يرد كان
 الاحكام محمولات في مسائل الفقه كذلك هي محمولات في مسائل الاصول ايضا لان
 محمولات الاصول هي الاجاب والتحريم مثلا لا الوجوب والحرمة على ان ذلك لا ينفرد
 لمقصود الفائل لان في صحت القول بان لم يعمد في الفقه تصور الاحكام وهذا
 الغير كاف فيه وليس في كلامه ما يوجب **على** **نحو** **الاصول** **وهذا** **الحكم** **قوله**
ليس **ب** **هذا** **من** **كلام** **ميت** **المحققين** **ونسو** **المرقبين** **رد** **على** **الفائل** **وتحقيق** **للمفهم**

قوله **فان** **يبين** **فيه** **اي** **الواجب** **عليه** **ان** **يبين** **فيه** **بغير** **بذنه** **المقابلة** **وبغير** **بذنه** **قوله**
 لا انقضى من علم اخر طرح به ابن السينا في الفضل الاول من طبعات السفاء
 كما نفرد في كبره ههنا **سبقت** **ادبر** **برفهم** **من** **عبارته** **فيما** **سبق** **ان** **الاصول** **يستمد** **من** **الفقه** **و** **رفهم** **من** **عدوله** **ههنا** **عن** **التبعية** **العلوم** **الثلاثة**
 كيف وتلاو التصورات بيان ان الاصول لا يستمد من الفقه الا في ان يتفهم قوله
 كيف وتلاو اه على قوله وما طرح به ايه على انه في صدد المنع الا انه عكس الامر
 للما يمتنع عدم صحة هذه السند بهذه الشبهة الضعيفة في اول الامر قوله **ان**
المبادئ **التي** **يقتضي** **اه** **لاني** **المبادئ** **التي** **تقتضي** **به** **ولاني** **المبادئ** **التي** **تقتضي** **بغير**
 التمسك بالعلوم المتعارضة كما اشار اليه ابن السينا في الاشارات وذلك لان
 اكثر الاصول الموضوعية لا تدعى كونه من العلم الا على وجه الامر بالعكس كما نقل
 عن قول كبره ههنا **سبقت** **ادبر** **برفهم** **من** **عبارته** **فيما** **سبق** **ان** **الاصول** **يستمد** **من** **الفقه** **و** **رفهم** **من** **عدوله** **ههنا** **عن** **التبعية** **العلوم** **الثلاثة**
 هو في بيان تلك التصورات من علم اخر مغاير له ايضا بان يكون حق بيان تلك
 التصورات في ذات العلم المغاير له واما لا يستمد من ذلك العلم المغاير له في بيان
 لا يكون حق بيانها في ذات العلم المغاير بل حق بيانها في ذات العلم الاخر فان
 استمد العلم الاخر نوعي من علم اخر مغاير له فان كان العلم الاخر مغاير له هو العلم
 الاول المستمد من ذلك العلم الاخر لزم الرود وان كان غيره وهلم جرا فينهم
 التسلسل وان لم يستمد من علم اخر اصلا فينهم ترجيح احد الخلفين على
 الاخر لان استمداد علم المبادئ في بيان تصوراتها من ذي المبادئ ليس
 اولى من عكس وهذا ظاهر فلا يرد عليه ما اوردته بعض الافاضل من انه
 قد يكون ذلك الاخر الاول وقد ما عليه في الوجود فهو احق ان يبين فيه
 تلك التصورات فيكون استمداد الاخر من اولى من عكس نعم هذا لا يصح بل
 الامر بالعكس في هذا المقام لكن الكلام مع تقرير المحكي الذي في قوله عام
 فيصالح في رد العموم فيجب الالتزام لانه مردود من وجهين اما اولاهما ان كلام
 المحكي المرفق الغاضل في مقام بيان استمداد الاصول من الفقه يدل على هذا

قوله كيو وتلك التصورات اه فمن تم على الخلاف فقد ثبت واما ما نيا فلان المحنى
 الجليل في مقام النسخ يمنع كلامه كما يشتم قولهم ويريد الا انهم يكون خارجا عن
 قانون التوجيه والسلفي هذا المقام توجيه اذ يوافق توجيه البسطة وهو ان علم
 الامور لا يمكن ان يستمد من تصورات علم الاحكام بمعنى علم الفقه لانه مواسم منها
 ليدل ان يكون علم الفقه ثابتا قبل الامور حتى يتحقق تصورات مع انه ليس بثابت
 قبل الامور بل ثابت بعد ثبوته لانه فرع للاصور ولو قيل المراد استمداده من تصورات
 اطرافه ولو قيل بثبوته قلنا على هذه الاحاجه الا اعتبار النسبة الى الفقه بل اعتبار
 النسبة الى الامور كاف ثم اعلم ان الاستمداد من علم الفقه على راي النفاذ في
 وارادى الابهير رحمها الله تعالى ومن انفس الحكماء على راي بسط الحقائق ولسن
 المدققين واما عند الشارح رحم من انفس الحكماء قطعا على توجيه البسطة فلان
 عمل عن العلم الى المواضع في مقام وما كان استمداده من المواضع ومن انفس الحكماء
 ايضا استمداد اجماعهم من علم الاحكام استمداد اجماعهم على توجيه النفاذ في وادى
 غير عن العلم الى المواضع فوقع على ميطان البسطة ومن علم الاحكام بمعنى الفقه
 على توجيه الابهير بناء على ان المراد المواضع العلوية بقرينة قوله واما استمداده
 اجمالا لبيان انه من اى علم يستمد وان كان هذا ضعيفا **قوله** اه الى على
 بيان الاستمداد من تصورات الاحكام **قوله قلت الظاهر** ان حاصل النفاذ ان تخصيص
 استمداد الامور من تصورات الاحكام وافاده بان يكون استمداده من تصورات
 الموضوعات والمسائل ومحمولاتها وانه اعلم بما مع انه مستمد منها ليس صحيحا لانه
 تخصيص لا يخصص وكما هو تخصيص بل يخصص فهو ليس بصحيح وحاصل الجواب
 ان الاستدلال الضمني كيف وان تصورات الاحكام في انفسها كثيرة متجانسة ولها
 شيوخ في المسائل غير متشعبة في انفسها ولا خصوص لها ببعض المسائل واما ما سار
 التصورات فهي متفوقة ولها ارتباطات وتعلقات ببعض المسائل فيلحق ان يخصص
 تصورات الاحكام ونفوذ بان يكون يقدم بيانها في المبادئ لعدم تعلقها بال

مخصوصة وبقرينة بيان سائر التصورات الى محل المسائل باعتبار تعلقها
 بمسائل مخصوصة وهذه امور لا بد من السبق والمقام واما الادلة وان كانت
 ايضا كثيرة وبقرينة وثابتة في المسائل لكنها معلومة ومشهورة ولو
 بتبعية موضوع العلم الاعلى فلا حاجة الى تخصيصها بالذكريات المسائل فلا تنفك
 الى ما قيل او يقول في هذا المقام **قوله** انما قال كذلك للفوق بين
 المقامين كما اشار اليه فيما نقل عنه ههنا حيث قال والفوق انه اشار الى
 مباحث الوهية اجمالا فخرج فيها ذلك البعض المؤثر بخلاف التصورات المتفوقة
 انتهى **قوله** ارتباطه نقل عنه ههنا انه ان وقع بهنا ما قيل من ان كلامه
 مضطرب حيث ذكر بعض المبادئ الفوقية في المبادئ وبعضها في المقاصد انتهى وعمل
 كلامه ان لمباحث الفوقية فثمان احدها ما لا اختصاص له ببعض المسائل دون بعض
 ما لا اختصاص له ببعض المسائل والثاني لا اختصاص له بل يلقى ان يقدم ويبقى في
 مقام المبادئ بناء على ان المبادئ يقدم في البيان والتميز الذي النوع اختصاص
 ببعض المسائل فيلحق ان يقر في البيان الى ان يبين تلك المسائل وهذا هو الظاهر
 من كلامه فلا اعتبار الى ما قيل او يقال **قوله** **لانه مقتضى عبارة حيث** كلامه قال
 بعض المدققين يمكن ان يقال ان مقتضى عبارة ان لا يكون هذه المبادئ مبادئ
 كلامية لانه ذكر في بيان الاستمداد اجمالا من الكلام انه لا بد من توفيق الادلة الكلية
 وعرفه الباري تعالى وصرفه المبلغ اه لانه يحتاج في التوفيق والاقبسة الى
 مباحث النظر والذليل فليست ملامته والظلال من منع لغو مقتضى عبارة بان
 يقال لانه مقتضى عبارة بل مقتضى عبارة ان المبادئ الكلامية هي موفقة
 لباري تعالى وصرفه المبلغ اه واما كون هذه المباحث من المبادئ الكلامية
 فليس بمقتضى عبارة اذ لو كانت هذه المباحث من المبادئ الكلامية ليقول
 في مقام بيان الاجمال فلتوفيق الادلة الكلية على موفقة الباري تعالى وصرفه المبلغ
 اه وعلى مباحث النظر والذليل في التوفيق والاقبسة مع انه لم يقل فعلم ان هذه

المباحث ليست من المبادئ الكلامية بل المبادئ الكلامية هي موفرة الباري تعالى
وصحى المبتغى اه لا يخبر اذ كانت هذه من المبادئ الكلامية ليقول في الخارج بيان
الاجمال فلتنوق الادلة الكلامية على موفرة الباري تعالى اه وعلى هذه المباحث لكنه
لم يزل فعمل انما وقعت استطراد او استغلا لا او استهال كان والجواب عن الاول اننا
المقصود بالمنوع بيان ان الكلام المص لما كان صالحا لخلق المعطوف في قوله فلتنوق لا
الادلة الكلامية على موفرة الباري تعالى اه كان الاصل ان يحمد عليه فيكون التفسير
على مباحث النظر والليزاه وعلى معنى المعطوفات كما يتوجه شرح الشارح في هذا
المقام وعلى الثاني بمنع اللازم في قوله اذ لو كانت هذه المباحث من المبادئ
الكلامية ليقول له لجواز ان يكون الكلام على خلق المعطوفات بغيرية المقام
وعدم المحذور نعم برده على المص كان عليه ان يذكر مباحث الموفرة وصرف المبتغى اه
في هذا التفصيل كما ذكره هذه المباحث في هذا المقام ويتبع بان مباحث الموفرة
اه وان كانت نظرات في انفسها لكنها بمنزلة البديهيات عند هؤلاء المولىين ولهذا
لم يتوجه الى مباحث الموفرة في مقام التفصيل وانما خرج الشرح لتحقيق وغيره في
والوجه تقديم الاسلام على بيان الاصول **قوله** ثم اورد هذا **قوله** ثم اورد هذا **قوله** ثم اورد هذا
هذه المباحث من المبادئ الكلامية لغرضها بالتمها كما عنوان القسمين الاخرين
بأسمائها اذ لا وجه لذكر العنوان فيها مع ان ذكر في الاخرين وبغالب الجواب قد
تكرر العنوان في الاول لغيره من ابيان الاجمالي وانفهام المراد وذكر في الاخرين
ليعودها عند وليمنا ذكر من الاخرين **قوله** **وقد اجيب بان** **المنطوق** قول حاصل السؤال
ان تخصيص كون المنطوق مبادئ كلامية للاصول ليس صحيحا لانه تخصيص للاختصاص
وكا تخصيص ان هذه افلا وليس صحيحا وحاصل الجواب اننا لانما ان تخصيص بلا
تخصيص كفي وان المنطق وان كان جزءا من العلوم لكونها من كفا في
المشهور المسألة لكن كما كان علم الكلام اعلى العلوم الشرعية وساسها
كان مقدما في الرتبة والاعتبار فبما سب ان بعضه جزء منه دون غيره فاعلم

جزء منه دون غيره قال فيما نقله من ههنا وقيل المنطق جزء من الكلام
فقط وهذا البعد انتهى اعني من عليه بما حصل ان الشارح جعل المباحث المنطقية
جزء من اجزاء الكلام في المواقف بخلافه ان يحتاج الى العلوم الشرعية على علم غير
شرعي وارضاء المحشي في شرحه وفرزه كما لا ينبغي عليه ومنع نشيها على مزج
ذلك الاحتياج فكان حكم بان الحق ما ذهب اليه الشارح والتميم وحكم في هذا
المقام بان الحق خلاف ما ذهب اليه الشارح وخلاف ما تابعه في مخرج الثاني
بينهما وقال بعض الافاضل في دفع الثاني بين كلاميه في هذا في المواقف بان
ما ذهب اليه في المواقف منسج على رأي علماء الكلام لا على رأيه وما ذهب اليه في
هذا المقام منسج على رأيه واختياره وخفيقه فلا منافاة بينهما ولا مخذور
قال بعض الحكماء هذا التوفيق ليس بشئ لان توفيرا وتوفيرا في المواقف بل على
ان ما في المواقف فحتماره ودارا افر فيه بحيث لانه يجوز ان يكون ما في المواقف
محمولا على الامتحان والتجربة بين الازكياء والاراء وايضا يجوز ان يكونه
هذه المسألة الى رجوعه عما في المواقف الى ان الحق هو هذا دون ما في المواقف
قوله **وموردة هي القواعد المنطقية** اذ اعني من عليه ايضا بضميرها راجع الى
الصورة التي هي الهيئة العارضة للمادة فعلى هذا الباب من كون تلك الصورة
قواعد منطقية على تقدير صحة كون المنطق جزء من العلوم وان كان تركيبها من
المبادئ والمبادئ لان ما عداها منها انما هو المواد التي نشأتها فقياسا في العلوم
لا الصورة التي توضعها وتكون جزء من الاقضية عند المنطقيين وهذا ظاهر لان الكلام
على مذهب الأصوليين وحاصل هذا الكلام كما انه برده على هذا اما اورد المحشي كد
كذلك برده على هذا ايضا وقال ولما رجع الضمير الى المبادئ او الى المادة وبني الكلام
على ان مباحث المنطق ملة للمواد والصور لم يتوجه عليه ذلك بل برده على ما ذكره
قوله **فقط** اقول اصحا الرجوع الى المبادئ او الى المادة ساقط عن درجته الا
عبارة بحيث لا يحتاج الى ابيان ولو قيل المنطق جزء من العلوم لزم فيها في الشهور

من المبادى وجعل قواعد المنطق من المبادى كما بناه على ان فيكم منها يحتاج
اليها في التزام والابصار المتوجبة على شي وقال بعض الحكماء يمكن حمل كلام الجيب على
هذا النوع من القول انما قول الفلاس لا يمكن هذا الحمل فتفقد **قوله ليست في المسائل**
المنطقية اه وحمل الصورة في كلام الجيب على القواعد المتعلقة بالصورة المجردة وان
كان محتملا لكونه بعيدا عن البعد **قوله في** **البيانات الثلاثة** **العلوم** قال فيما نقل
عنه لا يقال فكل هذا بانهم ان يكون المنطق اعلى الكلام واللاهى لانه يبين مبادى
كثيرة فيما لا يبين مثلها في الاخرى كما لا يخفى لانا نقول هو لا يبين مبادى هي املا
بين ما يبرز مبادىها التصورية والتصريفية المصاح عليها من النظر في قوله
الى مقاميه هما ومثله يستحق ان يسمى وليدته والظاهر ان الاستعداد كذا ليس
مبادى بالمعنى المشهور انشده ويكنى دفع هذه المحذورين من اثنى اثنين ان
علم العلم ونوعه يجوز ان يكون باعتبار عموم موضوعه وخصوصه كما هو المشهور في
بيان الثالث في البحث في العلم واخطا لا والمنطق لا يميز من كونه محتاجا اليه
كونا اعلى من الكلام واللاهى بواحد من الاعتبارات المذكورين اما الاول فانه
لا يميز من كون المنطق محتاجا اليه كونه موضوعا اعلى بل موضوعه يباين موضوع
الكلام اه ولما الثاني فلا يميز في العلم بامور ثلاثة كما مر في الموافقات **قوله**
شرق العلوم والى **شرق الفيزياء** ولثالث وثاؤه الاول والخفي انه لا يميز من
كون المنطق محتاجا اليه ومبيته المبادى كثيرة لهذين العلمين كون معلوم
اخر من كونه في منها او كون دلالة او ثبوت بالنسبة اليها حتى يميز ان يكون اعلى
منها **قوله ليست في** **منها** **حاصلها** ان هذه المبادى للمنطقية باعتبار كونها
محتاجا اليها الثلاثة العلوم والى لهما لا باعتبار كونها اجزاء ولا اعتبارا من حيث
كما اشار الى الاخير في الخاتمة المنقولة عن في القول الاول وليس كذا في الجيب
من انهما اجزاء منها حاصله اشارة الى الفرق بين المبادى والوسائل **قوله في**
علم على حيالها الى على استقلالها فالجيب فكل هذا يكون كتمهيد الاصول

70
من الامور الاربعة لانه في قوله في جوابه لانه في قولهم هذا الحكم يجوز ان يكون
قواعد المنطق واحدة في مبادى الكلام على طريق الادعاء بعد على هذا القول المتسبب
اليه هذه اه فبعض مبادى كلامه للعلوم الشرعية وتحقق ان قواعد المنطق في غيرها
وسائر الالات لكنها لما كان الكلام رئيس العلوم الشرعية ومقدما عليها في الرتبة و
الاعتبار النسبية اليه فبعض مبادى كلامه للعلوم الشرعية **قوله في** **ان** **الاراد**
حاصل توجيه الغائر ان هذه المبادى وقعت في هذه المقام لستاد تتبعية مبادى
اجزاء توجب الامور والفقرات حاصله في الحقيقة ان هذا النوع من المعارف
ما في الاحكام ليست في ذاته لانه بيان علم يتم استلزامه وتبعه في علم غير
له مستعد عن الطبع المستقيمة **قوله في** **الى** **فلا** **ليد** **ثلاثة** **معان** **باعتبار** **الاه**
يتمتع في المعنى وارادته منه فلا يرد عليه ان للوليد معين كما ان للامر معين
اذ المقى بيان معان بحسب الاستعمال وصحة ارادته ولا تنفك الى ما قيل او يقال
قوله **وهذا النوع من** **الموافق** **لما** **ارجح** **به** **ان** **يبيد** **بمزا** **دفع** **ما** **اورده** **النفق** **زاني**
على الشرح حيث قال هذا ليس ما رجع به الامرى حاصل الدفع ان مراد الشرح
رجح ان هذا التوجيه موافق لما مر به الامرى في الاحكام لانه عنه حتى يرد
ما اورده عليه بان هذا ليس ما مر به ثم المراد بموافقة لما مر به الامرى
ان هذا التوجيه يتم ما مر به في ان الير يستعمل في المعاني الثلاثة والمرتبة
في المعنيين ولو كان المعاني الثلاثة باعتبار المزا اهدى عن صاحب الاحكام و
المستباد من قوله في يطلق على ما فيه دلالة وارثا ان يكون تعطف فاعلى قوله فقد يطلق
اه فلا يرد عليه شي ولا تنفك الى ما قيل او يقال **قوله في** **الى** **فلا** **ليد** **ثلاثة** **معان** **باعتبار** **الاه**
ارثا الى دلالة على المطلوب وارثا اليه فلا بعض المحققين يحتمل ان لا يكون هذا
اطلا في في اللغة بل الظاهر هو ذلك ولا فاما المنسوب ان يقول بمعنى ما فيه دلالة والار
وارثا او يقول وقد يطلق في اللغة فتعريفه المنسوب يد على ان المراد هو مطلق الاطلاق
لا الاملا في في اللغة في لا يوافق التوجيه المذكور في قوله وقد يطلق ظاهر

في عطفه على قوله فقد يطلق فلا اعتبار الى خلافه وتفسيره المطلوب في الاطلاق والمتعلق
ليس بعينه اذا الاعتبار للاصل والاصل اعني قوله وفي يطلق ظاهر في كونه معطوفا
على ما ذكرنا بغيره السوق والمقام مع انه يترجم على توجيه هذه الحقيقة ان يكون المثار
اليد في قوله وهذه التوجيه اعلم من الاطلاق في اللفظ ومن الاطلاق في غيره والظاهر
ان ليس كذلك بل المثار الذي خاض على الاطلاق في اللفظ **قوله** يعني انما هي الصواب
لانه يستلزم الجمع بين الحقيقة والجواز مع انه غير جاز وامامه الفهم لان هذه الاطلاق
يستلزم جمع الحقيقة والجواز في دفعه الى التأويل المذكور **قوله** بان الديل
فالبحر في التأويل انما يصح لو كان المعنى الجازي للمرثية منقطعاً فيما به الارشاد
وقد نزل قول ماصد كما جاز ان يكون المعنى الآخر معني مجازياً للمرثية كذلك جاز ان
يكون له معان مجازية او فلو اقر المرثية بالتأويل المذكور لزم ان يكون الديل مستقلاً
فيما بعد المعاني مثله واللازم باطل وكذا المذموم وقول يمكن ان يختص وبطلان
المراد بقوله الديل في اللفظ المرثية الديل في اللفظ مذكور المرثية من الناصب والذكر
وماء الارشاد لا غير بقرينة السق والمقام **قوله** وايضا بان هذا التأويل لازم
حاصل السق ان التوجيه الثاني ليس صحيح لانه يستلزم جمع المعنى للحقيقة
والجواز في استعمال واحد وكل توجيه ثان هذا فهو ليس صحيح اما الكبر في ظاهره
واما الصوفي فلان الناصب والذكر معنيان حقيقيان للمرثية وماء الارشاد
معني جازي له واذا كان الديل عبارة عن المرثية وارثية الناصب والذكر
ماء الارشاد لزم الجمع بينهما وحاصل التأويل والجواز منع للصوفي بان لا يستلزم
الجمع المذكور لجواز ان يكون المراد بالمرثية ما يطلق عليه لفظ المرثية وهذا المعنى
عام من التسمية المذكورة وهذا ظاهر لكن لما كان هذا التأويل ارباباً عموم
الجواز ومثله لم يوجب في مثله هذا المقام لانه المقام مقام التوضيح والبيان كان
مثله التأويل فخر واداني مثل هذا المقام فلم يكن التوجيه الثاني خالياً عن
المحذور واذا لم يكن خالياً من كان التوجيه في هذا المقام منعاً للتوجيه الاول

76
وكان باطل التأويل لكونه منافياً للمقام وعين التوجيه على الاول لعدم المحذور فيه و
حاصل الجواب انما هي المقدمات كلها من قولك لكن لما كان هذا التأويل الى قو
لك واذا لم يكن لا يستلزم قولك واذا لم يكن خالياً عن كان التوجيه في المقام منعاً
للاول كقولك وان مثل هذا التأويل لازم في التوجيه الاول ايضا لان الناصب
والذكر معنيان حقيقيان متغيران فكما لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمعنى
الجازي كذلك لا يجوز الجمع بين المعنيين الحقيقيين فيدفع ارباب التأويل في الاول
كما يترجم في الثاني فلا يستلزم التوجيه الاول بل التوجيه بحد الاول والثاني على السواء
اذ خلطوا شي منهما عن المحذور المذكور ولا يلزم غيرهما هذا ومن ههنا علمت
ان المراد بهذا التأويل مثل هذا التأويل بقرينة المقام فلا يرد عليه ما اورد به بعض
الكمل من ان هذا التأويل ليس لازم على الاول والا دخل المعنى الثالث في المرثية
فلا يصح عطفه مائة الارشاد عليه لان في حاله ونحوه المرام ان المقام يدل على
ان المراد مثل التأويل المذكور لا عين التأويل المذكور بل هو في النوع فلا بد من السؤال
ثم الظاهر من سوق كلام المعترض ان يكون المرثية على التوجيه الاول من قبيل استعمال التذكير
في كلامه معني على هذه من يجوز او من قبيل استعمال المرثية المعنى بان يكون موضوعاً
لمن قام به الارشاد فيجب الناصب والذكر لا من قبيل استعمال المرثية اللفظي حتى
يحتاج الى التأويل على من لم يجوز في كلامه معنيه فالبحر الحقيقي في مقام رد جواب
الجواب بان المراد من قول المعترض والشيخ اعني به الديل في اللفظ المرثية والمرثية المرثية
والذكر مثلاً المرثية الناصب والذكر بقرينة ان ما في الاحكام مأخوذة وانما هذا
هذا التوجيه منه فلا يترجم الجمع بين المعنيين الحقيقيين بل اللازم ان يكون المرثية
بمعنى الناصب عنده من ذهب وبمعنى الذكر عنده الاخر وهو ليس بمحذور اقوال هذا
التوجيه وان كان محتملاً لكنه بعد بالنظر الى عبارة المص ولا يترجم عليه الانباع
قوله فكانه قيل ان هذا الجوع الى بيان التأويل لوقوع الاعتراض لو
الواحد على التوجيه الثاني بعد بيان لزوم التأويل للتوجيهين على السواء فلا

فلا يرد عليه ما اوردده بعض الحكماء من ان الظاهر من السوق انه من تنزه الجواب
لكنه بناء فيه قوله في جمع الحقيقي والجازي كما لا يخفى والصواب ان يرد بالمدلول الاول
الحقيقي ويقال في التفرع فيجمع المعنيين الحقيقيين لان المقام مقام التوجيه الثاني
فالتوجيه على الثاني **قوله في كل واحد من مدلوليه** وهذا هو الحق لان المقام الاداة
كل واحد من معنيين استعمال استعمالا واحدا على سبيل الاستقلال من غير تبعية بام
كل واحد منهما فسقط ما قيل من ان الصواب ان يقال في معنيين الحقيقيين والجازي **قوله**
فلا استبعاد على من ذهب بناء على ان استعمال اللفظ في معنيين الحقيقيين والجازي
يجاز ليس تأويل على من ذهب وقول بان كونه مجازا غير ان التاويل نصوصا في
مقام التوجيه ساقط عن درجة الاعتبار لان الكلام في مقام قامت الوثنية فيه
وهذا منه نعم لو قال الدليل في اللفظ الناصب والى كراهه لم يرد عليه شيء لكنه عدل
عن هذا الى ما قال التكتة ظاهرة فتفطن **قوله فيكون اخص من الدلالة** قال فيما
نذكره لان الصواب بين الدلالة الموصلة الى البغية كما مر به في تحصيله
هذا الكلام الى الفرق بين الدلالة على الوجهين ومحصل الفرق ان الدلالة لا
بعبارة فيها الا بصار لا بفعل لان الدلالة التي ليس من شأنها الا بصار ساقطة عن
درجة الاعتبار او الكلام مبني على ظهور الفرق بين الدلالة والهداية بهذا المعنى
ففي هذا لا يرد عليه ما قيل او يقال فلا تنفست اليه ثم اقول حاصل السؤال الاول ان
الدليل بالمرثية ليس صحيحا لانه تفسيره لاخص وكل تفسيره شأنه هذا فهو ليس صحيحا
اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فقد ظهرت محاذيرها فلا حاجة الى الاعداد و
حاصل الثاني ان قول الدليل في اللفظ المرثية ليس صحيحا لانه يستلزم استلزام
قوله وما به وكل قول يستلزم الاستدلال فهو ليس صحيحا لما تقدمت
من نية فظاهرة واما الدلالة فلان معنى قول الدليل في اللفظ المرثية الدليل
المرثية بمعنى مفعول بحسب وضع اللفظ وقوله وما به الارشاد ليس من المعنى
للموضوع له الدليل كما انه ليس من المعنى الموضوع له المرثية ثم اعلم ان السؤال

الاول وادع على النص واما الثاني فباعتبار ظاهرة وادع على الشارح على تقدير
التوجيه الثاني لا على النص لانه كما بان مذهب الارشاد معنى مجازي للمرثية فلزم
ان يكون معنى مجازيا للدليل ايضا دون النص وان كان وادع على النص با
اعتبار نفس الامر لان مذهب الارشاد معنى مجازي لكل منهما في نفس الامر
لان الدليل ما فيه الدلالة والمرثية ما في به الارشاد وما به الارشاد ليس
ما قام به الارشاد ولا قام به الدلالة بل ما يكون سببا للارشاد وما يكون سببا
للارشاد غير ما قام به الارشاد والدلالة ومن ههنا سقط ما قيل او يقال
فلا تنفست اليه والجواب عن السؤال الاول المنع لصغرى الدليل المذكور بسبب
ان المرثية بمعنى الناصب او ان ذكر الذين لم يثبتهم فيها الا بحال لم يثبتهم في الدليل
فلا يكون تفسيره بالاصح بل تفسيره بالمرثية واجاب بعض الحكماء بوجه اخر ان
يقال ان ارد ان تفسير الدليل بنفس المرثية يروى انضمام ام اخرى وبه يكون
ارادة معنى مجازي له شامل للمعنى الحقيقي والمجوزي فليس كذلك لا يفيد وان ارد
تفسيره بالمرثية مع الانضمام المذكور او مع الاداة المذكورة فلا نسب ان تفسيره
بالمرثية تفسيره بالاصح بل تفسيره بالمسؤولي على كذا التقدير **قوله في جواب**
تأجيله للزاد في بين الالتفات الثلاثة المذكورة الظاهر ان الجواب من يعتمد عليه وهذا
الكلام منه مما يعتمد عليه فلا تنفست الى ما قيل او يقال **قوله وان الشارح** ادع
عن السؤال الثاني حاصله اننا لا نشك ان قول الدليل في اللفظ المرثية له معناه ما ذكره
وان احتمل بل معناه ان الدليل في اللفظ يقال للمرثية كما اشار اليه الشارح او معناه
ان الدليل في اللفظ يطلق على المرثية لان الامر في شرحه في الاحكام حيث قال
واما الدليل في اللفظ فقد يطلق بمعنى الدال وان ما في الاحكام ما خذ هذا الكتاب
والقول والاطاق بمعنى الحقيقي والمجازي وتحصل المرام ان الشارح وجبه كلام النص
بهذا التوجيه بقية المقام وبقرينة ما في الاحكام وكذا النص ليس مراده الا هنا
بهاتين القرينتين بعينهما فلا يرد على الشارح ولا على النص السؤال الثاني فتفطن

فلا تنفك الى ما قيل او يقال **قول النظر فيه** اراد به الترتيب بين الاجزاء بعضها مع بعض و اراد بالنظر في صفاته واحوال الترتيب بين القضايا المتأخذه من صفاته الترتيبية او السببية واصله ان الترتيب في الاول بين افراد الوليد وفي الثاني بين اوصافه و احواله في **اراد قول النظر** الذي من شأنه ان يثبته الى وجه تسميته فلا يعبر ولا يجوز **قول حيث اريد بالامكان** اه يعني ان الامكان اما امكان خاص هو سلب الضرورة عن طريق وجود الممكن وعدمه واما امكان عام وهو سلب الضرورة عن طريق عدمه عما عن طريق العدم واما عن طريق الوجود فان كان السلب عن طريق العدم فالعدم في طريق الوجود وان عن طريق الوجود ففي طريق العدم فلا راد في هذا المقام هو الامكان الذي هو سلب الضرورة عن طريق العدم واعتبر عمومته في جانب الوجود الجامع للوجوب والفعل وغيره فينزع في الوليد الاصولي المقدمات المرتبة ووجهها اي مع قطع النظر عن الترتيب كذا انقل عنه لا الامكان التي هي المذكورة حتى لا يندرج تلك المقدمات المرتبة بناء على ضرورة التوصل بصحيح النظر فيها الى المطلوب الجبرتي واصله ان الامكان في التوفيق ان كان بمعنى الخاص فافاد التوفيق جواز التوصل الى المطلوب الجبرتي بعد الترتيب وصحيح النظر في المقدمات وليس كذلك بناء على ان التوصل الى المطلوب ضروري بعد صحيح النظر والترتيب فيها فيخرج المقدمات بل المفرد ايضا عن الى الانتهاء بعد الترتيب في ضرورة التوصل ولو ضرورة عادية والتوفيق يفيد جوازه بعده واما اذا كان بمعنى العام فلا يجوز في حله في مرتبة المقام هذا اما صريحا وهو انظر من كلام المحقق في هذه العبارة وفي الخاتمة المنقولة عنه وهذا المقام ومن ههنا علمت ان الامكان معنية في التوفيق بصحيح النظر فيه سواء كان بمعنى الخاص او بمعنى العام وان السؤال لما كان بالمقدمات كذلك كان بالمفرد واصله ان التوفيق ليس بصادق على شيء من الالبر لان كل واحد من المقدمات والمفرد يفيد ضرورة التوصل بصحيح النظر ولو ضرورة عادية

عادية والتوفيق المذكور يفيد جوازه بعده على تقدير ان يكون الامكان بمعنى الخاص وليس كذلك اذ الترتيب مرجح هذا هو الالهي الذي تعالى بالجود والكرم وحمل بعض الكمل المقدمات المرتبة على تلازمها واوردها على هذه التوجيه بان كما ان المقدمات المرتبة تندرج في الحجة على تقدير الامكان العام كذلك تندرج فيه ايضا على تقدير الامكان الخاص بناء على ان قبضان النتيجة بعد النظر الصحيح ليس بضروري عند اهل السنة ولم يصر بالجواب الذي هو بيان اندراج المقدمات المذكورة في الحجة على جميع المذاهب لا على مذهب اهل السنة فقط بان هذا الجواب يستلزم تخصيص بلا تخصص لان المقدمات المنفردة والمفرد مثل المقدمات المرتبة فلا وجه لتخصيص المرتبة بالذكية اجاب بان في الكلام حيز معلق وتغير الكلام وحيث انه يندرج في الحجة المقدمات المرتبة وحدها ووجهها وكذلك المنفردة والمفردة واوردا ايضا وقال بان المقدمات المرتبة ووجهها انما يصح اندراجها في الحجة اذا لم يستحل النقل والترتيب فيها وليس كذلك و الا لزم تخصيص الى صلا وهو مستحل واخذ الترتيب الواقع فيه ليس ينظر فيه الى الخطاب لا يخلو في الاضطراب اقوال الكمل منظور فيه اما الاول فلا يخلو قوله ووجهها وكذلك واما اذا اخذت اه واما الثاني فلان السؤال مبني على افادة التوفيق جواز التوصل الى المطلوب بصحيح النظر على تقدير الامكان الخاص مع ان صحة النظر ثنائية ولودة واما الثاني والرابع فلان الكلام بصحيح النظر فلا اعتبار لجبرية الخاص مع انه يفيد جوازه وايضا يدل على خلافه القولان المذكوران واما التي مس فلا يندرج فيها القولان المذكوران ايضا قوله فيستحل النظر فيها فلا يندرج فيها حاصل المرام تا افاد ظاهر التوفيق عدم اندراج افراد الوليد في التوفيق بناء على ان التوفيق يفيد جواز التوصل الى المطلوب بعد النظر الصحيح مع ان التوفيق ضروري بعده ولو عادية دفع هذا الجمل الامكان على الامكان العام الحسب الضرورة عن طريق العدم فقط فتندرج الافراد فيه

للوهم وايضا حاشا للمرام هو اعلم ما هو الظاهر من عبارات المحقق في و
يجوز ان يكون المراد بالبرهان في الاقسام التي يكون فيها التعليل المذكور تعليلا لكبرى
على التوجيه الاول والاصح على التوجيه الثاني في قوله هذا هو سببنا والامارات
وفيها لان هذا هو الذي ينبغي فيه حصول القول الا انه على ذلك العموم وكل ما عثر
فيه حصول القول الا انه في سببنا والامارة وفيها واعلم انه قال انما قال ما يمكن
التوصل اليه ولم يقل ما يتوصل اليه تنسبها على ان الدليل من حيث انه دليل لا يجوز
في التوصل بالفعل بل يكفي امكانه ان يحمل الامكان على الامكان العام الجامع
للفعل والتوجيه فيلزم المناقاة بينهما لان ما لهما يرجع الى امر واحد ولو قال
المعنى ما يمكن التوصل به صحيح النظرة الى المطلوب بخبره لو نظر فيه لفارخص
يجوز ان يكون المعنى على تقدير عدم الامكان ما يتوصل به صحيح النظرة لو
نظر فيه ويمكن ان يجرب بان الامكان وان كان بمعنى الامكان العام في هذا
الحال لكن لما كان مستعملا بمعنى الامكان الخاص ولو في مقام اخر جاز باعتبار
المعنى الخاص ان يكون معنى هذا المرام في هذا المقام **قوله ان**
من القياس الاول انظر الى ان المقام مقام توفيق الدليل والساني الى ان الدليل في
هذا المقام بمعنى القياس بناء على انها مشتركة في **قوله** اذا لا بد من ان لا يفرق الى
من غير القياس كالاستقواء والتشبيه حال المرام ان الضمير في قوله هذا ما راجع الى
الدليل او الى القياس لا الى غيرهما كالاستقواء والتشبيه لان البرهان الاستقواء في
اذا كان الاستقواء او كذا التمثيل كما اذا كانت العلة المشتركة مقطوعة عما
راجع الى الدليل والقياس وما البرهان القياسي والدليل في قوله يكون راجعا الى الاستقواء
والتشبيه بناء على ان القياس والدليل اعم منهما فلا بد ان يرجع الضمير المذكور
راجع الى الدليل والقياس لا يكون التوفيق اعم من الموقوف ويكون ما نعالج
لاعتباره وجامعا لافراده واما اذا كان راجعا الى الاستقواء او التشبيه فيكون التوفيق
التوفيق الثاني اعم من التوفيق فلا يكون مانعا هذا اما خطيبا فلا يثبت الى

ما قيل او يقال نعم يريد على كون الاستقواء التام برهانا انما يكون تاما لو كان الحكم في
الاقسام التي وقع الاختصاص فيها مقطوعا اما اذا لم يكن مقطوعا فلا يكون
الاستقواء المنصوص في اقسام المقسم برهانا كما بين في حاشية شرح التحرير في قوله المرام
بالاستقواء المنصوص المنصوص في اقسام المقسم في بيان الحكم الذي قصده فلا
يرد ذلك السؤال فيقول **قوله** انما لا بد من ان لا يفرق الى
اذا كان السبب في بيان صحيح الصورة ثم فان زوال الظن مع بقاء مفاهيم
القياس المفيدة يمنع بل انما يجوز انتفاءه مع بقاء سبب التوفيق كالقياس ابط
يكون اماره المظهر بزوال ظن الملا بسبب من الاسباب مع بقاء القياس على حاله
يمكن ان يقال بان المراد زوال الظن للقياس والسبب الذي كان قياسا صحيح الصورة
وان وجد في الظن لكنه ليس بمعينه والموقف هو الظن المعينه **قوله** فان قلت قد البقاء
حاصل المرام ان الاستقواء في هذا التوفيق كالاستقواء في توفيق القياس في انهما بمعنى
واحد مع ان القوم يجعلون توفيق القياس عامتا من البرهان وغيره والراجح جعل
هذا التوفيق مختصا بالبرهان فيلزم المناقاة بينهما **قوله** انما لا بد من ان لا يفرق الى
الراجح هذا التوفيق ليس صحيحا ان يبنى في توفيق القوم في القياس وكل من توفيق
لانه هذا هو ليس صحيحا اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان توفيق
بغير الاختصاص بالبرهان بخلاف توفيقهم **قوله** انما لا بد من ان لا يفرق الى
ان الاستقواء في اعم من التوفيقين بمعنى واحد وهو الاستقواء الذهني لكن
لما عرفت ان التوفيق هو توفيق القياس كان القياس عامتا ومقتضا شاملا
للبرهان وغيره ولما لم يعينه ولم يفرق في هذا التوفيق لم يكن هذا التوفيق عامتا و
شاملا للبرهان وغيره بل كان مختصا بالبرهان وكان العموم من قبيل التسليم
هنا ما نطرحه في يقول الله تعالى حاصل الجواب ان اريد الخلف والمناقاة
في معنى الاستقواء فلا نسلم الصغرى كيف وان الاستقواء في كل من التوفيقين
بمعنى واحد وان اريد في تخصيص الافراد ونعميها فالصغرى مستمرة لكن الكبرى

ممنوعه لجوار ان يكون عموم القياس عندهم باعتبار وجود التسليم في توفيقه
 وان يكون خصوصه عند القائلين بهذا التوفيق باعتبار عدمه في هذا التوفيق
 هذا مما لا يخفى و قد وجه المقام بان حمل الاستدلال في هذه التوفيق على
 الاستدلال الخارجى وفي توفيق القياس على الذهني والحق ان ليس بحق لان المقام
 مقام الاستدلال الذهني فلا يرد ما اوردته البعض باله خلاق النظام من التوفيق
توفيق الاستدلال في البرهان اي فالاستدلال الذهني في كل من البرهان وغيره باعتبار
 وجود قيد التسليم في توفيق القياس عندهم حاصل ان الاستدلال كل صعيد البرهان
 من الجوار وغيره النتيجة انما هو باعتبار وجود قيد التسليم اذ لو لم يوجد لم يقع الا
 الاستدلال في غير البرهان وهو هذا الوجه المقام على خلاف هذا هو الظاهر
 من كلام الجيب في رد عليه ما اوردته الخ في تحقيق ما يقع وتوجبه المقام على خلاف
 هذا لكنه خطأ لما علمت **قوله وانما يرد في الاستدلال في البرهان** لا يعنى
 بدون زيادة قيد التسليم فلا استدلال في غير البرهان لان الامارات باعتبار
 انفسها الاستدلال فيها النتائج هذا **قوله** فساد ظاهر لان التسليم لو قال
 بعض الافاضل هذه الكلام في عبارة القوة ومنها به الظهور لان الشاهد في ان
 التسليم لا يدخل في الاستدلال في الاخرى نفس الامر اذ الامور المعروفة بل
 المستند بعضها مستند للبعض لكن ينبغي ان لا يشتبه ايضا ان المراد بالضرورة
 في توفيق القياس لزوم الذهني لا الخارجى ولا شك ان العلم بالنتيجة ملحق
 لا يحصل بدون تسليم المقدمات انتهى برهان ما اوردته الخ في
 الرد على ما يرد على الجيب الاستدلال في توفيق القياس على الخارجى اما لو علم على
 ان ذهني كما لا يرد فلا يرد على لان التسليم في خلاف الاستدلال المقدمات
 للنتيجة استدلالا ذهنيها القول الحق انه لا مخرج من التسليم في لزوم
 نفسه وان كان رديا في حصول اللزوم لانه ذهني و اين هذا من ذلك **قوله**
 فان تحقق لزوم البرهان يعنى جميع اقسام القياس يجب ان يكون النتيجة

لازم للمقدمات ويكون القياس بحيث لو سققت مقدماته صققت النتيجة
 لان اللزوم لا يقتضى الا هذا **قوله** لو اكتفى بما عداه ايه يرد لوقوع القياس بان
 قول مؤلف من اقوال الزعم عنها انهما قول الزعم بانهم ان تلك القضايا
 صادقة في انفسها مع ما ينزها من النتيجة فيخرج عن الحيز القياس الكاذب
 المقدمات فيرد قولنا متى سلمت بنتا ولها ما جمعا فان ادان الشرايين اول
 الحق والمقدور فيه ان هذه الزيادة توهم ان يكون المقدمات مع ما ينزها من
 النتيجة كاذبة فيخرج عن الحيز القياس الصادق المقدمات على عكس ما ذكرناه ايضا
 نقبيد اللزوم بنقد التسليم بوجاهة بدون التسليم ليس فيه لزوم فيكون
 ابهاما اقوى من ابهام لزوم صحت القضايا على تقدير عدم ذكر التسليم فالأ
 فادع ذكره اقوى من الاصلح فيه واجيب عن الاول بان ذلك الابهام لكما
 بعده عن القول لا يكون ملتفتا في نظرية العقول بخلاف الاول قول حاصل ان هذا
 الابهام وان كان مساويا للاول باعتبار الافادة لكنه بعيد عن القول باعتبار
 نفس الامر فلا يلتفت عند العقلاء و مع الثاني بان قول الزعم عنها انما لقوله متى
 سلمت والثاني لازم للمقدمات واللازم اعم من اللزوم كما هو المقدر فلا يلزم منه
 نقبيد اللزوم بنقد التسليم لان لا يتحقق اللزوم بوزن القول حاصل ان اللزوم
 لا كان اعم من اللزوم جاز ان يتحقق اللزوم على عدم تقدير التسليم كما جاز
 ان يتحقق على تقديره واقول يجوز ان يكون التسليم اعم من تسليم الكاذبة
 والصادقة على انه يجوز ان يقال اذ لم يقل متى سلمت لمجرد التقييم ولا يلاحظ
 فيه معنى الشرط والتعليق كما قالوا في قولهم كلما لو وجب كان ج فهو قيد لوجوب
 كان ب عن البحث عن القضية الحقيقية والخارجية **قوله** اي في الاستدلال البرهان
 ويحتمل ان يكون الضمير راجعا الى الحكم بعدم العدا في بين الظن وبين الشيء او
 الى الحكم بعدم استدلال البرهان فيكون البحث المذكور في الكلام اشارة الى
 منعها كما اشارنا اليه في سابق وانما هو في البحث على ما ذكره لان الاشياء

كما ان الاحتياج اليها الى الاستدلال من امثال الحركة المذكورة فالجواب ان هذا
التعريف يحتاج الى زيادة في التوزيع ليجتنب عن الانتقال الوفي القصدي بناء على
انه لا يستلزم فكر او اجيب بان قوله في المعاني بصفة الجمع في قوله الانتقال في المعاني
معنى عن تلك الزيادة لان الانتقال فيما فوق الاثنين لا يكون بالالتزام وورد بان
لنوم التوزيع في الانتقال في ما فوق الاثنين ثم لم يجوز ان يكون دافعا ايضا
لما في الحس على ان لو لم يرد ما ذكره لم يمنع الحس ايضا من ذلك القول فلا يحتاج الى
زيادة القصد الاثرية ثم قالوا قرب ان يقال ان جميع التعريفات تتضمن معنى
التوزيع اذ الظاهر ان الانتقال القصدي في المعقولات يكون بالتوزيع واما
الانتقال الوفي القصدي فاما يكون من معقول واحد الى اخر لا يرب اقوال قوله
ورد الى قوله على انه مردود من وجهين اما اوله فلان الجواب يمنع فيكون قوله
ودعه خارجا عن قانون التوجيه واما ثانيا فلان الانتقال في الحس ليس
مما في الاثنين بل من مقدمات مرتبة مأخوذة بالوصفة وهذا ظاهر فلا
خارج الى البيا نعلم يرد على الجيب ان لو صح ما ذكرناه لان الجيب اذا بالجمع لم
التي كورما فوق الواحد واما قوله والا قرب اه فلا تقابل فيه لان يرجع الى جواب
الجيب لان تضمن جميع التعريفات معنى التوزيع انما نشأ من اخذ لفظ المعاني
بمعنى الجمع في التعريف من غير مداخل القصد وعدمه في اقتضاء التوزيع في النظر وعدمه
لان الانتقال في المعاني يستلزم الانتقال من الاول الى الثاني ومن الثاني الى الثالث
سواء كان الانتقال بطريق القصد لولا فلا بعض الكل والحق ان جميع المعاني
اما باعتبار ما فوق الواحد واما باعتبار المولد اذ لا انتقال فيما فوق الاثنين
من المعقولات لا في الحس ولا في النظر اما في الحس فظاهر مما ذكرنا انفا واما في
النظر فلا لا انتقال فيه لانه لا من المطلوب الى المبدأ ثم من المبدأ الى المطلوب فليس
هناك الاثنين المبدأ والمنتهى والانتقال فيما بين المبادئ من بعضها الى
بعض اية بقوله ولذا قال المحشي في حاشية المطالع هناك انتقال لان وبنهم

الانتقال الثاني ترتيب المبادئ اقوال الحق عندي ان الانتقال في النظر ابرز من
اثنين بناء على ان الانتقال ابرز او من الاول الى الاوسط من الى الاكبر ثم
من المجموع الى الحكيمين الاول والاكثر وهذا ظاهر فلا حاجة الى البيان وان
الانتقال في الحس كما ذكرنا بناء على ان الانتقال فيه الى المبادئ المرتبة من
حيث انها مرتبة دفعي فبكون التوزيع اجزا في النظر دون الحس ثم الظاهر ان
الانتقال الوفي القصدي ليس بمحقق الوقوع ولو وقع خرج عنه بالتوزيع
المعبر فيه فلا غير فيه وانما قلنا في حاشية المطالع ان هناك انتقالا من
شبهها على ان الانتقال ليس في المبادئ معبر ان معاني المتكلم النتيجة
قوله ولعل المراد بالمعاني اه انما قال ههنا اشارة الى ان قد يستعمل فيما بيننا و
لهذه مقدمات ايضا كما خرج في المواقف على ما اشار اليه قبل في ان نقل عن ههنا
ان المعنى اه الى بمعنى انتقال النفس في المعقولات اه لا بمعنى انتقال
النفس في المعاني سواء كان في المعقولات او في الحسوات والمراد في الفكر بمعنى
نصف الفكرة اعني التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس
المشترك والمعاني المذكورة بالوهم بعضها مع بعض لانه قد يحد في ذلك
المعنى ايضا باعتبار هذه المعنى بطلان الفكرة على القوة التي من شأنها ذلك
التفصيل والتركيب وانما خص الشخص بنبوع الانسان بالمعنى الاول لان الفكر
بمعنى النصف المذكور لا بعد من خصوص الانسان بل هو مشترك بينه وبين
سائر الحيوانات وليس المراد النفي عن مجموع الاثنين وعن الحركة الاولى لان
الفكر بنبوين المعنيين يختص بالانسان ايضا وايضا لما كان الفكر بالمعنى
الذي افاد اختصاصه بالانسان كان الفكر بنبوين المعنيين اختصاصا ايضا
بناء على ان المعنى المختص عاما واختصاص العام بقيد اختصاص خاص **قوله**
لما بعد فصل هذا الجواب ما ذكره في ترجع المواقف حيث قال ان هذا التوزيع
للنظر سمي والانتقال المذكور خاضعة بجوابا عن السؤال بان التي يدعى ان يكون

بہترین

بينهما وانما يكون فيكون لو كان كل منهما من جهة واحدة وليس كذلك
وجيب الالتباس يعني لو قلنا ان الفكر من التوفيق للبيانات الزاد في فلا
يديم الالتباس في لفظ الفكر هل هو من التوفيق ام لا لان المبادر ما لو ان
يكون منه ولو سلمنا على بيان الزاد في لا وجب الالتباس ولو بالنظر الى بعض
الاشخاص يانه هل هو من اية الاله اسلا فلا وجه لما قيل فتفتقن **قوله** **ربانية**
من العبارة خلا فترديد ارادة قال فيما نقل عن ههنا انما كانت الو
العبارة ظاهرة في خلا لان المبادر منها ان الفكر من اية الله الحي ولو اريد بيان
الزاد في لقبيل التوفيق الفكرية ان الله ان **قوله** **الذي انما** قال فيما نقل
عنه ربما يجاب بان البلاء اما للسببية او لاداءه على التقديرين من مبادر التوفيق
فلا يتفق ان شئ في حال بعض الافاضل في نظر بعد لان التوفيق المذكور على هذا ال
التقدير يتفق منعا وجمعا اما منعا فلا نه يصح على الدير على اصطلاح
المنطقيين مع انه من الاغيار واما جمعا فلا نه لا يصح على الفكر والنظر لان ال
الدير عندهما اقرب الى العلم والظن بالنتيجة لان العلم والظن بهما بالدير
وما من حيث انه الدير حاصل الفكر والنظر فيكون الدير مؤخر عن الفكر
والنظر ويمكن الجواب بان توفيق الفكر والنظر بهما التوفيق مبني على ان الترتيب
خارج عن الدير عند الاصوليين والخاصة انما عن الفكر والنظر بهما التوفيق
بناء على مذهب الاصوليين لا على المنطقيين ويمكن الجواب بناء على انه مبني
على الالهيين بان يقال البلاء لسبب التوفيق والمراد منه ما عدا الدير بقرينة
ظهور المقام وقال بعض الافاضل الاخر ويتفق ايضا بالمرحلة الثانية وجزئها
الاخرى بالترتيب اللازم لها واجاب بان المبادر من التوفيق ما يكون له نوع له
استقلالا واختصاصا بالطلب وليس في ذلك الا في مجموع الحركتين لا في غير فيقع
جميع التوفيق بخلافه **قوله** **المركبة الثانية** وحدها كما هو مذهب المتأخرين
والظاهر ان المراد بها هو الترتيب اللازم لها فان المتأخرين انما ذهبوا الى

انه الذي يربط الحاصل من الانتقال الثاني كما مر في خاتمة المطالع قوله اذ
 بحث **الاول** برهان المراد بقوله الذي يطلب به علم او فن هو الطلب على وجه
 الحصول فالعقل في هذا الكلام فطلب المطلوب حاصل بالمركة الثانية على تقدير
 كون ابدء الفهم للسبب القريب مع ان الحشي قد اعترف في نفسه في مواضع عديدة
 من كتب حصول المطلوب بالمركة الثانية ووجهها بدون الحركة الاولى وقال بان
 حصول الشئ من مباديها ودرجتها ترتيب وجود او عدمها واما الانتقال لان في
 جان عن الفكر واقر ان يمكن ان يجاب بان كلام الحشي المرفوع في تلك المواضع
 العديدة مبني على الظاهر وعلى مذهب المتأخرين وههنا على التحقيق
 وعلى مذهب المتقدمين لان المراد من السبب القريب ماله نوع استقلال فلا
 يخالفه ولا منافاة هذا ما عني خذوكم مثلكم **المراد في الكيفية**
النفسية ههنا في مواضع عديدة من كتب واعترف على بان الحركة
 الفكرية انما هي في المعقولات وهي ليست بلبقيات ولبقيات انما هي
 صورها العقلية حاصل السوال ان نفس الانتقال الفكرية بالحركة في الكيفيات
 النفسية ليس صحيح لانه يستلزم ان يكون في الكيفيات النفسية نوع
 انه في المعقولات وكان نفسية انه هو ليس صحيح واجب باننا سلمنا
 المقيدة الاولى ولكن لا نستطيع المقيدة الثانية من الصفح لان المراد بالا
 انتقال الفكر كما هو الانتقال في الصور الادراكية التي هي من الكيفيات النفسية
 النفسية وقولهم ان الانتقال النفس في المعقولات وخبر ذلك مما يشهد
 بكون الانتقال في نفس المعقولات معناه ان الانتقال النفس في تعلقات
 المعقولات فعمله هو الجواب كان النظر في الصور الادراكية لاني المعلومات
 المبركة واجيب ايضا بان الطلاق الكيف على المعلومات على سبيل التجوز من
 قبل تسمية المتبع بانه السامع كما يطلقون الصور عليها ومثل كثيرة لا سبيل
 لا يمكن حصول هذه الجواب ان النظر والفكر انما يكونان في المعلومات لاني

لاني الصور العقلية فيكون الطلاق الكيف على المعلومات على سبيل التجوز
 ثم ان قول الحشي المرفوع ان ما هي الصورة للعقولة بمعنى ما هي الصورة العقلية
 على الجواب الاول ويعني المعلومات العقلية على الثاني وفي اجيب باننا سلمنا
 والمعلومات فاذا كان العلم كيفيا جعل المعلومات كيفيا ايضا بناء على اتحادها ذاتا
 واعلم ان حاصل الجواب الثاني منع للمقدمة الاولى من الصفح المذكورة يجوز
 ان يكون الطلاق الكيف على المعلومات على سبيل التجوز وعلى الثالث منع لمقدمة
 المقيدة الاولى للثانية من الصفح بناء على اتحاد العلم والمعلومات ذاتا **والثاني**
المراد ههنا على رأي الشرح لان التعريف عنده لا يمكن الا لازم البين ثبوت
 لا فساد للموقف والانتفاء عن اختياره واما على ما في المنصف فهو من التعريف لان
 التعريف كما يمكن باللازم المذكور كذلك يمكن بحجة التعريف او المثل ايضا عنده
 صاحب المنصف وكذا ابدء الامري على ما فهم الحشي قوله **ربما يفهم كلامه** ربنا اما
 للتحقيق واما باعتبار انه لا تعبر بالنسبة الى من له نفس فبذلك **قوله في الوجود**
النفسي ان من حيث ان ذلك والا فبعد يتفق تحديده على الوجه المذكور
 بلا عسر **قوله للجنس والفصل** الذاتيين انما وصفها بهما الوصف تنصيصا
 على الراجح ودفعنا لوجه ان يكون المراد بهما ما به التميز كذلك مطلقا ذاتيا او غير ذاتيا
 وما به التميز كذلك بناء على اصطلاح الفيلسوف في اطلاق الجنس والفصل
 على الوصف العام والحيثي كما التزمنا به سابقا **قوله فان ذلك** اي التحديد على الوجه
 الحقيقي من حيث هو كذلك عسير في اكثر الاشياء لثبوتها مميزات بين الذاتيات
 والوصفيات لا شبهة للجنس والوصف العام والفصل بالحيث **قوله كذلك** تقديره
 الظاهر تقدير بلا تعسر اذ اصل القدرة لا ينكر في الحد الحقيقي وان كان الا
 مميزات بين الاجناس والفصل والافاضل صعبا في بعض المواد فالعقل الكلي
 لو كان وجه التوضيح بالامميزات بين الذاتيات والوصفيات كان الحد الواسع
 ايضا مستورا اذ هو ايضا يحتاج الى ذلك الامتياز فالاولى ان يقول في السابق

المتوهم بالتحقيق لا يطلق التوفيق وفي اللائحة لان ثبوت مطلق التوفيق
وكونه اه و يمكن ان يجاب لان اصل الامتياز حاصل كان الادنى متيقنا
هو الامتياز بالوجه فيجوز على الوجه الرسمي وايضا يمكن ان يكون الكلام مبتدأ
لزم الامتياز **قوله والشرح** بنى الكلام اه برب الشارح لم يصيب في شيء لاني
مراهم الاما بين ولا في اعراض الامور عليها اما ان لم يصيب في مرام الاما بين
فلا نهي نفي عن النفي بالحد الحقيقي لا بالاسمي بوجه التخرج المذكور في المنصف
بان المتوهم بالحد الحقيقي لا الرسمي واما ان لم يصيب في اعراض الامور فلا ان الامور
صرح بان ذلك الوجه ان لم يقدح في ثبوت التوفيق بل يمكن توفيقا ولو كان حذرا سيما حيث
حمل الوجه المذكور على التوفيق لا على الموقف ثم اعلم ان في هذا المقام اربعة توجيه
الاول انما نفي عن النفي بالحد الحقيقي على النفيين لا الرسمي على النفيين هذا
على ما فهم الصنف المحقق والحشي الموقوف على ما هو المخرج في المنصف والثاني انما
نفي عن النفي بالحد الحقيقي ولو كمن على النفيين واثبت التوفيق الذي لا ينفقان
باسم عدم الامتياز بين التوفيق والوفيات وهذا على ما فهم الامور
على ما ذهب اليه الحاشي وبعض الافاضل لكن الامور اعترض عليها بان التوفيق
المتوهم اذا لم يعلم ان من التوفيق يتبع في الرسمي بناء على ان المعنى في التوفيق هو
الامتياز عما سواه فلا يصح الحكم نفى التوفيق بطريق الرسمي وخالف البعض المذكور
وصحح كلامها على هذا التوجيه بناء على ان امتياز الشيء عما سواه لا يمكن
في التوفيق بل المعنى فيه مع ذلك ان يكون من الوفيات او من بعض التوفيق
والتوفيق والظاهر ان التوفيق ذاتي والحشي المحقق الموقوف مع الامور في ان لا
متباعد عما سواه كاف في التوفيق حيث حكم بانها نفي عن النفي بالحد الحقيقي
على الرسمي والثالث انما نفي التوفيق عن واثبت التوفيق بناء على ان التوفيق
والتميز لا شيء يحصل مطلقا اللازم وان التوفيقا يثبت باللازم البين ثبوت
لافراد الموقف والانتفاء عن اعتبارها على ما فهم الشارح المحقق والنظم صححه وجاب

عن اعراض

عن اعراض الامور على ما فهم ايضا **قوله** بنى الكلام اه يعني ان هذا
الجواب مع كونه مبنيا على توجيه اعراض الامور على خلاف مزايا منتهت عليه ليس
بشيء في نفسه لانه بخلاف ما هو المشهور عن الجمهور في ثلثة امور الاول انه قال بان
النفي علم به القس ولا يصلح ان يكون توفيقا للمشهور ان النفي الحقيقي
لا يحسن نظرها على اشتراك ما به بينهما انما في شتم على توفيقات كل من
الافهم والثاني انه قال بان المشار يعلم به المتمد ولا يصلح ان يكون توفيقا
والمشهور ان المشار اشارة الى توفيق رسمي وذلك ان قال بان المعنى في اللازم
الذي يصلح للتوفيق ان يكون معلوم الاختصاص والمشهور ان المعنى فيه اختصاص
بافراد الموقف وتوهم بجميع تلك الافراد في نفس الامر لا العلم بذلك الاختصاص و
المشهور ان كان العلم بالاختصاص والشمول من شرط ابطال الكلام لا من شرط ابطال
التوفيق لان اصل الاختصاص والشمول كاف في اصل التوفيق **قوله** بنى الكلام اه
جيب ادبنا لمنشأ وعلل الشارح يعني ما ثبت في مبراه ان يجب ان
يكون بين الموقف والموقف لزوم بالمعنى الاخص ظن الشارح ان يجب ان يعلم
ذلك وليا اقل ولا يعلم ذلك الشارح لازم بين التوفيق اه وليس كذلك ان يكفي
ان يكون بينهما لزوم بالمعنى الاخص في نفس الامر سواء علم ذلك او لم يعلم
وجا هذا المرام ان ذلك الطريق ان كان بحيث يستقل اليه من ذلك الى ذلك
الشيء الا ان كان موقفا ولم يكن بذلك التوفيق لم يكن طريقا الى موقفه ايضا
فعلى هذا الاعتبار لقوله فقد جاز ان يكون الشيء طريقا الى موقفه شيء ولا يكون
موقفا لا انتفاء شرط لا اذ جاز ان يكون طريقا جاز ان يكون توفيقا هذا
ثم اعلم ان الجواب عن اعراض الامور على توجيه اعراضها على ما فهم انما هو
نفي عن النفي بطريق التحقيق لا الرسمي وبنى على هذا ما في المنصف **قوله**
لان التوفيق اه بيان لان لقوله والعلم من هذا القيد لقوله ونحن توفيق
باختصار الجزم اه بيان لكونه مما يعلم بنفي بوجه وقوله ذلك نعلم اه بيان

لكونه مما يستتبع عن غيره في مشاير في قول ولا يعلم في شيء من الحالين لازم
 اذ بيان لكونه مما لم يوفى لازم بين الثبوت وبين الاستفاد **قوله** ولا ينفك بيان
 الى جبرانه قولنا ان العلم المطابق وغيره في كبر من التفهيمات والامثلة **قوله**
قوله ان العلم انما اشار الى تقريره في صورة قياس مركب هلكت الوهم يكن العلم
 ضروريا لكان كسبيا ولو كان كسبيا كان متوقفا على العلم بغيره ولو كان لو
 متوقفا على العلم بغيره لكان دورا او اشار الى بيان الملازمة الاولى بقوله اذ
 لا يخلو بينهما والى الثاني بقوله مع توقف الغير عليه ولا كان الملازمة الثانية
 ظاهرة لم ينفك من بينها لان امتناع الكتب في شيء بنف ظاهر وقد قرر البعض
 على صورة قياس استثنائي وقال العلم لا يخلو اما ان يكون معلوما بالغير الى غير
 محتجا الى الغير او معلوما بالغير الى ضرورة لا يحتاج الى الغير او غير معلوم فان
 كان الاول يلزم اليور الحار فلا بد ان يكون اما معلوما بالغير او غير معلوم لكنه
 معلوم فيكون معلوما بالغير وضروريا وهو المطلوب **قوله** اذ لا واسطة بينهما
 لتأورد عليه ان كونه ممتنع لتصور واسطة بينهما اجاب عنه فيما نقل عن بيان
 اراد ان لا واسطة بينهما فيما علم او من شأن ان يعلم كما ههنا وفي اجاب عن
 هذا النظر بعض الافاضل وقال القزويني والاكساب كما يتصف بهما العالمون كذا
 ينصف بهما العالم فلو حمل الكلام على الاخير لم يتوجه عليه ذلك ولم يجز في الجواب
 وقال بعض الكرام ادعى ذلك البعض بانه لا فرق بين الانصافين في توجبه ذلك
 فان العلم بالعلم لم يكن ضروريا بل جازا ان يكون ممتنع لتصور اقوال الظاهر ان
 الكلام في الوقوع لاني يجوز فلا يرد عليه شيء اذ الظاهر ان المعلوم بحسب العلم
 ينقسم الى الفوري والنفي والممتنع لتصور اما العلم فانما ينقسم بحسب
 العلم الى الفوري والنفي لا الممتنع لتصور وجاز ايضا **قوله** ان العلم
كسبيا به فلا يخلو الكلام الا لا يخفى ان المناسب للتقريره اليور ان يقول من
 انه لا يلزم من عدم كونه ضروريا كونه كسبيا لجواز واسطة بينهما وهي المتاع

حصوله في الثاني بذكره على ما ذكره ان امتناع الكتب به عبارة عن بطلان
 الثاني وكونه ضروريا تنقيض المقدم والمنكر بطلان الثاني تنقيض المقدم مما
 لا يستلزم اجاب بما حصل ان هذا التوجيه منبني على تقريره ليدل على خلاف
 ما قرره لان جمل تقريره في غير التقرير المذكور اقوال الظاهر ان هذا الجواب
 عن السؤال الاول لا يفي في الجواب عن الاول بان هذا التوجيه منبني على ان الكلام
 باعتبار المعنى ومن الثاني بان امتناع الكتب به عام وبطلان الثاني خاص
 فلا يكون عبارة فلا يستلزم **قوله** الجواب انما اشار الى المنع الذي
 اشار اليه بقول الشرح بعد تسليم كونه معلوما حاصله ان ارب يكون معلوما
 معلوم بكنهه فلا نسلم ذلك وان ارب انه معاروم مطلقا فهو غير مفيد اذ
 ان النزاع انما وقع في كونه معلوما بكنهه لاني كونه معلوما مطلقا على ما سبق
 عند النقل عن المستصفى هذا على راي الخشبي المتيقن واما على راي الشرح
 المحقق في اصل التقرير ان ارب ان معلوم بتوقيفه بلا علة فلا نسلم ذلك
 وان ارب ان معلوم مطلقا فهو غير مفيد اذ النزاع انما وقع في كونه معلوما
 بتوقيفه لاني كونه معلوما مطلقا وانما قرر المقام على توجيهه لاني توجيه
 الشرح اشارة الى ان الحق في من ههنا ما هو ما ذهب اليه الخشبي المرفق
 اعني عن الخشبي بالحق الحقيقي لا الوكي عندهما هم الحرمين **قوله**
قوله ان العلم ان هذا المنع راجع الى دليله بناء على ان منع
 المعنى الذي راجع الى دليله والى دليله في هذا المقام هو قول وغير العلم لا يعلم
 الا بالعلم بنصوره وقد اشار بقوله ونصور غيره لا يتوقف على نصوره وهذا
 الغير كاف في المقام المذكور وانما زاد قولنا اذا كان كسبيا كان نصوره
 موقوفا على تصور غيره ليكن في شرح القول فلو علم العلم به والثلا يتوهم ان
 في الجواب منعنا تلك المقدمه ايضا وليكون اشارة الى اختلاف جهة للنو
 التوقي وقوله فان اكثر الناس لا يتصورون تنوير السند الذي اشار به

الى اختلاف هذه التوقف فمن ذهب الى ان الخصم الذي ذهب الى ان تصور
حقيقة العلم موزون لا يستلزم ان اكثر الناس لا يتصورونها فقد خرج عن قانون
التجربة **والجواب** ان بيان ما يتوقف عليه تصور العلم وهو حصول
العلم بغيره وقد بينت حيث قال وتجوز ان يتوقف تصور العلم انما هو على حصول
العلم بغيره ولم يقل ان تصور العلم لا يتوقف على تصور العلم وقد كان هذا كافيا
في المقام ولم ينعم من هذا بل زاد على هذا الاصل وقال انما قال تنبيهنا على من
توجه اليه وتنبهنا على اختلاف هذه التوقف فلا يكون مقلدا **والجواب**
اننا الى بيان ان الزيادة المذكورة بيان لما نشأ ونوهم اليه وادان
تصور العلم يتوقف على حصول علم جزئي متعلق بذلك الغير ضرورة ان كونه
الشيء من تصور معلوما لا يمكن الا بحصول ذلك العلم الجزئي ويتوقف على حصول
ماهية العلم ايضا في ضمن ذلك العلم الجزئي ضرورة ان حصول العلم الجزئي
ينظم حصول العلم المطلق فلو كان مطلق العلم كسبيا وتوقف تصور ماهية
على تصور غير العلم يتوقف تصور ماهية على حصول ماهية في ضمن تصور ذلك
الغير واذا لم يتوقف بين تصور تصور جاد اليه وكان السند لم يتوقف سها
بينهما وحكم باليور على هذا التفسير فيكون الزيادة المذكورة اشارة الى
منشأ ونوهم اليه والظاهر ان قوله على حصول ماهية في ضمن وتوجيه لم
لما اخرج بغيره للمقام لا يوجب ان يكون يمكن التنبه المذكور بطريق اخر
وما ان تصور العلم اذا كان كسبيا يتوقف على تصور الغير ويتوقف في ضمن ذلك
لتصور على تصور غير ما ذكرنا ولم يتوقف بين تصور تصور جاد اليه واليور انه
ايضا فلا يحتاج الى زيادة حصول علم جزئي متعلق به لكن التوجيه ان
يرجع الى امر واحد على ما سياتي من جواب المحشى المتوقف في السؤال ثم قال
فيما نقله عن ههنا السؤال وجواب اما السؤال فهو ما اشار اليه بما حصر
انما يلزم توقف تصور العلم المطلق على حصول ماهية لو كان العلم المطلق

ذاتيا لذلك العلم الجزئي المتعلق به وهو مفعول فعله لعدم الفرق بين
التصور والحصول لا يلزم من كون تصور العلم مكتسبا من تصور الغير دور
اما الجواب فهو اننا اشار اليه بما حصره ان المطلق لو لم يكن ذاتيا للعلم الجزئي
لتعلق بالغير فلا بد ان يكون لازما لضرورة امتناع انفكاك الاشم المطلق
عن الاخص المقتضى فاعلم ان لو كان تصور العلم مكتسبا عن ذلك العلم الجزئي
لزم ان يتقدم حصول ماهية العلم على تصورها ضرورة ان المكتسب عن الشيء
يستلزم تقدم ذلك الشيء على ما اكتسب منه بالزمان لان المكتسب لا ياتي
الا بآخرة المقضية للزمان وكذا يستلزم تقدم ما هو لازم لذلك الشيء
المكتسب عنه فان تقدم المعلوم على شيء بالزمان يقتضي تقدم اللازم ايضا
على ذلك الشيء بالزمان واللازم الانفكاك وبطلان المزمع بينهما فاعلم ان هذا
لا يقبل او يقال **والجواب** ان قلت يتوقف تصور غيره او اغراض على قول فانه يتوقف
على حصول علم جزئي وحاصله ان هذا الجواب وان كان صحيحا بمقتضى السؤال
لكنه لا يبرهن انما على توقف شيء على غيره لان تصور الغير وحصول العلم
الجزئي المتعلق بذلك الغير امر واحد فلهذا لا يقال يتوقف تصور الغير على
ماهية العلم امر معقول واما على حصول ذلك العلم الجزئي فلا **والجواب**
انما يتوقف على كونه متصورا الظاهر ان هذا بغيره المقام
فلا بد عليه شيء فلا اعتبار بالقبل او بعلا وقد اجيب بان المراد من توقف
تصور الغير على حصول ذلك العلم الجزئي انه يتوقف تصور الغير على حصول الماهية
في ضمن ذلك الجزئي الا ان قوله في "العبارة" انما يتوقف تصور الغير على
الارجح لا حصول جزئي منه وان صح هذا باعتبار التاويل ايضا وفي اجيب
ايضا بان المراد حصول العلم بغيره متعلق به فلا يلزم توقف الشيء على نفسه
لان تعلق الشيء بنفسه كذا يلزم توقف الشيء على نفسه على المتأخر لان ذات
الشيء متقدم على تعلقه وهذا ظاهر الا ان يقال المراد ان تصور المتعلق بالغير

من حيث هو متعلق بيقين على تعلق العلم به في نفسه صحيح لكنه لا يدخل
 في هذا المقام فيكون نقول اذ الكلام في توقف تصور الغير عن اعتبار الحقيقة فيه
 واجيب ايضا بان لا يتصور الغير معناه اللغوي المصداقي الذي ينسب الى العالم
 وبالعلم به المعنى الاصطلاحي الكيفي سواء الاور يتوقف على حضور الثاني لكنه بعيد
 ايضا اذ الكلام في تصور الغير بالمعنى الاصطلاحي **قوله استحتم ان يكون من القيد**
 الثاني الى استحتم ان يكون للمعنى ان العلم بوجوده معلوم بالضرورة مع انه ليس
 بمادة يجب المقام فالعقل المتبادر من هذا الكلام ان العلم بوجوده حاصل
 في نفسه بلا كسب ونظرا لما ان العلم بوجوده معلوم بالضرورة فليس عتقها الا
 بقرينة اقوال المقام في رتبة وايضا العبارة تحمل هذا المعنى وان كان ضعيفا فلا
 محال لان **قوله لا يطابق الجواب** ادنى ولا يطابق القيد الثاني في الجواب المذكور
 وبخلاف القيد الثاني في تقرير السؤال على ما ذكره في متن الكتاب لان قول الماشي
 اعني يعلم كل احد وجوده ضرورة ظاهر في القيد الاور ومن انكر هذا فقد عدل عن
 الظاهر هذا ثم عدم مطابقة الجواب للقيد الثاني لان الجواب مبني على القيد
 الاور فعلى هذا لا يراد عليه بان معنى الكلام على القيد الثاني ان يصدق كل احد
 بانه عالم بوجوده ضرورة الى معلوم بالضرورة وكذا معنى الكلام الماشي ان يعلم
 كل احد العلم بوجوده ضرورة فيكون القيد الثاني مطابقا لتقرير السؤال على ما
 ذكره في متن الكتاب بناء على ان التصديق يتوقف على تصور الاطراف وبان
 انقrah القيد الثاني من هذا الكلام اعني ان علم كل احد بان موجود ضروري الى
 معلوم بالضرورة ظاهر ومبادر ويمكن تطبيق الجواب على هذا التفسير بان
 يكون متعالي هذا الكلام ويكون حاصله ان لا نسلم ان علم كل احد بان موجوده
 معلوم بالضرورة بل الضروري الى حصوله بلا نظر وكسب هو حضور العلم بوجوده
 لا العلم بالعلم بوجوده وهو غير تصور ماهية العلم الذي هو المتنازع في اما
 عدم ورود الاور فلان تقرير الماشي ظاهر في القيد الاور والثاني خلاف



الظاهر واما عدم ورود الثاني فلان ظاهر الجواب ينزل على ان السؤال
 باعتبار القيد الاور والجزء خلافه خلاف قول فلان ذلك فانه واعلم ان الله
 ان يكون المراد بعد التفسير اوضح من قبل التفسير وان كان باعتبار مجموع المفردات
 كما قالوا في عطف البيان فلا يرد عليه ما قيل من انه يجب ان يكون التفسير
 اوضح دلالة على المراد من المفرد وهذا ليس كذلك بل الامر بالعكس فان قول
 ان كل احد بان موجود ضروري وان استحتم ان يكون من القيد الثاني في لفظه ظاهر
 في ان يكون من القيد الاور وكذا **قوله اي ما هو بالضرورة** وان استحتم ان يكون
 معناه ما ذكره لكن الظاهر المتبادر من هنا انه لا يخفى على من انصف
 وتركه انقصه والاعتناق لان المقام بيان كمال الايضاح وهو حاصل مجموع
 التفسير والمؤكد كما يحصل كمال الايضاح مجموع البين وعطف البيان كما قالوا في
 مقامه وبهذا يتبين ان ما ذكره فيما نقله عن ههنا من انه يتوقف بما ذكرناه
 ما اورد عليه بان تفسير الضروري بغير ذلك انما يكون اذا وقع موقفا متعلقا
 العلم واما اذا وقع موقفا له فمعناه ان حاصله لا يتطابق مع ذلك لا يطابق من الكتاب
 الا اذا حمل على ان يعلم العلم بوجوده ولا يخفى بعده على ما ينبغي **قوله وانما حمل**
 الى انما حمل انما اشرح الضروري على كونه صفة للعلم باعتبار نفسه لا باعتبار
 تعلق علم اخر به حيث فلا اولان علم كل احد بان موجود ضروري فانه مرجح في
 كونه صفة للعلم بذلك الاعتبار بناء على ان قول بان موجود ضروري بهان
 لقول ان علم كل احد باعتبار المقام وخبر ان محذوف قوله تنبيه على ان
 الضرورة هناك اي في عبارة المصنف كذلك اي صفة للعلم باعتبار نفسه لا باعتبار
 تعلق علم اخر به وهو ظاهر ما ذكرنا فلا اعتبار لما قيل **قوله ان**
 يريد ان الضروري اذا وقع موقفا للعلم كان معناه ان حضور العلم لا يحتاج
 الى نظر وكسب ويستغنى عن الاكتساب وفي هذا المقام وقع موقفا للعلم
 فيكون معناه ان حضور العلم مستغن عن تحصيل الاكتساب فيكون الضرورة

ورد بان يجوز ان يحصر ضروري ولا يتصور او يتقدم تصور وعطف قولنا **او يتقدم**
تصوره على قولنا **يحصر** وبين جواز انفكاك كل من الحصر والتصور عن الآخر فلو
عطف في هذا المقام **او لا يتقدم** على قولنا **لا يلزم** واجمع على صيغة الماضي
كان بياضا لجواز انفكاك كل من الحصر والتصور عن الآخر فيحقق التساوي
بين كلامي هذا وبين ملكياتي تنسب لظاهر ايضا الى كما كان بيني تنسب
على التوجيه الاول في الشرح اذ يجوز ان يعطف **او لا يتصور** على قولنا **لا يتصور**
ان لم يكن التفسير من المصنف المحقق **او لا يتصور** ان يجوز ان يكون ما يبيح الإشارة الى
ما ورد هناك من ان البديهة تنافي الاستدلال الى جواربه بان العلم البديهي بما
بالشيء مغاير للعلم بان ذلك العلم بديهي ولا يلزم من بديهته الاول بديهته
الثاني قال بعض الحكماء **او لا يتصور** ان يكون المراد بما يبيح في مقام الجبر من الوجه الآخر لفور
الخبر حيث قال الثاني **او لا يتصور** بينه وبين غيره ضرورة وهو ان الجواب ان كسائي عند
وعطف الى هذا الموضع هو ان يورد ههنا ايضا بان يقال اننا نذكر بالفور
النفور بين العلم وبين غيره من الظن والشك وغيرهما والنفور بين الشياطين
مبسوط بتصورهما فيكون تصور العلم ضروريا لان التيقن على الضرورة الاولى ان
يكون ضروريا بالجواب ان النفور بين الشياطين غير مبسوط بتصورهما بالكنه والكلام
في ذلك فعلى هذا يكون النفع قطع عروق الشبهة ويحتمل ان يكون المراد به مود
ذلك الجواب ويعطف الى هذا الموضع ان يجاب بمثل ذلك الجواب عن السؤال
بلزم تصور العلم بحصوره في ضمن العلم الضروري الجزلي بان يقال ولو سلم انه يلزم
من حصول العلم في ضمن العلم الضروري بان موجد تصور له لكن لا نسلم انه يلزم
بالكنه فيكون النفع ظاهرا قولنا **او لا يتصور** ان كان بعيدا لكان النفع في المقام
قوله **تبيينها على انفسها** انما يريد ان يوضح الى ان كلمة **او لا يتصور**
المصنف الخلو لكن لا مطلقا بل لا تحققة في ضمن الجمع وبين غيرها بالاول
قوله **اذ** اي في جعل قولنا **تقدم** مصدرا معطوفا على قولنا **تصوره** تعسفو

قوله **او لا يتصور** انما يريد ان يوضح الى ان كلمة **او لا يتصور**
المصنف الخلو لكن لا مطلقا بل لا تحققة في ضمن الجمع وبين غيرها بالاول
قوله **اذ** اي في جعل قولنا **تقدم** مصدرا معطوفا على قولنا **تصوره** تعسفو
ورد بان يجوز ان يحصر ضروري ولا يتصور او يتقدم تصور وعطف قولنا **او يتقدم**
تصوره على قولنا **يحصر** وبين جواز انفكاك كل من الحصر والتصور عن الآخر فلو
عطف في هذا المقام **او لا يتقدم** على قولنا **لا يلزم** واجمع على صيغة الماضي
كان بياضا لجواز انفكاك كل من الحصر والتصور عن الآخر فيحقق التساوي
بين كلامي هذا وبين ملكياتي تنسب لظاهر ايضا الى كما كان بيني تنسب
على التوجيه الاول في الشرح اذ يجوز ان يعطف **او لا يتصور** على قولنا **لا يتصور**
ان لم يكن التفسير من المصنف المحقق **او لا يتصور** ان يجوز ان يكون ما يبيح الإشارة الى
ما ورد هناك من ان البديهة تنافي الاستدلال الى جواربه بان العلم البديهي بما
بالشيء مغاير للعلم بان ذلك العلم بديهي ولا يلزم من بديهته الاول بديهته
الثاني قال بعض الحكماء **او لا يتصور** ان يكون المراد بما يبيح في مقام الجبر من الوجه الآخر لفور
الخبر حيث قال الثاني **او لا يتصور** بينه وبين غيره ضرورة وهو ان الجواب ان كسائي عند
وعطف الى هذا الموضع هو ان يورد ههنا ايضا بان يقال اننا نذكر بالفور
النفور بين العلم وبين غيره من الظن والشك وغيرهما والنفور بين الشياطين
مبسوط بتصورهما فيكون تصور العلم ضروريا لان التيقن على الضرورة الاولى ان
يكون ضروريا بالجواب ان النفور بين الشياطين غير مبسوط بتصورهما بالكنه والكلام
في ذلك فعلى هذا يكون النفع قطع عروق الشبهة ويحتمل ان يكون المراد به مود
ذلك الجواب ويعطف الى هذا الموضع ان يجاب بمثل ذلك الجواب عن السؤال
بلزم تصور العلم بحصوره في ضمن العلم الضروري الجزلي بان يقال ولو سلم انه يلزم
من حصول العلم في ضمن العلم الضروري بان موجد تصور له لكن لا نسلم انه يلزم
بالكنه فيكون النفع ظاهرا قولنا **او لا يتصور** ان كان بعيدا لكان النفع في المقام
قوله **تبيينها على انفسها** انما يريد ان يوضح الى ان كلمة **او لا يتصور**
المصنف الخلو لكن لا مطلقا بل لا تحققة في ضمن الجمع وبين غيرها بالاول
قوله **اذ** اي في جعل قولنا **تقدم** مصدرا معطوفا على قولنا **تصوره** تعسفو

لا يلزم من رد دليله انما يجوز عدم مساوات دليله المراد بالمراد في نفسه
وان كان مساويا في زعمه وان كان باطلا في نفسه ايضا فالحاج الى اثباته بصدق خبره
قوله ولا يلزم من بطلان الملازم بطلان الملازم فالأصل لجواز ان يكون الخ
وربما بان هذا ينبغي تحريمه بوجوب مساوات دليله لولا قولهم ان هذا على
فان اذ لا يلزم من وجوب مساوات دليله لولا ان يكون كدليله فاجب على موله
مسوابة في نفس الامر وان كان مساويا في زعم الخصم نعم يلزمه ان يفتح عليه دليلا
مسوابة حتى يثبت مراده وايضا للعبث في دليله مساواته لولا **ثم قال** ذلك
الاذل ذلك لجواز ان يكون شي واحد ولا تتركها كافي في اثباته فيجوز على دليل
النباهة على فليس ما قالوا في العلة المستقلة فكم ان لم يحكم العقل باستقاء العلل
من استقاء تلك العلة لجواز ان يوجب بالآخرى فكلية ذلك في حق فكلما انتهى
اقول ان هذا مع الفرق لان عدم تأثير العلة المستقلة لا لعدم صلاحيتها بل
لانها شأنا والكلام فيما ليس بمنفك لكن ليس لها صلاحية الاستدلال وايضا ان
اراد ان كلامها كافي في اثباته في زعمه فلا تفتاد وان اراد ان كافي في اثباته في نفس
الامر فكيف يمنع لانه يقتضي وان اراد ان هذا ما وفي كماله لولا فاذا منع
واحد منها يلزم منع كل منهما والا لم يكن كلامها مساويا للآخر والمفروض ان مساواة
وكانت انما رأت هذه الابحاث بقوله فثابت **قوله** لثبت كونه كسبيا هذا على
موافق المصريح **قوله** ونظيره هذا هو المفاد من ظاهري المعنى والشرح فيكون
فليس مركب من اقواله مركب من متصلتين ومن كسبائي مركب من شتيحة
ولا الاقوال من كسبائي ونقيض تاليها كذا فعله المحقق النفاذاني و
وقوله ههنا لو كان العلم ضروريا كان بسيط والثاني باطل والمقدم مثله
اما الملازمة فلا تلامع في الضرورية الا كونه بسيط واما بطلان الثاني فلا تلامع
لو كان بسيط لكان كلامه في علمي والثاني ظاهر الفاد لكنه خلاف السوف
قوله ثم يستثنى نقيضه في النتيجة وانما خلاف الثالث في هذا الى كسبائي لثبت المرام

بعو ابطال مقدمها وانما على ما قرره ان الخ فبحسب اثبات المرام ابطال المرام
ملازمة وهذا ظاهر **قوله** في المعنى الخاص نقل عنه في رد على من توهم ان اراد ان
حصول المعنى ذاتي له لانفس المعنى كما قاله الثالث وجوزوا عليه بان المعنى
صادق عليه فلو لم يكن تمام حقيقة لكان مركبا من من خصوصية فيه دانه
انما يتبع لو لم يكن المعنى عرضيا لفعول الثالث المحقق عن ذلك لئلا يرد عليه
هذا المنع فالأصل ان هذا الظاهر اراد بالمتوهم النفاذاني لكنه ليس مراده
ما فهمه في كونه من كلامه فان عبارة ههنا او غيرها الثالث وجوز بان العلم معنى
فلم يكن كالمعنى علمي لزم تركيب العلم من المعنى ومن الخصوصية التي بها عتار عن
ببر المعاني واعلمه من بان انما يلزم لو كان المعنى ذاتيا لفعول الثالث الى ما لا
يرد عليه هذا المنع وهو ان يلزم ان يكون كل حصول معنى علمي لانه ذاتي للعلم لا
بعقل ما هيته بدونه ويرتفع بارتفاعه ويلزم ان يكون تمام ماهية ليس لها شكله
اقول يحتمل ان يكون المتوهم غير النفاذاني كما يفهمه قول الظاهر ولو سلم ان المتوهم
هو النفاذاني فكلامه ههنا هو ههنا ما فهمه في كونه اذ ليس فيه ما يبرر على ان المراد
بحصول المعنى المعنى الى اصل بظاهره بغير ان المراد به هو حصوله وان كان التفسير
خلافه والتفسير جارجه يمكن تطبيق الكلام بينهما بان المراد بحصول المعنى المعنى
الخاص لانه خلاف الظاهر فبعد على ظاهر عبارة ما ورد عليه **قوله** لا على معنى ان هذا
رفعين اه دفع ما بردي كبرى الدليل حاصل التوفيق المعنى الخاص في الزعم ذاتي
للعلم لان المعنى الخاص في الزعم لو دفع عنه لا يرتفع ماهية العلم عنه وكل ما لورفع
عنه لا يرتفع ماهية العلم عنه فهو ذاتي لاصل الرفع ان المراد من الرفع الاول في الزعم
هو الرفع الثاني فيها فلا يرد المنع على الكبرى بان يجوز ان يكون الاول لولا او لا زما
لثاني لكن الكلام في ان الاول هو الثاني وكانت بني الكلام على مرام المسند في
هذا المقام وقولنا ان هذا ايضا بغير **قوله** فان ثبت منها لا يبراه نقل عنه هو
نوعهم بعضهم ان الجواب رفوعه على ذلك وهو فلو ان رفع العلة الثامنة هو

بوجوب رفع المعلول وليست ذاتية له **ان** هذا على تقدير كون الماهية مجعولة
هذا الظاهر واما على تقدير عدم مجعولتها فبعدم الكسبي المذكورة ايضا ولعمري
نقد بان رفع الاول هو عين الرفع الثاني بان يقال لا نسلم ان كلاما لورفع عن
الذهن لا ارتفاع ماهية العلم عنه فهو ذاتي ليجوز ان يكون الاول شرطاً ولازماً
له فلا يلزم من ارتفاع ماهية العلم عن رفع كلامها كونها ذاتية له والخاص ان
كانت الماهية مجعولة فتمنع ملكي ونقول ان رفع العلة الشاملة بوجوب رفع المعلول
المعلول وليست بذاتية له وان لم يكن مجعولة فتمنع ايضا ونقول يجوز ان يكون الاول
شرطاً ولازماً للثاني فيلزم من رفع الاول ارتفاع الثاني لكن لا يلزم ان يكون الاول
ذاتياً للثاني والمطلوب ان يكون الاول ذاتياً للثاني هذا وقد اورد بعض الحكماء
على ما نقله عن ابن المراد لورفع عن الذهني لا عن الخارج ورفعه العلة الشاملة من
قبيل الثاني لا الاول وقد دفع على تقدير الاول لا على الثاني ثم قال في اخر الكلام فمما نقل
والظاهر ان اربابنا الى ما دفعناه به على الثاني ايضا **قول** لا نسلم ان ارتفاع المعنى عين
ارتفاع ماهية العلم فهو الصواب الذي كورفاه بعض الافاضل هذا المنع فمما ذكره
لخصه بمنع كون ارتفاع ما اللون عين ارتفاع ماهية السواد بل يجري مثل
هذا المنع في كل ستم ذاتية كالحيوان والناطق بالنسبة الى الانسان وقوله في انهم
بعينه واما اربابنا الى الماهية فيجعلون العلم جنب والخاص فضلاً وان اجعلت
الى غيرهما احتملا لا بعيدا غيرنا من دليل انتهى فالرفع الكلي الحكم بان هذا المنع
مما ذكره محض في ميوته اذ قد تفرق فيما بينهم ان دعوى البدهية في مقام النزاع
غير مسموعة واما بمنع هذا المنع بالمنع المذكور ان لو سلم كون المعنى الحاصل ذا
ذاتية للعلم عند الجميع كما سلم كون اللون ذاتياً للسواد مع ان شبهه به لا يفيد
في هذا المقام فان عين ارتفاع اللون لا ارتفاع السواد غير ذاتية واما يلزم لو
لو كان اللون ذاتياً للسواد وهو ممنوع اذ قد تفرق ان الامتناع بين الذاتيات
والوحدات الصعبة من خلاف الفساد ثم قال في مقام زيادة الرد لثلاث البعض وجرى بان

مشهدا

مشهدا المنع في كل ما سلم ذاتية بعد النطق بمعنى الذاتي ثم وقبل النطق غير
مفترية وقال ايضا ولا تفرق بينهم من اعتبار الاقرب وجعل العلم جنب والخاص فضلاً
انما هو على ما لا يبق التمثيل والتنظير في مقام التعليم والتميز لا على لائق الجزم و
المتيقن في مقام الدعوى والاعتدال لا وقال ايضا وقد تفرق ايضا ان المانع بكيفية ذاتي
الاحتمال ولو بعيدا غيرنا من دليل **قول** دعوى البدهية في مقام النزاع غير مسموعة
ان لم يكن بديهية وان كانت بديهية فالخصم يكرها لمجرد عناده في الحق كما
هو شأن البعض فمسموعة ومقبولة فلا يلتفت الى انكار الخصم وايضا فيقول
وسلم ان اللون ذاتي للسواد فالمنع على هذا ما كبره لكن الكلام في ان المعنى
الخاص في الذهني ذاتي للعلم ام لا فان كان ذاتياً له فتم ان الكلام وان لم يكن
ذاتياً له فلا افتراض ان يكون لازماً له لا كمنزلة رفعه فنفية الدليل ونقول
لو كان ضرورياً لكان بسيطاً ولو كان بسيطاً لكان العلم حاصله مع حصول كل معنى
واللازم متشققا اما الملازمة الاولى فلما ذكرنا ان ذاتية فلان ذلك الحاصل لازم
ووجوب اللازم يستلزم وجود الملزوم الا ان يقال ان ذلك اللازم لازم مشترك بين العلم
وغيره فلا يتحقق الملازمة الثانية ايضا وعلى هذا حاصل مرام المحقق في رفع المنع له
لصفي الدليل الذي كورسبند ان ذلك المعنى الحاصل يجوز ان يكون لازماً مشتركاً بين
العلم وغيره فلا يتحقق الملازمة الثالثة وان سلمنا رفعه ارتفاع ماهية العلم
بناء على ان انتفاء اللازم بوجوب انتفاء الملزوم بآله وهذا ظاهر ولكن قد يجي
ان التمييز اما موجب العلم او عينه والتمييز هو الصورة الحاصلة في الذهني فاذا كان
المراد المعنى الحاصل الامر الحاصل للقوة المدركة فكيف يمنع الا ان يقال المراد به
في مقام التمييز التمييز الذي لا يستلزم متعلقه نقض ذلك التمييز لا المطلق التمييز
وفي هذا المقام هو التمييز المطلق لكن يلزم ان يكون مركباً وان الكلام مع بساطة
وكان هذا على الفالين يكون العلم كسبياً واما القابلية بكونه ضرورياً فيقولون
بان التمييز والمعنى الذي صدر في الذهني في الحقيقة نوعان معنى لغوي في الماهية

ولا يتحقق التركيب في كل منهما وليس احدهما اعم من الاخر ان الشئ هو السبب الاول
وان لم يكن موافقاً لمعنى الملازمة الاولى هذا ما ظهر في هذه المقام بقول الله
الملاك الوزير العلام او هو جبره هذا الجبره توسيع لادارة المنع اذ قيل سبق
ان المراد من رفع المعنى هو عين ارتفاع الماهية وان يجاب رفع الاول لرفع الثاني
الثاني لا يستلزم كون الاول ذاتياً للثاني فعلى هذا الاحتمال لهذا الجبره
توسيع لهما **قوله** غايته يستلزمه ولا يلزم من جبره الاستلزام كون المستلزم بالكل
ذاتياً للمستلزم بالفتح فلا يثبت الملازمة الثانية **قوله** وليست كذلك ايضا ما ورد
على اصطلاح المصريح عند تفريح التصريح في الفروغ والكسبي فلا يثبت الملازمة
الاولى ايضا كونه مبنياً على اصطلاح **قوله** او مطلق العلم ليس بضروري والآ
يلزم ان يكون كل واحد من قسميه بينهما ضروريا وليس كذلك غايته في محله
قوله في الكتب الكلامية ببيان الموضوع ذكرهم يرجع اليه عند قصص التحقيق
قوله ومثلها ما اشار به المصريح ههنا فالأفاهة هي المنة في كثره بناني
ما ذكره في شرح الموافقة حيث قال نعم ان احسن ما قيل في الكشف عن ماهية العلم
هو انه صفة يتجلى بها المكنون لمن قامت هي بواجب بان هذا على من انما في الشرح
والمصريح واما ذكره في شرح المواقف هو المختار عنه وبانه لما كان هذا الجوهر اصح من
اكثر الجواهر غير المذكور ان صرح الجواهر اقامة لاكثره قام المكنون في ذات كونه من
الجوهر ما هو اوله في الصفة واحسن منه في الكشف فالجواب في مقام الجواب
عن هذا ايضا ويمكن ان يقال المراد ان صرح الجواهر المذكورة في الكتب الكلامية في ذات
لا يكون ما ذكره في شرح المواقف لما ذكر فيها وابتدأ بقوله كما يشهد بذلك ذكره
في المواقف **قوله** الاحتمال بغيره فيعلم ان احسن ما قيل في الكشف انه تم قال وايضا
الاصحية غير الاصحية في الجواب ان يكون هذا الصرح وذلك ليس بالصحيح لانه
لشمولة التصريح الغير اليقيني لكنه احسن منه باعتبار الكشف في التوضيح ما ذكر فيه
من الالفاظ بخلاف ما ذكر في هذا **قوله** هو ان صرح في نفسه لكنه بظاهره يخالف

السوق والزم في ذلك المقام اذ مع الحسبي بيان الاصحية بغير الاصحية في ذلك
المقام وان اعتبر المسوات في الصحة والزيادة في الاصحية باعتبار الكشف فيرفع
هذا الجواب الى الجواب الثاني فلا يقابل **قوله** وان كان اصحاه بريوان معني
التفصيل ملحوظ فيه وهو مستلزم في معناه وفي رد على الاصطفاي حيث لم يحل
اصح بل جعله صحيحا فالبعض الكمال وقد يقال لا يصح لهذا التوفيق الخياري فضلا عن
الصحة وذلك لان النزاع في التحديد الحقيقي للماهية العلم هذه الابطال
العلم بكنه ماهية العلم فان العلم عند اصحابه صفة حقيقية موجبه لها اضافة
وعينية والتجسيمية ان نسبت لا يصلح كونه ذاتيا لاهم تحقيقي فلا يكون المركب من ذات
وحقيقي **قوله** النزاع انما هو في مطلق التوفيق لا في التحديد الحقيقي وبوجه هذا
قوله الشرح لا يوفق في لازم بين الشيئ لا فائدة وبين الاستثناء عن جميع ما عداها وبذلك على
هذا دليل التوفيق الثاني ايضا وايضا الصفة مع ايجابها ذلك يصلح ان يكون
حدها حقيقيا لان كلاهما ذاتي له وان كان التجسيم من لوازم الاجاب لكن التقييد
داخل والتقييد خارج ثم قوله لا يصح لهذا التوفيق على ظاهره ليس صحيحا فانه وان لم
يقف العلم بكنه ماهية العلم لكتبه بتملكه فيكون صحيحا قالوا يجب عليه ان يقال
لا يرد هذا على الكمال فضلا عن اصحية بالنسبة الى ما عداه والاعمال عليه لان
يقال المراد لا يصح له حقيقيا **قوله** الموجب المراد منه الظاهرة القطعية ولها
القطعي فالجواب الكمال لا يقال المستدل بهما انما هو جازم مطابق فيلغوا ذكرهما
لانا نقول دلالة الكمال على التوحيد عليهما انما هي بطريق الالتزام وهو غير معتبر
في التعارض فلهذا لا مرجع بهما على ان الاعراض بينهما في التقييد اللائق عن التوفيق
لما لا يثبت اليه فيما بينهم ثم قال وبهذا الى بطلانها سقط الاعراض بان ان ارد
الموجب الصحيح فلا حاجة الى قيد المطابقة وان ارد الاشم فيه فخر فيه بالموجب
فالجميع ان ليس بثبت لجواز زواله عن العلم بالفاد وقد قالوا ان التثبت لم يرد
فيه فلا حاجة الى ما قيل في دفع المراد هو الاول وذكر المطابقة لانها معتبرة في ماهية

عما عداها بما يجازيها لاحتما التسمية الشيء أيضا ففلا كما قالوا لا يحتمل متعلق
 التسمية لم يرد ان التسمية راجع الى متعلق التسمية بل يرد ان في الكلام مجازا
 اما في الطرف واما في النسبة بقرينة التسمية ونسبة الاحتمال الى النقيض
 بناء على ان التسمية تقتضي متعلقا وان المحتمل للنقيض وغير المحتمل له هو ذلك
 المتعلق دون نفس التسمية اذ لا معنى لاحتمال التسمية للنقيض وانما المجاز في
 التوفيق مع العاين شايع كغيره فلا يورث في هذا التوفيق بقرينة ان لا معنى
 لاحتمال التسمية للنقيض فان وقع ما يقال من ان المفهوم ان ضمه لا يحتمل عايد
 الى التسمية ولا دلالة على عوده الى المتعلق حيث اعتبار تلك الدلالة في التوفيق
 سيما مع الحكم عليه بالاحتية **فلا** لا يحتمل ذلك المتعلق نقيض ذلك التسمية قال
 فيما نقله عن المراد بان نقيض نقيض التسمية لا نقيض المتعلق ولا نقيض الصفه واستل
 عليه بما صمد ان المتعلق اما ان يراى لا يحتمل نقيض التسمية وهو الظاهر من عبارة
 الشيء في النقيض الثاني او يراى لا يحتمل نقيض نفسه او يراى لا يحتمل نقيض الصفه
 لكن الثاني والثالث باطلان اما الثاني فلان الشيء لا يحتمل نقيض نفسه اصلا واما
 الثالث فلان خلاف ظاهر العبارة وخلاف لافي الشيء وان لم يلزم منه ان لا يكون
 كلام من التصور والتصديق على متعين الاول والظهور من العبارة وموقفه لافي
 الشر والتوفيق العلم بان تسمية لا يحتمل نقيض على راي القائلين بانه اضاف لان هو
 النقيض في هذا التوفيق نقيض التسمية لا نقيض المتعلق لان المحتمل هو المتعلق و
 والشيء لا يحتمل نقيض نفسه فيكون هذا التوفيق نقيض ان لا يتوفيق في بعض اقسام
 الغفلة كذا يلزم على الاول ان لا يكون كل من التصور والتصديق علما لان كلامهما قد
 عبارة عن التسمية على الاول بقرينة استلها بقوله لا لا نقيض له على قول وهذا الجواب
 بين والاه التصور وقد كان التوفيق مبنيا على كونها من مقولة الكيف حيث اخبره
 انه صفة اه فلا يكون هذا التوفيق صادقا على فرد ما من افراد الموقف ويمكن ان يقال
 بان المراد بقوله لا لا نقيض له اذ لا نقيض للتسمية لكونه هو موجب التصور بقرينة المقام

واما ايضا لا يصح نقيض العلم
 المتوفيق بهما التوفيق الى التصور
 والتصديق **مسألة**

فلا يلزم ذلك بل يكون التوفيق صادقا على جميع الافراد من التسمية اما الامر النسبي في
 كلا واحد من التصور والتصديق او الصورة الحاصلة من الشيء التي يمتاز بها عن النفس
 في لاف التصور والاثبات والنفي في لاف التصديق فعلى كلا التقديرين فقوله المحتمل فان
 زعم ان التسمية هو ملائمة النفس للمعلوم التصوري اه لا معنى له لانه لا يلزم على كلا
 التقديرين ان يجعل الاثبات والنفي صفة في لاف التصديق حتى يرد عليه انها ليس
 بصفتين ولا يلزم ان يجعل ملائمة المعلومات التصديقية ما وراء الاثبات والنفي
 تسمية اصح يلزم النقيضان ما وراءهما في لاف التصديقات بل لا يلزم ان يجعل الاثبات
 والنفي بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة تسمية اما وراء الصفه و
 هذا ليس محذور وكان الحق اما الامتنان بين الازكيا واما المبدأ الى كون العلم
 من قبيل الاضافه **ثم** فان قلت المتعلق لا يحتمل نقيض في نفس الامر واما بالقياس
 الى المراكز فيحتمل فمتعلق التصور اعني التصور لا نقيض له فلا يحتمل ملائمة متعلق
 التصديق اعني وقوع النسبة في نفس الامر لا نقيض هو لا وقوعها فيه فكل واحد من
 التصور والتصديق صفة توجب لاحتما انك فلا لا يحتمل متعلقه نقيض ذلك بالها
 بالقياس الى المراكز اما التصور فظاهر واما التصديق فلا اذ كان مطابقا للواقع
 جاز ما موجب لم يحتمل بالقياس اليه واذا افاد شي منها استلها بالقياس اليه قلت
 هذا نوصيه لا يطابق الشرح لانه جعل المتعلق في التصديق عبارة عن الطرف من التوفيق
 اقوله هذا كما قال بالقياس الى صرح الشرح ان يقال لا يلزم من جعل المتعلق عبارة
 عنها فيما بعد جعله عبارة عنها في هذا التوفيق فلا يلزم عدم المطابقة للشرح وقد
 يمكن حمل التوفيق على هذا مع قطع الشرح عن الشرح وهذا الظاهر **فلا** يرد من اعتبار
 المحل بيان لوجه نفوذه الثالث في التوفيق قوله لاحتما ان قول ولا شك ان غيره
 اه بيان لوجه انك لا تجزى لا يحتمل باسناده الى متعلق التسمية كما اشتهر اليه قوله
 هو الذي لا يحتمل النقيض اي الشيء الذي يتعلق به التسمية والصفه هو الذي لا يحتمل
 النقيض دون التسمية لان المراد من النقيض هو نقيض التسمية لا بقى البين ولا يحتمل

وكذا خلاف الاصل
مسألة

الشئ نقبض نفي قطعا فلا فائدة لسلب احتمالي الشئ لنفسه عند ما انما لا يربان
 الاد من احتمالي التمييز نقبض نفي هو جواز زوال ذلك التمييز وصور نقبض نفي
 لا دلالة للفظ الاحتمالي عليه **قوله** ولما داه اي لئلا لا احتمالي الى التمييز حيث قال التمييز لا
 يحتمل النقبض وهذا يخرج بان نقبض لا يحتمل راجع الى التمييز بطريق المحال بقرينة المقام
قوله ثم الظاهر اه الى الظاهر من عبارة التوفيق وانما كان ظاهرا لان المحتمل هو المتعلق
 وهو لا يحتمل نقبض نفي وهو ظاهر ولا يحتمل نقبض الصفة اذ لا معنى لاحتمال نقبضها
 فلامعنى السلب ايضا فتعبر ان المراد هو نقبض التمييز وهو المطلوب **قوله** لا نقبض صفة
 اي ليس المراد من نقبض الصفة وان كان متوازيا لك قول الشايعي وهذا هو
 بننا والصور اذ لا نقبض له وذلك لان معنى التوفيق يكون على هذا العلم صفة
 توجب تمييز الاحتمال متعلق التمييز كما هو الامر او صفة توجب تمييز الاحتمال ذلك
 التمييز كما هو المحتمل باعتبار الظاهر نقبض تلك الصفة ولا معنى لسلب
 الاحتمالي راجع كل منهما اما التمييز فلا انه اما عبارة من نسبتي او عن الصورة في لاف
 التصورات وعن الاشارة والنفي في طرق التصديقات على ما سيجي ولا شئ منها
 مما من شأنه ان يحتمل نقبض تلك الصفة ولا معنى لسلب الاحتمالي راجع اما المتعلق
 فلا انه عبارة عن المعنى في كلا الطرفين باقيا الى التوفيق او عن الطرفين في
 طرق التصديقات على راي الشايعي ولا معنى لاحتماله وعدم احتماله نقبض تلك
 الصفة وان كانت متعلقة بذلك المتعلق اذ هذا لا الفائدة في تعلق التمييز
 لاني تعلقها فلامعنى سلب الاحتمالي راجع **قوله** او المتعلق اي ليس المراد من نقبض
 المتعلق هو ايضا وان كان قول الشايعي والتحقيق ان احتمالي متعلق نقبض الحكم
 الساتر اه ثم اذ لا ايضا في طرق التصديقات مع قطع النظر عن رايه وذلك لان
 سلب الاحتمالي راجع المتعلق كما هو الامر وعن التمييز كما هو الاحتمالي باعتبار
 الظاهر وان كان ضعيفا مما لا معنى له اما عن المتعلق فلا انه سلب احتمالي الشئ هو
 نقبض نفي الشئ لا يحتمل نقبض نفي واما عن التمييز فلا انه عبارة اما عن الم

نسبتي

نسبتي او عن الصورة في جانب التصورات وعن الاشارة والنفي في طرق التصديقات
 كما سبق البيان والتمييز باعتبار كل واحد من هذه المعاني ليس مما كان ان يحتمل
 نقبض المتعلق وهذا ظاهر وفي بعض الوجوه العلم صفة توجب تمييز الاحتمال لا يحتمل
 النقبض **قوله** بننا والصور في قبل بننا واما عند التصور الذي يتعلق بالنسبة الجزئية
 بطريق التلك والوهم لان ما يتعلق بها باحد هذين الطرفين ومن كان تصور الكذا
 خارج عن هذا الحد كما خرج به في شرح التوفيق لكن ان في تعلق التصور بها بطريق
 والوهم اذ لا نقبض له ان اريد بهذا التصور التمييز فلا يقع الاستدلال على صديق التوفيق
 على التصور لان التوفيق مبني على كونه من مقوله الكيف وهذا مبني على كونه من مقوله
 الالفية وان اريد به الصفة فلا يقع الاستدلال ايضا اذ لا يلزم من عدم
 نقبض التصور بمعنى الصفة عدم نقبض التمييز وان في هو المعنى في التوفيق في
 جوابه ان عدم النقبض في التصور كما هو باعتبار عدم نقبض المعنوم المتصور فكما لا
 لا يوجد النقبض للتصور بمعنى الصفة باعتبار عدم نقبض المتعلق فكذلك لا يوجد
 النقبض للتمييز باعتبار ايضا اذ لا فرق بينهما في النسبة اليه بل الثاني الظاهر فيها يكون
 المراد من قولنا اذ لا نقبض له اذ لا نقبض لموجب التصور عن التمييز فيصالح التوفيق و
 هذا مما لا يقع فيه شبهة على احد ثم قبل لو سلم ان للتصور نقبضا فمتعلق لا يحتمل
 نقبض ذلك التمييز اذ المتصور لا يحتمل غير صورته الخاصة فلا حاجة لشمور التوفيق
 المتصور على عدم نقبض التمييز في طرق التصور واجيب بان هذا انما يصح في التصور
 بالذات لا بالوجه لان الاشارة المتصور ايضا حك بالفعول يحتمل ان يتصور بالاضا
 بالفعول ايضا **قوله** هذا الجواب اني بفتح الواو يرب بالاضا حك بالفعول كونه صالحا للفعول
 بالفعول والاضا يرب ان لا نقبض له فلامعنى السلب لم يلز الانه ان يبين المقام
 على ما هو عليه **قوله** المعنى ندان لانه انما هو صديق في هذه المثال واما صديق وكذا
 ياتي في النقبضين المختلفين بالاجابة والسلب واما صديق فانه ياتي في الموجبين
 احدهما مع دونه المحمول والموضوع غير موجود **قوله** فبعضه قضيتان متناقضتان

الا وقت ان يقال انه يجوز الاستدلال من قوله وكلاهما مجاز لكن الاول
 اظهر من جهة المعنى وان كان الثاني اقرب من جهة اللفظ فمع هذا يكون النقيض هو
 معناه احد هما مشهور والاخر غير مشهور ويكون كلام الشئ مبنيا على المشهور كما اشرنا
 فيما سبق فلا يجوز **قوله** واذا لم يكن للتصور نقيض صدق اه اشارته الى كبرى الدليل هو
 الفاعل على تناول الحد للتصور ولكن لا يمكن في هذا القدر بل يحتاج انعام الدليل الى ضم مقدرته
 اخرى واصل التفسير على هذا التصور بيننا وله هذا الحد لان التصور لا يفيض به واذا لم
 يكن له نقيض صدق ان متعلقه لا يحتمل نقيضه واذا صدق انه لا يحتمل نقيضه يتناول
 هذا الحد فينتج التصور يتناول وهذا ظاهر ثم قوله ان لم يكن بدله قوله اذا لم يكن اه في
 بعض النسخ يحتمل ان يكون اشارته الى الرد في انه هل للتصور نقيض ام لا **قوله** فاذا
 تصورنا نروع الى تطبيق التوفيق بمثل اخصوص في جانب التصور بيان التمييز وتعلقه
 وبما نفس العلم بعد توفيق التوفيق على وجه يليق بالمقام **قوله** فالتبعية ههنا هو تلك
 الصورة قال بعض الحكماء في كلام من وجوه اما اولها فلا بد من قولنا اشار الى سابق
 من ان المراد بالتبعية هو المعنى الاضافي واما ثانيا فلان الاستدلال بقوله اذ بها بمنازاه
 انما يدل على صحة الاطلاق التمييزية تلك الصورة مجازا بل اطلاق المسبب على السبب
 لا بد ان المراد بالتبعية في الحد المذكور هو تلك الصورة مع ان المطلوب هو الثاني واما
 ثالث فلان القول بالصورة فرع القول بالوجود الذهني والحقاب هذا الحد لا
 لا بقولونه بل ولما حمل في الموافق توفيق العلم بحصول الصورة على القول بالوجود
 الذهني واما رابع فلا بد من عليه ان هذا يقتضيان لا يكون العلم هو التصور
 بل صفة موجبة له وهذا خلاف ما هو المشهور المتصور ويقتضيان ايضا ان يكون
 التصورات بارها علومها وان هذا مجازا بما ذكره واما خامس فلا بد من ان يكون على
 هذا ان يكون التوفيق بان العلم تمييز لا يحتمل النقيض توفيقا على القائلين بان
 العلم اضافي مع ان المحشى حكم بذلك **قوله** **وانا القول في الجواب** عن الاول اننا لانسلم
 الخ لانه لا استدلال سابق اذ يجوز ان يكون المراد فيما سبق انه صفة توجب تمييز

الشي الى تمييزه ام لا بالشيء فيجوز تعلقه باعتبار مطابقة له فاذا اعتبر المصا
 المطابقة في الصور التمييزية جاز تعلقها به باعتبارها فلا يجوز وعن الثاني
 ايضا باننا لانسلم عدم دلالة قوله اذ بها بمنازاة على المعنى المراد كيف انه يفيد التمييز
 وان معنى التوفيق صفة توجب صورة مطابقة للمنتعلق وعن الثالث باننا لانسلم
 ان هذه التوفيق مبنية على القائلين بعدم الوجود الذهني ولو سلم فيجوز ان
 يكون هذا التصور على الوجه السهل واه حارة للمقابلة فيكس البر وعن الرابع باننا
 لانسلم الخ يجوز في كون العلم صفة وخلاف ما هو المشهور بل لا بد ان يكون
 العلم صفة من قبيل مقوله الكيف وايضا لانسلم الخ يجوز في كون التصورات بارها
 علومها وقد انزع ما ورد عليه وعن الثاني مس باننا لانسلم لزوم عدم كون توفيقا الى
 العلم بالتبعية اه توفيقا على القول بان اضافته اذ يجوز اذ يوجب تمييزه ما وراه الصورة
 فيكون التوفيق بالتبعية على القول بان اضافته مبنية على ذلك التمييز ما وراه الصورة
 ولو سلم فيجوز ان يكون تلك الصورة امرا اضافيا من حيث ان المطابقة معبرة
 في مفهومها فصيح التوفيق بها على رايهم **قوله** ولا يحتمل نقيض ذلك التمييز يعني ان
 المراد بالنقيض هو نقيض التمييز وفي اشارته الى ما سبق في التوفيق الكلام عليه في
 سبق ايضا فلا حاجة الى الاعادة لاني **قوله** فان قلت ما ذكرته من ان العلم صفة
 توجب تمييزه او ان التمييز عبارة عن الصورة المطابقة الى علم في الذهن وان التصورات
 بارها لا تقتضي كونها يقتضي كون التصورات بارها علومها المراد التصورات المتو
 الموجبة للتمييز ان الصورة المطابقة بقرينة المقام فلا بد من ما قبل المناسب ان
 يقال يقتضي كون الصفات الموجبة للتصورات وانما يقتضي ما ذكره اه لو خول كلهما
 في الحد باعتبار الجواب طرأ احد منها الصور **قوله** المطابقة على هذا الوجه مع ان الجواب
 طر منها المطابقة في نفس الامر باطل فان بعضا منها لا يوجب المطابقة فلا يكون
 بارها علومها فلا يحتمل التوفيق عن الخ وور على هذا واصل الجواب ان طر واحد
 من التصورات يوجب تمييزه ام لا بل للمنتعلق فيكون طر منها علومها فلا يجوز

في مجموع هذه **قوله** وادراكه لان الادراك ليس صفة بل مفارها فيكون عين الصورة
 المذكورة على رايه فلا تنسب الي ما قيل او بقا افا لبعض الفخور هذه الجواب هو المهور
 بين الجمهور وبرد عليه ان فرق بالعلم بالوجود والعلم بشئ من ذلك الوجه وما نحن فيه
 من قبل الثاني في المنصور في المثال المذكور هو الشئ فالصورة الذهنية انه مللا
 حظه ولا مطا بفتح **قوله** في الجواب البوق المذكور كما ذكر وان المنصور في المثال هو
 الشئ المرئي من بعيد ايضا لكن لا باعتبار انما قد بالقرينة كما هو متصف بها في نفس
 الامر بل باعتبار انما قد بالاختصاص انبه فالصورة الذهنية مطابقة لمرئيتها
 الاعتباري اما حكم العقل بالخلق فيما عدا انما قد الشئ بما في نفس الامر فلا محذور
 في كلا المقامين **قوله** في كلامه ذكرناه في ثبوت الخيال ان كان ما
 ذكرنا فهو المطلوب والاخذ فائدة اخرى **قوله** التمييز في التصديق البقبي هو
 الاثبات والنفي اه **قوله** المقتضى تطبيق التوفيق على التصديق البقبي ايضا باعتبار
 مفاده **قوله** بعض الفخور ما ذكره السيد في شرح هذه الخد يتضمن خمسة
 الاول انه يخرج بان الصورة التي صلت في الذهن من الانسان مثلا وكذا الاسا
 الاثبات والنفي ليست علما بل العلم ما يوجبها وهذا اخلاق المشهور الموقر
 والثاني انه جعل متعلق العلم والتمييز في الصور المعلوم وفي التصديق
 الطرفين وهو غير ممكن مع ان قوله ولا شك ان تمييزه انما هو شئ متعلق
 به الصفة والتمييز بل على ان المراد بالمتعلق هو ما فيها من العلوم فيبين كلابه الطلاب
 وبنى ان تلاق التمييز على الصورة التي صلت في الذهن كما فعله بالاصح له اذا التمييز
 ضافة ونسبة كما قال بسابقا ولا صفا الصورة ليست انما قد ولا يربح ان البشائر
 التوفيق ان ضمير لا يحتمل عايد الى التمييز ولا دلالة على عمده الى متعلق التمييز كما فعله الخامس
 انه جعل النقيض للتمييز وفي الاصطلاح لا يكونه نقيض للنسبة كما قد تجزئة
مخيب عن الاول بان مراد الخشيش بيان مفاد التوفيق على مرام البوق بكرة الراء وهو
 اللازم عليه واما ان المفاد حق الاطلاق فمخرم قوله وهذا اخلاق المشهور ان ارادته

خلاف المشهور عند اصحاب هذا التوفيق فلا نسب وان اراد عند غيره فلا يفرق
قوله ان بان الخشيش انما هو المتعلق في التصديق على الطرفين في هذا التوفيق ليوافق
 هذا التوفيق للتمييز الثاني في اعتبار المتعلق على مزايا الشئ حيث صدر الشئ المتعلق
 فيه على الطرفين ولا محذور في هذا واما قوله ولا شك ان يجوز تطبيقه على هذا بان
 بحد المتعلق في التصديق على الطرفين ايضا ولو سلم فيجوز ان يكون هذا القول ان
 الشارة الى جواز حمل المتعلق في هذا التوفيق على المعلوم فيها على رايه وعلى من
 مزايا الشئ ايضا اذا لا محذور على هذا **قوله** ان بان لا محذور على اطلاق التمييز
 على تلك الصورة اذا التمييز هو الصورة الاضافية من حيث ان المطابقة معتبرة
 في مفهومها **قوله** في الرابع بان ضمير لا يحتمل ليس بغايد الى المتعلق بل عايد الى التمييز
 لكن بطريق الجواز فربما المقام كما بيناها فيما سبق **قوله** ان بان المراد نقيض التمييز
 لا نقيض المتعلق اذا لا معنى لاصح التمييز بطريق الجواز نقيض المتعلق اذ الشئ لا انما
 له نقيض واما قوله فان نقيض لا يكونه الا بالنسبة الشارة الجزئية فالجواب عنه ان
 الاثبات نقيض النفي بالمعنى المشهور ايضا فلا تنسب الى بعض ما قال بعض الكمل في هذا
 المقام **قوله** في المعنى من المذكور فنحن نقول معنى الحد ان العلم مفعول توجب نوعا من
 التمييز المتعلق بالجملة ذلك النوع نقيض المتعلق فيكونه التمييز على معناه الظاهر
 وهو الاضافة ولا شك لا يحتمل الى التمييز كما هو الظاهر ايضا والعلوم هو الصورة ال
 التي صلت في الذهن والمتعلق هو المعلوم كما هو الظاهر والنقيض على معناه الا
 الاصطلاحي الذي هو مفهوم مانع لانه مفهوم افرو هو ثبوت النسبة الجزئية
 واستفادتها على ما هو معنى النقيض فان كلاهما مانع للاخر عن تحقق الشرط
 واعتبره نقيض المتعلق وان لم يترك المتعلق طرما في الوضوح التوفيق اليه عليه
 فان التمييز لا يوفق الا لمتعلق شئ والنقيض لا يكونه الا بالنسبة الشارة الجزئية ومنه
 هذا يكونه الحد صحيحا وصحيا ملا للتصديق البقبي ولا كثر الصور ان اعني
 غير ما يتعلق بالنسبة الجزئية بطريق الشك او الوهم **قوله** في صريح التوفيق المذكورة

مستم بالنظر المتعلق ولو باعتبار ارض ولكن ليس بمستم بنظر الى نقبض المتعلق لان
الاثبات نقبض النفي ايضا بالمعنى المشهور للنقبض فلا يصح قول النقبض لا يكون النسبة
ثابتة خبرية وايضا حمل التخييل على نوع من خلاف الظاهر مع انه متكلف في نفسه ولان المراد
من التخييل هو التخييل للثبوت بالكلية المتعلق بالفتح فيقتضي فلا حاجة الى هذا العهد
التفصيل ايضا وايضا لا معنى لاصحى لفظ النوع من التخييل نقبض المتعلق او غير
التخييل اما بـ كانه غير الشك واما ما ذكره كافي الفكت فلا يخجل كل منهما نقبض ما
ينعلق كل منهما به اما الوهم فلان الفطن متعلق نقبض ما يتعلق به الوهم واما
الشك فلانه لا يفرق بين على السواء واما البقيين فظاهر فلامعنى لاستعمال كل منهما
نقبض المتعلق ولا معنى للسلب ايضا **ما هو عندي** ان الحق ان يكون المتعلق
في التصديق الطرفين لان الطرفين مما من ثبوتها ان يحتمل ولا يحتمل الى الاثبات
ونفي واما الاثبات والنفي وكذا الوقوع واللا وقوع فليس من ثبوتها ان يحتمل
او لا يحتمل لان الاثبات لا يحتمل اللا وقوع وكذا الوقوع لا يحتمل النفي وهذه نظام
وقرر على هذا ولهمنا التحمل المتعلق على الطرفين في التخييل الا في
التوحي في ايضا وجزم المحسني لموفق بان المراد من المتعلق في هذا التوحي هو
الظرفان على مرام الشئ والظاهر ان مرام المحسني الحق ايضا ولهمنا التوحي في خلاف
صريح واما ما استفيد من بعض كلمات من ان وقوع النسبة لا نقبض هو لا وقوعها
فيحمل كل منهما النقبض بالنظر الى الميراث فثبت على مرام غير الشئ وعلى هذا الوجه
التوحي على ما حمل عليه القائل المذكور او حمل المتعلق على غير الطرفين لا يحتمل التوحي
منها فنقبض فلا نقبض الى ما قيل في هذه المقام **اصلا في نقبض في الاثبات**
الى ما به الاثبات وقيل على هذا وعلى تقدير النقبض بالامور المعنوية
ان ملك الجزئيات هو هو ايضا بلزم ان يكون البرهان من اولى العلم وذ
ذلك مخالف للوقوف واللفظ واجب باننا لانستلم ان هذا الحق لو للوقوف واللفظ
وانما يكون في لفظ الوقوف واللفظ اذ كان البرهان من اولى العلم في ما عدل الا

الاحسانات والموهومات ايضا لان الوقوف واللفظ انما يخالفان لكون البرهان من
اولى العلم في غير الاحسانات والموهومات لا يبرها ولو سلم ان الوقوف واللفظ يخالفان
لكون البرهان من اولى العلم في الامور كلها فهو مما لا فائدة فيه بل هو ان يكون البرهان من
اصطلاحات المتكلمين او من المعاني الشرعية **قوله** فالصفة الموجبة اه اشارة الى
ان في الكلام خذفا فالمراد في قوله ما به الاثبات **قوله** واراد بها ما يقابل الامور
المعنوية اه قد يقال فعلى هذا يرد عليه انهم قد جازوا ان الجزئيات المعنوية تدرك
علما كادراك زبر قبحه وروبه واساسا كادراك عذوبة وحاصل المرام ان
الخلق انما هو في الاساس الذي هو الادراك الجزئي المادي باسمي الخواص الظاهرة
حار حضوره عند الحس فان الشخص حال ادراكه مخصوصه لا يتغير بعد غيبته
عن الحس وان بقي صورته عند النفس فلا شئ يقول بان تلك الحالة من قبيل العلم
والجمهور ينكرون ولا نزاع في نعلق العلم بالامور المعنوية والحسبة بالترافع انما هو في
تلك الحالة الادراكية لخصه من قبيل العلم املا ولو كان المراد بالامور الو
المعنوية ما يقابل الامور المعنوية لكان الادراك بالجزئيات مطلقا خارجا عن
التوحي فلا يكون التوحي جامعا لما في الحالة المذكورة من الادراك المتعلق بال
بالجزئيات الا ان يقال ان مثل زبر هذا اخذ على وجه جزئي فليس يخرج ادلا
ادراكه على هذا الوجه جزوي وعده على معنى ولا بعد ذلك الا على وجه جزئي
ادراكه على هذا الوجه جزوي لكن يتوهم خروج ادراكه بعد الغيب عن الحس فان الادراك
في هذه الصورة مأخوذ على وجه جزئي ايضا فضرورة ان الشخص ملحوظ مع وجود الظاهر
ان هذا الخطر ليس بتفصيل فلا يحد في حروبه بل لو لم يخرج لكان محذورا ولو سلم
ولانستلم ان الشخص ملحوظ مع وجود جميع الوجوه فيذكر على الوجه المكنى في الحقيقة
فقد خذ فلا يحد واما قوله فقد استلزم انما في هذا فقد اوردت الخلل في انكسار
الحجج بروج العلم بالجزئيات الموهومة عنه هكذا قال الشئ في الواقع واجاب
عنه النفاذ في شرح المعاني بان هذا القائل مبرر في تخصيص العلم بالكميات

والمعروف بالجزئيات فلا انفصال لان الحق لا يتناول هذه التخصيصات
اصطلاحاً ولحق تعريف ماهية العلم واجب باننا نسلم ان امر حادث لان اطلاق
العلم على الاحاسيس وكذلك على اركان الموضوعات مخالف للوقوف واللغة ولانه يلزم
منه ان يكون البهائم من اولى العلم ايضا بل العلم لهم بغيره من الادراكات ولحق انه
لا يجوز في كون البهائم من اولى العلم كما سبق ايبان من ان ما ظهر عندي هو ان
الفاعل للذكور ان قيت الامور المعنوية بالملكية على مرامه فالحق مع تجيب وان غلبها
بها على ارام ثم هو رافض مع اننا اذا فرغنا من التخصيص عند الجمهور واما ان العلم
يسمى في التسمية والمعروف في الجزئيات فلا بد من تخصيص هذا العلم بالكتابة عند
عنهم اذ الكلام في العلم بمعنى الصفة لا في العلم بمعنى المثل لاراد الامور التي
موجب العلم بها هو العادة فلا يعبر فيها بالاشكال ان الاعتراض انما هو بالعلوم
التي موجبها هو العادة وان عبارة المصيرت فالواحد من العلوم العادية ينشأ
فيه وان كون العلوم العادية بهذا المعنى باعتبار كون العلوم عادياً بحسب
المتعارفين المتعارفين استعمال هذه اللفظة في هذا المعنى فيما يكون المعاد
جاري على العادة بكونه موجباً هو تلك العادة فلا بد من تبين تلك العادة
العبارة الى قول بالامور العادية المتبني ظاهرة عن كون الاعتراض بالعلم بها
مطلقاً اي سواء كان موجباً ذلك العلم هو العادة والمثل هدية او غيرهما
ان الاعتراض بالعلم بها الذي موجب هو العادة دون المشاهدة ودون غيرهما
وقال ايضا والقول بان الشيء عدل عن تلك العبارة الى ما ذكره نظر الى ان جميع
العلوم عند الاشياء عادية بمعنى ان عادة الله تعالى جرت بحسبها عقيب لباها
من احاسيس او نظراً او غيرهما والاعتراض ليس بجميعها بل بكونه معلوماً جارياً
على العادة ليس بوجوبه فانه يكون للاحكام من قبيل الفوارق من المطر والوقوع تحت الزراب
ان كان فقولاً مختصراً عما فرغ لانه يرد ايضا بالعلم بالامور العادية الذي موجب
غلبة العادة ونحن نقول حاصل السؤال ان هذا التفسير ينسب ظاهرة ان يكون الا

عنوان صحيح في تفر
مستل

الاعتراض بالعلم بها مطلقاً وليس كذلك وكل تفسير لانه كذلك فهو ليس بصحيح
والاعتراض باننا نسلم ذلك الانباء لان المراد بالعلم بالامور العادية العلم
العادي بالامور العادية بقرينة المقام فليكن ثابت ما ذكر في القول للذكر ولو سلم
فلا محذور اذ المقام بقرينة مخصوصة والثالثة ما ذكر ايضا وقال ايضا ان تفسير
الحس بالامور العادية بالتي موجب العلم بها هو العادة ليس على ما ينبغي بل المناظر هو
التفسير بالامور التي جرت عادة الله تعالى بخلقها او افعالها عا حادثة مخصوصة مع
امكان كونهما على خلاف ذلك لكونه الجدل حجة متلافان هذا هو المناظر ليس بينهما
الى العادة كما قيل وقال لا يقال انما فرسها بما ذكره يتعين العلم بتلك الامور بما هو
موجب العادة وينتفع ما ينبغي عن عبارة الشرح من شمول ما يكون الموجب لك هدية
مثلاً فانا نقول ان ارباب تخصيص تلك الامور بما لا يوجد موجب العلم به في العادة
فعلية تعديراً تحقق امر كذلك بزم تخصيص الاعتراض بالعلوم العادية التي لا يكون موجب
فيها العادة وليس كذلك وان ارباب غلبة ذلك فلا يحصر التعيين ولا الاندفاع
انما حاصل السؤال ان تفسير الحس بالامور العادية بهذا التفسير ليس تفسيراً بما ينبغي
ظاهر العبارة انما ليس تفسيراً بما ينبغي نسبة الامور الى العادة وكل تفسير لانه
هذا فهو ليس بمناسب وحاصل ما يقال ان هذا التفسير انما وقع هكذا التعيين
العلم بتلك الامور بما موجب هو العادة وينتفع ما ينبغي عن عبارة الشرح وكانت
منع للملك وحاصل الرد وقع هو ان المنع بان لو كان هكذا بالزم تخصيص
الاعتراض بالعلم بالامور العادية التي لا يكون موجب فيها العادة وليس كذلك
والاعتراض بان هذا التفسير ليس تفسيراً بالامور العادية بل هو تفسير بالعلم بها
بالامور العادية بقرينة المقام وبقرينة تشبيه كالعالم بكونه الجدل حجة وبقرينة قول
بالعلم بالامور العادية لكن انتم قلنا الى هذه القرائن وحاصل التفسير ارادة العلم
بالامور التي موجب ذلك العلم المتعلق بها هو العادة كما ان الموجب على افعال تلك
الامور على احوال مخصوصة هو العادة ايضا ويمكن ان يكون هذا مراد من يقال

قوله لا يعلم بكونه الجبل جرم او قد قيل بكونه حال غيبية من الحس والاشياء الموصية
هو الامس اس دون العادة ويمكن ان يقال كما يتحقق العلم به حال حصوله بالخيار
تحت كذا يتحقق العلم به باعتبار العادة فيكون تمثيلا باعتبار الثاني حال
حصوله ايضا وهذا تمثيل للعلم بالامور العادية ومناسب لما كان قيل ان يكون
الجبل جرم تمثيل للامور العادية بظاهرها وتمثيل للعلم بالامور العادية بحقيقتها
بنوع تقدير ان تقدير العلم بكونه الجبل جرم بقوله في الشرح فان علم بتمثيل النقض
بحوز انقلاب الجبل ذهبا اه لكنه اختصر نظر الى هذه القضية قوله يعني في الشرح الجواهر
الفردة ولما كان النسخ من عارفا في الاتحاد في الجنس وقد استعمل في الاتحاد في النوع
ولما كان المراد ههنا هو الثاني فتره بالتمثيل الذي هو الاتحاد في النوع ثم الجواهر الفردة
الجواهر التي لا يقبل الانقسام اصلا لا كرا ولا قطعا ولا وهما بمعنى ان لا يجوز العقل
في ثباته دون شيء وقد يسمى بالجزء الذي لا يتجزأ قوله فقد تحقق نظر الى محله مركب
من الجواهر الفردة قابل للصفات المتقابلة في مع ثبوت القادر المختار فيلزم تنوع
ثبوت القادر المختار فيكون انه موافق للمذهب وان ظهر في الولا على جواز اتفاق
الانقلاب والافعال في جوارحه تحقيق محله قابل ومبدا فاعلم سواء كان قادر المختار
او موجبا اما اذا كان مختارا فظاهر واما اذا كان موجبا فلا يجوز ان يحصل وضع فلكي
غريب لا يحصل مثله في العادة فينقض ذلك استعداد مادة الجبل للذهبية فينقض
من المبدأ الموجب قوله مثله في الوضع فممنوع لان ذلك الوضع الفلكي اما يحتاج
الى امر اخر ولو فرض حتى جاز ان افترض من المبدأ فيستلزم وجودا لا يحتاج الى
اخر فيلزم على تقدير فرض عدم وجوده ابتداء ان لا يكون ذلك المبدأ موجبا
مع ان افترضنا ان موجب وعلى تقدير عدم الامتناع فاللازم هو جواز افتراض
ذلك الوضع ذلك الاستعداد عقلا والاصمالي النفي اخص منه وايضا الموجب
بفرض هذه المقام مقام الاصمالي لان يقال المراد من العلم العلم اليقيني
الذي لا اصمالي فيه الى خلاف لا وهما ولا عقلا لكنه يخرج اليقيني الذي لا اصمالي

لاني الخاف بالنظر الى الوليد وان لا اصمالي فيه بالنظر الى ذاته ثم الجواب بان هذا
التسلسل في الامور الاعتبارية لا ينفع في هذه المقام فنقط فلا يكون المبدأ
الفاعل موجبا فيعتبر ان يكون فلا يختار او هو المطلوب له وان كانت
مبنى نسبة الى ما كانت متبعية عند بعض الحكمين بربوبية الله تعالى على التوفيق بالعلوم
العادية على الوجه التحقيق وعلم مرام الله بقوله في الجبل في جوابه اذا كان الجواهر
الفردة متبعية الى متبعية متبعية في النوع ولما هو متوقف على ان لا يتجزأ الجواهر
يعني التماثل وان كان بكونه الجبل امر كمال من جواهر متماثلة قابلا للجزئية والذهبية
ويكون الوصفان الشافيا وادين على محله واحد فيتمثل العلم بكونه الجبل جرم الله
النقض فيكون بهذا العلم على التوفيق اما اذا كانت الجواهر الفردة متبعية
في الخوايق فيكون محله وصف الجزئية في محله على محله وصف الذهبية فلا يتحقق
التماثل بين الحكمين لاجتماع الارفع لعدم اتى الموضوع فيها فلا يتحمل
الحكم بكونه الجبل جرم النقض فلا يرد على التوفيق بالعلوم العادية نعم
بردا اذا اضاع الموضوع ما هو قدر مشترك بينهما كالثقل للمكان الفلان
لكنه لا يكون السوال بالعلوم العادية واد على خصوصية الجبل مع ان المبدأ رده
على خصوصية الجبل فلا يكون توحيد المقام موافقا لمرام فالشرح قد وقع في هذا
سلك الى ما سلك توحيد المقام على مرام الله قوله التسلسل في النقض فيجوز
بمعنى ان الذهبية وان لم يكن نقض الجزئية لان نقضها بالاجزئية لكنها اخص من
نقضها فستلزم في زان جعل مقام نقضها فيها الحكم بكونه الجبل جرم الله
لنقض قوله فالحكم بكونه جرم الله لنقضه فالعلم بكونه جرم العادة خارج عن
التوفيق واعلم ان استناد اصمالي النقض الى الحكم الذي هو الاثبات وكذا استناد
عدمه اليه كما ينبغي محله فليبق من الشيء في بيان فيكون قوله الا ان يوصف للو
الموضوع ما هو قدر مشترك بين الحكمين اما في المذكرين على ما فيه عن
اصحاب الجواهر قوله كالثقل للمكان الفلاني تمثيل للموضوع المشترك لانا

النافع ذين الحكمين المذكورين فكانه قال كالعالم بكون الامرات غير الممكن الفلاني
مجرافه علم بكون ذلك الامر مع احتمال كونه ذلك الامر ذهباً او كان بغيره
ولو في بادي النظر باعتبار عنوان الشرط وهذا القول لما في هذه المقام واما
باعتبار حقيقة الحال فلا احتمال الا الحكم بان لا يخالف الحكم بان ذهب لعدم
اتحاد الموضوع في الحقيقة اذا الحكم بالجزئية في الحقيقة على ذات الجبل ايضا كما ان
الحكم بالذهبية على ذات الذهب فلا اتحاد في الموضوع فلا احتمال للتقيض وهذا
التوجيه لمن كان صحيحاً باعتبار بادي النظر لكنه على هذا لا يكون السؤال
بالعلوم العادية ولا الجواب وادرس على خصوصية الجبل مع ان المصفر هتم
على خصوصية فلا يكون التوجيه على ما فيلزم ان يكون الكلام منبياً على جناس
الجواهر بمعنى التماثل وهو المطلوب ويحتمل ان يكون المراجع الا ان يؤخذ الموضوع ما
هو في رتبة بين الحكمين الاخرين الصالحين له وفوقه كالتعديله غير الحكم
على هذا او كانه قال كالعالم بكون الجبل غير الممكن الفلاني فانه علم بغيره التقيض
وهو ما عني لكنه لا يكون السؤال ولا الجواب وادرس على خصوصية الجبل
باعتبار الجزئية والذهبية مع ان المصفر ذكره الجبل في السؤال والجواب باعتبار
الجزئية والذهبية فلا يكون التوجيه على ما فيلزم بناء الكلام على اعتبار
التي تسمى ايضا بظلال مائة هم في انه لا حاجة الى ذلك في بيان الحق بل يكفي
تجديد الامكان مع القول بالثبوت لانه لا ينافي بين الوصفين المذكورين
على تقدير عدم تماثل الجواهر الفردة لعدم اتحاد الموضوع على هذا التقدير بين
الوصفين المذكورين نعم لو بين المصطلح التقيض بان بعدم الجبل والموضوع فلا
يكون مجر في الخارج قطعاً كلفي الامكان بل لا تكلف كما نفد الحسني فوق لكنه لم يبين
هكذا بل بين احتمال التقيض باحتمال الموضوع لتقيض الجزئية اعني الذهبية
فلا يكفي الامكان بل اللازم ما ذهب اليه هذا اما ظاهره في قوله والثانية من
مبرهنة اي على زعم الخصم لاني نفس الامر قوله منع احتمالها للتقيض يعني لا يمكن

منع المقدمة الثانية موجباً عنها هذه المناظرة لكونها مبرهنة منع مقدرة
دليلاً وهي احتمال العلوم العادية لتناقضها بكونه المنع على وثيرة اهل
المناظرة ثم قيل ان احتمال العلوم العادية مبرهنة بوجود القابل وثبوت الفاعل
ايضاً فلا يكون منعها موجباً ايضاً واجاب المحشي المحقق فيما نقل عنه بان اللازم
ان يكون المنع راجعاً الى دليلها ايضاً لكنه اراد زيادة الايضاح وحاصله ان
لو منع ايجاب القابل والفاعل جاز ان الانقلاب لتعدي حكم المنع الى المقدمة من
الثانية المبرهنة اعني ان خارج عن التوجيه لكنه ينبغي اليها بالاطلاق وجوع
ذلك المنع اولا الى مقدمة احتمال العلوم العادية لتناقضها ثم منه الى تلك
المقدمة الثانية بعد التعليل فلا يحصر زيادة الايضاح اولا في ابطال المبرهنة
اعني ان خارج عنه واما ما منع مقدرة دليل المبرهنة في محصل زيادة الايضاح
ابداً في ابطال المبرهنة لعدم التواضع بينهما وبين دليلها ويرجع الى
دليلها ايضاً فثبت المطلوب وكأنه منع المقومتين معا وقال هذه المقدمة
ممنوعة كما ان مقدرة دليل هذه المقدمة ممنوعة فلا يكون مخالفاً لثانوية
اهل المناظرة كما ظن وان كان مخالفاً يجب اظهار ان التوجيه فاعلم ان اراد
منع المقدمات وهي ان المقام مقام منع المقدمة دون منع مصلح الدعوى فلا
يرد علينا ما ذهب اليه بعض الحكماء من انه فعلى هذا ينبغي ان يمنع نفسه المقدمة
الثانية لزيادة الايضاح وان ورد على من وجه المقام بان اراد زيادة الايضاح
بطلان المبرهنة بناء على ان منع الدعوى يستلزم منع الدليل دون منع الدليل ولا
يرد علينا ايضاً ما ذهب اليه ذلك البعض ايضاً من انه على ان المنع المذكور
لا يمكن ارجاعه الى منع وجود الفاعل المتعارف وهو ظاهر ولا الى منع وجود القابل
ايضاً لانه بناء على تماثل الجواهر الفردة لان المنع راجع الى ايجابها لا الى انفسها
هذا **قوله** المحشي ان يكون هو بعينه في ذلك الوقت ذهباً الى امتنع ذلك انه
امتناعاً بالغير الذي هو كون ذلك الجبل متصفاً بالجزئية **قوله** بعض الحكماء

وفي لزوم هذه التسمية لعنوا العالم بحجة علمية بسبب العادة ان الجبل حرم نظرا وانما
 بنم ان لو كان ذلك العلم يقينيا وكان العادة كالضرورة والبرهان موجبة للا
 لانعقاد وليس الامر كذلك فان حرق العادة جازم بوقوعه في بعض الاحيان
 كما في المعجزة والكرامة وامثالهما وبالجملة من علم بالعادة ان الجبل حرم في وقت
 يجوز كونه ذهبيا في ذلك الوقت لجواز حرق الله تعالى على عاده في ذلك الوقت
 وتبديروا وصف المعجزة بوقوعه في حكمة من الحكم امتناع هناك ولا خلاف و
 ولا يمكن اجتماع التقيضين وكذا الامر اذا علم بالعادة كونه مجردا عما يقع لنا
 كان الجبل حرم في وقت استحال ان يكون هو عين في ذلك الوقت ذهبيا مثلا و
 ذلك غير مفيد كما لا يخفى ففي العاديات استحال التقيض بمعنى تردد الذهن وعدم
 الجزم بالموجب كما في الظنيات غاية ما في الباب ان الاعتقاد فيها اقوى من غير
 الظنيات ولعل اصل اعتراض المعترض هو هذا **القول الاول** ان العلم في العلوم
 العادية بالنسبة الى من يقتضيه ان خلاف العادة لا يقع وان جاز وقوعه نحو
 تجوز اعفليا بناء على جواز حرق الله تعالى عاده اذ جواز الحرق لا ينافي الجزم بالمعنى
 المذكور واما ما وقع في المحل مقام المعجزة والكرامة فمبنى على السبب وهو بيان انه
 التصديق على الاول والتكريم على الثاني واللام في العلوم العادية بالنسبة الى من
 لا يبريد وايضا من وقع معه خلاف العادة لا ينعقد خلافا لما يقع فيكون
 اعتقاده على وجه الجزم فيكون علمه فاذا وقع خلافا ارتفع ذلك العلم فحقق
 علم انه فلا يخدروا ان اعنف خلافا فكان ثلثا او ثلث او همتا واجضا قوله انه
 علم بالعادة ان الجبل حرم في وقت يجوز كونه ذهبيا في ذلك الوقت ان اراد به
 التجوز العقلي فلا يخدروا فلا فائدة له وان اراد به كونه ذهبيا في ذلك الوقت
 بالتفكر فهذا ليس صحيح لان العادة وقع بتبديروا وصف بوصف لكن عقيب
 زمان الوصف الاول لا سيما في البقاء لا في الابد اذ وفي كان الكلام في اصل
 العلوم العادية ابتداء لا بقاء وفي هذا المقام ولو سلمنا ما ذكره وكان حاصل

عوان الكلام فيما عداها
 فلا يخدروا
 مست

اعراض المعترض هو ما ذكره فلا يخدروا ايضا على اصل التوفيق لنا نجيب عن منع المقدرة
 الاولى لكن الحق ما ذهب اليه الصواب من رح والحجج التحققات فلا تنسفت الى ما
 قال قول نعم ان العلم العادي ايه بيان لمنه وغلط المعترض ببيان التوفيق بين
 الاحتمالين في التوفيق وبين ما ذكره المعترض فاعني ان العلم العادي لا يحتمل
 نقض اليقين ويجوز العلم بخبر اعفليا بمعنى انه لو فرض انه يشهد بذلك
 ظاهر المتن وظاهر الشرح كما يشهد بذلك نفسه بالحجج التحققات في السابق ايضا
 فمن فلا محصل لنا وان علمنا قطعا ان كون الجبل ذهبيا في هذا الوقت ممكن
 لكن هذا لا يمنع حصول القطع لنا بكونه حرم اخلق الله تعالى فينا هذا القطع
 بحرمان عاده تعالى بذلك نعم يمكن ان لا يخلق فينا هذا العلم والقطع لكنه
 ليس بواقع لم يفهم المقام على وجه المرام لان المرام به ان التوفيق المذكور وايضا
 ان اراد بقوله نعم يمكن ان لا يخلق فينا هذا العلم انه لو فرض به لا ينفذ
 فلا فائدة بهذا التعبير وان اراد به الامكان النفس الامر في ليس شي لان الا
 الانصاف بالذهنية لا يمكن حال انصاف الجبل بالمعجزة **قوله** كان ممكنا له في ذلك
 الوقت اي كان لافلا لا يمكن لذات ذلك الممكن في ذلك الوقت بل في كل
 الاوقات والادع ان لا يكون الممكن **قوله** وان قيل هو ذاته اي وان اعبر
 نسبة ذلك الطرف الاخر الى ذاته لكن لا من حيث هو هو بل من حيث هو متصف بذلك
 الطرف الواقع كان ثبوت ذلك الطرف الاخر متمسكا متمسكا بالذات الذي هو وقوع الطرف
 الواقع **قوله** فان قلت الذات ما خذ ما مع احداهما اي مع احد الطرفين بحيث يكون
 اعتبار ثبوت الطرف الاخر للجمعية المركبة من الذات ومن الطرف الواقع بقرينة ما لا يبر
قوله وكيف لا اه الى وكيف لا يمنع ثبوت الطرف الاخر للجمعية امتناعا ذاتيا والظاهر
 ان اعتبار ثبوت الطرف الاخر لذلك الجمعية اجتماع التقيضين واجتماع التقيضين
 يمنع لذات الجمعية **قوله** قلت الطرفان ايه يعني الامر كما ذكرت اذ قلنا ان الطرفين
 الاخر ليس هو الجمعية المركبة من الذات ومن الطرفين الواقع لكن لا نقول هكذا

بأن نقول ان الطرف الاخر مقبوس الى الذات ايضا لان حيث هو هو بل حيث
هو منصف بالطرف الواقع الى من حيث بعينه انصفه بالطرف الواقع فقد ظهر
لنا ثلاثة مقبوسات الاولى ما ذهب اليه المعترض وهو ان الطرف الاخر مقبوس الى
الذات من حيث هو وهو الثاني ما ذهب اليه المجيب وهو المقبوس الى الذات
لكن من حيث هو منصف بالطرف الواقع والثالث ما لم يذهب اليه واحده من هاتين فلا
وجه لابراده في هذا المقام على ما قالوا ويمكن ان يقال المقتضى من هذه السؤالات انكار
لشئ الثاني وبينا ان طرف الاصنام في الشئ الاول والثالث في هذا المقام وان
على صور المنع لان المقام مقام الاستدلال واذا بطر الشئ الثاني يكون الاحتمال
المنفي في اصل التوفيق بمعنى الامكان الذاتي اذ لم يتحقق الاحتمال النفس الامر
فبذلك ان يخرج العلوم العادية عن التوفيق لما ذكر من ان الاحتمال المنفي يكون
بمعنى الامكان الذاتي مع ان العلوم العادية يحتمل التقيض بهذا المعنى كما هو
الخوارج على هذا النور ان الشئ الثاني ثابت وواقع وان الاحتمال المنفي هو الاحتمال
النفس الامر في غير العلوم العادية في التوفيق فلا محذور واما الشئ الثالث
وان احتمل في ثبوته في معبته وغيره فاقض وبنو هذا قوله ولا امتناع هناك
ابا لغيره الى ولا امتناع في هذا المقام بمعنى في مقبوس الطرف الاخر الى الذات
من حيث هو منصف بالطرف الواقع الامتناع بالغير لانه مقبوس الى الذات لا الى
الجميع الذي كور **قوله** ولولاه قال الغافل عبد الرحمن الى ولم يكن يعني اذ لم يكن و
صديق احدهما في زمن صديق الاخر متمسكا بزمانه يعني بل لغيره لم يستلزم الى
ذلك الصديق اجتماع التقيضين فضلا عن ان يكون عين اجتماعهما **قوله** في
مقام بيان وجه كلامه لان صديق احدهما في زمن صديق الاخر فاقض بوجوه
في الغرض ان مع قطع النظر عن اجتماع الاخر ومعبه تابعا للاخر وصديق الاخر
املا ومتبوعا لم يكن امتناعه لاجل صديق الاخر في ذلك الزمان فلو كان
المتناع امتناعا بالغير الذي هو صديق الاخر في ذلك الزمان وانما هو امتناع اجتماع

التقيضين

التقيضين اذا اخذ كل من المتباينين مع معاني العنوان ولو خط معا في علم بوجه
صديق احدهما تابعا وصديق الاخر اصلا **قوله** وعلى هذا الى على ما ذكره في مقدمته
فلا يمكن اه حاصلا ان الامكان الذاتي انما يقابل الامتناع الذاتي لا الامتناع با
الغير وان الاحتمال النفس الامر يقابل الامتناع بالغير كما يقابل الامتناع الذاتي
وان الاحتمال المنفي هو الاحتمال النفس الامر وان الاحتمال الواقع في العلوم العا
لادبية هو الاحتمال بمعنى الامكان الذاتي فلا محذور في التوفيق بالعلوم العادية
اصلا **قوله** وهو المراد اه الى الامتناع بالغير هو المراد بالامتناع في قوله السخا
اه رد ما قيل وقوله فان صديق المطلق بالوقتية يستلزم لصديق الدائمة تعليق لقوله
المراد بالامتناع هو الامتناع بالغير اما الدائمة فمفادها من قوله واذا علم كونه
مجردا عما واما المطلقة الوقتية فمن قوله ان يكون ذهبا في شيء من الاوقات
واما السخا لانه المطلقة الوقتية فلان كون الجبل ذهبا بالفعل في وقت معين
من الاوقات كما اعتبرت في مفهومها ينافي كون الجبل مجردا عما وهذا ظاهر
وحاصل الرد ان دوام الاجاب وان لم ينافي لامكان السلب لكنه ينافي لا
لاصنام السلب في نفس الامر فيصير الحكم بالامتناع بمعنى الامتناع بالغير ثم
اعلم ان السخا لصديق المطلقة الوقتية لصديق الدائمة الموجبة انما تحققت
اذا كان محورا صديهما مباينين في الجوهر الاخرى واعلم ايضا ان مقتضى هذه
المقدمة هو التمهيد لهذا الرد **قوله** فاقض بتحقيق انه لا ينافي مطلقا الى ان
ان التجوز العقلي لا ينافي عموم احتمالات التعلق للتقيض التيمينية في الواقع
ولا في العالم في الحال ولا في المآل وانما اعتبرت عموم احتمالات التعلق مطلقا ليدخل
العلوم العادية في التوفيق ويثبت جامعيت التوفيق فلان عموم الاحتمال من
كل الوجوه ما خذ ومعبه فيه لان معنى التوفيق العام صفة توجب تيمينية الاحتمال
التقيض لاني الواقع ولا عند العالم في الحال ولا في المآل **قوله** وبينا اه بغيره ان
احتمالات التعلق للتقيض بمعنى التجوز العقلي واقع في جميع العلوم كما اشار

الى هذا فيما سبق من قول اولي البري اه الا ان يكون النقيض محالاً الزامه قوله من
ضرورة او عادة او برهان اعترض عليه بان العلم العادي ان كان ضروريا فلا ينعج
بجعل العادة قسما للضرورة وان كان نظريا فلا ينعج بجعلها قسما للبرهان فان
ضيق الضرورة بالاولية فلم ينعج مع الوجوب فيما ذكره واميب بان الضرورة وان كان
نفسا متساوية للعادة الا انه افرد بها بالذكر اذ الكلام فيها في بعض النسخ وفيه ان
عطف الخاص على العام لزيادة الاهتمام انما عرف بكلمة الواو لا بكلمة الواو وان
كان الموقوف في مثل هذا العطف هو العطف بكلمة الواو لكن اختار العطف
بكلمة او وهنا إشارة الى ان العلوم العادية مغايرة لاعداد الضرورية في احتمال
النقيض عنده الموقوف وان الكلام فيها وكان العلوم العادية ليست من الضرورية
عنده ويمكن الجواب باعتبار الشق الثاني ايضا بانها من النظرية والنظرية منقضية
الى العادية وغيرها وان العادة قسمة للبرهان فان البرهان مركب من مقدمات
يقينية غير عادية هذا قوله اذ لا يتصور الاحتمال في الواقع حتى يفيد في الاحتمال
فيه كما يفيد في الاحتمال عند العالم حالاً وما لا قوله فالظاهر انه قصد ذلك
في تحقيقه اي قصد في الاحتمال بحسب نفس المطابقة وعدم وقوع النقيض في الواقع
قال بعض الافاضل هذا الخالف لا اول كلام حيث قال فاخذ يحقق انه لا ينافي مطلقاً
فانه يدرك على ان كل واحد من نفي الاحتمال بحسب نفس الامر ونفي الاحتمال عند العالم
حالا وما لم يقتض في التحقيق وقوله فالظاهر انه قصده ان يدرك على ان نفي الاحتمال
الاحتمال بحسب نفس الامر غير معتبر فيه فيما تنافى ودفع ذلك بوجهين احدهما
بان يحمل هذا على المعدوم كما ذكره اولاً ويجعل ان الظاهر ان الشارح قصد
ذلك في تحقيقه لا ما ذكره ناه والثاني ان ما ذكره اولاً مبني على ما هو اوضح
وهذا القول مبني على ما يفهم من تفسير العبادة عما يقتضيه المقام حيث قال
التجوز العقلي هو ما يستلزم ان لا يخزم بان الواقع احدهما بعينه اه
مع ان مقتضى المقام ان يقال لا ينافي مطلقاً قال بعض الكمل الادلة

في قوله فالظاهر انه اه على ان نفي الاحتمال بحسب الواقع غير معتبر في تحقيقه
برفيه دلالة على انه معتبر فيه لكن لا بمعنا ما لظاهر المتبادر بمعنى المطابقة وعدم
وقوع النقيض في الواقع فلا منافاة بين القولين بل احدهما يفسر للاخر
معناه فلا حاجة في دفع المناقاة الى الوترين المذكورين كلامه الى
الشارح مبني على المناقاة بحسب الظاهر والافتقار بدفع فان اول الكلام
يدرك بظاهره على ان نفي الاحتمال بحسب نفس الامر معتبر فيه بحسب معناه
الظاهر هذا يدرك على خلافه فيحتاج الى الدفع اما بما هو الوجهين المذكورين
واما بهذا الوجه لكن الكلام من لازم للاخر والظاهر ان قوله وانما خبيره
اعتراض على الشارح بان الشارح حمل نفي الاحتمال بحسب نفس الامر على معناه
الظاهر مع انه لا ينعج ان يحمل عليه اذ لا يتصور للنقيض احتمال في الواقع
اما على تقدير عدم النقيض فلان وجوده بعدمه ممنوع بالضرورة
خلافه بالفعل واما على تقدير وجوده فلان في خلاف النقيض وقوعاً
لا احتمالاً وقوع فلا يفيد نفي الاحتمال بحسب الواقع وان يفيد تقييد عند
العالم حالاً وما لا وحاصله ان قوله والتحقيق اه ليس صحيحاً لانه
يدرك على ان نفي الاحتمال بحسب الواقع صحيح مع انه ليس صحيحاً لما
علمت وكما قول شانه هذا فهو ليس صحيحاً وقوله فالظاهر انه قصده
جواب عن هذا الاعتراض بان كلامه وان يدرك على ما ذكره لكن الظاهر
ان الشارح قصده بهذا النفي المتعاقبة وعدم وقوع النقيض في الواقع
ولم يرد ما ذكره اولاً بقدرته المقام هو وبقرينة قوله والتحقيق ان احتمال
متعلقه بنقيض الحكم الثابت فيه لا يستلزم ان لا يخزم بان الواقع
احدهما بعينه حيزاً مطابقاً حيث قال هكذا وانما يقال بان ما
عند العالم احدهما بعينه حيزاً مطابقاً اشار الى نفيهم بعرف
منه الفطن واضواته اي بعرف منه الفطن والاعتقاد والوهم والشك

والصدق البقيني يعني ان الحق الاصلي انما هو تعريف كل من الظن و
الاعتقاد والوهم والشك واما تعريف العلم بمعنى التصديق فاما
وقع بطريق السمع اما وقوعه في هذه المقام فلان المقام بعينه العلم
بهذا المعنى كما يعلم المذكورات واما انه ليس بمعرفة فلا بد من علم في ضمن
العلم المطلق واما اخبار النقيب على التعريف لان النقيب اوجز واوضح
في التعريف فقط ما قيل منه ان المتبادر من ظاهر العبارة ان يكون العلم الحامل
من النقيب هو الموقوف سابقا وليس كذلك بل الموقوف اعم منه فالاولى
ان يقول لما فرغ من تحديد العلم بالمعنى الاصح ذكر نقيب يعرف من العلم
بالمعنى الاخص والظن واخواتهما لان الحق الاصلي هو ما ذكرناه ويؤيد
ما ذكرناه ما حكم به بعض الحكماء من ان الحق الاصلي من النقيب معرفة ما هو
العلم من الظن واخواته اذ في علم العلم باصح حدوده فكانه في المأخر عن
تحديد العلم اشار الى تعريف الظن واخواته في ضمن النقيب وهو
هذا اللفظ قبل فتح بيانه الكلام من هذه الاية ان كالايجي على العرفان
واجيب بان اختلاف العندين يخرج عن هذا بيان وفائدة هذا
الكلام مع كونه على اتحاد الادل والجزء في الحقيقة انما هي الاشارة
الى وجه التعبير بالذكي الحكمي ثم اعلم ان كون الكلام من الهذيان انما
هو باعتبار اتحاد الادلة والجزء وادع على تقدير ان يكون المراد بالحكم
في قوله فقد ذكرت حكم هو اللفظ المذكور اعني زبور فاجب اوليس
بما في فعله هذا الاوجه لا قيل من انه يمكن ان يقال المراد الحش المرفق
هو التفسير للحكم لا التفسير والبيان فيندفع الهذيان ويمكن ان
يكون قوله فانهم اشارة الى هذا فقد ذكرت بهذا اللفظ حكما
فعلى هذا يكون الحكم على ظاهره وعلى معناه الاصلي ولكن لا يكون تعلق
الذكر الى الحكم باعتبار ذلك الحكم بل باعتبار تعلقه الى ما يدل عليه

وبنرم ايضا ان يكون الضمير راجعا الى المقول لا الى الحكم المذكور مع ان
الظاهر ان يكون راجعا الى الشان والتوجيه الا ان كان محتاجا الى
التكليف ايضا في تسمية اللفظ بالحكم وفي تسمية اليه لكنه ارجح من
الثاني ولهذا قدم عليه راجع الى المقول لا الى الحكم والمقابلة تطبيق
ما ذهب اليه الشارح على كلا التوجيهين على ما ذهب اليه جمهور المشايخ
ضمن في هذا المقام من المراد بالذكر الحكمي هو العلم اللفظي و
وبين عدم مخالفة كلامه لكلامهم في هذا المقام ورد على التفنان في
وان احتاج المقام الى التكاليف المذكورة فمن حكم بان ما ذكره في
توجيه كلام الشارح يحتاج الى تكاليف باردة وعن الاذهان البينة
شارد والصواب تفسير الحكم المذكور بالسناد وما عداه الذكر الحكمي بطل
الحكم به بالحكم عليه فان الحكم اللفظي اعني السناد ناشئ عنه ودار
عليه وقال ايضا واما كونه مذكورا فينبغي ذكر الطرفين اعتبار
الابطال كالاغراب ثم قال بان هذا هو مراد النقيب الذي فقد عدل عن الظن
الطريق مع ارتكاب التكاليف ايضا فيكون نسبة لافراجه اليه
فيكون من قبيل نسبة افراد الشيء اليه كما في تسمية الذات بالذاتي ويجوز
ان يكون من قبيل نسبة اللفظ العام الى اللفظ الخاص كما في قولهم جميع
صبيان في وجه حجتي من موارد اثبات او نفي هذا التفسير للامر
على مراده وهو ظاهر واشارة الى توجيه كلام الشارح اما تقديره خاف
او بطريق ارادة البلاغ فان وقع ما ظن سواء تعلق به احداهما على الله
التعبيين كما في مورد في العلم والاعتقاد او لا كما في الظن والوهم والشك
قوله واما فسرناه بذلك الحى واما فسرنا الامر الانبائي الحاصل في النقب
بمورد الاثبات او النفي لبيان المقام اعني ما عدا الذكر الحكمي الذي
هو الامر الانبائي المذكور والشك والوهم ويصح النقيب بهما كما هو

هو المرام عند الشارح وعند المصنفين ولهم في مورد القسم من الا
الاكتفاء الذي ما عند الذكر الحكيم وتبعه الشارح المحقق وانما حملنا الكلام
على ظاهره لان المحشى في صدره توجبه المقام على وجه يناسب المرام وليس
له توفيق لحل قول الشارح اعني من اثبات او نفي مما يحتاج الى تفسير او
يحمل على المسامحة نعم بذكر هذا الكلام على ان الشارح يريد بقوله هذا
من مورد اثبات او نفي اما بقوله برضا او بارادة المجاز لتثبت المرام
وهو بنينا والشك والوهج لاعني النسبة اه فلا يصح تغير
الامر المذكور بمورد الاثبات والنفي فلا بد من توفيق كلام الشارح هذا
بما هو التوفيق بين فلا يتنازع ما عند الذكر الحكيم والشك والوهج فلا يصح
التفكيك اليهما فلا وجه للعدول عن الاعتقاد الى هذا في مورد الفسخ
وحاصل امرنا ان الكلام كان الذكر الحكيم يبنى عن الاثبات والنفي دون
النسبة التي هي مورد هاتين ايصاح تفسير الامر بالمورد المذكور بل يتعين
للاثبات والنفي واذ تعين لم يتنازع المفسر والشك والوهج واذا
لم يتنازع لم يصح التفكيك اليهما واذا لم يصح لم يتحقق وجه العدول
عما ذكره وحاصل الجواب اننا لانستعمل اعم انبثا عن النسبة المذكورة
فان الانباء عنها يستلزم الانباء عنها فلا عتاف باسحهما دون
الاخر كما برة **قوله** وانما سميت النسبة اه بيان للعلة الصحيحة للتفسير
المذكور كما ان قولنا فيما سبق بنينا والشك والوهج بيان للعلة الواجبة
اذا ذكرنا انهما ان يصدر اه اشار به الى ان كلمة عن فيما عند الذكر
الحكيم يجوز ان تكون صفة للصدور لما جاز ان يكون صفة للانباء و
لكنه اه ايضا على ما يشير قوله بل به الظاهر ان راي ان صدور
الذكر الحكيم عن النسبة ليس كصدور الفعل عن الفاعل بل هي
والصلة لصدوره وبسبب له في الجملة فيصاح التسمية بهذا القدر

زبد قايح اه يستدل على ان مورد الاثبات والنفي
بنينا والشك والوهج كما بنينا والاصواتها وحاصل ان القابل زبد
قايح مثلا اذا قصده معناه لا بد ان يتصور النسبة التي هي مورد
الاثبات والنفي كما لا بد ان يتصور طرفه لكن لا يجب ان يكون ذلك
القابل مصدقا وموقعا او متضمنة عاكسة النسبة بل قد يكون مصدقا
لها وبذكر ما يذكر عليه وقد يكون كالخافضها وبذكر ما يذكر على احد الطرفين
وقد يكون موصفا فها وبذكر ما يذكر عليه وقد يكون جازا فها وبذكر ما
يذكر على خلافها وعلى مختلف الميولات عن الالفلا واذا كان الامر
كذلك فلا شك ان المورد المذكور بنينا والشك والوهج فيكون
التفسير صحيحا ومفيدا للمرام فيصاح التفكيك على اليها وهو المطلوب
فكانت قيل وان صح التسمية المذكورة للعلة التي ذكرت ولكن لا يصح
تفسير ما عند الذكر الحكيم بذلك المورد لعدم تناوله الشك والوهج
فاجاب بما ذكره فان قيل واعلم ان تحرير المقام بحيث لا يبقى في شئ
من الشك والوهج فيقتضي بسط في الكلام على وجه يوضح به المرام
فاذا اننا حاصل ان اعتبر النسبة المذكورة اعني النسبة المتصورة
بشرط الذي اعتبر حصولها او لا حصولها بعينه معها فخرج هذا الى
الاثبات والنفي فلا يتنازع والشك والوهج فلا وجه لهذا ولا للعدول
عنهما وان اعتبر تلك النسبة لجددة عن اعتبار حصولها او لا
حصولها بعينه معها يعني ان اعتبر بشرط لا بشرط فها يجوز تقدير
كما سبق في ولا يقتضي له كما سبق في تعريف العلم فلا يصح على ما ذكر
ثم من تفسير ما عند الذكر الحكيم بالمورد المذكور اعني انما هو النسبة
ولا يقتضي لا يصح تفكيكه الى الاقسام الخمسة المذكورة لعدم شمول
المقسم على شئ من هذه الاقسام على هذا التفسير لان مجرد تصور وان

اعتبرت لا بشرط شيء يعني ان اعتبرته تلك النسبة الخ فمنه ان يعتبره معها
صحة لها ولا حصولها ومن ان تعتبره لحدثة عن الاعتبار من المذكورين في
لا تخفى في هذه الاقسام بل في كونه تجردا فمجردا هذا ظاهر وحاصل
ان اعتبرته الاول فلا وجه لهذا التفسير ولا وجه للعدول وان اعتبرته الثاني
فلا يصح قول الثالث وله نقض ولا يصح التفسير الى الاقسام الخمسة لانه
تجرد تصور وان اعتبرته الثالث فلا يصح التفسير الى هذه الاقسام
الخمسة بل يصح قسم اخر وهو تجرد تصور وانما انقض عن الاول لظهوره في
الجواب بان التفسير داخل في التفسير خارج فلا يرجع اليها فلا تخور في العلم
ان هذا السمو المعارض بان يقال وان وجوب ذلك دليل دال على صحة هذا
التفسير كما ذكرت ولنا دليل دال على عدمها حاصل التفسير على الاول مورد الا
الاثبات والنفي لا يجوز ان يفسر به قوله ما عدا ذلك كونه الحكمي والاصح
قوله وله نقض لان النسبة تجردا فمجردا تصور كالمسائي وله نقض له كما
سلف ولم يصح التفسير الى الاقسام المذكورة لان التصور التجرد لا يصدق
عليها وهذا ظاهر والملازم باطل والملازم من الثاني فالمورد المذكور
لا يجوز ان يفسر به قوله هذا والا لم ينجم التفسير في هذه الاقسام بل يصح
جواب قسم اخر وهو تجرد تصور وكل واحد من اللازم والملازم باطل حاصل
الجواب منع الملازمة على تفسير ومنع حقيقة المقدم على
تفسير بان يقال ان اردت بقوله والا اي ولو جاز التفسير بذلك
المورد سواء عن اعتبار الحصول او لا الحصول بعينه معها او لم يتجرد
لم يصح فلا نسق الملازمة المذكورة اذ لا نقض على الاول وان اردت
به اي ولو جاز ذلك لمجردا عن الاعتبار من فقط فاما ملازمة مستمة لكن
لانست حقيقة المقدم اذ يجوز ان يفسر ذلك المقدم بذلك المورد
من حيث يعتبره حصوله ولا حصوله بعينه اولا فله نقض ولو على اعتبار

فلا ينزيم

فلا ينز الخ وور ان لكن بقى شيء وهو عدم انحصار المقسم في الامور المذكورة
بناء على انه لم يتعين فيما يعتبره حصوله ولا حصوله على هذا الجواب فلا يكون
الجواب ان يتعين في المالا في كل وجه ومختلفين في اللفظ بل كل منهما يفيد
ما يليق له فيختلفان نعم يمكن دفع كل من السؤالين بجواب واحد
الثاني بان يقال ان اردت بقوله والا اي لم ينحصره ولو جاز التفسير به
معتمدا على حصوله ولا حصوله فقط كما يدل عليه قوله وهو يعني عنه
الذي ذكر الحكمي لم ينحصره فلا نسق الملازمة وان اردت بذلك ولو جاز
ذلك التفسير مع ذلك او مجردا عن ذلك فاما ملازمة مستمة لكن
لانست حقيقة المذكورة اذ يجوز ان يفسر بذلك مقسمه مع ذلك فقط
فلا ينز الخ وور ايضا وانما لم يقدر فعلى هذا اي نزم ان يكون التفسير
الى المقدم والمنظور كما قال في التفسير الثاني مع ان المقام مقام تفسير
العلم كما قال التفسير الثاني هكذا اولئك السؤال اشارة الى ان المورد
والنسبة هي النسبة المتصورة اعني النسبة الحاصلة في الوجود
القائمة بالنفس كما سبق ويدل على هذا قوله فان النسبة المتصورة
بينهما القائمة بالنفس متعلقة بهي في قوله الا اي فلا يقال ولا جواب و
يجوز ان يكون اشارة الى ان هذا تقسيم للمعلوم لا للعلم وبفاس
عليه تفسيره لكنه بعيد ومنه ههنا التوقيع فاذ ذهب اليه بعض الحكماء
في هذا المقام كما ذكرنا فان النسبة المتصورة اذ تعليل كونه
المتعلق هو هو الطرفين سواء صوراه اشارة الى ان الصادر قد
يكون ما يدل على خلافه ان يتخلو الى لولات عن الالفاظ كما اشار
اليه فيما سبق يعني اذا اعتبرته بربر ان الثبات الاضطرار للطرفين
ونفيه عنهما ليس مطلق بل من حيث يعتبر مع ما عدا ذلك الحكمي حصوله
اولا حصوله بعينه ان اعتبره بالنسبة الى نفس الامر فتعني للنصيف

اليقين وقوله بولايهم ما عداه وان اعتبره الى الاكر والعالم فتعريف للتصديق
والاعتقاد وقوله لا كعياها **ب**لنقيض ما لو حفظ معاشا الى ان
المتعلق لا يتخلل خلاف تلك النسبة بل خلاف ما لو حفظ معها وخلاف ما
لو حفظ معها لنقيض ما لو حفظ معها لا لنفس تلك النسبة اذ لا نقيض لهما
ن اما ان يتعلق قال بعض الحكماء لكن ينبغي ان يحمل على معنى ما مرثانه
ان ينبغي عند ذكر الحكمي او ما مرثانه ان بصور عنه ذلك والالم بفتح
الشمع المذكور يعني قوله سواء بصور عنه ذلك **اولا** هذا التوجيه على
التي في ظاهر ان المعنى ما مرثانه ان بصور عنه ذلك سواء بصور
وذكر او لم بصور ولم يبرأ واما على الاول فليس بظاهر المعنى ما مرثانه
ان ينبغي عنه ذلك سواء انبأ وودر او لم ينبغي ولم يبرأ الا ان يقال المعنى
سواء بصور وانبا او لم بصور ولم ينبغي لكن الكلام في تعليقها لاحد الاهر
الا مبرر على سبيل البدو الحق لا حاجة الى هذا التفسير لان اللازم
من هذا الكلام ان يكون ذكر الحكمي منبئا ولو على تقدير صدور
اذ لا يلزم من كونه منبئا كونه منبئا كونه منبئا كونه منبئا
ما هو من تلق ونفسه ومن غير ما يبنى وان تقريرنا شي من تلقا
نفس الزاكر او تقريرنا شي من تلقا وشكك اخر والمق ان احتمال الله
المتعلق وعدم احتمال للنقيض على ذلك التقدير سواء كان ذلك التقدير
من تلقا ونفس الزاكر او من تلقا وشكك اخر لذلك الذكر وكان دفع
ما يكاد ان يتوهم من ان المقتضى في تقليده بحيث لا يخطر في البال نقيض
فيما المعنى لذلك التقدير في دفع ففلا سواء كان ذلك التقدير من تلقا
نفسه او من غيره وهذا ظاهر فلا مال لا يقال في هذا المقام **المراد**
للتصديق قال بعض الحكماء في اشارة الى دفع ما يكاد ان يتوهم من
ان جعل المقسم الاعتقاد بظواهر الفاء فانه يلزم من نفي شيء

الى نفسه

الى نفسه ولى غيره ووجه الدفع ظاهر **كان** قال وليس المراد بالاعتقاد
المقسم الواقع في مقام النقيض الى هذه الالف في كلام القوم ما هو
النقيض للتصديق اليقيني في تلك المقام ان اعتقاد المقتضى يكون
النقيض الى النصيب اليقيني نقيضا الى الغير بل المراد به ما هو الاعتقاد
المرادف للتصديق فلا يلزم من نفي النقيض ان الغير واعلم ان الاعتقاد اذا كان
مرادفا للتصديق فكيف ينفي الى الفاء المذكورة الا ان يقال المراد
من الاعتقاد المرادف اه الاعتقاد انما لا يفرق بين المقام والمعنى الا
صلاحي معنى المرادف او المراد بالنصيب هو الاعتقاد المقارن للرجحان
سواء كان على طريق اليقين **اولا** وفيه ظاهر للزوم الحكم والاعتقاد
بالنقيضين **معا** فيلزم الحكم اذ المفروض انه لا رجحان لاصحها على
الاخر **والكلام** اه دفع ما يكاد يتوهم انه لا حكم فيه وحاصله
الدفع ان الرجحان اعين في المقسم الذي هو الاعتقاد المقام بالنفس
من حيث هو قائم بهما بدو لا رجحان في الشك الغايك بالنفس من حيث هو
قائم بهما فاشمول ولا صحة للنقيض الى الشك والوهم **ادنى** من
المساوى فلو وجب الحكم والاعتقاد في الوهم دون الشك ومع كونهما
في هذا الحكم على السواء يلزم ان لا يكون الوهم ادنى من الشك وهو
خلاف الواقع لانه ادنى من الشك في هذا الحكم في نفس الامر اقول
هذا بظاهرة الواقع قال بعض الحكماء يلزم الحكم فيه بطريق الاولى
ليس يصحح لان خلاف الوهم راجح بل اللازم اعتقاد
النقيضين على نفي ملاحظة الخلاف الا ان يقال ان هذا لا يلا الى اي
اعراض النظر عن رجحان الخلاف وعدم **وبالمجمل** لا يبر في الحكم والاعم
والاعتقاد ان رجحان هذا البوتة النجيب المذكور في لفظ المرادف او
في لفظ النصيب **مركب** من اعتقادى احدهما المعنى راجح وهو اعتقاد

انما هو النقيض واقع ولو على الرجحان والثاني الرجحان وهو اعتقاد
 ان النقيض الاخر جاز ومحمول في المقام **ولعل** مرادهم هو هذا
 اي ان خطو النقيض الاخر لا يجب بكونه بالفعل **لكن** التصريح به
 اي بمرادهم ولهذا عجز المص وصرح بتبنيته قال الوتر **فان قلت** الا
 الاعتقاد لا يحتمل النقيض عن الاكروكاد نشأ عن الاطلاق وحاصل
 السؤال اما كيف ذلك بشيء ظاهر كانه وانما نقض للنقيض اما بان النقيض
 الثاني نقيض للشيء الى نفسه والى غيره واما بان النقيض بمنزلة عدم صديق
 التعريف المستفاد منه للاعتقاد على الاعتقاد واما بان النقيض بمنزلة
 ان يكون في الشيء شيئا لا يمكن ان يكون الاعتقاد في الشيء للتصديق البقبي
 وكل منهما باطل **اما** الاعتقاد في نفسه باعتبار المعنى كما في الصحيح
 فلا اشارة الى النقيض وذلك لانه قد سبق ان الاحتمال يقابل
 الاستناع مطلقا واذ كان الاعتقاد واقعا في نفس الامر كان نقيضه
 مستغنيا فيه ولو بالغير فلا يكون له احتمال فيه **فلا** معنى للاسماء اذ معنى
 الاحتمال هو جواز اللفظ الخالف المفروض بشيء من الشيء جواز النسب
 الى نفس الامر ولا وجه لهذا الجواز اذا كان النقيض واقع وهو ظاهر و
 ايضا الاحتمال انما يتحقق عند عدم القطع بوجود الشيء وعدم و
 جود الشيء في هذا المقام مقطوع به فلا معنى لاحتمال وجوده على الاول
 قوله والاحتمال ايضا فيه وعلى الثاني ما نقل عنه ههنا من انه فان قلت
 فوجعلت الاحتمال سابقا متغابلا لا متناع مطلقا سواء كان بالذات
 او بالغير والنقيض اذا كان واقعا لم يكن متغابلا فثبت اصحا قلت
 الاحتمال ايضا بل الاستناع مطلقا لانه بنا في القطع ومع الاستناع يكون
 الاستناع مقطوعا به فلا يجي معه لكن انتفاء الاستناع لا يكون في تحقق
 الاحتمال اذ ربما كان طرف الوجود مقطوعا به انتهى **قوله** والجواب **الاول**

حاصله ان الاعتقاد مما يحتمل متعلقه نقيض ذلك لكن لا في نفس الامر مع
 قطع النظر عن الاكروكاد كمن ان الواقع في نفس الامر ما الاعتقاد فلا اشارة
 له في العلوم العادية وما نقيضه فلا معنى لاحتمال الا في نفس الامر
 ولا عند الاكروكاد في الحيا والاولا في النار باعتبار نفسه على وجه لا يحتمل النقيض
 لا في الحيا والاولا في النار في نفس الامر بالنسبة الى الاكروكاد كما في الحيا والاولا
 بل في النار الجواز والاعنه فيه ومحملة ان صحتها متعلقة بالاعتقاد للنقيض
 في النار وان لم يوجد في هذه الا ان باعتبار خبره ايضا لكنه يوجد في نفس
 الامر باعتبار جواز رواله عنه وهذا هو المقادير كلام الشرح والمجمل
 المرفوع فلا وجه لما قيل من انه حاصله **فلا** يحتمل نقيضه عن الاكروكاد
فليكون الاعتقاد بهذه الاعتبار فيما لا يعلم وتسميته المحتمل للمقابل
 له باعتبار انه لا يحتمل النقيض لا في نفس الامر باعتبار ذلك القطع ولا
 عند الاكروكاد يكون تسميته لا يحتمل النقيض في نفس الامر عند الاكروكاد كالفن
 والشك والوهم وعلى هذا لا يلزم ان يكون في الشيء شيئا في النقيض
 الاول ولا نقيض الشيء الى نفسه والى غيره في النقيض الثاني ولا بطلان
 التعريف المستفاد للاعتقاد من النقيض من قبضه في قولنا **الاول** ان
 باكرها وهذا المشهور فيه **ك** في الجمل المركب اعلم من تقليد المخطي
 وما ينشأ عن شبهة **فان** الاعتقاد والناس نعتيل لقوله الجواز رواله
 فيه بكل واحد من الطرفين المذكورين **من** تقليد او شبهة في صواب
 او خطأ ووبالنظر الى ما سبق من ان الاعتقاد الصحيح هو تقليد المصيب
 وان الاعتقاد الفاسد هو تقليد المخطي وما ينشأ عن شبهة الجواز
 ثعلق كل واحد من الاخرين بالاول من الاولين وبنعتين التي في فقط
 الاخرين للثاني من الاولين ومع قطع النظر عما سبق يجوز ان يتعلق كل
 واحد من الاخرين بكل واحد من الاولين ويحتمل ان يكون هذا الشارة الى

الى جواز الاعتقاد مطابق الى دليل فالمراد عن وقوعه وما سبق الى عدمه
عند ان لا يمنع ان يزول اهنا على التوجيه الاولى ظاهر وانما على الثاني
فمثل ان يعم قوله بتقليد التوجيه التقليد بحجة اخرى ومن التقليد بدليل مغاير
للاول في الحكم **اعلم** ان لفظ الواقع منصوب اه رد على التفات الى حيث
قال الصواب ان يقال اياته بدل او هو لانه عطوف على خيه كان الا ان الضمير
قد يقع بعضها موقع البعض والادفع نقضه على انه لم كان والواقع خيره
فليس سري بوقال بعض الحكماء هذا رد له لكنه لم يذكر شيئا يفي ان التوجيه المد
المذكور سري حتى يتم الرد **فاما** الحق انه ليس سري بل ان من قواعد النحو
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجزله فيما ويمتنع له فلو كان
يقبضه لهما كان والضمير عطفا عليه كان هو ايضا لانه كان التقدير
بان يكون هو ولا يخفى انه غير سري لكون المقام مقام الانشاء لا الانفصال
وابضا لا وجه لتفويض الخبر على الاكم بل الواجب ان يقال بان يكون نقضه
هو الواقع وابضا لا يلزم ذلك التوجيه قوله **ال** بقول ان الواقع احداهما فان
الواقع قيد من الابد لا من زمانا ما ذكره الابهري من ان نقضه لم يكون
هو عطوف عليه ومثل هذا التركيب يفيدهم المنزلة في المثال في مثل هذا
المقام لكنه يفيدهم الحصر فمما انفصل المتكلمين فاذا قلت نقض الا
الا اعتقاد هو الواقع افاد ان النقض هو الواقع لا غيره وان قلت الا
الا اعتقاد هو الواقع افاد ان الاعتقاد والواقع لا نقضه فلا يغير
رفع شيء من الخيورات المذكور ان لا يخفى انتهى **اولا** ان
الحجج المتيقن في هذا المقام موجبة والموجبة في قوة الكانع فلا يلزم عليه بية
وجه يفي ان التوجيه سري بل البيان انما يلزم على من يدعي انه غير سري ولو
سلم **ان** لا نسلم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في جواز
الانفصال لا يجوز ان يكون الكلام المذكور فيما عداهما ويؤثر

فأقوله

فأقوله **ال** بقوله على انه لم كان والواقع خبره ولو سلم ولا نسلم ان المقام
مقام الانفصال لا انفصال فان الرجوع الى المتعلق والى النفس الامر و
الى الحكم فيه النقض لخصم ايضا وثالثا اننا لا نسلم وجوب تفويض الحكم على
الخبر فان مفارقه المعطوف للمعطوف عليه بدون فصل طويل بين
الكم والخبر انما تصور في تفويض الخبر على الحكم ورابعنا لا نسلم ان هذا
التوجيه لا يلزم لقوله لان الواقع احداهما فان هذا لا ينافي لذكر
واما الموافقة في اللفظ فليست بل لازمة لجواز ان يكون كل منهما
توجيها لابقا المقام غير دخالف للآخر في الحكم لان لفظ احداهما لهما
في الجملة ولفظ الواقع اوضح منه ولو في الجملة ايضا فيليق ان يكون
الواقع اسما لان واحدتهما خبره في ذلك المقام واما النقض والضمير
المذكور فكل واحد منهما اوضح من الواقع فيليق ان يكونا كمين لكان
وكيوز الواقع خبره مع ان هذا هو الملازم لجانب المعنى **و** يحتمل
ان يقدّر ضمير **ال** ان اى ان يقدّر في يكون ضمير **ال** ان اسما ويجعل
الواقع مبتدأ وبقيض خبره والجموع مفسر لذلك الضمير **او** هو
عطفا على ذلك الخبر اعني النقض كما جوزه الابهري وقد مرح الخشي
الفاخر فيما نقل عنه ههنا جواز ان يكون قوله **او** هو من قبيل وضع الضمير
المرنوع موضع التصويب ولم يتعرض في هذه العبارة اليه اما انصار
او اما تأديا عما ذكره المصنف في شرح المفصل من انه لم يجز للفرق بين التوكيد
والبيان ولا يفاكس عليه فالرابع الا فاضل ويحتمل ان يكون الضمير في قوله
بان يكون راجعا الى الاعتقاد وجملة الواقع فيه نقضه خيره وقوله
او هو من موعا معطوف على خبره خبره وهذا بطر لا محذور فيه اذا المعنى
على الاول بان يكون الاعتقاد الذي وقع في نفس الامر نقضه وعلى الثاني
الذي اى الاعتقاد الذي وقع فيه نفسه ولا يكون ثم موجب بوجبه لكنه

خلاف لوق عبارة الشارح ولهذا يتعرض اليه المحقق في بعض الكمل
بعد الرد لهذا ولا يبعد كذا اليحدان بقا يحتمل ان يكون قوله او هو عطف على
قوله نقبض المنصوب لكن لا على نفسه بل على محل هذا خطأ فاحسن
لان العامل المعنوي غير متحقق على المذهب الحق ولا اعتبارا ولو سلم فلا
فان لم عمل عند وجود النواحي فلا عامل ولا عمل ولا محل ولا عطف على المحل
نعم قد يكون الشيء معطوفا على امر اخر لكن ليس في مثل هذه المقام بل
في موضع يتحقق المحل العلم الخارج عن النقيب اه برود فح ما ينوهم
ان يورد ههنا حاصل السؤال ان كلام كل من المص والش يشترط ظاهره
بقونه ما سبق من التوفيق وان استعمل العلم ايضا في التصديق المبالا اثره
او بالعلية كما سبأ في حيث فلا الثاني العلم من غير تعقيب الى اخر ما قالا
وقيل علم اه ان الخارج من النقيب العلم الاعم الشامل للصور والتصديق
البقيتي والتوفيق المستفاد منه هو التوفيق اعم انه ليس كذلك لان
المقسم ما عني الذكر الحكمي وهو بالنفسية المذكور لا يشمل تصديقا خارجا
منه هو العلم بمعنى التصديق البقيتي والتوفيق المستفاد توفيق له
لا للاعم وحاصل الرفع ان المراد الثاني العلم بمعنى التصديق البقيتي
بقونه المقام وكذا المراد بقوله وقيل علم بذلك كذا ودها وقيل علم بذلك
حتى العلم بذلك المعنى وكذا المراد بالعلم في مقام التوفيق العلم بمعنى التصديق
التصديق البقيتي ما عني اه وهذا مما لا يخبر فيه اذ قد علم العلم الا
الاعم بالفتح حوده والمقام توفيق ما عني اه من الظن والاعتقاد والذكر
الواحد غايته ما يستفاد التوفيق من النقيب للعلم بمعنى التصديق اليه
البقيتي بتبعيته بيان تعارف ما عني العلم الاعم بناء على ان المقسم
عام منه لكنه ليس محذورا يحتمل ان يكون دفعا لما يورد على ظاهر
كلام الشارح من انه هذا توفيق للعلم بالخارج وحاصل الرفع ان هذا

انما يكون توفيقا للعلم بالخارج لو لم يكن توفيقا للعلم بالخارج عن النقيب
فيكون ان يكون هذا توفيقا لهذا الخارج اعني التصديق البقيتي فلا
يخبر ورا ايضا وقدر الكلام على خلاف ما ذكرنا لكنه خلاف الظاهر
وايضا يمكن تعميمه بادي تفرق اي يمكن تعميمه كذا من العلم الخارج عن النقيب
ومر التوفيق المستفاد منه بحيث يشمل كل منهما التصديقا ايضا بادي تفرق في
النقيب بان يجعل ما ان ما عني الذكر الحكمي التمييز فيقال في مقال النقيب
التمييز اما يحتمل متعلق النقيب بوجهه وبما في مقال التوفيق العلم بغيره
لا يحتمل متعلق اه ثم هذا الجعل اما بطريق ان يجعل المقسم في اللفظ التمييز
دون ما عني الذكر الحكمي واما بطريق ذكر اللفظ الذي على الخاضق واردة الو
العام من بقونه المقام فعلى الاول يكون كلام كل من المص والش ارج بظاهره
اشارة الى صحة النقيب بهذا الوجه والى استفادة التوفيق الجامع للعلم
العام منه وان كان بحقيقة حاص للعلم بمعنى التصديق البقيتي والتوفيق
ايضا وعلى الثاني يحتمل ان يكون كل منهما منسبا على هذا ايضا وهذا هو
الملازم للمقام ولما نقل عنه من انه وهو ان يجعل ما ان ما عني الذكر الحكمي
التمييز فيقال هو تمييز لا يحتمل متعلق النقيب بوجهه وقدرنا اليه سابقا
وقس على هذا في مقام التوفيق المستفاد من هذا النقيب وفي وجه
هذا المقام بغيره ما ذكرنا فلزم المحذور ما نزم وان اردت الوقوف فليبرج
اليه لكنه يجب من كل الوجوه نعم هذا التوجيه باعتبار الطريق الثاني ضعيف
ايضا لان كتاب المجاز في التوفيق من غير قرينة ظاهرة واضحة وان وجدت
في الجملة لما سبق الذي لا يقبل له دخل في الحق لانه باعتبار ما يكون مخصوصا
ايضا فكذلك فالسؤال ان ارد ان يكون ذلك على ما يقتضيه الوقوف
والزوق فلا يتم الاستدلال عليه بقوله فانما باعتبار اياه وان ارد ان يكون ذلك
له نقبض على ما يقتضيه الاستدلال المذكور فلا يصح تفريع قوله فالعلوم من

من القصة ان العلم بميزة مخصوص المراد هو الثاني وهو الذي يقتضيه
السوق والذوق ايضا فيصح التوزيع المذكور ايضا المراد بالتمييز بخصوص
التمييز الذي لا يقتضيه سواء كان من نوع واحد او لا التمييز من نوع واحد او
المراد من هذا التمييز ان ذلك تمييز وليس ان يقتضيه كما ان ذلك يقتضيه ايضا
النصديق البقيني المفاد من الثاني هو التمييز المفاد من القسم الاول فيكون
الثاني باعتبارها هو الاول فيصح التوزيع المذكور بهذا الاعتبار فيكون التمييز
المخصوص عبارة عن الاثبات والنفي على كلا الوجهين باعتبار النصديق
البقيني وهذا اظهر نعم في المسئلة لا حاجة الى قوله الذي لا يقتضيه مما مر
السؤال ان نعرف في النصديق البقيني هذا وما سبق يخالف كل واحد منهما الاخر
حيث يدل هذا على انه اضاف وما سبق على انه صفة وكل من يفهم ثانيا هذا
فاحدهما باطل وحاصل الجواب على الاول اننا لانستعمل البسائط فيجوز ان يكون هذا
على مذهب القائل بالاضافة وما سبق على مذهب الحق وعلى الثاني اننا لانستعمل
الصوري فيجوز ان يكون الصفة ملحوظة ومقدرة في اول التقدير والنفي
بقرينة ما سبق فعلى هذا ان اللاهوت ان يقدم هذا الجواب فكانه ان لا
ضعفه **نوجب** اي نوجب تمييزا مخصوصا **وهو** وفيه ان ما سبق
انه صفة نوجب تمييزا **من ذلك** الخصوص **وقد سبق** ان العلم النصديق
البقيني يوجب تمييزا هو الاثبات والنفي ولو في ضمن الاعم والظاهر قوله
فما قلنا اشارة الى هذا **الانه يلزم** ارادتها **بعض** الفجور ولكن اللازم
غير معلوم التحقيق عن القوم ولهذا اقر الجواب بهذا **بعض** الافاضل
ولكن لا يخفى في هذا اللازم اذ لا يلزم عدم علم التحقيق عدم التحقيق
ويحتمل ان يكون من قبيل الاحالة والمفاد ايضا كيف وان الظن هو المعنى
في المسئلة الاجتهادية وعلى هذا وجهنا في الجواب بهذا الظهور الاول بال
بالنسبة الى هذا **نوجب** من حيث ثبوته لا وان انتفاءه عنه يبريد دفع ما يرد

عليه ان الاثبات بمعنى الظاهر هو الحكم بالثبوت وكذا النفي هو الحكم
بالانتفاء فلا يجامع الشك فلا يصح قوله **وشككت** فيه ووجه الرفع ان الاثبات
والنفي قيد للنسبة فكيف بمعنى الثبوت والانتفاء فهذه النسبة وايضا
لو كانا بمعنىهما الظاهر لكان العلم الخاص هذا المحل هو الحكم فيلغوا
البيان ان الثاني كما بلغ قيد التصور وهذا اظهر في ذلك التصور
مربو ان فهمه فيه راجع الى النسبة لكن باعتبار ثبوتها بالمتصور هو
او السببية النسبة التي هي مورد الاجاب و
والسببية تسمى نسبة ثبوتية نسبة للمفاد الى الخاص ولا يطلق عليها
السببية في اصطلاح **الشيخ** الا ان يقال هذا الجذر تسمية منه
قد مر **ويمكن** ان يقال ان هذا اطلاق الفتوى منه
فكسره **لا اصطلاح** حتى اني به ههنا للموافقة **لكلام** الشارح
باعتبار انتفاء الثبوت فلا اعتبار **واقر** وايضا تسميتها بالسببية في هذا
المقام باعتبار القضية السببية فلا اعتبار ايضا **قوله** تردنا **فان** **الشيخ** **الا**
الشك هو ادراك احد الطرفين مع تجوز الطرف الاخر من غير ترجيح
لاصدهما على الآخر والتردد ليس بادراك فلا يصح تفسير الشك بالتردد
ترددنا بين اثباتها ونفيها اي ادركنا احد الطرفين مع تجوز
الاخر بولامه غير ترجيح لاصدهما على الآخر ومن غير ايمان الله امرهما معا
فيصح ان يكون تفسير **قوله** **واما** الامران وانما لم يتقرر لبيان العلم
بهما لان الفرض الاصل هو بيان الفرق بين نوعي العلم اعني التصور والله
والنصديق وهو انما يحصل العلم بالنسبة دون العلم بالطرفين فيكون
بيان العلم بهما استلزاما ولان بيان العلم بهما مستلزم لبيان العلم
بما لا يخفى ان العلم بهما بدون العلم بهما **اذ** **الاشك** **نوصيحه** **انا**

ان هذا الحكم وجداني ايضا ويؤيده اتفاق الاداء على وجود الاقسام الا
ربوه اما بالوجدان كما في هذه المقام واما بالاستدلال المشهور لان الماكورة
تستراه دليل بطلان اللازم حاصل التفرير فالمنكر اما معانيد الحق مع
عرفانه فيكون عن اي فيجب ان يوضح عنه ولا يثبت الامور الا بالحق
الاخر من غير جاز ليلزم جواز الماكورة واللازم باطرها الملازمة فظاهرة
واما بطلان اللازم فلان الماكورة تستر باب المناظرة لما في التقديم
بالطبعي **فبتقديم التقديم بالطبعي ليلزم بقيد التقديم ويصح فيه**
نفي التقديم بنفي التوفيق ولان لا فاشدة في نفي تقديم المبرر بمحتاج اليه
في المقام اذ لا فرق لو تحقق بعض الاقسام فثبت للتصريح بان هذا
التقديم من اقسام من الاقسام **للمسألة** التقديم من التقديم الزماني كتقديم الاب
على الابن ومن الرتبة كتقديم بعض الموكنين على البعض الاخر منهم في التوفيق
ومن الرتبة كتقديم العالم على غيره ومن الزماني كتقديم العلة على المعلول
ومحرك البر على حركة الخاتم ومن الطبعي كتقديم التقديم المحتاج اليه الذي
لا يكفي في حصول المناظر على المناظر المحتاج الى ذلك التقديم فتأمل **و**
بعض الحكماء انما يثبتون التقديم عن التوفيق تصور النسبة الذي يتقدمه
تقدير الطرفين ويتوقف هو عليه بناء على ان ذلك التصور ضروري وان
التقديم الطبعي يختص بتقديم الجزء على الكل عند الشرح كما يظهر بالنظر
في التوفيق وترى ان تصور الطرفين وان كان تقدمه ماعلى تصور النسبة و
موقوف عليه لكنه ليس بجزء من هذا **هذه الظاهرة** وان صح لكنه ليس صحيحا
في هذا المقام لان هذا المقام مقام بيان مرام المص والتقديم الطبعي
عند المصاح من التقديم الطبعي عند الشرح والتصور المذكور وان كان
في يمين من الضروري عن غير المص لكنه مكتسب عند المص والتوفيق المذكور

توفيق على مرام المص نعم برده عليه بذلك كما ينبغي جعل التوفيق نفيرا
له الظاهر من التوفيق والتوفيق جعل نفي التوفيق تفسيره في التقديم الطبعي
وبعد على هذا قوله فوسط بينهما ادائه اذا داره التقديم انما توسطت بين
التقديمين لابين الاثنان فلا يرد عليه ما اورده بعض الحكماء من ان التوفيق
اعم مطلق من التقديم الطبعي اما عند الجمهور فلان التقديم الطبعي
مقتضى بعدم كفاية التقديم في حصول المناظر واما عند الشرح فاما
من اختصاصه بالجزء بالنسبة الى كل فيكون التقديم المذكور تقديم
بالاعم **للمسألة** الا ان يحل على من ذهب من جواز التقديم بالاعم او بقيد
التوفيق بما جعله مساويا للمفارقة فاما انتهى وقيد استا وبالنسبة الى
ضعف كل من الجوابين **نعم** برده على التوفيق على هذا الوجه يمكن لا على
ما هو المرام عند المص بل على ما هو الحق عند الشرح بناء على ان التقديم
طبعي يختص بالجزء بالنسبة الى الكل عند الشرح ان تصور النسبة هو
الضروري يخرج عنه بناء على ان التوفيق اعم من التقديم الطبعي ونفي الاعم
يستلزم نفي الاختصاص مع زيادة منه وابضا على هذا برده على التوفيق
على ما هو الحق عند المص لو كان التوفيق قيدا للتقديم بان هذا التوفيق
يستلزم نفي الدور وهو قيد التوفيق اذ لا فاشدة فيه بعد تقديم التوفيق
التقديم بالطبعي **قوله** ولو اجري على اطلاقه كان قيدا له اذ لو كان
تقديمه لكان مختصا به فبذلك **الاصد قوله** وفي قوله وهو الذي اه
رد على الابهرى حيث قال قوله وهو الذي اه ليس تقديمه الا على
ما هو هو والآن يكون التوفيق مانعا لا غيرا لجواز كون البسيط نظريا
برسبانه لا يختص التوفيق الضروري في البسيط وحاصله ان التوفيق
مانع لا غيرا وهو على وجهين احدهما كما ان الضروري يخص في الـ
البسيط فكذلك البسيط يخص في الضروري ايضا عند المص بقرينة

مقابلته انحصار المطلوب في المركب عنده وثانيتها ان انتفاء الزد
التركيب في عبارة المصطلح معبنة في كون التصور ضرورياً ومختصة
به بقرينة المقابلة ايضا فيكون التصور الفوري معلولا فيجب
جوابه في جميع صور تلك العلة كما يجب جريانهما في جميع صور فعله
هذه الاكبر بسيط فوري كما ان كل موري بسيط كما نص الشارح عليه حيث
قال ولا يبي من البسيط كذلك الى يمكنه وكما اشار اليه المحشي فيما
نقل عنه ههنا حيث قال فيه فقد غفل ولا شيء من البسيط كذلك ومن
ههنا ان رفع ما ذهب اليه بعض الكمل من ان مراد الاله برى ان هذا
لا يصح ان يكون تفسيره والالم يكن مانعاً لا غيابه في نفس الامر
بناء على جواز كون البسيط نظرياً في نفس الامر فلا بد ان يحمل عبارة
الشارح على تحمل صحيح كسبان الا انحصار كما بعرف المحشي نفسه مثل
هذا المنع فيما بعد حيث قالوا ايضا تصور البسيط قد يكون مطلوباً
بالرسم انما انرفع لان الحق في هذه المقام توجيه المقام على ما هو
الحق عند المص فلا محذور في كونه تفسيره على ما هو الحق عنده نعم
يرد بهذا السؤال لكنه مقام اخر كما برز بالآخر **لو** جواب جريانه في
الكلام **لو** جواب جريانه المعلول في جميع صور العلة قال فيما نقل عنه اقول
المراد بالمعلول التصور الفوري وبالعلة انتفاء التركيب فيكون المرجع
مبني على لو بعنوا ان اخر ولا محذور عند القينة وهو ان يكون قوله
لا انتفاء التركيب علة ولو لفظاً وايضا قد سبق بهذا العنوان ان
ايضا سبقنا انما بقرينة هذا القول فلا يرد بانته وفيه ارجاع الهم
الضمير من غير سبق قال المحشي في اخر ما نقل عنه واما عكس فلم يخالف
فيه من قال انه ليس تفسيره الى خالف في جواب جريانه المعلول في جميع صور
صور العلة ولم يخالف في وجوب جريانه العلة في جميع صور المعلول في هذا

المقام وانما لم يخالف في هذه العكس لان بيان انحصار الفوري
اعني به المعلول في البسيط اعني به العلة يستلزم تحقيق ذلك
البسيط والعلة في جميع صور الفوري والمعلول وهذا ظاهر وكانها
اتفقا في العكس واختلفا في الاصل وذهبا الى ما ذهب اليه
بعض الكمل وفيه نظراً لا يجب جريانه العلة في جميع صور المعلول لجواز
تعدد هاهنا وحصول بعض الصور بواحدة والبعض الاخر باخرى اجاب
بقوله الاتي ان الالم يراد وجوب العلة المعينة في جميع صور المعلول
المعينة الى اصل بتلك العلة المعينة فثأمل انتهى **كان** اشار الى
ضعف الجواب **القول** ولا يرد هذا السؤال ابداً لان المراد بالعلة
في هذه المقام هو انتفاء التركيب وبالمعلول التصور الفوري فلا ان
انفكاك بينهما على ما هو المرام عند المص ولو اربى الاعم فخصت
فلا محذور ايضا **لو** يتوهم قول المصاه وجه الثاني يدعي ما نقل عنه
ان قوله الى يطلب به بازاء قوله لا انتفاء التركيب بحيث جعله تفسيراً
للتوفيق هناك كان هذا ايضا كذلك وايضا لما حصل المطلوب
بالمركب **لو** ذلك على ان غير المطلوب ما عداه **لو** وايضا تصور البسيط
البسيط فيكون اه حاصل السؤال على ما ذكره الشارح المحقق ان
توفيق التصور الفوري لا يكون جامعاً لفراده وان توفيق المقابل لا يكون
مانعاً لا غيابه لوجود تصور المركب المذكور في الثاني ووجه عن الاول
مع ان اللازم ان يكون بالعكس وعلى ما ذكره المحشي المتيقن يكون الامام
بالعكس لوجود تصور البسيط المذكور في توفيق الفوري ووجه عن
توفيق المطلوب مع ان الامام ان يكون بالعكس بناء على ان الاول من الفوري
والثاني من المطلوب **لو** رده على مرجع توفيق الفوري والمطلوب
يعني ان النقص بتصور المركب المذكور يرد عكس على قوله بالام

ما لا يتقدم تصور بتوقف عليه مع قطع النظر عما يعنيه وهو قوله وهو
الذي متعلقه مفردا عن الاستفاد التركيب وان برد عليه باعتبار هذا الم
ايضا وكذا ابرد طردا على قوله ما يتقدم تصور بتوقف عليه مع قطع
النظر عما يعنيه وهو قوله اي بطلب مفردا وان برد عليه باعتبار
هذا ايضا واما النقض بتصور البسيط المذكور فاما برد عليها على
ما هو راي المصنف اذا اعتبر قوله لا استفاد التركيب فعليلا او تنفية التوفيق
الاول وقوله اي بطلب اه تنفية التوفيق الثاني والالم برد عليها وكان
يرد على التعليل والتفسير لان تصور البسيط المذكور يعتمد على
التوفيق الثاني ولا يصحق عليه التوفيق الاول لان نفى تصور المتقدم للحاج
اليه معن في التوفيق الاول دون الثاني بل العترة في الثاني هو العكس مع
ان المراد بالتقدم هو التقدم الطبقي بالمعنى الاعلى عند المصنف فعلى هذا لا يرد
ما اورده بعض الافاضل من ان المحض المستفاد من قوله فاما برده اضافي
بالنسبة الى مرجع التوفيقين لا تنفي في فلا يتوجه منع بان اذا تنفية التقدم
بالطبعي كما قبله الشارح الى انه يرد هذا السؤال ايضا **ان** يرد
هذا الوارد بالطبعي الجزء المتقدم على الكما نقل عن الشارح لكن
المقام مقام بيان مرام المصنف **ان** يمكن ان يقال انه نقل عنه وانما فالو
يمكن لان قوله اي بطلب بالدليل تفسير لا سبق وهو قوله بخلافه اي ما
يتقدم تصديق بتوقف عليه فنهجه ما ذكره وان جعل ذلك في راي المعنى
اي ما يتقدم تصديق هو دليله لم يتوجه لكنه خلاف الظاهر **ان**
حاصل المرام على ما خطر بباله ان هذه النقض يرد على مرجع التوفيقين
المذكورين ان لم يعتبر معه ما ضاع اليه هذه الظاهر وان اعتبر معه ما ضاع
اليه فبغيره وعليها ايضا لكن اذا جعل قوله اي بطلب بالدليل من غير
لقوله بخلافه اي تفسير لما يستفاد منه وهو ما يتقدم تصديق

يتوقف

يتوقف عليه لان التصديق الموقوف عليه فيما استفد عام من الدليل
في مادة ذلك النقض فيكون قوله اي بطلب بالدليل نفسا ان ذلك
العام فيكون المعنى ما يتقدم تصديق بتوقف عليه وهو الدليل العام
منه ذلك وبطلب بذلك الدليل العام من الدليل في تلك المادة فيكون
المراد من المقابل ما اورده ذلك فيحصر التصديق في القسمين وينقض الو
التوفيقان الثاني طردا والاول عكس **ان** اذا جعل ذلك في راي المعنى
لما يستفاد من ذلك القول فلا يرد عليه ذلك النقض تكون ذلك
القيود مختصا للعام بما عدا الدليل في مادة النقض فيكون المراد من
المقابل على هذا ما عدا هذا ايضا فيحصر التصديق في القسمين
فلا يخير ايضا **ان** في ان كيف يكون في اواظهاره على ما
خطبنا في ايضا بان يكون تفسير ايضا لكن للعام بل الخاص و
كانه فالاي ما يتقدم تصديق بتوقف عليه ويصح ان يطلب
بذلك التصديق وهذه اظهروا يكون معنى التفسير اي يصح
ان يطلب بذلك التصديق الذي هو الدليل وانما حمل على خلاف
الظاهر لان التوفيق يجب ان يحمل على ظاهره ومنه ههنا ان يقع ما
ارتكب بعض الحكماء غايه الارتكاب في مقام دفع حصر التصديق في
القسمين المذكورين ويمكن ان يكون المعنى لو اورد المصنف هذه الو
القول على وجه القبول بان يقول ما يتقدم تصديق بتوقف عليه و
بطلب به لم يتوجه ما ذكره لكنه خلاف الظاهر **ان** تلخيصه وليس المراد
تلخيص هذا الجواب بل المراد تلخيص الوجوه التي تعلق ببيان الجواب
وتبيان تلك الاحتمالات وبيان الجواب المتعلق بها **قوله** ما يقابل
وهو ما لم يعلم اصلا لان ما هو موجود بوجه يرجع الى ما هو معلوم
بوجه **قوله** وان عكس اي وان عكس الاحتمال الثاني بان يرد بالحاصل

ما هو معلوم من كذا وجه وبغيره ما هو محمول بوجه كذا التبر اليه فيما نقل
عنه وهو مع قطع النظر عما في المتن واما بالنظر اليه فالمتبادر هو
الاصحاح الاول بقرينة قوله والا فلهذا اقم الشرح عليه بل هو المنفق
بقرينة قوله فلا يطلب وقوله فلا شعور به ولا طلب **هـ**
ههنا اصحاح رابع وهو ان يراد بالاصل ما هو معلوم من كل وجه وبغيره
ما لم يعلم كذا سواد لم يعلم اصلا ولم يعلم ببعض الوجوه وقال الثاني بل
هذه البق بالنباد من عبارة المورد ولان لا تحمل قوله ان كان حاصل
فلا طلب على الايجاب الكافي لبباد ذلك منه كان المتبادر من قوله
الا شعور به الايجاب الكافي وكان اللايق ان يحمل عليه ويجنار الشئ
الثاني والآخر في جواز ان يشعور ببعض الوجوه **هـ** من الاصحاح
الرابع ساقط عن درجة الاعتبار واما بالنظر الى المتن فلعلم صحة بقرينة
قوله فلا شعور به واما بالنظر الى ذوات الاصحاحات فلان حكم ما لم يعلم
اصلا فاعلم في الاصحاح الاول والثاني فلا حاجة الى التكرار بل الى جهة
الى ما لم يعلم وهو المحمول بوجه **هـ** واغا اقم الشرح بعني طهر
نحيط بجواب ههنا هو الرد بوجه في كلام المورد ومنع الحكم على الاول
واختصاصه على الثاني واختصاص الثاني على الثالث لكن الشرح
اقصر على الاول حيث اشار الى منع الحكم بقوله حاصل من وجه دون
وجه لبباد الاول عبارة المورد بقرينة قوله فلا يطلب وقوله والا
بل تنفق الاول بقرينة مجموع قوله فلا يطلب والا فلا شعور به فلا يطلب
وهذه الظاهر ويحكم ان يكون مقتضاه على الاول لموافقته لكلامه
المستترى قال بعض الافاضل وجه الباد هو الموافقة لما اخذه الذي هو
كلام المستترى **هـ** ان تلك الموافقة لكلام المستترى قال بعض الافاضل
وجه الباد هو الموافقة لما اخذه الذي هو كلام المستترى وجها لا وجه هو

الجواب على الاصحاح الاول لا لبباد الاول والكلام في البباد لا يخرج الا ان
يقال ان مراد ذلك البعض ببيان وجه الاقتصار على الاول لا ببيان وجه البباد
وان اولى **هـ** اصل السؤال على التصور ان نفى التصور الى
الضرورة والمطلوب نفى الشيء الى غيره والى غيره وكذا نفى شيء الى
فهم ليس بصحيح وقوله انه لا مطلوب منه لانه اما حاصل فلا يطلب لكونه
واما غيره حاصل فلا شعور به فلا يطلب دليل لاثبات تلك الصوري فاذا
لم يكن للتصور مطلوب بل كان كذا ضروريا كان نفى التصور اليها هو
نفى الشيء الى غيره وعلى التصديق ان نفى التصديق الى الضرورة
والمطلوب نفى الشيء الى غيره ايضا وكل نفى شيء الى غيره فهو ليس
بصحيح وقوله بان التصديق ان كان حاصله دليل لاثبات تلك الصوري
ايضا فاذا لم يكن له مطلوب ايضا بل كان كذا ضروريا كان نفى التصديق اليها
نفى الشيء الى غيره ويرجع الجواب ان الصفين المذكورين
وهذه الظاهر **قوله لانه تفصيل** اي لان المراد من تفصيل الاول وهذه الان
النفى الخاص في الاول محمول بوجه اثنان بين كونه حاصل من كل وجه
وبين كونه حاصل من وجه وكذا الفهم الفهم المحمل فابل لكونه غيره
حاصل من كل الوجوه او غيره حاصل من وجه فعلى هذه يكون المراد وادشارة
الى تفصيل كل قسم من الاول ونفى واحد شقبة ويكون كل قسم من ههنا
مردودا بمثل الحق واللازم على الاول ويقال في مقام التوضيح ان كان
المطلوب هو الوجه الى اصل كان تحصيله الى اصل وان كان الوجه الغير الى اصل
فلا يكون مستعورا به فلا يطلب وهذه التفرقة والرد مبني على عدم الفرق
بين العلم بوجه الشيء والعلم بذلك الشيء من ذلك الوجه وان كانوا قد
بينوا الفرق بينهما اذ الاول علم بالوجه والثاني علم بالشيء **هـ** ان يقال
ان كان تصور الشيء التصور الى اصله بالوجه العلم فلا يطلب لكونه

تخصيلا للحاصل وان كان التصور الغير الحاصل بالوجه الجمهور فلا تصور به فلا
طلب فعل هذا الاحتياج الى البناء على عدم الفرق المذكور
في مقام بيان التفصيل لما كان مبنى الشبهة على عدم الفرق بين
العلم بوجه الشئ وبين العلم بذلك الشئ في ذلك الوجه كان الحاصل من
وجه الحاصل من كل وجه وكذا مقابلهما متخيلين في المعنى وتختلفين اجمالا
وتفصيلا وهذا لا يكون الحاصل من وجه تفصيلا للحاصل
من كل وجه بل الامر بالعكس ويحتاج في توجيه المقام الى ارجاع ضمنية الى الا
الا والى ارجاع ضمنية تفصيلا الى المردود وهو خلا والوق والذوق
وهذا ظاهر اي وليس الترتيب في اوجب بان كلام
المنتهى والشرح مبني على ان المعترض لم يظهر عنده ان الشئ الواحد يكون
معلوما وجمهورا لا مقابلا للمعلوم معلوم مطلقا والجمهور مطلقا
سواء عرفت عنهما بالوجه او غيره ولهذا اقتصر في تقرير الابداد اولا على
القسمين واجاب بما ذكر في المنتهى والشرح ثانيا فثبت ان هذا الجواب
ليس بحال للشبهة اذ الكلام في تقسيم التصور الى الضروري والمطلوب
بالنسبة الى نفس الامر لا بالنسبة الى ما يتبين عند المعترض وهذا ظاهر
ويحتمل قوله فنذكر اثر اشارة الى هذا فلا يكون تفصيلا للاول لان
ما هو حاصل من وجه دون وجه غير الحاصل من كل وجه وكذا بغير الغير
الحاصل من كل وجه بالذات فلا يكون تفصيلا لهما ولهذا منع حصر الشبهة
فيهما ولا يعود الكلام اي ولا يعود هذا الكلام الى الاول ولا يرجع
اليه ولا يرد المحذور الوارد على شقي الاول على هذا لانه يصح ان يقال
لهما الشئ الجمهور بوجه كامل المعلوم ببعض عوارضه يطلب بذلك
الوجه الكامل لعدم لزوم طلب الجمهور المطلوب هذا على تقدير ان يكون
المعنى في قوله لان الوجه الجمهور اه لان ذال الوجه الجمهور اه اولانه يصح ان

ان يقال الوجه الجمهور بوجه المعلوم ببعض عوارضه يطلب بذلك الوجه
لعدم لزوم طلب الجمهور المطلق كيف والشبهة كما كتب بقا اتم
يكون هذا مردودا ووجود الكلام والمخبر على هذا والى ان الشبهة
اذ لم يصرح فيها بالقسم الثالث لم تكن مقطوعا بهما في حصرهما فيهما
تبعين الجواب بمنع الحصر في القسمين ولا يجاز المنع لزوم الخلف في كل
قسم من القسمين لان لزوم الخلف لا منهما متيقن
بالقسم الذي ذكره السابق ففيل التصور اما حاصل من كل وجه او غير حاصل
من كل وجه او حاصل من وجه دون وجه صارت تلك الشبهة مقطوعا بهما
في حصرهما في تلك الافام ولا يجاز المنع الحصر على هذا بل متيقن في الجواب
منع الخلف في اصدقهما لا الشبهة اذ لم
اشتملت على ترتيب وزوم خلف على كل لق قد فعهما اما بمنع الاختصار
في الاقسام المذكورة واما بمنع لزوم الخلف في اصدق الافام اذ لا يجاز
للمعارضه والنقض لهما الظاهر لا محال لهما لكونها شبهة اولان
المقام مقام المنع فعلى هذا اذا لم يمكن منع الاختصار فيما نحن فيه لكونه
قطعية متيقن منع لزوم الخلف في اصدق الافام ولا يجاز المنع لزوم الخلف
في القسمين الاولين لظهور لزوم حصر الحاصل للقسم الاول ولزوم
طلب الجمهور المطلق للقسم الثاني ايضا وفي تقرير بطائنا فيما بينهما
انفاقا متيقن منع لزوم الخلف في هذا القسم الثالث فلا يكون
محذور الاول محذور الهذا في حصر الشبهة في هذا القسم الثالث
فهو المطلوب والجواب في مقام التوضيح ونسحب هذا اذهان
ولن ان نقرر المقام على وجه الاستدلال وان لم يكن المقام المقام الك
الاستدلال بل مقام المنع كما علمت وهو اننا نقول هذه الشبهة دفعا
بمنع لزوم الخلف في هذا القسم الثالث لان هذه الشبهة شاملة

على ترتيب في هذه الاف المقطوع بها وعلى لزوم خلف لا قسم هذه
 الاف ولا مجال لمنع المحر كونه قطعيا ولا لمنع لزوم خلف للنفين
 الاولين كونه مقطوعا بغيرها ايضا دون منع لزوم خلف للنفين
 الثالث لعدم لزوم ذلك فكل شبهة شملت على ترتيب ولزوم خلف
 هكذا في غيرها يمنع لزوم خلف للثالث فهذه الشبهة دفعا بمنع لزوم خلف
 للثالث **الجواب** في هذه السوال جواب عن اصل السوال وراجع
 الى صفى الدليل القاي على بطلان التفسير الى الضرورى والمطلوب
 وما استحسنه من الجواب راجع الى ما رده توفيق على المص واث رج بان
 ما ر الجوابين واحد فردا احدهما رد للاخر وسحقا ان فردا احدهما واستحق
 الاخر بنافي بواحدة العقل واستقامت وحاصل تقرير اصل السوال التصور لا
 لا يصح تفسير الى التصور الضرورى والى التصور المطلق لان التصور
 تفسير السهمين تفسير نفى والى غيره وكل تفسير شأنه ان لا يصح
 تفسير او بقا تفسير التصور السهمين غير صحيح لان تفسير السهمين
 الى نفى والى غيره وكل تفسير شأنه ان لا يصح تفسير او بقا تفسير
 دليل على اثبات هذه الصفى وحاصل لان التصور اما حاصل واما غير حا
 حاصل وان كان حاصل فلا يطلب كونه تحصيل لا للمحصل وان كان غير
 حاصل فلا تصور فلا يطلب ايضا واذا كان الامر كذلك فلا مطلوب
 منه واذا لم يكن المطلوب كان تفسير السهمين تفسير نفى والى غيره و
 هو المطلوب **على** راي المحشى الباقى منع المحر في صفى
 الدليل الثاني ان يشترط مفردات المطلوب وبغيرها منفردة ومختلطة
 ويخصص المفردات بمجموعة ومشاراة عن غيرها وهذا هو المراد بقوله ان
 حاصل من وجه دون وجه الا انه اجمل لفهام الاختصار هذه على تقدير الخيب
هذا **الترتيب** يشوبها لزوم وبغيرها منفردة ومختلطة

ويخصص

ويخصص اللوازم بمجموعة ومشاراة عن غيرها **فالا** **المراد**
 والثاني اختيار للثاني الاول المراد ترتيبا ودفع للمحرز وعلى ما ذهب اليه
الابهرى **هذا** انه حاصل بوجه عام منطبق عليه وعلى غيره والمطلوب
 تخصيصه وبغيره على عداه وهذه مع انه لا ينافي ما ذكره في المنتهى انما
 يصح لو رجع ضمنية في قول يشوبها الى الالهية وليس كذلك اذا لاهية
 غير مبينة بعنوانها ولا في رتبة لها والضميمة راجع الى المفردات بقوتها
 ما سبق وبوتة هذا اما نقل من المحشى الحق في هذه المقام
في **المراد** **المراد** ان ضمنية يشوبها وبغيرها راجع الى ماهية المطلوب
 والحاصل انها معلومة بوجه عام منطبق عليها وعلى غيرها والمطلوب
 موافقا بوجه خصوص بها ان الالهية غير مبينة كونه وايضا لا ينافي
 ما ذكره في المنتهى انتهى لان هذا هو المراد **المراد**
 والثاني مستحسن عندهما واختيار للثاني ودفع لمحز وزه وحاصل
 وحاصل ان المطلوب غير حاصل لكن لا كان الا انه حاصل مع المحر الاختلاف
 لها بغيرها يشوبها عن غيرها وبغيرها منفردة ومختلطة ويخصص ذلك
الاجزاء بمجموعة ممازاه غير حاصل بمجموعة لم يكن وهو المطلوب
 النزاع بين المحشى والديق وبينهما في موضعين **المراد** ان حصول الاجزاء
 حارفرقها واختلافها هل يستلزم حصول الاجزاء بمجموعة ولو اجابا لا املا
 وفيه ذهب **المراد** الى انه يستلزم وذهبا الى انه لا يستلزم و
وثانيه ان الوجه الذي حصل به المطلوب لزوم كافي المراد وهل يصح ان
 يكون هو الاجزاء مع غيرها منفردة ومختلطة املا **المراد**
 الى انه يصح تحكيم جميع الجوابين الى امر واحد **فليكون**
 الاول **المراد** والثاني مستحسنا عندهما **وليس**
 الجواب **المراد** راجعا الى الجواب المستحسن اما اول فلان مدار الاول على

على العلم بالشئ من وجه ومصدر الثاني على العلم بوجه الشئ وقد مر هذا فوق
بينهم واما لاني فلان الوجه المعلوم في الاول من عوارض الوجه الجوهري خلا
بخلاف الثاني فان الوجه المعلوم هو الاجزاء منفردة مختلطة بغيرها و
الجوهري تخصيصها بالنعين فظاهر ان الاجزاء ليست من عوارض التخصيص
بل الام بالعكس **فقد** في قوله في تقريرنا السابق ان الوجه المعلوم في
الاول هو الاجزاء ايضا عند المحشي اليقيني ولهذا رجعنا الى امر واحد
بعض اكمل من الاول بان كلام المحشي مبني على عدم الفرق بين العلمين
والالم بفتح الجواب المستحسن وعن الثاني بان قوله فيما سبق بل هو
معلوم ببعض عوارض مبني على التعميل او على تعميم العوارض من البيانات
كما قبل ويدر على هذا قوله في هذا المقام وانما خصص الكلام بالاجزاء
وقد في التعميم فيما سبق منا **في** هذا المقام سيجي
قريب ان شاء الله تعالى يظهر الفاد في الجواب ويوضح المرام في الثاني و
نما اطيننا الكلام في هذا المقام لغاية غرضه ولنهابه وقد مر انه اي ولها
به وقد مر مرام المحشي اليقيني **الذي** ذكرنا بقبابها ان لصحة ارجاع الضمير
الى المفردات **افتقاء** للمص واما المص فانما خص الاجزاء بالذكرا ما
للاهتمام للحق الثام الذي هو اعلى المطالب التصورية واما لكونه اشكل
في تشبيهه وفائدة هذا التشبيه على ما يستفاد من سوق كلام المحشي
للتحقق في تحقيق ان الشئ فيكون مشعورا به اجزا لا اما بالاجزاء منفردة فمجرد
مختلطة مع غيرها واما بلوازم مع غيرها كذلك ومطلوبان تفصيلا
تخصيص تلك الاجزاء من بينها بالنعين وتبينها عما عداها مجتمعة واما
بتخصيص تلك اللوازم من بين تلك الامور بالنعين وتبينها عما عداها
هذا على راي المحشي **واما على راي امير المؤمنين** في تحقيق ان المشعور به
هو اجزاء ذلك الشئ منفردة مختلطة مع غيرها مفصلة ابتداء وبعده

الانفقات البرها بالقصد والشعور بلوازم ذلك الشئ منفردة مختلطة
مع غيرها مفصلة ابتداء وبعده الانفقات البرها بالقصد
ايضا وان المطلوب هو ذلك الشئ تفصيلا اما بتخصيص تلك الاجزاء
بالنعين واما بتخصيص تلك اللوازم بذلك ايضا **لوعلم** في اي وعلم
المشبه في ذلك التشبيه هو الاجزاء وما بنا تف منها واما هو اللوازم
وما بنا تف منها حيث اورد التشبيه به لكليهما دبرهما **ان** تخصيص
الاجزاء بالذكور ليس للحصر لانه اشكال ولا لفتقاء للمص وعلمت ايضا
ان في الكلام حذفا للمعطوف **ثم** تفقها اه الى تحقيق الحد والركم الذين
هما المذكوران في الحاشية مر بآدون الشرح اذ الاول المذكور فيه مر بآدون الثاني
تقدير اشارة الى ان هذا التحقيق من تنمته الجواب المذكور وليس
هذا الجواب اخر كما توهم **فان** **الان** **في** هذا التشبيه انما يظهر
اذ حمل جواب المص على خلاف تحقيق الشرح وارجع ضميرها الى الماهية
واريد ان التصور المطلوب منف حاصلا وانما المطلوب تخصيصه وتبينه
عما عداه واما اذا حمل على تحقيق الشرح على ما ذهب اليه المحشي اي قوله
قد مره وارجع ضميرها الى المفردات فلا يكون المطلوب حاصلا بل
لحاصل هو الاجزاء منفردة مختلطة مع غيرها او اللوازم منفردة
مختلطة مع غيرها فلا يظهر التشبيه المذكور لان المشبه هو المجموع
لم يكن حاصلا قبل التخصيص والمشب به هو الارب حاصلا قبل التخصيص
وهذا ظاهر انتهى **اولا** **لا** **يصح** حمل كلام المص على خلاف تحقيق
الشرح لكونه مخالفا لما ذكره في المنتهى وثانيا ان التشبيه المذكور انما
هو عجزه ان تخصيص كل منهي انما يحصل بعد تصور تصور مناسب
لها سواء كان ذلك التصور تصورا له ولو اجمالا كما في المشبه به او لا كما
في المشبه وثالثا يجوز ان يكون التشبيه المذكور اشارة منه ومبلا

من الركن العرفي عن بيان الركن بالحدود وهو العلم بالحجة
والعلم بالجزء المتضمنة وبالعكس لا بمعنى انهما واحد مع تغير الحجة والحدود
بل بمعنى انهما واحد باعتبار اتحاد الحجز والجزء المتضمنة وكذلك
العلم بالركن هو العلم بذى الركن وان فرقوا بينهما لان العلم الذي يتعلق
بذى الركن هو ذلك العلم بذلك الركن لكنهما يتغيران باعتبار المتعلق
وهذا ظاهر وان كان العلم بالركن فيكون بالكلية ان الرداء بق
والجواب السخري منبنيان على ان طلب الجمهور من كل الوجه لازم للمردود
ليس بل لازم للمتمسك ولا مدخل في صحة الرد وهو الجواب بعينية العلم
بالوجه للعلم بذى الوجه وهذا ظاهر **الهيئة** وحدانية هي من بقاء الحدود
حاصل السؤال على تقدير تسليم ان الهيئة الحاصلة جزء من الكلام
والبيت كما هو المشهور انه هل يوجب هيئة وحدانية **فخصه** بالحدود
ليس متشكك بين الحد والحدود فيكون مغاير للحد لا نوجب كذلك
في البيت املا **لا هيئة** ماعدا الهيئة الى
الحاصل من اجتماع بعض الاجزاء مع بعض حتى **فخص** بالحدود واما
الهيئة الحاصلة من ذلك الاجتماع فمتشككة بين الحد والحدود وبناء على
انها يرجعان الى ام واحد وانما التغير بينهما باعتبار احوال الهيئة الى
الى صلة الاجزاء البيت بعد التباين فان اعتبر جزءا كما هو المشهور
فانما تعتبر جزء من البيت لان الاجزاء وهذا ظاهر فلا تنفك الى ما قيل في
هذا المقام **لا** اختصار اجزاء المادبة والصورية فيما تصور هذا على
تقدير التسليم ايضا يعني ان اجزاء المادبة والصورية على تقدير التسليم
منصورة فيما تصور وهي مفردة المادبة والهيئة الى صلة من اجتماعها
لا غير وهذه الهيئة متشككة بينهما ولا هيئة غير هاتين تختص بالحدود
تعتبر جزء من القول المشهور او تعتبر معه من غير اعتبار جزء كما اختلفت

جزء من البيت على القول المشهور او اعتبر شرط في حصول البيت على غيره
باعتبار في المقام دفع ما بنا في مادة عن المحسني اليقين من عدم كون
الهيئة جزءا من اجزاء المادة الجنس لماخوذ من المادة بالجزء والصورة
الفصل لماخوذ من الصورة النوعية **واتول** وهذا مع انه لا فرق بين ما بنا في ما
سبح من ان مادة المركب مفردة والصورة الهيئة الى صلة **واعتبارها**
من لوازم مطابقتها اياها دفع لسؤال مقتدر تغير بطلان يكون الاصل
الاجتماع جزء من اجزاء ومن مقتضاها دون صفة املا **لان** الاجتماع
من لوازم اهلا من مقتضاها كما ان اجتماع المادة والصورة في البيت ليس
من مقتضاها ومن اجزاء على المشهور وعلى غيره **فخصه** بالحدود
ولم يغفل هوام مشتركة بينهما لظهوره او لا فائدة فائدة جديدة
ان الحكم بعدم كون الهيئة جزءا منها هو على مذهب الامويين لا على
مذهب النسطورية لان الهيئة معبنة في ماهيات التفريق وجزء منها
عندهم كما انها معبنة في ماهيات القياس وجزء منها عندهم وهذا
ظاهر لا حاجة الى البيان **تول** ثم ربما انتقل اليه من اى ثم ربما اذا
استخضر جملة مما يوكا من وزون ورتبت على ما ينبغي حصل في اليه حسن مجموع لم
لم يكن وانتقل الى مجموع الحاصل بالترتيب الى غيره مما لا مفعولا عنه اى
مما يقع الترتيب اليه بخصوصه او متوجها اليه بخصوصه لكن بوجه اخر فيكون
هذه الامام معطوف على قوله فاذا استخضر جملة اه وموجها كما ذكرنا وهذا
التوجيه مراد ابو ثوبان المقلد **وتول** معنى الكلام الاول حصل مجموع
لم يكن ولم ينتقل منه الى غيره ومعنى الكلام الثاني ثم ربما حصل مجموع لم يكن
وانتقل اليه من اى غيره فيكون معطوف على حصل الى افره
وهذا هو الحق الرسمى **ان** كان لفظ هذا اشارة
الى مجموع المنقول منه الى غيره باعتبار القسم الاول والثاني فيرد عليه

بان هذا باعتبار الاول مخالف لما هو جوابه من انه لا بد ان تصور المطلوب
بوجه خاص ليتمكن طلبه بوجاهته لا من منع حركه اراديه خوفاً غير منصوص
بخصوصها وايضا الى اصل الرسم بكونه نظرياً والنظر على ما ارتضاه مجموع
الحكمتين ولم يوجد الاولي في القسم الاول كالثانيه في التوفيق بالمفرد
وان كان اشارة اليه باعتبار القسم الثاني فقط ينزج ان يكون القسم
الاول واسطه بين الفوري والنظري او ضرورياً مع وجود الحركة الثانية
ومع وجود النسبة اللازم لها **باب** باختصار الثاني الاول بوجهين احد
اياهما وهو اننا نستعمل ان تصور المطلوب بوجه خاص لا بد منه بل قد
يجاز تصور المطلوب بوجه عام لما هو الشايع وايضا بقوله لا يخفى اه
فاذا تصور المطلوب بوجه عام يتحقق الانتفاء منه الى التصور بوجه خاص او لا
ثم من اليه ثانياً ويتحقق الحكم ان وهو المطلوب لان
تحقق الانتفاء بين انما يعتبر باعتبار علم الكاسب ولا تحقق باعتبار علم
في هذا المقام لان المطلوب وان كان متصور بوجه عام في هذا المقام
في نفس الامر لكنه ليس بمصور بالنسبة الى الكاسب وهذا ظاهر
وهو اننا نستعمل ان النظر هو مجموع الحكمتين بل كون النظر عبارة
عن مجموع الحكمتين انما هو اكثر من لا كافي كباقي في محله ولم يمتد اجور التوفيق
بالمفرد **باب** هذا وان كان صحيحاً باعتبار ظاهره لكنه مع
من لفه للمص لا يكون تاماً في هذه المقام لعدم الطلب ابتداء الا ان
يقال ان شرط الكاسب هو الطلب سواء وجد ابتداء او اشتراها او اسد
او ابتداء دون اشتها او اشتها دون ابتداء او كما ابره هكذا
ختار الشق الثاني ونقول القسم الاول من الفوري لكن لا مطلقاً بل
عند من ذهب الى ان النظر هو مجموع الحكمتين كما ان الحيد من الفوري
ان ان المفقودة ههنا هي الاولى وفي الحيد هي الثانية ولا حيد ورفيه

كما لا حيد ورفيه **قوله** ان يكون القسم الاول من الفوري وان صح عند
من ذهب الى ان النظر هو مجموع الحكمتين لكنه لب يهيى عند المص ان
الفوري هو البسيط عنه والقسم الاول في هذا المقام ليس من لبس بل
بل من المركب وهذا ظاهر **باب** دفعي وهذا البس يدفعي و
باب ثانياً بان نحن الاول ايضا ونقول لا طلب في القسم الاول بل
في حصول الثاني وفي الثاني تصور المطلوب بتا صواب ابتداء والطلب
ثانياً فلا محالة ولا ورود **باب** وان لم يرد عليه انه طبعي فلا
يتصور المطلوب بوجه خاص ليتمكن طلبه لكنه يرد عليه ان الحكم من الطبعي
فلا يكون الاول من الحكمي وهذا ظاهر ايضا **باب** ان اعتبار مجموع
الحكمتين في النظر انما هو باعتبار غلبة الاحتياج الى الصناعة كما في حوائش
المطالعة **باب** هذا الجواب مع كونه مخالفاً لما هو المذهب
عند المص لا يبقا بل عاقي بقا من ان اعتبارها هو الاكثر لان الذي اعتبره
في كل منهما يجب ان يعتبر في مقابلة ايضا لئلا يتجوز **باب** وهذا ظاهر لا
لا حاجة الى البيان **باب** ان يقال ان هذه اشارة الى القسم
الثاني لا الى المطلق ولا ينزج ان يكون القسم الاول واسطه بين الفوري
والمطلوب بناء على ان الفوري ما لا يحتاج الى الطلب والمطلوب
ما يحتاج الى الطلب والمطلوب في القسم الاول وان حصل بطريق
الاتفاق لكنه مما يحتاج الى الطلب ولو قل الحضور وهذا غني عن
البيان ايضا **باب** ان يرتب جملة من متصوراته ليعتد
هل ينقل من الى غيره او لا في قسم الحكمي فكذلك يجوز ان يرتب جملة
في الحيد **باب** نعم هل يحصل مجموع لم يكن اولاً فيكون كل واحد
منهما من قسم المطلوب لضيق تعريفه عليه فلا اعتبار لما تكلفوا **قوله**
الاول من المقبول اه فكان اشاراً بابراد المتألمين من نوعين مختلفين الى

الى كثرة النظائر انبساطا لثبوتها بما هو في صده **ابن سينا** بوجوب
تركيبها اه **ان تحقيق الشارح** في مقام تحقيق الحد والركب
ليس بصحيح لا لتحقيق الشارح هذا تحقيقه بوجوب تركيبها حيث
اقتصر في مقام البيان تحقيق الحد على المركبة وقال فاذا استخرجت حجة وثبتت
حصول مجموع لم يكن واقفا على تحقيق الركب على المركبات وقال فاذا استخرجت
حجة وثبتت حصول مجموع لم يكن ثابتا بنقل الالف من الى غيره مع ان
كل واحد منهما قد يكون مفردا وكل تحقيق شأنه هذا في ليس بصحيح فلهذا
ليس بصحيح **واجب بان** هذا هو المعبر به **هو**
الترديد في الصوري بان يقال ان اردت بقولك ان كل واحد من الحد و
الركب قد يكون مفردا ان كل واحد من الحد والركب قد يكون مفردا ومعتبرا
عند الصناعة فلا نسلم هذا الفيد في الصوري كيف وان المعبر في الحد
والركب هو المركب عندهم المشتمل لمجموع الحركتين دون المفرد المشتمل على
الاولى فقط اذ المفرد لا يشتمل الا على الحركة الاولى وان اردت بـ مطلقا
فالصوري بنماها ستمه لكن الكبرى ممنوعة لان تحقيق الشارح واقتضاه
مبنى على ما هو المعبر عنه اهل الصناعة والمعبر عندهم هو المركب لا
غيره لا شئنا ان على الحركتين معا فاذا كان المعبر عندهم هو المركب دون المفرد
ساقط عن درجة الاعتبار فيكون كل واحد منهما منحصرا في المركب
فلزم عليه حصر البياني في نفسه وايضا هو الذي ذهب عنه المصنف
فاللازم عليه ان يراعى من ذهب المصنف في مقام البيان واما ايراد السؤال
على المصنف فانه اخر ان لم يلزم **ما حاصل** ان اقتضاه في
البيان ليس بحد كونهما في المركب بل بوجوب تدخل في الصناعة في بناء
على اشتمال لمجموع الحركتين دون المفرد فلا يصح فلا يجوز **النظائر**
من السوق والنزوق هو ما اخبرناه وان صح هذا باعتبار ظاهره ايضا

بل الحق هو ما ذهبنا اليه لان المطلوب هو المركب عن **المصنف** **والشارح**
يتروك بغير تردد لانه يحتمل ان يختص ما هو انما لا يقع وللصناعة بالذكر
واشار ما هو اذ في اني المقاييس ويحتمل ان يكون في الكلام حذفا للمعطوف
لكنه خلاف ما ذهب اليه المصنف لان المطلوب عنده مركب فلا بد ان يكون
الحد والركب مركبا ايضا **قوله** ومن ثم امكن ايراد مثله في المفردات بالفيك
على ما ذكر في المركبات وهذا ان يتوهم انه في الجواب يعني ان الشارح لم
يتم هذا المقام وقرر المقام كما قرر به لعدم اعتبار المفرد عند الصناعة
وعنه المصنف ومن ثم هذا المقام من حيث ان البعض في بعض التعريف
بالمفرد في زلة بالقياس الى المركبات ان يقال ان المنصور المفرد من صور
تفصيلي حاصر مخططا بالملفقات البية بالذات والجمالي ليس كذلك
بل هو كالمجموعة الموضوعة والمورد ان ينفقت البية بالقصد من شاة
بلا يشتمل في نفسه وبعبارة مخطا بالاراد مخطا تفصيلا فاذا اراد تخصيص المفرد
المطلوب جاز له ان ينفقت الى المجموعة المذكورة ويطلع عليه مفردا حاصر
مخططا بالاراد مفردا لم يكن او حصل مفردا لم يكن وانتقل اليه من
الى غيره لكنه خلاف ما ذهب اليه المصنف الا ان يقال الحق ومن ثم ولوني غير
هذا المقام **ان** **الشارح** **عن** **ابن سينا** **قوله** **مبنى** **على** **نيل**
ان حصار مطلق المنصور الى الفوري والمطلوب ليس بوجوه او على ط
ظاهر عبارة المصنف مع قطع النظر عن دليل الوجوه والافلا حجة الى هذا
الجواب الا ان يقال ان الشارح اهل المعنى ما الكره في مقامه يرجع الى
وجوهه ويعود عن انكاره او يقال انه مبنى على بيان طريق الشعور **وبكسر**
ان **في** **هذا** **المقام** **حكمين** **ان** **انقسام** **للكس** **في** **النظر**
والنصير **يق** **الى** **الفوري** **والنظري** **والخصار** **كل** **منهما** **في** **نهما** **وجوه** **والنظري**
ان **انقسام** **كل** **منهما** **الى** **الفوري** **والمطلوب** **واختصاده** **في** **نهما** **وجوه** **والنظري**

والثاني هو المخرج به في كلام المص والشارح فان كان اصل السؤال باعتبار
ذات القسم الثاني من كل منهما وان كان ظاهره باعتبار وصف الطلب فيرد
السؤال ويرجع الى ان تنفيج كل منهما الى الفوري والنظر تنفيج الى نفسه الى
غيره وان كان باعتبار وصف الطلب فيرد السؤال بارادته لا يمتنع ان يطلب
لغيره تحويره بل ينبغي التفريق على حال فلا يرجع الى التنفيج لان تنفيج كل
منهما الى الفوري والنظر وجوباً في مسكن عندات كذا ايضا لكن الحكم
الثاني غير مسلم عنده وان كان الثاني ايضا وجوباً عند الشارح وغيره
ويجوز ان يكون السؤال باعتبار وصف الطلب فيرد الى الفوري والظهور
الجواب في التصديق وخفاضة في التصور ذهب الامام الرازي الى امتناع
اكتساب التصورات واخصاره في التصديقات **قوله** الى بنص قوله من حيث
يتعلق بها اه انما يباح على وجه التوضيح واما دفع لوجه اجتماع انفي
والاثبات **قوله** من غير ان يتعين احدهما الى الاخر وجه القطع ولا على وجه
الظن فيخص بصورة الحكم والرد **قوله** فيما نقل عن وفي
بعض نسخ المتن بنفي او اثبات اي بتهورها على وجه بشرية وبشرية فافلحني
واحد **قوله** وذلك لان الحاصل هو العلم بالنسبة دليل لقوله ولا طلب ما
هو حاصل والمراد هو العلم بالنسبة نفياً واثباتاً بقرينة ما سبق فلا يرد عليه
ان النسبة جزء والشعور بالجزء ليس شعوراً بالكل وان نوههم وحاصل الجواب
على ما قبل ان متعلق التصديق هو النسبة معلوم بحسب التصور قبل التصديق
التصديق فلا يمتنع النور البرهوني بحسب التصديق فلا يمتنع طلب
حصوله واما متعلق التصور فليس بمعلوم بعلم مغاير للتصور حتى لا
يتمنع النور البرهوني ولا يمتنع طلب حصول صورته فاذا لم يكن معلوماً بالغير
يكون مجهولاً مطلقاً باعتبار الغير ويمتنع النور البرهوني باعتباره فيحتاج في
نوجبه وطلب حصوله الى الجواب الذي ذكره ان كان الرد في اصل

السؤال في متعلق التصور والتصديق في اصل الجواب كما ذكر وان كان في
حسب نفس التصور والتصديق في اصل الجواب ان تصور النسبة نفياً واثباتاً
وان كان مغايراً لتعيين احدهما في نفس الامر ولا مستنداً له على التعيين
بناء على الدليل الا اني كنته يصح ان يكون له واسطة لحصول النسبة باحدهما
على التعيين ما بينهما من العلاقة وهي ان يكون شرطاً لا او مستنداً له
النسبة على وجه الشك لتعيين احدهما لكن لا على وجه التعيين بل على وجه الاحتمال
واما لزوم اعتقاده النقيضين معا واجتماعهما في الواقع فانما هو
من لوازم الاستدلال على التعيين لا على الاحتمال فعلى هذا القياس في جانب
التصور في الجواب في هذا المقام بمثل ما يقال في احتمال ان يكون مردودا ايضا
عند المص والشارح ويحتمل ان يكون راجعاً الى هذا الجواب عندهما وانما
لم يتوصل اليه المحقق المتدقق اليه في هذا المقام اما المتحيزان للذكاء واما
اشعار الى ظهوره فيقطن **قوله** فيلزم اعتقاد النقيضين معا في سؤال و
جواب فنقلنا انما احتج الى بيان ما ذكره ههنا اه اعتذار بان ذكر هذا
الحكم ليس بمقصود لذاته بل انما ذكره ليكون تمهيداً لما سيأتي من قوله صريح
الحكمة او خلل المادة خطأ ونقص وصورة البرهان كذا وانما اخبره ذكره
في هذا المقام بناء على ان المطلوب التصوري مركب وهذا غني عن البيان
قوله فذلك الامور مادته اه يعني ان الشارح اراد بمادة الشيء ههنا الامور
التي بلت هي ههنا ونحو ذلك في قوامه من غير ان يلاحظ ان يكون الشيء
معها بالقوة و اراد بالصورة الهيئة العارضة لتلك الامور عند الالتصاق
من غير ان يعني ان يكون الشيء معها بالفعل و اراد ان الشيء المركب هو تلك
الامور والمفردات لكن لا مطلقاً بل من حيث انها موضوعة لتلك الهيئة
العارضة لها اما الثانية فلا انها تقضيها بظاهر عبارات اعني قوله ولورثه
الهيئة الحاصلة من الالتصاق بها كما نقل عن ههنا واما الاولى والثالثة

فلانها بغيرها في ظاهر عبارته اعني قوله فمادة مفردة التي يحصل هو من
النسبها اما اقتضاء الاولى فلان اعتبر ان المادة هي المفردات المتتمة واما
اقتضاء الثالثة فلان اعتبر حصولها من النسبها وهذا ظاهر ايضا وانما اراد
الشارح هكذا او حمل المرام المص على هذه او ان كان عبارة المتن فبذلك على
خلاف ذلك ايضا ولهذا حملها على خلاف ذلك بعض الشراح والمحققين
لوجها في احد ههنا ان هذا هو التحقيق في نفس الامر وهو انه ههنا عند
المص ايضا **ان** ان هذا يكون المص فيما تعتقت ارادته به وكذا يكفي
الشارح في بيان مادة الخد وصورته ثم **ان كان المرام** مجرد بيان مادة الخد
وصورته ومادة البرهان وصورته دون نفي فكيف في هذا المرام ما هو
يتعلق بالاولى والثانية واما ما يتعلق بالثالثة فعلى طريق التبع
والاستعداد وان كان المرام ببيان مادة الخد وصورته مع بيان نفي مثلا فكيف
فيه ما يتعلق بالاولى والثانية والثالثة اى بكيفية الجميع دون البعض وهذا
مما لا حاجة الى البيان بل الثاني هو المفاد من ظاهر كلام المحقق هو انما
خصر بياني فلا تفتت الى ما قيل او يقال اى لو فترت المادة بالجزء الذي يكون
المركب مع بالقوة اه يعني انما في المص مادة المركب بمفردة دون الجزء الذي
ذكر وتبع الشارح لظاهر ما يفاد من كلامه ولم يفسر المفردات بذلك الجزء ايضا
وان صح اختيار ما هو المختار من انه اذهب ولئلا يرد عليه ما ورد على من فتر
المادة بالجزء الذي كوراه اذ لو فترت المادة بالجزء الذي يكون المركب مع بالقوة
والصورة بالجزء الذي يكون مع بالفعل وكان المراد بالصورة في مثل البر
المركب والمجموع هو الهيئة السريرية في الاول والمزاج في الثاني لورد ان
الهيئة السريرية والمزاج عرضان فلا يقومان جوهر الامر من كل منى في حال
احدهما دخول العرض في قوام الجوهر مع تآخره عنه في الوجود وثانيهما لو
كون الجوهر مع ما مع كونه جوهر اعلى ان يكون محولا مواطاة فيحتاج في

في الجواب الى ان يقال ان حقيقة الجوهر بالعرض الى آفة الشارح عند او
نقطة به على ان يكون محولا عليه مواطاة واما نقطة على ان يكون عرضا
حالا جوهريا في جزء اخر الجوهر في فلا يخفى ان فيه لعدم لزوم محذور من المحذورين
واما في مادة المرام عن كون العرض مع ما يروض به من ان بحيث به
المعرض بسببه راجعا الى المرام وادق فام بذاك فلا يكون دليل على امتناعه و
يدل على هذه اما نقلت ههنا **اولا الى ان يقال** ان اطلاق الصورة على
الهيئة السريرية والمزاج مجاز على سبيل التشبيه بطريق اطلاق اللفظ الموضع
للتابع على المتبوع واردة التابع واما اطلاق الهيئة على الصورة فبالعكس
هذا الجواب على تقدير عدم الاكتفاء بمثل المزاج بل على تقدير ان كانت الصورة
النوعية لا وعلى تقدير ان يكون الجزء الصوري جزء من المركب جزء اوليا وجزء
جوهريا كصورة النوعية للمركبات الحقيقية كالصورة الانسانية للما
للهيئة الانسانية **ثم** ان ذلك الحاصل منه فالعوض **الافاضل** انما اشار
بلفظ ذلك الى الامر الذي لم يكن قبل النسيان المفردات المفاد من قول الشارح
ان يحصل هو من النسبها في لفظ الظاهر ما يفاد من كلام الشارح حيث
بيد كلامه على انه اشارة الى الهيئة لبعث النفس الى الامر الزاير على
بمجموع المفردات الى مجموع المذكور ولئلا يحتاج الى التاويل لان الهيئة لا
لا يصح نسبها الى المجموع وهذا ظاهر لكن ان في معنى ما لا تتم له لانه
ان اراد بالامر الذي لم يكن نفس المركب دون غيره فلا يصح نسب الشارح با
بالمزاج لاجزاء المجموع في القسم الاول ان كان توصيفا على ما هو الشارح وان
كان صحاحا في نفي وان اراد به ما يفاد من نفس المركب ومجموع المفردات فلا
يصح نسبها الى مجموع المفردات من حيث هو فلا فائدة في عدول عن ظاهره
ان في مقام انه يحيل المراد بالامر الذي لم يكن قبله هو نفس المركب واما
التشبيه فاما هو الجزء الزاير على مجموع المفردات بقرينة المقام لا لمجموع

الامر الحاصل الزايد على مجموع المفردات وهذا ظاهر او المراد به هو ما يقابل نفس
الركبة فقط بقوله المقام ايضا فلا يلزم شيء من الخبز ودين لكونه اسم من المجموع
ويمكن ان يقال المراد ما يقابل المركبة ومجموع المفردات ويكون المعنى على هذا
ثم ان ذلك الحاصل منه قد يكون امر ازايا على مجموع المفردات مرتبته هو
مقابل الركبة متميزة عنه في الوجود فيكون للمركبة صورة متميزة في الوجود
وفي لا يكون امر ازايا عليه متميزة عنه في الوجود وان كان متحققا في نفسه
فيكون النفي راجعا الى التمييز فعلى هذا يكون المركب عين مفرداته مجموعته
في الظاهر ولا يتحقق صورة عنها متميزة فيه لاجزاءها كما ذهب اليه الاشراقيون
على النفي ذكر فيما سبق في دفع الابرار ولا في كاذب اليه الشائعية و
ومن اعلمت ان القسم الاول ينطبق على المذهبين فلا ما هو الى
ما قيل من ان الاول الى الاول والثاني الى الثاني **ويمكن** ان يكون معنى الكلام
فلا شك ان من ثلث مفردات المركب ان يحصل الامر الذي لم يكن بان
بالتيار لها فان حصل ذلك الامر بعد الانشباع يكون رتبة احوال مجموع المفردات
من حيث هو فيكون للمركبة صورة وان لم يحصل فلا رتبة فيكون المركب
عين مفرداته مجموعته اه فعلى هذا يكون العدد والنصائح الاشارة با
بالثأ ويلو وهذا اما هو الابق لهذا المقام فلا اعتبار لما قبل هذا المقام
قوله يعني ان حصول الكيفية الزايدة بحسب التعقل يكون فيه اه **اقول**
حاصل كلامي بتحققين وسنذكر في ان الشك المستفاد من قوله
ان كان في حصول الكيفية الزايدة على مجموع احوال لعدة وعدم
حصولها بحسب التعقل لا بحسب نفس الوجود الذهني وعدمه كما نوههم
وخلاصة الامر في اصل الكلام ان الهيئة عارضة على اجزاؤه المركبة بعلا
الانشباع رتبة على مجموع الاجزاء في غير مثل العشرة فيكون للمركبة صورة
متميزة في اجزائه اما جزواها فغيره اعلى ما فصلناه واما في مثل العشرة

فلا وجود لها ولو لم يكن لوجودها في التعقل والذهن لكن وجودها
فيها ايضا شكوك غير معلوم **فلا بد ان يحل الشك**
المستفاد من قوله ان كان على الشك في الوجود الذهني بان الشك
في حصول الكيفية الزايدة بحسب التعقل وعدم حصولها في التعقل من
كلمة التسميه اه لو استفيد من قوله ان كان ايضا كان التكرار محمولا على
التاكيد لا على التاكيد لغيره واما لو حمل على الشك في الوجود الذهني كان
محمولا على التاكيد لا على التاكيد فكان خبر **الاشواق** انا
لانتم ان الشك في حصول الكيفية الزايدة على مجموع الاحاد في مثل
العشرة بحسب التعقل وعدم حصولها مستفاد من كلمة التسميه بل المستفاد
منها هو انه هل يصح ان يكون الكيفية الحاصلة بحسب التعقل الزايدة على
مجموع الاحاد متميزة في قوام المركب الخارجي اما جزواها فغيره اعلى ما فصلناه
او لا يصح بل المستفاد منها هو الاشارة الى ضعف ذلك الاعتبار وهذا ظاهر
اذ لا فائدة في الاشارة الى اعتبار ذلك الاشارة الى ضعف ذلك الاعتبار وهذا ظاهر
اشارة الى الانشباع الى الحصول بحسب التعقل مع ان الكلام في الحصول
بحسب الخارج ويجوز ان يكون اشارة الى الضعف في الفرق بين التعقل
وبين الخارج فيجوز حصول الكيفية الزايدة في احدهما دون الآخر مع
انه لا يلزم قولهم بان العلم تابع للمعلوم فلا كراهة **فلا بد ان يحل الشك**
ضعف الثاني ثم قال على ان ما ذكره القائل ليس اولى من علمه **اقول**
الكلام في صحة ثاني اولونه وقد حمل ذلك التكرار التعقل على التعقل الو
العرفي وهذا اوجه حسن لكن المقابل ليس في موقعها اذ معنى هذا
الكلام اعترافهم ان حصول الكيفية الزايدة على مجموع بحسب التعقل
والذهن في مثل العشرة يكون كل واحد من المركبة على وبنية واحدة
وليس المعنى ان حصولها في الفرق دون الذهني بل المعنى ان ذلك

الاعتبار في الوقف الثاني الذهب وهذا معلوم فلا حاجة الى البيان و
وتحقيق المقام على وجه لا يبيح فيه تحريم الشكوك والالهام ان المركبات
 ما عدا مثل الوحدة موصوفة لمجموع اجزائها اما مع الهيئات العارضة لها على ما
 ذهب اليه البعض فتكون الهيئات داخلية في قوامها او من حيث انها معروفة
 لتلك الهيئات على ما ذهب اليه البعض الا ان يكون في التفسير داخل والقيود
 خارجا وعلى كلا التقديرين يكون الهيئات زائدة على مجموع الاجزاء الى
 درجة واما المركبات التي هي مثل الوحدة فهي موصوفة لمجموع الاسماء في
 اعتبار شي اخر في ذلك المجموع اذ المق من هذه المركبات هو نفس ذلك المجموع
 لا غير اذ لا ما في اعتبار الهيئات مع واما المق في المركبات القسم الاول
 فهو الام الحاصل بعد الاجتماع مفاد المجموع وهذا اعني ابيان ايضا
قوله قسم كلام من التصور والتصديق ببيان لا ريب لاهذا المقام ما قبله
قوله ثم اشار الى الطرق الموصلة الى المطالب انما اشار الى ان لم يقل ثم بين
 الطرق لان البين والذكور في الكتاب هو نفس الطرق لا نفس الطرق مع
 فيه الا بطلان لكن لما كان ببيان نفس الطرق باعتبار كونها موصلة كان الو
 نفس الطرق باعتبار الابصار المحيطة بضمها فكان ببيان نفس الطرق باعتبار
 الابصار بطرق بقى الاشارة لا بطريق المراساة فلما قال ثم اشار ولم يقل
 ثم قرح **قوله** وهو الحق المراد في التوقف ان كان هذا القول توفيقا لما يوصل الى
 ان التصور المطلوب كما هو المقام من مقام البيان فلا يخلو اما ان يكون
 هذا القول ملا للحجة اللفظية كما هو الظاهر من اطلاق الحق والتوقف بذكر الاد
 اولاً يكون شاهداً لبيان على ان المتبادر من المعنى هو الحق في وان اللفظية
 خارج عنه وعلى الاول برده على ان هذا التوفيق غير مطرد لوجهين **الاول** ان اللفظية
 ما دل على التصديق كما ان الشك في المواقف والتوقف ما يوصل الى التصور
 المطلوب وهو من قبيل التصور **والثاني** ان اللفظية فيكون توفيقاً للمعنى

عنه وعلى الثاني يكون الهيئات
 شرطاً في المركبات وعلى الاول
 جزءاً منها

للمعروف ولوفي مقام التشبيه ودفع الوهج والمعروف في هذا المقام خاص
 هو المطلوب وهذا على تقدير ان يكون اللفظية من قبيل التصديق وعلى
 تقدير ان يكون من قبيل التصور وان كان برده على هذا التوفيق انه غير مطرد
 لكنه يرد بالمادة الثانية من الامرين ان يكون رتباً وهذه اظاهر وعلى الثاني يرد
 عليه ان التوفيق وان كان مطردا لكنه لم يصح قوله وانما اخص في الاقسام الثا
 الثلاثة **واجيب** باختيار الاول بان قوله وهو الحق المراد في التوقف بالكلية
 توفيقاً لما يوصل الى الحكم بالامر الاعم وهذا واقع كافي لانسان حيوان و
والثاني ان توفيقاً لما هو الظاهر من بل لا يرد منه بطريق التفسير اعني الاقسام
 الثلاثة ولما اراد بما يوصل الى ما هو الحق من اللفظية الذي ماله الى التصديق لكنه
 بعيد غايته البعد **والثالث** بان ضميمة اخصر راجع الى الحق الاعم من
 اللفظية لا الى الحق المراد في المعنى الحقيقي فلا يلزم محذورهما **والقولان** ما هو
عنى هو ان الاول راجع وان الثالث حسن وان الثاني بعيد غايته البعد و
والثاني باختيار الشق الاول بان الكلام مبني على ان اللفظية ماله
 الى التصور وان التوفيق اللفظية التشبيهية خارج عن الحق المراد في هذا
 المقام بناء على ان المقام مقام بيان المطلوب الكامل برده الناقص
القول ذهب جمع غفير من المحققين كالاصغر هاشمي والشافعي الى ان توفيق
 الحقيقي المذكور هو توفيق الحق الحقيقي الناقص لا الاعم منه ومن الناقص ثلاثاً
 ينقص عنك لان المتبادر من قوله عن ذاتية هو مجموع ان اثبات بغيره
 اضافتها وكونها جمعا واجزاء التوفيقات بحسب جملة على ظهورها فيكون
 التوفيق مختصاً به ونكافؤا في تصحيح التفسير وبيان اخصر القسم في
 ان ما بناء على ان الشيء اذا اعيد معرفة كان عين الاول وليس هو ان الحق
 الحقيقي الناقص داخل في الحق الاعم اما الالتزام وعدم الاكتفاء وكذا في
 المعطوف فلنلا يلزم انهما رتباً في مقام التفصيل واما دخوله فيه

فلان بعض ذوات الشيء ينزوم باعتبار ان الجزء ينزوم الكمال ان الخراج اللازم
له ينزوم فيكون الحد الحقيقي الناقص داخل في انباء عن الشيء بلازم وهذا
غنى عن البيان **والا** فلما نظر في كلامي كل من المصنفين خارج
في هذا المقام وفيما سباني في قوله وصورة الحد الجنس الاقرب ثم الفصل وخلل
ذلك نقص نظرا صحيحا جزم ان اصل المرام ليس كما ذكره فتبع لهم في اختصاص
ذلك النوع في ذلك التام بل ما ذكره وما سباني وخالفهم في دخول الحد
الحقيقي الناقص في الحد الركني لانه بعيد غايه البعد فصار يربيه التام لانه
سبذكر نقصانه **وخلاصة المرام** ان المصنفين الصورة الكاملة فيما سباني
واضافها الى الحد ثم قال وخلل ذلك نقص وتبع الخارج في هذا فلا بد
ان يكون المعروف هنا هو الحد الحقيقي التام حتى يكون هذا الكلام ملائما
سباني ويكون المراد من الحد المضاف اليه الحد التام فيما سباني وبصحة الحكم
الذي سباني سواء كان البيان خاصا بالحد الحقيقي التام كما هو المفاد
ظاهرة او عامه ومن الركني التام كما هو الظاهر من سوق والركن الذي هو
بمنزلة كما هو الممكن بالنظر الى ان ذلك لو كان الحد من الناقص لم يصح قوله
وصورة الحد الجنس الاقرب ثم الفصل وخلل ذلك نقص واتا قولهم **ولسباني** اذا
اعيد معرفة كان عين الاول فليس كسباني اذا وجب فيه على خلافه كما في هذا
المقام نعم ينزوم اهمال بيان الحد الحقيقي الناقص في هذا المقام فقط لكنه
لا يجوز فيه اذ كان المقام مقام الاختصار وكان الفونية فاجبة **والخاتمة** في
التعريف في الركني لانه لا ينزوم المحذور للذكور فيما بعد ولجور المركب من
العام ولحقه في ايضا وخرج ما عداهما عن هذا القول فلا ينزوم عدم
اختصار المقسم في اقسامه ولا المحذور ان ينزوم اختصاص التعريف بالحد
الحقيقي التام واهما بيان الحد الحقيقي الناقص في مقام التفصيل لكنهما ليس
ليس بمحذورين لما ذكرناه فيكون كل من الحقيقي والركن اعني التام وال

والناقص في مقام التعريف ويكون الحقيقي مختصا بالتام والركن عاما منه
ومن الناقص في مقام التعريف بغيره ما ذكرناه فلا مالا قال به **والا**
من ان الاختصاص ركبت وان اضافت الجمع يجب حملها على الجنس بغيره
انهم قسموا الحد للصحة الحقيقي الى التام والناقص وقولوا ان قصصا انباء عن
بعض الذوات **ان** مثل هذا الباب لا يلزم احاطة المقام بالاحاطة **قوله**
لانه ليس بذكر نقصانه المراد نقصان صورة الحد الحقيقي التام حيث
قال فيما سباني وصورة الحد الجنس الاقرب ثم الفصل وخلل ذلك نقص فيكون
بعض ذلك متحققا في مادة الحد الحقيقي الناقص فيكون مبينا على استقلال
من غير دخوله في السباني **لانه** سبذكر المصنف نقصان التام و
يبين حاله حيث قال وصورة الحد فلهذا خص التام بالتعريف اذ
هو كاف فيما يقصد من بيان نقصانه **والا** ما ذكرناه
فنعلم التوجيه والافلا ما ذكرنا لكن الظاهر هو الاول وقد قيل سبذكر نقصان
الحقيقي ويبين الناقص منه فيما بعده فيكون ذلك ارادته هنا الحد
التام وهذا اعلى ظاهرة لا يفيد في المقام الا ان يقول الى ما ذكرناه وان
كان خلاف الظاهر **وقد ردهما** **بعض الكمال** ان المصنفين التام **والا**
والناقص من فيما سباني ويشير الى نفسه الحد الى التام وان قصصا لم يفر
البيان على نقصان التام ولا على بيان الناقص فقط فلا يكون ذلك الذكر
قربة على ارادة التام ولا سباني للتخصيص **ان** وما ذكرناه في عرفه فهو
هذه الازمة فلا حاجة الى عادة **قوله** فلا حاجة الى جعل الحد الناقص **ان**
حاصل امره ان المصنف جعل القسم الحقيقي في هذا المقام اعني التام والناقص
الا انه اختصه ونقص التام منه بالتعريف الذي ذكره في ملايما سباني و
بصح الحكم الذي سباني فيه ايضا بعين ما ذكرناه فيما سبق فيكون التعريف
حاصر الا في ما فلا حاجة الى ان يقال ان المصنف اراد بالحد الحقيقي الحد الحقيقي

الثام وجعل الحد الحقيقي ناقصا خلافا في الحد الرسمي كما ذهب اليه الاصفياني
ونوعيه من الحقيقيين ليكون النقيض عام الافهم **المفهم** في
مفهوم الحد الحقيقي ان جعل الحد الحقيقي ناقصا خلافا في الحد
الرسمي وان لم يوافق على اصطلاحهم لكنه يخلو عن الانتشار بين الاجمال
والنقصيل وبوافق قاعدة اعادة النبي معرفة **الانتماء** انا
يكون مخدورا اذ لم يقع دليل على عدم كونه مخدورا كما في هذا المقام كما
سبق بيان **والتا** ان ذلك الخلو ليس اولى من عدم الموافقة على اصطلاحهم
والتا ان الموافقة لتلك القاعدة كما تتحقق على تقدير ذلك الجعل
فكذلك تتحقق على تقدير عدمه كما كان كذلك بين الحد الحقيقي الثام و
وبين الحد المضاف اليه في قوله وصورة الحد ولو باعتبار الحد الحقيقي الثام كما
هو المفاد من ظاهر **والتا** اي مرتبة اي بنفد الاقرب وتأخر الفصل فان خلا
خلاف هذا انقص كما سيجي على ما هو المشهور **والتا** على كل واحد منها
دفع السؤال بقدره ههنا وهو ان الحد الحقيقي الثام لو كان عبارة عن
جميع الذاتيات لم يكن نسبنا عن الذاتيات اذ لا يمتنع ان ينشئ نفسه
هنا فكيف يصح تعريف بما انبأ عن ذاتياته وحاصل جوابه ان النسبة هو
المجموع والمنبئي عنه هو كل واحد من اجزائه فلا مخدور **والتا** بان
النسبة هو اللفظ وبان ما مصدرية فكان قبل النقيض الحقيقي هو
الانباء عن ذاتياته اه **والتا** ان الحد الحقيقي الثام لا يمتنع ان
يكون النسبة الثاني والثالث كليهما معا حيث قال فيما نقل عنه ههنا فلا
حاجة الى ان يقال المنبئي هو اللفظ وان ما مصدرية كان قبل النقيض الحقيقي
هو الانباء **والتا** الاستبعاد في الثالث حيث قال الكلام في نفس الحد الثاني النقيض
وكذا في الثاني حيث قال الكلام المعقول في اللفظ وان كان مقصودا انبعا
هذا **قوله** اي موقف **قوله** ان النسبة هو المجموع الموقف والنسبة عنه هو

كل واحد من اجزائه **والتا** بعض الكمال في هذا المقام خصص الموصوف بالموقف بقوله
ان هذا الموقف لا اقام مطلق الموقف للملا ينقص طرد النسبة بنفسه المحيود
فانه لا ينبغي ان يجمع الذاتيات ينشئ عن كل واحد منها مع انه ليس بحد
والتا التعريف على هذا التقدير بان هذا الموقف على هذا ايضا يصدق
على موقف مركبة الجنس والفصل الثمين والخاصة معا وعلى مركبة من هذه الثلاثة
والوضع العام ايضا مع انما ليس في الحد الحقيقي مقام بل هما ريمان تامان الا
الكلان من الثام المذكور كما هو جوابه بان المراد بالانباء عن ذاتياته فقط
وكما تار اليه بقوله دون عرضياته **والتا** فهو رسم **قوله** في الجواب عن **والتا** ايضا
وهو ان يخص الموصوف بالحد الحقيقي الجنس النسبة فنقول المراد من حقيقة ان
انبأ عن ذاتياته اه فلا يرد المحذور ولا المركبة من الثلاثة المذكورة ولا
من الاربع المذكورة وهذه الظاهر وعن **والتا** ان ضمير ذاتياته راجع الى
المحدود كما طرح به الشارح فخرج المحيود من هذا الافادة التغاير ولو في الجملة
وهذا ظاهر ايضا **والتا** ان المحدود من حيث هو هو ينشئ عن
اجزائه لان المحيود وان كان مركبا من ذاتياته لكنه من حيث هو هو يكون
في مرتبة لا ينشئ عن ذاتياته بالنظر الى ذاته **والتا** بان **والتا** عن الثاني
والثالث بان المركبين المذكورين وان كانا محتملين لكنهما غير واقعيين
في المحاورات والقياسات والكلام في الوقوعات **قوله** واعتبر كونها كلية **قال**
بعض اذا كان الموصوف كناية عن الموقف فلا حاجة الى اعتبار كليتها لا
للاشارة عن المحشخصات بناء على ما ذكره من ان الاشياء هي بالحد **قوله**
حاصله ان اعتبار الكلية لا يخرج ضوالاتها من ولا حد الاشياء فلا حاجة
الى اعتبار الكلية لا يخرج **لكن** نقول ثانيا قد عرفت ان كناية الموصوف عن
الموقف انما هو مجرديا بان الموقف المنبئي هو المجموع والمنبئي عنه هو كل واحد
من اجزائه لا تخصيص الموصوف بالموقف لان كل واحد من الكليات المذكورة قد

فخرج بدون ذلك ايضا كما علمت فيحتاج الى اعتبارها ولو على مضافه و
وايضاً ان معنى قول ان الاشئ من لا تحت ان الاشئ من لا تحت بالحد الحقيقي
 اذ ليس معناه ان الاشئ من لا تحت اصلاً لا بالحد الحقيقي ولا بالحد الذي كسبه
 وان توفيق الرب الشخص هو الحيوان الناطق مع شخصه لكنه كما لا يفيد
 العلم بالحد فكذلك لا يفيد نفس العلم بل المفيد هو الاشارة وذا قال وطريق
 الادراك الخواص في التي هي ذاتيات الاشئ من بربان اعتبار الكمية للاشارة
 عن الشخصات بالنسبة الى الاشئ من لا بالنسبة الى الحقيقة الكمية اذ لا شخص
 بالنسبة اليها حتى يحجز عنها باعتبارها بالنسبة اليها **بفارق** في بيان فائدة
 قيد الكمية الوصفية للاشارة الى ان الذاتي هو منها بمعنى الجدة مطلقاً لا بمعنى
 الجدة المحصورة والآن يخرج الشخصات ولا يحتاج الى قيد الكمية للاشارة عنها
قوله اذ لا يتركب الحد منها اذ لا يتركب الحد الحقيقي منها وليس المراد نفي تركب
 الحد مطلقاً منها **بمعنى** **الحد** في حد ذاته على الشيخ الرئيس فالنفي الحكمه لا رتبة
 ان الحد ان تم في تركب من غير الجنس والفصل فان المركب الخارج عما ينصور
 كنهه لتمثل حقيقة اجزائه في العقل كما في البت فان كنهه الجذران والسقف
 مع التهمة المخصوصة **قوله** وقد عرفت جوابه بان المراد نفي تركب الحد الحقيقي فقط
 والمراد الشيخ بالحد التام الحد الذي التام بقرينة السمية المخصوصة الا ان بفارق
 ان السمية جزء داخلي عندهم كما هو الذي ذهب ويدر عليه قوله فان كنهه اه
وبمعنى **الحد** على هذا ايضا بان الكلام ههنا في العقلي وكلام الشيخ اما في
 الخارج وما في الاصح منه ومن العقلي **قوله** المنطوق في الآلات انما قيد بذلك
 لان الجزئيات المجردة ترسم في العقول دون الآلات كذا نقل عن ههنا
فما يعنى ان اوفيه ان لا يثبت عدم كيد جميع الاشئ من ولا ينضم
 الاشارة عن جميع الاشئ من ولا ينضم الى الشيخ **قوله** قد عرفت انه
 ليس رد على الشيخ وان المراد بالحد الاشئ من لا بالحد الحقيقي او المراد بالحد

بالحد للفيد للعلم وان كان له حد كما ذكرناه اذ المفيد هو الاشارة ولا يلزم
 ان يرسم الجزئيات المجردة في العقل كيد بل اللازم هو كيد به بالركب
 بناء على ان الشخصات خارجة لكن ان في الافادة **قوله** على ما هو
 المشهور كيد معاني للآلة **الاول** ان يرسم الجزئيات الادوية في الآلات انما
 هو مبني على ما هو المشهور على ما هو الحقيقي وذلك لان المحققين انما
 انما يثبت بان الدور الكليات والجزئيات مطلقاً هو نفس الناطقة ونسبة
 الادراك الى قواها كسبه القطع الى الكين اختلصوا في ان صور الكين
 ترسم في النفس صور الكليات والجزئيات المجردة ترسم في النفس وصور
 الجزئيات الجسمانية في الآلات في ههنا جماعه الى الاول واخره الى الثاني و
 قيل الحق هو الاول والثاني ان اعتبار الكمية وعدم كيد الاشئ من بالجموعه
 بالحقي بنسبة على ما هو المشهور على التحقيق لكنه بعيد **قوله** ان الا
 الارسام في العقل او في الآلات مما لا دخل له في جواز التحديد وامتناعه بل
 الجواز والامتناع ناظران على البديل **قوله** ولم يربهاه لان الكمية معينة
 بالنظر الى كل واحد من الذاتيات لا الى الغير توهم ان قيد المركب بالنظر اليه
 ايضا وليس كذلك قد عرفت بقوله ولم يربهاه **قوله** ولو كانت فردى اى و
 لو كانت الذاتيات التي اعتبر في المعرف فردى او مركبة على غير ما ينبغي يمكن
 ذلك المعرف حداً حقيقياً على ما هو المشهور **قوله** وهو كنهه بربهاه الباقى
 ويرى ان الحد المركب من مجموع الذاتيات انما يكون حداً حقيقياً تاماً اذا كان
 مركباً على ما ينبغي بان يقدم الجنس الاقرب ونوطة الفصل كيد مبني على ما
 هو المشهور وعلى ما هو الخائن عند المنصور والشارح لا على ما هو الحقيقي
 كيد انقل عنه **قوله** الحق انما اه حاصل المرام ان **الاول** انظر الى **الحد**
 على وجه السهولة ان يقدم الجنس الاقرب ونوطة الفصل لعقل ما هو مبني
 اولاً ويحصل بما ينصاف اليه ثانياً لكن العلم بالحد يحصل بمجموعها مرتين

الاحيان وان اردت في بعض الاحيان قبحه عليه بان يصدق على غير المراد
الابصار التي تدور في باب اختيار الشئ الثاني بان المراد بالرب هو الرب المخصوص
بمعنى بالمراد كان للعلوم بين الناس لكن ان في ان كذا اوله افعال المحسني المحقق
والناقض في الشئ لا لا يستدبر المحسني كما يقال في المحاورات المناقشة في
المشاكل ليس من ذاب المحسني في قوله وما يقال **حاصل السؤال** ان هذا هو
التعريف ليس بصحيح لانه لا يصدق على التعريف بناء على ان الحد اللفظي هو
اللفظ لا الظاهر والتعريف المذكور يفيد ان غيره لان ما فيه بقا بر بقوله بلفظ
اظهاره وهذا ظاهر وكل تعريف ثابته هذا ليس بصحيح **وحاصل الجواب**
الاول وهو المختار عند المحسني المصدق اننا لانستعمل ان هذا الحد يصدق على هذا
المحدود وانما لا يصدق عليه لولم يكن المحدود في هذا المقام بل في مادة
الشئ امثلا معنى العقار من حيث ان سماه والحد هو ذلك المعنى لكن
من حيث ان يسمى بالحد لكنه يجوز ان يكون كذا فيكون المعنى في الشئ المعنى
العقار ينبغي عن نفسه لكن لا من حيث هو لول بلفظ العقار بل من حيث
ان هو لول بلفظ اظهره اذ في ذلك العقار وهو لفظ الحد فيكون المعنى
والمنبني عنه واحدا بالذات ومنفابر بين الاعتبار والتعريف محولا على ما
افاده من تفابر اللاحية للاول وهذا التعريف كاف في المقام فلا حاجة الى
الطلب بل **الجواب الثاني** اننا لانستعمل ان هذا التعريف لا يصدق
على هذا المحدود اذ يجوز ان يكون لفظه ما في التعريف عبارة عن اللفظ
الذي هو نفس ذلك اللفظ الاظهر ويكون اللفظ في قوله بلفظاه بمعنى
المصدر فيكون معنى التعريف على هذا الجواب الحد اللفظي لفظ ينبغي عن
الشيء بسبب كونه لفظا اظهر في الدلالة على ذلك الشيء من اللفظ الدال
على ذلك الشيء ايضا كلفظ الارب على معنى العقار بالنسبة لللفظ الع
العقار الدال عليه فيكون هذا التعريف جامعا لافاده ويكون المنبني هو

اللفظ الاظهر والمنبني عنه هو المحدود والمعنى لكن يكون هو التوفيق محولا على
خلاف ما ينبغي ومنه ان المتبادر اللفظ في قوله بلفظاه هو المعنى التوفيق والذات
للفائدة لا يستفاد من كلمة ما لا المعنى المصدر في وفي محله على المصدر في و
التوفيق يجب حملها على ما ينبغي ومنها اوله افعال المحسني المصدق والمتبادر
هو الذات **والجواب الثاني** هو المفهوم لا اللفظ بل اللفظ واللفظ واللفظ
فلا يكون التعريف ينبغي من حيث انه لول بلفظ اظهره عن نفسه الذي هو
المحدود في مادة الحد في من حيث انه لول بلفظ المحدود فيكون المنبني و
المنبني عنه واحدا بالذات ومنفابر بين الاعتبار ذكرنا وهذا اظهر ايضا
ويكون التعريف محولا على ظاهره ومطابقا لاهوالا اصله وانما اذا
صفقت ما لمونا علته **الجواب الثالث** هو المقام ونقر بر المقام بحيث لا ينبغي فيه
شبهة من الشك والاول هو المقام بلفظ في الكلام وهو ان التوفيق ان هو
فصوره بتخصيص صورة فان كان في الحقيقة الموجودة فاما مجرد الذاتيات
فقد حقيقتي لانه ان يجمعها وناقض ان بعضها والا فكم حقيقتي تام ان يجمع
الغريب وخاصة ان ملك اللازمة والا فكم حقيقتي ناقص وان كان في المفهوم
في المفاهيم الاصطلاحية او اللغوية فاما مجرد الذاتيات الحاصلة فيها
فقد امكن تام ان يجمعها وناقض ان بعضها والا فكم امكن تام ان يجمع
الغريب الواحد فيها وخاصة اللازمة ان ملك الحارجة عنها والا فكم امكن
ناقص **والجواب الرابع** هو بتخصيص صورة بل يقصد به تمييز صورة حاصلة
فذلك التعريف في لفظ فيكون توفيقا فلفظا للمعنى هذا هو المقاد
من كلام المحسني المصدق في هذا المقام ومن كلام المحقق الفاضل البكوي في
اواخر المتن الاكبر ومحصل كلامه ان فائدة الحد اللفظي ترجع
الى ان ذلك اللفظ موضوع لذلك المعنى ولا ترجع الى المعنى وهو تخصيص
صورة غير حاصلة بل المعنى المراد في اللفظي حاصلا ومعلوم اما براهنه

واما بطريق الكسب فبذلك والمعنى هو بيان ان ذلك اللفظ موضوع لذلك
المعنى الى اصله باللفظ مفرد اذ في اظهر او بلفظ مركب اظهر لا يقصد به
تفصيل بل بعينه المجموع من حيث هو فكلية ذلك المركب في حكم المفرد من
حيث انه لا يقصد به معنى المفردات بل يقصد به المعنى المراد بالمجموع من
حيث هو فلو لم يكن ذلك المركب بالترادف بتبعيته انه في حكم المفرد بذلك
الحيثية كان انظر عند ههنا وهذا اظهر **في اللفظ** بهما انا اعتبارا كما يجري
في اللفظية اللغوية فكذلك يجري في اللفظ الاصطلاحي باعتبار ان
تلك اللفظ موضوعات لتلك المفردات ولكن ارباب الاصطلاح لم ينووا
الى بيان ذلك بناء على انه ليس من مباحثهم ولذا قال بعض المحققين
ويستعمل ارباب اللفظ **في اللفظ** ان كان المراد بذلك التوحيفي بيان ان ذلك
اللفظ موضوع لتلك المعنى فذلك التوحيفي توحيفي لفظي سواء كان ذلك
المعنى معنى لغويا او معنى اصطلاحيا وان اريد به تخصيص صورة فذلك
التوحيفي اما حد حقيقي او مركب حقيقي ان كان في الخفايق الموجودة او حد اسمي
او مركب اسمي ان في المفردات الاصطلاحية او في اللغوية والذي ذكرناه
في اللفظي هو انما هو كلامي المص والشرح حيث جعله مقابلا لوجه
الحقيقي والركن في الكلام في ان كلامه من المص والشرح والحشي المتيقن
هو اذ رجوا الحد الاسمي في الحقيقي والركن الاسمي في الركني بطريق تغليب
الركن في املا **في اللفظ** بحالنا الى المقاييس لكن الراجح انهم اذ رجوا الاول
في الاول وان في الثاني لان توحيفي الحقيقي يصلح توحيفا للحد الاسمي ايضا
فكذلك توحيفي الركني يصلح توحيفا للركن الاسمي ايضا وتوحيفا لللفظي في
هذا الكتاب يختص به وما ذكرناه من التخصيص هو المستفاد من مفاصل
القوم ومن محاولات الاعلام **فاذا علمت** ما ذكرنا فاعلم ان المحقق
الشفق زاني قد اعترض على توحيفي اللفظي بانه ليس بمختص باللفظ

المراد بل قد يكون باللوامع والذاتيات بان التوحيفيان ما وضع اللفظ
فبصحة ما يثبت بفيد ذلك البيان فيكون الحق المذكور ناقضا للتوحيفي
بان غير جامع لا فاده بناء على ان اللفظي كما يكون بلفظ اظهر اذ في
فذلك باللوامع والذاتيات ايضا مع انهم خارجان عنه وانما الحشي
الحق المتيقن من هذا البيان والتوحيفي هو الراد ذلك المحقق **وحاصل**
انا لانسم ان توحيفي الحد اللفظي هذا غير جامع لا فاده وانما لا يكون حاشا
جامعا لهما لو كان الفرض من هويي ما وضع اللفظ له فلم لا يجوز ان يكون
المعنى من تسمية صورة حاصلة وبيان ان ذلك اللفظ موضوع لهما وان يكون
المعنى من الحد الاسمي والركن الاسمي هو تخصيص صورة غير حاصلة لا تسمية صورة
حاصلة وبيان ان ذلك اللفظ موضوع لهما وهذا هو المستفاد من محاور
في محاورات الاعلام ومفاد ان القوم ومفاد ان العلماء والفظام كيف
وان توحيفات الكلمات المحس مثل توحيفات اسمية وليس المعنى منها تميز
صورة حاصلة وبيان ان اللفظ موضوعات لتلك المفردات بل المعنى
منها تخصيص صورة غير حاصلة وهذا اظهر **في اللفظ** توحيفات الاسمية
بالتوحيفات اللفظية لكنه ام اذ الكلام وان هذا يكون التوحيفات الاسمية
من افراد اللفظية املا والحق انها ليست منها لان تغير المقادير يستلزم
تغير المعنى من تغير الكتاب **في اللفظ** ما ذهب اليه بعض
الكلمة نصحا وادعائه لمرام المحقق الشف زاني من ان الحق ان هذا النزاع في
ام عن قدارة النقل عن الظاهر والاستعمال منها وهما بين عدان الشف
الشف زاني **في اللفظ** بل انقل عنهم واستعمالهم يساعده ان الحشي المتيقن في
ان اللفظي بيان الاسمي تبين كتاب كما ذكرنا **في اللفظ** فافق من تخصيص
صور المفردات اه المراد صور مفردات المكتسبة لا تخصيصا بما يتحقق
في الصور المكتسبة بية فلا بد عليه ان يكون المعنى من الاسمي ما ذكرنا يستلزم

اندر ارجح في القول الثالث فلا يثبت الفرق بينه وبين اللفظي وانما لا يرد
لان التخصيص ينلزم ان يكون الصورة صورة غير حاصله ويؤتيه قول
صاحب المعنى ان الازكيا او تخلص صورة بدون تغيير بقوله غير حاصله
قوله فيندرج في القول الثالث قد علمت التفرع والاندراج فلا حاجة الى ما
ذهب اليه بعض الحكماء من لزوم تغيير المفهوم ما والماليات بالكنسبة **قوله**
الذي يجري في البداهيات كجملتين احداهما تجري في المعاني البديهية
كما في المعاني المعلومه بعد الاكتساب دون المعاني المكتسبة ابتداء
والثاني انه يجري فيما علم وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى بوجهه لكنه
خفي وازيل شفا به كما يجري فيما لم يعلم وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى
وان علم ذلك باللفظ اظهر خلاف الاكتمال حيث يختص بالكنسبة فان دفع
ما ذهب اليه ذلك البعض ايضا انه ان اراد ان اللفظ يخص بالبداهة
بالبداهيات كما ان الاكتمال يخص بالكتسبات فهو قائلهم المنع وان اراد
انه يجري في البداهيات والكتسبات فلا يثبت الفرق بل ينتج اللفظي اجماع
مطلقا من الاكتمال وهو ما ادعاه النفاذاني وانما انزع لان المعنى معلوم
في اللفظي دون الاكتمال فثبت الفرق بينهما وايضا هذه التفرعات التي
التي لورة من جانب الحق ايقن بعضها سندات وبعضها تنويرات فم
فمنها خروج عن قاعة التوجيه **قوله** الموجودات اما في
الخارج او في الذهن فلا يرد ما ذهب اليه ذلك الحكماء ايضا من انه ان
اراد ان اللفظي يجري في الموجودات اه فقط على المنع اذ كما يجري
فيها يجري في الموجودات ايضا وان اراد انه يجري فيها وفي غيرها فلا
فلا يثبت الفرق كما **قوله** فثبت الفرق لان المعنى معلوم في اللفظي
دون الاكتمال ولان هذه العبارات من قبيل التنويرات فامنع كما **قوله**
احدهما فانه ان اللفظي يناسب الباطن والغوية والاكتمال يناسب

المطالب

المطالب العلمية لما ان المعنى معلوم في الاول والتنوير عايد الى اللفظ دون
الثاني وان السنو الباطن هو عن ماهية مفهوم الاكتمال ليس عن غنية مفهوم
الاكتمال بل عن تفصيل ما ادر عليه الاكتمال اجمالا وهذا من ذلك البعض بدل على
ان لا يبغي اللفظي في الافادة حيث اعتبر تخلص صورة في الاكتمال و
قد كان معلوما ان المعنى معلوم في اللفظي وبهذا النوع ما ذهب اليه ذلك
الحكماء ايضا من انه وفيه ان ليس في كلام ذلك البعض ان اللفظي يخص بالباطن
الغوية بل المذكور فيه انه لا يستلزم ما هو عن غنية مفهوم الاكتمال بل يستلزم
عن تفصيل ما ادر عليه الاكتمال اجمالا كما نقل فينا نقل عن ههنا وانما انزع لان
لما اعتبر تخلص صورة في الاكتمال فثبت ان اللفظي يناسب المطالب العلمية
وقال ان التنوير اللفظي نوعا لللفظ فقط دون المعنى عن ذلك البعض
ايضا وذا اعتبر التخصيص في الاكتمال فقط فثبت ان اللفظي يناسب الباطن
الغوية ايضا وهذا اعني عن البيان **قوله** فان قلت **قوله** ان يكون المعنى
في التنويرات كلها معلوما اما بباطنه او اكتسابا حتى يجمع التنويرات
فعلى هذا كيف يكون التنوير في تنوير اللفظ فقط دون المعنى في اللفظي
وكيف يكون تنوير المعنى دون اللفظ في عداه من الحدود **قوله** المراد ان
المعنى الذي اراد به بيان وضع اللفظ له معلوم في اللفظي باللفظ اظهر
مراد في ذلك اللفظ والمقرب بيان وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى
المعلوم بذلك اللفظ الاظهر بناء على ان المذلول بذلك الاظهر هو ذلك
المعنى دون الاكتمال كمن كان او مفردا او لينا فالجواب عن مجموع من حيث هو
قوله **قوله** مراد بالحدود تنوير معلوم في التنويرات في عدا اللفظي لان
ما هو معلوم هو معاني مفردات التنوير في عداه والمقرب هو المعنى
المفرد بعد اجتماع المفردات مع ما يتبعه وقد سبق انه تخلص بعد اجتماع
الاجزاء او مجموع لم يكن حاصله لا اجتماع والحق ان المعنى المراد معلوم

في اللفظي وان كان مركب لان المقى هو المفاد من حيث التركيب ولهذا يجوز الجمع
ولا يفصل تفصيلا وان المعنى المراد بالحدود غير معلوم فيما عداها ولهذا يفصل
تفصيلا اجزاء التوفيق فيما عداها **والثابت** الفرق بين اللفظي وبين
التوفيق بالمفرد **ان** ما عدا اللفظي مركب ليس بمفرد وما هو مفرد في
الظاهر فهو مركب معنى **واقعا** ان يكون من يكون من قبيل المركب المركب وان
قالوا يجوز به بالمفرد في الحد اللفظي فالحق ولا نزاع فيه بل المفرد في الاكثر
كما مرح به في الحق **مطلقا** اي لا يثبت في الحد الحقيقي والركبي واللفظي كلها
من المساوات بين الحد والحدود وهذا هو السوف من الكلام وما يدركه
فوالصواب في جميع الاطراف والانعكاس وموافق الشارح في هذا الحكم
وعدم مخالفة الحق في الفرق ايضا وبذلك على ذلك ايضا اعتبار اللفظ
الظاهر المراد في تعريف اللفظي وعدم مخالفة الحق في هذا الاعتبار ايضا وما
وقع في كتب الفقه من تفسير اللفظ بما هو اعلم من مفهومه فثبت على كفاية
ذلك المتعار في ذلك الفهم او على من ذهب المنقذين والكلام على ما هو
الخيار وعلى ما هو المنهج عند المتأخرين ولا فارقا قبل من ان كتب اللفظ
مشهور بالنسبة **بالاعمال** واما في الاطراف بالسنن من الحد للمحدود وكلها
بناء على ان الحد والحدود كان الانعكاس عبارة عن استلزام الحدود
للحد كالب اما الاستلزام فلان الحدود وما للحد واما الملازمة فلان مجموع المساوات
بين الحد والحدود والحدود بينهما التبع للحدود عما عداها فاذا علمت ما ذكرنا
علمت ان الشرطية لزومية ليست بانعكاسية وان لا يرد عليه ايضا ما
ذهب اليه بعض الحكماء من ان الشرطية اما كما او انعكاسية والالورد المنع على
الملازمة لجواز ان يكون الانعكاس عبارة عن الاستلزام الجزئي بالنسبة
الى الاصطلاح كما في بعض الصور والموارد وانما لا يرد لان استلزام المساوات
بينها يستلزم لزوم استلزام الحدود للمحدود كالب استلزام الحد للمحدود وكل

كلها

كلها وبالانعكاس اذ ليس معنى الاستلزام الا هذا **واصطلاح** ايضا قال
فيما نقلوه هم هنا رد على من قال هذا انعكاس بحسب السوف حيث يقال كل اس
انسان ناطق وبالانعكاس وكل انسان جبان ولا انعكاس واما ما ذكره
المصنف فليس عكس للاطراف لا عرفا ولا على اصطلاح المنطق بل انعكاس نقض
للانعكاس العرفي انتهى **ان** الانعكاس في السوف العام يطلق على ما حصل
من اصل القضية على الوجه الكلي لا على ما وقع على الوجه الجزئي ولذا انعكاس العكس
في المشار الاول دون الثاني وان معنى الاطراف هو كل ما وجد الحد وجب الحدود
وعكس التوفيق هو كل ما وجد الحدود وجب الحد وهذا معنى الانعكاس وعكس
التفصيل لهذا الانعكاس هو كل ما انتفى الحد انتفى الحدود فافهم مقامه
مرام المردود وهو التحقق التفاضل ان هذا الانعكاس عكس عرفي لا اصطلاح
لان الانعكاس الاصطلاح هو انعكاس الجزئي لا الكلي حيث قالوا ان الموجبة
الكلمية تنعكس الى موجبة جزئية لا الى كلية وهذا هو السوف من كلامه
وخالفهم **الحق** ان هذا الانعكاس هو انعكاس عرفي فكل ذلك
عكس اصطلاح لان توفيق الانعكاس الاصطلاحى بصرفه على هذا الحد
الانعكاس بل على مثل ايضا كما يصدق على ما عداه عكس في بيان عكس
الموجبة ان المبينة على الوجه الكلي ولا ينعكس مما انتهى بينهم ان الموجبة الكلية
لا تنعكس الى كلية بل تنعكس الى جزئية انهم ينكرون انعكاس الموجبة الكلية
في صورة المساوات الى الموجبة ان المبينة لان التشرع ثبت فيما بينهم مبينة على
اعتبارهم القيودات الداخلة في القضايا واحكامها كالاجاب والسلب
دون القيودات الخارجية كالمساوات في مقام البيان على الوجه الكلي
وفي مقام الضبط على الوجه الاضطراري وهذا لا ينافي حكمهم بان الموجبة
الكلمية تنعكس الى موجبة كلية وصورة المساوات اذ لو انكروه لكانوا
ينكرون ما ثبت ببداية العقل وبدل على ما ذكرنا ان بعض المحققين

من المنطقتين فالاولى البتة الجزئية لا عكس لها لزوماً وفالبعض اية فقيهن
في شرا انما قال لزوماً لجواز عكس في بعض المادة كما في قوله بعض الجرح
بأنسان وبعض الانسان ليس بجرح وهذا اما لا حاجة الى البيان وقد
بينت في **باب** وجوب دفع بقوله وجبت كان اه فلا حاجة الى الاعادة وقد بينت
ايضاً دفع ما اوردته بعض الاكابر في مقام الجواب عن هذا من ان النفس ذاتي لم
يقترح بنفسه كون الكلمة عكس اصطلاحاً بل كانت عنه بناء عدم اعتبارهم
ذلك وذكر انهما عكس بحسب الفرق فيكون بنو جرح عليه هذه المؤاخذة **اقول** وان
لم يقترح كنه هو المساق من لوقى البيان وقد ثبتت باضاد دفع ما اوردته عليه
ذلك البعض في مقام رد المحسوس الذي في ان ما ذكره محتاجات للتدبر بالادول
ان اردان عكس الموجبة الكلية في صورة المساوات انما هو الموجبة الكلية
فقط فينبغي في قولهم ان الموجبة الكلية تنعكس الى موجبة وان اراد ان
الكلية والجزئية عكس ان لهما في تلك الصورة فينبغي ما طرح به نفسه في
توحيق العكس ان اخضع قضية حصلت من التبدل المذكور اذ لا يتصور على
هذا التعريف ان يكون الكلية والجزئية معا عكس القضية واحدة في
اصطلاحهم ولا اختلاف بين اصحاب التعريفين في عكس انفسا باقوا
فوجب ان يحمل الاول على ما يوافق الثاني بان بعثة الزوم الكلي في صدق الـ
العكس لا يوجب **اقول** المراد من اعتبار الموجبة الكلية في صورة المساوات
على انفرادها بعثة عكسها كليا واذا اعتبرت مع ما عداها بعثة عكسها
جزئياً لا اجلها بل لا جمل صحتها العكس فيجاءها فلا يلزم الحدود ذات التي
ذكرت **وهذا الثاني** ان ما ذكره يستلزم ان يكون للكلية الجزئية عكس
وهي الكلية الجزئية في صورة التباين وقد حكموا بان لا عكس للكلية
الجزئية ويجب ان يكون في قوايهم كذا اعترف به من غير فرق بين القواعد
الموجبة والسالبة **اقول** في علمت انهم لا يذكرون العكس في السالبة الجزئية

في صورة التباين وقد علمت ان السالبة الجزئية اذا اعتبرت مجردة عن التباين
عن قيد التباين الخارج عن نفسها لا عكس لها اصلاً مثلاً كابين جميع افرادها
وهو المراد في كلامهم ولا تخالف بينهما وبينه وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان
والثالث ان عدم ايراد الموجبة الكلية في عكس الموجبة الكلية لا ينافي كلية الـ
القاعدة غايته ان يفيد الموضوع يفيد جعل القاعدة كلية فيبقى الموجبة الكلية
الكلية في صورة المساوات تنعكس الى موجبة كلية كما ان تقييد الموضوع بالاجاب
والكلية في قولهم المساوات تنعكس الى جزئية لا يفتق في كلية القاعدة فاي
شيء يقتضي تحريم موضوع تلك القاعدة عن ذلك القيد حتى اهملوا تلك
القاعدة اعني انعكاس الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية ومثاله علم بينوها
في كتبهم اصلاً **اقول** قد علمت انهم وان لم يقرحوا في البيان لكنهم استلزموا
والى تلك القواعد ايضا بل روي في النوح والحوادث وانما لم يتوخوا اليها قصد
اوبالذات بناء على اعتبارهم القيودات الذاتية في انفسها دون التي رتبة
عندها في مقام الاختصاص وبناء على ان تلك القواعد مستفادة ضمناً فلا حاجة
الى التبرع في مقام الاختصاص والضبط وايضا ولا حاجة الى ان تلك القواعد
لانها يوجبها وانما يصدق بها الاستدلال في مقام الاستدلال لربما فلا مال لا قبل
فيما بعد ذلك **والثاني** وجوبه وهو ان عكس الاطوار هو العكس المذكور الكلي احد
اصطلاحاً عنه هم في باب الحدود بقرينة استلزام المساوات وانما ان عكس
الكلي جزئي فقيم عدا باب الحدود عندهم حيث لم يشترطوا المساوات فيما عدا
قوله وما كنهه المصنف ايضا لم ارجح ولبس هذا في مقام الرد على ذلك
المحقق الثفت زاني اذ لا مدخل لهذه القول في ذلك الرد وكل منهما موجب
لزام المصنف بان المصنف اراد بالعكس في هذا المقام عكس تقييد ذلك العكس
بجائزاً فانما عكس تقييد ذلك العكس مقام ذلك العكس فقال ان العكس
هو انما ينبغي الحد انتفي الحدود والى ان العكس هو كمالا وجوب الحدود

وجوه الحق لكن عكس هذا العكس بعكس النقيض وهو كالحق انتفى الحد انتفى
 المحذور ووافق مقامه **ويجوز ان يكون** كلام السراج اعني اضا على المصباح
 ليس بانعكاس بل هو لازم على ما ذهب اليه بعض الكمل وكانه من قبيل كتمان
 اللازم بالمنزوم وذكره ما كان متعينا انه عينه وان يكون الحق السوفيق تابعا له
 في الاعراض او يكون مجيبا عنه بمثل ما ذكرنا او لا لكنه خلاف الظاهر **والا**
 الانعكاس على عكس الاثبات كما حمل عليه بعض السراجين كما يقال عكس الاثبات
 وانفي لجزي ايضا لكن المنبأ به وهو عكس الطرد ولذا حمل عليه فقال **قال قول**
 لما اخذ الذاتي اه حاصله اخذ الذاتي في تعريف الحد تحقيقا ناسب عادة باعتبار
 التمام ان بقية الذاتي فاخذ الذاتي على وجه يشمل الذات والجزء او لا وفرضه با
 بالمعنى الاعظم الثالث ملل الذات والجزء وتغير بين واخذه على وجه اخذ في التعريف
 المذكور ثانيا وفرضه بما يخصه نفسه واحدا اما الاخذ على وجه الشمول فلا
 الاربعة مثل سبائك القوم ولئلا يكون فاما في البهاية واما التفسير ان فلا
 شارة الى صحة الثاني ورجوعه الى الاول واما الثالث فليس في نفسه على ما
 اخذ في التعريف المذكور وهذا هو المراد من السوفيق لكنه اذا الاختصار في البهاية
 فسل ما سلك فلا مال الا فال بعض الكمل في هذا المقام **قوله** وما خذ ما فراه
 يعني ان الحكم المقادير هذه التعريف اعني انه لا يتصور فهم الذات قبل فهم الذات
 الذاتي ما خذ من هذه القول اما اخذ الاول من الابد او اخذ اللازم من الابد
 المنزوم لكن الاول واللازم عامان شاملان للذات والجزء والاول والمنزوم
 خاصان بالجزء فيحتاج في الاتمام الى انضمام ان بقا لا اذ لم يكن توهم ارتفاع
 الجزء منع بقاء الالهية فعدم امكان توهم ارتفاع الذات مع بقاء فيها
 لطريق الاولى ويجوز ان يكون الكلام من قبيل حذف العطف والمعنى وان
 الذات لا يمكن توهم ارتفاعه مع بقاءه ونحوه الاول حاصل الاستدلال على
 الاول انه لا يتصور فهم الذات قبل فهم الذاتي مطلقا والا لا يمكن توهم ارتفاع

الجزء او الذات مع بقاها والذات والجزء الثاني باطل والمنزوم شذو ولا يجوز
 ان يقال توهم ارتفاع الجزء او الذات مع بقاء الذات والجزء محال لكن تصور
 فهم الذات قبل فهم الذاتي ولو باعتبار الجزء ممكن وجاز ولو عن بعض الناس
 ان الكلام بالنسبة الى من يعلم الذات والذات والجزء والكلام بمقتضى بين الجزء
 والكل تمينا بقتيب **قوله** لا يمكن توهم ارتفاعه والمراد بالتوهم الاعتقاد
 فاذ كثر اما بطلان على الاعتقاد الذي المطابق فال بعض الكمل المراد بالتصور
 في قوله اذ في تصور ارتفاع مطلقا الاعتقاد وكذا المراد بالتوهم والتصور
 في كل ما ينبغي فانهم ذلك **قال** الظاهر التصور المقابل للتصديق **قوله** بخلاف
 اللازم في اصل المرام ان توهم ارتفاع الجزء مع بقاء الماهية محال ذهنا
 وخارجا باعتبار ذاته وباعتبار انه جزء منها بالنسبة الى من هو عالم بالجزئية
 والكلية كما ان ارتفاع الجزء مع بقائها محال ذهنا وخارجا بكلا الاعتبارين
 بالنسبة اليه ايضا وكذا توهم ارتفاعه من حيث انه لازم وبلا محظ معها مع بقائها
 محال بالنسبة اليه لكن توهم ارتفاعه بالنظر الى ذاته والى انه خارج عنها مع بقائها
 ممكن وجاز بالنسبة اليه ايضا وهذا هو الظاهر من لوق البيان **قوله** وعلى هذا
 حاصله على تقدير كون المتأخذ في ذلك التعريف ما قيل من ان الجزء لا يمكن توهم
 ارتفاعه مع بقاء الماهية ان يكون الاول في معنى التعريف ان لا يجعل التصور فيه
 على معنى الامكان كما جعله الشفا زاتي هكذا ابر جعل التصور باقيا على معناه وبكل
 النفي على نفي الامكان يستلزم استحال التصور في المتأخوذ كما يستلزم استحالته في
 المتأخذ ويكون المتأخوذ موافقا لما خذ ومطابقا له وقولان كل من التصور والتوهم
 بمعنى الاعتقاد ايضا فان وقع ما قيل من انه لا وجه لابقائه على معناه وحمل النفي على
 استحالته ذلك التصور لان الحرف هو فهم الذات بلا فهم الذاتي دون تصور فهم الذات
 بلا فهم الذاتي فتأمل **قوله** لانه كما ان فهم الذات بدون فهم الذاتي محال فذلك
 اعتقاد فهم الذات بلا فهم الذاتي محال **قوله** ايضا ان الكلام بالنسبة الى العالم

وان المراد بفهم الذات في العقل ثبوت الذات وكذا المراد بالفهم هو الثبوت في قوله قبل
فهم الذاتي وسجل بالنسبة اليه ان تصور ثبوت الذات في العقل غير ثابته بل
لا اعتقاد مع الارتفاع الذاتي عند ذلك لان تصور ثبوت الذات في العقل
بمسلم تصورها بجميع اجزائها وهذا لا يتحقق مع ارتفاع بعض اجزائها بالنسبة
اليه فيكون مستحيلا بالضرورة وهذا هو المفاد من ظاهر عبارة المحقق المتوفى فلا حاجة
الى حمل التصور على معنى الاعتقاد وان صح وبدر عليه قوله ان فرضي ونقول ان بعد
معلوم باعتبار ان التصور يتعلق بالفرد وتوعلق في هذا المقام بالجملة لانه
وان يتعلق بالجملة طامه لكنه يتعلق بالفرد باعتبار ثابته وبما به وهذا ظاهر
قوله المحاور الظاهر حمل الذات على ماصق عليه الماهية فاحتاج الى تفسير الموصول
بالجموع يخرج الاجزاء الخارجية اذ لم يحمل عليه لم يخرج الى ذلك التفسير لان تصور فهم لا
الماهية قبل فهم الاجزاء الخارجية يمكن لان الاجزاء الخارجية ليست بداخلها وانما
حمل الذات على ماصق عليه الماهية لكونه مفاد التوهم مطابقا لمفادها فيكون حيث
ان كلامهم يفيد ان تصور ثبوت الذات في العقل مستحيل مع ارتفاع الجزء عنه ويكون
نفس الماهية جزء من الذات كجزء من فاندفع ما ذهب اليه بعض الافاضل من انه يشترط
لو حمل الموصول على عمومته لم يخرج الاجزاء الخارجية وليس كذلك وانما اندفع لان
الذات عبارة عما صدق عليه الماهية فلا يخرج لولم يفسر وانما ان التفسير لا
للاشعار بان الذاتي لا يقال في المعارف الاعلى الاجزاء العقلية فلا حاجة اليه لان
الكلام في الذاتية الكمية سبق في تعريف الحق في فلان المقام فربته على ان المراد
بما هي الكتابات فتعين ان للاخراج **قوله لا يمكن ان يتصور** ان قال بعض المتأخرين
لا يمكن ان يفقد الذات حاصلا في العقل لكنه وهو غير حاصل فيه **قوله** لا حاجة
الي ثابته التصور بالاعتقاد لما ذكرنا وان صح **قوله** في الذات اه **قوله** اما على
تقدير ان يكون الذات عبارة عما صدق عليه الماهية فظاهر واما على تقدير ان يكون
عنه الماهية فلان تصور ثبوت الماهية في العقل قبل ثبوتها فيه مستحيل **قوله بعض**

قوله في الذات اه انما في الذات ونفس الماهية فيه لولم يتصور المحاور اما اذا
فتردد فلا بد من غير ذلك عند بناء على ان الحد يقتضي التباين بين المحاور وبين الموضوع
والذات لا يتغير الذات **واجاب البعض** بان الذات وان لم يكن مغايرة لنفسه اما
حقيقته لكنه مغايرة في باعتبار ان يقع تحت حقيقة ثابته ومحدودا في اعتباراته
حتى يحمل على نفسه على انه محدود كما هو كذلك في الموارد **قوله** وفيه ان الظاهر
المراد دخول نفس الذات لا الحق **قوله** هذا بظاهرة ليس بوارد عليه لانه لم يقدّر دخول
التي فيه بدخول الذات فيه باعتبار انه يحمل باعتبار وقوعه تحتها **قوله** في الرد ان
يقال ان الكلام في حمل نفس الذات باعتبار عنوان المحدود فالجواب الصحيح ان
يقال المراد بالمحور هو المحور على ما يصح ان يحمل عليه والذات وان لم يصح ان يحمل
على نفسه لكنه يصح ان يحمل على ماصق عليه فعلى هذا افلا مال الماهية **قوله بعض**
قوله ان التباين لا اعتباري كاف في الحمل لان الكلام في حمل نفس الذات باعتبار
المحدود **قوله** وهو ان ثبوت الذات في العقل هو معنى كون الذات مفهوما كما
اشار اليه بعض بقوله فهم الذات قبل فهم **قوله** ان رفع الذاتي هو دفع الذاتي هو
بعينه **واختلف القوم** في هذا الحكم **ذهب جماعة** الى ان عدم الجزء عين عدم
الكل **قوله** الى ان عدمه تام له واشار الى ان الحق في الذهب الاول حيث قال
فمنها رفع لحقيقتها وتبعه المحقق المتوفى حيث قال مقام التحقيق ان رفع
الذاتي رفع الذات بعينه ثم اعلم ان في هذا المقام احتمالين **احدهما** ان رفع
الذاتي بالجموع هو رفع الذات بعينه لان الذات عبارة عن الجموع فاذا ارتفع الجموع
ارتفع الذات **والثاني** ان رفع بعض الذاتي هو رفع الذات بعينه ايضا لان
الذات عبارة عن الجموع فاذا ارتفع جزء من ارتفع هو ايضا بعينه لانه لم يبق اليه
الذات بعد رفع جزء منه وان بقي جزء اخر منه لان وجود الذات مع وجود الجموع
لامع وجود كل جزء وهذا ظاهر ولا اشتكال فيه ومنه استدل فيه بان عدم الشيء عبارة
عن رفع وجوده فكما ان وجود الجزء ليس عين وجود الكل فكذلك رفعه وايضا بانهم

مثلا في العقل مع فرض ارتفاع الواحد فيه وهذا ما يلزم من اللازم ان يكون فلا يكون
بينهما منافات لان الحال هو المفاد دون اللازم ولا يلزم بطلان التوفيق
ولا بطلان ان يكون ما فيه ما قيل وان قرر اصل السوارة لا يمكن ان يكون
ما فيه ما قيل الا يلزم منافات بين مفاد التوفيق المأخوذ من اللازم من الحكم المتفاد
منه اعني ان تصور ثبوت الماهية في العقل مع فرض ارتفاع الذاتي عنها في محال
الجواب على هذا اننا لانستقيم منافات بينهما لان اللازم من الحكم المذكور هو اجتماع
تصور تصور ثبوت الماهية في العقل مع تصور فرض ارتفاع الذاتي عنها في هذه
اليسر في ريل الحال المفاد هو تصور ثبوتها في مع فرض ارتفاعها عنها فيه و
وخلال الجواب ولا يلزم من معنى اجتماع الشئيين في العقل استحالة
اجتماع تصوريهما فيلان تصور المنع بالذات ممكن قوله على هذه الصورة
اي قد حكمت ولو صورة على صورة ان ثبوت ماهية الثلاثة في العقل مع
ارتفاع الواحد عنها فيه بالشيء الثما في العقل حيث قلت بمنع حصولها **قوله**
فلا بد ان يكون حاصلا فيه لان تحقق الحكم يستلزم تحقق المحكوم عليه فيه و
الحكم عليه فيه هو هذه الصورة فيجتمع صورت ثبوت الماهية مع الارتفاع
ايضا سواء كان الفرق معمولا للثبوت او لا فلا يكون محالا وقد كان المفاد
ان محال وكان ابطال السوارة يستلزم تحذير ايضا في هذه الصورة هذه
الصورة حاصلة ان اللازم من هذا السوارة هو تصور صورة هذه الصورة لا
نفس تلك الصورة حتى لا يكون المستحيل مستحيلا وفوقه ان تصور المح
المستحيل ليس مستحيلا **ثم ان** في تقرير هذا المقام هو ان يقال ان التوفيق
المذكور لا يجوز ان يكون مأخوذا بما قبله وانما يلزم ان يكون المح المستحيل
واللازم باطل والمزوم مثله **وجامع الجواب** يمنع بذلك المزوم بسو
ان اللازم المذكور ليس ما افاده التوفيق واعلم ان الجوابين المذكورين
مبينان على ان العلم غير المعلوم كما اشار الشيخ الرئيس ويمكن ان يكونا

مبينين على ان العلم تابع للمعلوم كما هو التحقيق عند المتكلمين بنا وعلى
ان المنفرد بالاعتبار في كاف في هذا المقام ايضا في اورد مثالين للجزء برب
ان المراد بالذاتي في هذا المقام اعم من الجزء والذات وكل منهما كما يصلح للحوادث
فكذلك يصلح للاعراض اذا المراد بالجزء ما يكون داخل في حقيقة الشيء والذات
ما لا يكون خارجا عنها بل يكون غيرهما وكل منهما بالمعنيين المذكورين يصلح بالمر
من الجواهر والاعراض ثم اورد مثل الجزء بالمعرض ومثال الجزء للجوهر ولم يتعرض
المثال للذات لكونها بناء على ان حال الذات ظاهرة في كلا الطرفين و
ايضا السواد والانس ان مثالان لهما هو الاول والاخر الثاني والثاني **قوله**
او كسب لرفعها ان ارفعوه فت ان المحسوس في قولهم انهم على معنى الثبوت
واعني انما كان في التوفيق بقرينة المأخوذ داخل في نفسه وعلى هذا يكون معناه
ما لا يمكن ان يتصور ثبوت الماهية في العقل في ثبوت فيه ويلزم لهذا المعنى
ما لا يمكن ان يتصور ثبوت الماهية فيه مع ارتفاع عنها فيه وهذا هو المرام
عند الشارح على ما عليه المحسوس في معنى وعلى كذا التفسيرين فلا يشتمل التوفيق
ما يكون في مع فهم الذات كالمضايف لان تصور ثبوت الماهية والذات
في العقل قبل ثبوت المضايف لان تصور ثبوت الماهية والذات في العقل قبل
ثبوت المضايف فيه يمكن دون ثبوت الذاتي فيه بناء على ان رفع المضايف
ليس عين رفع الذات بخلاف الذاتي فان رفعه عين رفع الذات وهذا
التوفيق على هذا الوجه مما لا خلاف فيه اصلا وقد يدل عليه قوله في رفعها رفع
لحقيقتهما وهذا مما لا يحتاج الى البيان فلا ما في ثاويله فلا يكون قوله
او كسب لرفعها على ما هو المرام عند الشارح واما ان دفع الجزء ليس عين رفع
الكل فليس بصحيح بل هو رفع الكل اذا كان نفع برفع الجزء وليس فيه رفع
الجزء غير رفع ذلك الجزء ففهمنا ان رفعه عين رفعه ولا يغاير العموم على الو
الوجود لان الوجود دون اصناف الى مجموع وجود الاجزاء لكن العموم لا يحتاج

الى مجموع اعدام الابرار بل عدم الكل تحقيق بعدم جزاءه لان الكفر عبارة
عن مجموع الاجزاء ومن حيث هو مجموع فلا يفي بعد اعدام جزء منها فلا يحتاج
في عدمه باعدام جميع الاجزاء كما ان عدم الشخص انساني لا يحتاج في عدمه
الى عدم الجزء الحيوان الناطق بل لا يحتاج الى عدم الشخصيات كالنوازل
التي هي اذ لو احتاج اليه لباين ان لا يوجد شخص من الانسنة وليس كذلك
قال بعد الاية رنا وجه لهذا التعميم اذ ليس في كلام الشياطين من ذلك
الا قوله فلو قدر عدمه وهو لا يدر عليه ايضا الجواز ان يكون الشر لا غير السبب
ولو سلم ان البناء من هو السببية فلا يدر عليه ايضا بقية قوله فرفعهم
رفع تحقيقها لان مراد الشئ ان رفع الذاتي هو عين رفع الذات **وتدبر**
عن هذا بعض الكثر بان هو هذا التعميم قابل بالنظر الى مام الشئ لان قوله
فرفعهم رفع تحقيقها من قبيل قوله فرفعهم كالترفع لتحقيقها بناء على ان
الارتفاع الجزئي عن الارتفاع الكلي ما ثبت له **اقول** قد عرفت انه مما ثبت وان
هو لائق عند الشرح وتأويل كلامه وتأويل على خلاف ما برضاه ولا قابلية بالنظر
الى ما هو لائق عنده **فواجب** عن الاول بان الذاتي محوره حاصله ان هذا
تعريف للذاتي الذي اعين في تعريف المحقق فيكون كليا بحد على الغير فانما
علمت بتلك القرينة ان المراد بالموصول هو المحور فلا يكون تأويله وخصيصا
ببرهاننا لا هو الواقع لكنه اخذ بالموصول بدل اختصارا في المقام واعتمادا على
القرينة فان وقع ما ذهب اليه بعض الكثر من انه وانما خبره بان لا يمنع تصور التعريف
بنظائره بل هو تأويل اخر غير ما صمد عليه التفسير في كلام الشرح ولا امر احمه بين
التأويلان **في** له وعن الثاني بان ما كان اه حاصله ان المقدم في هذه الشرطية هو
ارتفاع الذاتي والثاني هو ارتفاع الذات في الحقيقة لكن لما كان كان الملازمة
في الشرطية المتصلة بالضرورة على تقدير صدق المقدم صدق المقدم
اولا فلفظ قد في هذه الشرطية المتصلة ان رة الى ان المعية في المتصلة

هو لزوم

هو لزوم صدق الثاني لتقدير صدق المقدم صدق المقدم في نفس الامر اولاً
نعم الى ان هذا التقدير كاف في هذا المقام بل المراد هو هذا في هذا المقام و
لا حاجة الى اعتبار صدق المقدم في نفس الامر ببيان الحق كما نوههم وبهذا التفسير
ان وقع ما ذهب اليه **بعض الكثر** من انه ان هذا لا يمنع الظاهر ما ذكره القائل بل هذا
هو الوجه لقوله والظاهر دون ان يقولوا الصواب لان الكلام في الارتفاع الفرض
وهذا الذي ذكرناه وان لم يكن مرجح مفاد كلام المجيب لكنه مفاده بل المفاد ليس
الاهذوا وان ان الفرض هل هو عين فرض ارتفاع الذات املا والظاهر عينه عنده
ايضا بطريقه قوله فيما بعده على معنى ان ارتفاع عين ارتفاعه **فقد** نرى بالحق
اه قد عرفت ان المقام بان فرض الارتفاع كاف في هذا المقام ولا حاجة الى عدم
اعتبار ارتفاع الذاتي في نفس الامر وعلى هذا يكون قوله فلو قدر عدمه اه تعريفا
بالحق لان مفاده فلا يلزم المحذور فلا ما ذهب اليه بعض الكثر من انه لا يكون
التي لم يلفظ قد تعريفا بالمقام بل على ان المفاد هو لزوم ارتفاع الذات التقدير
تقدير ارتفاع الذاتي والمق لزوم ذلك لتقدير ارتفاع الذاتي **فقد** لان الحق ليس
هذا بل بان فرض ارتفاع الذاتي كاف في هذا المقام وعلى هذا رجع هذا
التوجيه الى توجيه المحقق لهذا الكلام الا ان توجيه المحقق الظاهر منه لانه
واضح وخارج عن اشكاله التكاليف البعيدة عن المرام وعن الزيادة عليه مع ما
فيها من الغفلة عما صرح به الشرح فيما بعد من تقديم تعقل الذاتي على تعقل الذات
ومن عدم التفرقة بين تصور ثبوت الذاتي في العقل مع تصور ثبوت الذات
فيه وبين فهم الذاتي بالذات لا اله التضمنية مع فهم الذات بالمطابقة من
اللفظ الخال عليها حيث اشبه الاول بالثاني وظن ان فهم الذاتي لا يفتقد على
فهم الذات واسا المقام الى ما بين من تخفيفه في حيث دلالة المقابلة والسبب
لنضمين مع ان المقام الاول ليس المقام الثاني والكلام في الاول دون الثاني
ولما اتحاد تعقل الجنس مع تعقل ولا يضر به عاقل هذا ان اريد بعدم مغايرة

فهم الذات في فهم الذات اخذها ومن اخذ عكس انقيض بالمعنى المذكور في المعنى
المرجع المذكور عن كونها الذات في فهم الذات بالمعنى المذكور في مقام بيان وجه
تفريع قوله فلو قدر على التوفيق مع انه لا حاجة اليه حيث كان من قبيل تفريع
السبب **المستبعد** وزاد الجيب الى وزاده على ما ذكره من الجواب الثاني في مقام
بيان وجه تفريع قوله فلو قدر اه على التوفيق المذكور فاعلم انه لا ضرورة لالامه
للتوفيق المذكور فانه اذا فترعها عليه بالفاء ثم قال لبيان ذلك ان مرجع التوفيق اه
انما انما كان زائدا لان ذلك المرجع اعني قوله بكونها الذات في فهم الذات من قبيل
ما لا يدخل في مقامه من التوفيق لاني كونه جامعا ولا في كونه مانعا ولا في ابعاده
وان لم يرد في الجملة ومع هذا لا يحتاج التفريع المذكور الى هذا وان فهم **المرجع**
الحق الموقوف على ذلك الجيب الفاضل في امور محتملة اخذها **انها** **المرجع** وان
لزمه في الجملة لكنه لا يدخل في مقامه التوفيق فلا ما له **المرجع** ان القول بعدم
مغايرة فهم الذات في فهم الذات اه من قبيل اشتباه فهم الذات في مقام
الانصاف بالكنة او بالحد من فهم الذات في مقام الفهم من اللفظ الدال
عليها اعني في مقام الفهم بالحد اللفظي والحد في حكم الثاني فلازم مع ان
البلاد في الاول وايضا اللازم على الثاني هو عدم انفكاك احداهما عن الاخر
لا لاخذ وظاهر العبارة بفيد الاخذ **ان** ان المعنى المراد بذلك العكس
مستفاد من اصل التوفيق حيث كان معنى **المرجع** له تصور ثبوت الذات في العقل
قبل ثبوت الذات في فهم الذات في تصور ثبوت الذات في مقام ارتفاع الد
الي ان في ولا حاجة في تحصيل هذا المعنى الى اعتبار ذلك المرجع واخذ ذلك
العكس في هذا **المرجع** **وربما** **الفقهاء** هما مرجع به الشارح فيما بعد من تقديم
تقديم تعقل الذات على تعقل الذات ومنافاة كلام الجيب اعني ان فهم الذات
لا يغاير فهم الذات **المرجع** به الشارح فيما بعد وقد التزمه فيما بعد **وقال**
ان هذه القول يستلزم ان يكون تعقل الجنس هو عين تعقل النوع ولم يرض به

عاقلة ولم يقبل به احد وان الادب عدم الانفكاك دون الاتحاد فلا مال ايضا اذ
عرفت فساد ما يضاف وينفج على هذه الامور انه لا مال لهذا المرجع في بيان وجه
تفريع قوله فلو قدر اه في الظاهر من هذه القول وان المنقبة الاتحاد ان المراد منه
هو عدم الانفكاك دون الاتحاد بقرينة قوله وسيجي في بحثه ذلك المطابقة
والنظم حيث لم ينفك التضمن عن المطابقة وليس احد ههنا عن الاخر
المجيب **المرجع** في غايته ما نقل عنه ههنا فالسؤال عليه ان يردد ويقار
ان خذت مفهوم التوفيق كما وفي نفسه بلزومه ذلك العكس الذي ذكرته
وان ذكرت فيه قيد الاتحاد المفهومين كان منافيا لما سياتي انتهى **المرجع** فباعتبار
السؤال الاول كان رد في امور سنية سألها هو ذلك الشق **تو** وبعبارة راجعاه
جواب السؤال مقدرا كان قال انا جعلنا تقدم تعقل الذات على تعقل الذات من
قبيل التقدم الاعتباري لانه قبيل الذات ما لا يسمي شي في الدلالة فلا منافاة
بين هذا الكلام وبين ما سياتي واجاب بان هذا التقدم من قبيل التقدم
بالذات لا بالاعتبار فلا يجزى لك لهذا الجدل **تو** لانه اذا لم يكن اه اشارة
الى ان عدم تعقل الذات قبل فهم الذات اعني على ثبوت الذات في العقل
بالكنة قبل ثبوت الذات في فهم الذات هو مفهوم من التوفيق المذكور لكنه مستفاد
منه ولازم له وانما اشار الى هذا دون ما هو المفهوم مرجعا وان اشار الى
رجوعه الى المفهوم لان ثبوت الحد الحقيقي الثام اعني هو ثبوت جميع الذاتيات
لا بتصوره وايضا هذا القدر كاف في المقام الحاشي في مقام عدم تقدم الحد
الحقيقي الثام فاذا علمت ان المراد بتعقل الذات هو ثبوت الذات في العقل علمت
ان كل واحد من التصور والتعقل في هذا الكلام ليس بزاوية ولا يكون ههنا **المرجع**
الكلام من منافيا لما سبق من ايضا من ان تصور تصور فهم الذات مع تصور
فهم الذات يمكن بل يكون موافقا له ومفيدا لافادته فاندفع ما ذهب اليه
بعض الافاضل من ان احد اللفظين في هذا المقام اما التعقل او التصور بل لان

لان الممكن هو تصور تصور العقل الذات قبل تصور فهم الذاتي دون ما ذكره هنا
بالمعنى المذكور وان رفع ايضا ما ذهب اليه بعض الفضلاء من اننا لانستسلم ان
ما لم يمكن تصوره كان عدم امكانه اولى او لا برهان الواجب تعالى لا يمكن
تصوره كالمشهور وانما **الرفع** لان الكلام في استلزام عدم امكان تصور ثبوت
الذات في العقل قبل فهم الذاتي لعدم امكان ثبوت الذات فيه قبل ثبوت الذاتي
فيه وهذا كما ذكرنا ايضا كما ان تصور الوحيه تعالى بالكنه محال في العقل فكذلك
ثبوت الواجب تعالى لانه واحد حقيقي ومع ذلك علمناه بانه واحد حقيقي عالما لانه
لا يترك له ولا نظيره وهذا مما حكم به العقل **السليم** **قوله** اي الشاى انما يقيد به لان الحد
الحقيقي وان كان محتملا بالشاى في مقام التعريف عند المحقق ايضا لكنه انما يقيد به
الناقص في مقام الاجمال وتفييم الحد وهذا اظهر ايضا **قوله** لانه بوضوحه تغلغل
لان ثبوت الحقيقي الشاى بثبوت جميع الذاتيات لا ببعضها وبدار على هذا قوله
ولا يحصل الا بغيرها اى ولا يحصل الا بصحالى الكنه الا بغيرها **قوله** والى ان لم يكن شى
منها جميعا صفة لان المفروض ان كل واحد منها جميعا وحاصلا ولا يتصور تعدد
فى الجميع من حيث هو جميع وانما لو تصور التعدد فى الجميع فلا طريق له الا بان يتصور
فيه لبعض منه منفردا وبعينه كرامة على انفراده ولو تصور هكذا فلا يكون شى
منها جميعا وقد فرضناه جميعا فعلى هذا خلاصتها ان يكون احدهما جميعا والاخر
بعضا فلا حاجة الى حمل شى واقع فى سياق النفي على معنى احدهما ليدخل هذا الشق
وان لم يكن محتملا لان الكلام على تقدير ان يكونه لا قسم من الجميع مساويا لآخر
فلا ما اذهب اليه بعض الكل من انه ينبغي ان يحمل قوله شى منها على معنى احدهما
وان كان نكرة فى سياق النفي **قوله** ثبوت الذاتى ايه بيان ان قوله لا يثبت ايه من الثبوت
وسيجى تحقيقه **قوله** اما الذاتى ايه برهان ان النوبى السابق للذاتى عام من الذاتى
بمعنى الذات ومن الذاتى معنى الحد فكذلك هذا التعريف عام منها ايضا لكن لما
كان ثبوت الذات للذات مما اختلف فيه بناء على اختلاف فهم فى ثبوت الشى

نفسه فالرسم نقل عن هذا مبنى على الفور بثبوت الشى لنفسه وعلى النفاير
الاعتبار **قوله** وليس لنفسه معقله ايه حاصلا الاستدلال ان ثبوت السواد مثلا لنفسه
لو كان بعدة لكان تباين العلة اما بنفسه او بغيره لا سيما الى شى منها اما الاول فلان الوا
المفروض ان ثبوت نفس السواد بنفسه لا اعتبار للمذكور بفتح بعد وجوده وتحققه
لكذلك بفتح ثبوت نفس من جنس ثبوت اياه وجوده وتحققه فلو كان نفسه عدم ثبوت
نفسه على الثانى ليلزم تقديم نفسه على نفسه بناء على ان العلة تتقدم على المعلول
او تحققت عليه حين عدمه ولذا ذلك محال واذا لم يكن علة على هذا فلا يكون علة
مطلقا لانه ان لم يحد على ذلك التقدير اى علة فلا يحتاج فيما عداه ايضا وان
احتاج فى هذا اى علة لى فى هذا التقدير كفاية فيما عداه لكن الثانى باطل بطلان
الشق الثانى ايضا **قوله** اما الاول فلان يستلزم تقديم السواد عليه ذاتا
وهو محال واما الثانى فلان يستلزم ان لا يكون السواد سوادا مع قطع النظر عن
ذلك الغير وعن تائيه فى ثبوت نفسه وهو ايضا محال ليدخل هذه العقلة وقد اورد على
الاول بان ان اريد لزوم تقدم السواد على ثبوت نفسه وجوب تقدم مرتبة العلة
على مرتبة المعلول فالتى لانه ذلك التقدم فى هذه الحال ممنوعة فان الثبوت المذكور
نسبة بين السواد وبين نفسه فكونه متأخرة عنها فيكون السواد المتقدم علة
لنسبة المتأخرة عنه وان اريد لزوم تقدم السواد على نفسه فلا يلزم
ممنوعة اذ اللازم تقدمه على ثبوت نفسه وهو ليس محال **قوله** على الثانى بان ان اريد
بالغير الى عل وهو الخارج عن ذات السواد فالمرتبة غير حاصلة وان اريد به ما هو الا
الاعم من الخارج والداخل فالتى لانه عدم كون السواد سوادا فى حد ذاته اذا قطع
النظر عن الداخل ممنوعة كما سيجى عند ذكره فيما نقله من ان الذات لم يتقرر
فى حد ذاتها اذا قطع النظر عما هو داخل فيها **قوله** بالاعتبار الشق الاول
حاصل ان المراد بتقديم السواد عليه تقدم ثبوت نفسه على تقدم نفس السواد
عليه والشى ما لم يتقرر ثبوت نفسه لم يتقرر ثبوت نفسه فى نفسه فليزم تقدمه ثبوت نفسه

على ثبوت في نفسه المتقدم على ثبوت نفسه وهذا من قبيل تقدم الشيء على ما تقدم
على نفسه ولا شك في كونه كذلك **ان المراد بتقدم السواد** هو تقدم
تقدم ثبوت في نفسه اذ يجوز ان يكون ذاته من حيث هي مع قطع النظر عن ثبوت في
نفسه وعن جميع الاوصاف على ثبوت نفسه كما قالوا ذات الواجب تعالى من حيث هي
يقضي ثبوت الوجود له تعالى وقد يجوز العقل هنا فلا بد لنفسه دليل في مقام
الدفع الكلام في كون الشيء على ثبوت نفسه لاني كونه على ثبوت امر خارج
عنه لنفسه بل ثبوت نفسه بعد تحققه وليس ذات الواجب تعالى مع وجوده الواجب
كذلك الذهب فلا وجود له ذلك المنع اصلا **فقد منع** توقف ثبوت الشيء في ثبوت
نفسه بان العقل لا يجد في مرتبة ثبوت السواد في نفسه ثبوت نفسه ما ينظر الى التغير
الاعتباري **اقول** الكلام في ان كلامنا ثابت والمثبت له هو الشيء الواحد ان اعتبر
في ان ثبت له الثبوت في نفسه اعتبر في ثابت ثبوت في نفسه ايضا وعلى هذا الفيلسوف لكن
الثبوت بينهما باعتبار التغير الاعتباري باعتبار ارادة الذات من المثبت وهو المفهوم
من ان ثبت فلا يكون التوقف من ان لا عليه العقل وقد سبق الكلام من ان على الوجه السابق
للمقام في اول هذه المقام **وقد اجيب بان** **الشيء الثاني** بان ثبوت السواد
نفسه ليس معناه لا تصاف به كاشفا في الجبه بالسواد ولا الاتحاد في الوجود مع الفارقة
في المفهوم بل معناه انه هو حار جاز وهذا هو بهذا المعنى ليس بالانفرد فلو كان
معلوما بل من تقدمه على نفسه **هذا** ارجع الى انكار ثبوت الشيء نفسه
وقد كان الكلام على اعتبار ثبوت نفسه بناء على التغير الاعتباري **ان** يمكن
تطبيق هذا الجواب الى ما ذهبنا اليه في مقام دفع منع توقف ثبوت في نفسه على
ثبوت نفسه **ان** في نفسه من غير ان يخلو عن ههنا حيث قال فان قلت هذا
جار في ثبوت الذات لنفسها قلت بعض انبياء غير كاف في ذلك والجميع ههنا حا
حاصل ان بعض انبياء من حيث هو بعض ليس كاف في ثبوت الذات لنفسها ومع
انقسام الاخر لا يكون بعض بل يكون مجموعا وعينها وقد ثبت ان عين الذات لا يمكن

ان تكون

ان تكون على ثبوت الذات لنفسها وان لم يكن البعض كافيا لان الكلام في ثبوت
الكلام والسواد البعض منه والجزء لا يكون كافيا في ثبوت الكل لنفسه وان كان كافيا
في اثبات الجزء والكل وانما يتوقف في اصل التغير الى ان البعض لا يكون كافيا في ثبوت
الذات لنفسه نظرا لعدم كفاية **فان بعض الكل** وفيه احتيارا رابع وهو ان يكون العقل
كل واحد من الذاتيات فلا بد من ذكره وبطلان ايضا حتى يعم التعمي اذ ليس ذلك عين
الذات ولا بعضه **ان** اربعة كل واحد منها على سبيل البدل فهو من قبيل البعض
وان اربعة كل واحد على سبيل الاجتماع فهو من قبيل عين الذات فقد بين حكم الكل فلا
حاجة الى ذكره **ان** التقدم الى التقدم المولود على السواد هذا اما نود من قول الخارج
ان التغير الى بان تقدمها عليه باننا في ان لا يكون السواد على ثبوتها
لجوز ان يكون المتأخر على ثبوت المتقدم **ان** في دفعه لوجاز ليزنم تحقيقه مع
تحقيقه بل قبله واللازم باطلانا اللازمه فلان الكلام في ابتداء ثبوتها واما البطلان
فظاهر **واجاب** **الشيء الثاني** في نفسه من حيث هي (لو كان السواد على ثبوت المولود
له كان متقدما بالذات على ثبوتها فيكون ثبوت في نفسه متقدما على ثبوت المولود
وهو محال وصاحب ان المراد بتقدم المولود على الذات تقدم ثبوتها على نفسه
وهو كذلك اذ لو لم تثبت له لم يكن ثابتا في نفسه كعدم تحقق الكلي بجزء الجزء فيلزم
تقدمه على نفسه وهو محال **ان** في دفع هذا الامر الى ان المراد بتقدم
المولود على السواد هو تقدم ثبوتها عليه بقوله لعدم تقدمه على ثبوتها **ان**
فلا يكون لوانا في ذاته واللازم باطل لان السواد لون ذات **ان** **ان** بان ان اراد
بكون السواد لوانا في ذاته انه لا يعلم ثبوت له بام خارج فهو اول المسئلة واذا اراد به
ان اللون ثابت له مع قطع النظر عن كل ما يميزه فلو كان معلوما بغيره لا كان كذلك
كذلك وزد عليه ان قطع النظر عن الشيء لا يقتضي انتفاء في نفسه الا ان يجوز ان يكون
هناك امر يمنع زوايا ويقتضي ثبوت اللون له وان اراد معنى اخر فليعلم البيان
اقول المراد والآن انتفى السواد اذا قطع النظر عن كل ما هو خارج عنه في نفس الامر ولهذا

بمعنى الجزء ولا على انه من الثبوت بمعنى المحمول ولا على انه من الاثبات مطلقا وخلاصة
انه لا يترجم من كون الجميع متلا ومسطحة في اثبات الجسم مطلقا للانسان ولا في كونه
ومسطحة في ثبوت له بمعنى المحمول ان يكون ومسطحة في ثبوت له بمعنى الجزء ايضا بنا
على ان الذات متفردة قبل اثبات الذات وقبل ثبوت له بمعنى المحمول وليس متفردة
قبل ثبوت الذات له بمعنى الجزء **والجواب** وذهبنا اليه في هذا المقام
انما هو اللابقي في هذا المقام وهو الحق الموهوب من الكرم للعلام الغيوب وكان
التمثيل عليه الفرق بين هذه المقامات فاورد على تقدير الثبوت بمعنى الجزء
ماورد على تقدير الاثبات مطلقا وعلى تقدير الثبوت بمعنى المحمول فاجاب
بان ما ذكرته انما يرد على التعريف المذكور لو كان قوله لا ثبت من الاثبات او
من الثبوت بمعنى المحمول واما اذا كان من الثبوت بمعنى الجزء فلا يرد والكلام في انه
من الثبوت بمعنى ثبوت الذات الى معنى الجزء للذات دون الاثبات مطلقا ودون
الثبوت بمعنى ثبوت الذات الى معنى المحمول وانما قال المدعى ان ثبوت الجزء للذات
لا يمكن تعليله بالذات ولا بام خارج عنه ولم يقل ولا بام داخل فيه ايضا كما
حكمتنا به ايضا بنا وعلى ان ظاهر الحاجة الى بيانه وايضا في ثبوت عليه فيما
نقل عنه هم هنا حيث قال فان العلة لو كانت داخله في الذات فاذا قطع
عنهما النظر لم يبق للذات في حد ذاتها حتى يثبت لها الذاتي او يجوز ان يكون
امنى تاللا ذكيرا والعقل لا يمكن التطبيق بان ثبوت الذاتي بمعنى الجزء من
حيث انه محمول غير معلل ايضا اذ الكلام في ان ثبوت الذات لا بعده **والجواب**
الحكم بان مرام المحقق في الجواب هو تخصيص المدعى بالتحسين
المذكورين اعني ان المدعى هو ان ثبوت الجزء للذات لا يمكن تعليله بالذات
ولا بام خارج عنه فقط واما ثبوت له بام داخل فيه فقد يمكن تعليله كما في المثال
المذكور **ان** **الشيخ** لم يفتن هل يرد السؤال بالشارح المذكور
على كلا التقديرين او على احدهما ولم يتوض لهذا التفصيل بل غرضه الى

الى بيان الوجه على ان المثال المذكور يرد على القسم الثاني دون الاول فاورد ما
اورد محالا اعتبارا له وان البعض الاخر قد يفتن فاورد بالشارح انما يرد على تقدير
الاثبات دون الثبوت والكلام في الثاني ولم يتوض الى توجيه المقام حتى لا يرد
وقد عرفت توجيهه على الوجه الذي لا يرد وايضا قد حكم البعض الثاني بان هذا
الجواب يقتضي اشمال التوفيق على التكلف والتعسف حيث حمل السفي على الامتناع
وبقتضي تخصيص عدم التعليل بالذات والخارج بالنسبة الى بعض الاثبات
وعدم تخصيصه بالنسبة الى بعض **والجواب** ان مقتضى المحقق لم يخص
في كلا القسمين بل عزم فيهما لكثرة ما يفتنوا وقد عرفت لزوم الحمل ايضا
من الدليل القاطع على المدعى فلا يكون التوفيق شاملا على التكلف والتعسف
ولا على تخصيص عدم التعليل بالذات والخارج بالنسبة الى بعض الاثبات
ولا على عدم النسبة الى الاخر بل هو خارج التكلف وابق على الاطلاق في كلا
القسمين من الاثبات **قوله** اي مفارقة لعلته الذات وليس اضافته لعله
الذات ببيان بل هو اوجه لعلته الذات هي التي تحققت الذات بها **والجواب**
ان ثبوت الذات للذات بالالتصمين لا يعلل بعلته مفارقة لعله الذات
وان كان معللا بعلته الذات **قال المحقق** **قوله** فيما نقل عنه **هنا** يرد عليه
ان حمل العالي على ان ثبوت له في نفس الامر لا يجل التوسط وهو مفارقة لعله
الذات لانه جزء من الشيء الا ان يراد بالمفارقة ما لا يكون عين تلك العلة ولا
جزءها انتهى **الشيخ** **الشيخ** حكى ان ثبوت الذاتي للذات بكلام
التصمين لا يعلل بعلته مفارقة لعله الذات وقد عرفت ثبوت الذاتي بمعنى الجزء
للذات بعلته مفارقة لعلته كما في ثبوت الجسم للانسان لا يجل الجدل مع ان الجو
الجبوت مفارقة لعله الانسان لان جزء من علة الشاة **والجواب** ان المراد
بمفارقة التوفيق انه لا يعلل بثبوت الذاتي للذات مطلقا بعلته مفارقة لعله الواحد
من علة الذات وجزءها والجواب وان لم يكن علة لتحقيق الذات بالانفلا لعلته

جزء من علمها فلا يكون علمه منفصلا عن علم الذات والراد بالمفارقة هي
المنفصلة فلا يرد بها فيكون التوفيق جامعاً لها كما كان جامعاً لغيره
من الأفراد واللام مبنى على ان ثبوت الذاتي للذات باعتبار الحمل لا جبر
الشيء **فان دفع ما ذهب اليه بعض المتأخرين** انه في نظرهما او لا فلان قصة
حمل العالي مما يخلو ههنا ومما ثانيا فلان كون ثبوت العالي للسا فلان جبر
المتوسط ممنوع ومناق ما قيل عنه في جواب الاشكال العظيم من ان الجسم بمعنى
الجزء والمادة متقدم بكونه للانسان على ثبوت الحيوان له وامانك فلان
قوله لان جزء منها اه يدرك على انه جعل علم الذات نفس الذات وليس كذلك
كما لا يخفى **المتأخرين** انه قد عرفت انه لم يجعل كما ذكره وان الكلام على اعتبار
انه محمول وفالحي والمبني في ايضا في نقله عنه ايضا ولا يخفى انه خالف ظاهر عبارة
المصنف في كلا القسمين ومخالفة نص الشرح في احد قسميه ومخالفة التحقيق ايضا
بعدم ذكر العلوم لان الذاتي لا يحتاج في وجوده الى علمه مغايرة لان جعلها واحد
فالحق ان الذات في وجوده يحتاج الى علمه واما ثبوت نفسه فلا يعقل اصلا وكنها الذاتي
يحتاج في وجوده الى تلك العلوم بما ذكره واما ثبوت الذات فلا يحتاج الى نفس الذات
ولا الى علمه بخارج عنها انتهى **واذا خالف** ظاهر عبارة المصنف في كلا القسمين
اعني ثبوت الذاتي بمعنى الذات وثبوت الذاتي بمعنى الجزء والذات ايضا لان
ظاهر عبارة المصنف يدل على ان كلامه لا يعقل اصلا حيث قال وفي يعرف بانه
غير معقل بخلاف توجب المنع بغيره ان كلامه لا يعقل بعلم الذات وان افاد
بغيره بغيرها ايضا وكذا انما خالف نص الشرح في احد القسمين اعني ثبوت الذاتي
بمعنى الذات للذات دون ثبوت الذاتي بمعنى الجزء للذات لانه صرح في الاول انه
لا يعقل اصلا دون الثاني حيث كان قوله فاسود لسواد ليس بعلمه اصلا
في انه لا يعقل اصلا دون قوله وكذا اللونية وان كان مراده ايضا هو انه لا يعقل
اصلا واما قوله الى لا يثبت للذات بعلمه صحيحا محتملا للمعنيين وان كان

المرام هو انه لا يعقل اصلا لانها بقوله السوق **فان** ان دفع ما ذهب
اليه بعض المتأخرين ان كون الفور المذكور في الشرح نقاشي انه لا يعقل اصلا منظور
فيه يجوز ان يكون معناه ان السواد ليس بعلمه للسواد **اقول** لان هذا
المعنى خلاف الظاهر وخلاف السوق والمقام وان حمل عليه بعض الفضلاء على
خلاف مراده لعدم وصول الى مراده ثم قوله واما التوضاه بنا في ان يكون الاخر
في قوله للعلم الذات ببيان **قوله** لا جعل علمي واحداي لان جعل ثبوت الذاتي
للذات بكلام المعنيين وجعل نفس الذات واحدا لانه هو الاصل وسلا وخلاف
الاصول فلا يرد عليه المنع فلا مال المنع **البعض قول** ولا تقدم للذات على ذلك
اي على التصديق بثبوت الذات هذا هو السوق والمقام لكن ان كان في عدم
تقدمه الا ان بفار الكلام في عدم تقدمه على ذلك في ابتداء تحقيق النسبة الى
اوسا لا الناس لكن التصديق تابع فلا يتم وان كان ما في الثبوت **قوله** ولا يغيرها
من الشرح والداخل في كلا القسمين بمثل ما سبق في بيان ثبوت الذاتي للذات في
كل منهما ايضا لان يلزم انتفاء انتفاء او عدم الاثبات للذات التفرقة اذا قطع
النظر عن الداخل لكن الثاني منطوقه فيه بانه لا يلزم عدم ثبوت الذات اذا قطع النظر
عن الداخل باعتبار الاثبات وان لم يزم باعتبار الثبوت كما سبق وكذا الاول بانه
لا يلزم من انتفاء الخارج انتفاء الاثبات والتصديق لجواز الاثبات باعتبار
تقدم نفس الذات لما علمت **قوله** لا يعقل اثبات الذات بها اي بالذات **اقول**
المراد بالعلم هي الجزء والظاهر فلا يرد عليه ما قيل من انه ان اراد بها المؤثر فلا معنى
لكون الذات والوسط مؤثر في الاثبات اذ المؤثر هو الله تعالى وان اراد
بها الشاهد فلا يخفى ان الذات والوسط ليس بعلمه تامه للاثبات وان اراد
بها الوسط في الاثبات اي بالذات فلا يتكافؤ ان الذات لا يصلح لذلك **اقول**
لان قوله واقضاهما ثبوت بذل على ما ذكرناه ويجوز ان يكونه اشارة الى انه
علمه تامه فتفطن **قوله** لنقدم نصورها على نصوره اي لنقدم نصورها على

نصور الاثبات باعتبار تقدم نفس الذات على نفس الوضو المذكور بنا وعلى ان
الذات موصوف والوضو عارض فلان ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان تقدم تصور
الذات على تصور الذاتي او على تصور الاثبات لا يصح كون الذات على الاثبات
بل لا يتقدم تصورها على نفس الاثبات بل لا يتقدم نفس الذات
على نفس الاثبات **اقول** الذات موصوف فيكون تقدمها على نفس الاثبات و
كذا تصورهما على تصورهما وعلى نفسه فيكون هذه الإشارة الى العلة المستقيمة
لعلة الذات **قوله** واقتضاها عبور اشارته الى علة مقتضية لعل الذات
اقول اقتضاها عبور وان كان غير مقتضاها الاثبات وقد كان الكلام في الثاني
دون الاول لكن الاول مستلزم للثاني بالنسبة الى اواسط الناس اذ الكلام في
مشر هذه المقام انما هو بالنسبة اليه دون المنتهى في البلاذة ورون صاحب
القوة القدرية فثبت المرام فلان ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان
الاول لا يستلزم الثاني مع ان الكلام في الثاني **قارنما نقلت** هذا الكلام رد
على من قال وما يقال من ان الوضو ان كان لازما مبنيا على الذات والافعال
انما يتبع لوارب العلة في التصديق ولوارب ذلك لا تنقض باللوامع البينة
فان التصديق بنبوتها للملزومات لا يملك شيئا اصلا انتهى الى انما يجمع مجموع
قوله ان كان الوضو لازما مبنيا على الذات والافعال لوسائط لوارب العلة
في التوفيق انتهى هو ان المنهج في غير معلق هي العلة في التصديق لان الواسطة
من قبيل العلة في التصديق فلا بد ان يكون الذات من قبيلها حتى يتلوا ولو
اراد بها العلة في التصديق لا تنقض التوفيق المذكور باللوامع البينة فان التصديق
بثبوتها للملزومات لا يملك اصلا في نفس الامر فلا يكون التوفيق مانعا لا غير
وحاصل الرد ان الذات لا يقتضي ثبوت الذاتي لها لعدم تقدمه عليه فانما لم
يقض ثبوتها لما ذكره فذلك لم يقتض اثباته لما عند الراد لعدم تقدمه
على اثباته لما عنده ايضا بل عند الراد ودايف فاذ لم يتقدم على اثباته

لها لم يتقدم تصورهما عليه ايضا ومن **هنا** ان رفع ما ذهب اليه بعض الحكماء من
ان كلام القائل مبني على حمل العلة في التصديق على الواسطة في الاثبات وما ذكره
للمتنع هو الواسطة في النبوت فلا يكون احداهما ردا على الاخر ومن ان بين
دليل التعمق وبين مدعاه منافرة فان مدعاه ان الوضو بعد الاثبات للذات
بما بان تكديح الواسطة في الاثبات في الوضو دون الذاتي لان كون اللازم مبنيا او
غيره بين انما يتصور بالنسبة الى العلم والتصديق لا بالنظر الى الثبوت في نفس الامر
ولكن لا على تقدير صحة انما يفيد ان يكون الذات واسطة في الثبوت **اقول** قد
علمت ان هذه الالة وما ذكره المتن في اعتبار ان يكون الذات واسطة في الاثبات
لكنه اختصر في مقام الاختصار لظهوره فيكون كلامه هذا ردا له وهو لا على
مرامه انما غناه بغير الذات ان معنى اثبات اللوامع للملزومات لا يملك
بعده هي الواسطة في الاثبات الا انه بعد ذلك واسطة هي الذات فلان ما لا يصدق
في هذا المقام عن بعض الحكماء ان المراد بها الواسطة فمعناه انه لا يملك شيئا اصلا
لان لا يملك شيئا بغير الذات **قوله** ومن لم يعرفه بانه حاصل ان التصديق بنبوت
اللوامع البينة للملزومات محتاج الى تصور اللزوم وحده فاني البين بالمعنى الا
خصر والى تصويره مع تصور لازمه كافي البين بالمعنى الاعم لكنه غير محتاج الى ترتيب
ونكر ونظا وما غير البين فالحاجة الى ما ذكره فذلك محتاج الى ترتيب وفكر
ونظر فعلى هذا يكون المراد بالواسطة ما يكون وسيله الى التصديق سواء كان وسيله
اليه مع النظر والترتيب كافي غير البين او بلا نظر وترتيب كافي البين ثم ان المراد بالذات
انما نفه فقط كالمعنى البين بالمعنى الاخص واما مع لازمه من غير احتياج الى النظر و
الترتيب كافي البين بالمعنى الاعم وايضا الكلام في الاثبات دون الثبوت فلا يرد
عليه ما اورده بعض الحكماء من ان مرادهم بكفي ان تصور اللزوم عديم الاحتياج
الى الواسطة ولو تنزهت فالكلام في اللزوم لاني تصورهما ولو سلمت فقولهما او تصورهما
بلا على انه في معلق بتصور اللازم ايضا وهو غير تصور الذات فالنوع

المذكور سبيل على خلاف ما ادعاه ومن عدم مجرى تخصيص البتين بالبين بالمعنى
الاخص لان لو خصص ليلزم ان يكون البين بالمعنى الاعم اما خلافا في الشق الثاني
فلا يصح الحكم بانه يعلل اثباته للذات بالوسط على اطلاقه لعدم صحة باعتبار
الاعم واما واسطه بين الشقين فيبقى حكمه غير مبين ومن عدم الفرق بين البتين
وغیره في انه يصح ان يقال على غير البتين انه يعلل بالذات ولو مع غيرها **اقول**
الان المراد بعلل بالذات بلا استيعاج الى نظرو كسب سواء كان بانفاده او مع غيره و
ايضا يحتاج الى التعليل في الاثبات الى التصور وهذا المعنى انما يتصور في
البتين دون غير البتين **قوله** هذا اقل فيما نقل عنه ههنا عدم تعليل اثباته الذاتي
للذات بغير الذات انما يجوز ان افهم الذات بكنهها لان اذا فهم الذات بكنهها كان
جميع الذاتيات ح مفهومة ولو عذر اثباته الذاتي لما جت احدهما او بذاتي
اخر اخص منه لزم الاتحاد لا الذاتي الاخص والذاتيات التامة عليها
الاجتهاد كلاهما مفهومة لان الفرض ان الذات بكنهها مفهومة **ههنا**
الكلام كانه شروب بانه ان اراد تعريف الذاتي مطلقا سواء كان الذات المركبة
تما يتصور بالكنه او لا فلا يكون التعريف اليك وجبا لافراد بالثبوت الى حاله لا يتصور
بالكنه وان كان تعريفه لا ولا فلا يكون بعض المناسبات موقفا وقوله لكن التعليل
اه جواب كانه فالمتوقف هو اللاحق والمراد انه لا يعلل او لا بالذات وان كان معا
معللا به ثانيا وبالعرض كما اذا لم يتصور بالكنه **قوله** بجدة احدهما اما بجدة الذات
فبان بفعل الانسان حين ان لانه حيوان ناطق اه واما بجدة الذاتي فبان بفعل
الانسان حين ان لانه جسم نام حس متحرك بالارادة ومن قال فلا معنى لتعليل
جواز التعليل بجدة الذاتي على عدم فهم الذات بالكنه فلا فائدة لان الكلام على
مرام التعمق والاحراز التعليل عند الخش اذا الكلام في اثباته لاني شوبه وان جاز
ايضا باعتبار الحمل فلا فائدة لقوله ذلك القائل ايضا هو قوله لكن لا يذهب
عليه ان لو قال التعريف ههنا ان فهمه كلفه الذات والذاتي بكنهها والابحازاه

لكن انتم واولي **اقول** لان فهم الذات بكنهها يستلزم الذاتي بكنهه **قوله** او بذاتي
اخر مثل قولنا الانسان جسم لا حيوان **قوله** فان العالي يحمل اه نقل عنه ههنا
ذكر قضية حمل العالي على الذات فلهذا يسطر حمل المتوقف في الاثبات دون اثبوت
بشوبه حمل الكلام القوم على ان مرادهم بانحمل هو الاثبات لا اثبوت وليس
بصحيح لانهم صرحوا بان هذا البرهان لم يذكرا انه فلا بد ان يكون مرادهم اثبوت
في نفس الامر انتهى **قوله** هذا صريح على ان المتوقف على اثبوت العالي للذات
ومبنى على ما عليه القوم وتخفيفهم وعلى ما عليه نفسه وتخفيفه ايضا لكنه
باعتبار ان العالي يحمل لا باعتبار انه جزء ومادة فلا يكون منافيا لما نقل عنه
فيما سباني **قوله** ما ذهب اليه بعض الكمل من ان هذا يدل على ان المتوقف على
اثبوت العالي وبني لعل لا نقل عنه فيما سباني من ان حاصل تحقيق الشفاء ان الجسم
بمعنى الجزء والمادة متقدم بشوبه للانسان على اثبوت الحيوان **قوله** انما
الذات مع ولم يكن ههنا منافيا لما نقل عنه لان مفاد ما سباني هو تقدم الجسم
باعتبار وجوده والمفاد في ههنا المقام هو ان الجسم باعتبار الحمل **قوله** فلان
الذات متقدمة اه حاصله اننا لانسم ان المتقدم للذات على التصديق بشوبه
الذاتي للذات كيف فكما ان نفس الذات والمفهوم بل بصورة متقدم على التصديق
بشوبه اللازم البتين للذات والمفهوم فكذلك لان نفس الذات ونصوره متقدمة
على التصديق بشوبه الذاتي للذات لان التصديق وارد على اثبوت والذات
متقدمة مع اثبوت فيجوز ان يعلل اثباته الذاتي وتصديق بشوبه للذات بها
ويتصورها كما يجوز ان يعلل اثباته للموازم البتين للموازم ثانيا **قوله**
قوله عن تصور الذاتي ونقدم تصور المفهوم على تصور اللازم
البتين فلا يوجب عدم جواز التعليل بالذات على اثبات العالي للذات وجواز
التعليل بالمفهوم على اثبات اللازم البتين بل يوجب عدم جواز التعليل بالذات
على اثبوت الذاتي لها وجواز التعليل بالمفهوم على اثبوت لازم المذكور والكلام

هنا في الاثبات لا في الشك **قوله** كافي في الحكم بينهما فالنقل عندهما
وقد عرفت التصديق بثبوت الذاتي للذات في من البهيميات **قوله** حاصل المرام
ان مجموع النسخ والعقد يدل على ان التصديق بثبوت الذاتي للذات يغفل بتصور
الذات والذاتي بل بتصور الذات وحده ايضا ان كان تعريف اللازم البين
يدل على ان تصديق ثبوت اللوازم للملزومات يغفل بتصور اللوازم وحده
كافي البين بالمعنى الاخص او بتصورها مع تصور اللوازم كافي البين بالمعنى الاعم
وقد علمت ان الذات اعني منه وما يتبعه بلا احتياج الى نظر وكسب **قوله** واما
ثانيا فلان ما نقلناه يعني ان مرام التعمق من ذلك النقل هو تبيين تعليل
اثبات الشيء بتوابعه او بذاتي اخر اخص منه واقع هو ان الوضوح من كل منهما
هو بيان للتصور او لا وبالذات وللنصديق ثانيا وبالوضوح والنقل انما يدل
على الشيء الاول دون الثاني حيث يدل على وقوع تعليل اثبات الشيء للشيء
بتوابعه وعلى ان الوضوح هو ذلك في هذا ولا يدل على وقوع تعليل اثبات
الشيء للشيء بخلاف اخر اخص منه وعلى ان الوضوح هو ذلك وقد ذكر في موضع
اخر من الشفاء ما يدل على ان التعليل بالاخص لبيان التصديق بالذات حيث
قال في المقام الاول **قوله** وايضا **قوله** لا فافهم عن هذا بان مراد التعمق ليس
الاتا ببيان التعليل بالذات كذلك **قوله** لا فافهم عن هذا بان مراد التعمق
حيث قال لكن التعليل بها بصير التنبيه في الحقيقة لبيان التصور بالذات
وابتداء الاثبات والتصديق بالوضوح كما خرج به ابن سينا في الشفاء وقال اثبات
الحق **قوله** يمكن ان يكون ثابتا بالذات باعتبار ظاهره وللثاني باعتبار انهما
يشتركان في الفائدة ولا فرق بينهما بناء **قوله** طلب الشيء للشيء كطلب الحيوان
للانسان في قولنا الانسان حيوان **قوله** وطلب لحمه انما هو اي طلب الشيء الاول
لحمه انما هو طلب الشيء الثاني كطلب الحيوان للحيوان الناطق في قولنا الحيوان الناطق
حيوان **قوله** وكذا طلب الشيء للشيء مثل طلب الحيوان للانسان في قولنا الانسان

حيوان **قوله** طلب لحمه انما هو اي طلب شيء نام اه الانسان في قولنا الانسان
حيوان **قوله** حتم من محرك بالارادة **قوله** ولا يمتد الى النام اذ ادى على اثبات الحدود
لشيء كقولنا الانسان حيوان لانه جسم نام حتم من محرك بالارادة او على اثبات
الشيء للحدود كقولنا الانسان حيوان لانه حيوان ناطق **قوله** نعم ربما يذكر الا
الاصوات اشارة الى التعليل بحجة الاصغر وربما يذكر الاكبر وحده من لافطانه فلا
يخفى معناه فلا يقبل حمل على الاصغر فاذا عرفت الاكبر فافهم وقيل في كذا الوسط انما هو
للتصور بالذات وللنصديق بالوضوح فيكون التعليل بحجة الاكبر **قوله** وقاله حاصله
ان التعليل بالذاتي الاخص اي هو لا ثبات الاعم لا دون الاخص او بالذات
لا لبيان التصور او بالذات وللنصديق ثانيا وبالوضوح كما فهم التعمق واثباته
للتصديق بالذات بذلك النقل ان قوله في بيان كيفية كون الاخص على ما نتاج
الاعم واثباته وحمله على ما هو دون الاخص يدل على ان التصديق بالذات ولا يدل
على ان بيان التصور بالذات وللنصديق بالوضوح كما فهم التعمق فيكون حاصل
المرام في بيان كيفية كون الحيوان على ثبات الجسم وحمله على الانسان مثلا
قوله ثم قال انه حاصل ثابت وبيان بانه كما انه يجوز التعليل بالاخص لاثبات
الاعم لا دون الاخص وحمله على الاول وبالذات فكذا لا يجوز التعليل به لثبوت الاعم
لا دون الاول وبالذات بناء على ان الجسم مثلا مطلق وان كان متغيرا مشبوه و
جوده على ثبوت الحيوان وجوده باعتبار انفسه وكونها مجزوءا ومادة من الذات
لكن ثبوت الجسم للانسان متأخر عن ثبوت الحيوان باعتبار الحد وكذا اثباته
له عن اثباته لا بكونه الاعيان ايضا اما الاول فلان الانسان عالم يمكن جسمه يمكن
حيوانا لان الجسمية سبب لوجوه الحيوان لانه داخل في ماهية وما الثاني فلان
الجسم عالم يمكن حيوانا لم يكن انسانا فان الجسم الذي ليس بحيوان لا يحمل على الانسان
اصلا بل عالم يمكن حيوانا ناطقا لم يكن انسانا فان الجسم الذي ليس بحيوان ناطق
لا يحمل على الانسان اصلا هذا هو المقصود مما نقلناه في هذا المقام فعلى

هذا انوية المحس في التوفيق المذكور بان لا يثبت اه من الثبوت لانه لا يثبت
 ودفع الابراد بالتعليل بالانحصار مبني على ان ثبوت الذاتي بمعنى الجزء للذات
 لا يمتثل بالذات ولا بالاجز ولا لداخلها باعتبار ان داخله وجزءه وحادثة لا باعتبار
 انه محمول وبذلك على ما ذكرناه انه قال في مقام الرفع **الذات** التي ان ثبوت الجزء
 اه ولم يقدّر ان ثبوت الذاتي بمعنى الجزء والحمد لله في كونه اه قال فيما غلغله هنا
 وانما قال في كونه ان الحكم لا يكون في العدم بخالف التحقيق ذكره الترح وبذلك عليه
 ما ذكره في الفرق بين اللازم والجزء للماهية وايضا هو في ان كل ما هو متقدم
 فيما يليه ان يكون الجزء العقلي متقدما في الوجود الخارجي فلا يصح الحمل لذلك
 قال ومعنا ما نشره **اقول** حاصل ان تقدم الجزء على الكل في الوجودين ان ذهنا
 وان خارجا في رجا فمستلكن تقدمه عليه في العدمين فليس مستلكن لان
 عدم الجزء عين عدم الكل وهذا هو التحقيق في نفس الامر وهو المرام عندنا ارج
 وعند المحس التحقيق الموفق وليس مرادهم بتقدم الجزء على الكل في الوجودين تقدم
 عليه في كل واحد من الوجودين الخارجيين والذهنيين كما هو الموهوم حتى يلزم تقدم الثاني
 بمعنى الجزء على الذات في كل واحد من الوجودين فلا يصح حمل الذاتي بهذا المعنى على
 الذات بل المراد به هو التقدم عليه ان ذهنا فذهنا وان خارجا فخارجا فلا يلزم
 تقدم الذاتي على الذات في الخارج حتى لا يصح الحمل لان الذاتي لا يكون في الوجود
 انه ههنا لانه انما رجيته وليس المراد انه لا يحمل عليه في الخارج بل المراد انه ليس في الموجودات
 الخارجية المحمولة عليها وههنا هو معنى قوله ومونا ما **قوله** ولا زمان له قال
 فيما غلغله ههنا وفيه رد على من قالوا بتقديمه في العقل مستلزم للدور ووجهه
 ان المبادر من قوله راجعان الى الاول انتهى لانه ما فله انتهى **اقول** حاصل ان المبادر
 من قوله راجعان الى الاول هو انه لا زمان له واللام يجب ان يحمل على ما ينبغي
 منه ونوعية ذلك الغا لمع ان لا يستلزم الملازمة لما بين رجوع التوفيقين لا يكون
 شويها للام باعتبار شأده مع انه هو اللازم ثم ان التوفيق الثالث لازم

للاول باعتبار عموم لان العام لا يستلزم الخاص بل باعتبار خصوصه واصل قسميه
 اعني باعتبار انه لا يمكن تصور ثبوت الذات في الذهن قبل ثبوت الذاتي بمعنى
 الجزء ومع ارتفاعه وهذا هو الظاهر وهو المرام **قوله** فاما يمكن تصور ثبوت الذات اه
الذات هذا الكلام منه بد على ان لا يثبت في التوفيق الثاني من الثبوت بمعنى
 التحقيق والتعليل لا بمعنى الحمل فلا يرد عليه بالمثل المذكور اعني انه بعد ثبوت الجزء
 للذات لا يمكن ان يكون متوقفا وانما لا يرد لان يثبت في الثبوت بمعنى التحقيق والتعليل
 لا بمعنى الحمل والتعليل المذكور باعتبار الحمل فلا يرد عليه **قوله** ولا بغية ها ولا نانت
 الذات في نفسها بحيث لا يثبت لها الذاتي وبعود المحذور **قوله** هذا بدرا ايضا
 على ما ذكرناه لان معناه يكون الذات ثابت ومتحققا قبل ثبوت وتحققه ولا
 يحتاج الى ثبوته وتعلقه به فاما يمكن تصور ثبوت الذات في الذهن قبل ثبوت
 ولا يكون ارتفاعه ارتفاعا ههنا **قوله** فانه اذا لم يمكن الى هذا سببا للزوم
 التوفيق الثاني للاول وهذا هو **قوله** وكذلك اذا كان ارتفاعه بيان للزوم
 التوفيق الثالث للاول ايضا وحاصل كلامه وكونه انما افالم يمكن تصور ثبوت
 الذات في الذهن قبل ثبوت الذاتي فيه وكان ارتفاعها عن ارتفاعها
 لزم من هذا المجموع باعتبار ان الذاتي بمعنى الجزء لا بمعنى نفس الذات ان يتقدم
 بمعنى الجزء على الذات في العقل وهو المعنى بلزوم التوفيق الثالث للاول لكن
 المحس المحقق اختلف في المقام وقار وكذلك اذا كان ارتفاعه عن الذهن عين
 ارتفاعها فلا بد ان يكون نفسها او متقدما عليها لان مانع الشيء او متأ
 خرا عنه لا يكون ارتفاعه ارتفاع الشيء بعينه قطعا لكن الجزء ليس نفس الكل فلا بد
 ان يكون متقدما عليها وتلاصقه ان لزوم التوفيق الثالث للاول اذا كان
 باحو قسميه اعني بالذاتي الذي ليس نفس الذات فلا بد ان لا يكون ذلك
 الذاتي هو مع الذات في الوجود ولا متأخرا عنها لان ارتفاع كل منهما لا
 لا يكون عين ارتفاع الذات فلا بد ان يكون متقدما عليها في الوجود

انهم من ان لو زاد بمشخصات ترتب في العقل كما المجردة كانت ماهية
 الانسان تمام ماهية النفس في العقل ولم يكن الانسان مقولاً في جواب السؤال
 بما هو وليس كذلك والالم يكن بعض انواع الحقيقة مقولاً في جواب ماهو
 ولم يصح صرحهم المقول في جواب ماهو في النوع والجنس انتهى ان قول فانه
 لا يزيد على ان الانسان تمام هيئته زير وهذا القول مدلول الدليل وفاده
 بناء على ان الزيادة على الحقيقة الانسان بمشخصات والزيادة خارجة
 عنها الا ان الشخصات منسمة في الآلات فلا تدخل في الاستدلال ولا طالة لهذا
 الدليل على ان مزيد الوارد بمشخصات ترتب في العقل لم يكن الماهية الانسان
 تمام الماهية النفس في العقل ولم تكن مقولاً في جواب ماهو بل دلالة على
 ان تمام ماهية النفس هي النفس في العقل والمقول في جواب ماهو والحقيقة
 الانسان هي النفس في العقل والمقول في جواب السؤال بما هو عن الزيد
 فكلية تمام ماهية فلا يترجم عدم كون بعض انواع الحقيقة مقولاً في جواب
 ماهو ولا عدم صحة صرحهم المقول في جواب ماهو في النوع والجنس بل اللازم
 من هذا الكلام والتحقيق ان يكون كل منها مقولاً في جواب ماهو وان يكون
 المقول في جواب ماهو مختص في النوع والجنس **قوله** تدرك بالوهم اه **فان بعض**
الكلام بعض الحكماء ان التدرك للكليات والجزئيات المجردة هو النفس الناطقة
 والجزئيات المادية هو القوى الجسمانية وفان الحقيقة ان المورك للكليات
 والجزئيات مطلق هو النفس ونسبة الادراك الى قواها كنسبة القطع
 الى السكين لكن اختلفوا في ان صور الكليات ترتب في النفس او صور الكليات
 والجزئيات المجردة ترتب في النفس وصور الجزئيات الجسمانية في الالهة فذهب
 جماعة الى الاول والباقون الى الثاني واقر كلام المحشي بميل الى الثاني من وجهي
 التحقيق واخره الى مذهب الحكماء فلو قال ان كانت معاني جزئية ترتب في
 الوهم وان كانت صوراً ترتب في الحواس الظاهرة لكان اولي كما لا يخفى انتهى

اقول يجوز تطبيق كلام الاول والاخر على كلا مذهبيين لكن الاخر احرى لمذهب
 الحكماء ثم ان لو قال ان كانت معاني جزئية لكان اولي لكن لم يقل اشارة
 الى مذهب الحكماء على وجه ظهور وان احتمل قوله او ماهو داخل في تطبيق الدليل
 على المولود ودفع المنع الوارد على احد الواقع في الدليل **قوله** ان المراد بقوله
 اذا لا اني مشترك بين الانسان والانس الا وهو اذا لا اني ما هو الحيوان يكون
 خارجاً عنه ومشارك بينهما بل الذي المشترك بينهما اما نفس الحيوان واما ماهو
 داخل في تمام ماهية الحيوان ولا يكون داخل في تمام ماهية مشتركة بينهما
 فتبين انهما الحية ان استدلالاً على ان تمام ماهية بطريق اعتبار صفات المعطوف
 والمعطوف عليه والزيد بينهما وابطالاً لاجتهادهم وايضاً ماهو المرام فلا مصادرة
 فلا حاجة الى اعتبار الاستدلال بطريق توطئة في مقام دفع المصادرة ولا
 مصادرة ايضاً على توصية الابرار لانه حمل مشترك على المشترك السام والمشارك على
 ان الحيوان تمام ماهية بانه لا مشترك تماماً بينهما غيره لانه مشترك تمام
 بينهما حتى يحتاج في دفعها الى انه قليل بتوسط الحق فلاح مال الى ما تكلف به
 البعض في هذا المقام **قوله** في الجملة **اقول** قد علمت ان المراد بتمام الماهية هو
 المقول في جواب ماهو مطلق وان المراد بالنوع هو النوع مطلقاً ام من مثله
 حقيقة الانسان ومن غيره ايضاً المراد بالمتبنة هو الفصل اعني من القريب والبعيد
 وفي ان اشار الى ما ذكرناه كل واحد من المص والشارح والمجس التحقيق فعلى
 هذا ان الغلبة التمييزية بل من الفصول بالنسبة الى الموقف الذي كان فليت
 الفصل مع جنس ذلك الموقف تمام ماهية له فلا يفتح قولاً يكون تمييزاً لها
 في الجملة عما عداها واعتبر الى مثل تمام ماهية وعلى هذا التقدير يعني
 بالنسبة الى ماهو اختصاص ايضاً واريد بقوله في الجملة ام من التمييزية ان في البعض
 وتسمية الغير السام في الاخر فهو كما ذكر فيكون الكلام محمولاً على هذا التقدير
 المقام والحق ان الكلام ناظر الى ان كلام الفصل جزء من تمام ماهية الشيء

فيكون تميزها عما عداها في الجملة وان كان تميزها عن جميع ما عداها لان تميز
الشيء بالكلية انما يحصل بمجموع الماهية لا بانفراد الفصل والحق التمييز في الجملة باعتبار
التمييز بالكلية لا باعتبار التمييز عما عداها هذا على اطلاق تمام الماهية واما
على تخصيصها فكلما حصل الجواب باعتبار التمييز عما عداها فكل ذلك صحيح بهذا
الاعتبار فلاما ذهب اليه بعض الافاضل من ان هذا مبني على التعميم من فصول
الاجناس ومبرها كلكه فالعامة او لا فلان الكلام في الفصل الذي اذا ضم الى
الجنس حصل النوع كما قال المصنف والمجموع منهن النوع وفصول الاجناس ليست كذلك
واما ثانيا فلان قول المصنف وجب منها المشترك اذا كان محب ود معطوفا على الماهية
كما اخبره قوله في كونه لان المناسب ان يكون قوله والمتممة ايضا محبورا معطوفا على
المشترك فيلزم ان يراد بالتميز ايضا التميز التام وهو الفصل الغريب والتميم الذي
المذكورين فيه فالصواب في قوله في الجملة من البين انتهى **اقول** قوله والمتممة هو
معطوف على البتة والمضاف لا على المضاف اليه بقرينة المقام وتفسيره انما
الى مجموع اقسامه لكن المراد بالجزء التميز بقرينة السوق اذ لو لم يكن كذلك لم يخص في
اسم **باب** **بسم الله** بان الجنس مع فصل نوع اضافي وبان قوله والمتممة
رفيع معطوف على قوله ونعم الماهية اي الجزء التميز الفصل والالم يكن تفصيل جز
الماهية الى الجنس والفصل خارج فصول الاجناس انتهى **اقول** هذا الجواب
كما ذكرته لم يتوخى الى ان قوله في الجملة ناظر الى فصول الاجناس بالنسبة الى الانواع
الحقيقية لا الى الاضافية وان كان مراده هو هذا **او** **بسم الله** ان يكون قوله والمتممة معطوفا
على قوله المشترك كما هو الظاهر وهو مقصود البتة لانه لم يعبء تمام المضاف
على الجزء في المعطوف بقرينة المقام وان كان معبئا في قسمه وهذا مما لا يخفى ور فيه
عنه وجود القرينة بل هذه اهل الابق **قوله** تنبيهها على اعتبار رقيي النعم والثاني
اقول حاصل مراده ان تفرع الشرح هذا التوفيق على ما تقدم على اعتبار رقيي
النعم والثاني في تنبيهه على ان هذين القديسين معبئين عند المصنف مأخذان

من ظاهر

من ظاهر عبارته وبطل على هذا ما في انتهى حيث صرح فيه بالنعم كما نقل عنه هكذا
الامور اذ ذهب اليه بعض الكمل من ان التوفيق المذكور انما يصلح لان يكون تنبيهها
على قرينة اعتبارهم في التوفيق واما التنبيه على انهم معبئين في هذه النعماء هو تنبيه
النعم والثاني حيث قال نعم ما اشتمل من انما انتهى نعم يكون ما تقدم فربما
على اعتبار الشرح لذلك القديسين لكن الكلام في اعتبار المصنف قوله واريد بقرينة
الحقيقة اه يعني الموصوف بخلافه المختلفة الحقيقية هو الماهيات لا بما يميزها و
غيرها بقرينة المقام وبقرينة قوله وجب منها المشترك اذا المراد من ثمة المشترك بين
الماهيات وهذا هو المراد بالامور في قوله الشرح على اموره بقرينة المقام
وبقرينة تفرع هذا المقام فمما رتب عليه المقام على طريق دفع الاصناف والاشياء
هو تعيين الموصوف للماهيات لا لغيرها ولا بدفع بدعي النعماء الحقيقية
وان ذهب اليه بعض الافاضل لانه ان اراد بان النعماء الحقيقية الامور الكلية التي لونه
فربما ان الكلام الى اعتبار الماهيات في الموصوف وان اراد بالامور المعنى لونه
بالحقيقة فلا بد من دفع الانتقاض بالاضاف والاشياء من الملق ليس الا هذا الدفع
والمراد بقوله الماهيات المختلفة بالحقيقة الماهيات التي لونه بذاتها او الماهيات
هيئات التي لونه لكونها واحدة منها للاختلاف في انفسها فلا يلزم الماهية للماهيات
قوله كما يشترط في كلامه قال في نقله عنهما حيث قال ونعم الماهية كذا ونعمها
المشترك الجنس فيعلم من ان الجنس مشتمل على ماهيات مختلفة الحقيقية انتهى
هذا صريح على ان بالباء الموحدة وان كان نيبا في كلامه بالباء والاشياء ايضا
عني قوله وكلاهما بدل على هذا الحكم ووجهه السابق باعتبار ظاهره وباعتبار
مقابله لقوله والمتممة وهذا ظاهر فلا حاجة الى بيانه وقد ذكرنا بعض الفضلاء
لكنه اعطاه **قوله** فلا انتقاض بالاشياء من الاصناف **قوله** ان الجنس كالمحيوان مثلا
كما انه مشتمل على تمام ماهية الانسان والفرس والجمار مثلا فكل ذلك مشتمل على ريب
وهذا التوفيق وذلك الجماد مثلا وعلى روي من الانسان ووجهه في الجماد ووجهه من

من القول مثلا فنوهم للنوع ان موصوف مختلف في تعريف الجنس عام من كل هذه
المذكورات فيكون كل منها نوعا على تفرده وليس كذلك فوضع الحشيش ان الموصوف
هو الماهية بغير نسبة المقولية في جواب ما هو دون العام منها ومن غيرهما وان كان
مفعولا على كل منها في غير ما هو **قول** قول بالذات وقد اجاب عن هذا السؤال بعض
المحققين بان المراد بالمتخلف هي الامور التي كان الجنس مفعولا عليها بالذات و
الاضاف والاشخاص وان كان الجنس مفعولا عليها ايضا لكنه مفعول عليها بوجه
الانواع فلا ينتقض بها ان كان الجيب انما اشتمل الجنس اذ المراد بالاشتمال هو كونه مفعولا
عليها فيحمل المقولية على المقولية بالذات باعتبار المقام ورد الحشيش الذي بان
لادالة عليه لا المدة (هو انتهى) مما يصدق عليه الجنس باعتبار عمومته نعم يلزم
حمل الجنس عليها لكنه بالدلالة الالزامية وهي مجودة في مثل هذا المقام وايضا
الكلام في قوله وكل من المتخلف اه فلا دلالة له عليه ومع هذا لا يطابق هذا الكلام
ما في الواقع لان الاجناس العالية مفعول ومحمول على الانواع التي فلهذا يلاحظ
المؤلفات والتواريخ وفي اجاب بعض منهم بان المراد بالحقيقة في قوله مختلف
بالحقيقة الماهية من حيث هي من غير اعتبار العوارض اللاصقة بها وقد يعجز
بغير اللام اذا قلنا هذا المعنى يخرج عن الصف والشخص ان اخلافا في العوارض
انتهى **قول** قد علمت وان رفيع السؤال بالاضاف والاشخاص على هذا الاعتبار
بالنسبة الى النوع الواحد لكنه لا ينبغي بالنسبة الى الانواع المتعددة بل الجواب ما
ذهب اليه المحققون ولذلك لم ينفذ الى هذا **قول** يعني انها متفقة بالحقيقة
بهذا الاعتبار **قول** لخص المقام كما ان كل واحد من زبر ووبر ووبر وحال مثلا احاد
للانسان وان الانسان مفعول ومحمول على كل منها باعتبار انعام منها ومن امثالها
وان كلامها مما يصدق هو على كل منها فكذا لان كلامها على الناطق والضا
والضاحك وانتهى مفعولان على كل منها محمولا موطئا بعين ذلك الاعتبار ايضا
وان لم يكونا مفعولين عليها في جواب ما هو بنا وعلى انتهى فمتمم ان احدهما

ذاتي والاخر عرضي وهذه التوريق للنوع مع كونه مبنيا على هذه الاعتبار اعني
على اعتبار ان الانسان مثلا مفعول على تلك الاحاد باعتبار انها جزئية
غير اعتبار ان مفعول عليها في جواب ما هو انما يصدق على الانواع الحقيقية
ولا يصدق على مثل الناطق والضا حكا لان البناء في قولك ان احاد باعتبار
كونها احاد لا متعلق بقوله متفقة بالقوله وقد يطلق وان فهم المحقق النفاذ ان
ان متعلق للاطلاق المذكور في هذا كان متعلق للاتفاق المذكور يكون خلاصة
التوريق هكذا النوع الحقيقي ذاتي مفعول على احاد تكون متفقة في الحقيقة
بسبب كون تلك الاحاد ذاتي ذلك الذاتي المفعول على تلك الاحاد فيخرج
مثل الناطق والضا حكا عن لائقي وان كانا مفعولين عليها لكنهما ليس عمود
بمفعولين على احاد متفقة في الحقيقة بسبب كونها احاد لهما بالاشفاق احاد هي
في الحقيقة بسبب كونها احاد للانسان وقد اعتبر هذه المعنى في التوريق فيكون
ما نعلمه وملكنا فلا حاجة الى اعتبار المقولية في جواب ما هو في تصحيح
التوريق اذ لا فائدة له ايضا وبآ على هذا ما نقلت ههنا **قول** وهذه التوريق
بين ورابر المليات اه خلاصة ان قوله اي باعتبار كونها احاد لا كان متعلق
بالاشفاق دون الاطلاق كان هذا التوريق متناو لا بالالمليات بهذا الا
اعتبار فلا يلزم الاسما عليها لان الحيوان مثلا بالنسبة الى هذا الانسان
وهذا الفيل والبق وامثالهما من حيث ان الاشارة الى الكلي بدون اعتبار وصف
بما في اوصافها كالي ذاتي مفعول على احاد متفقة في الحقيقة معني على هذا الا
ن ان وهذا الفيل وهذا البق وامثالهما بذلك الحيثية متفقة في الحقيقة
باعتبار كونها احاد لهما فعلى هذا الاعتبار يكون الحيوان نوعا حقيقيا
هو اما بالنسبة الى كل واحد من الانسان والفيل والبق وامثالهما من حيث
ان كل واحد منها حقيقة وما هيته منجلفة الاخرى او بالنسبة الى الا
شخصي صاعني الى زبر ووبر وهذا الفيل وذاك الفيل وهذا البق وذاك البق

اشتهاء الاجناس بالقياس الى بعض ما يتدرج تحت الاعلى لا وجوبها بالقياس الى جميع
ما يتدرج تحت الاعلى **فقد** هذا الجواب بين في لوق القام اذا السوق بداه على ان
المدعى كمالا ومنه عدة منها لا حظ حصول المرام الشيخ الزاوي ومنه تبعه لم يجعل
الجنس المفرد من الرتب الاجناس بل جعل المراتب في سلكه اجناس الماهيات المركبة
وحصول المراتب في ثلاثة اصدها مرتبة الاعلى والثانية مرتبة المتوسطة والثالثة
مرتبة اجناس الاسفل وجعل بعض الافاضل مراتب الاجناس اربعة ووافقا لبعض
الاجناس الى بعضها واعتبره ووجود الترتيب بين سلكها وعدم الترتيب فيه لعدم
السلك فيه لعدم الترتيب فيه وجعلوه منضمين الى المراتب الثلاثة الواقعة
في اجناس الماهيات المركبة وحكموا ان المراتب اربعة فيكون الخلاصة في قوله من عدة
منها لا حظ حصولها بغيرها بغيرها الى الترتيب ووجودها وحدها الى لا حظ عدم
بغيرها بغيرها الى وجود الترتيب فيها كما في اجناس الماهيات المركبة والى عدم
الترتيب فيها كما في الاجناس البسيطة **فقد** قضية لهامة اه حاصله قوله هذا
اللام بان التجمع الخالي باللام كما كان قوله والبسائط بالعكس كذلك يفيد العموم
فيحتاج تصحيح المقام الى ان يقال المراد بالبسائط البسائط البسيطة التي لا يبرز
لها في العقل الخفا بغير البسيطة فيكون اللام على عمومه فلا يلزم ان يكون
جميع البسائط نوعا بالمعنى الثاني دون الاول بل اللازم ان يكون جميع الانواع
البسيطة التي لا يبرز لها نوعا بذلك المعنى وهو الحق وقد ابدت هذه الردوان
كان طريق التوجيه ليس الا هذا المحقق النفق الذي بعبارة الاشارة حيث قال
ناقلنا عنهما ان كان اللام بوجوبه التعميم والتوطين بوجوب الافراد فلا ملامة في لغة العرب
لكن لما لم يستحق التحقيق الموقوف رده هذا التاميد بان هذه النفق لم يمتح ان يكون دليل
على وجود الملامة حيث لم يجزم بوقوع الشرط كيف وقد قال فيها واعلم وان كان
في لغة العرب قد يبدل بالالف واللام على العموم فانه قد يبدل على نفس الطبيعة فهناك
لا يكون الف واللام موضع فلا تتركى انك تقول الانسان علم ونوع ولا تقول الانسان

والمق من نقل هذا الكلام انه لم يجزم بكون اللام للعموم فقط لان مجتبا من قبيل الا
الانسان نوع ليكون قضية طبيعية او عامة بل الحق انه قد يرد بالالف واللام نفس
الطبيعة من حيث انها عامة او تعيين الطبيعة من حيث هي وقد يرد بها افرادها اما جميعها
او بعضها وان كان ارادة الجميع اكثر في الاستعمال انتهى **فقد** الى محور يمكن اه وانما فسر
هكذا يخرج الاعراض الخارجية والاعراض الغير المحولة عن التعريف لانها ليست بعرض في
هذا الاصطلاح **فقد** هي نفس الذات او غيرها **فقد** بعض الافاضل ان الرب بالذات من
الداخل والخارج بينا والتعريف الذاتي الذي يكون بثبوت الذات بعلة هي الذات
الاخص كشيء الجسم للانسان بعلة هي الحيوان مثلا وان الرب به الى رجع فقط
خرج عن العرض الذي يكون بثبوت الذات بوسطه الجزئي **فقد** **باعتبار الاول**
بان اللام في ثبوت وتعلقها في تحقيقها ابتداء سواء كان في المقام الذاتي او في
العرض والحيوان في المثال المذكور وان كان واسطة في ثبوت الجسم لها لكنه لم يكن
واسطة في ثبوت وتعلقها في تحقيقها بل يكون واسطة في حملها على الانسان مثلا و
باعتبار الثاني بان الانسان غفقى الوصف الذي يكون بثبوت الذات بوسطه الجزئي ومادة
النقص يجب تحقيقه اذ يجوز ان يكون العلة فيما عدا الخارج هي نفس الذات وان اذ
عين الخلاف فعملك البيان **فقد** **باعتبار الثاني** باعتبار الثاني فيقار
معنى التعريف ويمكن ان يكون ثبوت الذات بعلة هي نفس الذات او امر خارج وهذا
المعنى يصدق على العرض المذكور وان لم يكن ثبوتها بعلة كذلك في الواقع بل بام هو
داخل **فقد** هذا الكلام ان ثبوت مثل هذا الوصف للذات وان كان بعلة هي
الامر الداخل في نفس الامر لكن يمكن ثبوتها بعلة هي نفس الذات او الامر الخارج
فباعتبار هذا ابد خلافه **فقد** فيحتاج الى فيه اه يعني ان هذا التعريف يصدق على
نفس الذات فينقض منعا فيحتاج الى قيد يجزى به بان يقال بقرينة المقام لا يتقدم
على الذات عقلا ولا يكون عين الذات بل من اخر اعينها ومغاير لها فعلى هذا يكون
هذا اللام من المحسوس الموقوف لبعضها على المحقق النفق الذي بانه اورد هذا النقض

ليس على الذاتى بمعنى الجزء والثانى على الاعم منه ومن نفس الذات بناء على ان الشئ
 يلزم لنفسه باعتبار الشخص لا باعتبار الاعتبار والظاهر ان هذا هو المراد
 عند المحشى المتوفى ايضا فلا يخبر عليه فلا ما لا واقع في هذا المقام بل بعض الكمال
 ايضا **قوله** لا يلزم للماهية استارة الى انه متعلق لقوله لازم للماهية لا الى قوله
 فانه لازم لهما **قوله** لم يكن الحاصل فيه اى معنى لم يكن ماهية الثلاثة بدون الفردية
 حاصلة في الذهن كما لم تكن حاصلة بدونها في الخارج ايضا بل حصولها بدونها
 فيها محال وان لم يكن تصورهما بدونها محالا باعتبار ان ماهية الثلاثة موصوفة
 والفردية عارضة والموضوع ما لم يتجه لموضوع عليه العارض **قوله** بل هو وجودها
 بمعنى لم يرد به انه لازم لوجود الماهية كما انه لازم لنفس الماهية بل يرد به انه لازم
 لوجود الماهية دون نفس الماهية فان ما يلزم الماهية باعتبار وجودها
 فهو لازم لوجودها دون غيرها من حيث هي بخلاف ما يلزم الماهية
 من حيث هي فانه كما يلزم لهما من حيث هي فكذلك يلزم لوجودها فان
 ما يمنع انفكاكه عن الشئ من حيث هو يمنع انفكاكه عن صفاته التي تخلفت
 معه **قوله** ليقام البرهان عليه اى على كل واحد من الامور الثلاثة اعنى على لزوم
 له وعلى لزوم لوجوده وعلى لزوم لوجود كل فرد من افراد الجسم **قوله** فيكون
 منصوب معطوف على قوله بنصير واصله كما ان تصور ماهية الجسم مجردة
 عن الحسوس ممكن وواقع في الذهن فكذلك حصول ماهية مجردة عنه
 ممكن وواقع في ذاته **قوله** لازم الوجود مع لازم الماهية في المنع انفكاكه
 عن الشئ وبغيره عن ان وجود الماهية في الذهن مجردة عن لازم الوجود
 ليس محال كما ان تصور له ليس محال دون لازم الماهية لان وجود الماهية
 في الذهن مجردة عن لازمها من حيث هي محال وان كان تصورهما ممكنا **قوله**
 في صهر اللازم اى رد على الشك في ان حيث حمل النخطة على النخطة بادخال
 اللازم الغير البتين في العارض الذي يمكن مفارقة مصادره وان هذه

النخطة

لنخطة ليست بطريق لزوم ادخال اللازم المذكور في العارض المذكور عند النص
 لان اللازم الغير البتين ايضا داخل في تعريف اللازم الذي هو ما لا يتصور مفارقة
 عند النص بل يلزم عدم انحصار اللازم في اقسامه حيث يتبادر اللازم بالمعنى
 الاخص والاعم في قوله بعد فهمها دون اللازم الغير البتين بنى على ان بناء فهمه عن
 فهمهم وطانه لا يتقرب فهمهم والمتبادر من ذلك القول هو الثاني عند
 الخطى في ان طريق النخطة يبين لزوم عدم انحصار اللازم في اقسامه هو المراد
 المطابق للعبارة امص واما يلزم ادخال اللازم الغير البتين في العارض المفارق
 فليس مطابق لهما بل هو ذو هور عنها ولهذا في ان نفاذ لا ادخال اللازم
 بوسط في العارض الذي يمكن مفارقة على ما ظن فانه كمولد ذو هور عبارة
 ابن حبيب فارق سبق الى بعض ما وهام من قوله بعد فهمها ان لازم الماهية
 بعقب فهمها من غير نزاع وهذا لا يصح في اللازم الغير البتين اذ قد بينا في تصور
 العلم بلزومه عن لازم الماهية فلا يصح جعل ما يخالف لازم الماهية بهذا المعنى
 ولازم الوجود خاصة عارضا يمكن مفارقة يجوز ان يكون لازما لغيره
 انتهى **وفى خلاصة المرام** ان اللازم الغير البتين للماهية وان كان التصديق بلزومه
 محتمل جالى وسط وملا حظا كسب لكن تصورهما وفهمهما لا يحتاج الى وسط بل يتقرب فهم
 عن فهمها ناخر اذ انما لا يتقدم عليه كافي الجزء والراد من قوله لازم للماهية بعد فهمها
 لازم للماهية بنى خبره في الذهن عن فهمها وبشؤونها فانه ناخر اذ انما من غير نزاع
 في الزمان وان كان من رخصا فيه في التصديق بلزومه لهما فبتا والبتين وغيره في
 ندفع بغيره لهما ما ذهب اليه **بعض** **قوله** ان لا يحمل تعريف اللازم على عدم
 امكان المفارقة خارجا وذهبا كان النخطة كما ذكره الشافعى وان حمل على عدم
 امكان المفارقة خارجا كان الامر كما ذكره المحشى قد سكرته انتهى **قوله** لان المحشى حمل على
 الحق الاول ايضا دون الثاني وقرر النخطة كما قررنا ايضا لانهم من عدم كونهما
 لا يمكن مفارقة خارجا وذهبا كونهما يمكن مفارقة حتى يلزم النخطة بلزوم اد

اى بعقب فهم
 فهمها

بناء على ان خلل المادة عام نهى وخص ببيان الصورة بالحقيقي الثام
باجماع الضمير الى الحقيقي بطريق الاستخدام بقية المقام بناء على ان خلل
الصورة خاص لا يعم لان اسقاط الجنس الاقرب في الافتقار على الابعاد وكذا
الاسقاط للجنس مطلق من خلل المادة واما تقديم الخاص فليس ينقض ايضا فكون
الاخلال بالصورة ينفع الفصل على الجنس الغريب فينحصر بالحقيقي الثام
فيكون دفعا للثاني بين مساق الكلام وبين ظاهر ما بينه ايضا لكن البقع
الاول باعتبار تعميم ظاهر ما بينه ايضا والواقع الثاني باعتبار ان خلل المادة
يعم ما دنى كل واحد من الحقيقي والكمي وان خلل الصورة لا يعمها بل ينحصر بها
بالحقيقي بناء على ان اخلال الصورة بتقديم العمدة على الجنس وان تقدم الى
الحقبة على الجنس ليس ينقص **وما ملأ الا السوء** ان اختصاص ظاهرها
بينه بصورة الحقيقي على وجهه عبادته هو الظاهر لكنه يحمل التعميم المراد
المذكور وان كان ضعيفا فلا مال لذهاب اليه بعض الحكماء ان الحق ان
هذا البناء مختص بالحقيقي كما ذهب اليه النفاذ الى نقل عن العلامة
الشريفي وانه يعلم منه ان ما سوى ذلك مادة وصورة لغيره الحقيقي
قوله فهو راي مشهور لكنه ضعيف ليس يعنى لان الحق ما انبأ عن ذاتيات قسم
الجنس او لا وقوله واضح اي لا يحتاج الى بيان كذا **قوله** فالظاهر ان
نقصانها في المادة واللايق لمقام الوق ان يقال انتهى خلل في المادة لكنه
اضطرر فافكانه فالانتهى خلل في المادة وانتهى من قبيل النقص بعلته الشك
بحسب الواقع لا على اصطلاح فان نقصان المادة عبارة عن الخلل في الدالة
عليها **قوله** ان ما اورد وهو الفصل وجهه على الاول والفصل مع الجنس الابعاد
على الثاني **قوله** ذاتي لانقصان فيه المراد ان ما اورد في كل من المثالين ذاتي لا
لانقصان في كونه ذاتيا ولا في **الانفكاك** والطراده وليس المراد انه لانقصان
فيه بمعنى انه تمام الذاتيات فلا يرد ان اريد انه لانقصان به بمعنى انه تمام

الذاتيات فهو ظاهر النع وان اريد ان لانقصان في كونه ذاتيا فهو سلم لكنه
غيره في اذ لو اقم على الجنس الاقرب وركز الفصل المساوي كان ما اورد ذاتيا
لانقصان في كونه ذاتيا مع خلل في المادة لترك المساوي على ما سيجي لان
المساوي المذكور في المثالين المذكورين **قوله** ولا في دلالة اما على اصطلاح المص
فقط هو فان ما اورد في المثالين ليس من الالفاظ الوضعية ولا من المنسوبة
ولما من المجازية واما على اصطلاح غيره فلا نه لانقصان في اصل دلالة على
المرام وظهورها في غيرها وان كانت ضفية بالنسبة الى المايط بفية ولهذا
فالذي بعيد ولو جعله لم يبعد فلا يرد عليه ان اريد ان لانقصان في دلالة
على معناه الموضوع له فهو غير بفيه وان اريد ان لانقصان في دلالة على
لحدود فهو ممنوع كيف وذلك الفصل على الجنس الاقرب مساوي على ما ترك من
بعض الذاتيات كفصل الجنس الاقرب التزامية ولا شك في كون الدلالة الا
الالتزامية نقصانا في الحق **قوله** وان كانت نقصانا بالنسبة الى الحق بفيه
لكنها ليست نقصانا بالنسبة الى دلالتها على المرام وظهورها فعلى
هذا اقبلوا الخلل في المادة في المثالين **قوله** لكن لما اسقطاه توجب يكون
لما من الاسقاطين خلل في الصورة وما قبله بيان لعدم كونه خللا في المادة **قوله**
تقدم الفصل على رتبة اما على تقدير الاسقاط والافتقار فلا نه فافرن لا
بعد وقوع موقع التام لان الحيوان جسم تام متحرك بالارادة واما على
تقدير الاسقاط فكانه تقدم ايضا لعدم المانع اذ المانع قد سقط فكان هذا
خللا في الصورة لا في المادة **واعلم ان** هذا باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ
وقد وجب في كون المص المثالين من قبيل الخلل في الصورة بوجهين افرين ان
احدهما ان خلل المادة بانتفى شيء منها مستلزم لخلل الصورة لانها الهيئة
الفاجمة بالمفردة فاذا انتفى شيء منها انتفى الهيئة بخلاف العكس لما في تقديم
الفصل على الجنس وحاصله ان خلل الصورة اعم من ان يكون مفردا او مع خلل

المادة والثاني متحقق في المثالين وردة الحاشي المحقق فيما نقل عنه بان هذا
التعميم في نقل عنه بان هذا التعميم ليس بصحيح فانه اذا وضع غير المادة
مكافئ لها في اختلاف الصورة قطعا لانفاء المادة التي تقوم هي بهما
فينبغي ان يمتنع هذا ايضا من خلال الصورة مع انه لم يقبل منه بل قد من خلال المادة
وما ينبغي ان لا تدرك الفصل على الجنس الا في موضع قد يفهم من لفظ الفصل
معناه اولا ثم معنى الجنس الا في موضع قد يفهم الفصل على الجنس واردة
الحاشي المحقق ايضا في نقل عنه بان يمتنع **الاول** من وجوب البعدان دلالة
الفصل على الجنس الترتيبية وان دلالة الالة اية مجردة في الترتيبات بتبعها
الترتيب عليها **وردة** معقول انما بان الدلالة الالة اية اعتبرت في الصورتين على
ما طرح الشرح بل المصير ايضا فلا يبعد في البناء المذكور على ان البعدية لاشئ في صحة
التوجيه ولو سلم فلهذا ليس ببعيد مما انكتب في اصل الحاشية انتهى **الاول** من وجوب البعد
ان الفصل وان در على الجنس ثانيا بالتزام لكن لا يدر على تقدم معناه وثاني
معنى الجنس في الترتيب بل الام بالعكس بناء على ان الجنس موصوف والفصل حقه
محتاجة الى موصوفها فلا يرجع الى تقدم الفصل على الجنس بل يظهر الترتيب
على ما هو الاصل اعني بتقدم الجنس على الفصل لان الاول موصوف والثاني صفة
ولا يرد على التوجيه الا في شيء من الخيارات المذكورين وهذا الظاهر نعم يرد عليه
ايضا اني بلزم التقدم على رتبته في الظاهر لاني المعنى لان الفصل يدر على الجنس
بالتزام فاذا در عليه على اجراءه فيكون باعتبار الدلالة وبما سبق من تقدم الموصوف
على الصفة في مرتبة في جانب المعنى الا ان يمتنع عدم الدلالة ولهذا قال في ما سبق
فالظاهر ان نقصانها في المادة فلا ما لا ذهب اليه بعض الحكماء على ان
البعدية لاشئ في صحة التوجيه ولو سلم فلهذا ليس ببعيد مما انكتب في اصل الحاشية
قوله يكون بعضها مدلول عليه التزاما بمعنى لو جعل المثال المذكور ان من قبيل
نقصان المادة مع قطع النظر عن بيان الشرح وعلة ذلك الجعل يكون بعضها

مدلول عليه التزاما ولم يجعل بترك بعض المادة لم يبعد **والثاني** ان العلة في كونها
من قبيل نقصان المادة هي ترك بعض المادة في التحقيق لكن لو اعتبر العلة فيها
كون بعض المادة فيها مدلول عليها التزاما لان الخلل من قبيل نقصان المادة
ولم يكن ذلك الاعتبار بعيدا عند غير المصنف **قال في نقل عنه** الى بالفصل **الاول**
ليس المراد بل في نفس الدلالة ولا هو افادة المرام نقصان باعتبار ذاتها وافادته
بل المراد بل في الدلالة نقصان في مقام كمال الابضاح وكما افادة المرام بالنسبة الى
الى المتبقيات اذ المرام في التوفيق كمال الابضاح كمال الافادة على وجه التمهيد
وهو اني يحصل بالمطابقية **وقد علمت** ان سبق بنا على اصل الدلالة
وظهور افادة المرام وهذا على ان المطابقية اولى المقام التوفيق فلا منافاة بينهما
فلا ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان يمتنع تنافيا **وعلى قول** **الاول** من وجوب البعدية الى
اعتبار الالتزام في بيان نقصان المثالين المذكورين لانه جعلها من قبيل الخلل في
الصورة والخلل في الصورة نقص في نفسه فلا يحتاج الى نقصان في الدلالة **الاول**
والثاني كان قوله لدلالة الفصل بالتزام اولا وقوله لذلك ثانيا تعليلا للالفاظ
دون النقصان **قوله** لم يبعد فالرغبت في بعض الحكماء ولست خبير بان ما نقل عنه من انه
المتبادر الوجه الثاني من الوجهين الاخيرين في التوجيه بالوجه السابق ذكره
متناف لهما **الاول** **قوله** **علمت** ان وجه البعدية الوجه الثاني منهما ليس بالسبق
ذكره بل الذي ذكرناه وهو ظهور الترتيب في جانب المعنى وان تعليلا نقصان الما
المادة يكون بعضها مدلول عليه التزاما بالنظر الى ان المطابقية اولى من الالتزامية
فلا منافاة بينهما واما نصيحي كلام فلا يلزم عليه **قوله** او بتقدم الخاص على
الجنس الا في موضع قال فيما نقل عنه هذه التسمية بشرع فاد الاعتدال الى
عن التحصيل انتهى **الاول** كانه امتحان لان السابق ينبغي على التحقيق و
هو على الظاهر فلا بد ويدر على ما ذكرنا في هذه الحاشية **قوله** ان يجعل
اليس بمار مادة كجعل الموجود والوجود للانسان في مقام التحقيق

لانه قد وضع فيه غير المتجزئ ملائمة اذ لا بد في الحق من بيان على حسب ما في الريح والآ
 فقد علمت فيما سبق من ان هذه ائتنا وراه **الخلاص** ترك الفصل البعيدة
 الى ترك الفصل الاجناس البعيدة بان سنفي الجنس الاقرب واو في الابعد فمع كان
 فصل الجنس منزولا فليكون من قبيل الفصلان في المادة لان الحق من الانبياء
 ايضا لكنه ليس من تمام الانبياء هكذا نقل عنه **قوله** واذا نهك في الركن
 الخاصة المتساوية اشارة الى خفي المعطوف في الكلام ويجعل اصلا لا بعدا
 ان يكون اعراضا على اشارة بان في العمل هذا القبح **قوله** وذلك ان تجعل
 الفصلان توجيه للمفهوم بحيث يشمل كلا الغنيين وبغير بيان اما صراحة و
 يجوز ان يكون جوابا للاعراض المذكور **قوله** يظهر كونه نوعيا بنفسه فلا يكون وقوعه
 كغيره بل قبله لا بخلاف التوفيق بالمراد في لانه قد يخفى فيه نوعيا ينبغي باعتبار
 السابرة في اللفظ فليكن وقوعه **قوله** وكان المشا لا للحد الركني رد على الفاضل
 الابرقي حيث قال في خطاه من وجهين احدهما ان توفيق ليس بشيء والثاني
 جعل الركني حسب الحركة مع انه عرض عام لهما وهذا يدل على انه مشا للحقيقي و
 ليس كذلك لان الركني عرض عام لهما والاصل في مثل هذا المقام توفيق الشيء
 وتمييزه عما عداه ولو بالركن وهذا التوفيق كذلك فلما لم يفي جعل الركني مقام
 الجنس في الركني فليكون خطاه من وجهين وان اصلا اصلا لا بعدا **قوله** لان
 الركني ليس حسب الحركة اه تعليل يكون مشا لا للحد الركني لا للحقيقي لكن يحتاج
 الى اعتبار ما ذكرناه وانما اشارة مشا للاعراض فظاهر لظهور ان الحركة من الاعراض
 لا من الجوهر **قوله** **واما** للحقيقي لان الاصل في مثل هذا القول ان يكون موضوعا
 موضع الفصل فليكون مشالا وما يكون موضوعا موضع الخاصة بخلاف الاصل
 فليكون مشالا فلا يكون محتملا لهما فلا يحصل ما ذهب اليه بعض الكثر من انه يحتمل
 لهما **قوله** الحركة نقلت الى احدهما الحركة نقلت بلا ذكر عرض **قوله** تنبيهها اه معنى
 المشهور ان يعود مشا للاول ومشا للثاني لكن النص اورد كلا المشايين للثاني

اشارة الى ان الثاني غير ظاهر وان الاول ظاهر وايضا للحقي وابقاء للظاهر
 على حاله والى ان لا يكون في الحقيقي وفي الجوهر فليكن ذلك يكون في الركني وفي الاعراض
 ايضا **قوله** مني على اختصاصه **قوله** لو لم يخصص لم يؤول اليه ان يكون توفيقا
 بالاختصاص فالجواب نقل عن ههنا فيل ويجوز تعميم النقلة بحيث يشمل على جميع
 اقسام الحركة **قوله** او في اقسامها والقائم مقام الجنس هو الركني العام اذا كان
 الركني مركبا من الركني العام والخاصة **قوله** **وحاصل** توجيه الكلام على وجهين
 جميع اقسام الركني كما هو جميع اقسام التحقيق فليكون هذا من قبيل وضع النوع مو
 موضع الجنس فقط ان كان الحد حقيقيا ومن قبيل وضع الجنس او موضع
 الركني العام ان كان الحد حقيقيا ويكون هذا اشارة الى ان هذه امثال الحقيقي
 والركني على وجه العموم اما بطريق خفي المعطوف او بطريق تعميم الجنس الحقيقي
 والحكمي **قوله** **واما** جعل النوع ووضع موضع الجنس اه ولم يصلح لذلك
 فليكون خطاه **قوله** او في اقسامها بمعنى جعل تقييد الظلم بالناس فصلا للحد ان
 كان هذا حقيقيا ولا يصلح لذلك لعدم تناوله جميع الافراد وان كان حقا
 ركنيا جعل ذلك التقييد خاصته شاملة وهو ليس يصلح لذلك ايضا لعدم
 الشمول **قوله** **فيا** ايضا **قوله** **حاصل** **الام** ان في توفيق الركني بظلم الناس خطاوات ثلاثة
 هو الاول جعل النوع موضع الجنس او موضع الركني العام والثاني جعل ما بين اول
 جميع الافراد مقام الفصل او مقام الخاصة ان مله والثالث كون توفيقا بالحققي
 وذلك لان هذا توفيق بالاختصاص والاختصاص يتوقف معرفة على معرفة ذاتية الا
 العام **قوله** لان الاختصاص لكثرة قيوده بالنسبة الى العام من يكون اخفى **قوله** **فان**
المطالع العام انما يكون اعرف واكثر وجودا في العقل اذ كما ان ذاتها الخاصة المتصور
 بالكنز وقد قلده الحش الذي في حاشيته على شرح الشبهة ووجهه في حاشيته على شرح
 المطالع بان العام اكثر افراد فليكون الاجناس بهما او فوفيقا بهما على الاستعداد
 الحاصل من احساسات المتعلقة بخبر ثبانه اقرب فليكون اعرف وهذا اجاب في

في الذاتي والوقفي اذ كان افراد محسوسة انتهى قوله اراد به الجزء الذي اده دفع
ما ينبغي ان يظهر قوله المقدرى ومن تمثيله بالعدوى من ان المراد بالجزء المقدرى
هو جزء الكميات مطلقا وليس كذلك بل المراد به هو الجزء الغير المحمول سواء كان اجزاء
الكميات مطلقا او لا وانما بان المراد به هو الاعمال بما نقلت عنهم من انه اما ان لا ينس
من الكميات المتصلة فلان اورد مثال المنفصل واما ان لا ينس تخصا بها فلان
عقل عدم الحمل واما ان اطلاق المقدرى عليه فانما هو باعتبار ان لمثل ذلك
الجزء قدرا مخصوصا بالنظر الى تلك سبب متباعدة عنه في الوجود **قوله** بناء على ان
لها صوراه **قال** انهم لم يكتفوا على ذلك بان العدة مثلا لم تكن اما من بعض الا
الاعداد التي تحتملها كالثلاثة والسبعة او من جميعها او ليست مركبة من شي منهن
بل مركبة من الوحدات العرفية ولا يصح من الاول والثاني فتعين الثالث اما بطلان
الاول فلان التزامه الترتيب بلا مرجع واما سطلان الثاني فلان لا واحد من الاعداد
التي تحت العدة صورة نوعية زائدة على وحدتها ومنفصرة لها فلو تركبت
العدة منها لزم ان يتعدد تمام ماهيتها وتعدد تمام ماهية لشي واحد محال
وهذا لا يستلزم ان لا يبنى على ان لا واحد من الاعداد صورة نوعية زائدة على
وحدها كالاتيمية والمنطقية والمجزوية وهذه الاصول وان كانت من لوازمها
لكن كونها صوراً نوعية زائدة لها غير ثابت لا بالبداهة ولا بالبرهان ولو سلم
فيجوز ان ينسب كل منها من جميع ما تحتملها بعد تجزئتها عن صورها وصوره الكثر
الى شي واحد فلا يلزم التعدد في الماهية فيكون فائدة من قبيل الاستحكام با
باعتبار تركب من الجميع لكن الاصحاب التركب من الوحدات ثم الحصر المستفاد من قوله
في انما حكموا به باعتبار قوة هذا الدليل لا باعتبار ان الدليل ليس الا هذا
فلا يرد ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان ثم في الحصر المستفاد من قوله انما حكموا
بذلك بناء على ان انظر فانه قد يستدل ايضا على ذلك باننا ننقل ماهية
العدة مثلا بكنها بتعقل وحدات العدة مع الذهور عن ما تحتملها من الاعداد

وبانه يكفي لتحقيق العدة تحقيق تلك الوحدات وبعد تحقيقها لا حاجة الى شي اخر
فما مل الشئ **لان الكلام** في تعقل الوحدة مثلا بكنها بتعقل واحدا منها وفي كفاية
تحقيق الوحدات لتحقيقها ويجوز ان يكون قوله فاما مكراسة الى ما ذكرنا و
الى حذف العطف في الكلام **قوله** اي ليست التسمية وحدها ولا مفيدة بانضمام
ضمنه اخرى الهاء الى بانضمام ضمنه اخرى اليها ولو جرف العطف وانما لا يكون
الحكمة الحقيقية بالاخرى محمولة على الوحدة لان حرف العطف وان فاد ذكر العطف
مع المعطوف عليه في الحكم لكن يغيب بغيره لا المعطوف فيه كما يغيب بغيره لا المعطوف
عليه فيه ولا يغيب بغيره مجموع المعطوف والمعطوف عليه من حيث هو مجموع ولذا قال
واما الثاني فلان اه وخلاصة ان المفاد هو الاول دون الثاني فلا يرد عليه
ما ذهب اليه بعض الافاضل من ان حمل الشئ على غيره قد يصدق عند الاجتماع
ويكذب عند الانفراد كما ان يصدق العدة صمة وصحة ولا يصدق العدة
صمة لان التسمية المفيدة بالحمية الاخرى لا يفي بكونها حرف العطف لا تصدق
على العدة لما ذكرناه وان اراد مجموع المعطوف والمعطوف عليه من حيث هو
لجميع وهذا مع انه ليس من قبيل حمل الشئ على غيره وهو المفاد من كلامه وان
صح في غير ذلك ليس بمفاد من حرف العطف فلا يصح مثل هذا الكلام في مقام
التوبيخ **قوله** ولا شي منها بودة فال فيما نقلت عنهم من ان لا شي من العدة بكونه
قوله وما كان اللازم اه الى يكون الاختصاص بالنسبة الى التخييل وبوجود
اللازم الظاهر في الركن دون الحقيقي ويكون الباء داخل على المقصور دون
المقصور عليه ويكون الكلام على هذا من قبيل هذه الصفة واللازم الظاهر على
الموصوف والحد الركني وانما ينفرد ويمنزله وعلى التوجيه الثاني يكون الا
الاختصاص بالنسبة الى اللوازم الغير الظاهرة وبوجود الركني في اللازم الظاهر
دون الغير الظاهرة ويكون الباء داخل على المقصور عليه دون المقصور و
يكون الكلام من قبيل هذه الموصوف والركن على الصفة واللازم الظاهر وانما في توجيه

الاول وما لاه وفي الثاني الى كونه اه لان الثاني هو الظاهر من منطوق قوله ونحو
 الركني اه وان له الاول ايضا وفيه ايراد بوجه هذا المعنى قوله لا يخفى اه اذ لو ابر
 الاول بقدر الحقيقة ولا اللفظي ثم لم يبق بيان اصل الاستمرار في المقام فلا يجوز
 وفي علمت ان الحق بيان المقام على طريق الاختصار وان المراد ان اللزوم
 يوجب في الركني دون الحقيقي وان المراد بقوله المقام ان يكون الركني مشتملا على
 اللازم الظاهر لكنه اختصر وقال في الاول ان اللازم يكون حتميا كونه وفي الثاني الى
 يكون الركني لازما ظاهرا اما باعتبار ظهوره في الوترية واما باعتبار ان مناط الفائدة
 فيه فلا مالا فإلّا بعض الفضلاد من ان هذا القولان منه قد سكره بشوا
 بان الركني عين اللازم وهو مخالف لما سبق من تعريف الركني قوله فباعتبار اللازم
 يكون شاملا لان امتناع انفكاكه عن ماهية المحمود من حيث هي يستلزم كمال الجمع
 افراد المحمود وباعتبار الظهور يكون مفيدا وهذا ظاهر واما ما في الحفا وكذا
 الاخفى فلا يفيد ان بل اللازم في الاول الترجيح من غير ترجيح والثاني ترجيح المرجوح وكذا
 لا يفيد ما يتوقف على عقلة على عقلة المحمود فلا حاجة الى بيان ذلك لانه ظاهر
 ثم ان معنى الظهور في اللازم ان يكون اللازم بحيث ان لا يكون المعنى المراد منه حقيقيا
 وهذا هو المراد من البين في مثل هذه المقام وليس المراد من البين في هذه المقام ما
 هو المراد في الالة الالتهامية اعني ما ينزعم من تصور اللازم نصوده اذ المراد ههنا با
 لعكس كذا فاعلم ههنا قوله وفيه الاختصاص اه دفع لما يرد على المصراع
 من ان ما ذكره غير كاف في الحد السمي لان اللازم الظاهر في معنى فلا يفيد المعرفة
 بل لا بد من اعتبار اختصاصه بالمرسوم ايضا حتى يحصل المساواة وبفقد المعرفة
 وفي التسمية عما عداها فاجاب بان اعتبار الاختصاص فيه قد انفرد من شرط الا
 الاطراد فلا حاجة الى التفرع به ههنا في بعض الكمال المستفاد والمعروف من شرط الاطراد
 الاطراد هو كون المعرف بالكم مختصا بالمعروف بالفتح كما لا يخفى ولا ينزعم منه كون
 اللازم مختصا به لجواز ان يكون الركني مركب من لازمين لا يختص شيء منهما با

بالمرسوم بل يختص بجميعه ولو سلم فبقيد اللازم ايضا يعرف من شرط الاطراد
 كما مر اليه الاشارة منه قد سكره فنبين ان لا يفرج به ايضا فالاولى ان يقال ليس
 الحق ههنا ذكر ما يكفي في الركني والتمهات غام ما ينزعم بل العوض ذكر ما ينزعم به الر
 الركني عن الحقيقي لبيان التخلل المختص به دون الحقيقي والاختصاص ليس
 من هذا القبيل بل مما يشتهر بان فيه كما مر اليه الاشارة **قوله** اولاً في مقام الجواب
 ان الكلام في التوقيف المركب من العام والخاص فيلزم كمال الاطراد اختصاص اللازم با
 بالمرسوم كما يلزم اختصاص التوقيف به ايضا فلا يرد عليه باللامين المذكورين وانما
 خرج بقيد اللازم اما ايضا صالقام التوقيف واما دفع لا يبرهان خلاف النقص ولو
 في اول الوجوده واختار اللازم على الاختصاص في هذا النقص اشارة الى انه هو
 العمدة في المقام فلا يرد عليه قوله فينبغي ان لا يفرج به ايضا وايضا قوله والاحص
 والاختصاص ليس من هذا القبيل غلط لان اختصاص اللازم بالمرسوم مختص به
 وان كان مطلق الاختصاص من شرط كماله وقد حمل الاصغر على اللام على العمود
 واراد باللازم اللازم المختص بالمحمود وبناء على انه جعل اللام في تعريف الركني بما
 انبأ ومن الشيء باللازم له للاختصاص فصحة العمود والحشي تألم يجعل للاختصاص
 هناك بناء على الاطراد المذكور لم يلفظ اليه في هذه المقام وقال ما قال **قوله**
 لان ذات الشيء اه الى الذاتي الذي هو جزء لا الذي مطلقا بقوله المقام
قوله فذاك من الاقسام السابقة حاصل المرام بيان اختصاص هذه المقام بالركن
 ونفي وجود هذه المقام من التوقيف الحقيقي المركب بحجة الذاتيات لان نفي تحقق
 هذه المقام في التوقيف في مقام التوقيف الحقيقي فلا يرد عليه ما ذهب اليه بعض
 الكمل من ان كونه منها لا يستدعي عدم جريان هذه المقام في الحقيقي وقد قال
 الحشي نفي عن تعريف الشرطية الناس وفيه ايضا انه من التوقيف بالاشقي ولا يحتاج
 الى الجواب بان يقال اللهم الا ان يقال ان ذلك القول من على تقدير كون التوقيف
 المذكور ركنيا لا على تقدير كونه حقيقيا فتأمل انتهى **قوله** فتم الاشارة الى

المعوم صحة هذه الجواب بناء على ان ذلك التوفيق مبني على كونه حقيقيا و
هو الظاهر ويحتمل ان يكون إشارة الى ما ذكرناه لكنه خلاف الظاهر **قوله** في الجلاء
فالرغبت الكمال الانسب وفي الخفاء كما لا يخفى **قوله** انما قال في الجلاء اختصارا وان
وانت قال قرح واكتفاء بما نقيم في كلامه بغيره المقام اذا لم واسبق في الجلاء
في مثل هذه المقام تستلزم المساواة في الخفاء فكيف الانسب في التزجيم **قوله** فساد
بحسب شهرة الضمان المشهور ان هم الامران الموجودان التذان لا يجتمعان
وتحقيقا ان هم الامران المذكوران بشرط ان يكون بينهما عابث النفاذ والتخالف
وللاهم يكونان متساويين جلاء وخفاء واما اذا كان الفرد الزوج متساويين
عدما وملك كما هو الحق بان يكون الفردية عدم الزوجية عما مر ثباته ان يكون
زوجا فيكون توفيق الزوج بالفرد توفيقا بما هو اخص لان الاعدام اخص من الملكات
فيكون مثلا للقسمة الثاني **قوله** كان دوريا حاصل المرام انه اذا اريد ان يكون
المسا لان متساويين للتوفيق بالتحقق فقط كما هو الظاهر بحث ج ان بوسطا للبر
او بينهما والتأخر ان يكونا متساويين له ولما فيه الدور فلا بد عليه ما ذهب اليه
بعض الكمال من ان فيه ان هذا لا يصح وجها لتوسطا وبين التوفيق لان اللازم ح
ان يكون في التوفيق خلد اخر من جهة اخرى وذلك مما لا يقيح في الحق فتأمل **قوله**
فقد علمت الفوج فيه **قوله** فلا يصح توفيق اه اي لا يصح توفيق الفرد لزوج الو
الواحد عند لان الواحد لا يصدق عليه انه عدد يريد على الزوج بواحد فان
الواحد وان زاد على الكسور لكنه لا يزيد على الزوج بواحد اذا لا يتصور ذلك
بل لا يزيد على الكسور بواحد ايضا لعدم نظيره اصلا ايضا **قوله** فلا بد خلد الاثنان
في توفيق الزوج لان الاثنين لا يصدق عليه انه عدد يزيد على الفرد بواحد لان
انما زاد على الواحد وهو ليس بفرد على هذه الفرض ولما كان بين المتساويين الاول
على ان الواحد فرد والثاني على انه ليس بفرد بعيدا عن المقام اذ لا دلالة له
لم ينفذ اليه المحشى المرفوق وان ذهب اليه النفاذ الذي تم لوجه العكس في قوله

في قول المص

في قول المص على ذكر في الحاشية لكان له وجه **قوله** فان المتضايفين متساويان في
الوجود ذهنا وحارجا الى متساويان فيها فاذا كانا متساويين فيها كانا
متساويين جلاء وخفاء **قوله** واستأمر النار لهما صهي في اللطافة وعدم الرؤبة
والنكرة دايما انما لم يتوض لبيان وجه كون المتساوية والنفس اخص من النار لظهور
كونها اخص منها وكذا لم يتوض لبيان ذات النفس لافيها لا الاختلاف بالكثرة
وعدم مساعدة مقام الاختصار وقد قال الابهري كثر الاختلاف فيها اندر
على انها اخص **قوله** بعض الافاضل **قوله** وعدم الرؤبة بمنزلة النفس ليقول في اللطافة
لكونه لازم معناها **قوله** قال المتساوية لهما في اللطافة والشفافية **قوله** ان كان
المراد بالنار كورة النار كما يدل على هذا قوله فان النار متحركة اه فلا حاجة الى هذا
التوجيه لانه يصح على ظاهره وان كان المراد مطلق النار فان النار على التوجيه
الاول غير مرتبة وما يرى في اشرها لانفسها والثاني ما كانت مرتبة ولو باعتبار
اشرها لان المتساوية ان يقال في اللطافة والشفافية لكن الاخرى هو التوجيه الاول
في مقام المباعدة وهذا المقام مغاير لما في ان الظاهر انه هو كورة النار **قوله**
والنفس متحركة بالحركة التحديدية لانهما باعتبار نظائرهما الى الجهات الاربع تدور
عليها **قوله** وقيل في اميات الخفة قال الابهري او في جميع المختلفات فان النار تجمع
المختلفات بالطبع والنفس مختصم ارج مستتب للصورة النوعية كما ان النفس
تجمعها وتحفظها عن التخلل **قوله** بعض الفضلاء ويجوز ان يقال او في نسخين الله
المتعلق ولذلك كان الميت ابرد من الحي **قوله** محدث الخفة في مجاورتها ولذا كان
الماء المسخون بها اخص من غيره **قوله** والنفس في الجسم قال الفاضل الابهري و
لذلك كان الميت اقل من الحي **قوله** ولا شك ان الثالث اردادنا فيما نقل عنه
لاشتماله على توفيق الشيء بنفسه في الماء الذي هو ادر من الثاني لجواز ان يصير الشيء
اوضح في بعض الاوقات لبعض الاشياء من فيفيد توفيقا بخلافه وعلى زيادة هي
نقدم الشيء على نفسه بمقتبين او اكثر انفسه فيكون الترتيب بينها على ما هو

الابقي بينهما **قوله** وهو الى الثاني ارداه **قوله** الاول **قوله** فاما نقله وذلك الامة
ابعد عن الافادة من الاول الذي فيه رداؤه لاجل عدم افادة **قوله** المطاوعة والثالثة
مرتبة في الرداءة فيكون ما هو اضعف في الرداءة اعني الالفاظ الغريبة في المرتبة
الاولى اللاحقة لها وما هو اقوى فيها اعني المجازية في المرتبة الثالثة اللاحقة لها
وما هو متوسط بينهما اعني المشتركة في المرتبة الثانية اللاحقة لها في بعض الكمالات
هذا التوجيه من قدرته وان كان موافقا لما في الموافق لكنه ينافي ما في حاشية
المطالع حيث قال فيها ان المشتركة ارداء من المجازية وهي من الغريبة **قوله** يجوز ان
يكون احدهما ما هو الراي عنده والاخر ما هو الراي عند الآخر ويجوز ان يكون
كل منهما ناظرا الى توجيه اخر فلا منافات على كلا التوجيهين **قوله** في طول الالف
فيكون الرداءة فيها باعتبار طول الالف وهو شيء قليل في نفسه مع انه يختلف
حالتها باعتبار اختلاف الاقوام فلا يكون قريبة عند قوم وان كانت قريبة عند
اخرين **قوله** فلا يتعين هو الى الحق بل يحتاج الى التفسير في طول الالف **قوله**
وربما يفهم غيره الى غير الحق اشارة الى زيادة ما في المشتركة على ما في الغريبة
ولولم يختلف حال المشتركة بالنظر الى قوم قوم كان عدم الاختلاف فيها ايضا
زيادة في الرداءة على ما في الغريبة **قوله** فينبار الفهم اليه الى غير الحق فيكون
الشيء من عدم التعيين وعدم الانفهام في بعض الاوقات كما في المشتركة **قوله** لا فاف
لا معلوم من الحصول رد على اشرح العلامة الشيرازي حيث ذهب الى ان هذا
معلوم من الحصول فاعترض على المصنف ان ما ذكره ينافي الترجمة المشهورة عن
هذا المسئلة فان العبارة المشهورة في هذه المسئلة هي ان الحق لا يكتب
بالبرهان اي لا يمكن تحصيل برهان ثم وجب كلام المصنف بانه لما كان عدم حصول الحق
بالبرهان لازما لا امتناع تحصيله رجم المسئلة بعبارة هذه فاستار المحقق المحقق
اي ان في تفسير اشرح رد عليه بانه ليس من الحصول حتى يخالف الترجمة المشهورة
بل هو من التحصيل فيرجع هذا الكلام الى المصنف الى تلك الترجمة في الكلام **قوله** والوجه

الاول بدل اراه رد على التفتن زاني حيث قال اولاً ذهب جمهورنا الى ان
معنى الكلام ان ثبوت الحق للمحد ولا يكتب بالبرهان فقرر والدليل على ما
قررنا او قال ثانياً ولما كان هذا ليس مطابقاً للمتن فعول عن اشرح ثم اعترض
عليه فقال حاصل تقريره ان تعقل حقيقة الحق لا يكتب بالبرهان وهذا غني عن
البيان لان المكتسب بالبرهان انما هو التصديق لا التصور فرده المحقق المحقق
بان ما ذهبوا اليه ليس عني لف المتن المصنف وليس حاصل تقرير اشرح ما ذكره اما
الاول فلان الوجه الاول من الوجهين المذكورين في المتن يدل على امتناع اكتساب
الحق للمحد وهو قطع الدلالة فيما ذكره ولا يساعده غيره اصلاً والوجه الثاني
بعمه وغيره فلا يصح دعوى الخلفه واما الثاني فلان حاصل تقرير اشرح في
الوجه الاول لا يساعده ما ذكره اصلاً وفي الوجه الثاني وان كان محتملاً ما ذكره لكنه
بحسب ما ذكره فلا يصح الحكم بان حاصل تقريره ما ذكره فالبرهان لا يمكن
ان يقال ادا التفتن زاني ان ما ذكره في تفسير قول المصنف ولا يحصل الحق بالبرهان
غير مطابق لظاهر ذلك القول لان ظاهره يدل على ان تحصيله في نفسه بالبرهان
ممتنع وان حاصل تقرير اشرح لتلك القول وحاصل تفسيره بقوله الحق لا يكتب
بالبرهان ان تعقل حقيقة الحق لا يكتب بالبرهان وليس مراده ان تقريرهم
للو جهين غير مطابق ولو سلم ذلك فمراده بعدم مطابقة تقريرهم للمتن هو ان
اللازم على تقدير اكتساب الحق بالبرهان في تقريرهم الوجه الاول هو التوقف على
غير تصور الحق وعدم كفاية تصوره والفهم من المتن هو تحصيل الحق صلاً كما استأثر به
اشرح على ان ما ذكره قد ذكره في رد كلامه لا يخفى عن الكلام كما سنذكره فتوجه امر
انتهى **قوله** كما ان مفاد الوجه الاول على التعيين والوجه الثاني على الاحتمال هو
ما ذهبوا اليه فلا بد ان يغتر ذلك القول بتفسيرهم هذا البطريق الدليل للمدعي
وهذا ظاهره وايضا حاصل تفسير اشرح وتقريره ليس ما ذكره التفتن زاني بل هو
ما ذهب اليه قد ذكره وكلمته هي ظاهره وايضا اللازم من تقريرهم الوجه الاول هو

اعراد اذا تصور النسبة بين الشئ وبين ما هو نفع من حيث ان احدهما عين الآخر
حصل المرام بغريته المقام اذا الكلام في مقام البينة والموقف بان احدهما نفس
الاخر والشفا برينها باعتبار الاجمال والتفصيل **فان** قد ما ذهب اليه بعض الكمل
من انه ان اردوا تصور النسبة بين الشئ وبين ما هو نفع مطلق حصل الجزم بلا
توقف على شئ اخر البرهان اصلا فهو موم وان اردوا ان تصور النسبة بينهما
من حيث ان احدهما نفس الاخر حصل الجزم فهو موم لكنه غير مفيد لجواز ان يتصور
النسبة بين الحد والحدود من غير تصور يكون احدهما نفس الاخر واقامة البرهان
انما تقتضي تصور النسبة بين المحكوم عليه وبين مطلقا لا من حيث ان احدهما نفس
الاخر كما لا يخفى **اقول** لانك قد علمت ان الحد والحدود شئ واحد وان البرهان
بقتضى المحكوم عليه وبين ان الكلام بالنسبة الى ما يعلم ان احدهما نفس الاخر
اذا الكلام في مقام الاثبات بالنسبة الى ما يقدر اثبات الحق وبصرف مقوده
في اثباته وبسابع فيه من كل الوجوه واما الغفلة في بعض المقاصد فلا بفر **قوله**
ولا يراد انتها متغابرا انه رد على ما دفع تحصيل الحاصلات انما يلزم تحصيل الحاصل
لولا يكن الحد والحدود متغابرين بالاجمال والتفصيل كيف وان الحد كالمسبب والحدود
مكسوب وان الحد وهو الماهية والحد هو الاجزاء مفصلة ولا شك في العبارة
بينهما **حاصل القول** ان هذا القدر من الشفا برينها المذكور لا يثبت في تحصيل الحاصل
الشئ لنفسه بابي اية لان الحد الحقيقي انما هو الحد في الحقيقة وفي نفس الامر
وهذا القدر من الشفا برينها انما هو لصلابة الحكم بينهما وهذا ظاهر وقد منع العلما
الشرازي الدليل المذكور وقال انما لا شك ان البرهان المذكور لا يثبت له ولا يثبت
كذلك لجواز ان يكون البرهان الفياض على ثبوت الحد للحدود من في الاقتران
شركت من الشطرات او من فيهما كاشفان ولو سلمنا ذلك لاننا لم نكن استلزامه عين الى
الحكوم عليه لان الوسط انما يستلزم عين المحكوم عليه اذا كان المفهوم من الحد هو
بعينه المفهوم من الحدود وهو موم وانما يكون الحد عين الحدود لو كانا من اذ فين

وليس كذلك

وليس كذلك وعلى ما اختاره سلمنا ذلك ايضا لكن لاننا لم نكن استلزامه الثاني
لجواز ان يكون كون الانسان حيدانا اطلاقا مجرولا عند شخص فبرهن عليه
عليه **قوله** انما سلم في الاول لان الوسط كما يغيب في الاقتران الحكي فكذا ذلك
في الاقتران الشرطي والقبيل الاستثنائي اذ هو المراد في الدلالة على المطلوب على
ذلك ان الكلام يرد الى الاقتران الحكي عند الحكم كذا ذكره الكرماني في كتابه النقيض
وكذا في الثاني لان الحد الحقيقي انما هو نفس الحدود وعدم اطلاق الترادف انما هو
باعتبار قصد التفصيل وعدم شرط وهو كونه مفردا حقيقيا او حكما وهذه الابتناء في
كون احدهما عين الاخر **قوله** واما دفع الثالث فظاهر لان مثل هذا الشخص
من قبيل المصنوعات لان الكلام بالنسبة الى منزلة قدرة التحصيل ومن له هذه القدرة
اذا تصور الحدود والحدود حصل الحكم فاذا برهن عليه له حصوله تحصيل الحاصل
هو محذور **قوله** الذي يقع مقام عليه الدليل اشارة الى حمل المفرد على الحدود واما ما
الى معنى الدليل **قوله** من حيث يقع مقام عليه الدليل حاصل المرام يلزم تعقل الحدود واما
ما يستدل عليه في اقامة الدليل على ثبوت الحد اذ هو موقوف على قوله الوجوب
تعقل ما يستدل عليه تعليل لقوله لا يثبت **وحاصل الشفا برين** ان الحد ودعنا اقامه
الدليل على ثبوت الحد من حيث يقع مقام عليه الدليل شئ يستلزم يستدل على حال
من احواله اي على كون الحد ثابت له وكل ما يستدل على حاله من احواله يجب تعقله من
جهة ما يستدل على حاله من احواله من حيث يستدل على اقامة الدليل من حيث
يقام عليه فالحج ووجب تعقله من جهة ثبوت الحد قبل اقامة الدليل من حيث يقع
عليه ويلزم تعقله بالحدود وفرضنا ان يحتاج الى البرهان واذا احتاج البرهان
الى تعقله بهذه الجهة يلزم الدور وهو المطلوب وهذا هو الظاهر من عبارة المحقق
ايضا قال بعض الكمل ويجوز ان يكون المعنى ان ما يستدل عليه اعني الحكم الذي اراد
اثباته الدليل عليه وهو هنا ثبوت الحد للحدود وواجب ان تعقل والنص في هذه
ما يستدل عليه من حيث يستدل عليه قبل اقامة الدليل عليه واذا وجب تعقل الحكم

كذلك وجب تعقل المحكوم عليه ايضا كذلك فيجب تعقل المحذور بالحد قبل اقامه
 الدليل والمعنى الاول ان نسبة العبارة الخارج حيث افترق الحقيقة فقال الوجوب تعقل
 حقيقة ما يستدل عليه والثاني ان نسبة الكلام المحكي حيث نزل الحقيقة **اقول**
 كلام المحكي وان كان محتملا لاسمى الثاني لتعريفه الاول **قوله** فلا بد من تصويره الى
 من تصور العالم هذا هو الظاهر او من تصور ان العالم حادث وهذا محتمل ايضا لكنه
 بعيد بحسب ظاهر العبارة **قوله** حاصل قبل الدليل المراد حاصل قبل الدليل بتوقف
 عليه اقامة الدليل على ثبوت الحد بقرينة المفهوم لكنه اخبر فقال ما قال فلا بد من
 المناسبات ان يقال فتعقل حقيقة المحذور بالحد بتوقف عليه اقامة الدليل على ثبوت
 الحد اذ مجرد القبلية لا يستلزم الدور **قوله** كما في الوجه الاول متعلق بالنفي وتمثيل
 له اي كما كان اللازم في الوجه الاول امتناع الاستدلال عليه مطلقا سواء كان لجعل
 ذريته في تصور المحذور بالحد او لا وهو هذا هو المرام من سوق الكلام وهو هو
 الملازم لقوله وايضا هو اي الوجه الاول مخصوص بالحقيقة **وحاصل المرام** ببيان التوقف
 بين الوجهين جريين **وخلاصة** ان الوجه الاول لا يحتاج في ملاحظة ثمانية على
 ذلك الامتناع الى ان يجعل ذريته وان لم يرد ايضا لكن الثاني يحتاج اليه
 هذا ما عني **قوله** بعض الافاضلة متعلق بالنفي وتمثيله فالمنع كما لم يكن اللا
 اللازم في الوجه الاول ايضا امتناع الاستدلال عليه مطلقا فان اللازم منه انما
 هو امتناع الاستدلال على اثبات الحد للمحذور ولا يلزم منه امتناع اكتساب الحد
 وتخصيصه في نفسه **قوله** هذا التوجيه وان صح باعتبار الوجه الاول لكنه ليس بصحيح با
 باعتبار الثاني حيث قال المحكي المحقق فيما سبق والثاني يمكن ابرأوه في كل منهما
قوله وابرأوه في الناقص لا يلزم اه اي ابرأه الاول دون الثاني **قوله** **فان جسد الفضل**
 برده عليه ان ابرأه في الحد التام ايضا يتوقف على تصور المحذور بالحد **قوله** في توجيه
 المفهوم انما يلزم تخصيص الحاصل على تقدير اثبات الحد الناقص للمحذور اذا تصور
 المحذور بالحد اذ لو لم يتصور بالحد لم يكن راجعا الى ثبوت الشيء نفسه للتغير الحقيقي

بينهما واذا لم يرجع اليه لم يكن حاصله حتى يلزم تخصيص الحاصل بعد الاقامة واما
 لزوم تخصيص الحاصل على تقدير اثبات الحد الحقيقي التام للمحذور فيتحقق اذا تصور
 المحذور بالوجه الاول بالحد التام ثانيا لان تعقل الحد التام عين تعقل المحذور فراجع
 الى ثبوت الشيء نفسه فعلى هذا لا يرد على ما اوردته ذلك البعض **قوله** فلا فائدة
 فيه اي لا فائدة في اجراءه في الناقص وفي اجراء الاستدلال على انه لا يكتسب ثبوت الحد
 للمحذور **قوله** حاصله اذا لم يتصور المحذور بالحد في صورة ثبوت الحد الناقص لم يلزم
 تخصيص الحاصل ولا يصح الاستدلال على انه لا يكتسب بالبرهان واذا تصور المحذور
 بالحد لم يقع الاحتياج الى تصويره بالحد الناقص لانه حصل بالطريق الاكمل واذا لم يجز
 اليه فلا فائدة في تصور الناقص واذا كان كذلك فلا فائدة في اجراء الاستدلال
 على انه لا يكتسب ثبوت الحد الناقص لهذا هو المرام عند المحققين **قوله** **قوله** على
 خلاف ما ذكرنا فقد عرفت عن الحق والمرام **قوله** بخلاف الثاني يعني ان الوجه الثاني
 كما يتحقق في التحقيق التام فكذلك يتحقق في الحد الناقص وفي الركن التام والناقص
 بلا تكلف فبفهمه فان بالعموم والخصوص مطلقا فيكون الوجه الثاني بحسب التحقيق
 اعم مطلقا والا فلا فائدة مطلقا **قوله** واذا اردت تطبيقه يعني ان التقرير لا يفي في الوجه
 الثاني اذا اردت تطبيقه على امتناع الاستدلال على ثبوت الحد للمحذور واما اذا اردت
 تطبيقه على امتناع تخصيص الحد في نفسه بالبرهان فيحتاج الى تبينه التقرير ويقال
 في بيان لا بد في اقامة الدليل ههنا من تعقل المفرد الذي هو الحد **قوله** فنصور
 الحد من حيث خصوصية المفصلة منقذ عليه **قوله** ان اقامة الدليل على الشيء يحتاج
 الى تعقل ذلك الشيء من حيث يستدل عليه وهذا هو المرام عند الصواب والراجح والمحكي
 المحققين بل عن غيرهم ايضا فان تعقل فتم الحق فلا حاجة الى اقامة الدليل وان
 توقف الى اقامة الدليل كما هو المفروض فاقامة الدليل يحتاج اليه فيلزم الدور فلا
 يمكن الاكتساب **وخلاصة** ان كان الحد حقيقيا ثاقبا فيجب توقفه على هذا الوجه
 وان كان ناقصا فعلى هذا الوجه وان كان ثاقبا فعلى هذا الوجه وان ناقصا فعلى

هذا الوجه حتى يتحقق التناكب بينهما وبين الاول فاذن توقف تعقله على هذا
 الوجه على اقامة البرهان كما هو المفروض بانهم السور فلا يرد عليه ما اورده بعض الكمل
 من ان اقامة البرهان لا تقتضي تعقل الشيء مطلقا ولما اعترض عليه بعض الفضلاء
 من انه يجوز ان ينصور او لا خصوصية للشيء بوجبه ما يمكن طلبه بطلب البرهان
 نظيره بوجبه ان ينقص شيئا اذا كان الاكثرب بالقول الشارح **ان** هذا الاعراض
 مبني على العقدة عن الفرق بين الاكثرب بالقول الشارح وبين الاكثرب
 بالبرهان والاستدلال وقلنا بينهما فرق لان الاستدلال على الشيء يحتاج الى
 تعقله من حيث يستدل عليه والكلام في الاكثرب بالاستدلال بالقول الشارح
 وهذا هو المراد عند بعض الافاضل حيث قال في مقام الجواب بان لا شبهة في نفي
 تصور الحق على ما ثبت يستدل عليه وهو الحق من نظيره من حيث خصوصية بالله
 المفصلة والقياس على كونه مطلوبا بالقول الشارح فالبطلان بالثابت لا يذهب
 الى خلاف هذا فقد بعد عن المرام والحقيقة فالذلك المعترض وايضا الوجه هذا
 لا يرد على امتناع اكتساب التصور من التصديق وقد صرح في بعض نصابه انه لم
 يقع عليه برهان **ان** في الجواب هذا اعني ظاهر الحال وظاهر المقام لان في مقام
 التفريق بين التفريق بين الوجه الثاني وايضا تعقله ويمكن ان يكون هذا الكلام
 قبل الاطلاع على هذا البرهان او منياعا على غيره وايضا يمكن ان يقال ولا يلزم
 من امتناع اكتساب هذا الخاص امتناع اكتساب المطلق مع ان سبب الامتناع
 هو الدور ههنا والمقربان امتناع بالحق وان ادعى فعلية الاجوبة فلا مال
 لما في هذه **ان** وهذا الى التفريق الثاني وهو التطبيق على امتناع تحصيل
 الحق في نفسه بالبرهان ان سبب عبادة الدخ من التفريق الاول وهو التطبيق على امتناع
 الاستدلال على ثبوت الحق للمحدود وعدم احتياج الثاني الى التقييد بقوله بعبارة
 واحتياج الاول الى ذلك التقييد الذي لا غناء له به وانه اذ يدور لا يلزم المحال المذكور
 وقد حمل التقييد على خلافه فليس بصواب قوله ولتباده الى والتبادر التفريق الثاني

من العبارة المذكورة في ترجمته هذه المسئلة اذ المتبادر من قوله الحق لا يكتب بالبرهان
 من العبارة المذكورة في ترجمته بالبرهان انه لا يكتب في نفسه لانه لا يكتب بثبوت
 الحق للمحدود وقوله ولكن ما ذكر في الجواب الى في الجواب الثاني من قوله بخلاف
 الحق فان المطلوب من تعقله لا يثبت **قوله** والاول الى التفريق الاول للوجه الثاني وهو
 قوله وحاصل الثاني انه لا بد الى قوله لزم الدوام ان سبب الوجه الاول الذي انما يدور على انه
 امتناع اكتساب الحق للمحدود وانما كالمسبق **قوله** وايضا تعقل الحق بوجبه ان يلزم
 التفريق الاول للوجه الثاني على التفريق الثاني **ان** هذا يرد على التفريق الثاني ان تعقل
 الحق من قبل التصور فلا فارق لربان التصور مستفاد ومكتسب من التصديق فلا حاجة
 الى الاستدلال على امتناع اكتساب تعقل الحق من البرهان لانهم كما يقولون لم
 يقع لنا برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق وبالعكس فكذلك يقولون
 لم يقع لنا برهان على اكتساب التصور من وبالعكس فلا حاجة الى الاستدلال الى
 المذكور وهذا لا يرد على التفريق الاول **ان** ما ذهب اليه بعض الكمل من ان
 عدم استنفادة الحق من البرهان نتيجة التفريق الثاني ولا يعترض على الدليل بصدق
 النتيجة وان اريد ان يكتفى في الاستدلال على امتناع استنفادة من البرهان كونه من قبل
 التصور فلا حاجة الى الاستدلال عليه بما ذكر في التفريق الثاني فقد ان الكفاية ممنوعة
 كبقية انهم يقولون لم يقع لنا برهان على امتناع اكتساب التصور من التصديق و
 بالعكس على ان صحة الاستدلال على شيء بوجبه لا تمنع الاستدلال عليه بوجبه ان ار
 اريد دعوى البرهان فهي غير مسموعة **ان** لا فارق لاكتسابه منه ولا فارق لصلاحيته
 اكتسابه منه فلا حاجة الى اقامة الدليل على امتناع اكتسابه منه **ان** الحق المحقق
 في هذه المقام واعلم ان ملخص كلام الشافعي ان الحق لا يكتب بالبرهان والحق لا
 وسط على ان يكون الحق محدودا فهو الحق الكبر والاول يجب ان يكون منعك على الاوط
 والاول على الاصول بوجوب كون الحق منعك على المحدود فالاول لا يرد على المحدود
 اما حقة مفردة واما فصل ما واما ما لم واما حقة فاني منه والفصل لا يهلح

لذلك وكذا الركن لانك اذا قلت طر انسان ناطق اوضحا حركه وكلنا ناطق اوضحا
اوضحا حركه فهو جميع ان ناطق وسكنت على هذا لم يصح ان الانسان حيوان
ناطق من غير زيادة بيان انه قد له روح يكون حمله على موضوع النتيجة ليس اضفى
من حمله على الاول بل رتبى كان ذلك اوضح لانا نعلم ان الضاحك حيوان ناطق
مانث لانا نعلم ان الانسان وقد بان لك مما سبق ان حمله النوع على الفصل يجب
ان يكون اضفى من حمله على النوع فان قلت وكلنا ضاحك او ناطق فهو حيوان ناطق
مانث على انه حركه فان اردت كلنا ضاحك من جهة ما هو ضاحك وكلنا ناطق من جهة
ما هو ناطق فيكون هذه المقدمه كاذبه وان اردت ان كلنا ما هو موضوع لهما
وضعا حقيقيا فهو حركه ونفني بذلك الانسان ونشبهه باليه في الزهن فان كان
هذا بيتا فلا يحتاج الى بيان بالكلية بل الكبرى بيتين به وان لم نشبه اليه بل انزنا
الى كل واحد واحد فقد كذبنا وان لم نفعل شيئا من ذلك لم يكن الكبرى ستمه فقط
فله ان الحركه الاولى في القياس المنجى للحركه لا يكون خاصه ولا ركبا ولا فصلا بل ان كان فيجب
ان يكون حركه اخرى والحركه الحقيقيه للشيء لا يكون الا واحدا في الحركه ان قصبت بعد فنبين
احدهما بين الاخر والحركه ولكن النسب بالحقيقه لا يكون حركه انا ما له بل ناقصا
وبزده تمام لم يتم **الار** ووجود الامر في الحقيقه الى ان من يطلب متوسطا بين الحركه والمحدود
فقد يطلب متوسطا بين الشيء وبين حقيقه ذاته وهذا الحركه لا متوسطا ولو قيل بجله
هذه الحركه لا قول مفصله دار على الماهيه مسا ولها وكل ما كان كذلك فهو حركه
فمنه استلزم ليس شيئا لانا طلبنا ان الحيوان الناطق المانث حركه للانسان وما
وطلبنا انه قول مفصله مسا وللانسان دار على ماهيه غير مختلفين في الخفاء
والجلاء **فلو كانت** **ع** ان قول مفصله مسا وللانسان دار على ماهيه ما كنا نطلب
كونه حركه للانسان لان طلب هو طلب القول المفصل الذي به هذه الحاله ثم قال و
صهنا شيئا اخر وهو ان صاحب الصاعه يجب ان يكون عذبه فانون في موفه الحركه
الصحيح وغيره كما يجب ذلك في القياس الصحيح وغيره فكما ان القياس لا

لا برهن على انه قياس الامع الجاهلين بقوانين القياس كذلك الحركه يجب بحركه
على القانون ولا يصح ان يستعمل ذلك القانون بالفعل فالقائس لا يقول ان هذا
قول من ان كذا وكذا فيكون قياسا وكذا الحركه لا يقول ان قول كذا وكذا فيكون حركه
وانما نقلنا كلام هذه اليعلم ان البحث في هذا المقام متعلق بثلاثه اشياء اثبات
الحركه في نفسه للمحدود واثبات الحد مع صفه كونه حركه للمحدود واثبات كونه حركه حركه
والرئيس فان كان شيئا من هذه الامور الثلاثه لا يثبت بالبرهان قول اذ الحق منه
نقله الى نفعل الحركه **حاصل الفرق** ان اقامه الدليل على الشيء يحتاج الى نفعل ذلك
الشيء من حيث يستدل عليه بان نفعل ذلك الشيء في مقام التصديق ليس بنفس
التصديق بل اقامه دليل الرطل او من قبيل الجزء منه فيستوفى التصديق على اقامه الدليل
واقامه الدليل على ذلك الرطل او الجزء فيستوفى البرهان فلا يلزم الدور في مقام هذه
التصديق بخلاف مقام الحركه على الوجه الثاني على اتي وجب كان لان الموقوف والموقوف
عليه فيكون نفعل الحركه فيلزم الدور اما على التفرقات في من فظاهر واما على الاول
من فلا بد من نفعل الامر والمحدود من حيث يستدل عليه ومن حيث يجعل ذريعه الى
تصور المحدود بالحركه فيستوفى التوفيق بينه وبين الدور لكن ما كان على صورة
التصديق لا يرد على التفرقات الاول ما ورد على الثاني من ان نفعل الحركه من قبيل التصديق
فلا يستفاد من البرهان قول اذ قبل ان اشارة الى ان شبهه نوبه النع الى الحركه انا
نشاء اذ اذكر الحركه مع الحركه اذ لو لم يترك الحركه ودوم لم يستحق صورة الحكم ولم ينطبق
عليه شبهه النع **الصلوات** وقد ثبت امتناعه اي وقد ثبت امتناع اقامه البرهان
في مقام اكتساب شيوه الحركه للمحدود **قول** والتحقيق انه برهان عدم نوبه النع
الى الحركه على ما ذكره الصواب اذ اتي يكون امتناع اقامه البرهان وهذا ليس
بتحقيق بل بتحقيق انه لعدم الحكم فيه وانما كان هذا تحقيقا لان المنع طلب الدليل
على ما يصح اقامه الدليل عليه وهو الحكم ولا حكم في الحركه ولا صحت للطلب امتناع
اقامه الدليل فيكون لعدم الحكم وقد يكون لغيره كبداهه **قول** لنبينه الزهن اه

نشأ توهم من قال التصديق بالمعنى الاول هو مجموع المركبات الثلاثة و
الحكم استلزامه على ان تركيب المصدق به يقتضى تركيب التصديق المتعلق به وليس كذلك
قوله فمن هنا لفظه هو القضية الملقولة لكن لا من حيث نفسه بل من حيث انه دال على ذلك
المعنى كذا نقل عنه **قوله** والقضية المعقولة تطلق على ذلك المورد كما تطلق
عليه ولا تطلق على الادراكات المتعلقة به وان ذهب الى الثاني الى عمل المذكور **قوله**
فلا يراها عبارة عما يفهم اه استدل على ان القضية المعقولة تطلق على المورد المراد
المذكور بثلاثة امور **الاول** ان القضية المعقولة هو المورد المذكور لان القضية
المعقولة ما هو المفهوم من القضية الملقولة الى اعتبار لا جلد ذلك المفهوم
ولما هو المفهوم من القضية الملقولة فهو المورد المذكور في القضية المعقولة
هو المورد المذكور ولان المعقولة هي ما هو المفهوم من تلك القضية بقولون
كمية الملقولة قضية لا يراها على المعقولة تسمية بل لا يراها المورد اذ لو لم يكن
القضية المعقولة عبارة عن مورد الملقولة لما صح ذلك منهم فظهر ان تسمية
المعقولة قضية ليست شيعية الملقولة بها بل الامم بالعبارة **التي** ما ذهب اليه
بعض الفضلاء من انه يفهم من هذه الوجة ان تسمية المعقولة قضية شيعية بتسمية الملقولة
بها وذلك خلاف ما تقرر في كتب المنه ان خلاف ما نقل عنه ايضا **واما** ان دفع
لانه لم يفهم ما ذهب اليه بل المفهوم عكسه **والثاني** ان القضية المعقولة هي
المورد المذكور والابتنم ان يكون المراد من قولهم علمت هذه القضية والمسئلة
اما القضايا الملقولة او الادراكات المتعلقة بها ولا يسلل لها اما الملقولة فلان
العلم انما يتعلق بالمعقولات واما الادراكات فلان الكلام فيها فلا بد ان تتعلق
بما عدا انفسها فيكون المراد من الادراكات وهو المطلوب **وحاصل الثالث** ان القضية
المعقولة هو المورد المذكور لا الادراكات والآن لم يصح وصفهم القضية المعقولة
بالمعقولة اذ المعقولة من المشتقات لا من الامور الادراكية فيكون الوصف المذكور
وليداعل انها هو المورد المذكور **قوله** فان قلت المورد اه استدل من جانب الخصم

على انه لا يصح ان يكون القضية المعقولة عبارة عن المورد **والثاني** ان تصرف على ما
يفيده ظاهر الكلام لا يثبت من المورد بموصوف بشي من الصدق والكذب ولما قضية معقولة
موصوفة باصدهما فلا يثبت من المورد بقضية معقولة فتعكس الي قول فلا يثبت من القضية
المعقولة بمورد فلا يصح جعل القضية المعقولة عبارة عنه **والثاني** ان تصرف ولا
قضية موصوفة بالصدق والكذب ولا يثبت من المورد بموصوف باصدهما فلا يثبت من
القضية المعقولة بمورد فلا يصح جعل القضية المعقولة عبارة عنه فيكون القياس
على كلا الطرفين على الثلاثين لكن السالبة هي المعقولة في الاول فيكون من الطرف الثاني و
لكن السالبة هي الكبرى في الثاني فيكون من الطرف الاول فتتحقق النتيجة على وقوع الدعوى
ابتناد في الثاني دون الاول **قلت** ان ارباب جواب عن الاستدلال المذكور يمنع الله
الصرف على الاول ويمنع الكبرى على الثاني **حاصل** ان المراد بالصدق والكذب اما
التحقق وعدم التحقيق واما المطابقة لنفس الامر وعدم المطابقة واما كان بوصف المورد
المورد بانهما اما على التحقيق وعدمه فظاهر واما على المطابقة وعدمها فلان المورد
من حيث هو مورد لاما مطابق لذلك المورد او لا لا من حيث انه مورد بل
من حيث نفسه وذلك فان كان المورد من حيث هو المورد وما في نفس الامر شيئا
واحد بان يكون المورد هو ما في نفس الامر فيتنافى بها بحسبة المطابقة وان
كانا متعاضدين كما هو الظاهر فلا اعتبارا صلا **قوله** والحكم الذي اذ دفع الاستدلال اخر
من طرف الخصم على ان القضية المعقولة تطلق على الادراكات لا على الموارد كما نقل
عن **حاصل** لو لم يكن القضية المعقولة عبارة عن الادراكات لم يجعل الحكم الذي
بمعنى الادراك جزء من القضية المعقولة قد جعل جزء منها فتكون عبارة منها اذ لا
معنى لجعل الادراك جزء من المورد **وحاصل** ان الحكم كما يطلق على ادراك
وقوع النسبة او لا وقوعها كذلك يطلق على نفس وقوع النسبة او لا وقوعها كذلك
يطلق على نفس وقوع النسبة او لا وقوعها فما جعل جزء من القضية هو الحكم بمعنى
وقوع النسبة او لا وقوعها لا الحكم بمعنى ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها **قوله** لا بد

فهي اذ دفع لسؤال مقدر على الجواب المذكور حاصل السؤال ان ما جعل جزءا للفضية
المعقود هو الحكم بمعنى الادراك لا الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها والا
لم يصح قول الشرح ولا بد فيها من حكم بنسبة لانه نص في الحكم بمعنى ادراك وقوع
النسبة او لا وقوعها فلا يكون الجواب المذكور على ما يرضيه الشرح المحقق **واما**
الوقوع ان الحكم في ذلك القول وان كان ظاهرا في معنى الادراك لكن المراد به هو الحكم
بمعنى الوقوع او لا وقوع والمعنى لا بد في الفضية بالمعقود من حكم متعلق بنسبة
اي وقوع او لا وقوع متعلق بنسبة وان سلمنا ان المراد به هو الحكم بمعنى الادراك
فلا نسلم ان ذلك القول يدل على ان الحكم بمعنى الادراك جزء من الفضية المذكورة
اذ يجوز ان يراد انه لا بد فيها من حيث انها معقودة اه فعلى هذا يلزم من لزوم
الحكم بمعنى الادراك في حصول الفضية المذكورة في الذهن ان يكون الحكم بمعنى الادراك
الادراك جزء من الفضية المذكورة نفسها بل اللازم على هذا ايضا ان يكون
الحكم بمعنى الادراك جزء من الادراكات المتعلقة بنفس الفضية لانه الفضية فلا
محذور **وقول** وعلى هذا فان التسمية لا تتناول اه فيكون هذا معنى لفظ كذا في الشيخ
في الاشارات اما عموم التناول فلان القياس على ما هو ظاهر من لفظ الاستدلال الغير
التمام والتمثيل حيث اعتبر فيه اللزوم واما المعنى لفظ ما ذكر فيها فلان الشيخ قال اذا وردت
الفضية بان في مثل الشيء الذي يسمى قياسا او كسفا او غشيا سميت ح مقدمات على
ما نقله داود في حاشيته على شرح التسمية **ويمكن دفع الجواب** بان يعم القياس منها
ايضا وان كان خلاف الظاهر بغيره قول الشيخ والمقدمة فضية ما جعلت جزءا فيك
او جهة لكن كذا خلاف الظاهر واما ما لم يجد عليه المحقق وجزم بعدم تناولها
وعلم ان يراد بالقياس ما هو الظاهر المتبادر منه ويخص التسمية فيه شدة الاهتمام
به لكونه العمدة في باب الاستدلال والظهور هو التوجيه لم يتوصل المحقق الى دفع لفظ
بين كلامي الشرح والشيخ **الرابس** **قول** ليعلم ان المراد اه اي يكون باعتبار بند
التعيين الشخص بغيره معينه لمراد من لفظ الجزئي لا الشريك بين الحقيقي والاضافي

وبعلم المراد منه وهو الجزئي الحقيقي **قول** هذا اذا كان الحكم على ما صدق عليه الحكمي الظاهر
ان هذا **غريب** باللام المصر بان المصر انما جعل القسم الرابع مملوءا لا غير لان اللام
فيما يقع الحكم فيه على الافراد دون الطبيعة بغيره السوق والمقام وبغيره ان
اللام في القضايا المستعملة في الانشاجات حيث قال ونسبتي في البرهان مقدمات
اذ القضايا الطبيعية لا تستعمل فيها ويحتمل ان يكون نصيبا على المصر حيث جعل
الرابع مطلقا مملوءا مع انه يشتمل لا يقع الحكم فيه على نفس الطبيعة كما يشتمل
يقع فيه الحكم على ما صدق عليه الحكمي وليس كذلك بل المراد انما هي ما يقع الحكم
فيه على ما صدق عليه الحكمي لكنه خلاف الظاهر بالقرائن المذكورة فلا مالا ذهب
اليه بعض الكمل من رتبة اه فانظروا اليه **قول** والمحقق فيها اه وانما نخرج بيان هذا الحكم
بعد تفصيل القضية الى الاقسام الاربعة اشارة الى ان المراد انما تنوع باعتبار رجوعها
الجزئية بناء على ان المعينة في العلوم المحصورة الاربعة والى الفرق بينها وبين
الطبيعية والى ان ما قيل من ان الطبيعية مندرجة تحت المراد لان الحكم في المراد
على ما صدق عليه الحكمي وفي الطبيعية على نفس الطبيعة والى دفع الاعتراض باعتبار
المراد الوارد على حق الفروض الممكنة الاحتمال في كل شكل في سنة عشره واربعة على ما نتج
منها فيما صرحه **ووجه دفع** ان المراد راجعة الى الجزئية فلا اعتراض باعتبارها
قول لتحقيقها الى تحقيق الجزئية **قول** لا محذور الى المراد **قول** دون الكلية **حاصل**
ان الجزئية تحقق على تقدير كون المراد جزئية وعلى تقدير كونها كلية ايضا بخلاف
الكلية فانها انما تحقق على تقدير كونها كلية لا على كونها جزئية اذ الكلية
تتنا في الجزئية لان الحكم في الجزئية على بعض الافراد مع عدم التوصل الى الكلية بخلاف
الكلية لان الحكم فيها على جميع الافراد فلا يتحقق معها والمق ان الكلية لا تتحقق
مع الجزئية المعينة في المراد بناء على ان الجزئية المعينة فيها هي الجزئية المعينة
فيها عدم الكلية بغيرية المقابلة **قول** لان الجزئية اي القضية الجزئية لا تنوع فيها
هي اي في قوامها وصورها عدم الكلية الى عدم صدق المحمول على كل فرد من الافراد

الموضوع في نفس الامر لتكون الى حسي تكون القضية الجزئية مبينة لها الى القضية
الكلمية التي يكون الحكم فيها على كل فرد من افراد الموضوع في تحققها وصدقها بل بعينه في
في الجزئية ما هو اعلم منه اي عدم الكلمية وهو ان لا يتوقف لها الى الكلمية فان عدم التوقف
لها اعلم من ان لا يصدق الحكم على كل فرد ومن ان يصدق عليه ولو مع قطع النظر عن اعتبار
الحكم وبالنظر الى نفسه فيتحقق الجزئية على كل من التفسيرين **فالجماعا نقل عنه** فوالان
الجزئية اه بيان تحقيق الجزئية على تقدير الكلمية واما غفقتها على تقدير الجزئية فلا
يحتاج الى بيان **اقول حاصله** ان الحق الاصيل من هذه القول بيان تحقيق الجزئية على
تقدير كون الماهية كلية لا بيان تحقيقها على تقدير كونها جزئية وان لم يبينه وكان
هذه القول صالحا لبيان كل منهما ايضا لا تحقيق الجزئية على تقدير جزئية الماهية
لا يحتاج الى بيان **فان قيل** ما ذهب اليه بعض الحكماء من انه فيكون هذا دليل على قوله
واي تحققت علمها بتعامة فظهر ان ما نقل عنه من ان هذا بيان لتحقيقها على تقدير
الكلمية فان تحققها على تقدير الجزئية لا يحتاج الى البيان محله نظر لان لم ينكر الصا
الصلاحيته بل يدعي عدم الاحتياج الى البيان وهو كما ادعى **حاصل التفسير** ان كان عدم
التوقف للكلمية معتبرا في الجزئية كانت الجزئية متحققة على التفسيرين لكن المقدم
صحيح فكذلك الثاني **قوله** فانه لازم لمفهوم الجزئية **حاصله** ان هذه لازم لمفهوم الجزئية
ومعينة فيها من حيث النزوم والشع كما ان التوقف للجزئية وبيان الحكم على بعض
الافراد معتبرا فيها بطريق الاصل فيكون رد اعلى التفسيرين في اعتبار ان المراد مجموع
الاعتبارين دون الاعتبار الاول فقط لكن على الوجه الذي ذكرناه وان ذهب اليه
المحقق لتفسيرنا في فاورده ما اورد **فان قيل** قلن **الظان** **وكذا** **الذوق** ما ذهب اليه
بعض الحكماء من ان هذا ليس رد اعلى التفسيرين اه كما قلنا به البعض ثم خيرة فيه
اقول قد علمت انه رد عليه وعلمت وجه الرد ايضا والوجه الى الاعادة قوله
فتنقلا بلان الى الجزئية والكلمية قوله ويكون الجزئية اعلم منها اي من الكلمية بحسب
التحقق حيث يتحقق معها كما يتحقق بدونها ايضا قوله نصارت مقطوعا بها وحدها

حاصلها كانت المرحلة صالحة للجزئية والكلمية باعتبار انهما والقضية الجزئية مسحة
متحققة فيها على كلا التفسيرين من حيث ان المعبر فيها عدم التوقف للكلمية وهو
لا يثبت في الكلمية صارت الجزئية مقطوعا بها وحدها دون الكلمية فاهملت القضية عن
السور عند ارادة الجزئية بها ولم يفرح بذكر البعض الذي اعلى الجزئية لعدم الاحتياج الى الذكر
ومن صرحنا علمت او قوله ولم يعبراه من قبيل عطف العلة على المعلول وان قوله نصارت
من قبيل التفرع فلا ما لم ين فالان عطف على قوله ولم يعبر فيها **والى** **صلاحيته** اهملت
لهذه الامور الثلاثة **قوله** **فان قيل** من الجزئية لا يتوقف اه فالسور الاضطرار
على التفسيرين في قوله وظاهر عبارته يشوب ان المعبر في الجزئية عدم التوقف للكلمية
وليس كذلك بل لا يتوقف التوقف للجزئية وبيان ان الحكم على بعض الافراد وهذا الكلام
صحيح في نفسه لان المراد بالحق اه هو ان الحكم على بعض الافراد الذي هو الحق من الجزئية
لا يتوقف اه لانه المنفصل من المرحلة على كلا التفسيرين من حيث جارية الى ذكر البعض الذي اعلى
وهذا الذي ذكرناه هو المفاد بجزئية المقام والسوق **فان قيل** ما ذهب اليه بعض الحكماء
الكلمية من انه ليس هذه اذ على التفسيرين ايضا في قوله المذكور كما قلنا به البعض الاخر فان
عدم توقف الحق من الجزئية على التفسيرين لا يستدعي عدم توقف الجزئية عليه وكلام
التفسيرين انما هو في الثاني دون الاول بل الجواب عما ذكره التفسيرين اني هو ان يقال
كون المعبر في الجزئية عدم التوقف للكلمية لا يستدعي عدم اعتبار شيء اخر اصلا فيجوز
ان يكون التوقف للجزئية ايضا معتبرا فيها فلا اعتبار في الاشعار المذكور قطعا **اقول** **حاصل**
حاصل الوقف ان المراد بالحق ههنا هو الحكم على بعض الافراد بجزئية المقام والسوق لا عدم
التوقف للكلمية وان كان مقصود ايضا ولم يتفطن ذلك الحكماء وحمل على الثاني فذ
هب اليه ما ذهب **قوله** وحمل الاصل اه رد على الاصغر اني والعلافة الشراي قوله لا
لا يثبت المقام **فالجماعا نقل عنه** لان المقام يقتضي بيان جريته التسمية **اقول** **حاصل** اه
حمل الاصل اه على ما حمل عليه الشارح فيكون بيان لوجه التسمية بالمرحلة باعتبار انهما
وما دخل فيها فيكون مطابقا للمقام اذ المقام بيان وجه التسمية باعتبار انهما وما

وما دخل فيها لا بما خرج عنها واذا حصل على ترك ذكرها في الاحكام كما حمل عليه لم يكن
بياناً لوجوبها باعتبار ما دخل فيها بل يكون بياناً له باعتبار ما خرج فلا يكون مطابقاً
للمفهوم وايضاً لم يحمل احكامها من التناقض والعكس بل بين احكامها على التمام بناء
على انها راجعة الى الجزئية وقويت احكام الجزئية تفصيلاً لقبيل ان احكامها بياناً
لاحكام الماملة ايضاً فلا حاجة الى بيان احكامها استقلالاً **فان** ما ذهب اليه بعض
المتكلمين من ان (فما غل عنده لان يقتضي بياناً جهة التسمية بمعنى ان اذا حمل الالهام
ما حملناه يكون اشارته الى وجه التسمية وان حمل على ذلك للمعنى فليس يكون اشارته اليه
فلا ينسب بذكره في هذه المقام وفيه ان على تقدير الحمل على ذلك ايضاً يكون اشارته
الى وجه التسمية كما اشار اليه النفساني غايه ما الباب ان يكون اشارته الى وجه غير
مشهور وذلك ليس بمحذور بل من انما رافق واخفاء ما ظهر والقول بان المنسب هو الا
لاشارة الى الوجه المشهور ليس بشئ وكذا القول بان لما اعتبر في سائر الاقسام احوال وقوعها
نما في وجه التسمية كان المنسب ههنا ايضاً اعتبار حال الموضوع اذ الكلام في المنسب
للمفهوم لا في المنسب لوجوب سائر الاقسام **انما** اندفع لان المقام بيان وجه التسمية
باعتبار ما دخل فيها وايضاً لم ينزل بيان تناقض الماهية ولا بيان عكسها معي يكون
وجه الالهام لهما بل بين احوالها بالكلية باعتبار رجوعها الى الجزئية فعبارة المتن
اه الحق بياناً لوجه تخصيص توجيد اشراج عبارة المتن بما وجه حيث حملها على ان يكون
قطعية مقدمات البرهان تعليلاً على قطعية النتيجة فقط **واما** **المحملة** **فوق** **انما** حمل
الاشراج عبارة المتن على هذا ولم يحمل على العكس ولا على ان يكون كل منهما تعليلاً
على الاخرى اما ان لم يحمل على ان يكون كل منهما تعليلاً على الاخرى فلا يكون قطعية
مقدمات البرهان تعليلاً على قطعية النتيجة وكذا لو كان قطعية النتيجة تعليلاً على قطعية
مقدماته كما كان قول المصنف ان لازم الحق هو مشرب الاور وقوله النتيجة مشرباً الى لبان
الزور اما ان لم يحمل على ان يكون قطعية النتيجة تعليلاً على قطعية المقدمات بان يحمل
قطعية النتيجة امر مستلزم بياناً وعلى ان البرهان ما يفيد قطعية فلا يكون محمل عليه لزوم

المستدراك قوله ان لازم الحق هو ان الحق من هذه القول بياناً قطعية النتيجة وقد فرضناها
امراً مستلزماً فلا حاجة اليه فيكون مستدركاً له فاذا بطل هذا ان الاستلزام باعتبار لزوم
الزور في احداهما ولزوم المستدراك في الاخرتين توجب الشرح وهو المطلوب ومن حكم
بان المستدراك اذ يجوز ان يكون قوله ان لازم الحق هو بياناً للتمية فكانه قيل كيف يثبت
قطعية النتيجة على قطعية المقدمات كما نعلم من قول النتيجة قطعية فاجاب بقوله ان لازم الحق
هو فقد غلط لان الكلام فيما اذا كان قطعية النتيجة امر مستلزم باعتبار ان البرهان ما يفيد
قطعية ثم يحتاج في تكميل التعليل على هذا التقدير الى اذ يقال ان غير القطعي لا يفيد
قطعية **بمعنى** لو لم يكن مقدمات البرهان قطعية فكيف يفيد قطعية وهذا ظاهر **وحاصل** **التقرير**
اذا كانت نتيجة البرهان قطعية كانت مقدماته ايضاً قطعية لكن المقدم حق ومستلزم
كذا الثاني ولا يلزم ان يكون غير القطعي مفيد للقطعي وقد كان غير القطعي لا يفيد قطعية
ببطلان **القول** فان قلت اه يحتمل ان يكون اعراضه على قوله ان غير القطعي لا يفيد
قطعية بان ان اردت بقوله ان غير القطعي لا يفيداه على الوجه الجزئي فمستلزم كذا لا يفيد
وان اردت به على الوجه الكلي فممنوع لجواز استلزام الكاذب الصادق فان قولنا ان
فرس وكل فرس حاصله بفتح الانسان حاصله وان يكون اعراضه على ان يكون قطعية
النتيجة تعليلاً على قطعية المقدمات بذلك السند ايضاً لكن الاول هو الاول باعتبار
العرب والسوق اذ السوق في السند على الثاني ان يقال يجوز لزوم الصادق للكاذب
قوله قلت القطع بالنتيجة انباء للمقدمة المنوعة بخبر المراد **وحاصل** **المراد** بخصوبة
النتيجة هي قطعيةها الى صلة من استلزام تلك المقدمات ايها فعلى هذا صح ان يقال لا يثبت
من غير القطعي بمفيد لقطعي كذا **قوله** وكون اللزوم اه جواب سؤال مقدم بان لا نسلم
لزوم كون المقدمات مقطوعاً بها على تقدير كون القطع بالنتيجة حاصله من استلزام
المقدمات ايها لجواز ان يكفي فيه كون اللزوم الذي بين المقدمات وبين النتيجة قطعية
وحاصل **الجواب** ان كون اللزوم وحيداً قطعية من غير ان يكون المقدمات قطعية ايضاً لا يكفي
في ذلك ولا يحصل القطع بالنتيجة من تلك المقدمات لجواز زوال القطع بجواز زوال

الاعتراف بذلك المقدمات فان قولنا الانسان فرس وكذا فرس صاحب لا ينفك القطع
 بان الانسان صاحب لجواز روال القطع بجواز روال اعتقاده بقوله الانسان فرس وهذا
 ظاهر وههنا علمت ان هذه ردة على الشك في حيث حكم ان صفة النتيجة لا تصلح
 ان تكون تعليلاً لخصية المقدمات وان لم يستلزم الاستدلال بنا وعلى جواز استلزام الكواذب
 للصواب وقد علمت من الجواب صفة التعليل لكنه مستلزم للاستدراك في هذا المقام
 قوله نعم ربما يقطع اه بهان من شدة غلط ما نصح صاحب المرام المراد بقطع النتيجة قطعيتها
 الى حد من نفس تلك المقدمات فلا يتحقق ذلك الحضور الا في المقدمات لقطعيتها
 نعم قد يتحقق القطع بالنتيجة في صورة الغير المركب من المقدمات الغير القطعية النتيجة
 لنتيجة يقطع بها في نفس الامر لكن لا بسبب تلك المقدمات بل بسبب اخر غير هذا كما اذا
 قلنا لو كان الانسان فرسا كان حيوانا كذلك فرس فينتج ان الانسان حيوان فيكون
 كونه حيوانا ام مقطوعا به لكن القطع به ليس بحاج من تلك المقدمات بل بسبب
 اخر وهو انه من جنس نبات الحيوان قوله نعمين العكس مبرراته لا بطل الاحتمال المذكور
 ان نعمين عكس الثاني وهو ان يجعل قطعية مقدمات البرهان مستمرة بنا وعلى هذا
 ان البرهان دليل مقدمات كخلك فيستدركها على قطعية نتيجة فيكون هذا اصح الا
 ثالث قال بعض الحكماء وفيه ان ههنا احتمالين افرين احدهما ان يستدل بقطعية المقدمات
 على قطعية الانتاج على ان يكون قوله قطعية صفة مصدر الى النتيجة انتاجا قطعية كما هو
 المناسب لما ذكره الرابع في الامارة والثاني ان يستدل بقطعية الانتاج على قطعية
 المقدمات وعبارة المتن من عدم هذين الاحتمالين ايضا لكنه لم يذكرهما لظهور
 بطلانهما وانفهام فدهما مما سبق ذكره في الامارة حيث قال فيها يجوز ان يكون
 مقدماتها قطعية دون الاستلزام وبالعكس فانه يدرك على ان كون المقدمات قطعية
 لا يستلزم كون الانتاج قطعية وبالعكس قوله فوجب حمل الكلام على العاقبة ليدرك
 على ان ما قبلها سبب ودليل لما بعدها اذ لو لم يحمل عليها بوجه ظاهر لظاهره لتبادر
 التعليل ودلت على ان ما بعدها دليل لما قبلها وذلك غير مثبت قال بعض الافاضل

للاح العاقبة انما نستعمل فيما يتحول وينفك من حال الى حال كما في قوله تعالى فان شققت اكر
 فرعون ليكون له ثم عذوا وخرنا وقولنا ان الله الموت وبسور الخيرات ولا تخفوا ولا
 انقلاب ههنا واجب بعض الحكماء بان يمكن ان يقال ان الانقلاب المراد بلام العاقبة
 ان يميز ان يكون بمرله كما في الامثلة المذكورة ومن ان يكون بلامه والشمس الثاني مخوف
 فيما نحن فيه قوله واعتبار كون اللزوم قطعية ايضا فالعقل الافاضل لا حاجة اليه ههنا
 بل لا وجه له ان الكلام ههنا في بيان مقدمات البرهان فقط انتهى واجب بعض الحكماء
 عن الاول بان يجب هذا الاعتبار ههنا اذ بدون الحصول القطع بالنتيجة وعن الثاني
 بعض الحكماء ايضا بان هذا غلط فان الكلام على التقدير المتعين ليس بالاني بيان قطعية
 نتيجة البرهان لاني بيان مقدماته وقطعية المقدمات وان لم يخرج الى ذلك الاعتبار
 لكن قطعية النتيجة يحتاج اليه قوله ان اشار اليه الى كون المعنى هو الاستدلال بقطعية
 المقدمات على قطعية النتيجة والى وجوب اعتبار كون اللزوم قطعية الى الاول بالاول
 والى الثاني بالثاني هذا هو الظاهر ومن ارجع الضمير الى الثاني فقط وحمل الكلام
 على جعل القولين كليهما اشارة الى اعتبار قطعية اللزوم ثم اعترض عليه بان لا وجه
 لهذا الجعل فان معنى القول الاول ينتج امر قطعية لانه ينتج انتاجا قطعية اذ هو
 مخالف لما في المنتهى وما ذكره نفسه فيما نقل عن من ان قوله وح ينتج اشارة الى قطعية
 نتيجة فقد قصر على قول اي لزوم قطعية هذا مبني على جعل قوله قطعية متعلق
 بلازمه وهو الظاهر بقية المقام وان استلزم كون متعلق بحقه فلا يبق الا على
 عليه بالاحتمال المذكور نعم يحتمل الشارح لكنه خلاف السوف في اذ النظر بان قد يكون
 اه يعني ان اللازم فيها ليس كونها ضرورية ابتداء بل اللازم فيها كونها قطعية سواء
 كانت ضرورية ابتداء او منتبهة الى الضرورية لان النظريات قد تلزم بالضرورة
 فتكون قطعية في لولاه على الدور لا انتهى بقية ثان ذكر غالبا وان افترق فيما مر
 من امتناع البرهان على ثبوت الحد المحيود فاذا ذكر احدهما حرجا ذكر الاخر تقديرا
 بناء على ذلك الا انه ان فعلى هذا يكون كلام المصنف اما من قبل حذف احد المعطوفين

وهو الاظهر او من قبيل الاكتفاء بالحوال عن القول **قوله** وقيل المراد به اي بالسلسل
الذي ذكر في المتن عدم تناهي التوقفات فعلى هذا يكون كلام المصنف قبل عموم
الجملة حيث اطلق السلسل والادب عدم تناهي التوقفات ان لم يتعارف منه
وبغيره اعني التوقف من جانب واحد الى غير النهاية ومن الجانبين الى غير النهاية ايضا فلاق
ما لم ياتي فان السلسل فيه مستغنيا وضعه ووافر هذا القول هو ان رجح الاصطلاح
والتميزه الشفان والابهرى قال فيما نقله **قوله** وقيل فيه بحث اذ ليس التوقفات
غير متناهية في الدور الا ان بعضه في كل من طرفي امور غير متناهية يتوقف بعضها على
بعض كما اننا لا نرى ان يكون التوقفات في مواد متناهية بل في مواد غير متناهية
وج يكون سلسلا متعارفاً للشمع **قوله** الا ان يراد بعدم تناهي التوقفات ان لا ينتهي
الى ما لا يتوقف له انتهى بمعنى المراد عدم تناهيها الى ما لا يتوقف له فعلى هذا يجوز
ان لا ينتهي التوقفات لعدم الانتهاء الى ما لا يتوقف له وان انتهى المواد ثبت الدور
في هذه المواد كما ثبت السلسل في خلاف **قوله** الدور مستلزم للمعارف منه بمعنى
ان المراد بالسلسل في قول المصنف والانه السلسل هو التوقف المتعارف لكنه مستلزم
للدور ايضا بناء على ان ذلك السلسل هو السلسل الحاصل في ضمن الدور
لا مطلقا لان الدور مستلزم السلسل فلا قصور في العبارة وبوجه على هذا الوجه
فوز شرح المطالع حيث قال ولما استلزم الدور السلسل انفسه على التوقف يكون محالاً
لانهم على تقدير **قوله** على ما هو المشهور اشارة الى ان بيان استلزام الدور للسلسل
للسلسل غير تام كما ذكره فيما نقله وفي حواشيه على شرح المطالع حيث قال هناك
وبين استلزامه اياه ان يقال اذا توقف على بوب على كان امثلاً موقوفاً على
نفسه وهذا وان كان محالاً لكنه ثابت على تقدير الدور ولا شك ان الموقوف عليه
عليه الموقوف فنفسه غير متناهية لان اوقفه وقوفه الاول على الثاني والثاني
مقدمة صادقة هي ان نفس البسبب الا اوج يتوقف نفسا على بوب على نفس
انفسه يتوقف نفسا على نفسها اعني على نفسها فيثبت ان لا **قوله** ان نفسا

البسبب انا قبلنا ان يتوقف على بوب على نفسا وهكذا نسوق ان الامم حتى
ترتب نفسا غير متناهية في كل واحد من جانبي الدور **قوله** في بحث لان قولنا الموقوف عليه
بغير الموقوف وان كان صادقا في نفس الامر لكنه لا يصدق على تقدير الدور وليس
المراد بابطال حتى يتبع الكلام يكون رافعا للواقع بل استلزامه السلسل **قوله** ايضا ان
سلسل صدق على تقدير الدور فلا شك انه مستلزم قولنا نفسا متناهية لا فلا
يجمع صدق صدق قولنا نفسا البسبب **قوله** والاولى اي الاقتصار على
السلسل لولا ان على الدور ان يثبت بعينه الشرح حيث ذكر الدور في وقال
دفعاً للدور والسلسل او لو كان وجب الاقتصار على السلسل اوجهين
لكن الاول على ان يقال على الاول دفعاً لعدم تناهي التوقفات اه على الثاني
دفعاً للسلسل الى صفة صورة الدور وهذا هو السلسل المتعارف **قوله**
بمعنى اراد بالامارات اه حاصل ان الشرح جعل كلمة ما في قوله اي ما هي فليكن كناية
عن الابل المتقابل للبرهان وضمير هي فيه راجع الى المقدمات الواقعة في تلك
البرهان وجعل قوله فليكن خبر ذلك الضمير وعامة ما ملأ للاعتقاد وما يفتقد
على ان الفلن كما يكون مغايراً للاعتقاد فكذلك يكون مغايراً للبيان واعا
جعل هكذا ليكون كلام المتن جامعاً للاحكام البرهان كما يكون البيان في جانب
الامارات موافق للبيان في جانب البرهان ويكون الاستدلال في الامارات باعتقاده
مقدم ما على اعتقاده من نتائجها او فليكن مقدم ما على فليكن نتائجها كما كان
الاستدلال البرهان بقطعية مقدم ما على فليكن نتائجها **قوله** انه لا محذور في
قوله ما مقدم ما فليكن بناء على ان الضمير المضاف اليه المقدمات راجع الى ما فليكن ذلك
لا محذور في قوله ما هي فليكن بناء على ان هي راجع الى مقدم ما مضافه الى ضمير راجع
اليه ولما هي راجعة اليه **قوله** فيجوز ان يكون المعنى ما هي فليكن فلا ما لا
صعب اليه بعض الكلام من انه في ان الموصوح يبقى بلا عايد وجعل الضمير المضاف اليه المقدمات
عائدا الى الموصوح كما يثبت قوله ما مقدم ما خارج عن الغوايب **قوله** وان يمكن ان

لوازها قطعا بناء على انه لا ربط عقليا بينهما واما اذا كانت عبارة عن مركبة
فالاستلزام بينهما وبين لوازمها قطعي اذا كانت صحيح الصورة بناء على ان بينهما
وبين لوازمها ربطا عقليا بناء على ان ذلك الربط مقتضى تلك الصورة واما
اذا لم تكن صحيح الصورة فلا يكون الاستلزام قطعيا اذ لا ربط بينها لعدم اقتضاها
آية قوله عقبة بوجه الدلالة يكمل هذا المرام وليكون بمنزلة الاستدلال على الاستلزام
سواء كان الاستلزام بمعنى النسبة المصطنعة للاستقار او بمعنى امتناع الانطوائ
على ما سبق من المحقق الموفق عند بيان قول المص ولابد من مستلزم للمطاه **قوله** ما
علم من التأويل عند قول المص ولابد من مستلزم للمطاه ايضا والتاويل على ما سبق في
سره في ذلك المقام ان بعبارة البسي ال لبة وكذا النتيجة ال لبة موجبة س الية
المحور وهي اعم من الموجبة المعدولة المحور وبذلك ال لبة البسطة على ما مر
به قد مر سره في ذلك المقام ايضا هذا ارد على النفاذ اني على ما نقل عن ههنا حيث
قال النفاذ اني معنى قوله فثبت لما ثبتت انتساب الى موضوع الكبرى ووجه الرد ان
هذا المقام ليس بمقتضى التوجيه مطلقا بل مقام التحقيق كما ان مقام قوله ولابد من مستلزم
للمطاه مقام التحقيق وقد حققنا ان المحقق قوله ولابد من مستلزم اه وحمل الكبرى
والنتيجة على الموجبة ال لبة المحور فيجب على الشرح ان يبين ويحمل الكبرى والنتيجة
على الموجبة ال لبة المحور في هذا المقام ايضا فحملها على ما قبلها وفال فثبت لما ثبتت
الليكون نصا على ان الية موجبة س الية المحور فلا يقع الشك في بين التحقيق بل
بتوافقان واما اذا لم يحمل قوله فثبت لما ثبتت له على ان الية موجبة س الية المحور
بل حمل على معنى انتساب اه كما حمل النفاذ اني عليه فلا يتوقف التحقيق فيقع في
بينها لان الانتساب اعم من النفي ايضا كما هو المرص عند النفاذ اني **قوله** دالة على
ما مر به كلامه **ما** ان قوله فثبت في موضوع الصوري اه فربما دالة على ان خصوص
الصوري وعموم الكبرى باعتبار موضوعها ولو كانا باعتبار موضوعهما كانا الا
الانقضاء المذكور متبعا واما اذا كان خصوص الصوري باعتبار الموضوع وعموم الكبرى

باعتبار المحور فلا يكون الانقضاء متبعا وان جاز وهذا ظاهر فلا حاجة الى التفصيل
فان رفع ما ذهب اليه بعض الحكماء من انه اقوال في دلالة عليه نظرا الى ان بغير كلامه
كما فعله بعض الشارحين بان يقال الصوري باعتبار موضوعها خصوص الكبرى باعتبار
محمولها عموم فبندرج موضوع الصوري في محمول الكبرى فيلحقها به هو اد على هذه المعنى
اقول وحاصل الكلام ان توجيه المقام باعتبار موضوعها اد على اعتبار الشكل الاول
من توجيهه باعتبار موضوع الصوري ومحمول الكبرى وايضا هو المتبادر ولما لم
يلتفت الى ان ما ذهب اليه الشرح ان هذا ارد على النفاذ اني ايضا
كما نقل عن ههنا ودفع لما اورده ههنا من ان انتساب محمول الكبرى الى موضوع الصوري
هو معنى النفاذ اني الذي هو النتيجة فلا معنى لقوله فثبت بعد قوله فثبت اه الا ان
يكون نفيه الوجود والرد والوقع ان قوله فثبت لاه ليس بمعنى الانتساب بل
هو بيان اني ان الكبرى والنتيجة من قبيل الموجبة ال لبة المحور واثارة الى رد ما
عد الشك الاول واليه والى ان الثبوت من قبيل الملزوم والانقضاء من قبيل اللازم على
ما نص على عليه الشرح في حل قوله ولابد من مستلزم للمطاه ولو كان نفيه ال
بلزم ان يكون عبارة عن نفي العبارة الشرح وليس هذا بمنعاري ولو
عكس بلزم تقديم النفي على المقتضى بالفتح وهو غير متعارف ايضا وايضا ولا يجوز
ان يكون فثبت بمعنى الانتساب لان نفي الشرح في حل قوله ولابد من مستلزم اه نص
على ما ذهب اليه المحقق **وا** ان كلام الشرح فيما سبق نص فيما ذهب اليه
للمحقق الموفق وهذا المقام ظاهر فيها ايضا بل نص فيها ايضا بزيادة التحقيق والمحمول
في توجيه كلامه فلا يرد عليه ما ذهب اليه بعض الحكماء من انه وقوفت ان ما ذكره قد مر
سره من التوجيه غير تام في نفسه فيكون يدفع به ذلك والابرار ولو نزلنا اه **اقول** اذ قد ظهر
انه لا محذور في توجيه الشرح بوجه من الوجوه ومن رام حفيظة الحال فعليه التمسك بكلام
الشرح والمحمول على وجه الادعاء **قوله** وقدم عليه الاشارة الى التأويل حيث قال فثبت
لما ثبتت له واثباتا واثباتا اشارة الى الية هو حمل الكبرى والنتيجة ال لبين على موجبة

سابقة المحور بان براد من النفي والاثبات الوجود والعدم مضافين الى المفرد تركيبا
تغيبا على ما ذكره المحرر في سبق وابتداه بقوله ان نفي الاثبات حاصل
له نفي بانه محمول على ما حاصله **فان** هذا الكلام يدل على ما لم يتبادر الى بالام الحشى
المحقق وكذا يدرك عليه قوله المتبادر من الاثبات وهو الانتفاء بالثبوت لا بالانتفاء
والحاصل ان قوله في نفي موضوع الصغرى ومحور الكبرى يظهر من حيث ان احدهما ان ما
نقدم وسبيله الى ذلك فيجب تفسيره كما ذكره ان راجح من خصوص موضوع الصغرى و
عموم موضوع الكبرى ليلتفي موضوع الصغرى مع محور الكبرى كما هو هيئة الاشكال الاول
وثانيهما ان التعلق بالثبوت مخرج به بعد التفسير والاولى بالاثبات انتهى واما ما
ان في جعل قوله مثبت لما ثبت له بمعنى ان نسبة الى موضوع الصغرى ما لا
ما ان نسبة الى موضوع الكبرى فيكون النفي والاثبات على معناه هي الظاهر فيهما
فلا يوافق بيانه على ما ذهب اليه الراجح وهو الاشارة الى التأويل المذكور **فان**
ان اريد بالعالم اه تحقيق وتوضيح بخصوص وعموم بين العالم والمؤلف بوجهين
خصوصين هما المشار وبوجه ثالث يتم غير هذا المشار ايضا فلا بد عن التفسير
فان اعني ما ذكرناه انما فتره به اذ لو فتره بما توف مع الغير بالفعل يخرج الجوهر
الفرد الذي لم يؤولف مع الغير بالفعل عن المؤلف فيكونه اخص من العالم فلا يكون
مطابقا **فان** فيكونه اعم منه فتره على قوله والمراد بالعالم الجبريات وبالمتعلق مفهوم
وحاصل كلامه ان المؤلف براد منه مفهوم فيكونه اعم من جبريات العالم وغيرهما
المعدومات لان العالم يخص الموجودات هذا انما يصح اذا اريد بالقضية القضية
الخارجية كما هو الظاهر في مثل هذا المقام واما اذا اريد بها القضية الحقيقية فلا
يلزم احتاج الى ان يقال مفهوم المحور يصدق على بعض ما اريد بالعالم كما يصدق على جميعه
ولا يجوز ان يكون تفرعا على قولنا والاشكال الجوهر الفرد لان جوهر الفرد من جملة جبريات
العالم ايضا فلا يلزم اعمية المؤلف من العالم على هذا بل تفرع على ما ذكرنا والظاهر هو الاكبر
فان فوردانه لا يلائم قوله ووجه عموم التلازمة ان ذلك القول من الراجح يدل على ان

ان العموم

ان العموم والخصوص في المشار المذكور لم يكونا باعتبار ما ذكر في صورة النسب اوى
بين الموضوع والمحور بل باعتبار غيرهما وما بين ذلك التفاضل على انها فيه با
باعتبار ما ذكر في صورة النسب اوى هذا ما هو المتعارف مما نقل عنه ههنا حيث قال
سواله على ان ما تقدم ليس من قبيل النسب اوى قوله فالحكم كما ذكرنا وذلك اذا
تحقق الانتفاء عند خصوص الصغرى وعموم الكبرى لا اندراج الاخص تحت الاعم تحقق
عند نسب اوى موضوعهما بالطريق الاولى ايضا فانه اذا نسب اوى كان ماصوق عليه
احدهما عين ماصوق عليه الاخر فيكون الثبوت لموضوع الكبرى عين الثبوت لموضوع
الصغرى فانتفاء محور الكبرى مع موضوعها عين التعلق مع موضوع الصغرى لا محالة
فان في ذلك الاعتبار يكون موضوع الكبرى اعم من موضوع الصغرى فيندرج النسب اوى
في العموم اه **فان** يجوز ان يكون ماصوق عليه الموضوع في الكبرى باعتبار عمومته
في الصغرى **فان** يجوز ان يكون ماصوق عليه الموضوع في الصغرى باعتبار الخارج
وفي الكبرى باعتبار ما هو اعم منه ومنهذه **فان** في مقام هذا التوضيح
يجوز ان يكون عمومية الموضوع في الكبرى باعتبار كون اعم في مقام المحور في الصغرى
فان ونظر بعضهم في قولنا كل انسان ناطق اه اي فيما كان الوسط محمولا بالطبع با
عبار كون من المتشقات **فان** لان مفهوم الناطق وهو شئ لا يطلق اعم من مفهوم
الانسان اذ يجوز ان يوجد ذلك المفهوم في ضمن غير الحيوان الناطق كما في الملا
لكه والحق وان لم يتحقق في الخارج الا في ضمنه وكان مساويا بسبب خارج بالنسبة
ايضا **فان** فتره عليه اه **فان** انما هو انكر ماني والاد هو النفي زاني حيث لا لا
يخفى ان هذا انما يصلح فيما هو محمول بالطبع بخلاف مثل قولنا كل ما في حيوان و
كل حيوان منتقل من مكان الى مكان فالاولى ان يقال ان الانتفاء في صورة المساوات
لازم بطريق الاولى او بحمل كلامه على ان مفهوم المحور اعم من الموضوع في صورة المساوات
ايضا لان المراد به الافراد فالحيوان اعم من كل فرد من افرادها ما شئ وبالعكس
فان **فان** فيما نقل عنه ثم فالمراد فالاولى ان يقال ان الانتفاء في صورة

النسب لا يلازم بطريق الاولى فيكون قد تابع ذلك البعض في نفسه كلامه اشارة ثم
اعترض عليه وقال فالاولى في توجيه كلامه ان يقال كذا انتهى **حاصل** ان قول الاد
اعني بخلافه في مثل قولنا كلامه انما هو ان لا يصدق توجيهه انما ظاهريه وقد تابع
في صحة في قولنا او يحمل كلامه على ان مفهوم المحور اعني من الموضوع في صورة ال
امساوات ايضا وايضا ان قوله فالاولى يقتضي ان لا يكون توجيهه انما ظاهريه وقد
تابع في ذلك القول اذا انظر الى ان مفهوم المحور اعني من الموضوع الانه قد فرز
المقام على وجه خاص بالشار المحصور فلا محذور في مقام الابضاح فعلى هذا اورد
على الراي ما اوردته المحقق فلا مال لما ذهب اليه بعض الحكماء من انه اقوال يمكن ان يقال
انه لم يتابع بل رد الام فانه قال اما ان يحمل كلامه اشارة على ما ذكره ذلك
ابعض وهو مردود كما نرى في الاولى ان يترك ذلك التوجيه وبفكار كذا وكذا
واما ان يحمل كلامه على ان مفهوم المحور اعني ما لا يتوجه عليه شيء فافهم **اقول**
وان تفكرت في هذه افقدت ان لا تحصل ذلك لان قولنا او يحمل كلامه في
مقابله قوله ان يقال لا في مقابلة اما ان يحمل كلامه اشارة على ما ذكره ذلك
ابعض كما توجه **قوله** والخير في غير بمنزلة الكبرى يعني انما فصله عما قبل اشارة
الى ان فيه نوع مغايرة وهي من وجهين الاول ان هذا انما هو كذا في مقابلة
افترق وانما في ان الخيرة في ما هو بمنزلة الكبرى اعني المقدمة المستندة
فيما قبله نفس الكبرى **قوله** اعني المقدمة المستندة وهي كذا في مقابلة
الفضل هي كذا في مقابلة المقدمة المستندة في بعض الاخر بان كذا في مقابلة
في محله وان الاربعة كبرى سبقت لنفي الشركة لا لنفي الف **قوله** ولا بد من انهما
المقدمات اه **حاصل** انهما بيان منسابة ربط هذه المقام الى ما قبله لكن تنقيب
المقدمات بالقطعية اشارة الى انها هي المعجزة في البرهان او التنقيب وفروع
قوله ثم ذكره الى بيانها اى رجع الى بيان الضرورات فالأبعض كذا فعلى هذا الوجه
اشارة في قضية الخوف الى القول بان بقاء بل لو جعل الابحاث الثلاثة في قولنا وهذا

البحث في قولنا على الاستقلال كما جعله الاصفهاني كان احسن واولى **اقول** انما لم
يفصل هنا البحث عن قضية الخوف لمناسبة المقدمة من ان البحث في الضرورات
نشأ من المقدمة **قوله** وجه الضبط على ما يقبده كلام المص **قوله** نور وجوعها
انما انت الضميمة اشارة الى ان البرهان انما انت ذلك وجوع انفسها لا وجوع النساء
وان اوهم عبارة اشارة الى ان البرهان انما هو وجوع الانسان **ويكمن** ان يكون اشارة
الى توجيه عبارة اشارة الى ان يكون المراد منها ان لا واصل البرهان بذكر وجوع نفسه
فلا غبار ثم ان هذا تعليل لعدم احتياج هذا الحكم الى العقل وهذا ظاهر **قوله**
وانها صالحة كذا تفسير بقوله وجوعها وعطشها والمها ويكون هذا مع ما قبلها
اشارة الى ان معنى قولنا اشارة الى وجوع الانسان اه كعلم الانسان بانه جاع وعطشان
اه فيكون كذا في نظره **قوله** وفيما في ذكر الوجوع والعطش اشارة الى انهما في التمثل
والافتقار على الحكم بان البرهان انما هو كذا في مقابلة على ان معنى قول المص وهي لا يتغير
انما العقل لا يقتضيه في تصور طرفي الحكم في تصور الحكم نفسه **قوله** فقد ذهب
عنه يعني ان النزاع في ما وجد المقام كما ذكر في غايه عن المحسوسات ولم يبق انهما كالموجود
نيت لا يحتاج الى عقل في تصور طرفي الحكم وبوجه المحسوسات في توجيهها
نيابة فلا يصدق المقابلة بينهما الا بالوجوب لان يقال ان المحسوسات تختص به الى العقل
في تصور الطرفين ايضا **اعلم** انه في اشارة على التوفيق المذكور للموجودات بان
لا يصدق حتى فرد ما في افراد المعرف لا يفتقر الى العقل قطعي اذا لم يحكم سواء
على المذهب الاصح **وابا** ان الحكم ما في بان التوفيق مبني على مذهب من قال بان القوى
الباطنية حاكمة في الجزئيات الباطنية والعقل هو الحكم في الكميات فقط يعني على
مذهب من قال بان الحاكم في الجزئيات الباطنية هو النفس في الباطنية وفي الكميات هو
العقل واختاره المحقق **قوله** **بعض الحكماء** وفي ان المحسوسات ايضا جزئيات
فلا يحتاج الحكم فيها ايضا الى العقل على ذلك المذهب فتدخل هي في التوفيق المذكور
قوله في دفعه المراد ما لا يقتضي العقل بل الى القوى الباطنية بوزنية المقام والمحسوسات

من قبيل ما لا يفتقر الى عقل بل الى الحواس الظاهرة فلا يخلو فيه وهذا لا يخبر
فيه **باب** بعض اثار رجب عن الاعراض المذكور بان المراد ان لا يفتقر في صورته
الطرفين الى عقل واشارته الزاعم المذكور وهو الابهرى وفورده انكره الى ايضا بان
هذه التسمية في هذا التعريف مما لا يفتقر فان الجميع عدو الوجبات ايضا لا يحتاج
في حصول الطرفين الى العقل ونبه المحقق في ان لا يفتقر لكن بنوع في الحسبات
وقد اجاب بعضهم ايضا بان المراد من عدم الافتقار الى العقل في ذلك النوع عدم
اليد على سبيل الاستقلال على معنى انه لا يحتاج الى العقل فقط وورده انكره الى هذا ايضا
بان لا يخلو فيه ما سوى الاوليات فان الكسوى الاوليات لا يحتاج الى العقل فقط
بل يتوقف على غيره ايضا **فقر** في دفع الرد ان المراد ان لا يفتقر الى العقل فقط
بل يحتاج الى القوى الباطنة ايضا بقرينة المقام وبقرينة المثالبين ويجعل المثالبين
من ثمة النوعين وهذا هو الموافق لما ذكره المنطقيون في وجه الضبط حيث قالوا ان
يفتقر العقل في الحكم فيما الى توسط ام فهي الاوليات فان افتقر اليه فان كان الله
المتوسط هو الحس الباطني فهي الوجبات فان كان هو الحس الظاهري فهي الحس
الحسبات فعلى هذا القياس لكن الظاهر المتبادر من كلام المصنف ان راجح ان النوعين
الذكر مبني على مذهب من يقول ان الحاكم في الجزئيات هو القوى فيكون الجواب
ما ذكرناه بقولنا القول في دفعه **فقر** فلا اي فليس ادراك ان تلك العوارض حاصله
لا نفسها بمقتضى بل هو مختلف في ما بين في محذور شخصية كانت ابيان
لوجه ايراد المثالبين **فقر** وهو ما من السمع انما غلبه السلوب ارجح ورتب اشارته
الى ان ما ذكره على اطلاقه ليس سببا اذا لا يصح على اطلاقه ان يجعل ما يحصل
بالحس الظاهر من الحسبات وقيل انما غلبه لا لثبات التجليات والحسبات في انما
حاصلتان بواسطه غير السمع **فقر** مرة بعد اخرى تفصيله لقوله وانما اشارته الى دفع
نوه السور **فقر** وتفسيرها على عدم الاحتياج فالعقل الكمال هذا انما في ما في طرح
الموافق حيث قال لا يفتقر في المتواترات من تكرار وفيلس فحق **اقول** يمكن دفعه بان

بان احداهما على راء والاخر على راء الاخر على راء الاخر **فقر** من الاساسات
بالجزئيات بناء على ما ذكره في لرح المواقف من الاساسات بالجزئيات يستعمل على هذا
تكملة مع الوقوف على العلل ثمة النفس القبول النصديق المسمى من البسطة الفياض
فقر فمخاض جان معالى العقل الان الحاكم في السلبات هو العقل **الوجبات** لان
للك الاساسات انما تؤدى الى اليقين اذا كانت صائبة فلو لان العقل بمنزلة
بين الحق وابطال من الاساسات لم ينجبه الصواب عن الخطا فحق ما يصح القول بان
الوجبات ما لا يفتقر الى العقل وهى على ظاهره يور على ان الاساسات لو كانت
صائبة لما كانت حاكمة في الوجبات والحسوسات الكلية فتكونان مما لا يفتقر
الى العقل لكنه بعيد لان الحاكم في السلبات هو العقل دون القوى الحواس على كل حال
التي هي بين الان يقال المراد ان كانت الاساسات صائبة في الجزئيات بلزمتها باليات
من غير مداخل العقل والقوى ايضا لكن ان في هذا ايضا ان قال بعض الكمال وفيه
انما يرد لو كان المراد عدم الافتقار في نفس الحس للحكم كما اشارت في كماله واما اذا كان
الافتقار في حصول الطرفين كما اشارت الاصفهاني والابهرى او عدم الافتقار على
سبيل الاستقلال فلا وورده فمذايل انتهى **اقول** يرد على الاول ان المحسوسات كذلك
وعلى الثاني ان ما عدا الاوليات كذلك **ويمكن** الجواب عن كل منهما بالمراد ما لا
يفتقر الى عقل فقط بل الى العقل وقوى الباطنة لكنه لا يوافق كلام ارجح وظاهر
كلامه فان قوله فان ابهرى بذكره بالي عن هذه التسمية في ما اوردته المحسوسات
الموفق **ويمكن** ان يدفع اعراض المحسوسات المدفوعة بان المراد بالقضايا فيها القضايا
الشخصية وبما يحصل بالحس الظاهر ما يحصل بالحس الظاهر فقط من غير احتياج الى العقل
العقل او المراد بالقضايا فيها القضايا الكلية وبما يحصل بالحس الظاهر ما يترجم بما
بالحس الظاهر فقط من غير مداخل العقل فيكون كل منتهى مما لا يفتقر الى عقل اصلا
لكنه ياباه سوق الشرح والمثني ورتبها ووجه الضبط بينها على الترتيب المذكور
فيها وان لم تكن عقلا والظاهر من هذا السر لم يتوقف المحسوسات المحقق لهذا الجواب

قوله وان ارب القضا بالتحصيل فبها وهذا الحق ثالث وهو ان براد الشخصيات
 في الوجود انيات والكميات في المحسوسات ورده فيما نقل عنه بان هذا الحكم ايضا
 على انه يتوجه على الوجود انيات الشخصية ما تقدم ذكره **اقول** وهو قوله نعم اذ
 كما له هذه العوارض مقطوع به واما ادراك انهما حاصله لهما اعني الحكم فلا فالعوض
 الكمال لعلم المراد بما تقدم ذكره ما ذكره فذلك في نفسه فيما نقل عنه سابقا ان المحمول في تلك
 الوجود انيات الشخصية مفهوم لكي فيحتاج الى العقل حيث قال فان زعم ان المحمول
 ههنا اعني ان آفة والمنفعة لكي يحتاج حصوله الى عقل فقلت المحمول في الوجود انيات
 اما وجود تلك العوارض في انفسها او حصولها وعلى التقديرين ههنا مفهوم
 لكي فيحتاج اليه **قوله** فالحكم بالاحتياج اليه في احديهما **اه** **قال بعض** الافاضل باليقار
 ليس في الروح ما يربط على احتياج المحسوسات الى العقل لانا نقول تعريف الوجود انيات
 بما لا يقتضي الى عقل بل عليه اذ لو لم يعبء الاحتياج في المحسوسات لانتقض هذا
 التعريف بها وايضا قوله في الاوليات مجرد العقل بل على ذلك **قال بعض** الكمال
 اقول يمكن الجواب عن الانتقاض بجعل المتكامل متمم التعريف وبان المراد ان لا يقتضي
 الى عقل والى حسن الاله قد تسويع ولم يبرح به اعني ادعى انفسها بقرينة المقابلة
 الظاهر الى المحسوسات فالجواب ان يعم العقل من المحسوسات الظاهرة واما قوله
 بجدة العقل فهو اغاير على ان ما عدا الاوليات ليس بجدة العقل وهذا الحق
 من ان يكون العقل مع انضمام شيء اخر اليه ومن ان يكون مجرد العقل كما لا يخفى انتهى
ان يمكن الوقع ايضا بان المراد ما لا يقتضي الى عقل بل الى قوى الباطنة فقط بقرينة
 المقام **واقول** بل الجواب عن اصل السؤال ان سوف الروح والنفس والذات المذكور فيها
 ومع ضبط على هذا الترتيب يدل على ان الانتفا الى العقل في المحسوسات **قوله** لم يذكر
 القضا بالقطرية القياس رده لبعض اشراف كالا صغرها في حيث قال بقصد المص
 صرافام الضرورات كما يدل عليه قوله منها ومنها فذلك في الحسوسات والقضا بال
 التي في انما معها من الضرورات واجازة لان عدم ذكر تلك القضا بالبين

لعدم نص ذلك المحم لان المحم في بقرينة المقام بل اما لانه جعلها نظريات جليلة
 لا تنفرد بها القياسات التي معها وظهور تلك القياسات وانفردا منها من نفس
 تلك القضا بالانبات في نظريتها اول لانه ادراجها في الاوليات واما عدم ذكر الحسوسات
 فلانه ادراجها في النظريات بذاتها من غير ادراجها في انفسها كما يشهد اليه اشراف وايضا رده
 لغاير الابرار حيث قال المراد المحم وقوله منها ومنها لا يدل على عدم المحم بل هو
 انما يقتضي كون كل من المذكورات بعضها من الانواع لكنه اشرف الى ولا بد في نفسه في تحقق
 مادة النقص ولم يثبت قضية ضرورية يكون الحكم فيها مفقدا الى قياس معها عاينة
 ما في البينات وجود قياس او ما كان معها وذلك لا يوجب الافتقار اليه بل هو جاز
 في كل ضروري واما الحسوسات فمستثناة القطعية انتهى **واقار** لان اختيار
 مثل هذه العنوان عند عدم قصد المحم وعدم القرينة على المحم شتر نعم المحم من
 والقرينة عليه قائمة لان المتكامل لا يحقق امتثال تلك القضا بالانبات في تلك النفوس
 عليه الفهم وكما قوله بل هو جاز في كل ضروري ما يبره صريحة لان تصورات اطرافها
 كافية فيما هو كاف فيها الى في القضا بالقطرية القياس هي اصح ان يكونه غلبا
 كما في التوجيهين **قوله** في منزلة في قرينتها هكذا في بعض الشئ بتقييم الياء على
 النوع والذات والاصاق **صاحبه** ان القضا بالقطرية القياس مشروطة بالصفة
 في قرينتها الذي هو القياس القطري وبعضها في قرينتها بشاخص الياء عن النوع
 فالعنى ان تلك القضا بالمشروطة في طينها المتباينين بالقرينين حيث يكون
 تصورات طرفها كافية فيما هو كاف فيها وفي بعضها في قرينتها بل ياء فالعنى ان تلك
 القضا بالاضافة ودة في قرينتها الذي هو القياس القطري ويكون الفرقان مصدرا
 بمعنى الفرقان او مشروطة في قياس كاف فيها من ان ياء الفرقان الواحد **قوله** وتباين
 مبادئ البرهان اه دفع لما يبادر بتهمة ههنا من ان المص بين مبادئ البرهان
 مبادئ قريبة او بعيدة واهمل عن بيان مبادئ الامارات راس فهذه البينات
 منه فاصح وجه الوقع ان المحم حصص مبادئ البرهان فيما ذكره فيكون كلالا استادة الى

بظاهره بفجاء اختصاص ببيان الغايات بالبرهان دون الامارة لكن الظاهر ليس بمبراد
ان اراد بما ذكره ما ذكره من قوله ويسمى كل تصديق الى هنا فهو عام من مادة البرهان
ولمادة الامارة لكتبتا اختصاص في المقام وذكر البرهان واراها مطلقا القياس مجازا والطلاق
لخاص على العام بقرينة المقام وان اراد به ما ذكره من الضرورية فهو كما ذكر لكنه يخص
البرهان بالذكر والبيان للمعروف في المحاورات والتحقيقات ويكون اصل النظر فيه باعتبار
افادة اليقين لان البيان المذكور في سبق من الشارح على وجه العموم غاية ما في الباب
بحسب ما في قوله واما صورته على الوجه الثاني الى الاستخدام في الضمير بان يرجع الى البرهان
العام اعني الى القياس فلا فرق فيه اذا وجد قرينة مآله وجه المقام ههنا لان المقام
عام ولذا قالوا اما صورت القياس او يحتمل ان يشير الى حذف المعطوف على الاول
بحتمل ان يكون في احد اقسامه على الشرح بانه مضمرة البيان العام بليتهان وفيه بالبرهان
وليس بمناسيب لكنه بعيد بل القرينة قابعة على التوجيه الاول لان الشرح اراد بالبرهان
مطلقا القياس في مقام بيان قوله وكل تصديق يسمى قضية اه فظهر ان التوجيه الاول
انسب لعدم المقام مطلقا وان القصة على الثاني كما فعله النفاذ في تفسيره وحيث ان
احدهما نزل الاول والثاني ترجيح المرجوح **قوله** والتفهد بالفعل المراد بطريق التاكيد
ليفتح الاستدلال على وجه اليقين او المراد به بالنسبة الى ما يظن انه لا فرق في التسمية المند
المذكور في المذكور بالفعل والمذكور بالقوة على ان يجازيه التسمية المذكور في المذكور
بالقوة ممنوعة **فان** ما ذهب اليه بعض الكمل من انه فان ذكر قوله بالفعل لا يبعد
اذا استعمل المذكر في المذكور بالقوة مجاز **قوله** فاعتذر بعضهم وهو ان الشرح
الشبه الزم **قوله** بحمله على ان شئ منها اه يعني ان الافتراض ان يكتسب ويتحقق
من غير احتياج اليها بخلاف الاثنى في قوله وبعضهم بانها اه هذا هو الاصل في
قوله ان اراد بها الظاهر الافتراضات الشرطية ولو فووتها بطل الاستنتاج فهو
في غاية الرد وان اراد به ليس ظاهرها فالافتراضات التبعية لا يرد كذلك وان
اراد بها كنهها فلا نسلم غامضة الاستفاد **قوله** واورد الشرح **قوله** هذا التأويل

بقرينة

بقرينة البيان بظاهره فمكرر فمكرر فقد غلط قال النفاذ اني هذا تفسير حسن الكلام
المنشئ لكن ظاهر عبارة المنشئ باي عنه حيث قال ومقدمنا الافتراض اني بغير شرط
ولا تفهيم ورد بانه لا فرق بين العبارتين قبول هذا التأويل واجيب بان ما في
المنشئ على تقدير التأويل المذكور بين القولين المقسم الذي يكون احداهما مقدمة
منفصلة والباقي جملة كقولنا اما ان يكون الممكن جوهر مجرد او جسي او عرضا وطرح
حادث وكل جسم حادث وكل عرض حادث فكل ممكن حادث **قوله** بعض الكمال وانما
بان هذا التأويل ليس بمجوز وغاية ما في الباب ان يلزم الافتراض في المنشئ على
الحمل والمقسم وههنا على الحمل فقط انشئ **قوله** هذا التوجيه على خلاف المضاف لا
لان ما في المنشئ لما شرح له من على ما هو مضاف الى ان يقال في هذا الكلام
حذف المضاف **قوله** في رد الجيب المراد من قوله ومقدمنا الافتراض اني الصفي والكبرى
بقرينة التبادر والمقام فلا فرق بين العبارتين **قوله** ان الضمير الجوهري واداه اختلاف في
ارجاع هذا الضمير فارجعوا العلامة الشبيهة الى المقدمة بينا وبما التصديق وكلام
الاصغر ما في مقدمة ان يرجع الى القول الذي جعل جزء القياس الافتراضي وبين ان
يرجع الى المقدمة بينا وبما القول المذكور **قوله** ان الظاهر انه راجع الى الافتراضي
او الى مطلق البرهان واستحسن رجوعه الى مطلق القضية ولو بالان وبما **قوله** ان
تأري البعد في الكلام اختار رجوعه الى الاول في قوله النص والاول بغير شرط اه الذي هو
هو عبارة عن الافتراض وجعل قول الشرح في المفردات من مقدمته اشارة الى ذلك
لكونه لا يلائم **قوله** بل في القول اه يعني ان في كلام النص ههنا حذف والمعنى ويسمى
المبتدأ في القول الذي جعل جزء من الاول الذي هو الافتراض او انما قد حذف ههنا
ولم يقدّر بقوله في مقدمته الافتراض لان لو قدّر الحذف بالمقدمة ما وسمي اختصاصا
بجاءه تأليف القياس مع ان التسمية عامة **قوله** فارجعوا **قوله** ههنا وانما قالوا وانما قال
بل في القول لان التسمية عامة شئت وحيث ان التأليف القياسي الوارد على القضايا
وعدمه اي عدم التأليف انور وجه ان المقدمة عبارة عما جعل جزء قياسا واما

والا نقول وان قيد به ايضا ههنا لكنه يصلح العموم باعتبار ان كان ايضا قيداً بال
الثاني بقيد عموم التسمية وهو المطلوب **قوله** الموافق للمعنى ميثاقاً وخبراً **حاصل**
الموافق للمعنى على تقدير تسمية الشئ على تقدير قوله ثم المفردات من مقدمته التي
مبتدأ وخبراً بقيد السوق والمقام لا على تقدير قول المصراعين ويسمى المبتدأ خبراً
ومن ههنا ان دفع ما ذهب اليه بعض الحكماء من انه في نظر من يجرد اجزاء المبتدأ والخبر
عند التعبد عن المسمى لا يخصر يقتضي بيان التسمية بهما بل يكون حاصل
الكلام عند ملاحظة ذلك التعبد ههنا او يسمى المبتدأ والخبر عند النحويين مبتدأ
وخبراً وليس معنى محصلهم ان موقع هذا الكلام عند قولهم ثم المفردات حيث لم يقل
ثم المبتدأ والخبر مع ان الموافق للمعنى ذلك انتهى **اقول** لان المصراعين على تقدير تسمية
الشئ فلا مآل لقوله وليس معنى محصلهم ايضا الكلام في العود الى المبتدأ اليه و
المستدبر فاما وجوب العود الى الموضوع اه فظاهر فلا حاجة الى البيان فلو لم يتوصل اليه
ثم ان اراد ذكر اصطلاحات سائر الفنون ذكر المقام على وجه يشتمل على اصطلاحات
وهم الحكم الفاعل والفاعل في جميع الاصطلاحات ولم يتوصل لتسمية المفردتين بالمبتدأ والخبر
وبالفعل والفاعل عند النحويين ايضا اما لان المقام مقام التسمية بام عام وما ذكر
ليس كذلك واما لان ما عدا الفقه والمنطق استلزم في المقام واما لان الاخيرين لا
يتمشيان في جميع الكلام وان الاولين قواشدا اليها المص فلا حاجة الى التكرار وقد
وجبه المقام بان لم يتوصل لتلك المصطلحات لا اختصاصها بالالفاظ وان الكلام في مودولي المفردتين
وربما ان المستدبر والمستدبر كذلك عند النحويين **قوله** قبل ويقع ان اه ببيان لوجه
ادراج الشرح الفاعل والفاعل في التسميات المذكورة في مقام التسمية اعني الموضوع
والخبر والمستدبر والمستدبر وفيه هي ولوجه عدم ادراج المصطلحات في هذا الشرح الى
انها قد يقعان في بعض الكلام ولو في الكلام في كافي فلو انضج كل انسان وما
ضجك من الفرس فادرجها فيها ونظا المصطلحات الى انما يقعان في جميع الاشكال بل قد
نظروا على هيئة الكلام الاول والارثاق البواني اليها ولم يدرجها فيها وفاروس

المبتدأ وفي موضوعه والخبر محمولاً ولا يزال مقتضى ما عدا الفنون من الاصطلاحات المقام
ما يجزئ **قوله** **قوله** وفي انما قد يقعان في الكلام الاول ايضا كقولنا ضحك كل
انسان وبعث كل واحد منكم كل انسانا يمشي فيكون الاوسط محمولاً في الصغرى و
موضوعه في الكبرى كما في الكلام الاول ثم قالوا نقول بانها انما يقعان في احدى المقولين
منه لا في كليهما بكونه هذا الشئ او فاما ما انتهى **قوله** في الكلام الاول ان يكون الا
الاول محمولاً في الصغرى وموضوعه في الكبرى بحيث يستلزم التلافي بين الاصول والكبر
ولا يلزم التلافي في هذا المثال او هذا الظاهر **وايضاً** ولا يخفى في الاوسط في هذا المثال
لان ما هو الاوسط في هذا المثال ماض في الصغرى ولم فاعل في الكبرى وهذا الظاهر ايضا
ثم وجب التعميم عند ارجح الجرد عموم الموضوع والخبر منهما باعتبار انهما مع قطع
النظر عن المقام وليكون ما عدا الفنون من الاصطلاحات متراكماً في العموم
منها **قوله** من ان المبتدأ والمستدبر **قوله** ان المبتدأ وكذا المستدبر **قوله** ان المبتدأ
قد لا يكون موضوعاً عند المنطقيين بل يكون سوراً ويكون الموضوع ما انضج هو الب
كقولنا كل انسان حيوان فالمبتدأ وفيه ليس بموضوع والموضوع انسان ليس
بمبتدأ ولا يصح قول المصراعين المبتدأ وموضوعه او لا قول الشرح ثم المفردات من
مقدمته يستدبرها النحويون مستدبراً ومستدبراً **قوله** وجوابه ان المحكوم اه فاهكذا
ولم يقل ان المبتدأ وان المستدبر بناء على ان الاعتبار للمعنى فلا فرق بينهما
بهذا الاعتبار يعني ان المحكوم عليه والمبتدأ باعتبار المعنى هو الانسان دون كل
وان كان كل بحسب اللفظ وبحسب تعريف المبتدأ وعندهم وبحسب ان البحث عندهم
عن ذوات الالفاظ لكن لما كان حكم المخبر على ذات المضاف اليه مثل هذا عندهم
ايضا علمت ان المبتدأ وعندهم بحسب المعنى هو المضاف اليه ايضا فلا يرد ما ذهب اليه
الاه من ان ذلك منطوقه في لفظه وان المسمى بالمبتدأ والمستدبر عندهم هو كل
لا انسان وليس كل عندهم مبتدأ ومستدبر بحسب المعنى بل تعريف المبتدأ والخبر
عن احوال المنطوقه فاما ما انتهى **قوله** ان المبتدأ في مثل هذا المقام وان كان

فبيننا فيما نلكن الشك في بينهما بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة والقصد كقولنا أكثر نوبت
المتخرج اه هكنا والى انهم من اعظم العقلا **وقوله** في افعالها ما لا يفهم ذلك الى في
افعالها ما لا يفهم افعالها بتجصيل المقاصد وتفرع المعاني مثل ترك الرعية لا اصطلاحا
نوعه ولعلهم ارادوا اه حاصله ارادوا باللمزة كل في مثل هذه النوبت التنبه على
بملاحظة احاطة الجزئيات على ملاحظة المعاني المشتملة كنهيتها بنسبها لا من هو
التوحيق على التبعين لان ملاحظة المعاني المشتملة كنهيتها بنسبها بنسبها ملاحظة
احاطة الجزئيات لهما عليها من ملاحظة افعالها او بالذات لكون ملاحظة الجزئيات
لها الى اذهانهم **نوعه** وفيل وهذا الابهري حاصله ان الوجوه في ابراد كسرة لاهرها
ما اشار اليه الشارح فيما سيجي عند توفيق بعض الموضوعات اللغوية بقوله كل لفظ
وضع على فالشارح في هذا المقام ولفظه لا يترك في الحديث ان لهما به من حيث
هي هي ولا بد من فهمها لفظه عموم لانهما لبيان الافراد والذات بحسب صفة على طرفه
ولاسم بصوتي بصفة العموم وفي ذكره لانه في الموضوعات اللغوية بصفة العموم اعني
اللام الاستفراق فوجب اعتبارها فيه بيطابق فالكلام في موضوع فهو كل لفظ
ضع معنى كذا او كذا وان كان بين ظاهرهما فرق انتهى **نوعه** على ان اللام للاستفراق
وان كان الاصل فيها في مقام النوبت ان تكون للجنس والماهية والحال انما حملت
على الاستفراق في مثل هذه المقام لبعضي بمعنى الجمعية ويرجع المعنى الى الماهية لكن
لما كان المحذور بصفة العموم ظاهره ان لا يورد لفظه كل في جانب الحق ايضا بنسبها لفظها
ومعنى وباطنا **نوعه** وليس بين ظاهرهما فرق كما كان هناك الى وليس بين ظاهرهما
والحدود ههنا عند حمل اللام على الاستفراق في جانب المحذور وابراد لفظه كل في جانب
الحق فرق كما كان الفرق بين المحذور والحق في مقام توفيق الموضوعات اللغوية وذلك
لان الحق والمحذور ههنا مشتملي فالاستفراق في افعالها يساوي الاستفراق في الاخرى
في مقام توفيق الموضوعات اللغوية فالحدود وجميع والحدود فلا يكون الاستفراق في احد
احدهما مساويا للاستفراق في الاخرى لان استفراق الجمع عبارة عن كل جماعه واستفراق

المفرد عن كل فرد فذلك هو الاستفراق في المفرد كحمل الاستفراق في الجمع لمخرج الواحد
والاثنين او الواحد عن استفراق الجمع دون الاستفراق في المفرد ولما قالوا واستفراق المفرد
المفرد كحمل الاستفراق في الجمع ولما قال الشارح ايضا ظاهر بين ظاهرهما فرق وايضا
روى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال الكذب اكثر من الكذب فاذا انفرد في المقامان
وقد حمل الفرق المذكور على الفرق الى اصل بين الجمع الموقوف بلام الاستفراق وبين كونه واحد
داخله عليها لفظه كل دون ما ذكر حيث افاد الاول الاستفراق جميع الافراد بلفظها
وافاد الثاني الاستفراق التفصيلي ولما قال الشارح ايضا **نوعه** ولم يرد بها بغيرها اه
وبعد آية ان الشارح في العكس على العموم ايضا وهو ان يلزم من كذب ايتها فرضت
صدق الاخرى اذ لو اراد احد بغيرها على التعيين ههنا ان عليه ان يقرر العكس على ارادة
احدهما على التعيين وانما اراد على التعيين لانه هو اللفظ هو المتبادر هو الاولى ولان
بغير اشتغال التوفيق على الكثرة يلزم ان الانفصال الحقيقي بين التقيضين فلا بد عليه
ما ذهب اليه بعض الافاضل من انه يجوز ان يرد بها بغيرها ويكفي معنى قوله
بالعكس ان الاخرى يلزم من صدقها كذب ايتها المعنى وبمصلحة المجموع معني انه
يلزم من صدق ايتها فرضت كذب الاخرى **نوعه** بالجملة بالمعنى **نوعه** لانه اذا صدق
احدى قضيتين جزئيتين مع كذب الاخرى في بعض الاوقات كانت كذلك في سائر الا
الاوقات ايضا **نوعه** ان اللزوم المقادير الشرعية الواقعية في التوفيق المذكور اعني
اذا صدقت اه هو اللزوم الكلي ولو حمل على اللزوم الجزئي لا يلزم الخلل في الحق وهو ان
احاطة افراد الحق وامثالهها عما عداها فاعني على الاول كل قضيتين يلزم دايما
من صدق ايتها فرضت صدق كذب الاخرى وعلى الثاني يلزم في بعض الاوقات من صدق
ايتها فرضت كذب الاخرى **نوعه** لا يلزم من حمل اللزوم على اللزوم في بعض
الاوقات ظاهره الحمل عليه في نفس الامر فاذا لم يلزم في بعضها ايضا **نوعه**
انما اذا اللزوم المقادير بالتفصيل المذكور ولو جرت لايوبى الابن التقيضين والحق

يستلزم كونه هذا قبله وانه مفقود من الاجنبية صادفة كما ان الرب قد
لزم بقوله ولزموم الملزوم حاصل الدعوى هو انهما يستلزم كذب الاخر ان
صدق احدهما يستلزم صدق نقيض الاخر وصدق نقيض الاخر يستلزم كذب الاخر فصدق
احدهما يستلزم كذب الاخر ان ملزوم الملزوم لا يشي ملزوم لذلك الشيء وامامية النفا
المقدّمين فظاهر فلا حاجة الى ابيات **قوله** **وهنا** بحث حاصل ان الملزوم المعين في التوفيقين
المذكورين اعني الاصل والعكس اما بمعنى محبة امتناع الانفكالات او بمعنى امتناع الانفكالات
مع اعتبار عليه المقدم الثاني في كل منهما ايضا فعلى الاول يلزم دخول المبتدئين النفا
المتضاوتين والمساويين المختلفين بالاجاب والسلب فيهما فيحتاج التوفيقان الى
التفريق بالقيود المذكورة فان الملزوم بالمعنى الاول المذكور لا يقتضي عن تلك القيود
وعلى الثاني يلزم صدق احدهما على كذب الاخرى وبالعكس لان عليه المقدم الثاني
معبّنة في كل من التوفيقين فليزم **قوله** **الا** ان يجعله جوابا باختيار الثاني
ومنع الملزوم المورد فيهما يجوز ان يكون الصدق باعتبار وجوده على كذب في
الخارج والكذب باعتبار عدمه على الصدق في الذهن وبالعكس لكن الاول هو الاول
باعتبار وجوده الصدق وعدم الكذب وباعتبار ان الاصل في العلم ان يكون موجودا
لكن لا اثنى على ان يكون ما وجد او لا على الاخر في الخارج وما تبعه على ذلك الذهن
فلا يرد عليه انه محكم محض كما حكم به بعض الفضلاء **وابواب** باختيار الثاني الثاني
ايضا بان لا يميز في التوفيقين المذكورين في عبارة الشيخ متعلقه بيلزم فينبغي ان
ان نفس الصدق او الكذب على الملزوم صابرة بالصاحبة بغيره فلا دور **قوله** **وبان** تفرغ
لزم بنبوء الشيء عن غيره بدون تفرغ ثبوت عنه غير معقول فالدور لازم **حاصل** ان
ان الكلام في الشئين الذين لا يجتمعان لزمانهما معا ولا يرتفعان معا اذا كان صدق
احدهما مطلقا على الملزوم كذب الاخر فلا بد ان يكون على كذب الاخر وانظروا هذا
هو الحق **وقار** **بعض** الافاضل يمكن ان يقال المراد في الموضوعين هو التعليق لكن بحسب
الذهن والاشئ لا في ان يكون ملاحظة كل من الشئين بسبب ملاحظة الاخر فتصوروا

او تصديق

او تصديق فلا يلزم المورد فاما انتهى **قوله** هذا انما يصح اذا اعتبر الملزوم بين السو
التقيضين باعتبار تحققيهما في الذهن والعقل واما اذا اعتبر الملزوم والعلة على
ماهما عليه في نفس الامر كما كان الحق **قوله** **العارف** **هكذا** فلا يصح بل الجواب
ما ذكره **قوله** **او** **يراد** **بالملزوم** **وهو** **ان** **جواب** **باختيار** **الشيء** **ثالث** **حاصل** **بغير** **بينة** **المقام**
والسوق **ان** **يراد** **بالملزوم** **في** **الاصل** **الملزوم** **الذي** **اعتبر** **فيه** **التعليق** **وفي** **العكس** **الملزوم** **بمعنى**
امتناع **الانفكالات** **فقط** **بمعنى** **عن** **القيود** **وارة** **المذكورة** **التي** **اعتبر** **في** **الملزوم** **بمعنى**
التعليق **فالمحمول** **الامتيار** **في** **عن** **الاعتبار** **واما** **الذي** **اعتبر** **فيه** **الملزوم** **الحق** **بل** **فلكونه** **نا**
في **بعض** **والرسم** **التوضيح** **اعلم** **انه** **انما** **لا** **يحتاج** **الى** **قيود** **بالذات** **اذا** **اعتبر** **في** **الملزوم** **بمعنى**
التعليق **لان** **الملزوم** **بمعنى** **التعليق** **يفيد** **مفاد** **قيود** **بالذات** **هذه** **اهو** **الظاهر** **قوله** **لان** **الا**
الاتحاد **بفقط** **لا** **يفتقر** **عدم** **الاختلاف** **اه** **حامل** **لان** **الاتحاد** **واللازم** **عدم** **الاختلاف**
في **اللفظ** **فقط** **لا** **يفتقر** **عدم** **الاختلاف** **وعدم** **التفريق** **بينهما** **في** **المعنى** **مع** **ان** **الحق** **هو** **الا**
اتحاد **في** **المعنى** **الذي** **يلزم** **عدم** **الاختلاف** **بينهما** **فيه** **ايضا** **قال** **بعض** **المحكم** **المناسب** **لظاهر**
المتن **والشيخ** **ان** **يقال** **لا** **يفتقر** **عدم** **الاختلاف** **اه** **الا** **انه** **اتحاد** **الى** **ان** **الاتحاد** **والمذكور**
لازم **مستلزم** **عدم** **الاختلاف** **المذكور** **انتهى** **قوله** **في** **دلالة** **وجرمين** **احدهما** **ان** **الاتحاد**
في **اللفظ** **لا** **يلزم** **مطلق** **عدم** **الاختلاف** **في** **المعنى** **والثاني** **ان** **الحق** **بيانه** **عدم**
كف **بالاتحاد** **في** **اللفظ** **في** **عدم** **الاختلاف** **والا** **اتحاد** **في** **المعنى** **لا** **يبين** **عدم** **افتضا**
عدم **الاختلاف** **في** **المعنى** **الاتحاد** **في** **اللفظ** **وهذا** **ظاهر** **قوله** **ولا** **يبين** **اه** **التوفيق** **هو**
التفريق **اني** **قال** **قوله** **لا** **باللفظ** **فقط** **مشهور** **ان** **الاتحاد** **في** **اللفظ** **لازم** **وليس** **كذلك**
قوله **اذ** **لو** **اريد** **ذلك** **لغير** **اه** **بمعنى** **لو** **اريد** **لزم** **الاتحاد** **في** **اللفظ** **لغير** **في** **مقام** **الا**
الاختلاف **بل** **بالذات** **والاعتبار** **ايضا** **ويغفل** **هكذا** **ابا** **قال** **بل** **بالذات** **والاعتبار** **يرون**
لفظه **ايضا** **فعلما** **ان** **المراد** **هو** **الاتحاد** **في** **المعنى** **سواء** **وجبا** **الاتحاد** **في** **اللفظ** **او** **لا** **كيفية**
والاعتبار **اني** **تمام** **الكلام** **لا** **يبيح** **فلا** **منع** **في** **هذه** **وايضا** **لومنع** **كان** **مكابرة**
اذ **الكلام** **في** **مقام** **التوجيه** **واما** **التفريق** **الى** **اول** **الكلام** **بدون** **انتقال** **الى** **اخره** **فلا** **ما** **زال**

قوله ناعى المقييد فقط هنا بسبب ان كانت التوهم وما قبله بسبب لوجه نفيه **قال بعض**
 لا يخفى عليك ان الظاهر من الاضمار ان القيد فقط بناء على ان مدار النفي و
 الاثبات انما هو على القيد وهذا القيد كاف في التوهم ودعوى الاستبعاد فلا وجه
 للنهي عن التسليم الا ان يقال المراد هو النهي عن البقاء على التوهم لا عن اصد كانه
 انتهى **ان** الظاهر في النفي والاثبات ان يكون ناعى القيد لو لم يكن المقام السوقي
 فاما على خلافه وهو اظاهرا ايضا **قوله** وانما لم يشترطه معنى الحق الاصلي في هذه الكتابة
 بسبب مبطلات المطلقات لا بسبب مبطلات الموجبات فاكثف في بيان شروطها فخص
 بسبب شروطها فخص المطلقات ولم يتوقف على بسبب شروطها كالاختلاف
 في الجهره ايجازا في المقام واكتفا وبما هو الحق في الكلام وان كان الاختلاف في الجهره مو
 معتبر في توريث التناقض المطلق كما ان معتبر في التوريث المذكور يكون توريثا للمطلقات
 هذا هو المقام بقرينة السوقي والمقام **فان دفع** ما ذهب اليه بعض الكثر وبعد في نظرفان
 الحكم بوجوب عدم النفي بغيرها بما عدا النفي والاثبات من غير توقف للاختلاف في الجهره بذكر
 على اعتبار الاتحاد بالجهره وليس كذلك كما اعترف به فذكر انه انتهى **قوله** انما يريد على
 ما ذكره لو لم يكن الكلام المذكور في القضايا الشخصية وفيما عدا الموجهه بل في القضايا
 العامة واما ان كان الكلام فيما عدا الموجهه كما هو كذلك فلا يخفى ذلك الحكم على
 ما ذكر **قوله** مع انه لا بد من ان يكون مع اختلاف الجهره مما يلزم منه في تناقض كثر الموجبات
 وان لم يكن لازما في تناقض بعضها **فان** بعض الكثر اى مع ان اختلاف الجهره مما لا بد
 منه في تناقض الموجبات في الجهره العاديه بالبحث عنها وان لم يكن ذلك الاختلاف
 لازما في تناقض غيرها من الموجبات كالتوقيف فافهم ذلك **قال اللاحق به** انما لم
 يتوقف للاختلاف في الجهره لان نفي الموجهه هو رفعها الذي هو رفع النسبة الموجهه
 لارفع الجهره فاللازم عدم وجوب الاتحاد في الجهره لا النفي بغيرها انتهى **قوله** هذا محال
 لما هو مبرر ان نفي الضرورية المحكته العامة وايضا الكلام في التناقضين ولا شك
 اننا اخذت قضية مرفوع النسبة الموجهه لانه ان يكون ذلك القضية متغيرة في

في الجهره ان كانت القضية الاولى من القضايا الموجهه التي تحتاج في ثباتها الى اختلاف
 الجهره اذ الكلام في بيان القضية المتناقضه في المحاورات فلا بد في تحقق
 ثبات قضى الموجهه المذكوره من اختلاف الجهره كما لا بد في ثبات قضى المحصورات من اختلاف
 في الكثرة **قوله** اى من اتحاد الموضوع والمجوز اى اتحادهما بالاثبات والاعتبار بالنظر
 الى الاعتبار **واعلم** ان المصير بعد اتحاد القضيتين فيما عدا النفي والاثبات شرطان
 للثبات قضى بينهما من جهة النسبة بينهما ولو بالانفصال الى شخصيه وفتح على ذلك الجعل
 اتحادا في الامور الثمانية بالانفصال والتعيين للمقام ولا تحقيق للمقام **قال شارح** جعل
 اتحاد الموضوع والمجوز بالاثبات لازما فربما لاي والنسبة اللازمة واتحاد البواقي لازما
 بوجوب ذلك الاتحاد ولازما للاتحاد الطرفين بالثبات والاعتبار ايضا تحقيقا للمقام
 وتفصيلا للمقام وتبيين لان وصية الثمانية وان كانت راجعة الى وصية النسبة
 لكن رجوع وصية الطرفين اليها بالثبات ورجوع وصية البواقي بالوسائل فلا بد عليه
 حاصل كلام الشارح ان الربط هو وصية النسبة للحكمة وهي مستلزمة لوصية عدم
 الطرفين المستلزمة لهذه الوصيات الست ونفط المش مشربان هذه الست لازمة
 لاي والنسبة للاتحاد الطرفين اللازم لاتحاد النسبة على ان الثبات من اتحاد
 لو كان قول المصير الاضافة عطفا على الجزء او اما اذا كان عطفا على الذات كما جعله
 الاصطفاي كذلك فلا يفسد الاضمار الى ما ذكره الشارح **قوله** لاي في بعض الا
 فاضل الاولى حذف الشارح بان هذه الوصيات مغيرة لاتحادهما بالثبات والاعتبار
 ولان الثبات تفصيل لوصية الاعتبار وان هذا اللازم من قبيل لزوم الجزء للكل اذ لا
 اتحاد بالثبات والاعتبار عبارة عن الاتحاد في هذه الامور اعني الثمانية وبعض
 الكثر وانك خبير بان كون الاتحاد بالثبات والاعتبار عبارة ذكره لا يستلزم دخول
 هذه الوصيات في قبيل يستلزم دخول الاتحاد في هذه الامور والكلام في الاول دون
 الثاني وبينهما فرق لا يخفى انتهى **قوله** المراد بان اتحاد هذه الامور بقرينة السوق
 والمقام فلا يكون الجواب المذكور جوابا بل الجواب اللاحق بقرينة المقام ويلزم من اتحاد الو

الموضوع والمحمول بالذات والاعتبار الخيالي وحدها انتهى الى ان الطرفين اذ لو
لا اتحادهما لم يتحتم انهما واعتبارا **واحد** ولا اختصاصا بشي منهما باحدهما وان اوجبه
بعض الامثلة المذكورة واذل على كلام بعض المتأخرين حيث رددوا الوحدانية التي تبنى
الى وحدانية الموضوع والمحمول وقالوا بان وصوة الرطب والجوز والسكر مندرجة تحت وحدة
الموضوع ووحدة البواقي مندرجة تحت وحدة المحمول فذهبوا الى ان التثنية الاولى
تختص بالموضوع والبواقي بالمحمول وورقه الحشي المرفوع بما ذكره **الفيلسوف** في حواشيه
على راجع الشمسية ولعل المختص راعى ما هو الاظهر لان اعتبار الرطب والجوز والسكر في
الموضوع والبواقي في المحمول اظهر اى سواء كان في الشخصيات او في المحصورات **فان**
بعض الافاضل في حواشيه على ذلك النسخ وجب الاظهرية ان المراد بالموضوع هو الذات وبالمحمول
كل المفهوم كما هو المفرد وان الرطب والجوز والسكر لو اعتبر مع المحمول استجبت الى ملائمة
امر اخر وهو الذات لان كلامها يوضح للذات لا للمفهوم واما اذا اعتبرت مع الموضوع
فلا تحتاج الى ملائمة امر اخر بخلاف البواقي فانها فيودات للمفهوم لا للموضوع فلا بد
ان نعتبر مع المفهوم لا مع الموضوع حتى لا يحتاج الى ملائمة امر اخر وهو المفهوم بمعنى
كلام المرفوع ههنا ولا اختصاصا بشي منها باحدهما بيقين ولذا معنى قوله ان الغرض
اذا عكست انعكست حال الوحدانية لزم انعكاس حال الوحدانية اه لا على الوجه
الاظهر وان لم يكن اعتبار الرطب مثلا في الموضوع اظهر وقد حكم به في تلك الحاشية **قوله**
لان المراد الخيالي والوصفي العنواني المراد الخيالي والوصفي العنواني بوجوه تحققت جميع الشروط فلا
يرد ان هذه الازاحة نشأت في كنه الاشارة الى الخيالي والوصفي لان الوصف العنواني في قولنا
الزنجى اسود الزنجى ليس بسود مستحدا اذا اعتبر بعض الاجزاء في احدهما وظهرها في الاخر مع انه
لا يكفى في الشئ فبشيء بل يحتاج بعد الاشارة الى الوصف العنواني الى الاشارة الى الخيالي
والوصفي **واذا** عن هذه بعض الحكماء الوصف العنواني عند ارادة بعض الاجزاء كقولنا
وعند ارادة ظهورها هو ظهورها فلا الخيالي في الوصف بخلاف الكل والبعوض في المحصورات فان
ما انتهى سوران فيها لا وصفان فليفرق **قوله** وانما في قوله بذلك **قوله** المصنف بنوع

بنوع من الموضوع ومثل النوع على المعنى اللغوي اعني على الصنف الاصطلاحي لبنم التعليل
والاستدلال على كذبه الموجبة واسا ليد ان الكلبين ان يكونا بنوع واحد يحتاج الى تفصيل الوصف
بعدم الشمول في انهم ذلك التعليل **فليس** ان هذه المقام يحتاج الى احوالنا وبلين
احدهما حمل النوع على المعنى اللغوي والصنف الاصطلاحي سواء في تفصيل الوصف الخاص
بنوع بعدم الشمول لجميع افراد ذلك النوع كما فعل ذلك فيما سبق عند بيان الخلل
في **الحاشية** على الاول لان الحكم بعرض خاص بنوع اى ببعض افراد الموضوع على
جميع افراده وعلى الثاني لان الحكم بعرض بنوع ما غيرت كل جميع افراده وعلى الثاني لان الحكم
بعرض خاص بنوع ما غيرت كل جميع افراده على جميع افراد ذلك النوع فانما ههنا المعنى
الاول لان اخره وفيما سبق المعنى الثاني لان قوله فيما سبق فصله بذكره على ان المراد بالنوع
هو النوع الاصطلاحي لان ارجاع فمبهمة لذلك القول الى المحذور خلاف الظاهر وان منع
وقد قيل وانما لم يسلك سبيلهم لسورات قوله خاص بنوع اذ لم يسبق له مدخل في المعنى ههنا
بخلاف ما سبق كما لا يخفى على من تأمل هذه النسخ **فان** ذلك الغلط وذلك الحكم واما
ما اشار اليه فيما نقله ههنا حيث قال السبب في اختصاص الناقلين ان الموضوع من
مذكور ههنا فمذكور بنوع على ان المراد نوع منه ولم يكن ذلك في حيث الخوف وان المراد
اختصاصه بالنوع على وجه لا يكون ملائمة فانه يمكن مثل هذا ان يدخل في حيث الحد
ايضا بل المراد على نوع من المحذور انتهى **قوله** هذا الخلل مرفوع بقوله فيما سبق فصله
لان الضمير راجع الى النوع بل الجواب ما ذكرناه وفيه نوع ردة على النقاش ان كان وان
لان هذا الخلل لا يسبق لكه سبق بالتمام **قوله** وانما اى وان لم يفسر بذلك ولم يفسر الوصف
الخاص بعدم الشمول ايضا لبنم التعليل ولم يلزم كذبه الموجبة واسا ليد ان الكلبين بل
بلان صوب الموجبة للكلية وكذب اس ليد الكلية فلا بد من لزوم الاختلاف في الكمية
في المحصورات مع ان الكلام في **قوله** الجواب بتحقيق هذه المقام يحتاج الى تمهيد مفيد
وهي انه انما يرد السؤال بالاستدلال اما بان يكونه الاول مغنيا عن الثاني لان الثاني عن الاول
واما بان لا يكونه لشيء من ذلك في المقام **فان** هذا انما علم ان اختصاص الوصف بنوع

في الموضوع له الاسم ان احدهما ان يكون بالقياس الى جميع ما عدا ذلك النوع سواء كان
ما عدا ذلك النوع خارجا عن الموضوع او نوعا اخر منه **والثاني** ان يكون بالقياس الى
نوع اخر منه **فعلى** المعنى الاول يكون قولنا لا تشترط في الموضوع ما لا يشترط في غيره
لكن باعتبار افادته الانتفاء عما خرج من الموضوع فقط بقوله لا تشترط في غيره ولا انتفاء
عن نوع اخر مع ان الانتفاء عما خرج من الموضوع لا ينافي في الكلام المذكور **واما اذا**
على المعنى الثاني بقرينة المقام وقدر ما هو الحق منه بقوله ولا تشترط في غيره فلا يشترط ان
الحق ليس الا ذلك فيكون عليه **وقد علمت** ان لو حمل الانتفاء على المعنى الاول لزم الاستدراك
في المقام لكن لا بالمعنى الاول بل بالمعنى الثاني ايضا **والثاني** ان لا يشترط في غيره
لما افترق على قوله ولا تشترط في غيره لان كافي في المقام لكنه اذا اجماع والتفصيل ولا يجوز فيه
فان قيل به ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان الاستدراك لازم على كل تقدير بل غاية ذكر الانتفاء
عن نوع اخر من في الاستدراك على عدم صدق الموضوعية الكلية في غير ما جازى الى ذكر الانتفاء
ولو كان بالقياس الى نوع اخر فان معنى اختصاصه عن نوع شبيه له وانتفاء عن غيره
وفان انتفاء مخرج به والشيء مما لا دخل له هنا فباعتبار الشق الاول من معناه بلزم الكلام
والشق الثاني اجبت فيكون مستدركا بالكلية **ولعل** مراد القائل بان مستدرك وهو
الشيء الثاني هو هذا او ما ذكره في الجواب بالاجموم **وقد علمت** ان الانتفاء على
وجه الاستدراك فيكون عليه **فقد علمت** ان الاستدراك في موضوع لا يشترط في غيره
به **وقد علمت** وجه الاستدراك بالمعنى الثاني على وجه واضح فلا حاجة الى التكرار والاعادة
فقد علمت ان الانتفاء في بعض الافاضل لعب الحسن الفاخر حاصل ما ذكره في الجواب
ان كون النوع خاصا بنوع من الموضوع يحتمل كونه خاصا له مطلقا ووضاهة بالاضافه
والمراد ههنا هو الثاني فذكره بهما **والثاني** ان محتملا للمطلقه والاضافه ثم
عقبه بما يعين ما هو المراد ليكون اوقع في النفس فالنفس هي الكثرة وفي الجواب المذكور
ح لا بد الى دفع استدراك قوله ولا تشترط في غيره فان الابهام حاصل بقوله لا تشترط في غيره
النفس بقوله ولا تشترط في غيره ولا بد من شيء من هذا القول ولا تشترط في غيره

بهما لا يخفى على ان المقام مقام الاستدراك على عدم صدق الموضوعية الكلية ذلك لا يتوقف
على كون النوع خاصا له ايضا فبني نوع من الموضوع بل على تقدير كونه خاصا له مطلقا
له ايضا لو جوب انتفاءه عن نوع اخر من الموضوع ايضا فقوله المراد ههنا وهو الثاني محتملا ايضا
الاضافه على ذلك **والثاني** ان يقال ان موضوع من الموضوع دون نوع اخر منه كما قيل **فقد علمت**
بحوزان يكون مراد القائل ان كونه في الشيء ليس في غيره فلا بد من عليه ما اوردته في الشيء من
الاستدراك لان الحق دفع الكثرة في كلا القولين **فقد علمت** ان كونه اياه المراد
هو الابهام **فقد علمت** ان قوله خاص بنوع من الموضوع وان احتمل الخاصة المطلقة
اي الانتفاء عن جميع ما عدا ذلك النوع لكن المتبادر من هذا هو الخاصة بالاضافه والتميز
في الخاصة بالاضافه هي بالاضافه بالقياس الى ما عدا النوع الاخر منه اعني بالقياس
الى النوع الثالث بالقياس الى نوع اخر من فلهذا ذكر قوله ولا تشترط في غيره ببيان اختصاص
بالقياس الى الخارج عن الموضوع فعقبه بقوله ولا تشترط في غيره كدفع الخلاف وتعيين المقام
وهو الانتفاء عن النوع الاخر منه والفرق بين الجوابين ان خلاصة الجوابين مبني على
ان ما ورد السؤال بالكتب راك في مثل هذه المقام بان الثاني معنى عن الاول لكن
تعقيب قوله ولا تشترط في غيره بقوله ولا تشترط في غيره لاجل الانتفاء والتعقيب ما هو
المراد منه من ان معنى الانتفاء بالقياس الى نوع اخر من الموضوع على تقدير جواب الجواب المذكور
واما على تقدير جواب الراد فللجمل والانتفاء ودفع ما هو المتبادر من معنى الخاصة
الاضافه بالقياس الى الخارج عن الموضوع وتعيين ما هو المراد من الخاصة بالاضافه بال
بالقياس الى نوع اخر منه **فقد علمت** ان الاستدراك بان خصوصية اياه **فقد علمت** ان هذا الاستدراك
يحصل عند الاكتفاء بالانتفاء ولا يشترط ولا يشترط فلا حاجة الى التوسط فلهذا انتفاع
للاستدراك فثبت ان معنى **فقد علمت** ان حصول الاستدراك عند ذلك الاكتفاء مسلم لكن لا
لانستلزام عدم الى جهة الى التوسط وانما لا يحتاج اليها لولم يفسد المقام ولا نستلزام
الاستدراك ايضا **فقد علمت** ان قوله لا تشترط في غيره اذا اطلقت يتبادر منها الى جهة
المطلقة لكن لا في النوع بقوله من الموضوع شيئا من المراد ههنا هي الخاصة الا

الاضافه بالقبيل الى نوع اخر منه لا الاضافه بالقبيل الى نوع ثالث فتعبر المتبادرة
 فلا يحتاج الى التفسير فيقع الاستدلال في قوله ولا نشأه على توجيها الرادوان لم
 يقع الاستدلال في قوله ولا نشأه به ومن ههنا علمت ان قوله في ذكر الاختصاص
 مع ما قبله كما انه دفع للاستدلال في قوله ولا اختصاص به فكذلك هو دفع للقول
 في قوله ولا نشأه **قوله** وظهور الفرائض انه رد على النفاذ في حيث قال ضميمته
 وسلبه واختصاصه وانتفاءه وانما في الموضوع وضميمته في الموضوعين وضميمته في مواضع
 مما فلا في الموضوع وضميمته في النوع في الموضوع ولا يخفى ان مثل هذه الاضافات لا يليق
 بالشروح **اصلها** انه اذا وجدت الفرائض المعينة دلت على مرجع كل منها ونبأ الله
 الاذهان الى المعاني المقصودة منها من غير كلف وتعب فلا محذور فيه بوجه من الوجوه
 فلا حاجة الى بيان من مثل هذه الاحتمالات في مقام البيان وفي مقام الى ههنا
 وقد بينت الفرائض فيما نقلت عنه فقال رحمه الله ارجع الى الموضوع الثلاثة منها في لفظ كلمة
 واثنان في منه والضمير الاول لا يتوهم فيه شبهة افلا وصحت دأب الكلام على ان
 الحكم على الموضوع كلمة وضميمته في قوله سلب عن كلمة وانما في الحكم بوجوب اية وايضا في علم
 منه ان المراد نوع من الموضوع فضميمته في قوله بنوع منه وقوله نوع اخر منه يرجعان اليه
 الخ **الارجعة الى الموضوع** فالقوله فيها انه علم من صور الكلام ان الموضوع محكوم به فيكون
 ضميمته وسلبه وانما في الموضوع وايضا ذكر على انه مختص بنوع من الموضوع فظهر انتم
 وانتفاءه راجعان اليه ومنه حكم بوجوب ضميمته راجع الى نوع من الموضوع انتهى **البعض**
 الكمال وانما ضميمته بان فهم المعنى في المقصودة منها لا يستلزم الا بعد تخصيص الفرائض المذكورة
 وذا كان ان تحصيلها يحتاج الى كلف ومعان نظر في اطراف الكلام ولعله لهذا قال
 النفاذ في ما قاله والا فهو ليس بما نقل عن هذه الفرائض وليس بمشبه في ارجاع هذه
 الضميمة الى ما اجعلها اذ في بيته فلا يليق التشنيع عليه بان من الكلف عليه مجمع هذه
 الضميمة مع اقتضاء الفرائض المذكورة لم يبق بالشروع في مثل هذه الشرح فثابت بالان
 انتهى **قوله** الكلام فلا وجه لسلب الالباب في مقام الخ بوجه الاحتمالات مع اقتضاء الفرائض

وايضا ان من شئ عليه لم يقل انه مشبه في ارجاع هذه الضميمة الى ما قبل ايضا انه غافل عن
 هذه الفرائض بل يقول ان هذا المقام من المقامات الحاشية الى الاضافات مع اقتضاء
 الفرائض فكيف يليق بملأ هذا الطعن مثل هذا التحقيق فعلم هذا مقصود الموقوف
 من نقل هذا التشنيع فيما نقلت عنه اما اشارة الى ان هذا الكلام المحقق بليق بملأ هذا
 التشنيع في مثل هذا المقام واما اشارة الى ان مثل هذا التشنيع وان كان لا يفي بهذا
 الكلام لكنه خلاف الشاؤب لانه فاضل كامل محقق وان غفل في هذا المقام **قوله** كما سلف
 عند سابق قولنا ان لازم مع ما ذكرناه وقوله علمت مرارة فلا ما لا يقل **قوله** من فرق
 بين القصد والنسبة الفارق هو ان ما في حيث قال فان قلت ما الفرق بين القصد
 والنسبة قلت الفرق ان يكون في القصد اشارة الى التعيين في اللفظ نحو ذلك والبعض
 ليس بالانسان بخلاف النسبة **قوله** فقولكم في الفرائض انما نقلت عنه ههنا فان القصد كالنسبة
 من افعال القلب ليس فيه اشارة لفظية الى التعيين **واذا** ذلك من طابق افعال الالفاظ
 فجعل احداهما شبيهة لفظية الى التعيين دون الاخر حكمت انتهى **قال بعض الكمال**
 يمكن ان يقال ان مراد الفارق ان الفرق بين القصد والنسبة باعتبار ههنا ذلك
 لان الفرق بينهما مطلق كذلك فيهما ذكره عين ما ذكره في قوله فافهم انتهى **قوله**
 نعم لو لم يكن العطف على قوله يقول ظاهر لكن الظاهر ان يكون قوله **قوله** ما معطوفا
 على قوله يقول ويكون المعنى وان بنوى بل السوق بدل على هذا فلا يكون القصد مستملا
 في المعنى الاول والنسبة في الثاني بل استعمال القصد في كلا المعنيين فلا عيب في ههنا
قوله جاز كذا في معاني يكون الحكم فيها بوضوح خاص بنوع من الموضوع ويريد البعض
 فيها خمسة رجال مثلا وبشيت ذلك الخ من الثلاثة منها دون الاثنين فانه يمكن
 بعض الانسان كاتب لا نشأه والكاتب عن الاثنين منهم ويكتب ايضا بعض الانسان
 ليس بالكاتب بشيء الكتاب لثلاثة منهم **قوله** والحكم بان الثانية انه رد على النفاذ في
 حيث قال الحكم في كلامه الجريئين على ما صرح عليه انه بعض من الموضوع من غير تعيين محض
 لوقوع التعيين فان اريد تعيين ذلك البعض كان شافيا وان اريد تعيين البعض

من وجه نوع ضيق
 كانت يظهر بان متر

على وجه بصرف **ورده** بعض الكثر بان هذا على تقدير صحة ما ذكرنا قوله على وجه بصرف رأس علم بان لا يندفع الا براد على الظاهر انتهى **اقول** الظاهر ان ما ادعاه الجيب ما ذكرناه ولو سلم في حق ان يكون قوله على وجه بصرف لا داخل عكس القضية الكاذبة وايضا المقادير لا يبراد بان وجه كان فلا ما لبقوله على انه **قوله** ولمنوا الى ولاجل ان المراد ان يلزم صرفه صرف الاصل فتر اناج هذا القول بمعنى الرتبة الى القول على تقدير بصرف الاصل له بقدر لفظه على تقدير **انه** ثم انه في بطلان النسبية على امثال هذا التقدير اذا النسبية بيان وهذا بيان ايضا فلا ما لذكره بعضنا فانظر ان لا يصح ان يكون ذلك بياننا وانما هو افادة في البر على التوفيق وكانت اخذ الى الخارج وليس كذلك **ثم** ان بعض الكثر ان قوله تنبيهها على ان الحكم اه على الاصل النسبية وقوله لمنا تعليل للنسبية المعكلة بالنسبية المذكور وقوله الثاني انما راجع الى اللزوم على لعكس قوله ولمنا التخرج بعبارة الرتبة فاما ما انتهى **اقول** الظاهر ان قوله ولمنا على النسبية باعتبار رتبتي على اللزوم ولو ابداهما وقوله تنبيهها على له ايضا لكن باعتبار افادته ان الحكم بصرف الاصل لا يجوز ليس بجيب نفس الامراء وان قوله ولمنا على النسبية الثاني باعتبار الاصل اللزوم وقوله انما لا اعلة باعتبار ان اللزوم موعده بهي **ثم** كما مر اي في اول الجيب التناقض من ان مطلقات الجليات في العلوم تحمل على الضرورية ومطلقات الرتبة على اللزومية **قوله** فالا وادفع ما عسى ان يتوهم اه خصه بذلك الوقع لان اللزوم ليس بظاهر منه وخصه الثاني بالرد وان حصل به الوقع ايضا لان التوهم دفع بلا وادفعه سبق حتى دفع فاشيا **قوله** على ان الاكشاف ومجدة التحويل مشوا بيقا والكيفية بما يعنى ما اعتبره تحويل المفردين ولم يوجب امرا ابراهيم عليه السلام ان التناقض في الكيف لازم بين اصل القضية وعكسها فكما يندفع هذا النقض باعتبار اللزوم بينهما فكذلك يندفع بالاعتبار وظاهر مفاد التوفيق **ثم** ان مجدة التحويل وان هو التوافق في الكيف لكنه لا يشتر التوافق في الكم بتوفيقه **قوله** على وجه بصرف وايضا ان اعتبار الكم في طرف الموضوع فلا يترك التحويل عليه وان لم يدر

على عدمه ايضا فلا ما لا يقبل من ان الاكشاف ومجدة التحويل مشوا بيقا والكيف فكان مشوا بيقا والكم ايضا فكوا اعتبارا لحد الثوارين يلزم ان يوجب الاخر ايضا وهو فاسد فالتحويل في دفع النقض المذكور انما هو على اعتبار اللزوم لا على اعتبار التوافق انتهى **اقول** قد علمت وجه الاعتبار فلا حاجة الى الاعادة **قوله** فهو عكس **اقول** هذا ايضا بظاهره يدر على انه عكس اصطلاحى ودخل في التوفيق وانما لم يدر جواب هذا العكس والايجاب حيث قالوا عكس الوجبة الملكية هو الموجبة التجزئية لانهم لا يجتنبون عن احكام القضاء بالا على الوجبة الكلية بمعنى يجتنبون عن احكامها على وجه يتحقق في جميع مواد ذلك النوع **ثم** اعلم ان الحد الموفق لم يوجب ان يكون قولنا بعض الناس يتناولون عكس قولنا بعض الجيوب ليس بالنسبة لعدم اللزوم بينهما واماني مواد المساوات فاللزوم بينهما متحقق بلا شك ولا وهم ومن حكم بان جعل مادة المساوات من العكس دون مادة العموم والخصوص كما في المثال المذكور في حكم محض فقد وهم **ثم** غلط **ثم** فالقول ما ذكره النقض الثاني في الجزئية للشمسية من ان المراد يلزم الصديق لزومه بلا والظاهر يخرج امثا ذلك من التوفيق فان لزوم قولنا كل انسان طلق لقولنا كل انسان انسان انما هو بطرقة المساوات بين الموضوع والمحمول وهذا هو الموافق لما سبق في التناقض من التحقيق انتهى **اقول** بين نوع التناقض ونوع العكس فرق في مادة المساوات لان مواد العكس متحقق في الاصل دون التناقض **قوله** على هذا المعنى فالاصح معنى على المعنى المجازي وخلاصة ان لفظه هذا الى المعنى الثاني وهو المعنى المجازي فالالكراهي وعلى القياس في نحو الضرب بمعنى المضروب لكن الاول احرى بالمقام والاولى قبيحة الحد الموفق مبني على التاكيد وببلا الكراهي على التاكيد **قوله** فلا يتوهم تفرع على قوله ما ذكرناه معناه حليفه يوفى بطلان اده يعني ان التوفيق المذكور ليس بغيره للعكس المعنى المجازي والقضاء المذكورة افراد له بالمعنى المجازي بل هو توفيق للعكس المعنى الحقيقي وتلك الفقا بالست افراد له بالمعنى الحقيقي فلا يرد بها على ذلك التوفيق بان لا يصح في على شي منها بل يوصف في عليها

توقع الخلل فيه فعلى هذا يكون للعلم ان يخرج رد ذلك المورد الذي هو ان راج الحقيق
 الشرازمي **قوله** لان الموجبين المتكئين العامة والخاصة لا تنفك ان فلا يصح
 قولهم فعكس الكلية الموجبة جزئية **قوله** ولان السوال السبع وهي الوثبتان والوجود
 بيتان والمتكئان والمطلقة العامة واعمال السوال السبع ان كانت التي اخصها الو
 قنية اشارة الى ما استدلوا به في مقام فكانه فلا اخصها الوقنية وهي ما تنفك
 واذ لم تنفك الاخص لم تنفك الاعم والمورد منها او بما بعده هو العلامة الشرازمي و
 حاصل الايراد ان تلك السوال السبع لا عكس لها اصلا وان ابين الجزئين الى
 الخاصتين لها عكس فلا يصح قولهم عكس الكلية الامة مثلها على الاطلاق
 ولا قولهم لا عكس للجزئية الامة كذلك بل الجواب ان محمل الاول على ما عدا هذه السبع
 والثاني على ما عدا الخاصتين **وحاصل الجواب** ان للمصنف نظره على المطلق ولم يتوقف
 ببيانها الموجبات في هذه الكثرة ولم يراع هذه التفيدات فكانه فلا فعكس الكلية
 للموجبة المطلقة جزئية موجبة مطلقة وعكس الكلية الامة المطلقة مثلها وحاصل
 وعكس الجزئية الموجبة المطلقة مثلها ولا عكس للجزئية الامة المطلقة اصلا **قوله**
 وجبت وجبا نعلم الموجبين كانت جواب عن سؤاليهم رد ههنا وهو ان انواع القضايا
 لا تخلو عن الجهار وقد يتحقق الانعكاس في الافاق الثلاثة باعتبار بعض الجهارات
 وقد لا يتحقق باعتبار بعض اخرى فكيف يمكن بالانعكاس في الاولين وبعده في الا
 لاخر **وحاصل الجواب** ان الحكم المذكور باعتبار الكثرة باعتبار عدمه فلما وجد الانعكاس
 في اكثر مواد الاولين حكمه بالانعكاسهما ولما لم يوجد في اكثر مواد الاخرية لم يبق اقلها حكموا
 بعدم انعكاسه فيكون الحكم مبنيا على الكثرة وعدمه على الاقل **وكانه** اشارة الى جواب
 اخر في هذا المقام بان المصنف بنى هذا الحكم على ما هو الاكثر والمورد وغفل عن هذا البناء
 وبنى السؤالا على ما هو الاقل **وحاصل الجواب** انه وانما ينبغي بان حكمه اذا بنى على مذهب الفارابي
 في اخص الموضوع وعلى مذهب النصفيين في عدم انعكاس الامة الجزئية لم يتوجه
 الايراد الا في الاول والثالث **قوله** وانما السوال الكلية كثر فانه في الست اباقيه **فالجواب**

ان وفيه ان انعكاسها وان كان كثيرا في غيرها الا ان عدم انعكاسها اكثر بالنسبة اليه فلا وجه
 لا اعتبار الكثرة عند وجود الكثرة انتهى **قوله** في الجواب عما باعبار ان الوجود اكثر في
 من الوجود واما باعتبار انعكاس وان كان اقل انواعا لكثرة افراد او تحقق واما
 باعتبار الجارية الى بيانها بصاحته فكل من انعكاس **وابن** الست من الجوارح مع كون
 سوال المطلقات اكثر انواعا بفا فلا يرد عليه ما اورد عليه **قوله** فزاراد بهما المحاور
 والموضوع فيكون كلا النوعين على نسق واحد ويكون ههنا البيانه مملو بما سبق من
 الاخص فنصار على الافتراضات المحلقة **قوله** وفوقه الفاعل هو الكمال في **قوله** وازاد
 بنقيض الطرفين اه اعلم ان القدماء عرفوا عكس النقيض بما ذكره المصنف وذهبوا الى
 ان الموجبة الامة تنفك عن جزئية كلية بعكس النقيض والموجبة للجزئية لا عكس لها
 والابتن تنفك عن جزئية جزئية فيكون حكم الموجبات في هذه العكس الحكم المو
 السوال في عكس المستوى حكم السوال ههنا الحكم الموجبات في **قوله** على الاول ان
 اذا صدق طرح بصدق كلاما ليس بليسج والاصدق بعض ما ليس بليسج وعكس
 ههنا بالانعكاس المستوي الى بعض ليس بصدق كان الاصل طرح بصدق وقما عن بعض
 عليه لما افرونا ان لا نسلم انه لو لم يصدق كما باليسج لليسج لصدق بعض ما
 ليس بليسج بل الصادق على ههنا هو الامة الجزئية اعني ليس بعض ما ليس ب
 ليسج وههنا اعني قولنا بعض ما ليس بليسج لان ههنا يتوقف على وجود الموضوع
 بخلاف الامة وصدق الاعني لا يستلزم صدق الاخص فلم يثبت لهم التولية والجواب
 بكون ما ذهبوا اليه وغيره والتوقف وقالوا هو عبارة عن جعل نقيض الجزئية الثاني
 او لا وعين الاول ثانيا ولما كان احد اخرهم مبنيا على ان يكون المراد بالنقيض هو النقيض
 بمعنى العدم والتوقف على وجود الموضوع لا النقيض بمعنى السلب ايجاب عن الحدائق
 الحقيق بان المراد به هو النقيض بمعنى السلب لا بمعنى العدم ولا يكون العكس موجبة
 سلب الطرفين وصح لا يتوقف على وجود الموضوع لانها ما اوردت سلب الامة البسيطة
 كما بين في محله **قوله** ان محمولها لازم لموضوعها اه واعلم ان المقادير من نفس الموضوع

هو امتناع الانفعال وفيه يحجب اللفظ على ما يشاء من هذه النكاحات التي على ما
 يشاء وفي كل ذلك من اختصاص بالضرورة وبسبب الغضا بالكلية ضرورة ان فاسد الى
 التوجيه فوجهه بان المحور لازم الصدق في موضوعه من جهة من الجهات فبما ان الممكنة
 الخاصة بلزم صدق محورها على موضوعها بالامكان الخاص لكن رفع محورها ببعضها فبما ان
 موضوعه بسبب البسبب كما بين في محله **فاما** كان اعتبار اللزوم في جميع القضايا باعبارها
 وغاية التلطف وكان كلام الشارح اعني وعدم اللازم مستلزم لعدم اللازم فحاشا الى اعتبار
 ان الجهة من جهة المحور اذا اللازم عنده هو المحور وهذا التلطف ايضا غير المحسوس في حق
 توجيهه وقال **الاول** **الاستدلال** على عدم الانفعال اعني على الدول لم يؤيده المفعول
 الا ان بعض الموجهات تنعكس وهو ما عدا السبع اعني الوقيان والوجود بينين والتمسكين
 والظلال العائرة دون بعضها الى ذلك السبع ثم يرد عليه ان يكون راد على ظاهره
 الشارح والمصنف ان يفيض كلامه ان يكون الموجبة الكلية منعكسة بجميع الجهات وليس
 كذلك لانها لا تنعكس في السبع المذكورة **وهو** **الرفع** ان عدم اللازم مستلزم عدم اللزوم
 اذا لم يوجد مانع من الموانع وقود وجوب المانع في بعض النوى لا ينعكس كما بين في محله فان رفع
 ما ذهب اليه **فاما** **الاستدلال** من ان لا يكون ليس بسببه اذ لا وجه للحكم بعدم انفعال البعض بعد القول
 بلزوم المحور في الكلام انتهى **والاستدلال** في مقام التوجيه ان تلك الجهة قد لا تعبر
 من المحور فلا يلزم انفعالها **الاستدلال** الظاهر اده ان اللزوم واقع بتلك الجهة لكنه
 لا تعبر من ذلك مانع من الموانع لكن الظاهر من كلام النفاذ الى ما سبق من **الاستدلال**
 ويمكن ان يقال ان ليس شتميم للتوجيه المذكور بل هو اعراض عليه بانه يرد على الشارح
 هذا التوجيه ان دليله جازي في جميع الموجهات مع ان الموجهات تختلف في بعضها فان بعضها
 لا ينعكس كالسبع المذكورة انتهى **فاما** **الاستدلال** بان دليله انما يكون جاريا اذا لم
 يكن مفيدا بقوله اذا لم يوجد مانع من الموانع **فاما** **الاستدلال** ان يكون رفع اللازم اده كما في قولنا
 بعض الحيوان انسان فان لزوم الانسانية لبعض الحيوان قد وضع كون الحيوان
 غير ناطق ورفع اللازم الذي هو الانسانية على كونه ناطقا فلا يستلزم رفع اللازم

الشي هو الحيوان فلا ينعكس ذلك الى قولنا بعض الانسان ناطقا **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى
 بالوهم السد وهي الواجبات والعائقات التي هي في الواقع متعكسة الى
 الواجبة الكلية والعائقات الى الوقيان العامة الكلية والتي هي في الواقع العامة
 الكلية **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى كقولنا **الاستدلال** في بعض النوى كقولنا
 انما علم ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية بعكس النقيض اعني ان محورها لازم لموضوعها
فاما **الاستدلال** ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم بمعنى امتناع الانفعال كما هو الظاهر
 المتبادر من كلام الشارح ههنا مبني على ان الغضا بالكلية ضرورة ان فاسد الى
 في بعض القضايا ووجهه ان في بعض النوى ولا بد من مستلزم اده الى ان الكلام ضرورة ان
 ولو باعبارها رجوع ما عدا الضرورية الى بعضها في بعض فلا بد من حكمه **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى
 سابقا **فاما** **الاستدلال** في امور ثلاثة احدها فوجهه ان انفعال الموجبة في الوجهات
 الكسرية لا يلزم وان انفعالها في وجه الكلية كغيرها وانفعالها في وجه فليدفع عدم انفعالها الكسرية
 فلا يصح ان يقال ان انفعالها في وجه الكلية الى وجه الكلية على مستويها
 ولا بانفعال الموجبة الكلية الى الموجبة الكلية على نقيضها **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى
 جميع القضايا باعبارها الى الضرورية وما نوههم من قولنا **الاستدلال** في بعض النوى
 في سبق اما بحال الاستدلال على انما سببه المحقق **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى
 واما بافتراضها انما بالوجهات **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى
 الجهة والعموم بل الحكم باعتبار القضايا المطلقة والخصوص لان المصنف يتعرض لما لم يمت
 الجهة بل التقي بما حده المطلقات كذا نقل عن ابن السكيت **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى
 الجزئية لان ابن السكيت الجزئية من نقيض الكليات الموجبة من المذكورين كل منهما
 نقيض للظاهرة واللازم بين الكليات المذكورين مستلزم اللازم بين نقيضيهما
 اما ان اللازم بين الشئيين مستلزم اللازم بين نقيضيهما **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى
 لازما لا صلا كان الاصل ان لا ينال للعكس وان كان اللزوم معناه من جانب العكس بناه
 على ان الاصل عكس للعكس كما ان العكس عكس للاصل **فاما** **الاستدلال** في بعض النوى

عاجل في اكثر المواضع
 ففسر على هذا
 حتى عناه مثلا

فان فيما نوافد ولا بد من هذا الغيب والنام صريح قوله ولولا ذلك اه كما لا يخفى **فالرابع**
اما فاصلا لا يكون الاول بين الاشكال لا بموجب توفيق ما عداه في الانتاج على الرجوع اليه
 بل بموجب التوفيق المذكور انما هو انحصار الانتاج في الاشكال الاول **والرابع** انما يمكن
 لا فربز في كلام المصنف على هذه التفسير انتهى **اقول** التوفيق هو الحكم الذي نقله
 عنه في مقام تخيص العبادات ثم قال ويمكن ان يقال ان هذا الكلام هكنا اول ذلك
 كاف غيره موقوف في بيانه انتاجه على بيان الرجوع اليه كما يستدعي قوله فيكون انتاجه
 انما يعلم برجوع اليه والاشكال ان الموقوف عليه في البيانه ثابتان يكونان بين الموقوف
 في صحة قوله ولولا ذلك كان غيره من غير ان يحتاج الى الغيب المذكور انتهى **اقول** هذا
مستحق في تفرقة خلاف المتبادر ان المتبادر هو التوفيق على ذات الرجوع اليه لا على
 بيانه الرجوع اليه وخلاف سوق المقام ايضا لان السوق بيانه توفيق ما عدا الاول في الانتاج
 على اصلا الرجوع اليه لا على بيانه **قوله** واشتمل على هكنا يريد ان ام الشرح ان المراد
 بالرجوع اليه هو الاتي على هكنا والارتداد اليه سواء كان بالفعل او بقوة الارشاد
 بالفعل الذي هو الابدان في المستعمل في بيانه الانتاج مقلدا لخلق والافزاه
وهذا ان الانتاج لا يتحقق الا بولي الذي يتضمن هكنا الاشكال الاول سواء كان
 ذلك الولي على هكنا بالفعل او لم يكن عليها وسواء عكس التفسير على هكنا او لا
 لان حقيقة اليه هكنا والولي وسط مستلزم للمطلوب حاصل للحاكم عليه وان جرد الدلالة
 ان يكون موضع الصواب موضع الكبري وكلاهما لا يتحققان الا على هكنا الاشكال الاول
والثاني انتاج في الحقيقة فذلك لا يقع التمكن على تصور الولي على هكنا
 كما ان العوام لا يفهم على تصور دلائل وجودة تعالى وكما ان الاستحسان عند بعضهم
 معنى يقع في نفس المتصور ولا يمكن التعميم مع انه دليل حكم فينبغي دلائل الانتاج بالخلق
 والافراض وغيرهما ايضا **ظاهره** **وكان الخلق** والافراض وغيرهما من الطرفين
 على كلا الطرفين ومن ضمن على هكنا الاشكال الاول ولربما ينتج وكذا قال كما ان لا بد
 من انتاجها والمواد الى الضرورية كما سبق فذلك لا بد من انتاجها والمواد الى الضرورية فمقتضا

للتل

للتلوه في الاشكال الاول لا غير **قوله** فلا برهان اصلا قال فيما نقل عنه برهان عليه ان
 كان هناك امر لا انتساب الى مجموع النتيجة لا الى طرفيها كما في الكنت ثبات نعم لو لم يثبت
 امر لا انتساب الى المجموع ولا الى الاجزاء فلا برهان اصلا انتهى **واجيب** بان المراد بكون
 الامر المتنسب ما هو ام من ان يكون محرجا او انتزاعا في صورة الكنت في بوجوه ذلك
 الامر الانتزاع فان قولنا ان كانت الشمس طالوت فانها لم توجد بكثرها طالوت في قوة قولنا
 النهار لازم لطلوع الشمس الموجود ولما هو لازم لطلوع الشمس الموجود فهو موجودا
 فانها لم توجد في شدة انتزاع **اقول** ظاهر الجواب لا يطابق السؤال الا ان يقول بان
 يكون انتساب ذلك الامر الذي الى مجموع النتيجة محرجا في الكنت ثبات كافي في الانتاج
 من غير حاجة الى انتساب الى طرفيها وان لم انتساب الى طرفيها ايضا انتزاعا في مواد
 الكنت ثبات **والجواب** **اقول** انما بد على تحقيق الانتساب الى الطرفين انتزاعا في تلك
 المواد ايضا لا على عدم كفاية انتساب ذلك الامر الى مجموع في انتاج تلك المواد بدون
 انتساب الى طرفيها والكلام في هذا ما في ذلك **فعلا** **هذه** الابصحة الجواب ان يتبع ان
 الاعتبار الى انتساب ذلك الامر الى طرفي النتيجة ولو انتزاعا او بطريق التضمن الى انتساب
 الى مجموعها وانما اعتبر الانتساب الى مجموع باعتبار اشتمال ذلك على الانتساب الى
 الطرفين انتزاعا او بالتضمن **وكما** امر وجد اني لكن الكلام في ذلك **وقد اوجيب** بان
 الكلام في الافرة انبثا وانحصار برهانها في الاشكال الاول فلا بد من الكنت ثبات
 مع انها عند المصنف راجعة اليها ايضا انتهى **اقول** هذه الجواب صحيح على ظاهره لان كلام
 في الافرة انبثا على ما سبق لكن كلام المحقق مبني على تقدير تغير المقام على وجه
 العموم حيث بنى الشرح هذا المقام على قوله ان حقيقة البرهان وسط مستلزم للمطلوب
 وعلى قوله ان جرد الدلالة ان موضوع الصواب موضع الكبري وفقرتهما و
 وجه العموم كما هو الظاهر من نظرنا الى المقامين المذكورين **فالرابع** **انما** فان قولنا
 ان كانت الشمس طالوت فانها لم توجد لكن النهار ليس موجودا فاشتمل
 بطالوت في صورة الكنت ونقبض الثاني يكون في قوة قولنا طلوع الشمس ملازم لوجوده

المعروف ولما هو ملزوم لوجودها المعلوم معروض انتهى **قوله** هذا غلط لان
طلوع الشمس ملزوم لوجودها المعلوم لا لوجود المعلوم وايضا الوجود
المعروض في ذاته فكيف يحتمل في محله وصدق الظاهر في مقام الكبرى ان يقال فمعلوم
ما معروض **قوله** ان الحق في هذا المقام اما ان يقال ان هذا في غير ما يتضمن حقيقة
الاول ولا يقع المحكم من التوجيه واما ان يقال ان هذا في قوة قولنا عدم طلوع
الشمس ثابت بان عدم طلوعها ملزوم لعدم وجودها وطرا ما هو ملزوم لعدم
وجوده فعوم ثابت لعدم طلوعها ثابت **قوله** لم يستلزم انتساب المطلوب اليها انت
المعروض **قوله** المحكوم به الى المحكوم عليه **قوله** فلا يعلم الانتاج الا بذلك اي بان موضوع
الصرفي بعض موضوع الكبرى **قوله** المعنى فلا انتاج بدون ذلك فلا علم به اذا العلم تابع للمعوم
فلا معلوم فلا علم فانه في العلم لا يعلم الانتاج الا بذلك لانه اذا لم يكن موضوع الصوري بعض
موضوع الكبرى لم يقع الانتاج واذا لم يقع الانتاج لم يقع العلم به بغيره السابق والسبق
ايضا فان **قوله** ما ذهب اليه بعض الحكماء من انه وفيه منع ظاهر لجواز ان يعلم بغيره ذلك ايضا
مما بغيره الاية الا ان يقال المراد لا يعلم بغيره الانتاج الا بذلك ولو حذفت العلم من البين
كما حذفت عنه **قوله** فلا انتاج في نفس الامر اذ لم يرد عليه ذلك انتهى **قوله** بعض الافاضل
ويحتمل ان يكون المعنى لا يعلم انتاج غيره الا بالاول والاول لا يعلم الانتاج مطلقا ابا
لاول انتهى **قوله** بعض الافاضل بعض عبارته مشوبة بسببية للانتاج في نفس الامر
بعضها بلعلم به ونحن لن سلمنا الثاني فلا شك الا بالاول فنتدبر انتهى **قوله** هذا غير
وارد لانه انتفي في موصلة عند المرفوع الا بعلامته اي بعلامته رجوع ما عداه اليه
ولما لا ما عداه عليه ويدل على هذا **قوله** فيكون انتاج ذلك الغير انما يعلم برجوعه
الى الاول او بعلامته صفة البرهان ووجوب الولاية وبوجهه **قوله** ان سواد
شرح بها ولا يوفق احتمال **قوله** في فروب لا يقدر على الفهم الثاني نحو بعضه ليس
بوطرأب فال بعض الحكماء لا يقدر ولا يعلم لا يمكن كما قال الابرار اذ يمكن الرد
الى الاول في المثال المذكور بان يقال طرأب يستلزم ما يشي من اليسر وينعكس الى

منه ليس **قوله** الشرح **قوله** على ردها الى الاول اي على ردها اليه بطريق بيان
الاشتمال فلا يرد عليه الا ان يقال على ما جاءها اليه وبها الشتمال على صفة **قوله**
اي فلا يعلم ما ذكره اذ انما فتر بذلك ولم يفر فلا جمل ان العقل لا يحكم بالانتاج الا بعلامته
صورة الاشكال الاول ترى العقل يحكم بان ما يخفى فيه الرجوع الى الاشكال الاول خفي فيه
ذلك الانتاج لان قولنا ان روح ولا تظن يدرك على ما فتره ولان السوفى ما فتره وايضا
المبادر من **قوله** وهو السبب للانتاج والفقير ان يكونه الاثارة الثانية التي صفة
اليه هان وجهه الولاية وهو هذا **قوله** لا يمكن ان يقال دفع ما يتوهم من انه يصح
الاستدلال المذكور على ظاهره من خبره اليه الى التوجيه المذكور ولا خطا ولا محصر في ذلك
الاستدلال **قوله** لا يطرأ على خبره ان الاستدلال بانتهاء دليل العلم بالانتاج مطلقا
على انتفاء العلم به بانتهاء دليل الانتاج على انتفاء الانتاج فالاول ليس بخطا و
ان كان الثاني خطأ **قوله** ان المصداق ان بعضه الضروري لا ارشاد فكل ذلك
يبين بطريق الخلق من احوالها على ان دليل العلم بالانتاج ليس بمنجم فالارشاد
فلا يتوهم ذلك التوجيه في صحة فحاش الانتاج الاستدلال في صحة التوجيه الذي ذكره ارح
الحقق **قوله** يكون فله الانتاج وهذا ظاهر وفيه بان المراد من الرجوع ما يكون بغيره
الاستدلال من الغير كما يكون بغيره العكس من غير ما يكون بالاستدلال اليه كما يكون بالحكم
على القضية البتة بانها في حكم الموجب ثم يجعلها الصوري مثلا كما سيفعل في باب
منه في ذلك لكنه خلاف الظاهر **قوله** فقولنا انتفاء العلم به يعني ان المصداق يستدري
بانتهاء دليل الخاص على انتفاء المصداق بانتهاء العلم على انتفاء المعلوم فيكون
التوجيه بما ذكره الشرح المحقق ان اخصار علم الانتاج فيم ذكره كاشفا الى على ما اشار
اليه بل وجب ان قلنا ان انتساب الامر الى مجموع النتيجة ليس كافيا للانتاج فلا
يرد ان هذه التوجيه يتوقف على ان يكون علم الانتاج منتهى في فحاشا ذكره من حقيقة البرهان
ومنه الولاية وان يكون الانتاج معلوما وبها كما اشار اليه في تشرته وهو
لحق منع لجواز ان يكون للانتاج علمه احيى والفقير بان الاخصار والانتساب

ظاهر لا يحتاج الى ابيانه لا يفي في مقام النزاع التمسك بالان يقال يعلم ذلك بانقضاء
جميع الفروض النتيجة كما ينبغي الاشارة اليه **قول** ولما كان انحصار النتائج في قول المشهور
وذلك بان هذا التعريف يقتضي ان لا يكون شي من الاشكال الباقية المشتملة على شرط ابطال
انشائها منقضى وان لا يطلق البرهان على ما ورد على الفروض المشتملة على شرط ابطال النتائج منها
ايضا بطريق الحقيقة مع ان المشهور ان الاشكال الباقية المشتملة على شرط ابطال النتائج متجيزة
في نفس الامر لكن النتائج خفي فاصحح الى ابيانه اما بالرد او بالخلق او بالافضل وان
البرهان يطلق على الفروض المشتملة ايضا بطريق الحقيقة **وصالح الجواب** ان هذا
وان كان مستبعدا ظاهر انما ينفى للمشهور ولكنه ليس مستبعدا في نفس الامر بل هو الصحيح
وما هو المشهور ليس صحيحا لانه مبني على الظاهر والمباح لا على التحقيق اذ التحقيق هو
ما ذكرناه **قول** انما جاز كون الاوطافا على التوافق اه قال **فيما قلنا** عجمه هو انما جاز على
ان المعنى يتوافق الاوطاف مع الاصول لا يتبين ان يستوعب الحكم الباشمهي **انما هذا** لا يحتاج
عن غيرهم لا يحتاج تفسيرهم الى تفوير مع الاصول الى كل التوافق على عدم التباين
ولان التباين من المبنى هو ما ذهب اليه ما ذهب اليه **قول** فيجوز في الفياض ام مكرز
كان حصوله مما لا يتصور في اوضاعه لا يتصور في مستلزم المطلوب حاصل للحكم عليهم
ولكن في موضوع الصفري بعض موضوع الكبري فيكون الفياض برهانا ولا يرد عليه ما
كان صفواه لانه في الاشكال الباقية فان حقيقة البرهان وجرده الولا فيهما وان
لم تكونا امرتين فيه بعد الرد الى الاول لكنهما متحققتان فيه ضمنا وهذه القدر كاف
ايضا وقد انكر الامام وجوب تكرار الاوطاف بناء على ان مثل قولنا البياض موجود في
الجسم والجسم موجود على الجيوب لا ينتج البياض موجود في الجيوب ان منع عدم التكرار وهذا
في الحقيقة انما انحصار حقيقة البرهان وجرده اليه لانه فيما ذكره **واجب** منع النتائج
امثاله للاختلاف في النتيجة للوجوب للعق فان اذ ابدى كبرى المشاير المذكور يقولنا
لنفسه محمول على الفهم مثلا كان الحق البياض ليس موجود في الفهم انتهى **اقول** انما لا يخيب
ايضا بان نقول والجسم الذي وجد في البياض محمول على الجيوب باعبار ذلك البياض

فنبج مع التكرار **قول** قلت المعنى بالانخذ ان افهم يومه حاصل المعنى ببيان انما ارجح الامور
في الاول لا يتبع بنبجته في الماكرو وفي هذا القول يكون ان يكون المفهوم الذي جعل محمولا
ان يجعل هو عبدة وصف عنوانيا للتواتر في الكبرى يعني بنبج بالانخذ في العنوان وقوله
لان المعنى انما ارجح الاصول ليس في ثمة الجواب بل متعلق لقوله اوصهم ان يكون موجبه
او في حكمها بل اني من ثمة ما سبق من قول ثمة متعلق بالجزء هذا على تقدير تحقق
هو الاصل في نسخة الشرح ظاهر **واما** على تقدير عدمه كما في بعض ما في الظاهر ان متفوق خبر
كان والضميمة للاوطاف ولبسب ثمة وفي خبره **قول** فانه لو جعل صفواه **حاصل** بنبجته
قوله هذا الخبر هذه الموجبة مع الكبرى ان المراد بقوله او في حكمه هو ان البياض المستلزم
للموجبة لكن ليس المراد بنفس البياض باعتبار كونه امرا الموجبة بل المراد الموجبة التي اثيرت
استلزامها واقبحت البياض مقامها او المراد بنفس البياض باعتبار كونه امرا للموجبة
البياض المحمول بل باعتبار ان بعينه امرا موجب البياض المحمول فعلى الاول من قبيل صدق الصفري
واقامة المستلزم مقامها وعلى الثاني لا صدق ولا اقامة منع ان المعنى واحد على كلا
الوجهين **والجواب** ان كونه البياض مستلزمه لا يجوز البياض البياض المحمول ليس ينافي
في تحقها صفواه الاشكال الاول بل يجب ان تكون موجبة البياض المحمول فلا يرد عليه ان هذا
الاشكال لا لغو محض اذ طرأ البياض في حكم موجبة البياض المحمول انما ان شرط الاشكال الاول
ان يكون صفواه موجبة البياض ولا يخفى ان لغو محض **انما لا يرد** لان المعنى هو
الموجبة ان البياض المحمول البياض ثم الصفري في الحقيقة على هذا الحكم انما هي تلك
الموجبة البياض المحمول لا ان قبلة منها ياب البياض كونه بطريق صدقها واقامة
تلك البياض مقامها او بطريق الاطلاق الملزم على اللازم وليس الصفري بنفس البياض
لا باعتبار نفسه ولا باعتبار كونه امرا لتلك الموجبة فقط وانما يتكرر الاوطاف
فيعلم بنبجته نتيجة لانه فعلى هذا كان الموجبة هي المذكورة بعينها انما هي البياض
في حكم الموجبة لتلك الامم المذكور في ما صرح به الى التعميم المذكور بل الشرط الايجاب الصفري
فقط لا الايجاب او في الحكم الاول في تعري للمعنى ودفعنا لاسهام الاختلاف وهو الايجاب

صلاحية الجزئية بانفسها ولا بعكسها محذرا من ان لا يلزم من صلاحية الكل عدم صلاحية
 الجزئية انتهى **اقول** الكلام في نفس الاشارة ولو متوقفا فلا محذور فيه اذا عكس عليه
 مع عدم الحاجة اليه بحد ذاته ولو متوقفا **قوله** ومنهم من قال معنى كلام المصنف ان
 هو المحقق النفس التي وقينع جمهورا من رعين ونص كلامهم بعض النقص والحق
 الحق ذلك النقص حاصل من المحقق الحق ان حمل العكس على القلب تابعه فيه او غصبا
 ما ذكره فيكون معنى الكلام ان الكلية تقع كبرى للاول بنفسها من غير قلب عن حال الكبروية
 كما في الظروف الاربعه اعني ما في الثالث والسادس وتقع كبرى بعكسها اي بغيرها عن
 حال الصورية الى حال الكبروية **قوله** واما عكس الكلية مستباهه توجب من المحقق النفس التي
 على ان لا يحد حيث حمل العكس في عبارة المصنف على المتعارف لا على معنى القلب وقال في توفيق
 عليه ولا يصح حمل على ما هو المتعارف من عكس القضية لان كبرى الشكل الاول المرجوع اليه
 في هذا الشكل لا تكون احدى المقدمتين في شيء من الظروف بل يكون اما نفس الصوري كما في
 الثالث والسادس او نفس الكبرى كما في الباقى واما الرابع المحقق ففيه حمل على العكس
 المتعارف كما هو الظاهر فصر الى ان ما عكس ان ينوهم من ان الجزئية وان لم تصح البرهنة
 بنفسها لكن لا يجوز ان يعكس فيجعل كبرى وانت فغير بان هذا الاضطراب المتين اصلا
 ولا يصلح شرحا لان عكس الكلية لا يكون كبرى الشكل الاول المرجوع اليه في شيء من الظروف
 الستة من الثالث انتهى **قوله** علمت من هذا الكلام ان المعنى في العكس هو العكس
 في اول المرتبة ولا فلا يصح هذا الحكم وقد اجاب المحقق عن هذا التعليل بحمل الكلام
 على المباني وقد بينت وجهه **قوله** فالحق فيكون متا ان المعنى المذكور بطابق المعنى
 وجعل له حاله من غير حاجة الى الحمل على المباني **قوله** الكلام في شرح قول المصنف بنفسها او بعكسها
 وما سبق في قول الرابع لا بنفسها ولا بعكسها **قوله** في ان زيادة في الظروف الستة مبنى
 على ان الظروف الستة في هذا الشكل باعتبار صحة ارتدادها الى الاول وهي بهذا الاعتبار
 مستخرجة في الستة المذكورة والكلام واما عكس الكلية مستويا او عكس نقض فلا يكون
 كبرى للاول في ارتداد شيء من الظروف الستة ولا في ارتداد شيء مما عدلها فلا بد من بيان

استلزامية احدى المقدمتين على هذا النوع يكون قاررا مختصا بالثمة اهلها في الظروف
 الستة المذكورة كما لا يخفى فلا يفتقر بل يجوز للخصم ان يقول يحتمل ان يكون ذلك الثالث
 مزورا او منجته لا بد منه لا فيها كلية احدى المقدمتين **اقول** هذا السنو غلط في صوابه
 لانه في ثبوت ان النتيجة في الحقيقة هو الشكل الاول وما عداه اني ينتج باعتبار مجموع اليه
 فاذا لم يكن احدى المقدمتين كلية فكيف يصح ارتدادها اليه **قوله** واراد بعضهم وهو
 ان هذا الاستلزام هو تطبيق الشرح للمتن على تقدير ان الشرح اراد بالعكس العكس المستوي
 فقال ان ما ذكره الشرح ليس بشيء من قول المصنف اعني فليكونه احدى ما ان هذا الاضطراب
 للمتن ولا يصلح شرحا كما قال في النفس التي بل هذا دليل على استلزام كلية احدى المقدمتين
 من جهة نفس الشرح من غير توقف الى شرح ذلك القول المتفق وبما سيجي فيقول المصنف ذلك اما
 اشارة الى كيفية الرد او الى كيفية الاستنتاج ويحتمل ان يكون لم المحقق النفس التي ان
 الى ما ذكره المصنف حيث قال واما الرابع المحقق حمل على العكس المتعارف كما هو الظاهر
قوله في تفسير كبرى في الاول ان كان ليس من قول المصنف اعني فليكونه احدى ما ان هذا الاضطراب
 بحمل العكس في قول لان الجزئية لا تقع كبرى اه لا بنفسها ولا بعكسها على القلب كما ان
 كذلك في كبرى في ذلك المتن على ما مر فبطابق الشرح والمتن بل غريب لغيره لان
 الجزئية اه لا بد على استلزام كلية احدى المقدمتين من طرف الرابع **قوله** لانه جزئي
 ايضا وكذا لو كان اما اذا كان موجبة فظاهر واما اذا كان سلبية فلان الكلام في صحة
 العكس في اول المرتبة ولا صحة له لان الاول شرط محذور واللازم ان يكون موضوعا له وبنها
 الفقدان من غير دليل على ان قضية الرابع هو الاستلزام لا على كلية احدى المقدمتين في هذا
 الشكل وبنها الفقدان من الاستلزام لا من غير حاجة الى شرح ذلك المتن لان ذلك المتن ليس
 بمرتبط بذلك الاستلزام بل هو متعلق به وافتقار ما سيجي في هذا هو السوفى والظاهر
 ويجوز ان يكون المعنى وبهذا الفقدان اي بقولنا تنصير كبرى في الاول الاستلزام على
 كبرى الاستلزام من غير حاجة الى قول بنفسها او بعكسها فليكون هذا القول مجردا
 لتوضيح ويجوز ان يكون المعنى وبهذا الفقدان اي بقوله لانه ايضا جزئي بنها الاستلزام

على عدم صلاحية الجزئية الكبرى الاولى من غير حاجة الى عزم صلاحية كون العكس طبقا
بناء على ان الاول هو محمول فيه وان كان هذا دليلا على كونه على جميع النفاذ وجواب عن السؤال
قوله الى كيفية ردة اي اشارة الى كيفية لا الى الاستدلال على كونه اطلاقا لصحة القول
المفهومين ولا شك ان هذا محتمل لان المعنى في صدور الاستدلال في هذا المقام وفي بيان
اعتبار الكلية في اصح المفهومين كما في نظائره لا في بيان كيفية الرد في محتمل بيان
المفهوم تفصيلا كما هو الحال من وجوبه بل بيان في هذا المقام من اشارة
التكرار **قوله** كما سبق في الاشارة الى ان عذرية الاول اصبحت فارغنا انما يرتد الى الاول بعكس
احدهما ويجعلها صغرى اذ حاصل الكلام ان هذا الاستدلال الثالث انما يرتد الى الاول اما
بان بعكس صغرى ويجعل العكس صغرى ويجعل الكبرى نفسها من غير قلب عن حالها كبري
واما بان بعكس الكبرى ويجعل عكسها صغرى والصغرى كبرى وليس المراد كما سبق في المحرر
حيث قال اي عند الرد الى الاول عند قول المعنى فلنكون هي الكبرى انما اوجبت فارادتهم
من قال كلام المعنى وان ذهب الى هذه الارادة بعض الافاضل ان قائل هذه القول
والناقل هو الفاضل الابرار فليكن ينقل الابرار عن الحشيش بل الامم بالعكس فعلينا
ان المعنى كما سبق من ان لا **قوله** فلم يتوقف له واه فلا يكون هذه الكلام من ان لا
وبينا كلام المعنى هذا فلا بد عليه ذكره الحق النقاش ان يقول وانت خير بان
هذا لا يطابق المعنى اصلا حاصل الجواب ان هذه الكلام انما لا يطابق لو كان محالنا
الكلام وليس كذلك بل هذه الارجح من ان انما هو دليل على كونه اطلاقا لصحة القول
من جهة نفي وقوله المعنى هذا البيان كيفية الرد فيكون مطابقا لمعنى نفسه على
تلك الصغرى المعبرة عن المعنى **قوله** والضمير ان النتيجة فغير محتمل فان الظاهر ان قول
المعنى هذا الاستدلال على كونه اطلاقا لصحة القول المفهومين كما في نظائره لا على كيفية النتائج
واشارة اليها وان الضمير من تلك الالفة لا النتيجة كما اشار اليه الحشيش بقوله ولا يخفى
تمحور في ان صغره اي صغرى الفياض انما صلاها بعكس موجب وذلك لان رتالنا
الى الاول اما بان بعكس الصغرى ويجعل صغرى والكبرى نفسها كبرى في الاول كما في ما عدا

الاول وان اوبان بعكس الكبرى ويجعل صغرى والصغرى كبرى في الثاني ان لا
والاول وعلى كلا النفاذ من يكون الصغرى في الفياض انما صلاها على الاول بعكس موجب
اما على الاول فلو جوب اجاب الصغرى على ما سبق واما على الثاني فلان الكبرى التي تنفكس
ويجعل صغرى يجب ان يكون موجب صغرى او حكي والآن لم السلب في صغرى الفياض الرجوع
اليه فلا يكون منتهى **قوله** **قوله** الاستدلال الثالث لا ينتج الاجزئية لان الاستدلال الثالث انما
بالمعنى ينتج باعتبار اشارة الى الاول وارتدادها اليه انما هو بعكس موجب في اصح المفهومين
وما جعله صغرى في الاول على وجه ذكرناه وهو صغرى وكلمة لان الامر كذلك فهو لا ينتج
الاجزئية فان الاستدلال الثالث لا ينتج الاجزئية **قوله** مفعولا به اي صفة وكذا قوله مفعولا
مطلقا اي صفة هذا هو التحقيق على كلا التوجهين من الحشيش بل على ما هو الارام
في الحقيقة نعم هو مفعولا به على ظاهر عبارة المعنى فالرابط الكمل مفعولا به اي صفة
او نفي وقوله مفعولا مطلقا اي صفة **قوله** ويختلف مع الضمير والاول واحد فالرابط
نقل عن فان كون النتائج مثلا نتائج الضرب الاول انما هو باعتبار ان نتيجة **قوله**
تلك مرجح باللائمة اي ويكون انما او احد ارجح ان لا باللائمة حيث قال بعض المفتات
ربوتى بعدهما لا يبرها اشارة الى ان الثالث ينتج نتيجة مثلا نتيجة الاول وانما جاسم
النتائج الضرب الاول **قوله** ولو انعكست اي فلو فرضنا انها انعكست لم يصلح صغرى
الاول لان عكس سلب فيكون سلبا مثلها فلم يصلح لهؤلاء لان اجابها واجبه وانما
خرج بدفعها لما يتوهم انه لو انعكست لا يمكن اليها بالعكس وليس كذلك **قوله** نعم
اثبت ذلك السلب فالرابط بعض الافاضل ان السلب عبارة عن ادراك ان النسبة
ليست بواقعة وهذا هو المنصوب فاذا اثبت في القضية ذلك السلب كان هذا
هنا لا نصديقان وهذا ممنوع وايضا لا معنى لاثبات ذلك الادراك للموضوع
اذ اثبت له هو المبرور لا الادراك نعم اجاب عنه بان المراد انه بلا حظ النسبة مسلوقة
نم ثبت تلك المسلوقة في بعض الكمال ان قلت نعم لا يكون سلبا المحرر شمله على
مفهوم الابد فيبطل قول الحشيش فيتمثل على مفهوم الابد قلت مسلوقة المحرر

عن الموضوع هو مفهوم الـ بـ ومضمونها والخش لا يربوا الاثما لذلك لم يمتد
 في بعض الفضلاء في مقام بيان الاثما ان الموجبة الـ بـ المحمودة هي الـ بـ صغيفة
 الا ان فيها اعتبار صديق السلب على الموضوع بغير هذا الاعتبار موجب انما هو
 صغابة على ان اعتبار السلب بمنزلة اثنان وعلى الجوابين الـ بـ يقين يكون فلا بالعكس
 واجاب بعض الافاضل عن اصلا لا اعتد ان ثبوت التقد بيقين انما هو في القضيةين لا
 في قضية واحدة هي موجبة سلب المحمودة بل لا حظ للنسبة المستوية ثم ثبتت تلك
 النسبة المستوية للموضوع **قال بعض** اكثر وانما خبر بان يلزم على هذا الجواب ان يكون
 هناك تصديقان وانما يمكن ثبوتها في قضية واحدة ودون اثبات خض الفناد
 على ان النسبة المستوية ليست هي مفهوم الـ بـ فان مفهومها انما هو سلب
 تلك النسبة لانفسها فيلزم ان لا يكون سالب المحمودة مستلما على مفهوم الـ بـ انتهى
 ان اول الامر ان ثبوت التصديقين انما هو في القضيةين اه ولا قضيتين ههنا ولا ه
 ولا تصديقين بل ههنا قضية واحدة هي موجبة سالب المحمودة ولا مستوية النسبة
 ثم ثبتت تلك المستوية لكنه شاع فقال كما قال فلا يرد عليه ما اوردته ذلك
 اكمل ثم ان هذا الجواب يتبعه مفهوم المستوية واصالة الاثبات في الموجبة
 الـ بـ المحمودة كما يرد على هذا الجواب ان الـ بـ لا واما الجواب الاخر وكذا قول المحقق
 بان الموجبة الـ بـ المحمودة سلب فيها محمولها عن موضوعها ثم اثبت ذلك السلب
 وفور فتشتمل على مفهوم الـ بـ مع امرا بـ هو اثبات سلب المحمودة عن الموضوع للموضوع
 في رطل منها ولو ضعيفا في الاخرين على ان الاصل فيها هو المستوية واما الاثبات
 المذكور فانما هو لا اعتبار كونها الجواب بل الظاهر ليس الا انه اعتبار اثبات السلب
 بعد السلب ابلغ من الاثبات بعد اعتبار السلب بناء على عدم احتياج الى الموضوع **واعلم**
 انه يجوز ان يوجد تصديقان فيها باعتبار الاثبات والسلب كانت القضية الواحدة
 قضيتان ما لا يكون الاثبات مؤكدة السلب باعتبار الاثبات اثبات السلب
 وهما لا محذور فلهما باعتبار انهما واحد في الما ر ثم لو ثبت بر اوله يمكن الاثبات مؤكدة

للسلب فلا يصح اجتماعهما في قضية واحدة **قوله** عدم ام وجودي يعني مساو لان
 في الخارج او في نفس الامر او في الذهن او الما اديه عدم ام را يستلزم على مرق السلب فا
 نرفع ما ذهب اليه بعض الافاضل من ان قيد الوجودي مستغن عنه بل الاول تركه ليشمل
 مثل زيد لا اعم فانه موجبة معدولة وليس اثبات فيها عدم ام وجودي **قوله** سلمية
 عن **قوله** حاصل هذا الكلام على ما ذهب اليه بعض الافاضل وان لاحظت نسبت مفهوم
 الاثبات الاول لا حظ سلبها عنه ثم حكمت بثبوت ذلك السلب وعلى ما ذهب اليه بعض
 اخر وبغيره ظاهر التوفيق ولو ضعيفا وان نسبة اه ثم لاحظت الحكم بثبوت ذلك
 السلب بالانساب ان يحمل الكلام على ظاهره لان المقام مقام اليكف ولا محذور
 فيه كما سبق **قوله** السلب مضاف الى السلب كالسلب المضاف الى البيع في المثال المذكور
حاصل ان لام السلب عوض عن اضافة اليه **قوله** وهو بمنزلة جزو مد فال بعض الافاضل
 ان انواع المضافات انما يلازم لو ثبت ان السلب بمنزلة الجزء من المحمودة لم يثبت من
 كلامه انه بل جعل السلب كالجزء من المضاف اليه ولم يجعل المضاف اليه محمولا بل السلب
 نفي ثم قال لا وجر في دفع المضافات ان بقا حين جعل السلب نفس المحمودة ذكر السلب
 بمعنى السلب لعدم المعنى في اثبات السلب نفس الموضوع وحين جعله جزء المحمودة اراد
 به معناه الاصل انتهى **قال بعض** اكمل وانما خبر بان لا معنى لاثبات السلب للموضوع
 وفيه من ناحية اثبات السلب ثم وجه المقام وقال ان ضمنية هو راجع الى السلب
 المطلق وضمنية من الى السلب المضاف فالسلب المضاف من حيث انه مضاف كالمركبة من
 السلب المطلق والسلب المضاف اليه من حيث انه لا يتبع الا بهما وصاحب الجواب
 ان السلب في قوله قد اثبت السلب بمعنى السلب المضاف فهو نفس المحمودة في قوله جزو
 منه بمعنى السلب المطلق وهو بمنزلة الجزء المحمودة الذي هو السلب المضاف والمرا ليس
 لاهذا فان دفع المضافات **وقال** بعض الافاضل الاخر في هذا المقام ايضا ان ضمنية هو
 راجع الى السلب وضمنية من الى السلب المطلق فان دفع ما هو ان جعل السلب
 كالجزء من المضاف اليه فالواجب ان يبين كون السلب جزء من المحمودة ونفس المحمودة

باعتبار ان انتهى الكلام في توجيه المقام على وجه لا يبقى فيه شبهة بعون الله الملك
 العزيز العليم ان ضميمه هو راجع الى سلب المضاق وضميمة منه الى المحاور **الجواب**
 ان السلب الذي جعل فيه من المحاور في السابق هو سلب المضاق اذا كان في مطلق
 السلب وان المراد من المحاور هو المحاور في ظاهر الكلام فكلما قال ان الكلام السابق ممتنع
 على السلب بناء على ان المعنى ان السلب كالجواز في المحاور وانما في المنزلة من زمان
 المحاور في الحقيقة هو السلب المضاق اعني باعتبار ان التقييد داخل في التقييد خارج
 لا مجموع السلب المضاق اليه والمضاق اليه وبذلك على ما ذكرنا سابقا كلام المحقق الموقر
ومن ههنا علمت الخلل في الجوابين المذكورين وقول علمت ايضا انه لم يجعل السلب الجواز
 من المضاق اليه بل جعل السلب المضاق كالجواز من مجموع السلب المضاق اليه بناء على انه المحاور
 ظاهر في لكونه اي لكونه الموجبة اليه المحاور ملزمة لسلبه ظاهر ان افعال السو
 التفت زاتي حيث قال في جوابها انما مثلها زمان لكن لظهور كون السلب لازمة لها
 لم يتوصل له وذلك لانه لا فرق في المعنى بين سلب الشيء عن الشيء وانما سلبه ولما
 لا يحتاج هذه الموجبة الى وجود الموضوع انتهى **قوله** ثابت في المعدولة كانه نية على
 ان لزوم السلب اذا كان ثابتا في المعدولة البعيدة عن السلب في ثبوت لزومها اليه
 المحاور القريبة منها بطريق الاظهار **قوله** لانه لا حاجة اليه في لفافه الا بهيوت حيث
 علم انه لا يتوقف الحكم الاول لانه غير محتاج اليه ههنا لان كونها لسلبه كاف في
 لزوم عكسها اياها وبذلك المعنى وقديين وجاله واصل التدة وان كان لزومها
 لسلبه كافيا في لزوم عكسها اياها لكن لا يكفي هذه القوة في رد الموجبة اليه
 المحاور الى السلب المطلوب في النتيجة بل يحتاج فيه الى كونهما لسلبه حتى تنعكس
 الى السلب لانه لا انفكاك لهما في الالزام فلو اذ لو صرح انه فلا بعض الحكم
 يعني لو لم يصرح ان الموضوع متوقف على المحاور التي هو مضمون الموجبة اليه المحاور الصريح
 انه ليس بمنقطع عن المحاور وهو ثم قال وفيه انه اذا بانهم صرح الثاني على تقدير صرح
 الاول لو كان عدم صرح الاول على وجه يثبت الانتفاء للموضوع وهو لم يجاوز ان يكون

عدم صفة لا انتفاء وجود الموضوع ولا ينفية من دليله من غير انتفاء **قوله** حاصل
 كلامه ان يجوز ان يصرح انتفاء المحاور عن الموضوع ولم يصرح ان الموضوع متوقف
 المحاور بناء على ان الارجاب يقتضي وجود الموضوع وسلبه يقتضي نفي وجوده انتفاء
 المحاور لعدم الموضوع اذ الموضوع والانتفاء المحاور فلا يلزم ان يصرح ان الموضوع
 ليس بمنقطع عن المحاور فلا يلزم خلاف حكم السلب وقيل في الرد حيث قال وقوله و
 السبب في ذلك انه غير تام فان قولنا ان ما في الحقيقة هو سلبه ان اراد به معنى غير
 منافي لتحقيق الارجاب لتحقيق نفسه وغيره فيكون ان اراد به منافي في تحقيق
 مفهوم كونه بناء في ما سبق مدعى البحث الاول ان الموجبة اليه المحاور تشمل على
 مفهوم السلب مع امره اليه هو الثبات لسلب المحاور عن الموضوع له وقال بعد ذلك و
 الحاصل انه لا فرق بين الموجبة اليه المحاور وبين المعدولة بان يقتضي احدهما و
 وجود الموضوع دون الاخر وما ذكره من ان المعدولة تشمل على معنى الارجاب تحقيق
 دون السلب المحاور محتاج الى بيان معنى الارجاب التحقيق ثم انتفاء في السلب المحاور
 وهذا غير مسلم ثم اوردت بما نقله من حاشية التواني على انه من سبب ان مقدمه
 الفائدة بان ثبوت الشيء للشيء يستلزم ثبوت الشيء له يستلزم العقل منها الامر
 السلب والافعال بان العقل يستلزم السلب المحاور دون معدولة المحاور كما ثم قال
 التواني والذي يفهم من كلام الشيخ وغيره من المحققين ان الارجاب مطلق يقتضي
 وجود الموضوع واما ذلك الكثرة من اراد التفصيل فليراجع الى تلك الحاشية والافعال
 انتهى فالعوض الافاضل في شرح قوله فلا يحتاج الارجاب اليه المحاور قد بلغ الحكم
 بمقتضى وجوده او صرح على امره على مطابق للواقع يستلزم وجود ذلك بالاف
 ضرورة واما في الفرق بينهما وبين المعدولة **والجواب** ان صرح السلب ههنا على
 الموضوع لما كان بحسب التنبؤ العقل وفرضه كان تحقيقه في حال الاعتبار كافيا وابتد
 هذا الكلام بما لا يثبت نقله في هذا المقام **قوله** هذا الكلام منه يرد على ان الارجاب
 في السلب المحاور وان كان واقع في نفس الامر لكنه واقع محمدا اعتبار العقل في مقام

الممكن العام في قولنا زيد المعدوم ليس بشيء او ليس بممكن فليس ذلك المحذور
الشيء بل جميع الاشياء ولا يصح في شيء من الموجودات اصلا فلا يصح في مثل هذه
المواد الاجاب في العكس قطع لان السلب المحذور في الاصل لا يصح ان ينشأ ولا ماعدا المعدوم
في الاصل لعدم صحة السلب مما عداه ويجوز ان لفظه على تسمية فالجواب على تقدير
النسب ظهر فلا حاجة اليه في قوله وفي بطلان انه هو الالف الاول يعني قد يوضع على من
يجوز ان الالف الرابع بطلان ان الالف الرابع هو الالف الاول في قولهم في الكبرى وانه الصغرى
قوله فيم في الكبرى لا شك ان هذا لا يثبت في الضرب الرابع اذ ينتم السلب في الصغرى
الاو ولا في الخارج اذ ينتم السلب في صغرى الاو والجزئية في كبراه خارج بعض الكبراه وهذا
اولى في رد الفطن المذكور مما ذكره النص لما سنوده عليه انتهى **قوله** وسيجي منا كلام
يليق بالمقام وينفع به ما اوردته بالتمام **قوله** وابته النوبة هو الامام الازمي و
بعض المتفكرين هو ان سطوكت افهم من كلام الازمي **قوله** لو كان نتيجة
اي الرابع نتيجة اي الاول فالجواب بعض الحكماء ان سلطان ان يقول هذا انما يثبت لو كان
نتيجة غير نتيجة الاول وذلك ثم فان نتيجة عين نتيجة اذ المطلوب من قولنا كالج
ب وكلاج مثلا كلاب لا بعض ب ابل وانما هو عكس المطلوب من قوله ان المطلوب
النظر على ظاهر الصورة من غير ان يلاحظ ما فيه من التقديم والتأخير واستعمال ذلك
في بيان الجزئية والاشكال لا يلزم عليها بل ينشأ عنها انما نتيجة ذلك انما هو باعتبار
انها نتيجة وذلك كما استعملوا الاشكال الثلاثة الاول في بعض الاشياء في اثبات
ما هو كونه شيئا عما لا يخفى على من تتبع موارد استعمالها فاما ما انتهى **قوله** المراد
لو كان نتيجة نتيجة في طرأه من الضروب ولا شك ان لا يتصور ان يكون نتيجة الضرب
الرابع من الرابع ولذا نتيجة الخامس من نتيجة الاول على تقدير تقديم الكبرى وبإضافة
الصغرى من الاول سابق فان وقع ما اوردته عليه ذلك الكبراه ايضا مع قطع النظر
عن هذا التوجيه لو لم يكن نتيجة الاشكال الرابع التي في ظاهر الصورة اصل النتيجة بل عكس
النتيجة لما وقعت في جميع المواد على هذا الوجه اطراد طلبا اذ لا غنى بالنتيجة الا لما

الممكن لان في نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار العقل ان الحكم في الواقع بالسلب
لكن ارب السلب في الحكم واعتبر بل هو السلب لموضوع عقلا اعتبارا مطابقا للواقع
واما الاجاب في المعدوم فثبت في نفس الامر فانه قابل التحقيق ان العكس للحكم بالسلب اماله
وبالاثبات تبعا فالحق ان الموجبة الالف ما لها في الحقيقة هو السلب وان اعتبرها
لعكس فالحق ان ما لها هو الاجاب وعلام الحش الحاشي منسوبة على الاو ويدر على
الاو نوبتهم بان الموجبة الالف المحذور ما السلب فيها محمولها عن موضوعها ثم اثبت
ذلك السلب فلا يرد عليه ما ذهب اليه بعض الحكماء مما ذكره وابتدأ فيما سبق **قوله** فلا يثبت
الاجاب اه نرفع على الاستلزام المذكور لان الاستلزام يثبت بالبدل الذي ذكره المحذور
فالتفريع بهذا الاعتبار فلا دور فلا ما لما ذهب اليه بعض من انه ثبوت الاستلزام
لا تفريع عليه اذ الاستلزام ينفع عليه فلو نفع هو ايضا عليه لزم الدور لكنه في قوله
قوله فيبقى وجود الموضوع اي وجود موضوع العكس لكونه موجودا محضه المحذور او
معدوم المحذور **قوله** وليس بموجود اي والحق ان موضوع العكس الذي كان في الاصل
محذورا ليس بموجود لكونه المحذور السلب المحذور في الاصل **قوله** السلب الواقع محذورا اي في
اصل الموجبة الالف المحذور ينشأ ولا يتلاني موضوع الاصل معدوم وموجوده و
ثبت اثبات ذلك السلب لذلك الموضوع في الاصل فيصير ذلك السلب على الموضوع
الاعم من الموجود والمعدوم فاذا عكس كان السلب المتناو والمختلف في المذكور في الاصل
موضوعا في العكس فيصير ان موضوع العكس موجودا ولو باعتبار ثنائيه واضافه
هو الى الموجودات فلا يصح قولك انه ليس بموجود **قوله** التلاني بين الموضوع وهو
السلب يعني ان التلاني بينهما انما يتحقق بالمفهوم وبعبارة النسبة اليه من ثنائيه
متناو ولا ذلك السلب للمواد دون غيره من الموجودات التي ثنائيه ولها ذلك السلب
ايضا بناء على ان السلب لا يحتاج الى وجود الموضوع الا اذا كانت القرينة فانه
فلا يلزم العكس للاصل فلا تنفك اذ لم يكن القرينة فانه وايضا قد يكون المحذور على
المعدوم في خارج سلبا خارجا بل لا يثبت ملام جميع الاشياء المحققة والمفردة كالبشر

في الحقيقة هو الاول فاذا لم يجمع تدعى الى ما يستحق في الالف لم يصح التسمية
في غير فطر قوله اذ لا يلزم اه **فقال** ذلك الكمال ان يقال ان هذا مبنى على ما سبق
في الحاشي قوله انه من ان الموصوف بالكلية تنعكس عليه في مادة المساوات فانه ينتج
ما كانت الصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية في مادة المساوات اذ يمكن رده
الى الاول بعكس المقدمتين **وقال** ايضا هذا مبني في قوله اذ لا قبل من جزئيتين اه وبطل ما
ذكر في ابطال كون الكبرى موجبة كلية على تقدير كون الصغرى موجبة جزئية انتهى
اقول هذا المبني وان لم يكن المقصود الكثرة لا مبني في هذا القول لان هذا القول على
هذا الاعتبار ولا يبطل ما ذكر في ابطال الذي كور ايضا لان ابطال الذي كور على تقدير
العموم فانه قد ما ذهب اليه ذلك الكمال من ان فواشف المصداق والرجح والحاشي على
هذا الحكم ولم اطلع على وجه صحته فانه لا فرق بين الصورتين الذي كور بين اصله بل
هما مستويمان في ان لا ينبغي بوجبه من الوجوه قطعا اذ لا يمكن في شيء منهما قلب
المقدمتين وعكسهما لاكتلافهما جزئية الكبرى في تلك الاوروكنا لا يمكن في شيء
منهما عكس الصغرى وصدها لاكتلافهما ايجابا مقدمتين في الثلاث **فقال** عكس
الكبرى وصدها لاكتلافهما جزئية الكبرى في الثالث مع جزئية الصغرى فبذلك الوجه ظاهر
السبق من التسمية **فقال** لا المقدمتين غيرهما بل يصح الاخبار بجزئيتين وبغير
الحدس بل وينفرد عدم الانتاج عليها **فقال** خرج في المنتهى بالقبولين يعني ان ان خرج
في هذا المقام هي بين القبولين لان المصداق خرج بهذين القبولين في المنتهى وقد كان المنتهى
بمنتهى المخرج **فقال** الخلف فلا بد عليه ان اعتبر ما لم يعتبر في المتن وان الكلية مغنية
عن الدائمة وان ورد الثاني على المقدمتين برفع يحمل المقام على زيادة التاكيد والتوفيق
وقد وجه اصل المقام بان القبولين الذي كور من ما خذ ان من قوله فلا يلزم عن الثاني و
قوله فلا يلزم فيقتضى المقام فانها يتوقفان على هذين القبولين **فقال** اشارة الى ان
النسبة اه يعني اشارة الى لزوم ان النسبة اه وبما ان كلية الانصاف لا باعتبار
جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وليس المقصود ان الكلية هي ان النسبة اه

ثالثة اذ الكلية تقوم بالنسبة لجميع الاوضاع اه **فقال** زيادة التاكيد الاضافة بمعنى اللام
والمعنى زيادة التاكيد لا من قبيل اضافة المصدر الى المفعول لان ذكر الاربعة للتاكيد
لان زيادة التاكيد ويمكن ان يقال ان من قبيل اضافة المصدر الى المفعول وكان ذكره
زيادة للفظ التاكيد وهو غرض واذا حمل على التاكيد لا على النقص وقد حمل السو
النقص زاني على النقص لان السو لا يلزم للكلية واللازم لا يكون تفسيره لللازم
اذ اللازم غير اللازم والتفسير يجب ان يكون عين المقدم **فقال** والا فلو لازم لذلك
الشمور **فقال** بعض الكمال لزوم الاخص لا عام كانه اعني ان على ان كيف يلزمه مع
انه اخص منه اذ الاخص لا يلزم الا عام بل الامر بالعكس **فقال** المراد بالكلية تقوم النسبة
لجميع الاوضاع الاجتماع في احدى وقت كان فيتحقق التلازم بينهما ويكون اللازم
بينهما من قبيل لزوم احد المتساويين **فقال** لا يلزم بالاربعة بالووام الفاضل هو الفاضل
الابررى **فقال** بعض الافاضل ان النسبة ان السو لا يمكن ان يكون شرط الانتاج المتصل
وان اشتراط المذكور غير منتج وان عبارة الشرح اعني قوله **فقال** لا يلزم يكون النسبة
بين المقدم والثاني غير ضاحية فاعلم عليه وانما العبارة محتملة كون النسبة
في المقدم والثاني اه **فقال** بعض الكمال **اقول** يمكن الجواب عن الاول بان الفاضل الذي كور
لم يغفل بان الووام بهذا المعنى **فقال** انتاج المتصل مطلقا بل قال بانه شرط الانتاج
المعينة كما ان رتبة يفور وانما اعتبر الاول لان المطلوب اه فهو يحمل للام ان راجح و
شرط على معنى **فقال** المعينة فالتعريف المذكور ليس واقع موقوع وعن الثاني بان قوله
اربعة بالووام ان يكون اه ليس **فقال** عبارة الشرح بل هو غير شرطها كما ان رتبة
الحاشي في قوله **فقال** اي يكونه الارنب لا بينهما اي بين المقدم والثاني بحسب
تحققهما فلا غبار انتهى **فقال** المعنى ببيان شرط الانتاج المعينة والووام الذي كور
ان لم يكن شرط الانتاج مطلقا لكنه **فقال** الانتاج المعينة **فقال** قوله واربعة بالووام اه
ليس **فقال** لفظه **فقال** لا يلزم بل هو غير شرط عليه **فقال** وانما اعتبر الاول لان رتبة
بحسب التحقيق لان المطلوب من ايراد المقدم هذا العلم هو هذا **فقال** العلم بمتوثر نسبة

الاحكام اه بعض المطلوب هو العلم بنبوت نسبة المحرم الى الرب العاقل البالغ الى
 العلم ان العلم بصدق ان ثبوت حرام **حاصل المرام** المقى هو العلم بذلك الثبوت
 باعتبار ما صوفى عليه لا باعتبار مفهوم القضية نفسه وان تلازم لان الاحكام الواردة
 على مثل ذلك هي الاحكام على ما صوفى عليه لا على نفس مفهوم القضية **قوله** كما هو الظاهر
 ودر عبارة الفاضل المذكور حيث قال (وامراد بالكلية ان يكون الثاني على جميع الاوضاع اه
 ولم يفلان يكون الثاني صادقا او كما هو المتبادر في نفس الامر باعتبار شؤبه
 في مثل هذه المقام **قوله** فقواض عن الدوام ما سبق انه لازم لذلك الثبوت فيكون
 ذكر الدوام تأكيداً لثبوتها لا سبب وقد ثبت في سابق قولنا ان الثاني لا يس
 على تقدير ارادة المذكورة **قوله** وان كان في الصدق او محتملا لها الى التحقق
 والصدق **قوله** بعض الافاضل هذا ان الاصطلاح ان كان الثاني لا يثبت في نفسه
 الكلية يكون الثاني حاصل على جميع الاوضاع وهذا نص في كون الشمول في التحقق
 والوجود **قوله** **الجملة** لا بالاسان بان يكون من قبيل ارادة العنان انتهى **قوله** يمكن
 ان يكون الحصول اعم من الحصول اعم في نفس الامر ومن الحصول في الخارج والشمول
 في الصدق وان لم يكن حاصل في الخارج لكنه حاصل في نفس الامر **قوله** كان الدوام
 ايضا كذلك **قوله** **الجملة** في نظره ان الثاني بقوا محله الدوام ايضا على ذلك
 لزم التكرار والاشتقاق بمثل كل ما كانت الشمس على لغة كانت باللغة نصف النهار
 فيجوز كل منهما على معنى اخر ثبت في الفساد ان واما ما ذكره من انهما صفتان للشيء
 النسبة لا يستلزم حمل كليهما على معنى واحد لا ينبغي له ان يكون كذلك
 النسبة متصفة بالشمول يجب الصدق بالدوام بحسب التحقيق الموجود كما
 لا يخفى انتهى **قوله** قد علمت ان كلامنا يستلزم الاخر وان يكون ايراد الثاني في مقام
 التأكيد والتوضيح وان المبدأ هو الشمول في التحقيق وان المبدأ ارادة النسبة
 اتصال ذات الثاني لذات المقدم والاتصال في المثال ليس بذات المقدم بل لذاته
 مع وصف الامتداد فلا يرد عليه المحذور لان **قوله** وبعلم ذلك من قول اي من قول المصنف

اعتذار طرف الشيء عن عدم توفقه لكون الرتبة لزومية **حاصل الاعتذار** ان العلم بنبوت
 له لانها من كلام المصنف وهذا كلام الشرح ايضا في بعض النسخ فينبغي الاعتذار
 عن التخرج **قوله** والسبب كذلك ان **قوله** بعض الحكماء في السبب ان
 مع السبب **قوله** لكن دلالة كلامه المجازة على ذلك غير مسلم ولا ينبغي المحسن
 الى هذا وقال في غير واحد من مواضعه في فتح المرام بناء على حكمه في فن على حكم
 في فن اخر مع ان الفرق في الفاتين وهو سبب غاية البعد اذا اصر فيها ان يكون
 الاحكام متفارقة وايضا لوضع الاكساف وبذلك في النفس الاطر فالاعتذار عن
 الكلية والواجبة بذلكهما في الغشاه اولى بالغام بان اقرب الى الكتاب **قوله** اي
 اصل اللزومين فمن مرجع الضمير باللزومين المذكور عليهما بقوله فلا زمة في اللزومين
 الموضوعين ولم يفسر بالاشتراكين اعني اشتراك عين المقدم والاشتباق فيقبض الثاني
 وان كان رجوع اليهما ظاهر الفهم وورد المنع على الملازمة اعني قولنا ان الثاني لا يثبت
 احدهما لجاز وجود اللزوم اه **قوله** **الجملة** الدعوى على الاول ثبوت الثاني على تقدير
 ثبوت المقدم والويلد الاشتغال لزوم الثاني للمقدم على تقدير ثبوت المقدم فلا
 مصادرة فلا مآل ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان لا يستلزم المصادرة على المطل
 كما يظهر عند التأمل **قوله** فبما هله لانها اه حاصل التوجيه ان لو وضعت التعليق
 الوجود المقدم الثاني بالوجود المقدم الاول وتعليق العدم بالعدم لازم له في
 عرف الواقع بحيث يكون انشقا والاول سبب انشقا الثاني في ذكر اللازم وارا به
 اللزوم فاللام في قوله التعليق العدم بالعدم على ظاهره صلة الوضع فلا يرد عليه
 ما اورد به بعض الحكماء من ان اللزوم بين تعليق الوجود المقدم وبين تعليق العدم
 ممنوع **قوله** فمما المعنى بينك الاول اه اشارة الى النسبة بين الاستعمالين وقوله
 لكنهما ثبوتان هناك اي في الاول اشارة الى الفرق بينهما وحاصل الفرق انها
 تستعمل في المقام الاول في تعليق الوجود المقدم بالوجود المقدم وفي المقام الثاني
 كذلك لا يشترط فيها انشقا والمقدم ولذا في مواضع غير ان يتفرع احدهما على الآخر

بناء على انهما معلومان معا في الانتفاء ومن غير ان يعلم ان سبب الانتفاء في كل
 منهما ما فاما ان كان وجود الاول سبب لوجود الثاني وبفهم منها الانتفاء الثاني
 فقط في الثاني وبفهم الانتفاء الاول على الانتفاء الثاني وبفهم الاستدلال في الثاني
 دون الاول بناء على ان المعلوم في الثاني هو الثاني **قوله** ان رتبة الاستدلال في الثاني
 الثاني بغير رتبة الاستدلال في الثاني في مقام الاستدلال وهي انما تستعمل
 فيه بالمعنى الثاني دون المعنى الاول **قوله** ان رتبة الاستدلال في الثاني بالمعنى الثاني
 المعنى الاول وبغير رتبة الاستدلال في الثاني اذ لو كان بيان ذلك ان يكون الاستدلال في
 الثاني لا يقتضيه وقد قال وهو ما يستلزم في تقييد الثاني **قوله** وقد عرفت عنه بل لا
 فانه يقول فان لو وضعت لتعلق الوجود المقدر بالوجود المقدر الذي يندرج تحت
 لعدم بالعدم على ما سبق البياض **قوله** وذكر بعضنا وهو ان الضل الا بهر قى هو
قوله ان يستلزم في تقييد الثاني لنتيجة ان بعض الكليات قد عرفت انما اخذ الوجود ان
 مقدرين لئلا ان يكون العدم معلومين فلا يمكن الانتفاء والاستدلال في رتبة
 على الاخر كما سبق وانما ذلك اذا اخذ احدى فقط مقدر في الاستدلال الثاني والحاصل
 ان هذا البعض قد استلزم الفرق بين الاستدلالين المذكورين من رتبة الاستدلالين
 عن الاخر فخطب بينهما انتهى **قوله** انا لا نسلم لزوم كون العدمين معلومين على
 تقدير ان يكون الوجودان مقدرين لجواز ان يكون انتفاء الاول مجهول على هذا النوع
 التقدير وانتفاء الثاني معلوم فالاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الثاني في المعنى الثاني ولا
 يلزم من كون الوجودين مقدرين كون العدمين معلومين نعم لا يصح الاستدلال على
 المعنى الاول وضابطه على ذلك البعض حيث بنى الاستدلال في الاربعة على المعنى الاول حيث
 الاستدلال بانتفاء الاول على انتفاء الثاني وليس صحيح ولو اعتبر الاول معلوما والثاني
 مجهولا على عكس ما عرفت في المعنى الثاني لان انتفاء السبب والملازم لا يوجب
 انتفاء المسبب والملازم ولم يهتد علمت موضع الاستدلال وعدم التعلق بين المعنيين
قوله وحذر كلام النفاة بغير ان ما هو مختار المصنف في ما ذكر عليه كلام النفاة حيث

بدر مختاره على ان لو انتفاء الاول وانتفاء الثاني وبدل كلامهم على انها الانتفاء
 الثاني الانتفاء الاول **قوله** وقد علمت من تقرير المحقق في دفع الحقائق بغيرها
 بان كلا النفاة على اكثر اللغات وفي مقام غير الاستدلال وان مختاره على لغة وفي
 مقام الاستدلال فالجهل هو اعتبار اكثر اللغات فذهب الى ما ذهبوا والمصلح اعتبر به
 كثره الافادة فذهب الى ما ذهب **قوله** يسمى في كل الخلق اي مطلقا وليس كذلك
 لان في كل الخلق هو الذي اثبت فيه المطلوب باطلا نقيضه بغيره نفي ملاحظة
 من تقييده بالاستدلال الذي اثبت فيه المطلوب ومع هذا ليس في كل الخلق هو
 الاستدلال في المقابلة فقط بل المركب من الاخر في على ما عليه للجهل هو وهذا هو
 الاعراض الاول على المصنف لاعتراض الثاني عليه هو ان التوفيق المذكور يتناول
 ما يكون في كل سبب ايضا فلا يكون مانعا على ما عليه للجهل هو **قوله** ولا يسمى خلفا
 الانتفاء والاثبات المطلوب باطلا نقيض **قوله** ليس طرعا يعني الانتفاء والاثبات
 المطلوب باطلا نقيض كما في المثال بل ليس له عندهم ايضا **قوله** وما اوردوه
 المثال الاول دون المثال الثاني فان المثال الثاني مندرج فيه بعد تقييد المذكور
 انه مندرج في التوفيق المذكور ايضا ان هذا الجواب عن الثاني الاول من الاعراض
 الاول وما الجواب عن الثاني من هذا الجواب عن الاعتراض الثاني بعينه حيث
 وافق المصنف في هذا المقام بعض الفضلاء والمناظرين لكن على هذا يخص بمطلوب
 ويرد عليه ان التوفيق يصدق على المراتب ايضا فلا يكون مانعا ويمكن ان يجاب
 بان المثب او من اثبات الشيء باطلا نقيضه هو ليس بطرعا والتوفيق يجب حمله
 على ما بنياد من فلا يرد عليه ان غير مانع وفواجب بعض الاحكام عن هذا
 الاعتراض الاول بان المصنف اراد بقوله والثاني يكونه ويسمى اه ان الاستدلال المذكور
 اكثره بل هو يسمى القياس بل هو جعل قوله في كل الخلق اه ابتداء كلام في مقام السو
 التوفيق ولم يعتبر به المحقق المندرج لان بخلاف ما صرح به في النسخة ولانه يلزم
 الاستدلال في التسمية لان التوفيق يسمى بذلك القسم باقيل بل لا يصح هذا التوجيه

في نفسه لان الواو لا تدخل بين المعرف وفرد جميع النسخ بالواو حيث قال وهو
اثبات الشيء بابطال النقيض **قوله** عن الثاني ان بعض الفضلاء اياه صامه الخلف
القوم في قبيل الخلف فيه الجواب اني ان لم يكن بعض الفضلاء الى التمسك بها
فما صار المص من هلك البعض وبني نوبتي عليه فلا يرد عليه ما اوردده لكن يرد عليه
ما اوردناه وبديع بما قد نابه **وقد اجاب** الكرماني عن الثاني باننا لانسلم ان النوبتي
التي كوربتنا ولا ما هو بسيط لان الابطال لا بد وان يكون بغير ما ليس ولم ينفك له
الحسن الموفق لان الابطال لا يحتاج الى قياس كما هو ان هو في المثال الثاني اعني
قولنا لو صدق نقيض المطلوب يصح كذا والى الثاني باطل في القياس الخلف عن الجواب
على ما بينه الحسن الموفق هو ان لم يكن الاقرا في الشرطي الاول والاكتفاء في المنصلا الثاني
هكذا لو لم يكن المطلوب حقا لكان نقيضه حقا ولو كان نقيضه حقا لكان المثال
ثابتا فثبت لو لم يكون المطلوب حقا لكان المثال ثابتا وبما لو لم يكن المطلوب
حقا لكان المثال ثابتا لكن المثال ليس ثابتا فاعطوب حقا وعلى ما سبق في بيان
الاكتفاء بالخلف يكون الام بالعكس حيث قال لو لم يصدق بعض المقدمات لا يباع
بصدق نقيضه وهو لا يصدق ببيع ونحوه كبرى لقولنا لا يصدق مقدمات وكل
مقدمات يباع فلا يبيع و كان الكبرى بعض البت لا يباع **وهو الجواب** في بيان
الخلف عندهم هو ان لم يكن على اي وجه كان سواء وقع على ما بين او على ما سبق و
ايضا يمكن ارجاع كلامه التصوريين الى الاخر قوله من منصلة مقدمها نقيض المطلوب
وهذه المنصلة على ما بينه الحسن الموفق حتى جعلها الجمهور كبرى للاقتضاء في الشرطي
الذي جعلوه جزء من قياس الخلف فطوى البعض واقتصر على هذه المنصلة و
بنوا على هذا بناء على ان الحق حاصل بمنزلة المنصلة من غير حاجة الى ما فيها
ما اركبه الجمهور **قوله** اعني المنصلة اعني لو ثبت نقيض النتيجة ثبت الحال على ما بينه
الحسن الموفق او لو ثبت نقيض النتيجة ثبت ما بين في مقدمه القياس على ما بين
في بيان الخلف الاكتفاء واللازم باطل في بيان الملازمة على الاول لو ثبت نقيض النتيجة

ثبت منضم الى مقدمه من القياس ولو ثبت منضم اليها ثبت الحال وهو الثاني
لمقدمه اخرى من فنيج لو ثبت نقيض النتيجة ثبت الحال المذكور وعلى الثاني
لو ثبت نقيض النتيجة ثبت منضم الى مقدمه من ولو ثبت منضم اليها ثبت
ما بين في المقدمه الاخرى من فنيج لو ثبت نقيض النتيجة ثبت ما بين في مقدمه
مقدمه القياس فعلى التصوريين يكون المثال واحد او يكون قول الثالث لو ثبت
نقيض النتيجة ثبت منضم الى مقدمه من القياس به بيان الملازمة في تلك
المنصلة وقوله واللازم باطل في بيان البطلان الثاني في تلك المنصلة ايضا
هو المقادير المفاد ان يكون هذا القول مع الكبرى المطلوبة بطريقه
المقام بيان تلك الملازمة ويكون قوله فيلزم الحال ايبا لثبوت لزوم ذلك الحال
في تلك المنصلة وقوله واللازم بطلان بطلان ثبوت ذلك الحال ويجعل ان
يكون قوله فيلزم الحال بيان اشارة الى الكبرى المطلوبة في ذلك البطلان على ذلك
الملازمة وقوله واللازم بطلان اشارة الى ابطال الثاني الكبرى المطلوبة لكنه
خلاف المقادير والسوق وقد حمل بعض الكتلة على الاخير ورده بانه يلزم ان يذكر
المقدمه الاكستنائية وبطلان اصل المنصلة اكتشافا وبذكر دليلها وهذا بعيد
جدا سيما في مقام التمثيل وقد علمت ان لم يحمل عليه ولا يجوز على ما ذكرنا ايضا
اذ المقام مقام الاختصار والفرقة فاقطع على الخوف **قوله** ان ذلك ان جعل قول
الثالث لو ثبت نقيض النتيجة نفس المنصلة وقوله فيلزم الحال ايبا لثبوتها اشارة
الى استحالته وانتفاء وقوله واللازم منتفاته اشارة الى استناده نقيض اليها انتهى
وهذا وان كان ظاهره من عبادة الشئ لكنه مع ان خلاف المقام بالنظر الى ما ذهب
اليه بعض الفضلاء المذكور ايا بعد لفظه الفقه في قوله فيلزم الحال **قوله** على وجه
اخرى على وجه غير ما ذهب اليه الجمهور ونحوه كبرى من الاقرا الى والاكتفاء الى على
الوجه الاخر هكذا لو ثبت نقيض النتيجة ثبت منضم الى مقدمه من القياس ولو
ثبت منضم اليها ثبت الحال وهو ما بين في المقدمه الاخرى فيلزم لو ثبت

تقبض النتيجة ثبت الحار ثم يغفل لكن الحار ليس ثابت فالقبض ليس
بثابت فيكون مركب من افرانتي واستثنائي وهذا غير مذكور في الجواهر ومصحح في نفسه
اذا لم يحذر فيه باعتبار المعنى لكن قالم يذهب اليه لان حمل كلام الشرح في هذا المقام على
البعوض الظاهر من هذا الاضافة في العدم واعمال سلف غير ان هذا طريق ايضا واما
فلا فيما غفل عنه لكن الاول الظاهر لانه قول بعضهم دون هذا فالقبض الكمال يمكن ان يكون
الشرح اشارة الى مركب من افرانتي واستثنائي على الوجه الذي ذكره الجواهر بتقدير
الصوى الاقرانتي هكذا لو لم يثبت النتيجة من قبضها ولو ثبت تقبضها لثبت
منضم الى مقدمة من القياس شبح لو لم يثبت النتيجة لثبت تقبضها منضم الى
مقدمة من قبسنتي تقبض الثاني فعلى هذا يكون قوله فيلزم الحار في الكبرى
كما او مانا اليه في الحاشية السابقة ويكون هذا النوع من السلب مذكور في بيان
النسج الثلاثي الثالث بالخلف انتهى **اقول** فاعلمت ان لفظة الفاء بانه في التفسير
وابضا قول لو ثبت تقبض النتيجة بطاوعه وبدون الواو باي عن هذه النوبة
ومع هذا لا يناسب ما سبق من جميع الوجوه لا المقادير ما سبق ان يكون فيها الخلف
مركب من استثنائي مقدم واقرانتي محض مؤخره في هذا المقام بالعكس
الاذا وفق بما ذكرنا سابقا **اسلم** ان ذلك البعض لم يغفل ان ذلك الاستثنائي با
بمنفلا بتقدير المرام من غير حاجة الى امر اخر بل يقول ان قياس الخلف هو ذلك الاستثنائي
وما عداه مما يحتاج اليه الحق من نواحيه ودلائله **واما الجواهر** فيقولون ان قياس الخلف
انما هو مركب من افرانتي والاستثنائي وهذا هو المقادير من تقرير الحق المحقق الذي في الثاني
صريح الحق ما ذهب اليه ذلك البعض بناء على ان القياس منقسم الى افرانتي المنقسم الى
الكلام الاربع المركبة من مقدمتين لاخيرة والى الاستثنائي المنقسم الى المركبة من لاطية
وواضحة او من لاطية ورافعة على ما هو كذلك عندنا كما ان لو اطلق القياس على
المركب لزم ان لا يكون هذا النسخ منهم سائر الا في نفسه وهذا ظاهر لان الجواهر
ارادوا بيان المقام على طريق التوضيح والتسهيلا وتبيين المقام بالمركب والاطلاق

القياس والويل عليه على طريق التسامح ولو اطلق على البسيط والمركب اشترط الحال
لفظيا واعتبره النسخ في البسيط بل ان كان خلاف الظاهر لانهم عرفوا القياس ثم قسموا
كما ذكره غير تنبيه على هذا **اقول** بين امرين هما جزء المنفصلة الى لابين ذوات اللوازم
سالم ان شرط الانساج في الضرب الثاني هو الثاني بين جزئي المنفصلة لكن
لا مطلق بل اذا كان بحيث يكون ناجما وبسبب لزوماته ولوازمه متقدمة فعلى هذا
يكون هذا المقام مقام بيان شرط الانساج في الضرب الثاني بغرضه المقام فيحمل كلام
المصنف على هذا بغرضه المقام وان كان ظاهرا على خلاف هذا المرام ومهرهنا علمت
ان لزوم الثاني انما هو كونه اطلاقا في الضرب الثاني وان ذكر لزوم متقدمة اللازم لا
لاجل الثاني انما هو لبيان حكمه لشرط الانساج في الضرب الثاني وان صلاحية الثاني في
لكونه الا انساج انما هي لبيان لزوم الحاصل برهان الضرب الثاني انما يوضح الكلام
به اذا وجد الثاني في وجه حيث يستلزم الضرب الاول اعني يستلزم المنفصلة متقدمة
المنفصلة او يستلزم المطلوب والمقدمتين **الكتيب** يحسن ان يصدر بهما من اللزوم
والا فمضى عن ثبوت اللزوم والحق المدق يقول ان هذا هو مرام الشرح موافق المصنف
لا يربط بمتقدمة اللازم متقدمة الثاني ولا الثاني في الثاني بين اللوازم والنساج اما الاول
فلان المقام مقام بيان شرط الانساج لا ضبط النساج واما الثاني فلانه لا الثاني في
بين النتيجةين في قولنا العود اما زوج او فرد لكنه زوج فكيف يفرد لكنه ليس بفرد
فهو زوج **وقد ذهب** بعض اشراف راجين الى ان معناه انه يلزمه متقدمة جزاء المنفصلة
مع الثاني بينهما باعتبار ان الاجزاء او قد يكون نساج والنساج لزوم **وقد علمت** به
ضيق هذا التوجيه اما المقام مقام بيان شرط الانساج ولا فائدة في اللزوم بهما
المعنى في هذا المقام **وقد حمل** الحق النفساني تعدد اللازم على متقدمة النساج في
على الثاني في بين جزئي المنفصلة واعلم ان هذا هو معنى الشرح المحقق حيث
قال **وجاصل** ان تعدد اللازم اشارة الى النتيجة والثاني في ان شرط الانساج لا يتفرع عليه
تعدد النساج انتهى **قد علمت** ان تعدد اللازم حمل على متقدمة المنفصلة اللازمة له

للمنفصلة بغيره فوالا راجح ولولا ذلك اه وهذا ظاهر فليس **اي** يجوز ان يكون
 في منفصلة الضرب الثاني بسبب الشك في بين ابراهيم الزوائد متعديده بينها وبين
 يلزم بها منفصلة متعديده وتزجج تلك المنفصلة الى المنفصلة اللازمة وبذلك على هذا
 قول الحق للوقوف فيما بينناي المعنى وقد ان ربي ذلك اما الى ان الاستدلال بالانفصال راجع الى
 الى انفصاله وبذلك عليه ايضا قول الحق معنى ولولا ذلك الى اخر التفصيل قوله ومثل بالزوائد
 المنفردة على الثاني وجودا حيث فارجح يلزم من وجود هذه عدم ذلك ومن وجود
 ذلك عدم هذا واما الزوائد المنفردة على الثاني في عدمها فمن ان يلزم من عدم هذا
 وجود ذلك ومن عدم ذلك وجود هذا ومن يتوضها الشك لظهورها كفاية ما ذكر في التفسير
 وبذلك على ما ذكرناه كلام الحق في قوله هذا وتفسير الحق في هذا قوله بان احدا لا
 الامرين لا يستلزم الاخر وقوله كذلك لا يستلزم عدم احدهما الاخر للشيء الاخر
 والى ان لا يمتري الى ان المنفصلة بالعداوية مستلزمية للمنفصلة اللازمة **قوله** عدم
 الشك في المنفصلة اياه وهذا ظاهر ولا حاجة الى البيان ان بعض الافاضل لما كان يقول
 عدم مقتضى واحد لشي لا يستلزم انتفاء ذلك الشيء الا اذا ثبت اختصاصه
 مقتضيه فيو يعلم ادعوا ههنا بانه الاختصاص انتهى **قوله** الاختصاص ووجداتي
 اذ الكلام في المنفصلة التي بين يدي الحكم باعتبار انفصالها **قوله** اما الى ان الاستدلال
 اه **قوله** بعض الحكم لا يصح هذه الاثارة بعد تفصيل التفسير بقوله سابق لان رجوع الا
 الاستدلال بالانفصال الى الاستدلال بالانفصال لم يكن مذكورا في كلام الحق ولا في كلام
 الحق **قوله** بان ذلك الرجوع مذكور في كلام كلامه حيث فالحصر ويلزم
 نعتد باللازم **قوله** راجح بقوله يلزم من وجوده عدم ذلك اه فان ذلك عبارة
 الى استلزام المنفصلة للزوائد متعديده ظاهرها بجمع للانفصال على ما مره فذكر له
 انتهى **قوله** ابراهيم الى استلزام المنفصلة لمتعدده اذا المراد باللازم هو
 المنفصلة وليس مستحلا في معنى اللزوم كما اوهى عبارة ذلك الحكم **قوله** ان هذا الجواب
 ليس على ما ينبغي اذا المراد من بقاء التفسير ليس ما هو الابق في مقام بين المنفصلة

والضرب الثاني بل في مقام بيان الضرب الاول حيث قال الحق فيه وهو بالحقيقة مللا
 صفة لزوم العطف للثاني وهو متصلا بغيره فيبقى ان الاستدلال اياه هو
 باللازم على اللازم بل في مقام ولا يلزم من استلزام المطلبة فيكون كلمة او في الشرط
 الى ان يمنع لا يمنع الجمع **قوله** وانفصل على احد قسمي اي انفصل على ما يستدل باللازم
 على اللازم بان يستثنى فيه عين المقدم وينتج عين الثاني ولم يتوض ما يستدل فيه
 بنقيض اللازم على نقيض اللازم بان يستثنى فيه نقيض الثاني وينتج نقيض المقدم
 لان ذلك الفهم الاخر يقول بالافرة الى هذا الفهم المذكور وذلك لان انتاج نقيض
 اللازم نقيض هذا اللازم باعبار ان نقيض اللازم ملازم لنقيض اللازم ونقيض
 اللازم لازم لنقيض اللازم هذا التوضيح على ما هو الظاهر لان الظاهر من قوله بان
 احدا لا يمتري بان وجود احدهما لا يمتري بغيره الشك في الاستدلال السابق واما ما مره
 الاقتصار الى هنا فلان المقام مقام بيان الانتاج فان مقتضى المقام التاثير الى هنا فلا
 غير ذلك الشك الى ما ذهب اليه بعض الحكماء من ان اللابقي ان لا يؤثر الى هنا ومن
 انه لم يقتصر الى المعنى بان احدا لا يمتري لا يستلزم لا وجود او عدم **قوله** ومن ان لا يلزم
 في السلب من مستلزم المطلوب معنى وفحات ربي ذلك الى رجوع الى الشك الاول
 حيث حكمه ان المنتج هو الشك الاول فلا بد ان يكون الضرب الثاني من الكنت ثبات
 بحيث ينضم من ههنا الشك الاول حتى يصح انتاج سواء امكن التفسير عنها او لا
 سبق **قوله** ههنا علمت ان هذا يجر على الحق ولا حاجة الى تفسير المطلوب بالنتيجة
 في هذا المقام بل يجر على تقدير تفسيره بمحور النتيجة فلا بد عليه ما ذهب
 اليه بعض الحكماء من ان هذا الذي يجر على الحق ههنا اذا مر المطلوب بالنتيجة وقد مر
 الحق نفسه في تقديم محور النتيجة **قوله** والى ما تفرق فيه من تعلق الى قوله واما الى ما
 تقدم اه ولما ذكرنا السردج ههنا وكانه تنسب ان ما تقدم به الاستدلال كثرها
 لا يختص ببعض حيث يحتاج الى الكلام الى الاول ووجه التنسب ان ما تفرق فيه
 وجوب التفرق من بين الكلام فيهما هو ايضا وخرض الحق هو التفرق على الابهري

منه انه وفيه ان كون مثله المذكور في هذا الكتاب لا يوجب الاقتصار المذكور هنا
 كيف ان مثل الانفصلة ايضا مذكور باقتباس في هذا البحث والاولى ان يتجلى
 وجه الاقتصار ظهور رد الانفصلة بكلامه كاجعله النفس زائلي وجوزة في اوج
 فانه من مثالي الانفصلة حيث رد اولاً الى الانفصلة ثم الانفصلة الى الاقتران كما اشار اليه الش
 بقوله فانه ينضم ان كلما كان زوجاً لم يكن فرماً كما اشار به الابهري والكرمانى انتهى
 قوله اقتصرة على ذكر المثل من الانفصلة اي اقتصرة عليه وبيان رده الى الاقتران وبسبب على
 هنا فترتبه السوفى وانما فلا يرد عليه ما اوردته ذلك **الكلام** ايضا من انه لو قال بعد
 هذا وبيان رده كان اولي قوله وهو اي الانفصلة راجع الى المتصل قوله اذا كان للقدم
 والثاني اه فانه يمكن جعل اللزوم وسطاً وثبوت موضوع المطلوب مفعولاً واستلزام
 لمحور كبرى بخلاف ما اذا لم يكونا مشتركين في الموضوع اذ ليس بـ **ثبوت اللزوم**
 لموضوع المطلوب حتى يجعل مفعولاً **قوله** قلت اما الاول اه اثبات للمقدمة المحبوبة
 بنعم اللزوم وثبوت موضوع المطلوب واستلزام محموله **الاستدلال** الثاني
 اللزوم في الاستدلال مطلق وثبوت موضوع المطلوب واستلزام محموله صحيح كما ذكر
 لكن وجب اه فصحة الرد **وصاحب السوال** منع بثبوت موضوع المظن في امثال المثالبين
 المذكورين فيرجع الى منع صحة الرد في امثال **الاستدلال** الجواب بان جميع المذكور
 ثم طرح اول الطريق الرد في الانفصلة والمنفصل مما لم يكن المقدم والثاني في مشتركين
 في الموضوع ولم يكن بثبوت اللزوم لموضوع المطلوب معلوماً وبيان ثانياً بان ما ذكره
 المصنف من طريق الرد جاز في امثال الثاني بين المذكورين فلا محذور فيه فان المراد باللزوم
 في عبارته امه من ان يكون مذكوراً في اوضاعنا بغيره ما طرح به فيما سبق حيث
 قال لا يترتب من استلزام اه فاللزوم المبرح وثبوت وان لم يكن واقعا في امثال المثالبين
 لكن اللزوم الضمني وثبوت ثابت فيها فيجعل ذلك اللزوم الضمني وسطاً وثبوت
 لموضوع المطلوب مفعولاً واستلزام محمول كبرى اذ ان ثبوت هذه اللزوم الضمني لموضوع
 المطلوب ليس بمؤداه المقدمه الاستدلال ثبوت فقط كما كان ما صرحنا منها فقط

في الامثلة الالفية بل منها ما من الانفصلة جميعاً وكذا استلزام محمول المطلوب ليس بما
 بما صرح في الانفصلة **فان** بعض الكمال ليس ما صرحنا به من المقدمتين واثبت بان المح
 المحسوس مخرج بذلك في نفسنا على الخاتمة القديمة ثم قال وهذا ان ينافيان لقول الش
 وثبوت وهو الاستدلال في مفعول واستلزام وهو استلزام كبرى وقال ويمكن ان يقال هذا ان
 القولان من الش مختلفان بما اذا كان الموضوعان متخالفين كما في الامثلة الالفية ومحال
 ما لم يكن كذلك محال على المقابلة وعلى ذهن الطالب انتهى **قوله** حمل ذلك الكمال اظهر
 كلام المحسوس على ايراد السوال على الش وفلان اولاً وهو مفعول على توبيخ المقام على مرام الش
قوله وايضا صحت التوجيه ان يكون اول كلامه واخره توصيها للمقام على وجه لا يرد عليه
 بشي وهو بان يقال المراد وثبوت اللزوم للمطلوب وهو الاستدلال فقط كما في امثال
 الامثلة الالفية والاستدلال في مع غيره كما في غيرها مفعول واستلزام محمول وهو المنفصلة
 فقط كما في امثال تلك الامثلة ايضا والمنفصلة مع غيرها كما هو الظاهر او غيرها
 كما في غيرها على ما نقل عن الخاتمة القديمة كبرى فيكون يحمل توصيها للمقام على
 مرام الش وبآخر كلامه سبب بالفرق بين المقامين **قوله** فان قبل فليحمل قوله المصراه
فان بعض الكمال اقوالاً فائدة في هذا الحمل اذ ما ملئت العلوم كليات كما ذكره الشيخ
 الله تعالى الان بطلان هذا من مسائل العام فتدبر انتهى **قوله** فائدة باعتبار انه
 لا يرد عليه السوال ويكون الحكم المذكور حكماً ايضا بعد التقييد المذكور **قوله** لا يجب
 بان ما سبق اه الظاهر هو النفس زائلي كما هو الظاهر من كلامه **قوله** انحصار الدليل
 الى انحصار حقيقة الدليل وجهه دلالة لا انحصار نفس لان نفس الدليل لا يحصر كما الاول
 بل انحصار حقيقة وجهه دلالة فوالله فلا يترتب له قاه اي فلا بد ان يكون بعبارة على
 وجه يقيد صحة الرد في جميع الاستدلال مادام يمكن ابيانه كما هو كذا في الاقتران
 فيكون الدعوى رد الاستدلال الى الاقتران على الوجه العام بالمعنى المتعارف
 بينها وليس المراد الرد بمعنى الشك اسواء كان التفسير عن هيئة الاول او لا اذ المقام
 مقام بيان طريق رد الاستدلال الى الاقتران مادام يمكن وقوع علمه انه يمكن في

في الخلافة ما في الباب يكون ثبوت لزوم المصطلح اه فممنها في بعض فلا يجوز
فيه فلا يرد عليه ما اوردته **بعض** **الكلام** من الرد وفيه ان الكلام انما هو في الرد بالمعنى
الذي ذكره المص والشرح لا بمعنى الاشتغال على هيئة الشك الاول والاخر اخص
من الثاني فالحجج ليس في مقابلة السؤال والحاصل ان المراد انحصار حقيقة الدليل
ووجوبه لا في الشكل الاول فمع ان الرد لا يرد الرد بالمعنى المتنازع فيه فلا يصح التفريق
بقوله فلا يرد من الرد وان اردت رد معنى الاشياء كما يشترط في هذا ما ذكره في الشكل الاول
على انما يشرح بما في اول المقالات في دفع به الاشكال السليم الا ان يقال محله
الرد المذكور في السؤال على الرد بمعنى الاشتغال فثابت ما وجد للنسب والاشياء الاشكال الاول
الاشتغال في المذكور على هيئة الشك الاول محله ثابتا فانه انما يستفهم لو امكن
اخذ تلك الهيئة مما ذكر في مقدمتين الشرطية والاشتغالية والثاني منتف
فان الكبرى التي ذكرها في الفيلس المردود اليه لا يمكن اخذها من بعض منها كما اشار
اليه في قوله فبما نقل عنه على الجائز في المقدمة انتهى **افرد** علمت ان الكلام
في الرد بالمعنى المتنازع فيه وقد كان ممكنا في جميع الاشتغالات وان الكبرى المذكور
ما اخذت من المتصلة ولومع الاشتغال عن ام اضرة وان ما نقل عن الحاشية في المقدمة
ليس على مقتضى ولو سلم ان الكبرى ليست ما اخذت منها بل من غير معنى فلا يتكلم
نحوه من غير معنى بطلانها فلانها ما اخذت منها فتكون معتبرة والاشتغال في الرد
المذكور شاملا على هيئة فهمه الى الاشارة الى بالمعنى المتنازع فيه فكيف يصح انكار الاشكال
الاشتغال فليس هذا الامتلاء فائدة قوله اذ في الرد اه واعلم انه قد اثبت رد
الافتراس الى الاول بالاول الذي سبق في ذلك المقام وقد اثبت رد الاشتغال الى
الافتراس بل الى الاول بالاول المذكور وبهذا الطريق المذكور فاثبت المجموع ثبت
لزوم الرد في الكلام وهو امر في مجموع الخفاء من واما المسمى في هذا المقام فهو رد
الاشتغال الى الاشارة الى مطلقا وهو ثابت بما ذكره فلا يرد عليه ما اوردته **بعض**
الكلام من انه وفيه ان المسمى هو ان الشرح قد اوصى الى لزوم الرد في الكلام وهذا الدليل

انما يرد على من الرد في الاشتغال كالرد في الاشارة الى فالدليل في وادوا المسمى في فرد
على ان الدليل ان يقول لا يجوز ان يكون المراد قلنا بين كيف رد الاشتغال في الرد
يمكن رده ونوبته ايراد الاشتغال مع ان المناسب للاشارة انما هو ان كانت ثابتة
انتهى **اقول** قد علمت ان كل واحد من الدليل والمسمى على كلا التقديرين في وادوا
وان المراد بهما لا طريق رد الاشتغال الى الاشارة الى وقد امكن رده اليه في جميع الاشتغالات
ولو يادى في طريق عبادة الشرح فاما يمكن الرد في الجميع فلا يبعد عنه واما التخصيص
في مقام بيانه للجميع باصنام لا واهية فليست معتبرة وايضا قوله الذي يمكن رده لا
ثابت في المقام اذا لا يمان ثابت في جميع الاشتغالات كما ذكرناه **قوله** وقد علمت انه
ثابت به معنى قد علمت ان ما عدا الشك الاول من الاشارة انما يجب ان يستعمل على
هيئة الشك الاول بحيث يمكن التفسير عنه حتى يرد الاشتغال الى الاشارة الى بل الى الاول
فاذا كان ذلك الاشتغال متحققا في الكلام فلا وجه لتخصيص ذلك الرد في مقام التوضيح با
فتا بعض المذكور من الاشتغال في وادوا علمت ان هذا البيان بما عني بالرد
بالمعنى المتنازع فيه كما هو الظاهر من كلام المص والشرح فلا يرد عليه ما اوردته **بعض**
الكلام من انه وانما يجب ان معنى الرد ليس محله الاشكال بل هو عبارة عن اخذ
قيس على هيئة الشك الاول من ذلك الفيلس كما يشهد به الشرح في كلام المص والش
وبهذا لا يفتى في الاشارة الى بالعبارة والقلب وفي الاشتغالات ثبات محله لزوم كونه
وثبوت صفى وكنت اذكر كبرى انتهى لان ما ذكره بيا لا يفتى في الرد بالمعنى المذكور **قوله** لو
لو كان انتاج الاشتغال اه هذا مبني على ان الجيب قوادى وان لم يرد عليه فيجوز دفعه
ووجب ان لا يعلم اه مع انه ليس بواجب لان انتاج الاشتغال في يعلم من غير رد
الى الاشارة الى بالمعنى المتنازع فيه اذ لا انتاج هو لاشغال على هيئة الشك الاول رده
اليه بالفعل **قوله** هذا المقام بعض الكلام ان المقام بان انتاج البعض علم بالاول
وانتاج الاخر علم بطريق اخر كما خلف انتهى **اقول** هذا ليس بشيء اذ الكلام ينتج في
الانتاج على الاشياء المذكور والاشتغال ليس بمحتاج في الانتاج الى الرد بالفعل **قوله**

قلت لا يجب ذلك فو علمت ان السؤال لو كان الانتاج بالاشياء الاولى وجب ان
لا يعلم بدون التدبير بالفعل فقلت من ان المراد بالاشياء هو الاشياء الصريحة وليس
كذلك بل المراد هو الاشياء على هيئة ولو ضمننا فالجواب المذكور مني على ان انتاج
الاشياء لا يحتاج الى رتبة الى الاخر اني بالفعل بل الاشياء على هيئة فلا بد عليه
ما اوردته **بعض الحكماء** من انه وان كنت خبير بان كون الانتاج بالاشياء الاولى وجب وجوب ان
لا يعلم بدون العلم بالرد على الاشياء ليعود جعل الرد على الاشياء الاولى لاظهار
قلت ثم ان السؤال مني على ذلك الجعل فالجواب قد يحل على معنى اخر كما يحل عليه
قوله لا يحفظ العقل بنصفه من غير الرد ليس على ما ينبغي انتهى **اقول** فو علمت ان
السؤال مني على ان الانتاج بالاشياء لا يحتاج الى الرد بالفعل وليس كذلك فيكون
قوله لا يحفظها اه بنا ان العلم احتياج الانتاج الى الرد بالفعل **قوله** يتوسط ملاحظته
العقل اه حاصل الجواب العلم بالانتاج الى الرد الى الاول بالفعل بل الى ملاحظته
العقل هيته وفيه حصل ملاحظته العقل هيته في الاشياء ثباته بسببه لا بحيث
كلما يشعربها لا يحفظها وفيه لا يحفظها ايضا ملاسب ينصرف في ملاحظته
هيته الاول كما في بيان انتاج الاشياء بطريق الخلف يتوسط ملاحظته العقل
صهنا علمت ان لم يجعل ملاحظته العقل الاول يتوسط تنصرف في الخلف ثم د
ذلك التنصرف يتوسط ملاحظته العقل ولم يجعل الشيء واسطة تنصرف وان ذهب
اليه **بعض الحكماء** حيث قال جعل ملاحظته العقل الاول يتصرف في الخلف ثم جعل ذلك
التصرف يتوسط تلك الملاحظة وهذا هو الاعم بالشيء واسطة تنصرف **وبالمجمل**
ما ذكره في هذه المقام لا يخفى عن شيء من العلم كما لا يخفى على اولي الافهام فلما قلنا بالحو
والثام ان السائل **اقول** فو علمت ان لا ملازم في كلامه بل العلم في كلام ذلك
الحكماء حيث لم يشترط المقام **قوله** وان كان فيه ما فيه كذا او ما لا يظهر ان هذا
اثره الى ان هذه الاشياء لا يوجب على حسب ما اثره الاشياء لا يوجب ويجعل ان
يكون اثره الى ما ذكره بقوله لان يتصور العلم للمطلوب ليس ما خودا

من العقيدة الاشياء ففقط لا يستلزم لمحوه ما خودا من المنصه وقد كان اللازم
على العوجة ان يعلم الملزوم من الصريح والضماني وبشبهه الى ان الثبوت سواء كان ما خودا
من الاشياء ثبته فقط او لا **قوله** فالجواب انك لو جيت ان يكون اثره الى اورد على
ما سبق من العلم وليس ينبغي ما سبق **قوله** برده الاخر اني الى الاشياء واعلم
ان المعصيتين كبقية رد كلام الاشياء الى والاخر اني الى الاخر لكثرة اللغاة و
تتميم المقام وتنبيهها على ان اذا اشبه انتاج شيء من اقسامها ظاهرها يمكن
دفع تلك الشبهة وببيان الانتاج ظاهرها بالية الى الاخر ولم يرد انه لا بد من رد
كل منها الى الاخر بحيث لو لم يرد لم يعلم انتاجه والابتنم الدور ويلزم خلاف القول
ايضا وهو ان المنتج في الحقيقة هو الاول وان المستلزم للمطلوب ووجه البرهان
مقصود ان على الاول وعلى وجه اخر فلا بد عليه ما ذهب اليه **بعض** الافاضل
ان الاشياء المتصلة ليس احق في الانتاج من الاشياء الاولى بل هو اظهر من ان لا يخفى
ان الانسب بالثبوت الطبعي في اثبات المطلوب ان يثبت اول الزعم شيء شيء
ثم يثبت الملزوم بعلم وجود اللازم بالضرورة او يثبت عدم اللازم بعلم عدم
الملزوم كذلك على ما هو هيته الغير الاشياء المتصلة كذا ذكره المور
وهو الطوسي **واعلم** ايضا ان في مقام الرد مقامين احدهما ان يكون الرد لاجل
ذات الانتاج وتخصيصه والثاني ان يكون لتبيين الانتاج فاعود ثبوتهم ان هذا
المقام هو المقام الاول فاورد السؤال بان الاشياء المتصلة ليس احق في الانتاج
من الاشياء الاولى بل هو اظهر من انه وفتح عليه وقال فلا وجه للقول بان ما انتاجه
الى الاشياء الاولى ووجه البس وما سبق من الشئ ان صفة البرهان ووجه البرهان
توجدان في صورة الاشياء الاولى وان العقل لا يحكم بالانتاج الا بملاحظة ذلك
لا بد في ما ذكرناه اذ معناه انها اذا توجدان في صور سواء وجدت تلك الصورة
في ضمن الاشياء الاولى في ضمن غيره فحي وبوجه تلك الصورة مرجح لنفس الاشياء الاولى
والغير الاشياء المتصلة فان صورة الاشياء الاولى التي هي عبارة عن المستلزم

والانباء عن المنزوم وجود المنزوم مفرج بها في القياس الاستثنائي المتصل كما لا
يخفى بحكم خبر فموجب العقل بانتهج به بجاهد وما وجد فيه تلك الصورة غير مرجح
كما في ما عداهما فيحكم به بالنزول الى ما فيه تلك الصورة مرجحاً انتهى **وحاصل**
المجادلة ان هذا المقام هو المقام الثاني فلا بد عليه ما اوردته ذلك المورد
التحقيق ان تلك الصورة انما تتحقق مرجحاً في المثال الاول واما فيما عداها فانما
تتحقق ضمنياً لكن التحقيق في الاستثنائي المتصل واضح اما الاول فخلو مقدمتي
القياس الحاصل من الاستثنائي المتصل على هيئة الاول مفادتان بالنقطة والتأخر
ما علمت ان الصغرى مأخوذة من الاستثنائية والكبرى من المتصل واما الثاني فلان
الاستثنائي المنزوم الى اللازم مرجحاً في الاستثنائي المتصل بخلاف ما عداه فعلى هذا
انتهج الاول ارجحاً واظهر من الاستثنائي المتصل بل التحقيق ليس الا هنا **قوله** اذ لو صح
صح البرهان قطعاً يعني ان الخطا في البرهان ينحصر في خطأ مادته وخطا هوائه
وخطا المادة اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى اما الخطا الذي من جهة اللفظ
فلا يشارك الغيبة المأذبة بالصادقة اذا كان الالتماس ثالثاً من اللفظ بان يكون
اللفظ محتملاً للمأذبة والصادقة من حيث الالتماس وهو قد يكون للاستثنائي
اما في امور اخرى في القضية سواء كان الاستثنائي موجباً لوجهه كالعين او كجانبه
كالخندق فان الاستثنائي في الاول موجب لوجهه لفظ العين وفي الثاني كجانبه
واعلاجه حيث كان مشكوكاً بين اسم الفاعل واسم المفعول بعد الاعلال فلو استعمل
فاعل في مقام المفعول وبالعكس كان خطأ وفي المادة ولو قال هذا عين وكان
صادقاً فغير باعتبار مفهومه لكن اراد به لفظاً لا بصدق في ذلك المقام
كان خطأ وفي المادة بسبب التباس المأذبة بالصادقة **واما** في طرف العطف كقولك
الحية زوج وفرد وهذا ماداً اذا كان الربط بعد العطف لا قبل العطف وفلان
خرف العطف مستعملاً في المقامين فالتمس المأذبة بالصادق فلو قال الحية مركبة
من الزوج والفرد كان صادقاً باعتبار ان الحية مركبة من الثلاثة الفرد والاثنين

الزوج ولو قال انها زوج وانتهج فرد لم يصح الاول بناء على ان الحكم لنفسها وقد كانت
فرداً على هذا القياس هذا اصله ما مضى حيث يصح الحكم على سبيل الاجتماع ولا
يصح على سبيل البذر واما قوله هذا اطلب ما هذا اذا كان غيره ما هو في الطب وارجو
المخرج في مقام الطب على سبيل البذر لانه هو عكس الحمه حيث يصح الافراد في الحكم
دون اعتبار الجمع حيث يكسب في مقام الطب على سبيل الخفيفة **قوله** وقد يكون
لاستعمال المتباعدة يعني فيكون الخطا في اللفظ باستعمال المتباعدة كالشفا المأذبة
والصالح اي كالشفا السبق والصالح على سبيل الترادف مع انهما ليس بمترادفين
قوله واما المعنى اي اما الخطا من جهة المعنى فلا يشارك المأذبة بالمأذبة ايضا
وله وجه حمه ذكرت بني ما واما **الخطا** في الصورة فهو ان يخرج البرهان عن
الاشكال بان لا يكون على ثالث في المثال الاول بالفاعل ولا بالقوة والقياس لك واث
وان لم يكن على ثالث في المثال الاول بالفاعل لكن على ثالث بالقوة فاذا قلنا الناطق
ما وللضاحك والضاحك ما وللانسان فلما قلنا الناطق ما ولما
وي الانسان وكلاما وي الانسان ما ولما **وقد انتهى** الكلام الى
التمام في اخر شهر شعبان بعد عشر الاثني عشر الايام على يد ائمة العباد عبد الله
بن ابوبكر بن محمد القمي في تاريخ تواتر شروحه على ذلك
التسع مثله ثم زيد على الحاصل جذر تسعة الاف ومائة وثلاثة وسبعين
وثلاثة اشباع واربعه اشباع التسع كان الحاصل معاد العدد الدور
التمام الحمد لله على انعام التمام والصلوة والسلام على خير الانام وعلى الو
وصحبه اجمعين فاستخرا به هذا هو المطلوب قد وقع الفراغ
من تحرير هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب على يد عبد الضعيف
الذنب الفقير الى رحمة ربه القدير المصطفى بن الحاج حسن غفر له
ولو له بهما والمؤمنين والمؤمنات ايمى يارب العالمين في اول
شهر محرم الحرام سنة عشر ومائة والف من الهجرة من النبوة والشف



